
المطالب السنية
على الفواكه الجنية على متممة الآجرومية
والتتمة القيمة
في حل وفك معاني ومباني متممة الآجرومية

٣

المطالب السنية

على الفواكه الجنية على متممة الآجرومية

والتتمة القيمة

في حل وفك معاني ومباني متممة الآجرومية

جمع وتأليف

العلامة المحدث المحقق

محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي

العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي

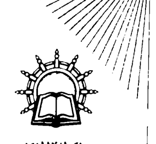
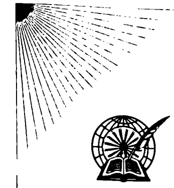
نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين

المجلد الثالث

دار المنهاج



دار طوق النجاة

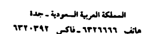
لبنان - بيروت - فاكس: ٧٨٦٢٣٠

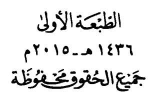
ص. ب: ٥٥٧٤/١٣ / بيروت

دار المنهاج

المملكة العربية السعودية - جدة

هاتف ٦٣٢٦٦٦٦ - فاكس ٦٣٢٠٣٩٢





الطبعة الأولى

١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م



www.alminhaj.com

E-mail: info@alminhaj.com

الجزءُ الثالثُ من الكتابَين القيِّمين

○ الأولُ منهما :

« التَّتمةُ القيمة علىٰ متممة الآجرومية »

○ والثاني منهما :

« المطالبُ السنية على الفواكه الجنية »

أَلَّفَهما

محمدُ بن عبد الله بن يوسف الأثيوبي الهرري البُويطي

الأُرُمِيُّ العَلَوي الأَوَّبَيُّ ، السلفي الشافعي

نزيلُ مكة المكرمة حي الزاهر

غفر الله له ولوالِديه ولمولودِيه ، ولمشايخه ولتلامذته ، وأحبائه وأصدقائه ولجميع المسلمين والمسلمات ، الأحياء منهم والأموات

آمين آمين يا رب العالمين

وصلى الله وسلم علىٰ سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين ، وعلىٰ آله صحبه أجمعين وتابعيهم بإحسان إلىٰ يوم الدين ، ما تعاقب الصَّبَاحان وتداوَر المَلَوان صلاةً وسلاماً متلازِمَينِ تلازم البُكَر والعشايا

قال أُميَّة بن أبي الصَّلْتِ :

لك الحمد والنعماء والملك ربنا ... فلا شيءَ أعلىٰ منك مجداً وأمجد
مليك علىٰ عرش السماء مهيمن ... لعزته تعنو الوجوه وتسجد
فسبحان من لا يعرف الخلق قدره ... ومن هو فوق العرش فرد موحد
هو الله بارىء الخلق والخلق كلهم ... إماء له طوعاً جميعاً وأعبد
مليك السماوات الشداد وأرضها ... يدوم ويبقىٰ والخليقة تنفد

قال المغيرةُ بن حبناء :

خذ من أخيك العفو واغفر ذنوبه ... ولا تك في كل الأمور تعاتبه
فإنك لن تلقىٰ أخاك مهذباً ... وأي امرىء ينجو من العيب صاحبه
أخوك الذي لا ينقض النأي عهده ... ولا عند صرف الدهر يزور جانبه
وليس الذي يلقاك في البشر والرضا ... وإن غبت عنه لسعتك عقاربه

الجزء الثالث من الكتابَين القيمين: « التتمة »، و« المطالب السنية »؛ أولهما : (بابُ إنَّ وأخواتِها) تاريخ البداية (٣/ ١١/ ١٤٣٠هـ) .

* * *



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الناسخ لكل منسوخ ، والرافع لكل مرفوع ، والناصب لكل منصوب ، والفاعل لكل مفعول ، والصلاة والسلام على النبي الرافع المرفوع ، المظهر للدين الحق على الدين كله ؛ سيدنا محمد الحامد المحمود ، وعلىٰ آله وصحبه ذوي الكرم والجود ، ما أشرقت الشمس وأزاحت الظل الممدود ، وتابعيهم إلىٰ يوم الحشر والشرب من الحوض المورود ، صلاة وسلاماً دائمين بدوام الظل الممدود .

أما بعد :

فلما فرغت من الجزء الثاني من هـٰذين الكتابين . . تفرغت لتسويد الجزء الثالث منهما ، مستمداً من الله سبحانه التوفيق والإمداد من مدده ، فقلت وقولي هـٰذا :

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(فصل) في النوع الثاني من النواسخ ؛ أي : هـٰذا فصل معقود في بيان النون الثاني من أنواع النواسخ الثلاثة المتقدمة في أول الباب بقوله : **(وهي ثلاثة أنواع)** : **النوع الأول** : ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر ؛ وهو كان وأخواتها وما ألحق بها .

والثاني : ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر ؛ وهي إن وأخواتها وما ألحق بها .

والثالث : ما ينصب المبتدأ والخبر كليهما ؛ وهو ظن وأخواتها .

وإنما عملت هـٰذه الأحرف النصب والرفع وإن كان المناسب لاختصاصها بالاسم أن تعمل الجر ؛ لأنها أشبهت أفعالاً تامة متصرفة ، أشبهتها في اللفظ والمعنىٰ ؛ أما اللفظ . . فلأنها ثلاثية ، ورباعية ، وخماسية ؛ كما تكون الأفعال كذلك .

وأما في المعنىٰ . . فلأنها بمنزلة أكدت ، وتمنيت ، وترجيت ، واستدركت وشبهت .

وإنما لم يقدم مرفوعها علىٰ منصوبها ؛ لإظهار قوتها علىٰ (ما) الحجازية ؛ لأن (ما) شبيهة بفعل واحد وهو ليس لا غير ، ولم تشبهها إلا في المعنى . انتهىٰ « حمدون » .

ثم اعلم : أن المقرر في علم المعاني : أن المخاطب بمضمون الكلام ؛ إما أن يكون خاليَ الذهن من النسبة ، أو شاكاً فيها ، أو منكراً لها ، أو عالماً بها ؛ فخالي الذهن : يلقىٰ إليه الكلام غير مؤكد ؛ كقولك له : زيد قائم ؛ لأنه مهما ألقي إليه الكلام . . ثبت في ذهنه ؛ لعدم ما يعارضه فيه ، فالتأكيد بالنسبة إليه ضائع ، وهم يقتصرون في تراكيبهم علىٰ قدر الحاجة .

والشاك : يلقىٰ إليه الكلام مؤكداً استحساناً ؛ لإزالة الشك الذي في قلبه ؛ كقولك : لَزَيْدٌ قائم .

والمنكرُ : يجب أن يؤكَّد له الكلام علىٰ قدر إنكاره قوةً ؛ كقولك : إن زيداً لقائم ، وضعفاً كقولك : إن زيداً قائم ، قال تعالىٰ : ﴿ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴾ ، فلما بالغوا في الإنكار . . زِيدَ التأكيدُ باللام ، فقال تعالىٰ : ﴿ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ .

وأما العالم بالنسبة : فلا يخاطب بما علمه ؛ لعدم الفائدة ، إلا إذا نُزِّلَ منزلةَ من

[ص] : وأما (إن) وأخواتها . . فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها ، وترفع الخبر ويسمىٰ خبرها ،

هـٰذه الثلاثة المذكورة . انتهىٰ « حمدون » .

(**وأما « إن »**) بكسر الهمزة وفتح النون المشددة . . وهو في الأصل أمر من (أَنَّ يَئِن) (**وأخواتها**) أي : مشابهاتها في العمل لا في المعنىٰ (. . **فتنصب المبتدأ**) المسند إليه ، فخرج بهـٰذا القيد المبتدأ المسند إلىٰ مرفوعه فلا تعمل فيه (**ويسمى اسمها**) بعد أن كان يسمىٰ مبتدأ .

(**وترفع الخبر**) أي : خبر ذلك المبتدأ على الأصح عند جمهور البصريين رفعاً غير الرفع الأول (**ويسمىٰ**) ذلك الخبر (**خبرها**) بعد أن كان يسمىٰ خبر المبتدأ ، ولهـٰذا تسمىٰ هـٰذه الأحرف بـ(النواسخ) .

ويشترط في دخولها على المبتدأ والخبر بعدما توفرت الشروط السبعة المعتبرة في عمل كان وأخواتها ثلاثة أمور : **الأول** : أن تكون كلها مصدرة في أول الكلام ما عدا (أن) المفتوحة .

والثاني : أن تكون مرتبة في العمل : بأن يتقدم الاسم على الخبر .

والثالث : ألا تكون مقترنة بـ(ما) الزائدة ما عدا ليت ، فجملة شروطها عشرة كما بيناها في « الفتوحات » .

وقد ينتصب الجزءان بعد إن وأخواتها فعنه صلى الله عليه وسلم : « إن قعر جهنم لسبعين خريفاً » ، ومنه قول الشاعر :

خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء
فَسَلِ الناسَ جميعاً أمديحاً أم هِجَاء

فنصبت (ليت) الجزأين ، وكان عمرو هـٰذا أعور فلم يعلم أمدحه : بأنه ليت

وهي ستة أحرف : إنَّ ، وأنَّ ، وهما لتوكيد النسبة ونفي الشك عنها نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ، وقوله : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ﴾ ،

عينيه معاً صحيحتان ، أو هجاه : بأنه ليت العين الأخرى الصحيحة مثل السقيمة .

(**وهي**) أي : إن وأخواتها جملتها (**ستة أحرف**) عملها واحد ومعناها مختلف (**إنَّ**) بالكسر والتشديد (**وأنَّ**) بفتح الهمزة وتشديد النون ، ويقال فيها : (عنَّ) بالعين المهملة وتشديد النون ، وهي لغة بني تميم .

(**وهما**) موضوعان (**لتوكيد النسبة**) بين الجزأين إذا كان المخاطب عالماً بها ؛ كقولك لمن هو عالم بقيام زيد : إن زيداً قائم .

(**و**) لتوكيد (**نفي الشك عنها**) أي : عن النسبة بين الجزأين إذا كان المخاطب شاكاً فيها ، ومتردداً في وقوعها ؛ كقولك لمن سمع قيام زيد ممن لا يوثق بخبره : إن زيداً قائم ، فإنه يزول عنه بذلك الترددُ في النسبة وهي قيام زيد ، ويكون متحقَّقاً عنده ، ولتوكيد نفي الإنكار عن النسبة إذا كان المخاطب جاحداً بها ؛ كقولك لمنكر قيام زيد : إن زيداً لقائم ، وقولُه (**نحو قوله تعالىٰ** : ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾) ، مثال لـ(إن) المكسورة ، وهـٰذا المثال يصلح لأن يكون لتوكيد النسبة ، وذلك في حق العالم باتصافه تعالىٰ بالمغفرة والرحمة ، ويصلح لتوكيد نفي الشك عنها ، وذلك في حق المتردد في ذلك ، ويصلح لتوكيد نفي الإنكار عنها ، وذلك في حق المنكر لذلك ، (**و**) مثل هـٰذا المثال في صلاحيته للاحتمالات الثلاثة المذكورة (**قوله تعالىٰ** : (﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ﴾) ، مثال لـ(أن) المفتوحة ، فهو يحتمل لتوكيد النسبة ، ولتوكيد نفي الشك عنها ، ولتوكيد نفي الإنكار عنها على التفصيل المار آنفاً ، والفرق بينهما : أن (إن) المكسورة لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخولها ، ولا تقع إلا في صدر الكلام ، بخلاف المفتوحة : فإنها مع معموليها في

تأويل مصدر ، ولهٰذا لا بد أن يتقدم عليها عامل ، والمصدر المؤول مأخوذ من خبرها إن كان مشتقاً نحو : يعجبني أنك قائم ؛ أي : قيامك ، ومن الكون : إن كان خبرها جامداً نحو : علمت أن هٰذا زيداً ؛ أي : علمت كونه زيداً ، وإن كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً : فمن الاستقرار نحو : يعجبني أن زيداً في الدار ؛ أي : يعجبني استقراره في الدار ، ويعجبني أن زيداً عندك ؛ أي : استقراره عندك .

فَائِدَة

واختلفوا في أيهما أصلٌ فقيل : المكسورة أصل ، وقيل : المفتوحة ، وقيل : كل منهما أصل ، ووجه اختيار كون المكسورة أصلاً بوجوه منها : أن الكلام معها جملة غير مؤولة بمفرد ، وأن المفتوحة مؤولة بمفرد ، والذي يلزم طريقة لا يؤول معها أصل لما يؤول ، ثم إنه يسدُّ المصدر مسدَّها في ثمانية مواضع ، كما بيناها في « الفتوحات » ، وكما سيأتي بعضها في هٰذا المتن .

وإعراب الآية الأولىٰ في المتن ؛ أعني : قوله تعالىٰ : ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ، وهو مثال لـ(إن) المكسورة : الفاء رابطة لجواب (إن) الشرطية وجوباً ، المذكورة في قوله تعالىٰ : ﴿فَإِن فَآءُو﴾ ، (إن) حرف نصب وتوكيد ، ولفظ الجلالة : اسمها منصوب (غفور) : خبر أول لها (رحيم) : خبر ثان لها ، وجملة (إن) من اسمها وخبرها في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها .

وإعراب المثال الثاني ؛ أعني : قوله : (ذلك بأن الله . . .) إلخ ، وهو مثال لـ(أن) المفتوحة (ذلك) : اسم إشارة في محل الرفع مبتدأ (بأن) : الباء : حرف جر (أن) : حرف نصب ومصدر ، ولفظ الجلالة : اسمها (هو) : ضمير فصل (الحق) : خبر (أن) ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر

وكأن للتشبيه المؤكد نحو : كأن زيداً أسد ،

مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بواجب ؛ لوقوعه خبر المبتدأ تقديره : ذلك كائن بسبب حقية الله ، أو بسبب كون الله هو الحق .

(وكأن) بفتح الهمزة وتشديد النون ، وهي حرف بسيط على الأصح لا مركب ، قاله ابن عنقاء ، وقيل : إنها حرف مركب من كاف التشبيه وإن المكسورة ، وقدمت الكاف علىٰ (إن) لإفادة التشبيه ، وفتحت همزة (أن) لفظاً ؛ لدخول الجار عليها فصارت كلمة واحدة ، ولهٰذا لا تتعلق الكاف بشيء ، قاله الفاكهي .

والأول أصح كما ذكرناه واختاره أبو حيان ؛ لأن التركيب خلاف الأصل ، وهي موضوعة (للتشبيه المؤكد) بفتح الكاف نعت للتشبيه ؛ لتركبها من الكاف المفيدة للتشبيه ، وإن المفيدة للتأكيد ، وهو الدلالة علىٰ مشاركة أمر ، وهو المشبه بفتح الباء لأمر ، وهو المشبه به في معنىً جامع بينهما ؛ فضيلة كان أو رذيلة .

وقولنا : (وهو الدلالة) الضمير عائد إلى التشبيه وهو معترض ؛ لأن التشبيه فعل الفاعل وهو وصف المتكلم ، والدلالة فعل الحرف فهي وصف له ، ولا يصح الإخبار بأحدهما عن الآخر ، ويجاب : بأن كلامه علىٰ حذف مضاف ؛ أي : الحُكْم بالدلالة أو المعنىٰ أن يدل المتكلم . . . إلخ ، فتكون الدلالة فعل المتكلم ، ثم لا بد أن يزاد في التعريف بالكاف ، أو كأن ، أو نحوهما ؛ ليخرج مثل قولنا : قاتل زيد عمراً ؛ وجاءني زيد وعمرو ، فإنه يصدق عليه الدلالة علىٰ مشاركة أمر لأمر في معنىً . انتهىٰ من « أبي النجا » .

مثالها (نحو) قولك : (كأن زيداً أسد) يعني : في الشجاعة ؛ وكأن زيداً حمار ؛ يعني : في البلادة .

ولـكن للاستدراك نحو : زيد شجاع لـكنه بخيل ، وليت للتمني نحو : ليت الشباب عائد ،

وإعراب مثال المتن : (كأن) : حرف نصب وتشبيه (زيداً) : اسمها منصوب (أسد) : خبرها مرفوع .

(ولـكن) بتشديد النون وهي حرف بسيط على الصحيح وذهب الكوفيون إلىٰ أنها حرف مركب من (لا وأن) والكاف زائدة بينهما للتشبيه ، وحذفت الهمزة للتخفيف ، وهي موضوعة **(للاستدراك)** والاستدراك **لغة** : طلب الإدراك للشيء ، **واصطلاحاً** : تعقيب الكلام ؛ أي : إتباعه برفع ما يتوهم ، ويظن ثبوته أو نفيه ؛ لأنها لا تتوسط إلا بين كلامين متغايرين إيجاباً أو سلباً ؛ فمثال الأول **(نحو : زيد شجاع)** بضم الشين ؛ فهـٰذا يوهم ثبوت الكرم له ؛ لأن من شيمة الشجاع الكرم ، فرفعت ذلك الوهم بقولك : **(لـكنه بخيل)** ، **وإعرابه** : (زيد شجاع) : مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة (لـكنه) : (لـكن) : حرف نصب واستدراك ، والهاء ضمير متصل في محل النصب اسمها (بخيل) : خبرها مرفوع ، وجملة (لـكن) جملة استدراكية لا محل لها من الإعراب ، ومثال الثاني : وهو توهم نفيه نحو **قولك : ما زيد عالماً لـكنه صالح** ؛ لأن قولك : ما زيد عالماً يوهم عدم صلاحه ؛ **لأن الغالب على الجهال عدم الصلاح فرفعت ذلك الوهم بقولك : لـكنه صالح .**

(وليت) موضوعة (للتمني) وهو طلب ما لا طمع فيه وهو المستحيل (نحو : ليت الشباب عائد) لأن عوده بعد المشيب مستحيل عادة ؛ فلا يطمع في حصوله ، وإعرابه : (ليت) : حرف تمن ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر (الشباب) : اسمها (عائد) : خبرها ، أو طلب ما فيه عسر ، وذلك في الجائز نحو : ليت لي مالاً فأحج منه ، وتعلق التمني بالمستحيل كثير وبالممكن قليل ، ولا يكون التمني

ولعل للترجي نحو : لعل زيداً قادم ، وللتوقع نحو : لعل عمراً هالك ، ولا يتقدم خبر هـٰذه الأحرف عليها ، ولا يتوسط بينها وبين اسمها إلا إذا كان ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً . . . .

في الواجب ؛ أي : في المحقق الحصول ، وإن كان في نفسه جائزاً عقلياً . . فلا يقال : ليت الشمس تطلع . انتهىٰ « عطار » .

(**ولعل**) موضوعة (**للترجي**) وهو ارتقاب الشيء المحبوب (**نحو : لعل زيداً قادم**) ، **وإعرابه** : (**لعل**) : حرف نصب وترج ، تنصب الاسم وترفع الخبر (**زيداً**) : اسمها منصوب (**قادم**) : خبرها مرفوع أ(**و للتوقع**) أي : الإشفاق والخوف ؛ وهو ارتقاب الشيء المكروه (**نحو : لعل عمراً هالك**) ، **وإعرابه** : (**لعل**) : حرف نصب وتوقع (**عمراً**) : اسمها منصوب (**هالك**) : خبرها مرفوع ، ومعنىٰ هـٰذا المثال : هالك ؛ أي : ميت ؛ أي : أخاف عليه الهلاك المتوقع . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**ولا يتقدم خبر هـٰذه الأحرف عليها**) أي : علىٰ هـٰذه الأحرف ، ولو ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، فلا يقال : قائم إن زيداً ، ولا عندك إن زيداً ، ولا في الدار إن زيداً ؛ لضعفها في العمل ؛ لعدم تصرفها ، ولأن عملها بالقياس على الأفعال فلم تقو قوتها ، وكما يمتنع تقديم خبرها عليها يمتنع تقديم معمول خبرها عليها ؛ للعلة المذكورة ، فلا يقال : اليوم إني ذاهب .

(**ولا يتوسط**) خبرها أيضاً (**بينها**) أي : بين هـٰذه الأحرف (**وبين اسمها**) أي : اسم هـٰذه الأحرف فلا يقال : إن قائم زيداً ؛ لضعفها بالحرفية ، فلم تقو قوة الأفعال (**إلا إذا كان**) خبرها (**ظرفاً** ، **أو جاراً ومجروراً**) فإنه يجوز حينئذ توسطه بينها وبين اسمها ؛ لأنهم يتوسعون في الظروف والمجرورات ما لا يتوسعون في غيرهما .

نحو : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ﴾ ، ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ .

فإن قلت : ما الفرق بين هـٰذه الأحرف و(ما) الحجازية حيث جاز توسط الخبر هنا إذا كان ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، وامتنع مع (ما) الحجازية . . **قلت** : لأنا نقول هـٰذه الأحرف أقوىٰ من (ما) الحجازية ؛ لأن هـٰذه الأحرف شبيهة بالأفعال المتصرفة لفظاً ومعنىً كما سبق ، بخلاف (ما) الحجازية فلا تشبه إلا فعلاً واحداً جامداً ، وهو (ليس) في خصوص المعنىٰ كما مر ، فضعفت . انتهىٰ من « حمدون » .

ويكون توسطه إما جائزاً (**نحو** : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ﴾) ، **وإعرابه** : (إن) : حرف نصب وتوكيد (لدينا) : (لدىٰ) : منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياءً ؛ لاتصالها بالضمير ، منع من ظهورها التعذر وهو مضاف (نا) : ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه (أنكالاً) : اسم (إن) مؤخر منصوب ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً لـ(إن) تقديره : إن أنكالاً كائنة لدينا ، وإما واجباً نحو قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾) ، **وإعرابه** : (إن) : حرف نصب (في ذلك) : جار ومجرور خبر مقدم لـ(إن) ، (لعبرة) : اللام : حرف ابتداء (عبرة) : اسم (إن) مؤخر عن خبرها تقديره : إن عبرة لكائن في ذلك ، وإنما وجب تأخيره ؛ لأنه لو قدم . . للزم إيلاء لام التوكيد لـ(إن) وهو ممتنع لامتناع توالي حرفي تأكيد ، وقد يجب توسط الخبر لعارض نحو : إن في الدار صاحبها ، ولعل عند هند بعلها ، ولا يلزم من جواز توسطه إذا كان ظرفاً جواز تقدمه علىٰ هـٰذه الأحرف ؛ إذ لا يلزم من تجويز الأسهل تجويز غيره .

واعلم : أن لفظة (إن) إذا وقعت في الكلام ، وأردت أن تعلم أنها مكسورة أو مفتوحة ، وهل كسرها جائز أو واجب . . فاحفظ هـٰذا الضابط : وهو كل موضع

وتتعين (إن) المكسورة في الابتداء نحو : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ ، وبعد (ألا) التي يستفتح بها الكلام نحو : ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ ،

لا يجوز فيه أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها . . وجب فيه كسرها ، وإن وجب فيه ذلك . . تعين فتحها ، ويجوز فيه الكسر والفتح إن صح الاعتباران ، وقد ذكر المؤلف من الاعتبارات الثلاثة صوراً .

وجملة المواضع التي يجب فيها كسر همزة (إن) : ثلاثة عشر ، ذكر المصنف منها خمسة ؛ **الأول** منها ما ذكره بقوله : (**وتتعين « إن » المكسورة**) الهمزة ؛ أي : يجب كسر همزتها إذا وقعت (**في الابتداء**) في ابتداء كلام المتكلم ، أو في وسطه إذا كان ابتداءً لكلام آخر ؛ لكون الموضع موضع الجملة ، وامتناع المفرد فيه حقيقةً . . كان ذلك الابتداء : بأن لم يسبقها شيء من الحروف (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ) فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ ، أو كان الابتداء حكمياً : بأن سبقها شيء من الحروف (**و**) ذلك بأن وقعت (**بعد « ألا » التي يستفتح**) ويبتدأ (**بها الكلام**) وهي حرف بسيط على الأصح ، وقيل : إنها مركبة من همزة الاستفهام و(لا) النافية ، قال السيوطي : (هي حرف بسيطٌ مشتركٌ بين التنبيه والاستفتاح) ، وذلك (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ ، **وإعراب المثال الأول** : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ : (إن) : حرف نصب وتوكيد ، مبني بفتحة مقدرة على النون المدغمة في نون (نا) ، (نا) : ضمير المتكلم المعظم نفسه في محل النصب اسم (إن) مبني على السكون (أنزلناه) : فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر إن تقديره : إنا منزلوه في ليلة القدر ، وجملة (إن) من اسمها وخبرها مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

وإعراب المثال الثاني : (ألا) : حرف استفتاح وتنبيه ، مبني على السكون (إن) : حرف نصب وتوكيد (أولياء) : اسمها منصوب وهو مضاف (الله) :

وبعد حيث نحو : جلست حيث إن زيداً جالس ، وبعد القسم نحو : ﴿ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ ، ....

مضاف إليه (لا) : نافية للجنس تعمل عمل (إن) المكسورة ، ولكن بطل عملها لتكرارها (خوف) : مبتدأ مرفوع (عليهم) : جار ومجرور خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الرفع خبر (إن) تقديره : ألا إن أولياء الله عادمون الخوف عليهم ، وجملة (إن) مستأنفة .

والثاني ما ذكره بقوله : (و) تتعين (إن) المكسورة أيضاً في أول الجملة الواقعة (**بعد حيث**) ونحوها مما هو ملازم للإضافة إلى الجملة كـ(إذ) باتفاق ، و(إذا) عند الجمهور ، و(بينا وبينما) عند كثيرين ؛ لأن (حيث) لا تضاف إلا إلى الجملة ، و(أن) المفتوحة مع معموليها في تأويل المفرد مثالها (**نحو**) قولك : (**جلست حيث إن زيداً جالس**) ، وإعرابه : (جلست) : فعل وفاعل ، والجملة مستأنفة (حيث) : ظرف مكان في محل النصب على الظرفية المكانية ، مبني على الضم ؛ لشبهها بالحرف شبهاً افتقارياً ، وحركت فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت ضمةً تشبيهاً لها بأسماء الغايات ، والظرف متعلق بـ(جلست) ، (إن) : حرف نصب وتوكيد (زيداً) : اسمها منصوب (جالس) : خبرها مرفوع ، وجملة (إن) من اسمها وخبرها في محل الجر مضاف إليه لـ(حيث) .

والثالث ما ذكره بقوله : (و) تتعين (إن) المكسورة (**بعد القسم**) أي : بعد الاسم المقسم به إذا وقعت في أول جوابه ، سواء أُوجِدَت اللامُ في خبرها نحو : ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى﴾ ، أوْ لا (**نحو**) : ﴿حمٓ ۝ (وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ) فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ ، لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة ، وإعرابه : (حم) : الله أعلم بمراده ، (والكتاب) : الواو : حرف جر وقسم (الكتاب) : مقسم به مجرور بواو القسم ، الجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف وجوباً

وبعد القول نحو : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾ ، وإذا دخلت اللام في خبرها نحو : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ ،

تقديره : أقسم بالكتاب (المبين) : صفة لـ(الكتاب) مجرور بالكسرة الظاهرة (إنا) : (إن) : حرف نصب وتوكيد ، مبني بفتح مقدر على النون المدغمة في نون (نا) ، (نا) : ضمير المتكلم المعظم نفسه في محل النصب اسمها مبني على السكون (أنزلناه) : فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر لـ(إن) تقديرها : إنا منزلون إياه ، وجملة (إن) من اسمها وخبرها جواب القسم لا محل لها من الإعراب .

والرابع ما ذكره بقوله : (و) يتعيَّن كسر همزة (إن) إذا وقعت (بعد القول) في أول الجملة المحكية به ؛ لأن المحكي بالقول لا يكون إلا جملة (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾) ، **وإعرابه** : (قال) : فعل ماض ؛ وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ عيسى ابن مريم ، والجملة مستأنفة (إني) : (إن) : حرف نصب وتوكيد ، والياء ضمير المتكلم في محل النصب اسمها (عبد الله) : خبرها ومضاف إليه ، وجملة (إن) من اسمها وخبرها في محل النصب مقول قال .

والخامس ما ذكره بقوله : (و) تتعين (إن) المكسورة أيضاً (إذا دخلت اللام) الابتدائية (**في خبرها**) فإنه يجب كسرها مطلقاً ؛ أي : سواء كانت مُعلَّقة للعامل عن العمل فيما بعدها أو غير مُعلَّقة ؛ لأن لام الابتداء لا تجتمع إلا مع (إن) المكسورة ؛ لأن وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة ؛ كإن المكسورة فهما سواء في المعنىٰ ، مثال المعلَّقة (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾) ، **وإعرابه** : (والله) : الواو : واو الحال (الله) : مبتدأ (يعلم) : فعل مضارع وفاعله مستتر جوازاً تقديره : (هو) يعود على

(الله) ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية في محل النصب حال من فاعل (قالوا) ، (إنك) : (إن) : حرف نصب وتوكيد ، والكاف ضمير متصل في محل النصب اسمها (لرسوله) : اللام : حرف ابتداء وتعليق ، مبني على الفتح (رسوله) : خبر إن مرفوع ، وجملة (إن) من اسمها وخبرها في محل النصب سادة مسد مفعولي (يعلم) ، لأن العلم عُلِّق عن العمل في لفظ ما بعده بهٰذه اللام (والله يشهد) : الواو : عاطفة (الله) : مبتدأ ، وجملة (يشهد) في محل الرفع خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية في محل النصب معطوفة علىٰ جملة (والله يعلم) علىٰ كونها حالاً من فاعل (قالوا) ، (إن) : حرف نصب وتوكيد (المنافقين) : اسمها منصوب بالياء ؛ لأنه جمع مذكر سالم (لكاذبون) : اللام : حرف ابتداء وتعليق (كاذبون) : خبر إن مرفوع بالواو ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، وجملة (إن) من اسمها وخبرها في محل النصب سادة مسد مفعولي (يشهد) ، لأن الشهادة علقت عن العمل في لفظ ما بعدهما بهٰذه اللام ؛ لأن اللام منعت فعل العلم والشهادة عن العمل في لفظ ما بعدهما ، فصار لما بعدهما حكم الابتداء ، فلذلك وجب كسر همزة (إن) ولولا اللام . . لوجب الفتح ، ومثال غير المعلقة نحو قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ .

قلت : وبقي من المؤلف مواضع تتعين فيها كسر همزة (إن) فنكملها علىٰ ترتيب العد السابق فنقول : **والسادس منها** : **أن تقع في أول الصلة نحو** : **جاء الذي إنه فاضل ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة** .

والسـابع : **أن تقع في أول الصفة نحو** : **جاءني رجل إنه فاضل ؛ لأن الفتح يؤدي إلىٰ وصف أسماء الأعيان بالمصادر ، وهي لا توصف بها إلا بتأويل ، وذلك مفقود مع (إن) المكسـورة** .

وتتعين (أن) المفتوحة إذا حلت محل الفاعل نحو : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا ﴾ ،

والثامن : أن تقع في أول الجملة المخبر بها عن اسم عين نحو : زيد إنه فاضل .

والتاسع : أن تقع في أول الجملة الحالية نحو قوله تعالىٰ : ﴿ كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ﴾ .

والعاشر : أن تقع في أول الجملة المستأنفة نحو : ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ ﴾ .

والحادي عشر : أن تقع في أول الجملة التابعة لمفرد نحو : زيد كريم وإنه فاضل ، إذا جعلت الواو عاطفة على الخبر .

والثاني عشر : أن تقع بعد (كلاً) نحو : ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴾ .

والثالث عشر : أن تقع بعد (حتى) الابتدائية نحو : مرض زيد حتىٰ إنه لا يرجونه .

قال ابن عنقاء بعد أن ذكر المواضع التي يجب فيها كسر همزة (إن) : (ثم تعين الكسر فيما ذكر إنما على الراجح المقرر عندهم وإلا . . فغالبها أو كلها يجوز فيه على الضعيف الفتح بنوع تأويل ؛ كحذف المبتدأ أو الخبر) انتهىٰ « كواكب » .

وجملة المواضع التي يجب فيها فتح همزة (أن) تسعة ، ذكر المصنف خمسة ؛ **الأول** منها ما ذكره بقوله : **(وتتعين « أن » المفتوحة إذا حلت محل الفاعل)** لوجوب كون الفاعل مفرداً ، ولهٰذا أوجبوا الفتح بعد (لو) الشرطية ؛ لأنه لا يكون بعدها إلا الفعل نحو : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ ﴾ أي : ولو وجد صبرهم **(نحو : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا) عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ ﴾** ، **وإعرابه** : **الهمزة** : للاستفهام التوبيخي ، **الواو** : عاطفة علىٰ محذوف (لم) : حرف نفي وجزم (يكف) : فعل

أو محل نائب الفاعل نحو : ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ ﴾ ، أو محل المفعول نحو : ﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ ﴾ ،

مضارع مجزوم بـ(لم) ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الياء ، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به ، والميم علامة الجمع (أنا) : (أن) : حرف نصب ومصدر وتوكيد (نا) : المدغم فيها ضمير متصل في محل النصب اسمها (أنزلنا) : فعل وفاعل ، وجملة (أنزلنا) في محل الرفع خبر (أن) تقديره : أنا منزلون ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية تقديره : أولم يكفهم إنزالنا إليك الكتاب في صدقك ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة محذوفة تقديرها : أينكرونك ولم يكفهم إنزالنا إليك الكتاب ، والجملة الاستفهامية جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب .

والثاني ما ذكره بقوله : (**أو**) حلت (**محل نائب الفاعل**) لوجوب كون النائب مفرداً (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ ﴾) ، **وإعرابه** : (قل) : فعل أمر وفاعله مستتر ، والجملة جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب (أوحي) : فعل ماض مغير الصيغة (إلي) : جار ومجرور متعلق بـ(أوحي) ، (أنه) : ناصب واسمه (استمع) : فعل ماض (نفر) : فاعل (من الجن) : صفة لـ(نفر) ، وجملة (استمع) مع فاعله خبر (أن) ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ أنه نائب فاعل لـ(أوحي) تقديره : قل أوحي إلي استماع نفر من الجن ، وجملة (أوحي) في محل النصب مقول لقل .

والثالث منها ما ذكره المؤلف بقوله : (**أو**) حلت (**محل المفعول**) به غير محكية بالقول ، فإنه يجب فتحها لوجوب كون المفعول مفرداً مثالها (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ ﴾) ، **وإعرابه** : الواو : حالية (لا) : نافية (تخافون) : فعل وفاعله مرفوع بثبات النون ؛ لأنه من الأمثلة الخمسة

أو محل المبتدأ نحو : ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً ﴾ ،

(أنكم) : (أن) : حرف نصب ومصدر ، والكاف ضمير متصل في محل النصب اسمها ، والميم حرف دال على الجمع (أشركتم) : فعل وفاعل ، والميم علامة الجمع (بالله) : جار ومجرور متعلق بـ(أشركتم) ، والجملة من الفعل والفاعل في محل الرفع خبر (أن) تقديره : أنكم مشركون بالله ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر منصوب على المفعولية لـ(تخافون) تقديره : والحال أنكم لا تخافون إشراككم بالله .

والرابع منها ماذكره بقوله : (أو) حلت (محل المبتدأ) لوجوب كون المبتدأ مفرداً ، ولهذا أوجبوا الفتح بعد (لولا) الامتناعية ؛ لأنه لا يأتي بعدها إلا المبتدأ نحو : لولا أنك منطلق ما خرج زيد ، ولا فرق بين كونه مبتدأ في الأصل نحو : كان عندي أنك فاضل ، أو في الحال (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً ﴾) أي : من دلائل قدرته : أنك ترى الأرض يابسة لا نبات فيها ، مستعار من الخشوع وهو التذلل ﴿ فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ ﴾ أي : تحركت ﴿ وَرَبَتْ ﴾ أي : انتفخت وعلت ، والخطاب في (أنك) لكل عاقل ، قاله القرطبي ، وإعرابه : الواو بحسب ما في القرآن (من آياته) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف وجوباً خبر مقدم (أنك) : ناصب واسمه (ترىٰ) : فعل مضارع وفاعله مستتر وجوباً مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف (الأرض) : مفعول به (خاشعة) : حال من الأرض ؛ لأن (ترىٰ) بصرية ويمكن كونها قلبية ، فـ(خاشعة) : مفعول ثان لها ، وجملة (ترىٰ) في محل الرفع خبر (أن) ، وجملة (أن) في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه مبتدأ مؤخراً تقديره : ورؤيتك الأرض خاشعة كائن من آياته ، والجملة الاسمية بحسب ما في القرآن .

أو دخل عليها حرف الجر نحو : ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ ،

والخامس منها ما ذكره بقوله : (**أو دخل عليها حرف الجر**) لأن حرف الجر لا يدخل إلا علىٰ مفرد (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾) ، وإعرابه : (ذلك) : اسم إشارة في محل الرفع مبتدأ (بأن) : الباء : حرف جر (أن) : حرف نصب وتوكيد (الله) : اسمها منصوب (هو) : ضمير فصل لا محل لها من الإعراب الحق : خبر أن ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بـ(الباء) ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ تقديره : ذلك كائن بسبب حقية الله ، والجملة من المبتدأ والخبر بحسب ما في القرآن ، والله أعلم .

وبقي من المواضع التي يجب فيها الفتح مواضع أخر ، فنقول على العد السابق : **والسادس منها** : أن تقع مجرورة بالإضافة نحو قوله تعالىٰ : ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ ، فـ(ما) زائدة ، (ومثل) مضاف إلىٰ (أنكم) ، والتقدير : إنه لحق مثل نطقكم ، قاله الأزهري .

والسابع : ما إذا وقعت بعد (لا بد ، أو لا محالة) نحو : لا بد أنك ذاهب ؛ أي : لا بد من ذهابك ، أو لا محالة أنك جالس ؛ أي : لا محالة في جلوسك ، فيكون من قبيل المجرور بالحرف المقدر .

والثامن : ما إذا وقعت خبراً عن اسم معنىً غير قول نحو : اعتقادي أنك فاضل ؛ أي : اعتقادي فضلك ؛ أي : معتقدي ذلك .

والتاسع : ما إذا وقعت معطوفة علىٰ شيء مما تقدم ، أو بدلاً منه ، أو توكيداً لفظياً ، مثال العطف على المفعول نحو : ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ .

ويجوز الأمران بعد فاء الجزاء نحو : ﴿ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ . . . ﴾ إلىٰ قوله : ﴿ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ، وبعد (إذا) الفجائية نحو : خرجت فإذا أن زيداً قائم ،

مثال كونها بدلاً مما قبلها نحو : ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾ .

ومثال التوكيد نحو : يعجبني أنك قائم أنك قائم .

وجملة المواضع التي يجوز فيها كسر همزة (إن) وفتحها تسعة كما في « التصريح » ، ذكر المصنف منها ثلاثة : الأول منها ما ذكره بقوله : (**ويجوز الأمران**) أي : كسر همزة (إن) وفتحها (**بعد فاء الجزاء**) أي : بعد الفاء المقترنة بجواب الشرط (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ . . . ﴾ **إلىٰ قوله** : ﴿ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾) ، **وإعرابه** : (من) : اسم شرط جازم في محل الرفع مبتدأ مبني على السكون ، والخبر جملة الشرط ، أو الجواب ، أو هما على الخلاف المذكور في محله (عمل) : فعل ماض وفاعله مستتر في محل الجزم بـ(من) علىٰ كونه فعل شرط لها (منكم) : متعلق بـ(عمل) ، (سوءاً) : مفعول به (بجهالة) : متعلق بـ(عمل) أيضاً (فأنه) : الفاء : رابطة لجواب من الشرطية ، قرأ ابن عامر وعاصم بالفتح علىٰ جعل (أن) مع معموليها مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : فالغفران والرحمة حاصلان له ، أو علىٰ كونها خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : فالحاصل له الغفران والرحمة ، وقرأ غيرهما بالكسر علىٰ جعل ما بعد الفاء جملة تامة ، والمعنىٰ : فهو غفور رحيم .

والثاني ما ذكره بقوله : (**و**) كذا يجوز الوجهان الكسر والفتح (**بعد « إذا » الفجائية**) إذا لم يكن معها لام الابتداء ، والفجائية بضم الفاء والمد : نسبة إلى الفجاءة ، والمراد بها : الهجوم والبغتة ، والمعنىٰ : أي : بعد (إذا) الدالة علىٰ حصول ما بعدها بعد حصول ما قبلها فجأة وبغتة ، مثالها (**نحو**) قولك : (**خرجت فإذا أن زيداً قائم**) ، **وإعرابه** : (خرجت) : فعل وفاعل ، والفاء عاطفة ما بعدها

وكذلك إذا وقعت في موضع التعليل نحو : ﴿نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ ، ولبيك إن الحمد والنعمة لك .

علىٰ ما قبلها (إذا) : حرف فجاءة مبنية على السكون (أن) : حرف نصب وتوكيد (زيداً) : اسمها (قائم) : خبرها ؛ فمن فتح (أن) . . فعلىٰ تأويلها بمصدر مرفوع بالابتداء ، والخبر محذوف تقديره : فإذا قيامه حاصل ، والكسر علىٰ عدم التأويل ؛ أي : فإذا هو قائم ، قال ابن مالك : (وهو أولىٰ ؛ لأنه لا يحوج إلىٰ تأويل ؛ أي : ولأن الكسر هو الأصل ؛ أما إذا كان معها لام الابتداء . . فإنه يجب كسرها نحو : خرجت فإذا إن الشمس لطالعة) .

والثالث ما ذكره بقوله : (**وكذلك**) يجوز الأمران (**إذا وقعت**) (إن) (**في موضع التعليل نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾) ، وإعرابه : (ندعوه) : فعل مضارع وفاعله مستتر وجوباً ، ومفعول به (إنه) : (إن) : حرف نصب وتوكيد ، والهاء اسمها (هو) : ضمير فصل (البر) : خبرها الأول (الرحيم) : خبرها الثاني ، وقرأها نافع والكسائي بالفتح علىٰ تقدير لام العلة ؛ أي : لأنه ، وقرأها باقي السبعة بالكسر علىٰ أنه تعليل مستأنف استئنافاً بيانياً لصلاحيته ؛ لوقوعه في جواب سؤال مقدر تقديره : لم دعوتموه ؟ قالوا : لأنه هو البر الرحيم ، فهو تعليل جملي .

(**و**) مثله قولهم : (**لبيك إن الحمد والنعمة لك**) ، وإعرابه : (لبيك) : مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً منصوب به تقديره : ألبي لك إلبابتين ، وعلامة نصبه الياء ؛ لأنه ملحق بالمثنىٰ ، وليس مثنىً حقيقة ؛ لأن المقصود منه التكثير ؛ أي : أجيبك إجابة بعد إجابة (إن) : حرف نصب وتوكيد (الحمد) : اسمها (والنعمة) : معطوف عليه (لك) : جار ومجرور خبر (إن) ، قال الأزهري : (يروىٰ بكسر (إن) وفتحها) ، والفتح علىٰ تقدير لام العلة ، والكسر علىٰ أنه

تعليل مستأنف ، والكسر أرجح ؛ لأن الكلام حينئذ جملتان لا جملة واحدة ، وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب ، والكسر : اختيار أبي حنيفة ، والفتح : اختيار الشافعي ، قاله في « الكشاف » .

والرابع : ما إذا وقعت خبراً عن قول ومخبراً عنها بقول ، وفاعل القولين واحد نحو قولي : إني أحمد الله ، والكسر علىٰ معنىٰ قولي هـٰذا اللفظ ، ولا يصدق علىٰ حمد بغير هـٰذا اللفظ ، والفتح علىٰ معنىٰ قولي : حمد الله فيصدق علىٰ ؛ أي : قول تضمن حمداً .

والخامس : ما إذا وقعت بعد فعل قسم لا لام بعده على الأصح نحو : حلفت إنك كريم ؛ فالكسر على الجواب ، والفتح علىٰ تقدير (على) الجارة للمصدر المؤول من (أن) وما بعدها .

والسادس : ما إذا وقعت بعد واو مسبوقة بمفرد صالح لعطف نحو : ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ۞ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴾ ، قرأ أبو بكر ونافع بالكسر في : ﴿ وَإِنَّكَ لَا تَظْمَؤُا ﴾ ، إما على الاستئناف .. فتكون جملة منقطعة عما قبلها ، أو بالعطف علىٰ جملة (إن) الأولىٰ وهي : ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ ﴾ ، وقرأ الباقون بالفتح بالعطف علىٰ : ﴿ أَلَّا تَجُوعَ ﴾ ، من عطف المفرد علىٰ مثله ، والتقدير : أن لك عدم الجوع وعدم الظمأ .

والسابع : أن تقع بعد (حتىٰ) من حيث هي ، ثم تارة يجب كسرها ، وتارة يجب فتحها ، وليس المراد جواز الفتح والكسر في موضع ؛ بل يختص الكسر بالابتدائية نحو : مرض زيد حتىٰ إنهم لا يرجونه ؛ لأن (حتى) الابتدائية منزلة منزلة (ألا) الاستفتاحية فتكسر (إن) بعدها ، ويختص الفتح بالجارة والعاطفة نحو : عرفت أمورك حتىٰ أنك فاضل ؛ فحتىٰ في هـٰذا المثال تصلح لأن تكون

وتدخل لام الابتداء بعد (إن) المكسورة فقط ....

جارة ، ولأن تكون عاطفة ، و(أن) فيهما مفتوحة ؛ فإن قدرت (حتىٰ) جارة . . فـ(أن) في موضع الجر بها ، والتقدير : عرفت أمورك إلىٰ فضلك ، وإن قدرتها عاطفة . . فـ(أن) في موضع النصب بها ، والتقدير : عرفت أمورك وفضلك ؛ أما فتحها في موضع الجر . . فلدخول الجار عليها ، وأما فتحها في موضع النصب . . فلعطفها على المفعول . انتهىٰ « تصريح » .

والثامن : أن تقع بعد (أما) بفتح الهمزة وتخفيف الميم نحو : أما إنك فاضل ؛ فالكسر علىٰ أنها حرف استفتاح ، فتكون حرفاً واحداً بمنزلة (ألا) الاستفتاحية ، وتلك تكسر (إن) بعدها ، والفتح علىٰ أنها مركبة من همزة الاستفهام ، و(ما) التامة بمعنىٰ شيء ، وصارا بعد التركيب بمعنىٰ أحقاً بتقديم الهمزة علىٰ (حقاً) على الصواب لا بإسقاطها ، وهو قليل ؛ فالهمزة : للاستفهام ، و(ما) : في محل نصب على الظرفية كما انتصب عليها (حقاً) ، والتقدير : أفي حق فضلك . انتهىٰ منه باختصار .

والتاسع : أن تقع بعد (لا جرم) والغالب الفتح نحو : ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ﴾ ، فالفتح عند سيبويه علىٰ أن (جرم) فعل ماض معناه وجب ، وأن وصلتها فاعل ؛ أي : وجب أن الله يعلم ، و(لا) : زائدة ، والفتح عند الفراء علىٰ أنه (لا جرم) مركبة من حرف واسم بمنزلة : لا رجل في التركيب ، ومعناهما بعد التركيب : لا بد أن الله يعلم ، و(من) بعدهما مقدرة ؛ أي : لا بد من أن الله يعلم . انتهىٰ « تصريح » .

(وتدخل لام الابتداء بعد « إن » المكسورة) الهمزة ، فتزداد الجملة بها تأكيداً **(فقط)** أي : دون سائر أخواتها ، فلا تدخل بعد (أن) المفتوحة ؛ لأن وضع اللام

علىٰ أربعة أشياء : علىٰ خبرها بشرط كونه مؤخراً مثبتاً

المذكورة لتأكيد الجملة ، وأن المفتوحة تصير الجملة معها في تأويل مفرد ، فلو جامعتها اللام . . لزم خلاف وضعها ، ولا بعد ليت ، ولعل ، وكأن بإجماع ، ولا بعد لٰكن على الصحيح ؛ أما الثلاثة الأولىٰ . . فلأنهن يغيرن معنى الكلام الذي كانت اللام تدخل عليه ، وأما (لٰكن) . . فإن ما بعدها مطلوب لما قبلها ، وما بعد لام الابتداء منقطع عما قبلها ، فزال التشابه بينهما ، قال سيبويه : (وإنما دخلت بعد (إن) لأنها شبيهة بالقسم في التأكيد) وتسمىٰ هٰذه اللام : المزحلقة بالقاف ، والمزحلفة بالفاء ، وبنو تميم يقولون : زحلوقة بالقاف ، وأهل العالية : زحلوفة بالفاء ؛ سميت بذلك ؛ لأن أصل : إن زيداً لقائم : لإن زيداً قائم ، فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين فزحلقوا اللام دون إن ؛ لئلا يتقدم معمولها عليها ، وإنما لم نَدَّعِ أن الأصل : إن لزيداً قائم ؛ لئلا يحول ما له صدر الكلام بين العامل والمعمول ، قاله في « المغني » .

وسميت لام الابتداء ؛ لأنها تدخل على المبتدأ ، وقد تدخل علىٰ غيره بعد (إن) المكسورة (علىٰ) واحد من (أربعة أشياء) الأول : (علىٰ خبرها بـ) ثلاثة (شروط : كونه) أي : كون الخبر (مؤخراً) عن الاسم ، فلو قدم الخبر نحو : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ﴾ . . لم تدخله اللام ؛ لئلا يتوالىٰ حرفا تأكيد .

وبشرط كونه : (مثبتاً) لا منفياً ، فلو كان مع تأخره منفياً نحو : إن زيداً لم يقم . . لم تدخل عليه اللام ؛ لئلا يجمع بين حرفين متماثلين في نحو : لم ، ولن ، ولما ، وحمل الباقي عليه .

وبشرط كونه غير ماض ؛ فيشمل المفرد نحو : ﴿ إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴾ ، والجملة المصدرة بالمضارع نحو : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ ﴾ ، والجار والمجرور ، والظرف إذا لم يقدر متعلقهما بـ(استقر) نحو : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ ، وإن زيداً

نحو : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ، وعلى اسمها : بشرط أن يتأخر عن الخبر نحو : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ ،

لعندك ؛ أما إذا قدرا متعلقين بـ(استقر) . . لم تدخل عليهما اللام ؛ لأن معمول الفعل الماضي لا تدخل عليه اللام ؛ خلافاً للأخفش ، والجملة الاسمية على قلة نحو : ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ ﴾ ، وليس (نحن) ضمير فصل ؛ خلافاً للجرجاني . انتهىٰ من « التصريح » .

ولا فرق في دخولها على الخبر المؤخر المثبت بين أن يكون مفرداً (نحو : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾) ، وإعرابه : (إن) : حرف نصب وتوكيد (رب) : اسمها ، والكاف مضاف إليه ، واللام حرف ابتداء (سريع) : خبرها مرفوع ، و(العقاب) : مضاف إليه ، وإعراب الباقي ظاهر .

أو ظرفاً نحو : إن زيداً لعندك .

أو جاراً ومجروراً نحو : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ .

أو جملة اسمية نحو : إن زيداً لأبوه قائم .

أو فعلية مصدرة بمضارع نحو : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ .

أو بماض غير متصرف نحو : إن زيداً لعسىٰ أن يقوم .

أو بماض متصرف مقرون بـ(قد) نحو : إن زيداً لقد سما .

(و) الثاني مما تدخل عليه اللام بعد (إن) : أنها تدخل **(على اسمها)** أي : على اسم (إن) المكسورة **(بشرط)** واحد وهو : (أن) لا يلي الاسم ؛ لأن إما بأن **(يتأخر)** الاسم **(عن الخبر)** الذي هو ظرف ، أو جار ومجرور **(نحو)** قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾) ، وإعرابه : (إن) : حرف نصب وتوكيد (في ذلك) : جارو مجرور خبرها مقدم (لعبرة) : اللام : حرف ابتداء (عبرة) :

وعلىٰ ضمير الفصل نحو : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾ ،

اسمها مؤخر ، ونحو : إن عندك لزيداً .

وإما بأن يتأخر الاسم عن معمول الخبر إذا كان المعمول ظرفاً نحو : إن عندك لزيداً مقيم .

أو جاراً ومجروراً نحو : إن فيك لزيداً راغب .

وإنما اشترط كون الاسم مؤخراً إذا دخلت عليه اللام ؛ لئلا يتوالىٰ حرفا تأكيد .

(و) الثالث مما تدخل عليه اللام : أنها تدخل (علىٰ ضمير الفصل) وهو صيغة ضمير مرفوع منفصل يقع بين المبتدأ والخبر ، أو بين ما أصله المبتدأ والخبر وهو المسمىٰ عند الكوفيين عماداً ؛ لأنه يعتمد عليه في تأدية المعنىٰ ويتقوىٰ به الكلام ، وضمير فصل عند البصريين ؛ لأنه يفصل به بين الخبر والنعت ، وإنما دخله اللام ؛ لأنه مقو للخبر ؛ لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعاً للمبتدأ ، فنزل منزلة الجزء الأول من الخبر . انتهىٰ « تصريح » .

ويشترط في كونه ضمير فصل ستة شروط : شرطان في نفسه : كونه علىٰ صورة الضمير المرفوع ، فيمتنع قولك : كنت إياه الفاضل بصيغة الضمير المنصوب ، وكونه مطابقاً لما قبله : إفراداً وتذكيراً ، وتكلماً وفروعها ، فيمتنع قولك : كان زيد هي القائمة جاريته ؛ خلافاً للكسائي ، وشرطان فيما قبله : كونه مبتدأ في الأصل ، وكونه معرفة ؛ خلافاً لجماعة أجازوا كونه نكرة نحو : إن رجلاً هو القائم ، وشرطان فيما بعده : كونه خبر المبتدأ ولو في الأصل ، وكونه اسماً معرفة ، أو كالمعرفة في عدم قبول (أل) كاسم التفضيل نحو : ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾ ، مثاله (نحو : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾) ، وإعرابه : (إن) : حرف نصب وتوكيد (هٰذا) : اسم إشارة في محل النصب اسم (إن) ، (لهو) : اللام : حرف ابتداء (هو) : ضمير

وعلىٰ معمول الخبر : بشرط تقدمه على الخبر نحو : إن زيداً لعمراً ضارب ، وتتصل (ما) الزائدة بهـٰذه الأحرف فيبطل عملها

فصل (القصص) : خبر (إن) ، (الحق) : صفة لـ(القصص) .

(و) الرابع مما تدخل عليه اللام : أنها تدخل **(علىٰ معمول الخبر بشروط)** ثلاثة ؛ لأنه من تتمة الخبر ، فالدخول عليه كالدخول على الخبر ، أحدها : **(تقدمه)** أي : تقدم المعمول **(على الخبر)** وثانيها : كونه غير حال ، وثالثها : كون الخبر صالحاً لدخول اللام عليه مثاله **(نحو : إن زيداً لعمراً ضارب)** وقد تدخل على الخبر والحالة هـٰذه دون معموله نحو : ﴿ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾ ، وقد تدخل عليهما معاً ، حكى الكسائي والفراء من كلام العرب : إني لبحمد الله لصالح ، وذلك قليل أجازه المبرد ، ومنعه الزجاج وهو الصحيح ، كما امتنع دخولها على الخبر إذا دخلت على الاسم المتأخر ، أو علىٰ ضمير الفصل بخلاف : إن زيداً جالس لفي الدار ؛ لتأخر المعمول ، ولام الابتداء تطلب الصدر ما أمكن ، وبخلاف : إن زيداً لراكباً منطلق ؛ لأن المعمول حال ، ولم يسمع دخول اللام عليه ، وبخلاف : إن زيداً لعمراً ضرب ؛ لأن الخبر غير صالح للام ؛ لكونه فعلاً ماضياً .

(وتتصل « ما ») الحرفية **(الزائدة بهـٰذه الأحرف)** الستة المتقدمة ، وتسمىٰ (ما) الكافة ؛ لكفها ما اتصلت به عن العمل ، ولو عبر المصنف بـ(الكافة) . . لكان أولىٰ ؛ لأن من يجوز عمل هـٰذه الأحرف عند اتصالها بها . . يسميها في حال إعمالها : زائدة ، وعند إلغائها . . يسميها : كافة .

(فيبطل عملها) فلا تنصب الاسم ولا ترفع الخبر ؛ لأن بدخول (ما) هـٰذه زال اختصاص هـٰذه الأحرف المذكورة بالجمل الاسمية ، وتهيأت للدخول على الجمل الفعلية ، ولهـٰذا تسمىٰ (ما) هـٰذه أيضاً المهيئة ؛ لأنها هيأت هـٰذه الأحرف

نحو : ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ ، ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ﴾ ، ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ ، كأنما زيد قائم ،

للدخول على الأفعال وهي لا تدخل عليها ، فلما دخلت عليها . . خرجت عن شبه الفعل الذي هو بناء آخره على الفتح ، واتصال الضمائر بها كاتصالها بالفعل (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾) ، هـٰذا مثال لإهمال (إن) المكسورة ودخولها على الجمل الاسمية ، وإعرابه : (إن) : حرف نصب وتوكيد ، ولـٰكن بطل عملها ؛ لدخول (ما) الكافة عليها (ما) : كافة لكفها ما قبلها عن العمل فيما بعدها (الله) : مبتدأ (إلـٰه) : خبر (واحد) : نعت ، وتفيد (أن) مع (ما) هـٰذه إذا كانت كافة ما يفيده النفي والإثبات ، فإذا قلت : إنما زيد قائم . . فمعناه : ما زيد إلا قائم ، بخلاف ما إذا كانت زائدة ، فإن قولك : إنما زيداً عالم بنصب (زيد) لا يفيد الحصر ، ونحو قوله تعالىٰ : (﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ﴾) ، هـٰذا مثال لدخول (إن) المكسورة بعد إهمالها على الجملة الفعلية ، وإعرابه : (قل) : فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوباً (إنما) : (إن) : حرف نصب وتوكيد (ما) : كافة (يوحىٰ) : فعل مضارع مغير الصيغة (إلي) : جار ومجرور متعلق بـ(يوحىٰ) ، ونائب فاعله المصدر المنسبك من قوله : ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ ، والتقدير : قل إنما يوحىٰ إلي وحدانية الإلـٰه لا تعدده ، واستفيد من هـٰذا أن (ما) الكافة إذا دخلت علىٰ (أن) المفتوحة . . لا تخرجها عن المصدرية ، نبه عليه أبو البقاء ونحو : (﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾) ، هـٰذا مثال لإهمال (أن) المفتوحة ودخولها على الجملة الاسمية ، وإعرابه : (أن) حرف نصب وتوكيد (ما) : كافة (إلـٰهكم) : مبتدأ ومضاف إليه (إلـٰه) : خبر المبتدأ (واحد) : صفة (إلـٰه) ، ومثال دخولها على الجملة الفعلية نحو : ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾ .

ونحو : (كأنما زيد قائم) هـٰذا مثال لإهمال (كأن) ودخولها على الجملة

ولـٰكنما زيد قائم ، ولعلما زيد قائم ، إلا ليت : فيجوز فيها الإعمال والإهمال نحو : ليتما زيداً قائم بنصب (زيد) ورفعه ،

الاسمية ، وإعرابه : (كأن) : حرف نصب وتشبيه (ما) : كافة (زيد) : مبتدأ (قائم) : خبره ، ومثال دخولها على الجملة الفعلية نحو : ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ .

(و) نحو : (لـٰكنما زيد قائم) هـٰذا مثال لإهمال (لـٰكن) ودخولها على الجملة الاسمية ، وإعرابه : (لـٰكن) : حرف استدراك ونصب (ما) : كافة (زيد) : مبتدأ (قائم) : خبره ، ومثال دخولها على الجملة الفعلية ؛ كقول امرىء القيس بن حجر الكندي :

ولـٰكنمـا أسعـىٰ لمجـد مـؤثـل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي

(و) نحو : (لعلما زيد قائم) مثال لإهمال (لعل) ودخولها على الجملة الاسمية ، ومثال دخولها على الجملة الفعلية ؛ كقول الفرزدق يهجو جريراً :

أعـد نظـراً يـا عبـد قيـس لعلمـا أضاءت لك النار الحمار المقيدا

وقوله : (إلا ليت) استثناء من قوله السابق : (وتتصل ما الزائدة بهـٰذه فيبطل عملها) (فيجوز فيها) أي : في (ليت) (الإعمال) لأنه لم يزل اختصاصها بالأسماء باتصال (ما) بها .

(و) يجوز (الإهمال) فيها إلحاقاً لها بأخواتها (نحو) قولك في إعمالها : (ليتما زيداً قائم بنصب « زيد ») علىٰ أنه اسم (ليت) و(ما) زائدة لا كافة ، و(قائم) : خبرها .

(ورفعه) علىٰ أن (ما) كافة ، و(زيد) : مبتدأ ، و(قائم) : خبره ، وهـٰذا مذهب الجمهور ، ومن النحاة من جوز إعمال البقية ؛ حملاً علىٰ (ليت) فإن

وتخفف (إن) المكسورة فيكثر إهمالها نحو : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ ، ويقل إعمالها نحو : ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ في قراءة من خفف (إن ولما) في الآيتين .

الإعمال لم يسمع إلا فيها ، واحترز المؤلف بـ(ما الزائدة) عن الموصولة ، فإنها لا تبطل عمل هـٰذه الأحرف نحو : ﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ ﴾ ، ومثلها (ما) المصدرية نحو : أعجبني أن ما فعلت حسن ؛ أي : أن فعلك حسن .

(**وتخفف « إن » المكسورة**) الهمزة ؛ لثقلها بالتشديد مع كثرة دورانها على الألسنة (**فيكثر إهمالها**) أي : إبطال عملها ، فلا تعمل عمل (إن) المشددة ؛ لزوال اختصاصها بالأسماء ، ويصير ما بعدها مرفوعين على الابتداء والخبر ، وذلك (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾) ، **وإعرابه** : (إن) : مخففة من الثقيلة بطل عملها ؛ لزوال اختصاصها بالأسماء (كل) : مبتدأ ، و(نفس) : مضاف إليه (لما) : اللام : فارقة بين المخففة والنافية (ما) : زائدة (عليها) : جار ومجرور خبر مقدم ، و(حافظ) : مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ، والرابط : الضمير في (عليها) ، ويجوز أن يكون (حافظ) : خبر (كل نفس) ، و(عليها) : متعلق به .

(**ويقل إعمالها**) أي : إعمال (إن) المخففة ، وجاز إعمالها استصحاباً للحكم الأصلي فيها (**نحو** : ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ **في قراءة من خفف « إن ولما » في الآيتين**) أي : هـٰذه والتي قبلها والذي قرأهما بالتخفيف : هما ابن كثير ونافع ، **وإعرابه** : (إن) : مخففة من الثقيلة تعمل عمل (إن) المشددة (كلاً) : اسمها منصوب ، واللام في (لما) : لام الابتداء ، و(ما) : اسم موصول بمعنى الذين خبر (إن) ، و(ليوفينهم) : اللام : واقعة في جواب قسم محذوف (يوفين) : فعل مضارع مبني على الفتح ؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول أول (ربهم) : فاعل ومضاف إليه (أعمالهم) : مفعول

وتلزم اللام في خبرها إذا أهملت ، وإن خففت (أن) المفتوحة . . بقي إعمالها ،

ثان لـ(يوفىٰ) ، وجملة القسم مع جوابه صلة الموصولة ، وإن كلاً من الخلائق للذين والله ليوفينهم ربهم أعمالهم ، وقرأ ابن عامر وحمزة وعاصم بتشديد (لما) في الآيتين ، وتخفيف (إن) ، فـ(لما) إيجابية بمعنىٰ إلا ، و(إن) : نافية ، و(كلاً) في الثانية منصوب بإضمار أرىٰ ، والمعنىٰ : وإن أرىٰ كلاً ؛ أي : ما أرىٰ كلاً من الخلائق إلا والله ليوفينهم ربهم أعمالهم .

(وتلزم) أي : تجب (اللام) أي : اللام الابتدائية (في خبرها) أي : في خبر (إن) المكسورة المخففة (إذا أهملت) (إن) ولم يظهر المعنىٰ ؛ أي : معنى الكلام هل هو نفي ، أو إثبات ؛ لأنها لما أهملت . . صارت صورتها صورة (إن) النافية ؛ فإذا قلت : إن زيد منطلق ، وإن قام زيد . . احتمل أن يكون المعنىٰ : ما زيد منطلق ، وما قام زيد ، وأن تكون (إن) هي المخففة ، وأن المعنىٰ : زيد منطلق ، وقام زيد ، فلأجل هـٰذا الالتباس يجب الإتيان باللام ؛ فإذا جئت باللام . . تعين حينئذ أن تكون (إن) هي المخففة ، وأن المعنىٰ على الإثبات ، ولأجل هـٰذا سميت هـٰذه اللام : فارقة ؛ لأنها فرقت بين النفي والإثبات ، قال الدماميني : (فإن قلت : ما هـٰذه اللام . . قلت : هي لام الابتداء ، أفادت مع إفادتها لتوكيد النسبة الفرق بين إن المخففة وإن النافية ، وذهب الفارسي ومن وافقه إلىٰ أنها لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق) انتهىٰ « كواكب » باختصار .

أما إذا أعملت (إن) المخففة نحو : إن زيداً منطلق بتخفيف (إن) ونصب (زيد) ، أو أهملت وظهر المعنىٰ لوجود قرينة رافعة لاحتمال النفي . . لم تلزم اللام ؛ لحصول الفرق بالعمل ، والقرينة الدالة علىٰ أن القصد من الكلام الإثبات . انتهىٰ منه .

(وإن خففت « أن » المفتوحة) الهمزة (. . بقي إعمالها) وجوباً ؛ لأنها أكثر

ولـٰكن يجب أن يكون اسمها ضمير الشأن ، وأن يكون محذوفاً ، ويجب أن يكون خبرها جملة نحو : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾ ،

مشابهة للفعل من المكسورة ؛ لأن لفظ المفتوحة ؛ كلفظ (عض) مقصوداً به المضي والأمر ، والمكسورة لا تشبه إلا الأمر ؛ كجدَّ ، ولأنه قد سمع إهمال المكسورة المخففة ، ولم يسمع إهمال المفتوحة المخففة فأوجبوا إعمالها .

(**ولـٰكن يجب**) في غير ضرورة الشعر (**أن يكون اسمها ضمير الشأن**) لأن المكسورة المخففة ثبت إعمالها في الظاهر دون المفتوحة ، فقدروا عملها في المضمر ؛ لئلا ينحط الأقوىٰ شبهاً بالفعل وهو أن المفتوحة ، عن الأضعف شبهاً بالفعل وهو المكسورة ، وقدروه ضمير شأن ؛ لتكون داخلة علىٰ جملة اسمية ، فتجري على السنن السابق لها .

(**و**) يجب (**أن يكون**) ذلك الضمير (**محذوفاً**) لا مذكوراً ؛ لأن المفتوحة قد أثرت في المعنى التغيير من الجملة إلى المفرد ، فأوجبوا تغيرها في اللفظ ؛ لأجل أن يوافق اللفظ المعنىٰ ، قاله الفاكهي .

(**ويجب أن يكون خبرها جملة**) اسمية كانت أو فعلية ؛ تكون الجملة مفسرة لضمير الشأن ، مثال الاسمية نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ، ومثال الفعلية (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ **عَلِمَ أَن سَيَكُونُ** ﴾ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ ، **وإعرابه** : (علم) : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (الله) ، والجملة مستأنفة (أن) : مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوفاً تقديره : علم أنه (سيكون) : السين حرف تنفيس (يكون) : فعل مضارع متصرف من كان الناقصة (مرضى) : اسمها مؤخراً (منكم) : جار ومجرور خبرها مقدم ، وجملة (سيكون) في محل الرفع خبر (أن) المخففة ،

وإذا خففت (كأن) . . بقي إعمالها ، ويجوز حذف اسمها وذكره ؛ كقوله :

كأن ظبية تعطو إلىٰ وارق السلم

وجملة (أن) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر سد مسد مفعولي (علم) تقديره : علم كون مرضىٰ منكم .

(**وإذا خففت كأن**) التشبيهية (. . **بقي إعمالها**) وجوباً عند الجمهور ؛ استصحاباً للحكم الأصلي فيها ، وجوز الزمخشري وابن الحاجب إلغاءها ؛ بل جعله ابن الحاجب هو الأفصح .

(**ويجوز حذف اسمها وذكره**) في اللفظ لكنه قليل (**كقوله**) أي : كقول باعث بن صريم اليشكري بيتاً (من الطويل) يذكر امرأته ويمدحها :

ويـومـاً تـوافينـا بـوجـه مقسـم (**كأن ظبية تعطو إلىٰ وارق السلم**)

(توافينا) من الموافاة وهو الإتيان ، و(المقسم) بضم الميم وفتح القاف ، والسين المهملة المشددة : المحسن من القسام ؛ وهو الحسن والجمال (تعطو) أي : تتناول وتميل بعنقها (إلىٰ وارق السلم) من إضافة الصفة إلى الموصوف ، والوارق : اسم فاعل من ورق الشجر ، يرق مثل أورق ؛ أي : صار ذا ورق ، والسلم بفتحتين : شجر العضاه له شوك ، يروىٰ برفع (ظبية) علىٰ أنها خبر كأن ، واسمها ضمير الشأن محذوفاً تقديره : كأنها ظبية تعطو ، ويروىٰ بالنصب لـ(ظبية) علىٰ أنها اسم كأن ، وخبرها محذوف تقديره : كأن ظبية مكانها ، ويروىٰ بالجر لـ(ظبية) علىٰ جعل (أن) زائدة بين الجار والمجرور ؛ أي : بين الكاف ومجرورها ، وعلىٰ كل منها : فجملة (تعطو) صفة لـ(ظبية) ، وإعرابه : الواو : عاطفة علىٰ ما قبلها (ويوماً) : ظرف زمان متعلق بـ(توافينا) ، ويروىٰ (يوم) بالجر علىٰ أن الواو : واو (رب) ، (توافي) : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة

وإذا خففت لـٰكن . . وجب إهمالها .

للثقل ؛ لأنه فعل معتل بالياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ زوجته (نا) : ضمير المتكلم المعظم نفسه في محل النصب مفعول به ، مبني على السكون (بوجه) : جار ومجرور متعلق بـ(توافينا) ، (مقسم) : نعت لـ(وجه) ، (كأن) : حرف نصب وتشبيه مخففة من الثقيلة (ظبية) : اسمها منصوب ، والخبر محذوف ، وجملة (تعطو) صفة لـ(ظبية) ، (إلىٰ وارق) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(تعطو) ، والتقدير : ويوم تأتينا بوجه مقسم ؛ كأن ظبية عاطية هـٰذه المرأة ، والشاهد في (كأن) المخففة : حيث ذكر اسمها ولم يحذف .

(وإذا خففت « لـٰكن » . . وجب إهمالها) لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ، ولأنها أضعف من (كأن) في مشابهة الفعل ، وأجاز الأخفش ويونس إعمالها ، قال الرضي : (ولا أعرف لها شاهداً) ، وإذا خففت . . جاز دخول الواو العاطفة عليها ؛ للفرق بينها وبين (لـٰكن) العاطفة ، فإن هـٰذه لا يجوز دخول الواو عليها .

* *

إعراب المتن

(فصل) : بالنصب مفعول لفعل محذوف جوازاً تقديره : تعلم فصلاً (تعلم) : فعل أمر وفاعله مستتر وجوباً تقديره : أنت ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً (فصل) : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف ، أو فتحة ظاهرة في آخره علىٰ لغة ربيعة ؛ لأنهم يرسمون المنصوب بصورتي المرفوع والمجرور .

(وأما إن وأخواتها) : الواو : عاطفة (أما) : حرف شرط (إن) : مبتدأ محكي (وأخواتها) : معطوف علىٰ (إن) مرفوع بالضمة الظاهرة ، **(فتنصب المبتدأ)** : الفاء : رابطة لجواب (أما) واقعة في غير موضعها (تنصب) : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر تقديره : (هي) يعود علىٰ (إن وأخواتها) ، (المبتدأ) : مفعول به ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : وأما إن وأخواتها . . فناصبة المبتدأ ، والجملة الاسمية جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله في أول الباب : (فأما كان وأخواتها) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة **(ويسمى اسمها)** : الواو : اعتراضية (يسمىٰ) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بضمة مقدرة ، ونائب فاعله ضمير يعود على (المبتدأ) تقديره : (هو) (اسمها) : مفعول ثان لـ(يسمىٰ) ومضاف إليه ، والجملة الفعلية جملة معترضة لا محل لها من الإعراب ، لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه .

(وترفع الخبر) : فعل مضارع وفاعله مستتر فيه ومفعول به ، والجملة الفعلية في محل الرفع معطوفة علىٰ جملة قوله : (تنصب) علىٰ كونها خبر المبتدأ ، **(ويسمىٰ خبرها)** : الواو : عاطفة (يسمىٰ) : فعل مضارع مغير الصيغة ، ونائب

فاعله ضمير يعود على (الخبر) ، (خبرها) : مفعول ثان لـ(يسمىٰ) ومضاف إليه ، والجملة معطوفة علىٰ جملة (ترفع) .

(وهي ستة أحرف) : الواو : استئنافية (هي ستة) : مبتدأ وخبر (أحرف) : مضاف إليه ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (إن) : بدل محكي من (ستة) ، **(وأن)** : معطوف محكي علىٰ (إن) ، **(وهما)** : مبتدأ ، **(لتوكيد النسبة)** : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر المبتدأ تقديره : وهما موضوعان لتوكيد النسبة ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، **(ونفي الشك)** : (نفي) : معطوف علىٰ (توكيد النسبة) مجرور وهو مضاف (الشك) : مضاف إليه ، **(عنها)** : جار ومجرور متعلق بـ(نفي) ، **(نحو قوله تعالىٰ)** : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (قوله) : مضاف إليه فمضاف إليه (تعالىٰ) : جملة حالية من ضمير قوله : (﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾) : مقول محكي لقوله : **(وقوله)** : معطوف علىٰ (قوله) الأول علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) ، (﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ﴾) : مقول محكي لـ(قوله) الثاني .

(وكأن) : معطوف محكي علىٰ (إن) علىٰ كونه بدلاً من (ستة) بدل بعض من كل ، (للتشبيه المؤكد) : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (كأن) تقديره : حالة كونه موضوعاً للتشبيه (المؤكد) : صفة لـ(التشبيه) ، **(نحو : كأن زيداً أسد)** : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : مثاله نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة أو معترضة لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف (كأن زيداً أسد) : مضاف إليه محكي .

(ولكن) : معطوف محكي علىٰ (إن) ، (للاستدراك) : جار ومجرور حال

من (لٰكن) تقديره : حالة كونها موضوعة للاستدراك ، (نحو) : خبر لمحذوف جوازاً تقديره : وذلك ، والجملة مستأنفة أو معترضة (نحو) : مضاف ، **(زيد شجاع لٰكنه بخيل)** : مضاف إليه محكي . **(وليت)** : معطوف محكي علىٰ (إن) ، (للتمني) : جار ومجرور حال من (ليت) ، **(نحو)** : خبر لمحذوف جوازاً تقديره : وذلك ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، **(ليت الشباب عائد)** : مضاف إليه محكي .

(ولعل) : معطوف محكي علىٰ (إن) ، (للترجي) : جار ومجرور حال من (لعل) ، **(نحو)** : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، **(لعل زيداً قادم)** : مضاف إليه محكي ، **(وللتوقع)** : جار ومجرور معطوف علىٰ قوله : (للترجي) علىٰ كونه حالاً من (لعل) **(نحو)** : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، **(لعل عمراً هالك)** : مضاف إليه محكي .

(ولا يتقدم خبر هٰذه الأحرف عليها) : الواو : استئنافية (لا) نافية ، (يتقدم) : فعل مضارع مرفوع خبر فاعل وهو مضاف (هٰذه) : اسم إشارة في محل الجر مضاف إليه (الأحرف) : بدل من اسم الإشارة مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً نحوياً ، (عليها) : جار ومجرور متعلق بـ(يتقدم) .

(ولا يتوسط بينها وبين اسمها) : الواو : عاطفة (لا) : نافية (يتوسط) : فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ خبرها ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (ولا يتقدم) ، (بينها) : (بين) : منصوب على الظرفية المكانية وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف ، والظرف

متعلق بـ(يتوسط) ، (وبين اسمها) : ظرف ومضاف إليه ، والظرف معطوف على الظرف المذكور قبله ، (إلا) : أداة استثناء من أعم الأوقات ، (إذا) : ظرف مجرد عن معنى الشرط في محل النصب على الاستثناء ، مبني على السكون ، (كان) : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هو) يعود على (الخبر) ، (ظرفاً) : خبر كان منصوب ، (أو) : حرف عطف وتنويع ، (جاراً ومجروراً) : معطوفان علىٰ (ظرفاً) ، وجملة (كان) في محل الجر مضاف إليه لـ(إذا) ، والظرف منصوب على الاستثناء ، والتقدير : ولا يتوسط خبرها بينها وبين اسمها في جميع الأوقات ، إلا وقت كونه ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ﴾ ، ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾) : مضاف إليه محكي .

(وتتعين إن المكسورة) : الواو : استئنافية (تتعين إن) : فعل مضارع وفاعل محكي ، والجملة مستأنفة (المكسورة) : صفة لـ(إن) مرفوع بالضمة الظاهرة ، (في الابتداء) : جار ومجرور متعلق بـ(تتعين) ، (نحو) : خبر لمحذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو (نحو) : مضاف ، (﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ ﴾) القدر : ١] : مضاف إليه محكي .

(وبعد ألا) : الواو : عاطفة (بعد) : منصوب على الظرفية المكانية (ألا) مضاف إليه محكي ، والظرف معطوف علىٰ قوله : (في الابتداء) ، (التي) : اسم موصول في محل الجر صفة لـ(ألا) ، (يستفتح) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، (بها) : جار ومجرور متعلق بـ(يستفتح) ، (الكلام) : نائب فاعل ، والجملة الفعلية صلة الموصول ، وهو جامد مؤول بمشتق مأخوذ من الصلة تقديره : بعد ألا المستفتح بها الكلام ، أو من ضد معنى الموصول تقديره :

المعلومة استفتاح الكلام بها ، (نحو : ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾) : (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم) : مضاف إليه محكي .

(وبعد حيث) : الواو : عاطفة (بعد) : منصوب على الظرفية المكانية (بعد) : مضاف (حيث) : مضاف إليه محكي ، والظرف معطوف علىٰ قوله : (في الابتداء) ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (جلست حيث إن زيداً جالس) : مضاف إليه محكي .

(وبعد القسم) : ظرف ومضاف إليه معطوف علىٰ قوله : (في الابتداء) ، (نحو : ﴿ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف وهو مضاف (والكتاب المبين إنا أنزلناه) : مضاف إليه محكي .

(وبعد القول) : ظرف ومضاف إليه معطوف علىٰ قوله : (في الابتداء) ، (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو وهو مضاف ، (﴿ قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾) : مضاف إليه محكي .

(وإذا دخلت اللام في خبرها) : الواو : عاطفة (إذا) : ظرف زمان مجرد عن معنى الشرط في محل النصب على الظرفية ، مبني على السكون (دخلت اللام) : فعل وفاعل وتاء التأنيث (في خبرها) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(دخلت) ، وجملة (دخل) في محل الجر مضاف إليه لـ(إذا) ، والظرف معطوف علىٰ قوله (في الابتداء) علىٰ كونه متعلقاً بـ(تتعين) ، والتقدير : وتتعين (إن) المكسورة في الابتداء ، ووقت دخول لام الابتداء في خبرها ، (نحو) : (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) :

مضاف ، (﴿ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾) : مضاف إليه محكي .

(**وتتعين أن المفتوحة إذا حلت محل الفاعل**) : الواو : عاطفة (تتعين) : فعل مضارع مرفوع (أن) : فاعل محكي (المفتوحة) : صفة لـ(أن) ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة قوله (وتتعين إن المكسورة) ، (إذا) : ظرف مجرد عن معنى الشرط في محل النصب ، مبني على السكون (حلت) : فعل ماض وتاء تأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ (أنَّ) ، (محل) : منصوب على الظرفية متعلق بـ(حلت) وهو مضاف (الفاعل) : مضاف إليه ، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لـ(إذا) ، و(إذا) : متعلقة بـ(تتعين) ، والتقدير : وتتعين أن المفتوحة وقت حلولها محل الفاعل ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا ﴾) عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ : مضاف إليه محكي .

(**أو محل نائب الفاعل**) : ظرف مشتق من عامله منصوب ومضاف إليه معطوف علىٰ قوله : (محل الفاعل) ، (**نحو**) : خبر لمحذوف (نحو) : مضاف ، (﴿ قُلۡ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسۡتَمَعَ نَفَرٞ مِّنَ ٱلۡجِنِّ ﴾) : مضاف إليه محكي .

(**أو محل المفعول**) : معطوف علىٰ قوله : (محل الفاعل) ، (**نحو**) : خبر لمحذوف ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمۡ أَشۡرَكۡتُم بِٱللَّهِ ﴾) : مضاف إليه محكي .

(**أو محل المبتدأ**) : معطوف علىٰ قوله : (محل الفاعل) ، (**نحو**) : خبر لمحذوف (نحو) : مضاف ، (﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلۡأَرۡضَ خَٰشِعَةٗ ﴾) : مضاف إليه محكي .

(أو دخل عليه حرف الجر) : (أو) : حرف عطف وتنويع (دخل) : فعل ماض (عليها) : جار ومجرور متعلق بـ(دخل) ، (حرف الجر) : فاعل ومضاف إليه ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة قوله : (حلت محل الفاعل) علىٰ كونها مضافاً إليه لـ(إذا) الظرفية المجردة عن معنى الشرط تقديره : أو وقت دخول حرف الجر عليها ، (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ﴾) : مضاف إليه محكي .

(ويجوز الأمران) : فعل وفاعل ، والجملة مستأنفة أو معطوفة (بعد فاء الجزاء) : ظرف ومضاف إليه فمضاف إليه ، والظرف متعلق بـ(يجوز) ، (نحو) : خبر لمحذوف (نحو) : مضاف ، (﴿ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًا . . . ﴾ إلىٰ قوله : ﴿ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾) : مضاف إليه محكي .

(وبعد إذا الفجائية) : الواو : عاطفة (بعد) : منصوب على الظرفية المكانية (بعد) : مضاف (إذا) : مضاف إليه محكي (الفجائية) : صفة لـ(إذا) الدالة علىٰ وقوع ما بعدها فجأة وبغتة ، والظرف معطوف علىٰ قوله : (بعد فاء الجزاء) ، (نحو) : خبر لمحذوف وهو مضاف ، (خرجت فإذا أن زيداً قائم) : مضاف إليه محكي .

(وكذلك) : الواو : عاطفة (كذلك) : جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره : ويجوز الأمران كذلك ؛ أي : كما جاز في المواضع السابقة ، والجملة المحذوفة معطوفة علىٰ جملة قوله : (ويجوز الأمران) ، (إذا وقعت في موضع التعليل) : (إذا) : ظرف مجرد عن معنى الشرط (وقعت) : فعل ماض وفاعله مستتر فيه تقديره : (هي) يعود علىٰ (أن) ، (في موضع التعليل) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(وقعت) ، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف

إليه لـ(إذا) تقديره : أو وقت وقوعها في موضع التعليل ، والظرف متعلق بـ(يجوز) المقدر ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴾) : مضاف إليه محكي ، (ولبيك إن الحمد والنعمة لك) : الواو : عاطفة (لبيك إن الحمد . . .) إلخ : معطوف محكي على قوله : (ندعوه إنه هو البر الرحيم) على كونه مضافاً إليه لـ(نحو) .

(وتدخل لام الابتداء) : فعل وفاعل ومضاف إليه ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً أو معطوفة ، (بعد) : منصوب على الظرفية المكانية متعلق بـ(تدخل) ، (بعد) : مضاف ، (إن) : مضاف إليه محكي ، (المكسورة) : صفة لـ(إن) ، (فقط) : الفاء : زائدة لتحسين الخط (قط) : اسم فعل أمر بمعنى انته عن إدخالها على غير (إن) المكسورة ، مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً ، وجملة اسم الفعل لا محل لها من الإعراب ، وسيأتي بسط الكلام عليها في الحاشية إن شاء الله تعالى ، كما بسطناه في حاشية « الكشف » .

(على أربعة) : جار ومجرور متعلق بـ(تدخل) ، (أربعة) : مضاف ، (أشياء) : مضاف إليه مجرور بالفتحة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علة واحدة تقوم مقام علتين ، وهي ألف التأنيث الممدودة ، (على خبرها) : جار ومجرور ومضاف إليه بدل من قوله : (على أربعة أشياء) بدل بعض من كل ، أو تفصيل من مجمل ، (بشرط) : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من خبرها تقديره : تدخل على خبرها حالة كونه ملتبساً بشرط كونه (شرط) : مضاف ، (كونه) : مضاف إليه ، والكون مضاف إلى اسمه ، (مؤخراً) : خبر الكون منصوب به ، (مثبتاً) : خبر ثان لـ(الكون) ، (نحو) : خبر لمحذوف

وهو مضاف ، (﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ ﴾) : مضاف إليه محكي ، (﴿ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾) : معطوف علىٰ ما قبله علىٰ كونه مضافاً إليه محكياً لـ(نحو) .

(**وعلى اسمها**) : جار ومجرور ومضاف إليه معطوف علىٰ قوله : (خبرها) علىٰ كونه بدلاً من قوله : (علىٰ أربعة أشياء) ، (**بشرط**) : جار ومجرور حال من اسمها ؛ أي : حالة كون الاسم ملتبساً بشرط تأخره عن الخبر ، (**أن يتأخر عن الخبر**) : (أن) : حرف نصب ومصدر (يتأخر) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) ، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره : (هو) يعود على الاسم (عن الخبر) : جار ومجرور متعلق بـ(يتأخر) ، والجملة الفعلية صلة أن امصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور متعلق بإضافة الشرط إليه تقديره : بشرط تأخره عن الخبر ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾) : مضاف إليه محكي .

(**وعلىٰ ضمير الفصل**) : جار ومجرور ومضاف إليه معطوف علىٰ قوله : (علىٰ خبرها) علىٰ كونه بدلاً عن قوله : (علىٰ أربعة أشياء) ، (نحو) : خبر لمحذوف وهو مضاف ، (﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾) : مضاف إليه محكي .

(**وعلىٰ معمول الخبر**) : جار ومجرور ومضاف إليه معطوف علىٰ قوله : (علىٰ خبرها) علىٰ كونه بدلاً من (أربعة أشياء) ، (**بشرط تقدمه**) : جار ومجرور ومضاف إليه حال من معمول الخبر ، (**على الخبر**) : متعلق بـ(تقدمه) ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو (نحو) : مضاف ، (**إن زيداً لعمراً ضارب**) : مضاف إليه محكي .

(**وتتصل ما الزائدة**) : (تتصل) : فعل مضارع (ما) : فاعل محكي (الزائدة) : صفة لـ(ما) مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة مستأنفة ، (بهٰذه) :

جار ومجرور متعلق بـ(تتصل) ، (**الأحرف**) : بدل من اسم الإشارة مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**فيبطل عملها**) : فعل وفاعل معطوف علىٰ قوله : (**وتتصل ما**) ، (**نحو**) : خبر لمحذوف وهو مضاف ، (﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾) : مضاف إليه محكي ، وقوله : (﴿ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾) : معطوف علىٰ ما قبله من المثال بعاطف مقدر علىٰ كونه مضافاً إليه محكياً لـ(نحو) ، وكذا قوله : (**كأنما زيد قائم**) : معطوف محكي بعاطف مقدر على المثال الأول علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) ، (**ولكنما زيد قائم**) : الواو : عاطفة (لكنما زيد قائم) : معطوف محكي على المثال الأول ، وكذا قوله : (**ولعلما زيد قائم**) : معطوف محكي على المثال الأول .

(**إلا ليت**) : (**إلا**) : أداة استثناء استثنىٰ بها عن قوله : (**وتتصل ما الزائدة بهٰذه الأحرف**) ، (**ليت**) : مستثنىً محكي منصوب بفتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (**فيجوز فيها الإعمال والإهمال**) : الفاء : تعليلية (يجوز) : فعل مضارع مرفوع فيها متعلق بـ(يجوز) ، (**الإعمال**) : فاعل (**والإهمال**) : معطوف على (**الإعمال**) ، والجملة الفعلية في محل الجر بـ(لام) التعليل المقدرة المدلول عليها بالفاء التعليلية المتعلقة بمعلول محذوف تقديره : وإنما استثنيناها لجواز الإعمال والإهمال فيها ، والجملة المحذوفة مستأنفة ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**ليتما زيد قائم**) : مضاف إليه محكي ، (**بنصب زيد**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المثال ؛ أي : حالة كونه مقروءاً بنصب (زيد) ، (**ورفعه**) معطوف علىٰ نصبه مجرور بكسرة ظاهرة .

(**وتخفف إن المكسورة**) : الواو : استئنافية (تخفف) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع (إن) : فاعل محكي (المكسورة) : صفة لـ(إن) ، والجملة مستأنفة ، (**فيكثر**) : الفاء : عاطفة (يكثر) : فعل مضارع ، (**إهمالها**) : فاعل ومضاف إليه ، والجملة معطوفة علىٰ جملة (تخفف) ، (**نحو**) : خبر لمحذوف وهو مضاف ، (﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾) : مضاف إليه محكي ، (**ويقل إعمالها**) : فعل وفاعل معطوف علىٰ (يكثر إهمالها) ، (**نحو**) : خبر لمحذوف ، والجملة مستأنفة ، (﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾) : مضاف إليه محكي ، (**في قراءة من خفف إن ولما**) : (في قراءة) : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المثال ؛ أي : حالة كونه في قراءة من خففهما (قراءة) : مضاف (من) : اسم موصول في محل الجر مضاف إليه (خفف) : فعل ماض مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود علىٰ (من) الموصولة ، (**إن ولما**) : مفعول به لـ(خفف) محكي ، (**في الآيتين**) : جار ومجرور متعلق بـ(خفف) .

(**وتلزم اللام**) : فعل وفاعل ، (**في خبرها**) : جار ومجرور متعلق بـ(تلزم) ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (وتخفف) ، (**إذا أهملت**) : (إذا) : ظرف مجرد عن معنى الشرط متعلق بـ(تلزم اللام) ، (أهملت) : فعل ماض مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير يعود علىٰ (إن) ، والجملة في محل الجر مضاف إليه لـ(إذا) تقديره : وقت إهمالها .

(**وإن خففت أن المفتوحة**) : الواو : استئنافية (إن) : حرف شرط (خففت) : فعل ماض مغير الصيغة في محل الجزم بـ(أن) الشرطية مبني على الفتح ، والتاء علامة تأنيث الفاعل أن نائب فاعل محكي (المفتوحة) : صفة لـ(أن) ، (. . **بقي إعمالها**) : فعل وفاعل في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ

كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية مستأنفة استئنافاً نحوياً .

(ولٰكن) : الواو : عاطفة (لٰكن) : حرف استدراك رفع بها توهم إعمالها في الاسم الظاهر ، (**يجب**) : فعل مضارع ، (**أن يكون اسمها**) : (أن) : حرف نصب ومصدر (يكون) : فعل مضارع ناقص منصوب بـ(أن) ، (اسمها) : اسم (يكون) مرفوع بها ، (**ضمير الشأن**) : خبر (يكون) منصوب بها ، وجملة (يكون) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية لـ(يجب) تقديره : ولٰكن يجب كون اسمها ضمير الشأن ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (بقي إعمالها) ، (**وأن يكون محذوفاً**) : الواو : عاطفة (أن) : حرف نصب ومصدر (يكون) : فعل مضارع ناقص منصوب بـ(أن) واسمها ضمير مستتر فيها تقديره : (هو) يعود علىٰ ضمير الشأن محذوفاً خبرها ، وجملة (يكون) صلة أن ، أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف علىٰ مصدر منسبك من (يكون) الأول علىٰ كونه فاعلاً لـ(يجب) تقديره : لٰكن يجب كون اسمها ضمير الشأن ، وكون ذلك الضمير محذوفاً .

(**و**) : الواو : عاطفة ، (**يجب**) : فعل مضارع مرفوع ، (**أن يكون خبرها جملة**) (يكون) : فعل مضارع ناقص منصوب بـ(أن) المصدرية (خبرها) : اسم (يكون) ، (جملة) : خبرها منصوب ، وجملة (يكون) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه فاعلاً لـ(يجب) تقديره : ويجب كون خبرها جملة مفسرة لضمير الشأن ، (**نحو**) : خبر لمحذوف ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾) : مضاف إليه محكي .

(**وإذا خففت كأن . . بقي إعمالها**) : كالواو : استئنافية أو عاطفة (إذا) :

ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه (خففت) : فعل ماض مغير الصيغة ، والتاء علامة تأنيث نائب الفاعل (كأن) : نائب فاعل محكي ، والجملة في محل الخفض بإضافة إذا إليها علىٰ كونها فعل شرط لها (بقي إعمالها) : فعل وفاعل ، والجملة جواب إذا لا محل لها من الإعراب ، وجملة (إذا) من فعل شرطها وجوابها مستأنفة أو معطوفة .

(ويجوز حذف اسمها وذكره) : الواو : عاطفة (يجوز) : فعل مضارع (حذف اسمها) : فاعل ومضاف إليه (وذكره) : معطوف علىٰ (حذفها) علىٰ كونها فاعلاً لـ(يجوز) وهو مضاف ، والضمير مضاف إليه ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جواب إذا ، **(كقوله)** : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك كائن كقوله ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، **(كأن ظبية تعطو إلىٰ وارق السلم)** : مقول محكي لـ(قوله) .

(وإذا خففت لكن . . وجب إهمالها) : الواو : استئنافية أو عاطفة (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان (خففت لكن) : فعل ماض مغير الصيغة ونائب فاعل ، والجملة في محل الخفض بإضافة إذا إليها علىٰ كونها فعل شرط لها ، والظرف متعلق بالجواب المذكور بعده (وجب إهمالها) : فعل وفاعل ، والجملة الفعلية جواب إذا لا محل لها ، وجملة (إذا) معطوفة علىٰ ما قبلها أو مستأنفة .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

[ش] : (فصل) في النوع الثاني من النواسخ (وأما إن وأخواتها) وتسمى : الأحرف المشبهة بالفعل ، ولها صدر الكلام إلا (أن) المفتوحة (. . فتنصب المبتدأ) المسند إليه . . . .

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(فصل في النوع الثاني من النواسخ) أي : هـٰذا فصل معقود في بيان أحكام النوع الثاني من أنواع النواسخ الثلاثة ، وإنما قدمه على النوع الثالث وهو أفعال وهـٰذا حروف ؛ لبقاء أحد معموليه وهو الخبر علىٰ حكمه الأصلي وهو الرفع بخلاف ذلك (وأما إن وأخواتها) أي : مشابهاتها في العمل ، وعبر عنها بالأخوات دون الإخوة ؛ نظراً بعنوان الكلمات دون الحروف (وتسمى : الأحرف المشبهة بالفعل) لأنها أشبهته في اللفظ والمعنىٰ ، أما في اللفظ . . فلأنها ثلاثية ورباعية وخماسية ، كما تكون الأفعال كذلك ، وأما في المعنىٰ . . فلأنها بمنزلة أكدت ، وتمنيت ، وترجيت ، واستدركت ، وشبهت .

(ولها صدر الكلام) وأوله (إلا « أن » المفتوحة) فلا يجوز تصديرها على الصحيح ؛ لأنه لا بد فيها أن يطلبها عامل فتقع فاعلاً نحو : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا ﴾ .

أو نائباً عنه نحو : ﴿ قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ ﴾ .

أو مفعولاً نحو : ﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم ﴾ .

أو مبتدأ نحو : ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً ﴾ .

أو خبراً عن اسم معنىً غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو : اعتقادي أنك فاضل .

أو مجرورة بحرف نحو : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ﴾ انتهىٰ « عطار » .

(. . فتنصب المبتدأ المسند إليه) خرج بهـٰذا القيد : المبتدأ المسند إلىٰ مرفوعه

(ويسمى اسمها ، وترفع الخبر) على الأصح (ويسمىٰ خبرها ، وهي ستة أحرف) عملها متحد ومعناها مختلف . . . .

نحو : أقائم الزيدان ، فإنها لا تدخل عليه ؛ لأنه في تأويل الفعل بالشروط السابقة في « التتمة » .

(ويسمى اسمها) بعد أن كان يسمىٰ مبتدأ (وترفع الخبر على الأصح) عند البصريين ، ومذهب الكوفيين أن الخبر مرفوع علىٰ ما كان عليه من قبل ، وهو مردود ، فإن عامله قد زال ؛ لأن الرافع له المبتدأ ، وقد زال وصف الابتدائية عنه بدخول العامل اللفظي عليه ؛ وهو إن وأخواتها ، وإنما عملت هـٰذه الأحرف هـٰذا العمل ؛ لأن فيها شبهاً بالفعل لفظاً ومعنىً كما مر آنفاً ، وقدم المنصوب فيها على المرفوع ؛ قصداً للفرق بينها وبين الأفعال التي هي أصلها من أول الأمر ، وتنبيهاً بجعل عملها فرعياً علىٰ كونها فروعاً للفعل . انتهىٰ « عطار » بتصرف .

(ويسمىٰ) هـٰذا الخبر (خبرها) بعد أن كان يسمىٰ خبر المبتدأ ، ولذا تسمىٰ هـٰذه الحروف أيضاً بـ(النواسخ) .

(وهي) أي : هـٰذه الحروف المشبهة بالفعل (ستة أحرف ، عملها متحد) أي : واحد ؛ وهو نصب الاسم ورفع الخبر (ومعناها مختلف) كالتوكيد في (إن وأن) ، والتمني في (ليت) ، والترجي في (لعل) ، والاستدراك في (لـٰكن) ، والتشبيه في (كأن) ، وأسقط في « التسهيل » : أن المفتوحة ؛ نظراً إلىٰ كونها فرع المكسورة ، وهو صنيع سيبويه حيث قال : (هـٰذا باب الحروف الخمسة) انتهىٰ « طبلاوي » انتهىٰ « عطار » .

قوله : (ستة أحرف) زاد الموضح عليها (عسىٰ) في لغة فجعلها سبعة ؛ حملاً لها علىٰ (لعل) لكونها بمعناها ، وإنما يكون اسمها ضمير نصب متصلاً بها ؛ كقوله : فقلت عساها نار كأس وعلها . انتهىٰ « خضري » باختصار .

(إن) بالكسر والتشديد (وأن) بالفتح والتشديد (وهما) موضوعان (لتوكيد النسبة) بين الجزأين إذا كان المخاطب عالماً بها ....

وهٰذا العمل ؛ أي : نصبها الاسم ورفعها الخبر هو المشهور عند النحاة ، ومقابل المشهور : أنها تنصب الجزأين ، كما في قول العرب : إن حراسنا أسداً .

وكما في قول الشاعر :

يا ليت أيام الصبا رواجعا

فإنها بنصب العين المهملة ، وأجابوا عن ذلك : بأن الخبر محذوف تقديره : تلقاهم أسداً ، وأسداً منصوب على الحال ، وكذلك قوله : (رواجعا) فإنه منصوب على الحال ؛ أي : تلقاهم رواجعا ، وبعضهم يرفع بها الجزأين ، وخرج علىٰ ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون » فيعرب (من أشد الناس) : جاراً ومجروراً خبراً لـ(إن) مقدماً ، و(المصورون) : اسمها مؤخراً ، وأجاب بعض النحاة عن ذلك : بأن (مِن) الجارة حرف زائد ، و(أشد الناس) : اسمها ، و(المصورون) : خبرها . انتهىٰ « عشماوي » .

وتلك الأحرف الستة **(إن بالكسر والتشديد)** أي : بكسر الهمزة وتشديد النون **(وأن بالفتح والتشديد)** أي : بفتح الهمزة وتشديد النون **(وهما موضوعان لتوكيد النسبة بين الجزأين)** أي : بين اسمها وخبرها **(إذا كان المخاطب عالماً بها)** أي : بتلك النسبة ؛ أي : تقوية النسبة الكائنة بين المبتدأ والخبر وتثبيتها ، وتلك النسبة ثبوت المسند للمسند إليه ، أو نفيه ، فيؤتىٰ بـ(إن) في مقام الإثبات نحو : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ .

وفي مقام النفي نحو : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا ﴾ .

(و) لتوكيد (نفي الشك عنها) إذا كان شاكاً فيها ، ولتوكيد نفي الإنكار عنها إذا كان جاحداً لها (نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ، و) نحو (قوله) تعالىٰ : (﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ﴾) ، والفرق بينهما أن (إن) المكسورة لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه بخلاف (أن) المفتوحة ، فإنها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد ، ولهـٰذا لا بد أن يتقدم عليها عامل

(ولتوكيد نفي الشك عنها) أي : عن النسبة (إذا كان) المخاطب (شاكاً فيها) أي : في النسبة .

(ولتوكيد نفي الإنكار عنها إذا كان) المخاطب (جاحداً لها) أي : منكراً لها ، وعطف (نفي الشك) ، (ونفي الإنكار) علىٰ (توكيد النسبة) من قبيل عطف المسبَّب على السبب ، فإن (نفي الشك) أي : التردد في النسبة ، والإنكار لها : يزول بالتأكيد ، لـٰكنه في مقام الإنكار يكون واجباً ، وفي مقام الشك مستحسناً ، وأما إذا كان المخاطب خالي الذهن ليس شاكاً ولا منكراً . . فإن الكلام يلقىٰ إليه مجرداً ، كما قرر ذلك في (علم المعاني) انتهىٰ « عطار » .

مثالهما في توكيد النسبة (نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾) ، في (إن) المكسورة (ونحو قوله تعالىٰ : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ﴾) ، في (أن) المفتوحة (والفرق بينهما) أي : بين (إن وأن) : (أن « إن » المكسورة) الهمزة (لا تغير معنى الجملة) ولا لفظها (عما كانت عليه بخلاف « أن » المفتوحة ، فإنها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد ، ولهـٰذا) أي : ولأجل كونها في تأويل المفرد (لا بد أن يتقدم عليها عامل) يطلبها للفاعلية أو المفعولية مثلاً كما مر .

فَائِدَة

ليس في هـٰذه الأحرف الستة ما يكون هو ومعموله حالاً إلا حرفين : (إن)

(وكأن للتشبيه المؤكد) بفتح الكاف ؛ لتركبها من الكاف المفيدة للتشبيه ، وأن المفيدة للتأكيد (نحو : كأن زيداً أسد) أصله : أن زيداً كأسد ، فقدمت الكاف علىٰ أن ؛ لإفادة التشبيه من أول وهلة ، وفتحت همزة (أن) لفظاً وصارتا كلمة واحدة ، ولهٰذا لا تتعلق الكاف بشيء . . . .

المكسورة ، و(كأن) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ﴾ ، ونحو قوله : ﴿ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ، وسبب ذلك : أن (أن) المفتوحة مؤولة بمصدر معرف ، وشرط الحال : التنكير ، و(ليت ولعل) طلبيتان ، وشرط الجملة الحالية أن تكون خبرية ، وأما (لكن) . . فهي مستدعية لكلام آخر ، ولهٰذا لا تقع جملتها صفة ، ولا صلة ، ولا خبراً ، ولا حالاً ، قاله المصنف في « شرح بانت سعاد » انتهىٰ « دسوقي على المغني » .

(وكأن للتشبيه المؤكد بفتح الكاف) المشددة علىٰ صيغة اسم المفعول ، وإنما كانت للتشبيه المؤكد لا لمطلقه : (لتركبها من الكاف المفيدة للتشبيه ، وأن المفيدة للتأكيد) وقدمت الكاف علىٰ أن ؛ لإفادة التشبيه ، وفتحت همزة (أن) لفظاً ؛ أي : لدخول الجار عليها فصارت كلمة واحدة ، ولهٰذا لا تتعلق الكاف بشيء ، وقال العاصمي : (هي حرف مركب عند أكثرهم حتىٰ حكى ابن هشام الإجماع عليه وليس كذلك) ، وقال ابن عنقاء : (هي حرف بسيط على الأصح ، واختاره أبو حيان ؛ لأن التركيب خلاف الأصل ؛ فالأولىٰ أن يكون حرفاً بسيطاً) مثالها (نحو : كأن زيداً أسد أصله : أن زيداً كأسد ، فقدمت الكاف علىٰ أن ؛ لإفادة التشبيه من أول وهلة) أي : من أول أمر وبداية شيء (وفتحت همزة « أن » لفظاً وصارتا كلمة واحدة ، ولهٰذا) أي : ولأجل تركيبهما وصيرورتهما كلمة واحدة (لا تتعلق الكاف بشيء) من المتعلقات ؛ لأنها جزء كلمة ، والتشبيه لغة : مطلق المشابهة ، سواء كانت بأداة أم لا ، واصطلاحاً : مشاركة أمر لأمر في المعنىٰ ،

(ولكن للاستدراك) وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه (نحو) قولك : (زيد شجاع) فهذا يوهم ثبوت الكرم له ؛ لأن من شيمة الشجاع الكرم ، فرفعت ذلك التوهم بقولك : (لكنه بخيل) وكذا تفعل في

سواء كان خسة ونقصاً ؛ كقولك : كأن زيداً حمار ، فقوله : (مشاركة أمر) : وهو زيد ، (لأمر) : وهو الحمار ، (في المعنىٰ) : وهو البلادة ، أو إلحاق ناقص بكامل ؛ كقولك : زيد كالبدر ألحقنا (ناقصاً) وهو زيد (بكامل) وهو البدر .

وأركانه خمسة : مشبه : وهو الشخص القائل .

ومشبه : بصيغة اسم المفعول وهو زيد .

ومشبه به : وهو البدر .

ووجه الشبه : وهو الضياء في كل .

وأداة تشبيه : وهي الكاف .

والبدر : وهو القمر ليلة أربعة عشر .

(ولكن) بتشديد النون موضوع (للاستدراك) لأنها لا تتوسط إلا بين كلامين متغايرين إيجاباً أو سلباً ، فلا بد أن يتقدم عليها كلام . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(وهو تعقيب الكلام) أي : إتباع الكلام (برفع) أي : بنفي (ما يتوهم) أي : يظن (ثبوته) وقوله : (أو نفيه) معطوف علىٰ (ثبوته) أي : أو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم نفيه ؛ أي : بإثباته ؛ لأن نفي النفي إثبات له ، مثال ما يتوهم ثبوته (نحو قولك : زيد شجاع ، فهذا) أي : قولك : زيد شجاع (يوهم ثبوت الكرم له) أي : لزيد (لأن من شيمة الشجاع) وطبيعته (الكرم ، فرفعت ذلك التوهم بقولك : لكنه بخيل ، وكذا) أي : ومثل ما تفعل في رفع ما يوهم ثبوته (تفعل في) رفع

النفي تقول : ما زيد عالماً لكنه صالح ، وقد تأتي للتوكيد نحو : لو جاءني زيد.. أكرمته لكنه لم يجىء (وليت للتمني) وهو طلب ما لا طمع فيه (نحو : ليت الشباب عائد) فإن عوده بعد المشيب مستحيل ، أو ما فيه عسر ؛ كقول من لم يرج مالاً : ليت لي مالاً فأحج منه ، ويمتنع : ليت غداً يجيء ، فإنه واجب المجيء (ولعل ....

ما يوهم (النفي تقول : ما زيد عالماً لكنه صالح) فأثبت ما يتوهم نفيه وهو الصلاح ؛ لأن قولك : ما زيد عالماً يوهم عدم صلاحه ؛ لأن الغالب على الجهال عدم الصلاح ، فرفعت ذلك الوهم بقولك : لكنه صالح .

(وقد تأتي) لكن (للتوكيد نحو) قولك : (لو جاءني زيد.. أكرمته لكنه لم يجىء) فأكدت بـ(لكن) ما أفادته (لو) الامتناعية من انتفاء المجيء ؛ لأن (لو) إذا دخلت علىٰ مثبت.. نفته ، وإن دخلت علىٰ منفي.. أثبتته علىٰ تفصيل فيه مذكور في محله .

(وليت) ويقال فيها : لت بتشديد التاء ؛ لإدغام الياء فيها ، وهي موضوعة (للتمني : وهو طلب ما لا طمع فيه) أي : في حصوله وهو المستحيل ؛ أي : ما من شأنه ألا يطمع فيه (نحو) قولك : (ليت الشباب عائد ، فإن عوده بعد المشيب مستحيل) أي : ممتنع عادة فلا يطمع فيه (أو) طلب (ما فيه) أي : ما في حصوله (عسر) أي : تعب (كقول من لم يرج مالاً) لفقره (ليت لي مالاً فأحج منه ، ويمتنع) قولك : (ليت غداً يجيء ، فإنه واجب المجيء) أي : ثابته ، وتعلق التمني بالمستحيل كثير ، وبالممكن قليل ، ولا يكون التمني في الواجب ؛ أي : في المحقق الحصول ، وإن كان في نفسه جائزاً عقلياً.. فلا يقال : ليت الشمس تطلع . انتهىٰ « عطار » .

(ولعل) ويقال فيها : عل ، قال العصامي : (في « لعل » ست عشرة

للترجي) في الشيء المحبوب **(نحو : لعل زيداً قادم ، وللتوقع)** أي : الإشفاق من الشيء المكروه **(نحو : لعل عمراً هالك)** ولو عبر بالإشفاق.. لكان أولىٰ ؛ لأن التوقع صادق بهما ، ولا يكون إلا في الممكن ، وقد تأتي للتعليل نحو : ﴿لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾ .

(ولا يتقدم خبر هٰذه الأحرف عليها) ولو ظرفاً وجاراً ومجروراً فلا يقال : قائم إن زيداً ، ولا عندك أو في الدار إن زيداً ؛ لضعفها في العمل بعدم تصرفها ؛ لأن عملها بالحمل على الأفعال فلم تقو قوتها

لغة...) وذكرها ، وهي موضوعة **(للترجي)** : وهو الارتقاب **(في الشيء المحبوب نحو : لعل زيداً قادم ، وللتوقع ؛ أي : الإشفاق)** والخوف **(من الشيء المكروه نحو : لعل عمراً هالك ، ولو عبر)** المصنف **(بالإشفاق)** بدل قوله : (وللتوقع) بأن يقول : و(لعل) للترجي والإشفاق **(.. لكان)** تعبيره **(أولىٰ)** وأوضح من تعبيره بقوله : (ولعل للترجي وللتوقع) ، **(لأن التوقع صادق بهما)** أي : بالترجي والإشفاق **(ولا يكون)** التوقع **(إلا في الممكن)** لـٰكنه تبع عرف المغاربة في مؤلفاتهم .

(وقد تأتي) لعل **(للتعليل)** علىٰ رأي الكسائي والأخفش **(نحو)** قوله تعالىٰ : (﴿لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾) أي : لكي يتذكر ويتعظ .

(ولا يتقدم خبر هٰذه الأحرف) الستة **(عليها)** أي : علىٰ هٰذه الأحرف نفسها **(ولو ظرفاً وجاراً ومجروراً ، فلا يقال : قائم إن زيداً)** بتقديم خبر (إن) عليها **(ولا)** يقال أيضاً : **(عندك أو في الدار إن زيداً)** بتقديم خبرها الظرفي عليها **(لضعفها في العمل بعدم تصرفها ؛ لأن عملها)** بالقياس و**(بالحمل على الأفعال فلم تقو قوتها)** فيتصرف في خبرها .

(و) لهـٰذا (لا يتوسط بينها وبين اسمها) فلا يقال : إن قائم زيداً ، وإذا امتنع هـٰذا . امتنع ما قبله من باب أولىٰ ؛ لأن امتناع الأسهل يستلزم امتناع غيره بخلاف العكس (إلا إذا كان) الخبر (ظرفاً أو جاراً ومجروراً) فإنه يجوز (نحو : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ﴾) ، ونحو : (﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾) ، لأجل التوسع في الظرف والمجرور ، كما مر مع تأخرهما عن العامل ؛ بل قد يجب ذلك لعارض . . . .

(ولهـٰذا) ولأجل ضعفها في العمل (لا يتوسط) خبرها (بينها) أي : بين هـٰذه الأحرف (وبين اسمها فلا يقال : إن قائم زيداً ، وإذا امتنع هـٰذا) التوسيط (. . امتنع ما قبله) الذي هو تقديم خبرها عليها (من باب أولىٰ) أي : من طريق أولىٰ ، وإنما قلنا من طريق أولىٰ (لأن امتناع الأسهل) وهو توسيط الخبر بينها وبين اسمها (يستلزم) أي : يستوجب (امتناع غيره) أي : امتناع غير الأسهل ، وهو امتناع الأصعب (بخلاف العكس) وهو امتناع الأصعب لا يستلزم امتناع الأسهل (إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، فإنه) أي : فإن توسيط الخبر بينها وبين اسمها (يجوز) مثال توسيط الخبر الظرفي (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ﴾ ، و) مثال توسيط الجار والمجرور بينهما (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾) ، وقوله : (لأجل التوسع) المذكور (في الظرف) والجار (والمجرور) علة لقوله : (فإنه يجوز) .

(كما مر) التوسع في الظرف ، والجار والمجرور في فصل (ما) الحجازية بقوله : (لتوسعهم في الظرف والجار والمجرور ما لم يتوسعوا في غيرهما) أي : فإنه يجوز توسط الخبر بينها وبين اسمها إذا كان الخبر ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً .

(مع تأخرهما) أي : مع تأخر الظرف ، والجار والمجرور (عن العامل) كما في المثالين المذكورين في المتن (بل قد يجب ذلك) أي : توسيط الخبر إذا كان ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً (لعارض) أي : لسبب عارض ؛ كاتصال اسمها بضمير

نحو : إن في الدار صاحبها ، ولا يلزم من جواز توسطه إذا كان ظرفاً جواز تقدمه علىٰ هـٰذه الأحرف ؛ إذ لا يلزم من تجويز الأسهل تجويز غيره ، وكما يمتنع تقديم خبرها عليها يمتنع تقديم معموله ، فلا يقال : اليوم إني ذاهب .

واعلم : أن لفظة (إن) إذا وقعت في الكلام ، وأردت أن تعلم أنها مكسورة أو مفتوحة ، وهل كسرها جائز أو واجب . . فاحفظ هـٰذا الضابط : وهو كل موضع لا يجوز فيه أن يسد

خبرها (**نحو : إن في الدار صاحبها**) لئلا يلزم علينا عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبة لو قدم الاسم على الخبر وهو ممتنع .

(**ولا يلزم من جواز توسطه**) أي : توسط الخبر بينها وبين اسمها (**إذا كان**) الخبر (**ظرفاً**) وجاراً ومجروراً (**جواز تقدمه**) أي : تقدم الخبر (**علىٰ هـٰذه الأحرف**) إذا كان ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً (**إذ لا يلزم من تجويز الأسهل**) وهو توسطه بينهما (**تجويز غيره**) أي : غير الأسهل ، وهو تقدمه علىٰ هـٰذه الأحرف .

(**وكما يمتنع تقديم خبرها**) أي : خبر هـٰذه الأحرف (**عليها**) أي : علىٰ هـٰذه الأحرف المذكورة هنا (**يمتنع تقديم معموله**) أي : معمول الخبر عليها (**فلا يقال : اليوم إني ذاهب**) بتقديم (اليوم) الذي هو معمول الخبر علىٰ (إن) .

(**واعلم**) أيها النحوي : (**أن لفظة « إن »**) وكلمتها (**إذا وقعت في الكلام**) المركب (**وأردت أن تعلم أنها مكسورة**) الهمزة (**أو مفتوحة**) الهمزة (**وهل كسرها**) أي : كسر همزتها (**جائز أو واجب . . فاحفظ هـٰذا الضابط**) الذي ذكرناه لك هنا ، والضابط لغةً : الشيء الحازم لغيره ، واصطلاحاً : هو كلي يتعرف منه أحكام الأفراد المندرجة تحت موضوعه ، ويرادفه : الأساس والقانون .

(**وهو**) أي : ذلك الضابط (**كل موضع**) من الكلام (**لا يجوز فيه أن يسد**)

المصدر مسدها ومسد معموليها . . وجب فيه كسرها ، وإن جاز فيه ذلك . . تعين فتحها ، ويجوز الفتح والكسر إن صح الاعتباران ، وقد ذكر المؤلف رحمه الله من صور هٰذا الضابط مسائل فقال : (وتتعين إن المكسورة في الابتداء) أي : في ابتداء كلام المتكلم ، أو في وسطه إذا كان ابتداء كلام آخر ؛ لكونه موضع الجملة حقيقة (نحو : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ ﴾) ،

ويقوم (**المصدر مسدها**) أي : مسد (إن) (**ومسد معموليها . . وجب فيه**) أي : في ذلك الموضع (**كسرها**) أي : كسر همزة (إن) لأن المقام مقام الجملة لا مقام المفرد .

(**وإن جاز فيه**) أي : في ذلك الموضع (**ذلك**) أي : سد المصدر مسدها (. . **تعين**) في ذلك الموضع (**فتحها**) أي : فتح همزة (إن) .

(**ويجوز الفتح والكسر**) فيه (**إن صح الاعتباران**) أي : اعتبار سد المصدر مسدها ، واعتبار عدم سده مسدها ؛ فالاعتباران بمعنى المعتبرين . انتهىٰ « يس » .

(**وقد ذكر المؤلف رحمه الله**) تعالىٰ (**من صور هٰذا الضابط**) أي : من صور ما يجب فيه الكسر ، ومن صور ما يجب فيه الفتح ، ومن صور ما يجوز فيه الأمران (**مسائل**) أي : مواضع كثيرة (**فقال : وتتعين**) أي : تجب (**إن المكسورة**) الهمزة (**في الابتداء ؛ أي :**) إذا وقعت هي ومعمولاها (**في ابتداء كلام المتكلم ، أو في وسطه إذا كان ابتداء كلام آخر ؛ لكونه**) أي : لكون الموضع (**موضع الجملة**) ومثل المصنف لذلك ؛ أي : أي لوقوعها في ابتداء الكلام بمثالين : **الأول منهما** : لوقوع (**إن**) في ابتداء الكلام (**حقيقة**) أي : بلا سبق شيء آخر عليها (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ **إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ**) **فِي لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ** ﴾ ، وقد يتوقف فيه لسبق البسملة عليه ، وخصوصاً على القول : بأن البسملة آية من كل سورة . انتهىٰ « يس » .

أو حكماً (و) ذلك (بعد ألا التي يستفتح بها الكلام نحو : ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ ، و) تتعين في أول الجملة الواقعة (بعد حيث) ونحوها مما هو ملازم للإضافة إلى الجمل ؛ كإذ (نحو : جلست حيث إن زيداً جالس) لأن (حيث) لا تضاف إلا إلى الجملة ، و(أن) المفتوحة مع معموليها في تأويل المفرد . . . . .

والثاني : لوقوع (إن) في ابتداء الكلام (**أو حكماً**) بأن سبقها شيء من الحروف (**وذلك**) أي : وقوعها في ابتداء الكلام حكماً ، كما إذا وقعت (**بعد ألا التي يستفتح بها الكلام**) مثاله (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ ، هـٰذا مثال للابتداء الحكمي لتقدم (ألا) الاستفتاحية عليها ، ومن الابتداء الحكمي الواقعة وسط كلام المتكلم إذا كانت ابتداء كلام آخر نحو قولك : الزم زيداً إنه فاضل ، فقولك : (إنه فاضل) كلام مستأنف وقع علة لما قبله ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ انتهىٰ « يس على المجيب » .

وإنما وجب كسرها في ابتداء الكلام حقيقةً أو حكماً ؛ إذ لو فتحت . . لصارت مبتدأً بلا خبر ؛ لتأولها بالمفرد ، وهو لا يستقل به الكلام . انتهىٰ « مجيب » .

قال أبو حيان : (وليس وجوب كسرها في ابتداء الكلام مجمعاً عليه ، فقد ذهب بعض النحويين إلىٰ جواز الابتداء بـ« أن » المفتوحة أول الكلام فتقول : أن زيداً قائم عندي) انتهىٰ « يس على المجيب » .

(**وتتعين**) (إن) المكسورة أيضاً (**في أول الجملة الواقعة بعد حيث ونحوها مما هو ملازم للإضافة إلى الجمل ؛ كإذ**) باتفاق ، و(إذا) عند الجمهور ، و(بينا وبينما) عند كثيرين مثالها (**نحو**) قولك (**جلست حيث إن زيداً جالس ؛ لأن « حيث » لا تضاف إلا إلى الجملة و« أن » المفتوحة مع معموليها في تأويل المفرد**

كما مر ، بخلاف الواقعة في أثناء الجملة نحو : جلست حيث اعتقادي أنه مكان حسن .

قال ابن هشام : (وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح (إن) بعد (حيث) وهو لحن فاحش) انتهىٰ .

وقضية كلام ابن الحاجب

كما مر) كونها في تأويل المفرد في أول هـٰذا الفصل بقوله : (بخلاف (أن) المفتوحة ، فإنها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد) أي : فلو فتحت (أن) بعد (حيث) . . لأدىٰ ذلك إلىٰ إضافتها إلى المفرد ؛ لأن المفتوحة مع معموليها في تأويل المفرد .

ثم ذكر الشارح محترز قوله : (وتتعين (إن) في أول الجملة الواقعة بعد حيث) بقوله : (**بخلاف الواقعة في أثناء الجملة نحو : جلست حيث اعتقادي أنه مكان حسن**) لإضافتها إلى المفرد .

(**قال ابن هشام : وقد أولع**) وتجنن بعض (**الفقهاء وغيرهم**) كالمحدثين مِمَّن لا ممارسة له في القواعد العربية ، خصوصاً في عصرنا هـٰذا ، الذي بُدِّل فيه الذهب نحاساً ، والنحاس فضة ، وجُعِلَ العلم فيه هدفاً للدنيا ؛ أي : تولعوا وتعودوا (**بفتح**) همزة (**إن**) المكسورة (**بعد حيث**) لعدم اختتان قلفة ألسنتهم بسكين القواعد العربية (**وهو**) أي : فتح همزة (إن) بعد (حيث) (**لحن فاحش**) وخطأ بيِّن (**انتهىٰ**) ما قاله ابن هشام .

قال الشارح (**وقضية**) أي : مقتضىٰ (**كلام ابن الحاجب**) اسمه : عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب ، ولد سنة : (٥٧١هـ) بإسنا من الصعيد ، حفظ القرآن وأخذ بعض القراءة عن الشاطبي ، وبرع

في « كافيته » وجوب الفتح ، وبه صرح صاحب « المتوسط » ، وجوز بعض العلماء : الوجهين بعدها ، كما بينته في « شرح القطر » .

(وبعد القسم) أي : الاسم المقسم به جواباً له ، سواء وجدت اللام في خبرها نحو : ﴿وَٱلْعَصْرِ ۞ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ ، أو لا نحو : ﴿حمٓ ۞ (وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۞ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾) ، لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة ....

في الأصول والعربية (في « كافيته ») اسم كتاب له في العربية مشهور (وجوب الفتح) أي : فتح همزة (إن) بعد (حيث) (وبه) بوجوب فتح همزة (إن) (صرح صاحب « المتوسط ») اسمه : ركن الدين الحسن الاسترباذي ، و« المتوسط » : اسم كتاب له في النحو .

(وجوز بعض العلماء) من النحاة : هو أبو عبد الله القاياتي . انتهىٰ « يس » .

(الوجهين) فتح همزة (إن) وكسرها (بعدها) أي : بعد حيث (كما بينته) أي : جواز الوجهين بعد (حيث) (في « شرح القطر ») « مجيب الندا » .

(و) تتعين أيضاً (إن) المكسورة الهمزة (بعد القسم ؛ أي :) بعد (الاسم المقسم به) إذا وقعت في أول جوابه (جواباً له ، سواء) في تعين الكسر (وجدت اللام في خبرها) أي : في خبر (إن) (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿وَٱلْعَصْرِ ۞ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ ، أو لا) توجد اللام في خبرها (نحو : ﴿حمٓ ۞ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۞ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾) ، وإنما وجب كسر (إن) بعد القسم (لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة) ولا يعارض ما هنا إجازة الوجهين بعد فعل القسم ، حيث لا لام معه كما في « الأوضح » وغيره ، نحو قوله :

أو تحلفي بربك العلي أني أبو ذيالك الصبي

لأن من فتحها . . لم يجعلها جواباً للقسم . انتهىٰ « مجيب » .

(**وبعد القول**) في أول الجملة المحكية به (**نحو** : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾) ، لأن مقول القول لا يكون إلا جملة بخلاف الواقعة في أثنائها نحو : قال زيد : اعتقادي أن عمراً فاضل .

وإنما يجعلها مع معموليها مفعولاً لفعل القسم وهو تحلفي بواسطة نزع الخافض ؛ أي : علىٰ أني . . . إلخ ، وقد يقال : جواب القسم هو المحلوف عليه ، والمجرور هنا هو المحلوف به . انتهىٰ « يس » باختصار .

قوله : ﴿ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾ ، الواو : للعطف إن كان (حم) مقسماً به بإضمار حرف القسم لا للقسم ، حتىٰ لا يلزم اجتماع قسمين علىٰ مقسم واحد وإلا . . فللقسم ، وجواب القسم (إنا أنزلناه) لا اعتراض تفخيماً للمقسم ، والجوابُ (إنا منذرون) خلافاً لابن عطية للسبق ولسلامته عن الفك ؛ لأن قوله : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ . . .﴾ الآية ، من تتمة الاعتراض ، وقد تخلل بينهما المقسم عليه . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(**و**) تتعين (إن) المكسورة (**بعد القول**) إذا وقعت (**في أول الجملة المحكية به**) أي : بالقول (**نحو** : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ ، **لأن مقول القول لا يكون إلا جملة**) أو ما يؤدي معناها وهو المفرد إذا أريد لفظه كقوله تعالىٰ : ﴿ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ﴾ ، لأن نائب الفاعل مفعول في المعنى . انتهىٰ « يس » .

قوله : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ ، الظاهر أن مقول القول ﴿ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ . . .﴾ إلىٰ قوله : ﴿ حَيًّا﴾ ، والتعبير بـ(قال) إما باعتبار ما سبق في قضائه ؛ أو بجعل المحقق وقوعه ؛ كالواقع ، وقيل : كمل الله عقله واستنبأه طفلاً . انتهىٰ « يس » عليه .

وذكر محترز قوله في أول الجملة بقوله : (**بخلاف الواقعة في أثنائها**) أي : في أثناء الجملة المحكية بالقول (**نحو** : **قال زيد** : **اعتقادي أن عمراً فاضل**) فإنها تفتح

(و) تتعين أيضاً (إذا دخلت اللام) الابتدائية (في خبرها نحو :) ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ، ومنه اللام المعلقة للعامل عن العمل نحو : ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾ ، فاللام علقت فعلا العلم والشهادة ؛ أي : منعتهما من التسليط علىٰ لفظ ما بعدهما ، فصار لما بعدهما حكم الابتداء ، فلذلك وجب الكسر ، ولولا اللام . . لوجب الفتح .

(وتتعين) (إن) المكسورة (أيضاً إذا دخلت اللام الابتدائية في خبرها) أي : إذا دخلت (إن) على المبتدأ الذي في خبره لام الابتداء ، سميت لام الابتداء ، لدخولها في الأصل على المبتدأ ؛ لتأكيد مضمون الجملة ؛ لأن لام الابتداء لا تجتمع إلا مع (إن) المكسورة ؛ لأن وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة ؛ كإن المكسورة فهما سواء في المعنىٰ ، وإنما أخرت ؛ لئلا يدخل حرف التأكيد علىٰ مثله ، ولم تؤخر (إن) دونها ؛ لقوة (إن) بالعمل . انتهىٰ « يس عليه » .

مثال ذلك (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ، ومنه) أي : ومن لام الابتداء (اللام المعلقة) أي : المانعة (للعامل عن العمل) فيما بعده مثالها (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾ ، فاللام) التي في قوله : ﴿ لَرَسُولُهُۥ ﴾ ، وقوله : ﴿ لَكَٰذِبُونَ ﴾ (علقت) أي : منعت (فعلا العلم) وهو يعلم (والشهادة) وهو يشهد (أي : منعتهما من التسليط) أي : عن التسلط (علىٰ لفظ ما بعدهما) وهو جملة (إن) المكسورة (فصار لما بعدهما) أي : لما بعد فعلي العلم والشهادة (حكم الابتداء فلذلك) أي : فلأجل كون حكم الابتداء لما بعدهما (وجب الكسر) للام الابتداء (ولولا) هـٰذه (اللام) موجودة (. . لوجب الفتح) لتسلط فعلي العلم والشهادة علىٰ لفظه ؛ لأنه في تأويل مصدر ساد مسد مفعولي العلم والشهادة .

ومن المواضع التي يجب فيها الكسر : أن تقع في أول الصلة نحو : جاء الذي إنه فاضل ، وفي أول الصفة نحو : جاءني رجل إنه فاضل ، وفي أول الجملة المخبر بها عن اسم عين نحو : زيد إنه فاضل (**وتتعين أن المفتوحة إذا حلت محل الفاعل**

(**ومن المواضع التي يجب فيها الكسر**) أي : كسر همزة (إن) (**أن تقع**) (إن) المكسورة (**في أول الصلة**) أي : صورةً ولفظاً ، ولا فرق بين صلة الموصول الاسمي والحرفي (**نحو : جاء الذي إنه فاضل**) وإنما وجب الكسر ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة بخلاف الواقعة في حشو الصلة صورةً ولفظاً نحو : جاء الذي عندي أنه فاضل وإلا . . فهي واقعة بحسب المرتبة ؛ لأنها في الحقية أول الصلة ؛ لوقوعها مع معموليها في محل المبتدأ ، والظرف قبله خبره ، وإنما وجب كسرها في نحو : أعجبني الذي أبوه إنه فاضل مع وقوعها حشو الصلة ؛ لأنها خبر عن اسم عين . انتهىٰ « يس » .

(و) تتعين أيضاً (إن) المكسورة (**في أول الصفة**) أي : إذا وقعت مع معموليها في أول صفة ، وإنما وجب الكسر ؛ لأن الفتح يؤدي إلىٰ وصف أسماء الأعيان بالمصادر ، وهي لا توصف بها إلا بتأويل مفقود مع (إن) (**نحو : جاءني رجل إنه فاضل**) وأما الواقعة في حشو الصفة لفظاً وصورةً . . فتفتح نحو : مررت برجل عندي أنه فاضل ؛ لأن الوصف بالجملة لا بالمصدر . انتهىٰ « يس » عليه .

(و) تتعين (إن) المكسورة أيضاً (**في أول الجملة المخبر بها عن اسم عين نحو : زيد إنه فاضل**) وإنما وجب الكسر في ذلك ؛ لأن المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات إلا بتأويل ، وذلك ممتنع مع (إن) المكسورة ، وأما الواقعة خبراً عن اسم المعنىٰ . . فتفتح كما سيأتي قريباً نحو : اعتقادي أنك فاضل . انتهى منه .

(**وتتعين أن المفتوحة إذا حلت**) أي : وقعت (**محل الفاعل**) أي : موقعه

نحو : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا ﴾) ، لوجوب كون الفاعل مفرداً ، ولهٰذا أوجبوا الفتح بعد (لو) الشرطية نحو : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ ﴾ ، (أو) حلت (**محل نائب الفاعل نحو** : ﴿ قُلْ أُوحِىَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ ﴾) ، لوجوب كون النائب كذلك (**أو محل المفعول نحو** : ﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ ﴾) ، لوجوب كون المفعول مفرداً (**أو محل المبتدأ نحو** : ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً ﴾) ، لوجوب كون المبتدأ كذلك ، ولهٰذا أوجبوا الفتح بعد (لولا) الامتناعية نحو : لولا أنك منطلق (**أو دخل عليها**

(**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا ﴾ ، **لوجوب كون الفاعل مفرداً ، ولهٰذا**) أي : ولأجل وجوب كون الفاعل مفرداً (**أوجبوا الفتح**) أي : فتح همزة (أن) (**بعد « لو » الشرطية**) لأنه لا يكون بعدها إلا الفعل ، والفعل لا بد له من فاعل (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ ﴾) أي : ولو وجد صبرهم .

(**أو حلت**) (أن) المفتوحة (**محل نائب الفاعل نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ قُلْ أُوحِىَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ ﴾) ، وإنما وجب الفتح حينئذ (**لوجوب كون النائب كذلك**) أي : مفرداً .

(**أو**) حلت (**محل المفعول نحو** : ﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ ﴾) أي : إشراككم بالله ، وإنما وجب الفتح حينئذ (**لوجوب كون المفعول مفرداً** ، **أو**) حلت (**محل المبتدأ نحو** : ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً ﴾) أي : رؤيتكم الأرض يابسةً ، وإنما وجب الفتح حينئذ (**لوجوب كون المبتدأ كذلك**) أي : مفرداً .

(**ولهٰذا**) أي : ولأجل وجوب كون المبتدأ مفرداً (**أوجبوا**) أي : أوجب النحاة (**الفتح**) أي : فتح همزة (أن) (**بعد « لولا » الامتناعية**) أي : الدالة على امتناع شيء لوجود غيره ؛ لأنه لا يكون بعدها إلا المبتدأ (**نحو** : **لولا أنك منطلق**) أي : لولا انطلاقك موجود لهلك الناس (**أو**) إذا (**دخل عليها**) أي : علىٰ (أن)

حرف الجر نحو : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ﴾) ، لأن حرف الجر لا يدخل إلا علىٰ مفرد ، أو كانت مجرورة بالإضافة نحو : ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ ، أو خبراً عن اسم معنىً نحو : اعتقادي أنه فاضل ، أو معطوفة علىٰ شيء مما تقدم ، أو بدلاً منه نحو : ﴿ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ ﴾ ، ونحو : ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾ .

المفتوحة (**حرف الجر نحو : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ﴾ ، لأن حرف الجر لا يدخل إلا علىٰ مفرد ، أو كانت**) (أن) المفتوحة (**مجرورة بالإضافة**) أي : بإضافة ما لا يختص بالجمل إليها ؛ كمثل (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾) ، فـ(ما) صلة ، و(مثل) : مضاف إلىٰ (أنكم تنطقون) أي : مثل نطقكم ؛ لوجوب كون المضاف إليه مفرداً صريحاً ، أو مؤولاً به .

(**أو**) إذا كانت (أن) المفتوحة (**خبراً عن اسم معنىً**) غير قول ولا صادق عليه (**نحو : اعتقادي أنه فاضل**) فيجب الفتح ولا يجوز الكسر ؛ لأنه يؤدي إلىٰ وقوع الجملة خبراً من غير رابط بخلاف قولي : إنه فاضل واعتقاد زيد إنه حق ، فيجب الكسر فيهما ؛ لأن الجملة في الأول قصد حكاية لفظها فهي نفس المبتدأ ، فلا تحتاج لرابط ؛ أي : قولي هٰذا اللفظ لا غيره ، وفي الثاني الرابط اسم (إن) انتهىٰ « يس » عليه .

(**أو**) كانت (أن) المفتوحة (**معطوفة علىٰ شي مما تقدم**) مما يجب فيه فتح (أن) كالمفعول (**أو بدلاً منه نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ .

(**ونحو : ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾**) .

أو مؤكدة توكيداً لفظياً نحو : يعجبني أنك قائم أنك قائم .

(**ويجوز الأمران**) أي : كسر همزة (إن) وفتحها في المحل الصالح للمفرد والجملة ، كما إذا وقعت (**بعد فاء الجزاء نحو** : ﴿ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًا . . . ﴾ **إلىٰ قوله** : ﴿ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾) ، فالكسر علىٰ جعل ما بعد الفاء جملة تامة ، والمعنىٰ : فهو غفور رحيم ، والفتح علىٰ جعل (أن) مع معموليها مبتدأ أو خبر مبتدأ ، والمعنىٰ : فالغفران والرحمة ؛ أي : حاصلان ، أو فالحاصل الغفران والرحمة .

(**وبعد إذا الفجائية**)

(**ويجوز الأمران** ؛ **أي** : **كسر همزة « إن » وفتحها**) إذا وقعت (**في المحل الصالح للمفرد والجملة**) وذلك (**كما إذا وقعت بعد فاء الجزاء**) أي : بعد الفاء الداخلة علىٰ جواب الشرط (**نحو** : ﴿ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًا . . . ﴾ **إلىٰ قوله** : ﴿ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ، **فالكسر علىٰ جعل ما بعد الفاء جملة تامة**) لا حذف فيها ، فتكون في محل الجزم علىٰ أنها جواب الشرط (**والمعنىٰ** : **فهو غفور رحيم** ، **والفتح علىٰ جعل « أن » مع معموليها مبتدأ أو خبر مبتدأ**) في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء ، والخبر محذوف (**والمعنىٰ**) حينئذ : (**فالغفران والرحمة** ؛ **أي** : **حاصلان**) له ، والجملة من المبتدأ مع خبره المحذوف في محل الجزم علىٰ أنها جواب (من) الشرطية .

(**أو**) في تأويل مصدر مرفوع علىٰ أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : (**فالحاصل**) له (**الغفران والرحمة**) والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره في محل الجزم بـ(من) الشرطية ، قال المصرح : (وإذا دار الأمر بين حذف أحد الجزأين . . فحذف المبتدأ أولىٰ من حذف الخبر ؛ لأنه محط الفائدة وهو المعهود في الجملة الجزائية) انتهىٰ « تصريح » .

(**و**) يجوز الأمران أيضاً إذا وقعت (**بعد إذا الفجائية**) أي : الدالة علىٰ حصول

إذا لم يكن معها لام الابتداء (نحو : خرجت فإذا أن زيداً قائم) فالفتح علىٰ تأويلها بمصدر مرفوع بالابتداء ، والخبر محذوف ؛ أي : فإذا قيامه حاصل ، والكسر علىٰ عدم التأويل ؛ أي : فإذا هو قائم ، قال ابن مالك : (وهو أولىٰ ؛ لأنه لا يحوج إلىٰ تأويل ؛ أما إذا كان معها اللام . . فيجب الكسر نحو : خرجت فإذا إن الشمس لطالعة) .

(و) كذا يجوز الأمران (إذا وقعت في موضع التعليل نحو : ﴿ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ (نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴾) ، فالكسر علىٰ أنه تعليل مستأنف ،

ما بعدها بعد وجود ما قبلها علىٰ سبيل المفاجأة ؛ نسبة إلى الفجاءة بضم الفاء والمد ، والمراد بها : الهجوم والبغتة ، تقول : فاجأني كذا إذا هجم عليك بغتة (**إذا لم يكن معها**) أي : مع (إن) (**لام الابتداء نحو : خرجت**) من البيت (**فإذا أن زيداً قائم**) على الباب (**فالفتح علىٰ تأويلها**) أي : علىٰ تأويل (أن) مع معموليها (**بمصدر مرفوع بالابتداء ، والخبر محذوف**) فالجملة غير تامة ، والتقدير : (**أي : فإذا قيامه حاصل**) والجملة معطوفة علىٰ جملة (خرجت) (**والكسر علىٰ عدم التأويل**) والتقدير : (**أي : فإذا هو قائم**) فالجملة معطوفة علىٰ ما قبلها أيضاً (**قال ابن مالك : وهو**) أي : الكسر (**أولىٰ**) من الفتح (**لأنه**) أي : لأن الكسر (**لا يحوج إلىٰ تأويل**) فعدم التأويل أولىٰ من التأويل ، وذكر الشارح محترز قوله : (إذا لم يكن معها لام الابتداء) بقوله : (**أما إذا كان معها**) أي : مع (إن) (**اللام**) أي : لام الابتداء (. . **فيجب الكسر**) أي : كسر همزة (إن) لأن لام الابتداء تلازم (إن) المكسورة مثال ذلك (**نحو**) قولك : (**خرجت فإذا إن الشمس لطالعة ، وكذا يجوز الأمران إذا وقعت**) (إن) (**في موضع التعليل نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴾ ، **فالكسر علىٰ أنه تعليل مستأنف**) بياني ، فهو في المعنىٰ جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله ؛ فكأنهم لما

والفتح علىٰ تقدير لام العلة ؛ أي : لأنه (و) مثله (لبيك إن الحمد والنعمة لك) والكسر أرجح .

ويجوز الأمران أيضاً إذا وقعت خبراً عن قول ووقع خبرها قولاً ، وفاعل القولين واحد نحو : أول قولي إني أحمد الله ، . . . .

قالوا : ﴿ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ ﴾ . . قيل لهم : لم فعلتم ذلك فقالوا : ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴾ فهو تعليل ، وقرأ بالكسر : السبعة غير نافع والكسائي .

(**والفتح علىٰ تقدير لام العلة** ؛ **أي** : **لأنه**) ، وحرف الجر إذا دخل علىٰ (أن) لفظاً أو تقديراً . . فتحت همزتها فهو تعليل إفرادي ، وقرأ بالفتح : نافع والكسائي . انتهىٰ « تصريح » .

(**ومثله**) أي : ومثل ما ذكر من الآية في جواز الأمرين في (إن) قولهم في تلبية الحج والعمرة : (**لبيك إن الحمد والنعمة لك** ، **والكسر**) أي : كسر همزة (إن) (**أرجح**) من الفتح ؛ لعدم إحواجه إلى التأويل ، قال النووي : (وعللوا كون الكسر أرجح من الفتح ؛ بأن من كسر (إن) قال : الحمد والنعمة لك علىٰ كل حال ، ومن فتحها قال : لبيك بهـٰذا السبب) انتهىٰ .

وحاصله : أن الكسر يحصل به عموم استحقاقه تعالى الحمد والنعمة ، سواء وجدت تلبيته أم لا ، بخلاف الفتح ، فإن فيه ضعفاً من حيث تعليل التلبية باستحقاق ما ذكر مع كونه غير مناسب لخصوصها ، ومن حيث إبهامه قصر استحقاق ما ذكر على التلبية . انتهىٰ « يس على التصريح » .

(**ويجوز الأمران أيضاً إذا وقعت**) (إن) (**خبراً عن قول ووقع خبرها**) أي : خبر (إن) أيضاً (**قولاً** ، **وفاعل القولين واحد**) أي : قائلهما شخص واحد ، مثال ذلك (**نحو**) قولك : (**أول قولي إني أحمد الله**) بفتح همزة (إن) وكسرها .

فالكسر علىٰ معنىٰ قولي هٰذا اللفظ المفتتح بـ(إني) فلا يصدق علىٰ حمد بغير هٰذا اللفظ ، والفتح علىٰ معنىٰ : أول قولي حمد الله ، فيصدق علىٰ أي قول تضمن حمداً ، فلو لم تقع خبراً عن قول نحو : عملي أني أحمد الله . . وجب فتحها ، أو لم يخبر عنها بقول نحو : قولي إني مؤمن ، أو اختلف القائل نحو : قولي إن زيداً يحمد الله . . وجب كسرها

(**فالكسر علىٰ معنىٰ قولي**) أي : مقولي (**هٰذا اللفظ المفتتح بـ« إني »**) فالقول مصدر بمعنى اسم المفعول (**فلا يصدق**) قوله (**علىٰ حمد بغير هٰذا اللفظ**) فالخبر عليه جملة وهي مستغنية عن العائد ؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنىٰ علىٰ حد قوله تعالىٰ : ﴿ دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ ﴾ ، قاله الموضح في « شرح الشذور » انتهىٰ « تصريح » .

(**والفتح علىٰ معنىٰ : أول قولي حمد الله**) فالقول علىٰ حقيقته من المصدرية ؛ أي : قولي حمد الله (**فيصدق علىٰ أي قول تضمن حمداً ، فلو لم تقع**) (إن) (**خبراً عن قول نحو : عملي أني أحمد الله . . وجب فتحها**) لأنها خبر عن اسم معنىً غير قول ، ولا يجوز كسرها ؛ لعدم العائد على المبتدأ . انتهىٰ « تصريح » .

(**أو لم يخبر عنها**) أي : عن (إن) (**بقول نحو : قولي إني مؤمن ، أو اختلف القائل**) أي : قائل القولين (**نحو : قولي إن زيداً يحمد الله . . وجب كسرها**) في الصورتين ، ففي الصورة الأولىٰ : فالقول بمعنى المقول مبتدأ ، وجملة (إني مؤمن) خبره ، وهي نفسه في المعنىٰ ، فلا تحتاج لرابط ، ولا يصح الفتح ؛ لأن الإيمان لا يخبر به عن القول ؛ لاختلاف مورِدَيْهما ، فإن الإيمان مورده الجنان ، والقول مورده اللسان ، وفي الصورة الثانية : لا يصح الفتح أيضاً ؛ لفساد المعنىٰ ؛ إذ لا يصح أن يقال : قولي حمد زيد الله ؛ لأن حمد زيد غير قائم بالمتكلم ، فكيف يسنده المتكلم إلىٰ نفسه . انتهىٰ « تصريح » .

(وتدخل لام الابتداء بعد إن المكسورة) فتزداد الجملة تأكيداً **(فقط)** أي : دون سائر أخواتها **(علىٰ)** واحد من **(أربعة أشياء)** الأول **(علىٰ خبرها بشرط كونه مؤخراً)** فلو قدم نحو : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ﴾ . . لم تدخله اللام **(مثبتاً)** غير ماض متصرف خال من قد ؛ فلو كان مع تأخره منفياً نحو : إن زيداً لم يقم . . لم تدخل عليه ، كما لو كان مع

(وتدخل لام الابتداء بعد إن المكسورة فتزداد الجملة تأكيداً) أي : تزداد لام الابتداء لجملة ؛ أي : جملة (إن) تأكيداً ؛ أي : فتدخل هـٰذه اللام بعد (إن) **(فقط ؛ أي : دون سائر أخواتها)** فلا تدخل بعد (أن) المفتوحة ، لكونها بمعنى المفرد ، فلا يجتمع معها ما هو لتأكيد معنى الجملة . انتهىٰ « ملا جامي » .

ولا بعد ، ليت ، ولعل ، وكأن بإجماع النحاة ، ولا بعد لـٰكن على الصحيح ، وقد سبق بسط الكلام علىٰ هـٰذه في « التتمة » فراجعها .

أي : تدخل بعد المكسورة **(علىٰ واحد من أربعة أشياء : الأول : علىٰ خبرها ، بشرط كونه مؤخراً)** عن اسمها **(فلو قدم)** خبرها على اسمها **(نحو : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ﴾ . . لم تدخله)** أي : لم تدخل **(اللام)** علىٰ خبرها ؛ لئلا يتوالىٰ حرفا تأكيد ، وبشرط كون الخبر **(مثبتاً)** فلو كان مع تأخره منفياً نحو : إن زيداً لم يقم . . لم تدخل اللام عليه ؛ لئلا يجمع بين حرفين متماثلين فيما إذا كان النفي بنحو : لم ، ولن ، ولا ، ولما ، وحمل الباقي عليها ؛ كألم ، وألما ، وشذ قول الشاعر بيتاً من (بحر الوافر) :

واعلـــم أن تسليمـــاً وتـــركـــا لــــلا متشـــابهـــان ولا ســـواء

(غير ماض متصرف خال من قد ؛ فلو كان مع تأخره منفياً نحو : إن زيداً لم يقم . . لم تدخل عليه) اللام ؛ لئلا يتوالىٰ حرفان متماثلان كما مر آنفاً **(كما لو كان مع**

ذلك ماضياً متصرفاً خالياً من (قد) نحو : إن زيداً قام ، ولا فرق في دخولها في الخبر بين أن يكون مفرداً (نحو : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾) ، أو ظرفاً نحو : إن زيداً لعندك ، أو شبهه نحو : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ ، أو جملة اسمية نحو : إن زيداً لأبوه قائم ، أو فعلية مصدرة بمضارع نحو : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ ، أو بماض غير متصرف نحو : إن زيداً لعسىٰ أن يقوم ، أو بماض متصرف مقرون بـ(قد) نحو : إن زيداً لقد سما .

(و) الثاني (على اسمها بشرط أن) لا يلي (إن) إما بأن (يتأخر

ذلك) أي : مع كونه مثبتاً (**ماضياً متصرفاً خالياً من « قد » نحو : إن زيداً قام**) وإنما امتنعت اللام في ذلك ؛ لأن أصلها الدخول على الاسم ، والماضي المتصرف لا يشبهه ؛ لدلالته على الزمان الماضي ، فإن قرن الماضي بـ(قد) . . قربته إلى الحال ، فيشبه المضارع المشبه للاسم فتدخل عليه ، وكذا تدخل على الجامد ؛ لأنه كالاسم المفرد ؛ لعدم دلالته على الزمان فتقول : إن زيداً لنعم الرجل ، وإن عمراً لبئس الرجل . انتهىٰ « خضري » .

(**ولا فرق في دخولها في الخبر بين أن يكون مفرداً نحو** : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ، **أو**) أن يكون (**ظرفاً نحو : إن زيداً لعندك ، أو شبهه**) أي : شبه الظرف وهو الجار والمجرور (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ ، **أو جملة اسمية نحو : إن زيداً لأبوه قائم ، أو فعلية مصدرة بمضارع نحو** : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ ، **أو**) مصدرة (**بماض غير متصرف نحو : إن زيداً لعسىٰ أن يقوم ، أو**) مصدرة (**بماض متصرف مقرون بـ« قد » نحو : إن زيداً لقد سما**) وعلا علىٰ أقرانه .

(**والثاني**) من الأشياء الأربعة : (**على اسمها**) أي : تدخل اللام على اسم (إن) المكسورة (**بشرط ألا يلي**) الاسم (« إن ») المكسورة (**إما بأن يتأخر**)

عن الخبر) الذي هو ظرف أو شبهه (**نحو** : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾) ، وإن عندك لزيداً ، أو عن معمول الخبر نحو : إن فيك لزيداً راغب ، وإنما اشترط ذلك ؛ لئلا يجمع بين حرفي تأكيد .

(و) الثالث (**علىٰ ضمير الفصل**) هو صيغة ضمير مرفوع منفصل يقع بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصله ذلك (**نحو** : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾) ، سمي بذلك ؛ لفصله الخبر عن احتماله الصفة ، وذلك فيما يصلح لهما ،

الاسم (**عن الخبر الذي هو ظرف أو شبهه**) أي : جار ومجرور (**نحو** : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ ، **وإن عندك لزيداً** ، **أو**) بأن يتأخر (**عن معمول الخبر نحو** : **إن فيك لزيداً راغب** ، **وإنما اشترط ذلك**) أي : كون الاسم متأخراً عن الخبر (**لئلا يجتمع بين حرفي تأكيد**) (إن) المكسورة ، ولام الابتداء .

(**والثالث**) من الأمور الأربعة : تدخل اللام (**علىٰ ضمير الفصل هو**) أي : ضمير الفصل لفظٌ علىٰ (**صيغة**) أي : علىٰ صورة (**ضمير مرفوع منفصل يقع**) ذلك اللفظ (**بين المبتدأ والخبر**) نحو : زيد هو قائم .

(**أو**) يقع بين (**ما أصله ذلك**) ، أي : المبتدأ والخبر ، وذلك (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾ ، **سُمي**) ذلك اللفظ (**بذلك**) أي : بضمير الفصل (**لفصله**) أي : لفصل ذلك اللفظ وتمييزه (**الخبر عن احتماله الصفة وذلك**) التمييز بينهما (**فيما**) أي : في الاسم الذي (**يصلح لهما**) أي : لكونه خبراً أو صفةً .

فإذا قلت : إن زيداً لهو القائم . . تعين في القائم أن يكون خبر (إن) لا صفة لزيد ؛ لأنه لا يُفصل بين الصفة والموصوف ؛ فلو لم تأت به . . لاحتمل القائم أن يكون خبراً وأن يكون صفةً ؛ فتبقى النفس متشوفة لذكر الخبر .

ثم اتسع فأدخل فيما لا لبس فيه والكوفي يسميه عماداً ؛ لأنه يعتمد عليه في تأدية المعنىٰ ، أو في فصل الخبر عن الصفة ، ولا محل له من الإعراب عند الخليل ؛ لأنه عنده حرف ، وقيل :

(**ثم اتسع**) فيه الباب ووسع (**فأدخل فيما**) أي : في تركيبٍ (**لا لبس**) ولا احتمال (**فيه**) بين كونه خبراً أو صفةً نحو : إن زيداً لهو أبو محمد ، فإن الخبر فيه لا يحتملُ كونه صفة ؛ لأنه جامد غير مشتق ، وهـٰذه التسمية ؛ يعني : ضمير فصل للبصريين ؛ لأن صيغته صيغةُ ضمير وليس بضمير ، ويُسمىٰ أيضاً عندهم بالفصل لما ذكر ، ويسمىٰ عند الكوفيين بـ(العماد) لأنه يعتمد عليه في تأدية المعنى المراد ، وفي « الخضري » : وإنما سمي ضميراً مع أنه حرف لا محل له من الإعراب عند الأكثر ؛ لأنه علىٰ صورته ، وقيل : اسم لا محل له من الإعراب ؛ كاسم الفعل ، وقيل : له محل ما قبله ، وقيل : ما بعده ولا يكون إلا بصيغة ضمير الرفع مطابقاً لما قبله ؛ غيبةً وإفراداً وغيرهما ؛ كـ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ ، ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ ﴾ ، ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴾ ، وفي بعض ذلك خلاف بسطه في « المغني » انتهىٰ « خضري » .

وقد ذكرنا شروطه في « التتمة » فراجعها .

(**و**) الفريق (**الكوفي يسميه عماداً ؛ لأنه يعتمد عليه في تأدية المعنى**) المراد من الكلام ؛ وهو خبرية ما بعده لا وصفيته .

(**أو**) يعتمد عليه (**في فصل الخبر**) وتمييزه (**عن الصفة**) أو لأنه حافظ ما بعده حتىٰ لا يسقط عن الخبرية ؛ كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط ، **والصحيح** : أنه اسم . انتهىٰ « مجيب » .

(**و**) لـٰكن (**لا محل له من الإعراب عند الخليل ؛ لأنه عنده حرف ، وقيل** :

هو اسم لا محل له من الإعراب ؛ كاسم الفعل ، وقيل : محله بحسب ما بعده ، وقيل : بحسب ما قبله .

(و) الرابع (علىٰ معمول الخبر ، بشرط تقدمه على الخبر) ولم يكن حالاً ، وصلاحية الخبر لدخول اللام عليه (نحو : إن زيداً لعمراً ضارب) وإن في الدار لعندك زيداً جالس ؛

هو اسم لا محل له من الإعراب ؛ كاسم الفعل ، وقيل : محله) من الإعراب (**بحسب ما بعده**) فيرفع علىٰ أنه خبر أول (**وقيل : بحسب ما قبله**) فيرفع علىٰ أنه مبتدأ ثان .

(**والرابع**) من المواضع الأربعة تدخل (**علىٰ معمول الخبر ، بشرط تقدمه**) أي : تقدم ذلك المعمول (**على الخبر**) فلو تأخر ذلك المعمول عن الخبر . . لم يجز دخولها عليه ؛ أي : دخول اللام علىٰ ذلك المعمول نحو : إن زيداً جالس لفي الدار ، ولا إن زيداً آكل لطعامك ؛ لئلا تتأخر اللام عن جزئي الكلام ؛ إذ حقها التقديم لكونها للابتداء ، لكن لكراهة الجمع بينها وبين (إن) لكونهما متفقين في معنى التأكيد أخروها عنها .

(**و**) الحال أنه (**لم يكن**) ذلك المعمول (**حالاً**) أي : فيشترط ألا يكون ذلك المعمول المتقدم حالاً ، فلا يجوز : إن زيداً لراكباً يأتيك .

(**و**) بشرط (**صلاحية الخبر لدخول اللام عليه**) فلو كان الخبر لا يصلح لدخول اللام عليه ؛ كأن كان فعلاً ماضياً متصرفاً . . لم يجز دخول اللام علىٰ معموله نحو : إن عمراً لخالداً ضرب ، ولا إن زيداً لطعامك آكل ؛ خلافاً للأخفش ؛ ومثال دخولها على المعمول المتوفر للشروط (**نحو : إن زيداً لعمراً ضارب ، وإن في الدار لعندك زيداً جالس**) .

فلو تأخر عن الخبر . . لم يجز دخولها عليه نحو : إن زيداً جالس عندك ، كما لو كان مع تقدمه حالاً ، أو الخبر غير صالح للام نحو : إن زيداً راكباً يأتيك ، وإن عمراً خالداً ضرب ، وهٰذه اللام تسمى : اللام المزحلقة بالقاف أو بالفاء ؛ لأنها الداخلة على المبتدأ فزحلقت مع (إن) للخبر؛ كراهة اجتماع حرفي تأكيد (**وتتصل ما الزائدة بهٰذه الأحرف** الستة (**فيبطل عملها**) لأن (ما) قد أزالت اختصاصها بالأسماء فوجب إهمالها ، ولهٰذه تسمىٰ (ما) هٰذه كافة ؛ لكفها ما اتصلت به عن العمل ، وتسمىٰ أيضاً :

ثم ذكر الشارح محترزات الشروط التي ذكرها بقوله : (**فلو تأخر**) المعمول (**عن الخبر . . لم يجز دخولها**) أي : دخول اللام (**عليه**) أي : على المعمول المتأخر (**نحو : إن زيداً جالس عندك ، كما**) لا يجوز دخولها على المعمول (**لو كان**) المعمول (**مع تقدمه**) على الخبر (**حالاً أو**) كان (**الخبر غير صالح لـ**) دخول (**اللام**) عليه (**نحو : إن زيداً راكباً يأتيك ، وإن عمراً خالداً ضرب ، وهٰذه اللام تسمى : اللام المزحلقة بالقاف أو بالفاء ؛ لأنها**) أي : لأن هٰذه اللام في أصلها هي (**الداخلة على المبتدأ فزحلقت**) هٰذه اللام وأخرت (**مع** « **إن** » **للخبر ؛ كراهة**) أي : لأجل كراهة (**اجتماع حرفي تأكيد**) وهما (إن واللام) .

(**وتتصل ما**) الحرفية (**الزائدة**) الكافة (**بهٰذه الأحرف الستة**) ولو عبر المصنف بالكافة بدل الزائدة . . لكان أولىٰ ؛ لأن من يجوز عمل هٰذه الأحرف عند اتصالها بها . . يسميها في حال إعمالها : زائدة ، وعند إلغائها يسميها : كافة (**فيبطل عملها**) أي : عمل هٰذه الأحرف من نصب الاسم ورفع الخبر (**لأن** « **ما** ») هٰذه (**قد أزالت اختصاصها بالأسماء فوجب إهمالها**) لعدم اختصاصها بالأسماء (**ولهٰذا**) أي : ولأجل إهمالها عند دخول (ما) هٰذه عليها (**تسمىٰ** « **ما** » **هٰذه**) أي : الداخلة علىٰ هٰذه الأحرف (**كافة ؛ لكفها**) ومنعها (**ما اتصلت به**) من هٰذه الأحرف (**عن العمل**) فيما بعدها (**وتسمىٰ**) (ما) هٰذه (**أيضاً**)

المهيئة ؛ لأنها هيأت هـٰذه الأحرف للدخول على الأفعال (نحو : ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾) ، مثال لإهمال (إن) المكسورة ودخولها على الاسم ونحو : (﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ ﴾) ، مثال لدخولها على الفعل ونحو : (﴿ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾) ، مثال لإهمال (أن) المفتوحة ودخولها على الاسم ، ومثال دخولها على الفعل نحو : (﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا ﴾) ، ونحو : (**كأنما زيد قائم**) مثال لإهمال (كأن) ودخولها على الاسم ، ومثال دخولها على الفعل : ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ ﴾ ، (و) نحو : (**لـٰكنما زيد قائم**) مثال لإهمال (لـٰكن) ودخولها على الاسم ،

أي : كما سميت بالكافة : (**المهيئة ؛ لأنها**) أي : لأن (ما) هـٰذه (**هيأت**) وأعدت (**هـٰذه الأحرف**) الستة (**للدخول علىٰ**) جمل (**الأفعال**) بعد أن كانت مختصة بجمل الأسماء ؛ فلما دخلت (ما) هـٰذه عليها . . خرجت عن شبه الفعل الذي هو بناء آخرها على الفتح ، واتصال الضمائر بها كاتصالها بالفعل ، وذلك (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ ، **مثال لإهمال « إن » المكسورة ودخولها على الاسم**) أي : على الجملة الاسمية (**ونحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ ﴾) ، هـٰذا (**مثال لـ**) إهمال (إن) المكسورة و(**دخولها على الفعل**) أي : على الجملة الفعلية (**ونحو** : ﴿ **أَنَّمَآ** ﴾) بفتح الهمزة (﴿ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾) ، هـٰذا (**مثال لإهمال « أن » المفتوحة ودخولها على الاسم**) أي : على الجملة الاسمية (**ومثال دخولها على الفعل**) أي : على الجملة الفعلية (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا ﴾ **ونحو : كأنما زيد قائم ، مثال لإهمال « كأن » ودخولها على الاسم**) أي : على الجملة الاسمية (**ومثال دخولها على الفعل**) أي : على الجملة الفعلية نحو : (﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ ﴾ ، **ونحو : لـٰكنما زيد قائم ، مثال لإهمال « لـٰكن » ودخولها على الاسم**) أي : على الجملة

ومثال دخولها على الفعل قوله :

ولكنمــا أسعــىٰ لمجــد مـؤثــل

(و) نحو (لعلما زيد قائم) مثال لإهمال (لعل) ودخولها على الاسم ، ومثال دخولها على الفعل قوله :

. . . . لعلمـــــا أضاءت لك النار الحمار المقيدا

الاسمية (ومثال دخولها على الفعل) أي : على الجملة الفعلية نحو (قوله) أي : قول امرىء القيس بن حُجْر الكندي من (بحر الطويل) :

(ولكنمـا أسعـىٰ لمجـد مـؤثـل) وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي

و(المجد) : الشرف ، وأصله الكثرة ؛ فكأن معناه أسعىٰ وأجتهد بكثرة الأفعال الجميلة التي توجب لصاحبها الشرف (المؤثل) أي : المستمر الثابت ، يقال : قد تأثَّل فلان بأرضٍ كذا ؛ أي : ثَبَتَ فيها ، (وقد يدرك) ويحصل ويكتسب المجد والشرف المؤثل الدائم الذي لا يزول عن صاحبه (أمثالي) أي : أشباهي في الاجتهاد ، والشاهد في قوله : (لكنما أسعىٰ) حيث اتصلت (ما) الزائدة بـ(لكنَّ) فكَفَّتها عن العمل ، وأمكنَتْها من الدخول على الجملة الفعلية وهي قوله (أسعىٰ) .

(ونحو : لعلما زيد قائم ، مثال لإهمال « لعل » ودخولها على الاسم) أي : على الجملة الاسمية (ومثال دخولها على الفعل قوله) أي : قول الفرزدق في قصيدة يهجو فيها جريراً ، ويتهكَّم فيها بعبد قيس ويهجوه أفحش هجاء وأقبحه وأرذله ؛ إذ يرميه بإتيان الحمر ، وعبدُ قيس هو رجل مِن عَدِي بن جندُب بن العَنْبَر ، وكان جرير ذكره في قصيدة له يفتخر فيها :

أعـد نظـراً يـا عبـد قيـس (لعلمـا أضاءت لك النارُ الحمارَ المقيَّدا)

ولا يستثنىٰ من هٰذه الأحرف (**إلا ليت ، فيجوز فيها الإعمال**) لأنها لم يزل اختصاصها بالأسماء باتصال (ما) بها (**والإهمال**) إلحاقاً بأخواتها (**نحو : ليتما زيداً قائم بنصب زيد ورفعه**) وقد روي بهما قوله :

. . . . ألا ليتما هٰذا الحمام لنا

والشاهد فيه في قوله : (لعلما) أضارت حيث اقترنت (ما) الزائدة بـ(لعل) فكفتها عن العمل في الاسم والخبر ، وأزالت اختصاصها بالجملة الاسمية ، ولذلك دخلت على الجملة الفعلية وهي (أضاءت) مع فاعله .

(**ولا يستثنىٰ من**) إهمال (**هٰذه الأحرف**) الستة بدخول (ما) الزائدة عليها (**إلا ليت ، فيجوز فيها الإعمال ؛ لأنها لم يزل اختصاصها بالأسماء باتصال ما**) الزائدة (**بها ، والإهمال إلحاقاً**) لها (**بأخواتها**) فإنها مستثناة من قوله : (وتتصل (ما) الزائدة بهٰذه الأحرف فيبطل عملها) ، لأنها مع دخولها عليها باقية على اختصاصها بالأسماء ، فلا يقع بعدها الفعل ؛ خلافاً لابن أبي الربيع (**نحو : ليتما زيداً قائم بنصب زيد**) على الإعمال (**ورفعه**) على الإهمال (**وقد روي بهما**) أي : بالرفع والنصب (**قوله**) أي : قول الشاعر :

قالت (**ألا ليتما هٰذا الحَمَامُ لنا**) إلىٰ حمامتنا ونصفه فقد
فحسبوه فألفوه كما حسبت تسعاً وتسعين لم تنقص ولم تزد
فكملت مئة فيها حمامتها وأسرعت حسبة في ذلك العدد

الأبيات (من البسيط) قائلها : النابغة الذبياني في الزرقاء ؛ امرأة من بقية طسم ، يُضرب بها المثل في حِدَّة النظر ، كانت تبصر من مسافة ثلاثة أيام . انتهىٰ .

وقصتها : كانت لها قطاة ، ثم مر بها سرب القطا بين جبلين فقالت :

ليت الحمام لِيَهْ إلىٰ حمامتيهْ

يروىٰ برفع الحمام علىٰ إهمال (ليت) وبنصبه علىٰ إعمالها ، هـٰذا مذهب الجمهور ، ومن النحاة من جوز إعمال البقية ؛ قياساً علىٰ (ليت) فإن الإعمال لم يسمع إلا فيها ، ومنهم من قاس عليها (لعل) وحدها ، ومنهم من قاس معها (إن) قال بعض شراح « الألفية » : (ولا يصح القياس في شيء من ذلك ؛ لبقاء اختصاص (ليت) بالاسم دون غيرها) واحترز المؤلف بالزائدة عن الموصولة فإنها لا تبطل عمل هـٰذه الأحرف نحو : ﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ ﴾ ،

أو نصفه قـدِيَـهْ تـمَّ الحمـام مِيَـهْ

فنُظر فإذا القطار وقع في شبكة صياد ، فعده فإذا هو ست وستون ، ونصفها ثلاث وثلاثون ، فإذا ضم ذلك إلىٰ قطاتها كان مئة ، والشاهد فيها قوله : (ليتما هـٰذا الحمام لنا) (**يروىٰ برفع الحمام علىٰ إهمال « ليت » وبنصبه علىٰ إعمالها ، هـٰذا**) أي : إبطال عمل هـٰذه الأحرف باتصال (ما) الزائدة بها ، واستثناء (ليت) منها (**مذهب الجمهور**) ومذهب سيبويه أيضاً (**ومن النحاة من جوز إعمال البقية ؛ قياساً علىٰ « ليت » فإن الإعمال لم يسمع إلا فيها ، ومنهم من قاس عليها**) أي : علىٰ (ليت) (**«لعل» وحدها**) دون بقية الأحرف .

(**ومنهم من قاس معها**) أي : مع (لعل) (« **إن** ») المكسورة علىٰ (ليت) .

(**قال بعض شراح « الألفية » : ولا يصح القياس** ») علىٰ (ليت) (**في شيء من ذلك**) المذكور من (لعل) ، و(إن) المكسورة (**لبقاء اختصاص « ليت » بالاسم دون غيرها**) من سائر الأحرف .

(**واحترز المؤلف بـ**) ما (**الزائدة عن الموصولة فإنها**) أي : فإن الموصولة (**لا تبطل عمل هـٰذه الأحرف نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ ﴾) أي : أن الذي نمدهم به .

وقوله :

ولكن ما يقضىٰ فسوف يكون

ومثلها (ما) المصدرية نحو : أعجبني أن ما فعلت حسن ؛ أي : أن فعلك حسن .

(وتخفف إن المكسورة) الهمزة عند البصريين ؛ لثقل التشديد وكثرة الاستعمال (فيكثر إهمالها) أي : إبطال عملها ، فيصير ما بعدها مبتدأ وخبراً (نحو : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ ، بتخفيف (ما) فهي زائدة ، وإهمال (إن) هو القياس ؛ لزوال اختصاصها بالأسماء ،

(**وقوله**) أي : قول الأفوه الأودي ، من (بحر الطويل) ، وقيل : لأبي المطواع بن حمدان :

فوالله ما فارقتكم قالياً لكم (**ولكن ما يقضىٰ فسوف يكون**)

(**ومثلها**) أي : ومثل (ما) الموصولة في عدم كف هذه الأحرف عن العمل (« **ما** » **المصدرية نحو**) قولك : (**أعجبني أن ما فعلت حسن ؛ أي : أن فعلك حسن**) ، فـ(فِعْلَ) : اسم أن ، و(حسن) خبرها ، وفاعل (أعجبني) المصدر المنسبك من (أن) وما بعدها ، والتقدير : أعجبني حسن فعلك . انتهىٰ « كواكب » .

(**وتخفف إن المكسورة الهمزة عند البصريين ؛ لثقل التشديد وكثرة الاستعمال**) أي : لثقلها بالتشديد وكثرة استعمالها (**فيكثر**) في كلامهم (**إهمالها ؛ أي : إبطال عملها ، فيصير ما بعدها مبتدأ وخبراً نحو** : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ **بتخفيف « ما » فهي**) أي : لفظ ما (**زائدة ، وإهمال « إن » هو القياس**) علىٰ سائر أخواتها ؛ أي : فلا تعمل عمل (إن) المشددة (**لزوال اختصاصها بالأسماء**) قضية كلامه هنا وفيما يأتي : أن المقتضىٰ لعمل هذه الأدوات الاختصاص ، وفيه : إنه مخالف لما قالوه

ولفوات بعض وجوه مشابهتها للفعل ؛ كفتح الآخر ، وكونها علىٰ ثلاثة أحرف ، وإذا خففت . . جاز دخولها علىٰ كل ناسخ ، ولا تدخل علىٰ غيره إلا نادراً ؛ لأن الأصل دخولها على المبتدأ والخبر ؛ فإذا فات ذلك . . اشترط ألا يفوت دخولها علىٰ ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية للأصل بحسب الإمكان ،

من أن علة هٰذا العمل كونها أشبهت الأفعال لفظاً ومعنىً ، وهو المناسب لما سيأتي عن ابن مالك : من أن الفرق بين (إن) المخففة المكسورة والمفتوحة ، وأن الاختصاص إنما يقتضي العمل الخاص ، ولهٰذا جرَّت عقيل بـ(لعل) لا هٰذا العمل ؛ فتدبر . انتهىٰ « يس على المجيب » .

وإعراب المثال تقدم في « التتمة » ثم ذكر العلة الثانية لإهمالها فقال : **(ولفوات)** أي : ولانعدام **(بعض وجوه مشابهتها للفعل ؛ كفتح الآخر ، وكونها علىٰ ثلاثة أحرف ، وإذا خففت)** (إن) المكسورة **(. . جاز دخولها علىٰ كل ناسخ)** سواء كان مما يرفع الاسم وينصب الخبر ؛ ككان وأخواتها ، أو كان مما ينصب المبتدأ والخبر جميعاً ؛ كظن وأخواتها ، والأكثر كون ذلك الناسخ بلفظ الماضي نحو : ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ ، ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ .

(ولا تدخل علىٰ غيره) أي : علىٰ غير الناسخ **(إلا نادراً)** وكونه مضارعاً أندر ؛ كقولهم : إن يَزِينك لنفسك ، وإن يَشِينك لهيه .

وإنما كثر كونه ناسخاً **(لأن الأصل)** فيها **(دخولها على المبتدأ والخبر ، فإذا فات ذلك)** أي : دخولها على المبتدأ والخبر **(. . اشترط ألا يفوت دخولها علىٰ ما يقتضي)** ويطلب **(المبتدأ والخبر رعايةً)** وحفظاً وإبقاءً **(للأصل)** أي : لأصل وضعها الذي هو الدخول على المبتدأ والخبر **(بحسب الإمكان)** أي : بقدر الإمكان .

والأكثر كون الناسخ ماضياً (**ويقل إعمالها**) استصحاباً للحكم الأصلي فيها . . . . .

(**والأكثر**) في كلامهم (**كون**) ذلك (**الناسخ**) فعلاً (**ماضياً**) لا مضارعاً كما مثلنا آنفاً ، وعبارة العُلَيمي هنا : إنما كثر كونه ناسخاً ؛ لأنهم لما أخرجوها عن وضعها بدخولها على الفعل . . آثروا في ذلك الفعل أن يكون من أفعال المبتدأ والخبر ؛ لئلا يزول عنها وضعها بالكلية ؛ لأنها إذا دخلت عليها . . يكون مقتضاها موفراً عليها ؛ إذ الاسمان مذكوران بعدها ؛ لأنك إذا قلت : إن كان زيداً لقائم . . فمعناه : إن زيداً لقائم ، وإنما كان الأكثر كونه ماضياً ؛ لأن إن وأخواتها مشابهة للفعل لفظاً ومعنىً ، فقصدوا بعد تخفيفها أن يدخلوها غالباً علىٰ ما هو مشابه لها لفظاً ومعنىً وهو الماضي ، ولأن الماضي أشبه بالتأكيد من المضارع ؛ لدلالته على الوقوع والحصول فيما مضىٰ دون المضارع ، وشرط الناسخ أن يكون غير ناف ؛ كـ(ليس) وغير منفي ؛ كـ(زال) وأخواتها ، وغير صلة ؛ كـ(ما دام) .

(**ويقل إعمالها**) إذا خففت (**استصحاباً للحكم الأصلي فيها**) وهو الإعمال ، وقوله : (استصحاباً) تعليل للإعمال ، وإنما جاز إعمالها هنا قليلاً ، وبطل إعمالها فيما إذا كفت بـ(ما) علىٰ مذهب سيبويه مع أن العلة في الموضعين : زوال الاختصاص ؛ لأن الزوال هناك أقوىٰ ؛ لكونه بواسطة أمر أجنبي عنها وهو (ما) بخلافه هنا ، فإنه بواسطة إسقاط بعض حروفها ، ومحل جواز الإهمال والإعمال إن وليها اسم ؛ فإن وليها فعل . . فالواجب إهمالها ، ولا يجوز ادعاء الإعمال بإضمار ضمير ، قاله شيخ الإسلام .

وظاهرٌ أن المهملة في ظاهر اللفظ لا في نفس الأمر إذا وليها اسم يجوز معها تقدير ضمير الشأن ؛ كالمفتوحة فتكون عاملة ، وهو ما جوَّزه بعضُهم ، ومنعه أبو علي ؛ بل ظاهر إطلاق الرضي : إن ذلك البعض يجُوِّز ذلك فيما إذا وليها الفعل أيضاً . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(**نحو : ﴿ وَإِن كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ ، في قراءة من خفف إن ولما في الآيتين) أي :** هـٰذه والتي قبلها ، فإن : مخففة من الثقيلة ، وكلاً : اسمها ، واللام في (لما) ، لام الابتداء ، وما : نكرة خبر (إن) ، وليوفينهم : جواب لقسم محذوف ، والتقدير : وإن كلاً لخلق أو جمع والله ليوفينهم ، وقرىء بتشديد (لما) في الآيتين ، وتخفيف (إن) فلما بمعنىٰ إلا ، وإن : نافية ، وكلاً في الثانية : منصوب بإضمار أرىٰ (**وتلزم اللام**) الابتدائية (**في خبرها إذا أهملت**) ولم يظهر المعنىٰ ؛ لأنها لما أهملت . . صارت صورتها صورة (إن) النافية ، فجيء باللام ؛ لئلا يشتبه كل من معنى النفي والإثبات

(**نحو : ﴿ وَإِن كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ ، في قراءة مَنْ خَفَّف إنْ ولمَا**) وهو ابن كثير ونافع (**في الآيتين ؛ أي**) في (**هـٰذه**) الآية (و) الآية (**التي قبلها**) وهي قوله : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ .

(**فإن : مخففة من الثقيلة ، وكلاً : اسمها ، واللام في « لما » : لام الابتداء ، وما : نكرة**) تامة (**خبر « إن » ، وليوفينهم : جواب لقسم محذوف ، والتقدير : وإن كلاً لَخَلْقٌ أو جَمْعٌ والله ليوفينهم**) ربهم جزاءَ أعمالهم .

(**وقرىء بتشديد « لما » في الآيتين**) والقارىء بالتشديد هو : ابن عامر ، وحمزة ، وعاصم (**وتخفيف « إنْ »**) فيهما (**فلما**) حينئذ (**بمعنىٰ إلا**) الإيجابية (**وإن : نافية ، وكلاً في الثانية : منصوب بإضمار أرىٰ ، وتلزم اللام الابتدائية**) أي : تجب لام الابتداء (**في خبرها**) أي : في خبر (إن) المكسورة إذا خففت ، ولـٰكن إنما تجب اللام (**إذا أهملت ولم يظهر المعنىٰ**) أي : معناها الذي هو الإثبات (**لأنها لما أهملت . . صارت صورتها صورة « إن » النافية**) فحصل الالتباس بينهما (**فجيء باللام**) الفارقة بينهما (**لئلا يشتبه كل من معنى النفي**) الذي هو مدلول (إن) النافية (و) معنى (**الإثبات**) الذي هو مدلول (إن) المخففة

بالآخر ، وأما إذا أعملت أو أهملت ، وظهر المعنىٰ لوجود قرينة رافعة لاحتمال النفي . . لم تلزم اللام ؛ بل قد يجب تركها نحو : إن زيد لن يقوم ، هـٰذا مذهب ابن مالك ومن تبعه ، وأما ابن الحاجب . . فيوجب اللام بعدها أهملت أو أعملت ، وهي في الأول : للفرق ، والثاني : لاطراد الباب علىٰ سنن واحد .

(وإن خففت أن المفتوحة) الهمزة (. . بقي إعمالها) وجوباً

(**بالآخر**) وذكر الشارح مقابل قول المصنف : (إذا أهملت ولم يظهر المعنىٰ) بقوله : (**وأما إذا أعملت**) (إن) المخففة (**أو أهملت ، وظهر المعنىٰ لوجود قرينة رافعة لاحتمال النفي**) ككون المقام مقام مدح ، كما في قول الشاعر :

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن

(. . **لم تلزم اللام**) لحصول الفرق بالعمل ، والقرينة الدالة علىٰ أن القصد من الكلام الإثبات لا النفي (**بل قد يجب تركها**) أي : ترك اللام في (**نحو : إن زيد لن يقوم**) فراراً من توالي حرفين متماثلين (**هـٰذا**) أي : عدم لزوم اللام في ما ذكر (**مذهب ابن مالك ومن تبعه ، وأما**) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس جمال الدين أبو عمرو (**ابن الحاجب**) ولد سنة (٥٧١هـ) بإسنا من الصعيد ، ومات في الاسكندرية سنة (٦٤٦هـ) .

(. . **فيوجب اللام**) أي : لام الابتداء (**بعدها**) أي : بعد (إن) المخففة ، سواء (**أهملت أو أعملت ، وهي**) أي : هـٰذه اللام (**في الأول**) أي : في الإهمال (**للفرق**) بين المخففة والنافية (**و**) في (**الثاني**) أي : في الإعمال (**لاطراد الباب**) أي : لإجراء باب (إن) المخففة ؛ أي : طرداً لبابها (**علىٰ سنن واحد**) أي : علىٰ طريقة واحدة .

(**وإن خففت أن المفتوحة الهمزة . . بقي إعمالها وجوباً**) لتحقق مقتضاها ،

(ولٰكن يجب) في غير ضرورة **(أن يكون اسمها ضمير الشأن ، وأن يكون)** مع ذلك **(محذوفاً)** إذ لو لم تعمل . . للزم ترجيح الأضعف على الأقوىٰ ، وذلك لأن مشابهة (أن) المفتوحة بالفعل أكثر من مشابهة المكسورة ، وقد سمع إعمال المكسورة المخففة في سعة الكلام ولم يسمع إعمال المفتوحة المخففة ، فأوجبوا إعمالها ، وإنما قدروا اسمها ضمير شأن ؛ لأنهم وجدوها داخلة علىٰ أفعال غير

وهو إفادة معناها في الجمل الاسمية ؛ لأنها أكثر مشابهة بالفعل من المكسورة ، وقد سمع إهمال المخففة المكسورة ولم يسمع إهمال المفتوحة المخففة ، فأوجبوا إعمالها **(ولٰكن يجب في غير ضرورة)** الشعر **(أن يكون اسمها ضمير الشأن، و)** يجب **(أن يكون)** اسمها **(مع ذلك)** أي : مع كونه ضمير الشأن **(محذوفاً)** لا مذكوراً ، وإنما بقي إعمال المفتوحة وجوباً ؛ لأن المكسورة المخففة ثبت إعمالها في الاسم الظاهر دون المفتوحة ، فقدروا عمل المفتوحة في المضمر ؛ لئلا ينحط الأقوىٰ شبهاً بالفعل الذي هو (أن) المفتوحة عن الأضعف شبهاً به الذي هو (إن) المكسورة ، وقدروا اسمها ضمير الشأن ؛ لتكون داخلة علىٰ جملة اسمية مفسرة لذلك الضمير ، كما قال الشارح **(إذ لو لم تعمل)** المفتوحة **(. . للزم ترجيح الأضعف)** الذي هو المكسورة **(على الأقوى)** الذي هو المفتوحة **(وذلك)** اللزوم ؛ أي : لزوم ترجيح الأضعف على الأقوىٰ **(لأن مشابهة « أن » المفتوحة بالفعل أكثر)** لأن لفظها كلفظ (عَضَّ) مقصوداً به المضي أو الأمر **(من مشابهة المكسورة)** بالفعل ؛ لأنها لا تشبه إلا الأمر ؛ كجِدَّ .

(وقد سمع إعمال المكسورة المخففة في سعة الكلام) أي : في غير ضرورة الشعر **(ولم يسمع إعمال المفتوحة المخففة ، فأوجبوا إعمالها)** أي : إعمال المفتوحة المخففة ؛ لئلا يلزم علينا ترجيح الأضعف على الأقوىٰ **(وإنما قدروا اسمها ضمير شأن ؛ لأنهم وجدوها)** أي : وجدوا المفتوحة **(داخلةً علىٰ أفعال غير**

ناسخة ، وقد تقدم أن المكسورة لا تدخل عليها قياساً ؛ لئلا تخرج عن أصل وضعها بالكلية ، فوجب إعمال المفتوحة في ضمير الشأن مقدراً ؛ لتكون داخلة علىٰ جملة اسمية ، فتجري على السنن السابق ، وإنما أوجبوا حذفه ؛ لأن (أن) المفتوحة قد أثرت في المعنىٰ بتغييره من الجملة إلى المفرد ، فأوجبوا تغيرها في

ناسخة ، وقد تقدم أن المكسورة لا تدخل عليها) أي : علىٰ أفعال غير ناسخة (**قياساً**) علىٰ ما سمع من كلامهم تقدم بقول الشارح في الصفحة الماضية : (وإذا خففت (إن) المكسورة . . جاز دخولها علىٰ كل ناسخ ، ولا تدخل علىٰ غيره إلا نادراً) .

(**لئلا تخرج**) المكسورة (**عن أصل وضعها بالكلية**) لأن الأصل في المكسورة دخولها على المبتدأ والخبر ، فإذا فات ذلك . . اشترط ألا يفوت دخولها علىٰ ما يقتضي المبتدأ والخبر ، وهو الفعل الناسخ ، هٰكذا تقدم .

(**فوجب إعمال المفتوحة في ضمير الشأن**) محذوفاً (**مقدراً ؛ لتكون داخلة علىٰ جملة اسمية**) كانت ؛ كقوله : ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ، أو فعلية ؛ كقوله : ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ ، لاشتمالها على المسند والمسند إليه ، محافظة على الأصل حيث لم يذكر الاسم ، وأما إذا ذكر . . فيجوز أن يكون مفرداً ؛ كقوله :

بأنك ربيعٌ وغَيْثٌ مُريع وأنك هناك تكون الثمالا

(**فتجري**) المفتوحة (**على السنن السابق**) أي : على الطريق السابق لها قبل التخفيف ، وهو دخولها على المبتدأ والخبر .

(**وإنما أوجبوا حذفه**) أي : حذف اسمها الذي هو ضمير الشأن (**لأن « أن » المفتوحة قد أثرت في المعنىٰ بتغييره من الجملة إلى المفرد ، فأوجبوا تغيرها في**

اللفظ ؛ لأجل أن يطابق اللفظ المعنىٰ

اللفظ) بحذف اسمها وجوباً (**لأجل أن يطابق اللفظ**) أي : تغيير اللفظ بحذف اسمها (**المعنىٰ**) أي : تغيير المعنىٰ من الجملة إلى المفرد ، وأما في الضرورة . . فلا يجب شيء مما تقدم ؛ كقول جنوب أخت عمرو بن ذي الكَلْب :

بـأنـك ربيـع وغيـث مـريـع وأنـك هنـاك تكـون الثمـالا

وقبله :

لقـد عَلِـمَ الضيـفُ والمُـرْمَلـون إذا اغْبَـرَّ أُفـقٌ وهبَّـتْ شِمـالا

وبهٰذا البيت صح الاستشهاد بالبيت الأول على المخففة ؛ لأنها لا بد أن يتقدم عليها لفظ دال على اليقين .

و(الغيث) المطر والكلأ ، و(مريع) بضم الميم على الأول ، وبفتحها على الثاني ، و(الثمال) بكسر المثلثة : الغياث . انتهىٰ « يس على المجيب » .

فَائِدَةٌ

ضمير الشأن : هو ضمير مفرد غائب ، غير مجرور ، وضع لغرض التعظيم والإجلال ، ويكون متصلاً ومنفصلاً ، مستتراً وبارزاً ، علىٰ حسب العوامل ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ ، ونحو : هو زيد قائم ، وحذفه منصوباً ضعيف إلا مع (أن) المفتوحة إذا خففت فإنه لازم ، وهو يخالف قياس غيره من بقية الضمائر ، وذلك : أنه لا يعود إلا علىٰ متأخر عنه وجوباً ؛ لفظاً ورتبة ، ولا يكون مرجعه إلا جملة مفيدة ، ولا يخبر عنه إلا بجملة وهي مرجعه ، ولا يتقدم عليه شيء من خبره أصلاً ، ولا يُتْبَع بتابع ألبتَّة ، ولا يعملُ فيه إلا الابتداء ، أو ناسخه ما عدا عَلِمَ وأخواتها علىٰ ما استثناه أبو حيان ، ويلزم الإفراد ، فإذا أُنِّث . . قيل له : ضمير القصة ، أو القضية ، أو الحكاية ، أو الخُطبة نحو : ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ ، وإن

(ويجب) في غير ضرورة (أن يكون خبرها جملة) اسمية أو فعلية ؛ لتكون الجملة مفسرة لضمير الشأن (نحو : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾ ، هٰذا مذهب ابن الحاجب ومن تبعه ، وأما ابن مالك . . فظاهر كلامه كـ« المغني » : أن الشرط كون اسمها في الغالب ضميراً محذوفاً ، سواء كان ضمير الشأن أم غيره ، ثم الجملة الواقعة خبراً ؛ إن كانت اسمية

ذكَر . . قيل : كان ضمير الأمر ، أو الخبر ، أو الحديث ، أو الشأن نحو : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ، والصحيح : أنه يسمىٰ ضمير الشأن مذكراً كان ، أو مؤنثاً بلا فرق . انتهىٰ من « الكواكب » .

(ويجب في غير ضرورة أن يكون خبرها جملةً اسميةً) نحو : ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ .

(أو فعلية) كمثال المصنف (لتكون الجملة مفسرة لضمير الشأن نحو : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ) مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ ، أما في الضرورة . . فيكون خبرها مفرداً ؛ كقوله :

بــأنــك ربيــع وغيــث مــريــع

(هٰذا) الحكم الذي ذكره المصنف من وجوب كون اسمها ضمير الشأن محذوفاً ، وكون خبرها جملة (مذهب ابن الحاجب ومن تبعه ، وأما ابن مالك . . فظاهر كلامه كـ« المغني » : أن الشرط كون اسمها في الغالب ضميراً محذوفاً ، سواء كان ضمير الشأن أم غيره) ومن غير الغالب يكون اسمها غير محذوف ؛ كقوله :

بــأنــك ربيــع وغيــث مــريــع

(ثم الجملة الواقعة خبراً) لـ(أن) المخففة (إن كانت اسمية) نحو : ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ .

أو فعلية مبدوءة بفعل جامد ، أو متصرف متضمن دعاءً . . لم يحتج إلىٰ فاصل وإلا . . وجب فصلها من (أن) بحرف تنفيس ، أو نفي ، أو قد ، أو لو . . . .

(أو) كانت (فعلية مبدوءةً بفعل جامد) نحو : ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ .

(أو) بفعل (متصرف متضمن دعاء) كقوله : ﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضِبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ ﴾ ، بكسر الضاد بصيغة الماضي في قراءة من خفَّف أن ، وهو : نافع (. . لم يحتج إلىٰ فاصل) بين (أن) المخففة والجملة التي وقعت خبراً لها ؛ للفرق بين المخففة والناصبة للمضارع ؛ لأن المصدرية لا تقع بعدها الجملة الاسمية ، ولا الجملة الشرطية ، ولا الجملة التي فعلها جامد أو دعاء (وإلا) أي : وإن لم تكن الجملة الواقعة خبراً لها واحداً من هـٰذه الأربعة (. . وجب فصلها) أي : فصل الجملة الواقعة خبراً لها (من « أن ») المخففة بأحد أربعة أشياء ؛ فرقاً بينها وبين الناصبة للمضارع ؛ إما (بحرف تنفيس) نحو : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ ، ونحو قول الشاعر :

فـاعْلَـمْ فعِلْـمُ المـرءِ ينفعـهُ أنْ سـوف يـأتـي كُـلُّ مـا قُـدرا

(أو) بحرف (نفي) نحو : ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ ، ونحو : ﴿ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ ﴾ ، ونحو : ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾ .

(أو) بـ(قد) نحو : ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ .

(أو) بـ(لو) الامتناعية نحو : ﴿ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم ﴾ ، قال في « شرح القطر » : (وقلَّ مَن يعدها من النحاة) ، وزاد في « التسهيل » و« الشذور » : (أو) بأداة شرط ، قال المرادي : (مثل : ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا ﴾ ، وربما جاء ذلك بلا فاصل ؛ كقوله :

علمـوا أن يـؤملـون فجـادوا قبـل أن يُسـألـوا بـأعظـم سـؤل

(وإذا خففت كأن . . بقي إعمالها) وجوباً عند الجمهور ؛ استصحاباً للأصل ، وحملاً لها علىٰ (أن) المفتوحة ، لـٰكن تخالفها في أن خبرها لا يلزم كونه جملة ، وأن اسمها لا يلزم كونه ضمير شأن ، ولا حذفه كما يرشد إلىٰ ذلك قوله : **(ويجوز حذف اسمها وذكره)** في اللفظ

و(السؤل) بمعنى المسؤول ، وأفهم كلامه : أن الجملة إن بدئت باسم ، أو فعل جامد ، أو متصرف دعائي . . لم يحتج إلىٰ فاصل بينها وبين (أن) ، لأن الناصبة للمضارع لا تدخل عليها ، والفاصل : أحد الأشياء الأربعة المذكورة ؛ فالتنفيس ، ولن ، ولم للمضارع فقط ، و(قد) للماضي فقط ؛ كما في « التصريح » ، ولو ، ولا : لهما ، والظاهر : امتناع الأمر هنا . انتهىٰ « خضري » .

(وإذا خففت كأن . . بقي إعمالها وجوباً عند الجمهور ؛ استصحاباً) لها(لـ) الحكم **(الأصل)** ي **(وحملاً لها علىٰ « أن » المفتوحة ، لـٰكن تخالفها)** أي : تخالف كأن (أن) المفتوحة **(في أن خبرها لا يلزم كونه جملة)** قوله : (عند الجمهور) وقيل : تُهمل وعليه الكوفيون ، وقيل : تعمل في المضمر لا البارز ، واستظهر الحفيد القول بأغلبية إهمالها ؛ لأن إلحاقها بالمكسورة أولىٰ ؛ لمشابهتها لها بحصول الفائدة بكل منهما مع مدخوله ، بخلاف المفتوحة ؛ لأنها مع معموليها بمنزلة مفرد . انتهىٰ « يس على المجيب » .

ويجوز كون خبرها مفرداً وكونه جملة **(وأن اسمها لا يلزم كونه ضمير شأن)** بل يجوز كونُه ظاهراً **(ولا)** يلزم **(حَذْفُه)** أي : حذفُ اسمها ؛ بل يجوز حذفه كقوله تعالىٰ : ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾ ، وذكره ؛ كالبيت الذي ذكره المصنف **(كما يرشد إلىٰ ذلك)** أي : إلىٰ عدم لزوم حذفه ، وعدم كونه ضمير شأن ؛ أي : يدل عليه **(قوله)** أي : قول المصنف : **(ويجوز حذف اسمها)** كما مثَّلناه **(وذِكْرُهُ في اللفظ**

لـٰكنه قليل (كقوله : **كأن ظبية تعطو إلىٰ وارق السلم**) يروىٰ برفع (ظبية) علىٰ أن اسمها محذوف ، وبنصبها علىٰ حذف الخبر ، وبجرها علىٰ جعل (أن) زائدة بين الجار والمجرور ، وإذا كان خبرها

لـٰكنه) أي : لـٰكن ذِكْرَ اسمها (**قليل**) في كلامهم ، وذلك الذِّكْرُ (**كقوله**) أي : كقول الأرقم بن علي اليشكري ، وقيل : لغيره بيتاً (من الطويل) :

ويـومـاً تُـوافينـا بـوجـه مقسـم (**كأنْ ظبيةً تَعْطُو إلىٰ وارق السلم**)

و(الموافاة) الإتيان ، و(المُقسم) الحسنُ الجميل ، والمعنىٰ : ويوماً تأتينا وتقابلنا بوجه حسن جميل ؛ كأن محبوبتي هـٰذه ظبيةٌ تتناول أطراف الشجر ، وترعاها حين تميل إلى المعانقة ، والشاهد في (كأن) المخففة : حيث ذكر اسمها ولم يحذف ، وقد مر بسط الكلام في معنى البيت وإعرابها في « التتمة » فراجعها .

(**يُروىٰ**) هـٰذا البيت (**برفع « ظبية » علىٰ أن اسمها**) ضمير (**محذوف**) أي : كأنها ظبية ، وجملة (تعطو) صفة لـ(ظبية) ، ولا يجوز أن تكون جملة (تعطو) خبراً لـ(كأن) خلافاً لمن وهم فيه .

(**و**) يروىٰ (**بنصبها**) أي : بنصب (ظبية) (**علىٰ حذف الخبر**) ولذا استشهد به المصنف ، وجملة (تعطو) في محل النصب صفة لـ(ظبية) ، والخبر محذوف ، والتقدير : كأن ظبيةً عاطية هـٰذه المحبوبة ، ويكون من عكس التشبيه ؛ لأنه شبَّه (الظبية) بالمرأة للمبالغة ، أو كأن مكانها ظبية ، فيكون مكانها ظرفاً في محل رفع خبر مقدم ، و(ظبية) : اسمها مؤخر ، وهو حينئذ علىٰ حقيقة التشبيه . انتهىٰ « كواكب » .

(**و**) يُروىٰ (**بجرها**) أي : بجر (ظبية) (**علىٰ جعل « أن » زائدةً بين الجار والمجرور**) وجملة (تعطو) صفة لـ(ظبية) أيضاً (**وإذا كان خبرها**) أي : خبر

مفرداً أو جملةً اسمية . . لم يحتج إلىٰ فاصل وإلا . . وجب الفصل بـ(لم) أو (قد) ، وجوز الزمخشري وابن الحاجب إلغاءها ؛

(كأن) المخففة (مفرداً) نحو : كأن ظبية علىٰ رواية الرفع علىٰ أنه خبر لـ(كأن) ، واسمها ضمير محذوف يعود إلى المحبوبة ؛ أي : كأنها ظبية (أو جملةً اسمية) كقولك : كأن زيد قائم ؛ أي : كأنه (. . لم يحتج إلىٰ فاصل) بينها وبني خبرها ؛ حملاً لها علىٰ (أن) المفتوحة (وإلا) أي : وإن لم يكن مفرداً أو جملة اسمية ؛ بأن كان جملة فعلية (. . وجب الفصل) بينها وبين خبرها (بـ« لم ») إن كانت مضارعية نحو قوله تعالىٰ : ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾ ، (أو) بـ(« قد ») إن كانت ماضوية ؛ كقوله :

لا يهولنك اصطلاء لظى الحر ... ب فمحذورها كأن قد ألما

ففصل بين كأن وألما بـ(قد) ، و(الهول) : الفزع ، يقال : هاله الأمر يهوله إذا أفزعه ، و(لظى الحرب) : نارها ، و(الاصطلاء) : من اصطليت النار تدفيت بها ، و(المحذور) من الحذر ، وهو ما يخاف منه ، و(ألما) ماض من الإلمام : وهو النزول ، يقال : ألم به أمر إذا نزل به . انتهىٰ من « التصريح » .

وإنما وجب الفصل في هاتين الصورتين ؛ ليحصل الفرق بين (كأن) المخففة من الثقيلة ، وبين (كأن) المركبة من كاف الجر وأن الناصبة للمضارع ، لكن لم يفصلوا في الفعل المذكور بين كونه دعائياً أو لا ، وكان قياس ما تقدم في (أن) ذلك . انتهىٰ « يس على المجيب » .

وفي « التصريح » : وإنما وجب الفصل ؛ ليكون الفاصل عوضاً عما حذفوا في (كأنه) من إحدى النونين ، والاسم كما في (أن) المفتوحة المخففة . انتهىٰ .

(وجوز الزمخشري وابن الحاجب إلغاءها) أي : إلغاء (كأن) المخففة

بل جعله ابن الحاجب هو الأفصح (وإن خففت لـٰكن . . وجب إهمالها) لزوال اختصاصها بالأسماء ، ولأنها أضعف من (كأن) في مشابهة الفعل ، وإذا خففت . . جاز دخول الواو العاطفة عليها ؛ للفرق بينها وبين (لـٰكن) العاطفة ، فإن هـٰذه لا يجوز دخول الواو عليها ، وأجاز الأخفش ويونس إعمالها ،

وإهمالها (**بل جعله**) أي : بل جعل (**ابن الحاجب**) إلغاءها (**هو الأفصح**) أي : الأكثر فصاحة ودوراناً على الألسنة .

(**وإن خففت لـٰكن . . وجب إهمالها ؛ لزوال اختصاصها بالأسماء**) أي : بالجملة الاسمية نحو : ﴿ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ ، ونحو : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾ ، (**ولأنها أضعف من « كأن » في مشابهة الفعل**) وأجاز يونس والأخفش إعمالها ؛ قياساً علىٰ (أن) ، ولم يسمع من العرب : ما قام زيد لـٰكن عمراً قائم بنصب (عمرو) ، وما ورد عن يونس أنه حكىٰ فيها العمل . . فهي رواية لا تعرف ، والفرق بينها وبين (أن) : زوال الاختصاص فيها . انتهىٰ « تصريح » .

(**وإذا خففت**) لـٰكن (. . **جاز دخول الواو العاطفة عليها ؛ للفرق بينها وبين « لـٰكن » العاطفة ، فإن هـٰذه**) أي : (لـٰكن) العاطفة (**لا يجوز دخول الواو عليها**) لامتناع دخول العاطف علىٰ مثله .

(**وأجاز الأخفش**) : وهو سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط ، كان مولىٰ بني مجاشع بن دارم ، من أهل بلخ ، سكن البصرة ، وقرأ النحو علىٰ سيبويه ، وكان معتزلياً ، ودخل بغداد وأقام بها مدة .

(**ويونس**) بن حبيب الضبي أبو عبد الرحمـٰن ، بارع في النحو ، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء ، سمع من العرب ، وروىٰ عن سيبويه ، مات سنة (١٨٢هـ) أي : أجاز (**إعمالها**) أي : إعمال (لـٰكن) المخففة .

قال الرضي : (ولا أعرف له شاهداً) .

(**قال الرضي : ولا أعرف له**) أي : لإعمالها (**شاهداً**) من كلام العرب ، والرضي : هو عثمان بن عمر بن الحاجب ، تقدمت ترجمته ، وترك ذكر (ليت ولعل) لأنهما لا يخففان .

فائدة

واعلم : أن ما خفف من هٰذه الأحرف علىٰ ثلاثة أقسام : قسم يجوز إلغاؤه : وهو (إن) المكسورة .

وقسم يجب إلغاؤه : وهو (لٰكن) .

وقسم يمتنع إلغاؤه : وهو (أن) المفتوحة ، و(كأنَّ) المُلحقة بها . انتهىٰ « مجيب الندا » .

فَصْلٌ

[ص] : وأما (لا) التي لنفي الجنس . . فهي التي يراد بها نفي جميع الجنس علىٰ سبيل التنصيص ،

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(**فصل**) أي : هٰذا فصل معقود في بيان أحكام (لا) التي تعمل عمل (إن) من نصب الاسم ورفع الخبر ، وإنما أفردها المصنف بفصل مع أنها من أخوات (إن) المكسورة ؛ لاختصاصها بأحكام ليست لـ(إن) ، ولطول الكلام عليها . انتهىٰ « حمدون » .

وإنما عملت عمل (إن) مع أنها للنفي ، و(إن) للإثبات لمشابهتها في التوكيد ؛ لأنها لتوكيد النفي ، و(إن) لتوكيد الإثبات ، وفي لزوم الصدر ، وفي الدخول على الجملة الاسمية .

فإن قلت : حيث اختصت بالاسم فالقياس أن تعمل الجر . . **قلت** : إنها لو عملت الجر . . لتوهم أنه بـ(من) مقدرة لا بـ(لا) بدليل ظهورها في قوله :

فقام يذودُ الناسَ عنها بسيفه وقال ألا لا مِن سبيلٍ إلىٰ هند

(**وأما** « **لا** » **التي**) وضعت (**لنفي**) حكم الخبر عن جميع أفراد (**الجنس** . . **فهي**) لا (**التي يراد**) ويقصد (**بها نفي**) حكم الخبر عن (**جميع**) أفراد (**الجنس علىٰ سبيل التنصيص**) والتصريح بحيث لا يخرج عنه فرد من أفراد الجنس ، فخرج بها : العاملة عمل ليس ، وتسمىٰ هي (لا) النافية الحجازية ؛ لأنها وإن نَفَتْ الجنسَ غالباً لا على التنصيص ؛ بل علىٰ سبيل الاحتمال والظهور ، وخرج بها أيضاً : (لا) الناهيةُ الجازمةُ ، فإنها تختصُ بالمضارع وتَجْزِمُه ، وخرجت الزائدة

وتعمل عمل (إن) فتنصب الاسم وترفع الخبر :

أيضاً ، فلا تعملُ شيئاً ؛ لعدم اختصاصها بالأسماء نحو قوله تعالىٰ : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ في (سورة الأعراف) بدليل سقوطها في آية (صٓ) .

وجملة ما ذكره النحويون من أقسام (لا) النافية ستة : **الأولى** : النافية للجنس ؛ وهي المرادة في هـٰذا الفصل .

والثانية : الحجازية ؛ وهي التي تعمل عمل (ليس) .

والثالثة : العاطفة نحو : جاء زيد لا عمرو ، وستأتي في (باب العطف) .

والرابعة : الواقعة حرف جواب مناقضة لـ(نعم) نحو : هل جاء زيد فتقول لا ؛ أي : لم يجىء .

والخامسة : المعترضة بين الجار والمجرور نحو : جئت بلا زاد ، وتسمىٰ من حيث إن العامل تخطاها : زائدةً وإن اختل المعنىٰ بإسقاطها ، والكوفي يراها اسماً بمعنىٰ غير .

والسادسة : المعترضة بين الواو ومعطوفها نحو : ما جاء زيد ولا أخوه ، ويسميها الكوفيون : زائدةً أيضاً ، وليست بزائدة ألبتة . انتهىٰ من « الكواكب » باختصار .

(**وتعمل**) (لا) هـٰذه أُم هـٰذا الفصل (**عمل « إن »**) المشددة المكسورة (**فتنصب الاسم**) الذي هو المبتدأ في الأصل ؛ لفظاً في المضاف والشبيه بالمضاف نحو : لا صاحب علم ممقوت ، ولا طالعاً جبلاً حاضر ، أو محلاً في النكرات نحو : لا رجل في الدار .

(**وترفع الخبر**) الذي كان خبر المبتدأ في الأصل علىٰ أنه خبرها ؛ لأنها لتأكيد النفي ، وإن لتأكيد الإيجاب فحملت علىٰ (إن) حملاً للنقيض على النقيض ، كما

يحمل النظير على النظير ، وكان القياس ألا تعمل ؛ لعدم اختصاصها بنوع من الكلام ، لكنهم أخرجوها عن الأصل فأعملوها . انتهىٰ « فاكهي » .

قال أبو البقاء : (وإنما عملت « لا » عمل « إن » لمشابهتها لها من أربعة أوجه : **أحدها** : أن كلاً منهما يدخل على الجمل الاسمية .

الثاني : أن كلاً منهما للتأكيد ، فـ« لا » لتأكيد النفي ، و« إن » لتأكيد الإثبات .

والثالث : أن « لا » نقيضةُ « إن » ، والشيء يحمل علىٰ نقيضه ، كما يحمل علىٰ نظيره ؛ كحمل « ما » الحجازية علىٰ « ليس » .

والرابع : أن كلاً منهما له صدر الكلام) .

ولكون (لا) محمولةً علىٰ (إن) في العمل انحطت درجتها عن درجة (إن) في ستة أمور ، منها : أن اسم (لا) لا يكون إلا مظهراً ، واسم (إن) يكون مظهراً ومضمراً .

ومنها : أن اسم (لا) لا يكون إلا نكرةً ، واسم (إن) يكون نكرةً ومعرفة .

ومنها : أن (لا) لا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، ويجوز ذلك في (إن) .

ومنها : أن اسم (لا) لا ينون ، واسم (إن) ينون .

ومنها : أن اسم (لا) المفرد مختلف في إعرابه وبنائه ، واسم (إن) لا خلاف في إعرابه .

ومنها : أن (إن) تعمل بلا شرط ، و(لا) لا تعمل بلا شرط ؛ فجملة ما افترقا فيه ستة أمور .

بشرط أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وأن يكون اسمها متصلاً بها ؛

وكذلك قال المصنف فتعمل عمل (إن) (**بشرط أن يكون اسمها وخبرها نكرتين**) أي : بشرط أن يكون اسمها نكرة ؛ لأنه علىٰ تقدير (من) الاستغراقية ، و(من) الاستغراقية مختصة بالنكرات ، وبشرط أن يكون خبرها نكرة ؛ لئلا يلزم علينا الإخبار بالمعرفة عن النكرة لامتناعه .

(**و**) بشرط (**أن يكون اسمها متصلاً بها**) أي : (بلا) لأنها عامل ضعيف يكون عملها علىٰ خلاف الأصل ، فلا يجوز فَصْلُه عنها ، سواء كان خبرُها ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، أم لا ، فلا يُعترض ذلك بقولهم : لا كذلك رجلاً ، ولا كزيد رجلاً ، ولا كالعشير زائراً ؛ لأنه يجاب عنه : بأن اسم (لا) في الأولين محذوف تقديره : لا أحد كذلك رجلاً ، ولا أحد كزيد رجلاً ، و(رجلاً) فيهما : تمييز .

والثالث : علىٰ معنىٰ لا أرىٰ زائراً ؛ كالعشير ، والمعنىٰ : أن يكون اسمها مقدماً علىٰ خبرها لفظاً أو تقديراً ؛ كقولهم : فلا عليك ؛ أي : فلا بأس عليك ؛ لضعفها في العمل ؛ لأنها فرع الفرع فلم يتوسعوا فيها ، ولأن عملها علىٰ خلاف القياس كما مر آنفاً ، وبشرط ألا يدخل عليها جار وهو المراد بقولهم : ألا تقع بين عامل ومعمول ؛ كجئت بلا زاد .

وبشرط : أن تكون نافية لا زائدة .

وبشرط : أن يكون المنفي بها جنساً بأسره .

وبشرط : أن يكون نصاً صريحاً لا احتمالاً ، وذلك إذا دخلت (لا) علىٰ نكرة ، وأريد النفي العام وقدر فيه (من) الاستغراقية ؛ لأن (من) هي الموضوعة للجنس .

فإذا قلت : لا رجل في الدار ، وأنت تريد نفي الجنس كله . . لم يصح إلا

فإن كان اسمها مضافاً أو مشبهاً بالمضاف . . فهو معرب منصوب

بتقدير (من) ، ولو لم تُرد (مِن) . . لكنت نافياً رجلاً واحداً ، وجاز أن يكون في الدار اثنان فأكثر ، و(مِن) هنا قال النحويون : أنَّ لا رجلَ ، جوابٌ لِمَن قال : هل مِن رجل في الدار . . فهو سائل كل الجنس ، قاله أبو البقاء في « شرح لمع ابن جني » انتهىٰ « تصريح » .

فجملة الشروط سبعة : أربعة راجعة إلىٰ نفسها : كونها نافية .

وكونها للجنس .

وكونها للتنصيص .

وعدم جار لها .

واثنان لمعموليها : وهما كونهما نكرتين .

وواحد لاسمها وهو اتصاله بها .

وإذا اجتمعت هـٰذه الشروط السبعة . . عملت (لا) عمل (إن) من نصب الاسم ورفع الخبر . انتهىٰ منه أيضاً مع التفصيل .

(**فإن كان اسمها مضافاً**) إلىٰ نكرة ؛ كالمثال الذي سيذكره المؤلف ، أو إلىٰ معرفة وهو لا يتعرف بالإضافة نحو : لا مثلك أحد .

(**أو مشبهاً بالمضاف**) في تعلقه بشيء هو من تمام معناه ، ويقال له : الطويل ، والمطول ، والممطول من مَطَلْتُ الحديد إذا مددتها ، وإنما يَطول الاسم إذا لُفِظَ بالمعمول . انتهىٰ « عطار » .

سمي شبيهاً بالمضاف ؛ لعمله فيما بعده (. . **فهو معرب**) لأن الإضافة تُرجِّح جانب الاسمية ، فيصير الاسم بها إلىٰ ما يستحقه في الأصل وهو الإعراب (**منصوب**) لفظاً ؛ كالمثال الآتي ، أو تقديراً نحو : لا فتىٰ علم ممقوت ؛ كسائر

نحو : لا صاحب علم ممقوت ، ولا طالعاً جبلاً حاضر ، والمشبه بالمضاف : هو ما اتصل به شيء من تمام معناه ،

الأسماء المعربة ، فمثال المضاف (**نحو : لا صاحب علم ممقوت**) ، **وإعرابه** : (لا) نافية للجنس تعمل عمل (إن) ، (صاحب) : اسمها منصوب بها ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره (صاحب) : مضاف (علم) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة في آخره (ممقوت) : خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة من المَقْتِ ، وهو البُغْضُ .

(و) مثال الشبيه بالمضاف نحو : (**لا طالعاً جبلاً حاضر**) ، **وإعرابه** : (لا) : نافية للجنس تعمل عمل (إن) ، (طالعاً) : اسمها منصوب بالفتحة وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره : (هو) يعود علىٰ موصوفه المحذوف (جبلاً) : مفعول به منصوب به (حاضر) : خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة .

(**والمشبه بالمضاف**) ضابطه : (**هو ما اتصل به شيء**) هو (**من تمام معناه**) أي :معنى المشبه بالمضاف ، وذلك كالمثال المذكور ، فإن (جبلاً) تعلق بـ(طالعاً) بحيث لا يتم معنىٰ (طالعاً) بدونه ، كما أن المضاف يتعلق بالمضاف إليه بحيث لا يتم معناه بدونه ، والشيء المتصل به قد يكون منصوباً ؛ كالمثال المذكور ، وقد يكون مرفوعاً نحو : لا حسناً وجهه مذموم ، أو مجروراً نحو : لا خيراً من زيد عندنا .

ومن أمثلة المضاف عند الجمهور قولهم : لا أبا لك ، ولا أخا لك ، ولا يدي له ، وقولُ عمر رضي الله تعالىٰ عنه : « قضية لا أبا حسن لها » لأن الأصل : لا أباك ، ولا أخاك ، ولا يديه ، فزيدت اللام بين المتضايفين ولا مُتعلَّق لها ، وهي معارف مؤولةٌ بالنكرات تقديرها : لا مِثْلَ أبيك ، ولا مِثْلَ أخيك ، ولا مِثْلَ

وإن كان اسمها مفرداً . . بني علىٰ ما ينصب به لو كان معرباً ، ونعني بالمفرد هنا وفي (باب النداء) : ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، وإن كان مثنىً أو مجموعاً ، وإن كان مفرداً ،

يدَيْه ، ولا مِثْلَ أبي حسن لها ، يريد عُمر بأبي حسن عليَّ بن أبي طالب .

وأجاز البغداديون بناءَ المشبَّه بالمضاف إن عمل في ظرف أو بشِبْهِه ، وخُرِّج عليه قوله صلى الله عليه وسلم : « لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت » ، وخرَّجه بعضُ المحققين ؛ كالفاكهي ، وابن عنقاء : علىٰ أنَّ (مانع) : اسمها ، وأنه مفرد مبنيٌّ ، والجار والمجرور : خبره . انتهىٰ « كواكب » .

(**وإن كان اسمها مفرداً . . بني علىٰ ما**) كان ذلك المفرد (**ينصب به**) من حركة أو حرف (**لو كان معرباً**) قبل دخول (لا) عليه ؛ ليكون البناء علىٰ ما يستحقه المنفي قبل البناء ، وهل له محل من الإعراب أو لا ؟ الظاهر أن له محلاً علىٰ قول من يجعلها عاملة في الخبر ، ومحله حينئذ النصب بها ، كما قاله ابن عنقاء وغيره .

(**ونعني**) معاشر النحاة (**بالمفرد هنا**) أي : في (باب لا النافية للجنس) (**وفي « باب النداء »**) كما سيأتي إن شاء الله تعالىٰ (**ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، وإن كان مثنىً أو مجموعاً**) فإنهما يعبر عنهما في هٰذا الباب وفي النداء بـ(المفرد) ، وخرج بقوله هنا : المفرد في (باب الإعراب) فإنه فيه كما مر : ما ليس مثنىً ولا مجموعاً ، ولا ملحقاً بهما ، ولا من الأسماء الستة .

والمفرد في (باب العلم) فإنه فيه ما ليس مركباً .

والمُفرد في (باب المبتدأ والخبر) فإنه فيه ما ليس جملة ولا شبيهاً بالجملة ؛ كالجار والمجرور والظرف (**وإن كان**) اسمها (**مفرداً**) أي : موحداً لفظاً ومعنىً ؛ كرجل ، أو لفظاً فقط ؛ كاسم الجنس نحو : بقر وشجر ، واسم الجمع نحو : قوم ورهط .

أو جمع تكسير . . بني على الفتح نحو : لا رجل حاضر ، ولا رجال حاضرون ، وإن كان مثنىً أو جمع مذكر سالماً . . بني على الياء نحو : لا رجلين في الدار ، . .

(أو) كان (**جمع تكسير**) لمذكر نحو : لا رجال ، أو لمؤنث نحو : لا هنود (. . **بني على الفتح**) الظاهر نحو : لا رجل ، أو المقدر نحو : لا فتىً عندنا ، وإنما بنوه لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ (من) الاستغراقية ، فإن قولك : لا رجل في الدار . . معناه : لا من رجل في الدار ، وإنما حركوه مع أن الأصل في المبني السكون ؛ ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل التركيب .

مثال المفرد الحقيقي : (**نحو : لا رجل حاضر**) ، **وإعرابه** : (لا) : نافية للجنس تعمل عمل (إن) مبنية على السكون (رجل) : في محل النصب اسمها مبني على الفتح ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً . . . إلخ ، (حاضر) : خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة .

(**و**) مثال المفرد المجازي : وهو جمع التكسير (**لا رجال حاضرون**) ، **وإعرابه** : (لا) : نافية لحكم الخبر عن جنس الاسم تعمل عمل (إن) ، (رجال) : في محل النصب اسمها مبني على الفتح ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ (من) الاستغراقية (حاضرون) : خبرها مرفوع بالواو نيابةً عن الضمة ؛ لأنه من جمع المذكر السالم ، ومثله : ولا هنود حاضرات في جمع التكسير المؤنث .

(**وإن كان**) اسمها (**مثنىً**) أو ملحقاً به (**أو جمع مذكر سالماً**) أو ملحقاً به (. . **بني على الياء**) نيابةً عن الفتح ، مثال المثنىٰ : (**نحو : لا رجلين في الدار**) ، **وإعرابه** : (لا) : نافية لحكم الخبر عن جنس الاسم (رجلين) : في محل النصب اسم (لا) مبني على الياء نيابةً عن الفتحة ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه

ولا قائمين في السوق ، وإن كان جمع مؤنث سالماً . . بني على الكسر نحو : لا مسلمات حاضرات ، وقد يبنىٰ على الفتح ،

بالألف ، ونصبه وجره بالياء ، و(في الدار) : جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوباً ؛ لوقوعه خبراً لـ(لا) تقديره : لا رجلين كائنان في الدار ، ومثله : لا اثنين ولا اثنتين في الدار (و) مثال الجمع المذكر السالم نحو : (**لا قائمين في السوق**) جمع قائم ، **وإعرابه** : (لا) : نافية للجنس (قائمين) : بكسر الميم في محل النصب اسمها ، مبني على الياء نيابةً عن الفتح ؛ لأنه من جمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو ، ونصبه وجره بالياء (في السوق) : جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوباً ؛ لوقوعه خبراً لـ(لا) تقديره : ولا قائمين كائنون في السوق ، ومثله : لا ثلاثين ولا عشرين في الدار .

(**وإن كان**) اسمها (**جمع مؤنث سالماً**) أو ملحقاً به (. . **بني على الكسر**) من غير تنوين ؛ استصحاباً للأصل ، وكان القياس وجوب الكسر (**نحو** : **لا مسلمات حاضرات**) ، **وإعرابه** : (لا) : نافية للجنس (مسلمات) : في محل النصب اسمها ، مبني على الكسر نيابةً عن الفتح ؛ لأنه من جمع المؤنث السالم الذي رفعه بالضمة ، ونصبه وجره بالكسرة (حاضرات) : خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة ، ومثله قولك : لا عرفات في غير الحج .

(**وقد يبنىٰ**) جمع المؤنث (**على الفتح**) نظراً إلى الأصل في بناء المركبات ، وهو أولىٰ للفرق بين حركته معرباً وحركته مبنياً ، قال ابن هشام في « المغني » : (وهو أرجح) والتزمه ابن عصفور ، وقد روي بالوجهين قول سلامة بن جندل السعدي بيتاً (من البسيط) :

إن الشباب الذي مجد عواقبه ... فيه نلذ ولا لذات للشيب

وإذا تكررت (لا) نحو : لا حول ولا قوة . . جاز في النكرة الأولى الفتح والرفع ؛ فإن فتحتها . . جاز في الثانية ثلاثة أوجه : الفتح والنصب

والشاهد فيه (ولا لذات) لأن (لذات) جمع مؤنث سالم ، وقد وقع اسماً لـ(لا) النافية للجنس كما هو ظاهر ، وقد روي فيه البناء على الفتح ، والبناء على الكسر ؛ لأن جمع المؤنث السالم إذا وقع اسماً لـ(لا) . . جاز فيه الأمران ؛ الفتح نظراً إلى الأصل في بناء المركبات ، وعلى الكسر نيابةً عن الفتح .

(**وإذا تكررت « لا »**) النافية للجنس مع مفرد نكرة (**نحو : لا حول ولا قوة**) إلا بالله (. . **جاز**) لك (**في النكرة الأولى الفتح**) علىٰ إعمال (لا) الأولىٰ عمل (إن) (**والرفع**) علىٰ إعمال (لا) الأولىٰ عمل (ليس) ، أو على الابتداء علىٰ إلغاء (لا) الأولىٰ .

(**فإن فتحتها**) أي : فتحت النكرة الأولىٰ علىٰ إعمال (لا) عمل (إن) (. . **جاز**) لك (**في**) النكرة (**الثانية ثلاثة أوجه**) من الإعراب : (**الفتح**) علىٰ إعمال (لا) الثانية عمل (إن) كالأولىٰ ، وتقدر لكل منهما خبراً ، فالكلام حينئذ جملتان ؛ كل جملة علىٰ حيالها ، أو علىٰ جعل (لا) الثانية ملغاةً ، وعطف النكرة الثانية على الأولىٰ عطف مفرد علىٰ مفرد ، والكلام حينئذ جملة واحدة ، وخبر (لا) محذوف والتقدير : لا حول ولا قوة موجودان لنا إلا بالله ، أو عطف جملة علىٰ جملة تقديره : لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله ، فحذف من الأول ؛ استغناءً عنه بالثاني .

(**والنصب**) علىٰ جعل (لا) الثانية زائدة ؛ لتأكيد النفي ، وعطف ما بعدها علىٰ محل اسم (لا) قبلها ، فإن محله نصب بـ(لا) ، والبناء عارض ، أو عطف ما بعد (لا) الثانية علىٰ محل اسم (لا) الأولىٰ وإن كان مبنياً ؛ لمشابهته حركته

والرفع ، وإن رفعت الأولىٰ . . جاز لك في الثانية وجهان : الرفع والفتح ، وإن عطفت على اسم (لا) ولم تتكرر . . وجب فتح النكرة الأولىٰ ، وجاز في الثانية : الرفع

حركة الإعراب ، والكلام علىٰ هـٰذا جملة واحدة ؛ لأن الاسم الثاني معطوف على الأولىٰ عطف مفرد علىٰ مفرد ، وهـٰذا الوجه أضعف الوجوه الخمسة .

(**والرفع**) في الثانية علىٰ تقدير (لا) زائدة ، وعطف ما بعدها علىٰ محل (لا) الأولىٰ مع اسمها ؛ لأن محلهما رفع بالابتداء ، فهو جملة إن كان العطف قبل استكمال الخبر ، وجملتان إن كان بعد استكماله ، أو بإعمال الثانية عمل (ليس) ، أو بإلغائها فما بعدها حينئذ يكون مبتدأ ؛ فعلى الوجهين الأخيرين فالكلام جملتان .

(**وإن رفعت**) النكرة (**الأولىٰ**) بالابتداء ، وألغيت (لا) لتكررها ، أو علىٰ إعمالها عمل (ليس) (. . **جاز لك في**) النكرة (**الثانية وجهان : الرفع**) بإعمال (لا) الأولىٰ عمل (ليس) ، وتقدير (لا) الثانية زائدة ، وعطف ما بعدها علىٰ ما قبلها ، والكلام حينئذ جملة واحدة ، أو علىٰ إعمال (لا) الثانية عمل (ليس) كالأولىٰ ، أو علىٰ إلغائها وجعل ما بعدها مبتدأ والكلام حينئذ جملتان .

(**والفتح**) بإعمال (لا) الأولىٰ عمل (ليس) ، وإعمال (لا) الثانية عمل (إن) ، وتكون جملة (لا) الثانية مع اسمها وخبرها معطوفة علىٰ جملة (لا) الأولىٰ ، والكلام حينئذ جملتان ، وعند رفع النكرة الأولىٰ يمتنع النصب في النكرة الثانية ؛ لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً ومحلاً .

(**وإن عطفت على اسم« لا » ولم تتكرر**) (لا) النافية للجنس مع المعطوف (. . **وجب فتح النكرة الأولىٰ**) لأن المجوز لإهمالها هو تكرارها وقد انتفىٰ ، فوجب المصير إلى الأصل وهو البناء (**وجاز في**) النكرة (**الثانية : الرفع**) بالعطف

والنصب نحو : لا حول وقوة وقوة ، وإذا نعت اسم (لا) مفرداً بنعت مفرد ولم يَفصل بين النعت والمنعوت فاصل نحو : لا رجل ظريف جالس . . جاز في النعت الفتح ،

علىٰ محل (لا) الأولىٰ مع اسمها ؛ لأن محلهما رفع بالابتداء (**والنصب**) بالعطف علىٰ محل اسم (لا) الأولىٰ ، أو علىٰ لفظه (**نحو : لا حول**) بالبناء على الفتح (**وقوة**) بالرفع بالعطف علىٰ محل (لا) مع اسمها (**وقوة**) بالنصب عطفاً علىٰ محل اسم (لا) ، أو علىٰ لفظه ، ويمتنع الفتح على الأفصح ؛ لعدم تكرار (لا) .

(**وإذا نعت اسم « لا »**) المبني معها على الفتح : بأن كان (**مفرداً بنعت مفرد**) احترز عن النعت المضاف نحو : لا رجل حسن الوجه ، فليس فيه إلا الإعراب متصل ذلك النعت باسمها ، وهـٰذا معنىٰ قوله : (**ولم يفصل بين النعت والمنعوت فاصل**) فإن فصل بينهما نعت آخر نحو : لا رجل ظريفاً عاقلاً حاضر . . فالنعت الأول تجوز فيه الأوجه الثلاثة الآتية ، والنعت الثاني ليس فيه إلا الإعراب ، مثال ذلك النعت المتصل بالمنعوت (**نحو : لا رجل ظريف جالس**) هـٰذا مثال ما توفرت فيه الشروط ، والظريف مأخوذ من الظرف بالتحريك ؛ وهو البراعة ، وذكاء القلب ، أو الحذق (. . **جاز**) لك (**في النعت**) المذكور ثلاثة أوجه ، كما إذا تكررت (لا) مع النكرة (**الفتح**) علىٰ تقدير أن الصفة والموصوف ركِّبا تركيب خمسة عشر ، ثم أدخلت (لا) عليهما بعد أن صارا كاسم واحد فتقول : لا رجل ظريف جالس بفتح (رجل ظريف) بغير تنوين ، وتقول في إعرابه : (لا) : نافية للجنس تعمل عمل (إن) ، (رجل ظريف) : اسم (لا) مركب تركيب خمسة عشر مبني علىٰ فتح الجزأين (جالس) : خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة ، فالنعت فيه وإن انفصل عن (لا) النافية بالاسم المبني . . إلا أنه متصل بها في المعنىٰ ؛ لأن النفي في الحقيقة داخل عليه ؛ لأن المقصود في مثل : لا رجل ظريف . . نفي

والنصب ، والرفع ؛ فإن فصل بين النعت والمنعوت فاصل ، أو كان النعت غير مفرد . . جاز الرفع ، والنصب فقط

الظرافة عن الرجل ، لا نفي الرجل ، قاله الدماميني .

(**والنصب**) علىٰ أنه نعت لمحل اسم (لا) فإن محله نصب بـ(لا) النافية ، ويجوز أن يكون نعتاً لاسم (لا) علىٰ لفظه وإن كان مبنياً ؛ لأن حركة لا رجل عارضة في هـٰذا الموضع ، فأشبهت ؛ لعروضها حركة الإعراب فتقول : لارجل ظريفاً جالس ، **وإعرابه** : (لا) : نافية للجنس ، و(رجل) : اسمها مبني على الفتح (ظريفاً) : بالنصب منوناً نعت لمحل اسم (لا) بعد دخول (لا) عليه (جالس) : خبرها مرفوع .

(**والرفع**) علىٰ أنه نعت لمحل (لا) مع اسمها ؛ لأن محلهما رفع بالابتداء ؛ لصيرورتها بالتركيب ؛ كشيء واحد فتقول : لا رجل ظريف جالس ، **وإعرابه** : (لا) : نافية للجنس (رجل) : في محل النصب اسمها ، مبني على الفتح (ظريف) : صفة لمحل (لا) مع اسمها ؛ لأن محلهما رفع بالابتداء (جالس) : خبرها مرفوع ، وكالنعت في جواز هـٰذه الأوجه الثلاثة المذكورة : عطف البيان ، والتوكيد اللفظي المتصل ، وكذا البدل إن كان نكرة ، وإن كان معرفة . . فالرفع فيه كالنسق المعرفة .

(**فإن فصل بين النعت والمنعوت**) الذي هو اسم (لا) (**فاصل**) مانع من التركيب (**أو**) لم يفصل ، لـٰكن (**كان النعت**) الذي نعت به اسم (لا) (**غير مفرد**) بأن كان مضافاً أو شبيهاً به ، أو كان النعت مفرداً ولـٰكن المنعوت غير مفرد (. . **جاز**) لك في النعت وجهان : (**الرفع**) إتباعاً لمحل (لا) مع اسمها (**والنصب**) إتباعاً لمحل اسم (لا) ولفظه كما مر (**فقط**) أي : دون الفتح ، فلا يجوز فيه لتعذره ؛ لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء ويجعلونها كشيء واحد ، مثال

نحو : لا رجل جالس ظريف وظريفاً ، ولا رجل طالعاً وطالع جبلاً حاضر ، وإذا جهل خبر (لا) . . وجب ذكره كما مثلنا ، وكقوله عليه الصلاة والسلام : « لا أحد أغير من الله » ، . . . .

النعت المفصول (**نحو**) قولك : (**لا رجل جالس ظريف**) بالرفع (**وظريفاً**) بالنصب ، ومثال النعت بغير المفرد (**نحو**) قولك : (**لا رجل**) بالبناء (**طالعاً**) بالنصب (**وطالع**) بالرفع (**جبلاً**) مفعول لـ(طالع) (**حاضر**) بالرفع خبر (لا) .

(**وإذا جهل خبر « لا »**) بأن لم يعلم بعد الحذف ؛ لعدم ما يدل عليه من السياق (. . **وجب ذكره**) عند جميع العرب ، فلا يجوز حذفه عند أحدهم ؛ لأنه يلزم على حذفه حينئذٍ عدم الفائدة من الكلام ، والعرب مجمعون على ترك الكلام بما لا فائدة فيه ، وذلك الخبر المجهول (**كما مثلنا**) أي : كالذي ذكرناه من الأمثلة من نحو : لا صاحب علم ممقوت ، ولا طالعاً جبلاً حاضر ، (**وكقوله عليه الصلاة والسلام**) فيما رواه البخاري رحمه الله تعالى : (**« لا أحد أغير من الله**) إذا انتهكت حرماته » ، **وإعرابه** : (لا) : نافية للجنس تعمل عمل (إن) ، (أحد) : اسمها في محل النصب مبني على الفتح (أغير) : خبرها مرفوع بها ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (من الله) : جار ومجرور متعلق بـ(أغير) أي : لا أحد من الناس ، أو من جميع الخلق أشد غيرة من الله عند مشاهدة ما يغضبه بانتهاك حرماته وارتكابها ، فـ(أغير) : اسم تفضيل من الغيرة بفتح المعجمة وسكون الياء ، والغيرة في اللغة : تغير يحصل من الحمية والأنفة ، وهـٰذا محال على الله تعالىٰ ؛ لأنه منزه عن كل تغير ونقص .

فإذاً نقول : غيرة الله عز وجل صفة ثابتة لله تعالىٰ ، نثبتها ونعتقدها ، لا نكيفها ولا نمثلها ولا نعطلها ، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ، أثرها : الانتقام ممن أغضبه ، هـٰذا مذهبنا ومذهب السلف .

وإذا علم . . فالأكثر حذفه نحو : ﴿ فَلَا فَوْتَ ﴾ أي : لهم ، و﴿ لَا ضَيْرَ ﴾ أي : علينا ،

(وإذا علم) خبرها : بأن دلت عليه قرينة ، أو دل عليه سياق الكلام (. . **فالأكثر**) في كلامهم (**حذفه**) جوازاً ؛ استغناءً عن ذكره بالعلم به ، وذلك (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ (فَلَا فَوْتَ ﴾) ، لهم من الله ، هـٰذا يقوله تعالىٰ مخبراً عن أحوال الكفار في الآخرة ، والمعنىٰ : ولو ترىٰ يا محمد إذ فزعوا عند البعث . . لرأيت أمراً عجيباً ، فلا فوت لهم منا ؛ أي : لا يفوتوننا ، ولا يقدرون على الفرار من بأسنا ، وأخذوا من مكان قريب وهو القبور التي كانوا فيها ، **وإعرابه** : (لا) : نافية للجنس تعمل عمل (إن) ، و(فوت) : في محل النصب اسمها ، مبني على الفتح ، وخبرها محذوف جوازاً للعلم به تقديره : (أي : لهم) : (لهم) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لـ(لا) تقديره : فلا فوت موجود لهم ، وجملة (لا) في محل الجر معطوفة علىٰ جملة (فزعوا) علىٰ كونها مضافاً إليه لـ(إذا) ، ولو ذكر في غير القرآن . . لجاز إلا عند بني تميم ، فإنهم يوجبون حذفه عند العلم به .

(**و**) مثل المثال المذكور في جواز حذف خبر (لا) عند العلم به قوله تعالىٰ : ﴿ قَالُواْ (لَا ضَيْرَ ﴾) ، **وإعرابه** : (لا) : نافية للجنس تعمل عمل (إن) ، (ضير) : في محل النصب اسمها ، مبني على الفتح ، وخبرها محذوف جوازاً تقديره : (**أي : علينا**) : (علينا) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لـ(لا) تقديره : لا ضير كائن علينا ، وجملة (لا) من اسمها وخبرها في محل النصب مقول لـ(قالوا) المذكور قبله ، وهـٰذا الكلام قالته سحرة فرعون بعد إيمانهم بموسىٰ ، مجيبين به لفرعون حين قال لهم : لأصلبنكم أجمعين ، فقالوا له : لا ضير علينا ؛ أي : لا ضرر علينا في ذلك إنا إلىٰ ربنا منقلبون بعد موتنا ، بأي وجه كان منقلبون ؛ أي : راجعون إلىٰ ربنا في الآخرة ، فيجازي لنا

ونحو : لا حول ولا قوة ؛ أي : لنا ؛ فإن دخلت (لا) علىٰ معرفة ، أو فصل بينها وبين اسمها فاصل . . وجب إهمالها ورفع ما بعدها علىٰ أنه مبتدأ وخبر ، ووجب تكرارها نحو :

بالغفران والنعيم الأبدي المقيم .

(و) مثل المثال المذكور في ذلك أيضاً (**نحو**) قول من أجاب المؤذن عند الحيعلتين (**لا حول ولا قوة**) ، وإعرابه : (لا) نافية للجنس تعمل عمل (إن) ، (حول) : في محل النصب اسمها مبني على الفتح ، (ولا قوة) كذلك ، وخبره محذوف جوازاً ؛ للعلم به تقديره : (**أي : لنا**) (لنا) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لـ(لا) تقديره : لا حول موجود لنا نتحفظ به عن معصية الله ، ولا قوة موجودة لنا نتقوىٰ بها علىٰ طاعة الله ، إلا إذا كانا حاصلين لنا بمعونة الله وتوفيقه .

ثم ذكر المؤلف رحمه الله تعالىٰ محترز قوله في أول الفصل : (بشرط أن يكون اسمها وخبرها نكرتين . . .) إلخ ، بقوله : (**فإن دخلت « لا » علىٰ معرفة ، أو**) دخلت علىٰ نكرة ، لكن (**فصل بينها وبين اسمها فاصل . . وجب**) في الصورتين (**إهمالها**) أما في الأولىٰ . . فلأنها لا تعمل في المعارف ؛ لأنها وضعت لنفي النكرات ، وأما في الصورة الثانية . . فلأنها عامل ضعيف لا يتصرف في معمولها بتقديم ولا تأخير ، فالفصل بينها وبين اسمها الذي حقها أن تركب معه يزيد لها ضعفاً علىٰ ضعف .

(و) وجب (**رفع ما بعدها علىٰ أنه مبتدأ وخبر**) وتنوينه حيث قبل التنوين .

(**ووجب**) أيضاً في حالتي التعريف والفصل (**تكرارها**) أي : تكرار لفظة (لا) بأن يذكر معرفة أخرىٰ ، أو نكرة أخرىٰ معطوفة على الأولىٰ ، أما وجوب التكرير في المعرفة . . لما فيه من إفادة التعدد ، مثال تكرارها مع المعرفة (**نحو**)

لا زيد في الدار ولا عمرو ، ولا في الدار رجل ولا امرأة .

قولك : (لا زيد في الدار ولا عمرو) ، وإعرابه : (لا) : نافية للجنس تعمل عمل (إن) ، ولـٰكن بطل عملها ؛ لدخولها على المعرفة (زيد) : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (في الدار) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ تقديره : لا زيد كائن في الدار ولا عمرو ، الواو عاطفة جملة علىٰ جملة (عمرو) : مبتدأ مرفوع ، وخبره محذوف دل عليه ما قبله تقديره : ولا عمرو كائن في الدار ، والجملة معطوفة علىٰ جملة (لا زيد في الدار) .

(و) مثال تكرارها مع النكرة نحو : (لا في الدار رجل ولا امرأة) ، وإعرابه : (لا) : نافية للجنس تعمل عمل (إن) ، لـٰكن بطل عملها ؛ لتكرارها (في الدار) : جار ومجرور خبر مقدم (رجل) : مبتدأ مؤخر (ولا امرأة) : معطوف علىٰ (رجل) .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

إعراب المتن

(**فصل**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : هٰذا فصل ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً ، (**وأما لا التي لنفي الجنس**) : الواو : عاطفة (أما) : حرف شرط وتفصيل مبني على السكون (لا) : مبتدأ محكي ؛ لأن مرادها لفظها ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية (التي) : اسم موصول في محل الرفع صفة لـ(لا) مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً (لنفي الجنس) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صلة الموصول تقديره : التي وضعت لنفي الجنس وهو ؛ أعني : الموصول جامد مؤول بمشتق مأخوذ من الصلة تقديره : وأما لا الموضوعة لنفي الجنس (. . **فهي**) : الفاء : رابطة لجواب (أما) واقعة في غير موضعها (هي) : ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل الرفع مبتدأ ثان ، (التي) : اسم موصول في محل الرفع خبر للمبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول ، والجملة من المبتدأ الأول وخبره جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله في أول الباب : (فأما كان وأخواتها) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (**يراد بها نفي جميع الجنس**) : (يراد) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة الظاهرة (بها) : جار ومجرور متعلق بـ(يراد) ، (نفي) : نائب فاعل لـ(يراد) وهو مضاف (جميع الجنس) : مضاف إليه فمضاف إليه ، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

(**علىٰ سبيل التنصيص**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(نفي) ، (**وتعمل**) : فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ

(لا) ، (عمل إن) : منصوب على المفعولية المطلقة ومضاف إليه ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة قوله : (يراد بها) علىٰ كونها صلة الموصول .

(**فتنصب الاسم وترفع الخبر**) : الفاء : حرف عطف وتفريع (تنصب) : فعل مضارع مرفوع وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ (لا) ، والجملة معطوفة علىٰ جملة (تعمل) مفرعة عليها (الاسم) : مفعول به (وترفع الخبر) : فعل مضارع وفاعله مستتر ومفعول به معطوف علىٰ جملة (تنصب) علىٰ كونها مفرعة علىٰ (تعمل عمل إن) .

(**بشرط**) : جار ومجرور متعلق بـ(تعمل) وهو مضاف ، (**أن يكون اسمها وخبرها نكرتين**) : (أن) حرف نصب ومصدر (يكون) : فعل مضارع ناقص منصوب بها (اسمها) : اسم (يكون) ومضاف إلى الضمير (وخبرها) : معطوف على (اسمها) ، (نكرتين) : خبر (يكون) منصوب بالياء ؛ لأنه مثنىً ، وجملة (يكون) من اسمها وخبرها صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بإضافة شرط إليه تقديره : بشرط كون اسمها وخبرها نكرتين .

(**وأن يكون اسمها متصلاً بها**) : الواو : عاطفة (أن) : حرف نصب ومصدر (يكون) : فعل مضارع ناقص منصوب بها (اسمها) : اسم (يكون) ومضاف إلى الضمير (متصلاً) : خبر (يكون) ، (بها) : جار ومجرور متعلق بـ(متصلاً) ، وجملة (يكون) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف علىٰ مصدر منسبك من (يكون) الأول علىٰ كونه مجروراً بإضافة شرط إليه تقديره : وبشرط كون اسمها متصلاً بها .

(**فإن كان اسمها مضافاً أو مشبهاً بالمضاف . . فهو معرب منصوب**) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن (لا)

تعمل عمل (إن) بشرط كون اسمها وخبرها نكرتين ، وأردت بيان ما كان من اسمها معرباً وما كان مبنياً . . فأقول لك إن كان اسمها . . . إلخ ، (إن) : حرف شرط جازم يجزم فعلين (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها مبني على الفتح (اسمها) : اسم (كان) مرفوع ومضاف إليه (مضافاً) : خبر (كان) منصوب بها (أو مشبهاً) : معطوف علىٰ (مضافاً) ، (بالمضاف) : جار ومجرور متعلق بـ(مشبهاً) ، (فهو) : الفاء : رابطة لجواب (إن) الشرطية وجوباً ؛ لكون الجواب جملة اسمية مبنية على الفتح (هو) : في محل الرفع مبتدأ (معرب) : خبره منصوب صفة لـ(معرب) مرفوع ، والجملة الاسمية في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، (**نحو : لا صاحب علم ممقوت**) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف (لا صاحب علم ممقوت) : مضاف إليه محكي ، (**ولا طالعاً جبلاً حاضر**) : الواو : عاطفة (طالعاً جبلاً حاضر) : معطوف محكي علىٰ قوله : (لا صاحب علم ممقوت) علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) .

(**والمشبه بالمضاف : هو ما اتصل به شيء من تمام معناه**) : الواو : استئنافية (المشبه) : مبتدأ مرفوع (بالمضاف) : جار ومجرور متعلق بـ(المشبه) ، (هو) : ضمير فصل لا محل له من الإعراب على الأصح كما مر في (فصل إن المكسورة) ، (ما) : اسم موصول لا يتم معناه إلا بصلة وعائد ، أو نكرة موصوفة في محل الرفع خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً (اتصل) :

فعل مبني على الفتح (به) متعلق بـ(اتصل) ، (شي) : فاعل (اتصل) ، (من تمام معناه) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف صفة لـ(شي) ، وجملة (اتصل) صلة لـ(ما) الموصولة أو صفة لها إن قلنا نكرة موصوفة .

(وإن كان اسمها مفرداً . . بني علىٰ ما ينصب به لو كان معرباً) : الواو عاطفة جملة علىٰ جملة مبنية على الفتح (إن) : حرف شرط جازم (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) مبني على الفتح (اسمها) اسم (كان) مرفوع ومضاف إلى الضمير (مفرداً) : خبر (كان) منصوب (بني) : فعل ماض مغير الصيغة في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه جواباً لها ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه يعود على اسمها (علىٰ ما) : جار ومجرور متعلق بـ(بني) (ينصب) : فعل مضارع مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه يعود على (اسمها) ، (به) : جار ومجرور متعلق بـ(ينصب) ، وجملة (ينصب) من الفعل والفاعل صلة لـ(ما) الموصولة ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل النصب ، معطوفة علىٰ جملة قوله : (فإن كان مضافاً) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة (لو) : حرف شرط غير جازم مبني على السكون (كان) : فعل ماض ناقص مبني على الفتح ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هو) يعود على (اسمها) ، (معرباً) : خبر (كان) منصوب ، وجملة (كان) فعل شرط لـ(لو) لا محل لها من الإعراب ، وجواب (لو) معلوم مما قبلها تقديره : لو كان معرباً . . ينصب به ، وجملة (لو) مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

(ونعني بالمفرد هنا وفي باب النداء : ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، وإن كان مثنىً أو مجموعاً) : الواو : استئنافية (نعني) : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالياء ، وفاعله ضمير

مستتر فيه وجوباً ؛ لإسناده إلى المتكلم ومعه غيره تقديره : (نحن) ، والجملة الفعلية مستأنفة (بالمفرد) : جار ومجرور متلعق بـ(نعني) ، (هنا) : اسم إشارة يشار به إلى المكان القريب في محل النصب على الظرفية ، مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من المفرد تقديره : حالة كون ذلك المفرد كائناً هنا (وفي باب النداء) : جار ومجرور ومضاف إليه معطوف علىٰ (هنا) علىٰ كونه حالاً من المفرد (ما ليس) : (ما) : اسم موصول في محل النصب مفعول (نعني) مبني على السكون (ليس) : فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود إلىٰ (ما) ، (مضافاً) : خبر (ليس) منصوب بها (ولا شبيهاً) : معطوف علىٰ (مضافاً) ، (بالمضاف) : جار ومجرور متعلق بـ(شبيهاً) ، وجملة (ليس) صلة لـ(ما) الموصولة (وإن كان) : الواو : استئنافية (كان) : فعل ماض في محل الجزم بـ(إن) الشرطية ، واسمها ضمير يعود على (المفرد) ، (مثنىً) : خبر (كان) منصوب بفتحة مقدرة (أو مجموعاً) : معطوف علىٰ (مثنىً) ، وجواب (إن) الشرطية معلوم مما قبلها تقديره : وإن كان ذلك المفرد مثنىً أو مجموعاً في باب الإعراب . . فهو مفرد في هٰذا الباب وفي باب النداء ، وجملة (إن) الشرطية مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(**وإن كان مفرداً أو جمع تكسير . . بني على الفتح**) : الواو : عاطفة (إن) : حرف شرط (كان) : فعل ماض في محل الجزم بـ(إن) الشرطية ، واسمها ضمير مستتر فيها يعود على اسمها (مفرداً) : خبرها منصوب (أو جمع تكسير) : معطوف علىٰ (مفرداً) ، (بني) فعل ماض مغير الصيغة في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه جواباً لها مبني على الفتح ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه يعود على (اسمها) ، (على الفتح) : جار ومجرور متعلق بـ(بني) ، وجملة (إن)

الشرطية من فعل شرطها وجوابها معطوفة علىٰ جملة قوله : (وإن كان اسمها مفرداً) ، (نحو) : خبر لمحذوف جوازاً تقديره : وذلك ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (لا رجل حاضر ، ولا رجال حاضرون) : مضاف إليه محكي .

(وإن كان مثنىً أو جمع مذكر سالماً . . بني على الياء) : الواو : عاطفة (إن) : حرف شرط جازم (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الشرطية مبني على الفتح ، واسمها ضمير مستتر فيه يعود على (اسمها) ، (مثنىً) : خبر (كان) ، (أو جمع مذكر) : معطوف علىٰ (مثنىً) ، (سالماً) : صفة (جمع) ، (بني) : فعل ماض مغير الصيغة في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه جواباً لها ، ونائب فاعله ضمير يعود على اسمها (على الياء) : جار ومجرور متعلق بـ(بني) ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها معطوفة علىٰ جملة قوله : (وإن كان مفرداً أو جمع تكسير) ، (نحو) : خبر لمحذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (لا رجلين في الدار ، ولا قائمين في السوق) : مضاف إليه محكي .

(وإن كان جمع مؤنث سالماً . . بني على الكسر) : الواو : عاطفة (إن) : حرف شرط (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها ، واسمها ضمير مستتر فيها يعود على اسمها (جمع مؤنث) : خبرها منصوب (سالماً) : صفة (جمع) ، (بني) : فعل ماض مغير الصيغة في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه جواباً لها مبني على الفتح ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه يعود على (اسمها) ، (على الكسر) : جار ومجرور متعلق بـ(بني) ، وجملة (إن) الشرطية معطوفة علىٰ جملة قوله : (وإن كان مفرداً أو جمع تكسير)

أيضاً ، (نحو) : خبر لمحذوف ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (لا مسلمات حاضرات) : مضاف إليه محكي .

(وقد يبنىٰ على الفتح) : الواو : استئنافية (قد) : حرف تحقيق (يبنىٰ) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بضمة مقدرة ، ونائب فاعله ضمير يعود علىٰ (جمع المؤنث السالم) ، (على الفتح) : جار ومجرور متعلق بـ(يبنىٰ) ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً .

(وإذا تكررت لا نحو : لا حول ولا قوة . . جاز في النكرة الأولى : الفتح والرفع) : الواو : استئنافية (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان ، خافضة لشرطها منصوبة بجوابها في محل النصب على الظرفية مبنية على السكون (تكررت لا) : فعل وفاعل محكي ، والجملة الفعلية في محل الخفض بإضافة إذا إليها علىٰ كونها فعل شرط لها (نحو) : خبر لمحذوف ، والجملة الاسمية معترضة لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين فعل الشرط وجوابه (نحو) : مضاف (لا حول ولا قوة) : مضاف إليه محكي (جاز) : فعل ماض (في النكرة) : جار ومجرور متعلق بـ(جاز) (الأولىٰ) : صفة لـ(النكرة) مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر (الفتح) : فاعل (جاز) (والرفع) : معطوف على (الفتح) ، والجملة الفعلية جواب إذا لا محل لها من الإعراب ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

(فإن فتحتها . . جاز في الثانية ثلاثة أوجه : الفتح والنصب والرفع) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أنه يجوز في النكرة الأولىٰ ، وأردت بيان ما يجوز في النكرة الثانية . . فأقول لك : (إن) : حرف شرط جازم (فتحتها) : فعل وفاعل ومفعول به في محل الجزم بـ(إن)

الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها (جاز) : فعل ماض في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه جواب شرط لها (في الثانية) : متعلق بـ(جاز) ، (ثلاثة أوجه) : فاعل (جاز) ، ومضاف إليه (الفتح) : بدل من (ثلاثة) ، (والنصب والرفع) معطوفان على (الفتح) ، وجملة (إن) الشرطية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة .

(**وإن رفعت الأولىٰ . . جاز لك في الثانية وجهان : الرفع والفتح**) : الواو : عاطفة (إن) : حرف شرط (رفعت الأولىٰ) فعل وفاعل ومفعول في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها (جاز) : فعل ماض (لك) : جار ومجرور متعلق به (في الثانية) : جار ومجرور متعلق بـ(جاز) أيضاً (وجهان) : فاعل (جاز) مرفوع بالألف ؛ لأنه من المثنى (الرفع) : بدل من (وجهان) ، (والفتح) : معطوف على (الرفع) ، وجملة (جاز) من الفعل والفاعل في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل النصب ، معطوفة علىٰ جملة قوله : (فإن فتحتها) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة .

(**وإن عطفت ولم تتكرر . . وجب فتح النكرة الأولىٰ ، وجاز في الثانية الرفع والنصب**) : الواو : عاطفة (إن) : حرف شرط (عطفت) : فعل وفاعل في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها ، والواو : حالية (لم) : حرف نفي وجزم (تتكرر) : فعل مضارع مجزوم بـ(لم) ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ (لا) ، والجملة في محل النصب حال من مفعول (عطفت) المحذوف تقديره : وإن عطفت على اسم (لا) حالة كون (لا) غير متكررة مع المعطوف . . (وجب) : فعل ماض في محل الجزم بـ(إن) الشرطية

علىٰ كونه جواباً لها (فتح) : فاعل (وجب) وهو مضاف (النكرة) : مضاف إليه (الأولىٰ) صفة لـ(النكرة) مجرور بالكسرة المقدرة الممنوعة للتعذر ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها معطوفة علىٰ جملة قوله : (وإذا تكررت لا) علىٰ كونها مستأنفة ، (وجاز) : فعل ماض في الثانية متعلق بـ(جاز) ، (الرفع) : فاعل (جاز) ، (والنصب) : معطوف على (الرفع) ، وجملة (جاز) في محل الجزم معطوف علىٰ جملة (وجب) ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**لا حول ولا قوةٌ** ، **وقوةً**) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة .

(**وإذا نعت اسم لا مفرداً**) : الواو : استئنافية (إذا) : ظرفية شرطية (نعت) : فعل ماض مغير الصيغة (اسم) : نائب فاعل لـ(نعت) وهو مضاف (لا) : مضاف إليه محكي (مفرداً) : حال من نائب فاعل (نعت) ، (**بنعت**) : جار ومجرور متعلق بـ(نعت) ، (**مفرد**) : صفة لـ(نعت) ، (**ولم يفصل بين النعت والمنعوت فاصل**) : الواو : عاطفة (لم) : حرف نفي وجزم (يفصل) : فعل مضارع مجزوم بـ(لم) ، (بين) : منصوب على الظرفية الاعتبارية متعلق بـ(يفصل) وهو مضاف (النعت) : مضاف إليه (والمنعوت) : معطوف على (النعت) ، (فاصل) : فاعل (يفصل) ، والجملة الفعلية في محل الخفض ، معطوفة علىٰ جملة (نعت) علىٰ كونها مضافاً إليه لـ(إذا) الشرطية ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك ، والجملة معترضة لا محل لها من الإعراب ، أو مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**لا رجل ظريف جالس**) : مضاف إليه محكي (. . **جاز**) : فعل ماض ، (**في النعت**) : جار ومجرور متعلق بـ(جاز) ، (**الفتح**) : فاعل (جاز) ، (**والنصب والرفع**) : معطوفان على (الفتح) ، والجملة الفعلية

جواب إذا لا محل لها من الإعراب .

(فإن فصل بين النعت والمنعوت فاصل) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط تقديره : إذا عرفت حكم ما إذا لم يفصل فاصل بين النعت والمنعوت ، وأردت بيان حكم ما إذا فصل فاصل بينهما . . فأقول لك : (فإن فصل) : (إن) : حرف شرط (فصل) : فعل ماض في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها (بين) : منصوب على الظرفية وهو مضاف (النعت) : مضاف إليه (والمنعوت) : معطوف على (النعت) ، والظرف متعلق بـ(فصل) ، (فاصل) : فاعل مرفوع .

(أو كان النعت غير مفرد . . جاز الرفع والنصب فقط) : (أو) : حرف عطف وتفصيل (كان النعت) : فعل ماض ناقص واسمه (غير مفرد) : خبرها منصوب ، وجملة (كان) في محل الجزم معطوفة علىٰ جملة (فصل) علىٰ كونها فعل شرط لـ(إن) الشرطية (جاز الرفع) : فعل وفاعل (والنصب) : معطوف على (الرفع) ، والجملة في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة ، (فقط) : الفاء زائدة لتحسين الخط (قط) : اسم فعل مضارع بمعنىٰ يكفي مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود إلى المذكور من (الرفع والنصب) وجملة اسم الفعل لا محل لها من الإعراب ، **(نحو)** : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، **(لا رجل جالس ظريف وظريفاً ، ولا رجل طالعاً وطالع جبلاً حاضر)** : مضاف إليه محكي .

(وإذا جهل خبر لا . . وجب ذكره) : الواو : استئنافية (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان (جهل) : فعل ماض مغير الصيغة (خبر لا) : نائب فاعل ومضاف إليه محكي ، والجملة في محل الخفض بإضافة إذا إليها علىٰ كونها فعل شرط لها ، (وجب ذكره) : فعل وفاعل ومضاف إليه ، والجملة جواب إذا لا محل لها من الإعراب ، وجملة (إذا) مستأنفة ، **(كما مثلنا)** : الكاف : حرف جر وتمثيل (ما) : اسم موصول ، أو نكرة موصوفة بمعنىٰ شيء في محل الجر بالكاف ، مبني على السكون (مثلنا) : فعل وفاعل ، والجملة صلة لـ(ما) الموصولة ، والعائد محذوف تقديره : كالذي مثلناه ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمحذوف تقديره : وذلك كائن كالمثال الذي مثلناه فيما سبق من نحو : لا صاحب علم ممقوت ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(وكقوله) : جار ومجرور ومضاف إليه معطوف على الجار والمجرور قبله ، **(عليه الصلاة والسلام)** : خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ، ومعطوف على المبتدأ ، والجملة جملة دعائية لا محل لها من الإعراب ، وقوله : **(لا أحد أغير من الله)** : مقول محكي لـ(قوله) منصوب بفتحة مقدرة .

(وإذا علم . . فالأكثر حذفه) : الواو : استئنافية (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان في محل النصب على الظرفية الزمانية متعلق بالجواب الآتي (علم) : فعل ماض مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير يعود على الخبر ، والجملة في محل الخفض بإذا إليها علىٰ كونها فعل شرط لها (فالأكثر) : الفاء : رابطة لجواب (إذا) وجوباً ؛ لكون الجواب جملة اسمية (الأكثر) : مبتدأ (حذفه) : خبر له ومضاف إليه ، والجملة الاسمية جواب إذا لا محل لها من الإعراب ، وجملة

(إذا) من فعل شرطها وجوابها مستأنفة لا محل لها من الإعراب ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، ﴿ فَلَا فَوْتَ ﴾ : مضاف إليه محكي ، (**أي**) : حرف تفسير ، (**لهم**) : مفسر لقوله : (لا فوت) والمفسر يتبع المفسر تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ميم (لهم) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، و﴿ لَا ضَيْرَ ﴾ : معطوف محكي على قوله : (فلا فوت) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر الممنوع بحركة الحكاية ، (**أي علينا**) : مفسر لما قبله تبعه بالجر المقدر على ألف (علينا) ، (**ونحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة معطوفة على جملة قوله : (نحو : فلا فوت) ، (نحو) : مضاف ، (**لا حول ولا قوة**) : مضاف إليه محكي ، (**أي لنا**) : مفسر لما قبلها ، والمفسر يتبع المفسر تبعه بالجر الممنوع بسكون الحكاية على ألف (لنا) .

(**فإن دخلت لا على معرفة**) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن (لا) إنما تعمل عمل (إن) بشرط دخولها على نكرة ، وبشرط اتصال اسمها بها ، وأردت بيان حكم ما إذا دخلت على معرفة ، أو حكم ما إذا فصل فاصل بينها وبين اسمها . . فأقول لك : (إن دخلت) : (إن) : حرف شرط جازم (دخل) : فعل ماض في محل الجزم بـ(إن) الشرطية على كونها فعل شرط لها ، مبني على الفتح ، التاء علامة تأنيث الفاعل (لا) : فاعل محكي (على معرفة) : جار ومجرور متعلق بـ(دخل) .

(**أو فصل بينها وبين اسمها فاصل**) : (أو) : حرف عطف وتفصيل (فصل) : فعل ماض في محل الجزم معطوف على (دخلت) ، (بينها) : ظرف متعلق بـ(فصل) ، (وبين اسمها) : ظرف ومضاف إليه معطوف على الظرف

المذكور قبله ، (**فاصل**) : فاعل مرفوع ، (**. . وجب إهمالها**) : فعل وفاعل ومضاف إليه في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً نحوياً .

(**ورفع ما بعدها علىٰ أنه مبتدأ وخبر**) : الواو : عاطفة (رفع) : معطوف علىٰ قوله : (إهمالها) علىٰ كونه فاعلاً لـ(وجب) وهو مضاف ، و(ما) : اسم موصول في محل الجر مضاف إليه (بعدها) : منصوب على الظرفية المكانية وهو مضاف ، والضمير مضاف إليه ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صلة لـ(ما) ، (علىٰ) : حرف جر (أنه) : ناصب واسمه (مبتدأ وخبر) : معطوف علىٰ (مبتدأ) ، وجملة (أن) مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بـ(علىٰ) تقديره : علىٰ كونه مبتدأ وخبراً ، الجار والمجرور متعلق بقوله : (ورفع) .

(**ووجب تكرارها**) : فعل وفاعل ومضاف إليه في محل الجزم ، معطوف علىٰ (وجب) الأول علىٰ كونه جواباً لـ(إن) الشرطية ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**لا زيد في الدار ولا عمرو ، ولا في الدار رجل ولا امرأة**) : مضاف إليه محكي ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ تاء (امرأة) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

[ش] : (فصل) في الكلام علىٰ (لا) العاملة عمل (إن) بالحمل عليها ، و(لا) علىٰ ثلاثة أقسام : ناهية فتختص بالمضارع وتجزمه ، وزائدة : دخولها في الكلام كخروجها ، ونافية : وهي نوعان : داخلة علىٰ معرفة وستأتي ، وعلىٰ نكرة وهي ضربان : عاملة عمل (ليس) وقد تقدمت ،

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(فصل في الكلام علىٰ) أحكام (« لا » العاملة عمل « إن ») المكسورة من نصب الاسم ورفع الخبر (بالحمل) والقياس (عليها) أي : علىٰ (إن) المكسورة ؛ لما بينها وبين (إن) المكسورة من المناسبة ؛ لأن (إن) المكسورة لتأكيد الإثبات ، و(لا) النافية لتأكيد النفي ؛ ففيه حمل النظير على النظير بالنظر إلىٰ مطلق التأكيد ، وحمل النقيض على النقيض بالنظر إلى الإثبات والنفي .

(ولا) في كلام العرب (علىٰ ثلاثة أقسام) بل ستة أقسام كما بيناها في « التتمة » : أحدها : (ناهية فتختص بالمضارع) نحو قوله : ﴿لَا تَخَافَآ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ ، (وتجزمه) أي : تجزم المضارع (و) ثانيتها : (زائدة) وهي التي دخولها كخروجها نحو قوله تعالىٰ : ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ كما قال الشارح ، وهي (دخولها في الكلام) أي : وجودها فيه (كخروجها) أي : كعدمها ، إلا تأكيد معنى الكلام إثباتاً أو نفياً .

(و) ثالثتها : (نافية : وهي) أي : النافية (نوعان) إحداهما : (داخلة علىٰ معرفة وستأتي) في آخر الفصل نحو : لا زيد في الدار ، وهي مهملة لا عمل لها ، وما بعدها يرفع على الابتداء والخبر (و) ثانيتهما : داخلة (علىٰ نكرة وهي) أي : الداخلة علىٰ نكرة (ضربان) إحداهما : (عاملة عمل « ليس ») ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وتسمىٰ : (لا) النافية الحجازية (وقد تقدمت) في فصل : الحروف المشبهة بليس .

وعامله عمل (إن) وتسمىٰ : (لا) التبرئة ، وإليها أشار بقوله : (**وأما لا التي لنفي الجنس . . فهي التي يراد بها نفي جميع الجنس علىٰ سبيل التنصيص**) بحيث لا يخرج عنه فرد من أفراده ، بخلاف العاملة عمل (ليس) فإنها وإن نفت الجنس ، لـٰكن علىٰ سبيل الاحتمال والظهور

(و) ثانيتهما : (**عاملة عمل « إن »**) تنصب الاسم وترفع الخبر ، وهي المرادة في هـٰذا الفصل (**وتسمىٰ**) هـٰذه العاملة عمل (إن) : (**« لا » التبرئة**) أي : الدالة علىٰ براءة اسمها عن حكم خبرها ، فالإضافة فيه من إضافة الدال إلى المدلول (**وإليها**) أي : إلىٰ هـٰذه الأخيرة (**أشار**) المصنف (**بقوله : وأما لا التي لنفي الجنس**) أي : التي وضعت لنفي حكم الخبر عن جميع أفراد الجنس (. . **فهي التي يراد بها نفي**) حكم الخبر عن (**جميع**) أفراد (**الجنس علىٰ سبيل التنصيص**) والتصريح فكلامهم لنفي الجنس علىٰ حذف مضاف ؛ أي : لنفي حكمه ، فإذا قلت : لا رجل في الدار . . دلت (لا) علىٰ نفي الكينونة (في الدار) عن جنس الرجل لا علىٰ نفي الرجل ؛ إذ من المعلوم أن الذوات لا تنفىٰ وإنما ينفى المعنىٰ ، والمراد : النافية للجنس علىٰ سبيل التنصيص (**بحيث لا يخرج عنه فرد من أفراده**) أي : من أفراد الجنس .

(**بخلاف العاملة عمل « ليس » فإنها وإن نفت الجنس** ، **لـٰكن**) نفيها للجنس (**علىٰ سبيل الاحتمال والظهور**) لأنها نافية للوحدة نحو : لا رجل قائماً ، فيصح أن تقول معها : بل رجلان أو رجال ، بخلاف الأولىٰ فلا تقول معها ذلك ، وإنما تقول : بل امرأة ، وقد تكون العاملة عمل (ليس) نافية للجنس علىٰ سبيل الاحتمال والظهور ، وتعيين ذلك بالقصد والقرائن . انتهىٰ من « أبي النجا »

وفي « حاشية الأزهري » : (ومعنىٰ قوله : النافية للجنس ؛ أي : النافية لبعض صفات الجنس وأحكامه ، فإضافة نفي الجنس لأدنىٰ ملابسة ، وبيان ذلك أنك إذا

(وتعمل) هـٰذه (عمل إن فتنصب الاسم) الذي هو المبتدأ لفظاً أو محلاً (وترفع الخبر) الذي كان خبر المبتدأ علىٰ أنه خبرها ؛ لأنها لتأكيد النفي ، و(إن) لتأكيد الإيجاب ،

قلت : لا رجل ضارب مثلاً . . أفادت (لا) نفي الضرب عن الرجل ، فالمنفي بها هو الضرب وهو بعض الأحكام اللاحقة للجنس ، وإسناد النفي إليها ؛ أي : إلىٰ (لا) مجاز مرسل من إسناد ما للشيء إلىٰ آلته ؛ لأن النافي حقيقة هو المتكلم ، والنفي في (لا) هـٰذه نص ، بخلاف التي تعمل عمل (ليس) فإنها وإن نفت الجنس أيضاً في نحو قوله :

تعز فلا شيء على الأرض باقياً ولا وزر مما قضى الله واقيا

لـٰكن نفيها له من قبيل الظاهر ، فلذلك اختصت (لا) العاملة عمل (إن) بنفي الجنس ، واشتهرت (لا) العاملة عمل (ليس) بالنافية للوحدة ؛ لما أن النفي في العاملة عمل (إن) أمكن ، ومن ثم قيل لها : لا التبرئة ، وإنما عملت (لا) هـٰذه العمل المذكور ؛ لكونها أشبهت (إن) ووجه الشبه : أن (إن) للمبالغة في الإثبات ، و(لا) التبرئة للمبالغة في النفي ، فلما توغلتا في الطرفين . . تشابهتا فأعملت عملها) انتهىٰ من « العطار » .

(وتعمل) (لا) **(هـٰذه)** أي : النافية للجنس **(عمل إن)** المكسورة **(فتنصب الاسم الذي هو المبتدأ)** في الأصل علىٰ أنه اسمها **(لفظاً)** كما في المضاف والشبيه به **(أو محلاً)** كما في المفرد .

(وترفع الخبر الذي كان خبر المبتدأ) في الأصل **(علىٰ أنه خبرها)** لفظاً أو تقديراً **(لأنها لتأكيد النفي)** يعني : للنفي المؤكد ، بمعنىٰ أنها تفيد نفياً أكيداً قوياً ، وهـٰذا لا يقتضي وجود النفي أولاً بغيرها فلا اعتراض عليه . انتهىٰ « صبان » .

(و« إن » لتأكيد الإيجاب) أي : الإثبات ؛ أي : إثبات المنسوب للمنسوب

فحملت علىٰ (إن) حملاً للنقيض على النقيض ، كما يحمل النظير على النظير ، وكان القياس ألا تعمل كما مر ، لٰكنهم أخرجوها عن الأصل وأعملوها (بشرط) اجتماع أمور أربعة .:. (أن يكون اسمها وخبرها نكرتين) أما تنكير الاسم . . فإنه يدل علىٰ عمومه بوقوعه في سياق النفي ، وأما تنكير الخبر . . فلئلا يخبر بالمعرفة عن النكرة .

إليه ولو كان المنسوب نفياً كما في القضية المعدولة المحمول نحو : إن زيداً ليس في الدار ، فاندفع الاعتراض بأنها لتوكيد النسبة مطلقاً ؛ إثباتاً أو نفياً . انتهىٰ منه .

(**فحملت**) (لا) (**علىٰ** « **إن** ») المكسورة (**حملاً للنقيض على النقيض**) لأن معناهما متناقضان ، ولذلك كانت منحطة عنها فلم تعمل إلا بالشروط الآتية ، ولم يجز تقدم خبرها على اسمها ولو ظرفاً أو مجروراً . انتهىٰ « صبان » .

(**كما يحمل النظير على النظير**) كما في حمل (لا) الحجازية ونحوها علىٰ (ليس) (**وكان القياس**) أي : قياسها علىٰ سائر الحروف المشتركة ؛ كحروف العطف (**ألا تعمل**) لأن الأصل في كل حرف مشترك ألا تعمل ؛ لعدم اختصاصها بقبيل من الكلام (**كما مر**) في أول فصل الحروف المشبهة بليس بقوله : (وكان القياس فيها ألا تعمل ؛ لعدم اختصاصها) (**لٰكنهم**) أي : لٰكن العرب أو النحاة (**أخرجوها**) أي : أخرجوا (لا) هٰذه (**عن الأصل**) الذي هو عدم عملها (**وأعملوها**) العمل المذكور ؛ حملاً لها علىٰ (إن) المكسورة (**بشرط اجتماع**) وحصول (**أمور أربعة**) فيه : الأول والثاني منها : (**أن يكون اسمها وخبرها نكرتين** ، **أما**) اشتراط (**تنكير الاسم . . فإنه**) أي : فإن تنكيره (**يدل علىٰ عمومه**) وشموله لأفراد جنسه (**بوقوعه في سياق النفي**) ومقامه ، فالذي يدل على العموم هو النكرة .

(**وأما تنكير الخبر . . فلئلا يخبر بالمعرفة عن النكرة**) وأما مجيء اسمها معرفة

(**وأن يكون اسمها متصلاً بها**) لفظاً أو تقديراً : بأن يكون مقدماً علىٰ خبرها لضعفها في العمل ؛ لأنها فرع الفرع ، فلم يتوسعوا فيها ، ولأن عملها علىٰ خلاف القياس ....

في نحو : لا هيثم للمطي ، ولا أمية في البلاد ، ولا كسرىٰ بعد اليوم ، ولا قيصر بعده ، وفي قول عمر : (هٰذه قضية لا أبا حسن لها) يريد علياً رضي الله عنهما . . فمؤول بنكرة علىٰ حذف مضاف لا يتعرف تقديره : أي : لا مثل هيثم ، ولا مثل أمية ، ولا مثل كسرىٰ ، ولا مثل قيصر ، وهٰذه قضية لا مثل أبي حسن لها ؛ لأن مثل لتوغله في الإبهام لا يعرف بإضافته إلى المعرفة ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وهيثم : اسم سارقٍ أو راعٍ أو حادٍ ، أقوال . انتهىٰ « ص » .

وأمية : رجل عرف بالإصلاح بين الناس ، وكسرىٰ : لقب لكل من ملك الفرس ، وقيصر : لقب لكل من ملك الروم ، وأما مجيء خبرها معرفةً في نحو : لا رجل أنت ، ولا موضع صدقة أنت ، فـ(أنت) فيهما ليس خبراً لـ(لا) . . فهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره : (هو أنت) ، والجملة خبر لـ(لا) . انتهىٰ من « الكواكب » بزيادة .

(و) الثالث : (**أن يكون اسمها متصلاً بها لفظاً**) نحو : لا صاحب علم ممقوت (**أو تقديراً**) نحو قولهم : فلا عليك ؛ أي : فلا بأس عليك ، وذلك الاتصال (**بأن يكون**) اسمها (**مقدماً علىٰ خبرها**) وإنما اشترط كونه متصلاً بها(**لضعفها**) أي : لضعف (لا) (**في العمل ؛ لأنها**) أي : لأن (لا) في العمل (**فرع الفرع**) الذي هو (إن) المكسورة ؛ لأن (إن) عملت هٰذا العمل ؛ حملاً لها على الفعل ؛ لشبهها بالفعل لفظاً ومعنىً كما مر في فصلها (**فلم يتوسعوا فيها**) أي : في (لا) كما توسعوا عدم اتصال اسم (إن) بها ، حطاً لرتبتها عن رتبة أصلها الذي هو (إن) ، (**ولأن عملها**) أي : عمل (لا) (**علىٰ خلاف القياس**) أي :

كما مر ، وألا يدخل عليها جار ؛ فإذا وجدت هـٰذه الشروط الأربعة . . وجب إعمالها إن لم تتكرر وإلا . . جاز (**فإن كان اسمها مضافاً**) إلىٰ نكرة (**أو مشبهاً بالمضاف**) **في** تعلقه بشيء هو من تمام معناه (. . **فهو معرب منصوب**) لفظاً أو تقديراً ؛ فالأول نحو : لا صاحب علم ممقوت ، والثاني نحو : (**لا طالعاً جبلاً** حاضر ، **والمشبه بالمضاف : هو ما اتصل**

قياس (لا) علىٰ سائر الحروف المشتركة (**كما مر**) قريباً في هـٰذا الفصل .

(و) الرابع : (**ألا يدخل عليها جار**) فإن دخل عليها جار نحو : جئت بلا زاد . . وجب جر ما بعدها ، و(لا) ملغاة معترضة بين الجار والمجرور ، وعن الكوفيين : أن (لا) حينئذ اسم بمعنىٰ غير مجرور بالحرف ، وما بعدها مجرور بإضافة (لا) إليه . انتهىٰ « صبان » .

(**فإذا وجدت هـٰذه الشروط الأربعة . . وجب إعمالها**) عمل (إن) (**إن لم تتكرر وإلا**) أي : وإن تكررت (. . **جاز**) إعمالها وإلغاؤها ، فعدم التكرار موجب لعملها عمل (إن) ، والتكرار مجوز له وللإهمال . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**فإن كان اسمها مضافاً إلىٰ نكرة**) نحو : لا صاحب علم ممقوت (**أو مشبهاً بالمضاف في تعلقه**) أي : في تعلق ذلك المشبه (**بشيء هو**) أي : ذلك الشيء (**من تمام معناه**) أي : من تمام معنى المشبه ، سواء كان ذلك الشيء المتصل به مرفوعاً نحو : لا حسناً وجهه مذموم ، أو منصوباً نحو : لا طالعاً جبلاً حاضر ، أو مجروراً نحو : لا خيراً من زيد عندنا (. . **فهو**) أي : ذلك الاسم (**معرب**) لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية وهو الإعراب ، وحملاً للمشبه على المضاف (**منصوب لفظاً**) كما في مثاله (**أو تقديراً**) نحو : لا فتىٰ منا حاضر (**فـ**) مثال (**الأول**) وهو المضاف (**نحو : لا صاحب علم ممقوت ، و**) مثال (**الثاني**) وهو المشبه بالمضاف (**نحو : لا طالعاً جبلاً حاضر ، والمشبه بالمضاف : هو ما اتصل**

به شيء) هو (من تمام معناه) أي : المشبه ؛ كالمثال المذكور ، فإن جبلاً تعلق بـ(طالعاً) بحيث لا يتم معنىٰ (طالعاً) بدونه ، كما أن المضاف يتعلق بالمضاف إليه بحيث لا يتم معناه بدونه ، والشيء المتصل قد يكون منصوباً بالمشبه ؛ كهٰذا المثال ، ومرفوعاً نحو : لا حسناً وجهه مذموم ، ومجروراً نحو : لا خيراً من زيد عندنا .

(وإن كان اسمها مفرداً . . بني علىٰ ما) كان (ينصب به) المفرد (لو كان معرباً) قبل دخول (لا) عليه .

به شيء هو) أي : ذلك الشيء (من تمام معناه ؛ أي :) من تمام معنى (المشبه ؛ كالمثال المذكور ، فإن جبلاً تعلق بـ« طالعاً » بحيث لا يتم معنىٰ « طالعاً » بدونه) أي : بدون ذكر جبلاً ، لأنه مفعوله (كما أن المضاف يتعلق) تمام معناه (بـ) ذكر (المضاف إليه بحيث لا يتم معناه) أي : معنى المضاف (بدونه) أي : بدون ذكر المضاف إليه .

(والشيء المتصل) بالمشبه (قد يكون منصوباً بالمشبه) علىٰ أنه مفعول به (كهٰذا المثال) يعني : قوله : (لا طالعاً جبلاً حاضر) .

(و) قد يكون (مرفوعاً) به (نحو : لا حسناً وجهه مذموم ، و) قد يكون (مجروراً) به (نحو : لا خيراً من زيد عندنا ، وإن كان اسمها) أي : اسم (لا) النافية للجنس (مفرداً) أي : علىٰ ما يسمىٰ مفرداً في (باب لا) وهو ما ليس مضافاً ولا مشبهاً به ، وإن مثنىً أو مجموعاً جمعاً علىٰ حده كما سيأتي قريباً (. . بني) اسمها (علىٰ ما) أي : علىٰ عَلَمٍ (كان ينصب به) أي : بذلك العلم (المفرد لو كان معرباً) الأولىٰ أن يقال : إذ كان ذلك المفرد معرباً (قبل دخول « لا » عليه) وذلك العلم من فتحة أو كسرة أو ياء ؛ ليكون البناء علىٰ ما يستحقه المنفي قبل البناء

(ونعني) معاشر النحاة (بالمفرد هنا وفي باب النداء : ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف) الأولىٰ به (وإن كان مثنىً أو مجموعاً) . . فإنه مفرد هنا ، وإنما قال : هنا وفي (باب النداء) لأن المفرد في (باب الإعراب) يقابله المثنىٰ والمجموع ، وفي (باب العلم) يقابله المركب ، وفي (باب المبتدأ والخبر) يقابله الجملة وشبهها ، وفي (باب لا والنداء) يقابله ما ذكره هنا .

(وإن كان مفرداً) أي : موحداً لفظاً ومعنىً ، أو لفظاً فقط (أو جمع تكسير) لمذكر أو مؤنث (. . بني على الفتح) . . . .

(ونعني معاشر النحاة بالمفرد هنا) أي : في هـٰذا الباب (وفي باب النداء : ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، الأولىٰ) أن يقال لفظة : (به) بدل قوله : (بالمضاف) لأن المقام مقام الإضمار لذكر المرجع .

(وإن كان) اسمها (مثنىً أو مجموعاً . . فإنه) أي : فإن ذلك الاسم الذي كان مثنىً أو مجموعاً هو (مفرد هنا) أي : (في باب لا النافية) .

(وإنما قال) المصنف : (هنا وفي « باب النداء ») احترازاً عن مفرد غير هـٰذين البابين ؛ لأن معنى المفرد يختلف باختلاف الأبواب (لأن المفرد في « باب الإعراب » يقابله المثنىٰ والمجموع ، وفي « باب العلم » يقابله المركب) كعبد الله ، وأبي بكر ، وأنف الناقة (وفي « باب المبتدأ والخبر » يقابله الجملة وشبهها) وهو الظرف والجار والمجرور (وفي « باب لا والنداء » يقابله ما ذكره هنا) وهو ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف .

(وإن كان) اسمها (مفرداً ؛ أي : موحداً لفظاً ومعنىً) كرجل وامرأة (أو) موحداً (لفظاً فقط) دون المعنىٰ ؛ كقوم ورهط (أو جمع تكسير لمذكر أو مؤنث . . بني على الفتح) لأنه لو كان معرباً . . ينصب بالفتحة ، واختلف في علة البناء فقيل : تركبه مع عامله كخمسة عشر ، فإنه مبني اتفاقاً ، وقيل : وهو الصحيح ؛

(نحو : لا رجل حاضر) ولا قوم في الدار (ولا رجال حاضرون) ولا هنود حاضرات (وإن كان مثنىً أو جمع مذكر سالماً . . بني على الياء) نيابةً عن الفتحة (نحو : لا رجلين في الدار) مثال للمثنىٰ (ولا قائمين في السوق) مثال للجمع (وإن كان جمع مؤنث سالماً . . بني على الكسرة) بلا تنوين (نحو : لا مسلمات حاضرات) استصحاباً للأصل ؛ . . . .

بني لتضمنه معنىٰ (من) الاستغراقية ؛ لأن قولك : لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة : لا من رجل ، بخلاف : لا رجل في الدار بالرفع والتنوين ، فإنه ليس نصاً في الاستغراق بل ظاهر فيه ؛ فإذا أرادوا التنصيص على الاستغراق . . ضمنوا النكرة معنىٰ (من) الاستغراقية فبنوها وقال : لا رجل ، وإنما بنيت النكرة علىٰ ما نصبت به ؛ ليكون البناء علىٰ شيء استحقته النكرة في الأصل قبل البناء ، وإنما لم يبن المضاف ولا الشبيه بالمضاف ؛ لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها إلىٰ ما يستحقه أصالة وهو الإعراب .

مثال المفرد لفظاً ومعنىً (**نحو : لا رجل حاضر** ، و) مثال المفرد لفظاً فقط نحو : (**لا قوم في الدار** ، و) مثال جمع التكسير لمذكر نحو : (**لا رجال حاضرون** ، و) مثال جمع التكسير لمؤنث : (**لا هنود حاضرات** ، **وإن كان مثنىً أو جمع مذكر سالماً . . بني على الياء**) حالة كون الياء (**نيابةً**) أي : نائبة (**عن الفتحة نحو : لا رجلين**) بكسر النون (**في الدار مثال للمثنىٰ** ، و) نحو : (**لا قائمين**) بفتحها (**في السوق مثال للجمع**) المذكر السالم ، ومثلهما الملحق بهما في بنائه على الياء نحو : لا اثنين في الدار ، ولا عشرين عندي .

(**وإن كان**) اسمها (**جمع مؤنث سالماً . . بني على الكسرة بلا تنوين نحو : لا مسلمات حاضرات**) ، ولا عرفات في المدينة (**استصحاباً**) أي : استدامةً (**للأصل**) أي : للحكم الأصلي فيه ، وهو كون نصبه بالكسرة قبل دخول (لا)

بل كان القياس وجوب الكسر (**وقد يُبْنَىٰ على الفتح**) نظراً للأصل في بناء المركبات ، وهو أولىٰ للفرق بين حركته معرباً وحركته مبنياً ، وقد روي بالوجهين قوله :

فيــه نلــذ ولا لــذات للشيــب

وإنما بني اسم (لا) إذا كان مفرداً ؛

عليه (**بل كان القياس**) أي : قياس جمع المؤنث السالم علىٰ سائر ما دخلت عليه (لا) وهو أن يكون بناؤه علىٰ ما كان له في حالة إعرابه (**وجوب الكسر**) ولزومه ؛ لئلا تُخالف حركة بنائه حركة إعرابه .

(**وقد يبنىٰ**) جمع المؤنث السالم (**على الفتح نظراً للأصل**) الذي هو الفتح (**في**) حركة (**بناء المركبات**) كخمسة عشر وأشباهه (**وهو**) أي الفتح (**أولىٰ**) من الكسر (**للفرق بين حركته معرباً**) وهو الكسرة (**وحركته مبنياً**) وهو الفتح (**وقد روي بالوجهين**) أي : بالكسر والفتح (**قوله**) أي : قول سلامة بن جندل السعدي بيتاً (من البسيط) :

إن الشبـاب الـذي مجـد عـواقبـه (**فيـه نلـذ ولا لـذات للشيـب**)

و(الشباب) السن الذي قبل الكهولة (مجد) أي : محمود (عواقبه) جمع عاقبة وهي من كل شيء آخره (نلذ) من باب (تعب) أي : نلتذ ، واللذات جمع لذة : وهو استطابة النفس للشي ، و(الشيب) بكسر الشين المعجمة وسكون الياء جمع شيب ؛ اسم فاعل علىٰ غير قياس من شاب يشيب شيباً وشيبةً : إذا ابيض شعره ، والشاهد فيه : (ولا لذات) لأنه جمع لذة جمع مؤنث سالم ، وقد وقع اسماً لـ(لا) النافية للجنس ، فجاء فيه الوجهان : البناء على الفتح ، والبناء على الكسر نيابةً عن الفتحة .

قال الشارح : (**وإنما بني اسم « لا » إذا كان مفرداً**) على الفتح ، أو علىٰ

لتضمنه معنىٰ (من) فإن لا رجل جواب لمن قال : هل من رجل في الدار ، فكان الواجب ذكرها في الجواب ليتطابقا ، إلا أنه استغنىٰ عنها بذكرها في السؤال ، وقد تقدم أن الاسم إذا تضمن معنى الحرف . . يبنىٰ ، وإنما بني علىٰ ما ينصب به ؛ ليكون البناء علىٰ حركة أو حرف استحقتها النكرة في الأصل قبل البناء ، ولم يبن المضاف والمشبه به ؛ لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية ، فيصير الاسم بها إلىٰ ما يستحقه في الأصل ؛

ما ينوب عن الفتح ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، وإنما قلنا : لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً (**لتضمنه معنىٰ « من »**) الاستغراقية (**فإن**) قولك : (**لا رجل**) في الدار (**جواب لمن قال**) لك : (**هل من رجل في الدار ، فكان**) الحق (**الواجب ذكرها في الجواب ليتطابقا**) أي : ليتطابق ويتوافق السؤال والجواب بإظهار (من) في الجواب (**إلا أنه**) أي : لكن أن الشأن والحال (**استغنىٰ عنها**) أي : عن إظهارها في الجواب واكتفىٰ عنه (**بذكرها في السؤال**) أي : بإظهارها في السؤال (**وقد تقدم**) لك في (باب الإعراب) (**أن الاسم إذا تضمن معنى الحرف**) وهو الاستغراق هنا (. . **يبنىٰ**) لشبهه بالحرف في المعنىٰ ، وإنما حرك ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، والبناء عارض فيه .

(**وإنما بني علىٰ ما ينصب به**) أي : وإنما كان بناؤه علىٰ ما ينصب به لو كان معرباً من حركة أو حرف (**ليكون البناء علىٰ حركة**) كما في المفرد ، وجمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم (**أو**) علىٰ (**حرف**) كما في المثنىٰ ، والجمع المذكر السالم (**استحقتها النكرة**) أولاً (**في الأصل قبل**) عروض (**البناء**) عليها .

(**ولم يبن المضاف والمشبه به ؛ لأن الإضافة**) في المضاف (**ترجح جانب الاسمية**) أي : ما هو الأصل فيه وهو الإعراب .

(**فيصير الاسم**) ويرجع (**بها**) أي : بالإضافة (**إلىٰ ما يستحقه في الأصل**) قبل

أعني : الإعراب (وإذا تكررت لا) مع مفرد نكرة (نحو : لا حول ولا قوة) إلا بالله (. . جاز) لك (في النكرة الأولى : الفتح والرفع ؛

عروض البناء (أعني) أنا بالأصل المذكور : (الإعراب) لأن الأصل في الأسماء الإعراب ؛ لتوارد المعاني المختلفة عليها التي لا تبين إلا بالإعراب ، والمشبه بالمضاف : لما اشتبه بالمضاف في افتقاره إلىٰ ما بعده في تمام معناه أعرب ، ومن المشبه بالمضاف : قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث : « لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت » فكان القياس فيه أن يقال : لا مانعاً ولا معطياً بالنصب والتنوين نحو : لا ماراً بزيد عندنا ، وقد خرجه البغداديون : علىٰ أنه منصوب ، لكن ترك فيه التنوين ؛ إجراءً له مجرى المضاف ، وقال البصريون : (إن هذا الجار والمجرور متعلق بخبر لا المحذوف والتقدير : لا مانع مانع لما أعطيت ، ولا معطي معط لما منعت ، وحينئذ يكون من قبيل المفرد لا من المشبه بالمضاف) انتهىٰ « عطار » .

(وإذا تكررت لا مع مفرد نكرة نحو : لا حول ولا قوة) أي : لا تحول لي عن معصية الله ، ولا قوة لي علىٰ طاعة الله (إلا) إذا كانا حاصلين لي (بـ) فضل (الله) العلي العظيم ومعونته كما في رواية ، وفي أخرىٰ : « إلا بالله العزيز الحكيم » وهذه الكلمة : لها شأن عظيم ، والاشتغال بها : سبب لجلب الخير ، ودفع الضر ، وقد ورد في حديث أبي موسى الأشعري رضي الله تعالىٰ عنه : « أنها كنز من كنوز الجنة » أخرجه البخاري في (كتاب الدعوات) ، ومسلم في (الذكر والدعاء) .

(. . جاز لك في النكرة الأولىٰ) وهي لفظة (حول) **(الفتح)** علىٰ إعمال (لا) الأولىٰ عمل (إن) **(والرفع)** علىٰ إعمال (لا) الأولىٰ عمل (ليس) ، أو علىٰ إلغاء (لا) الأولىٰ لتكررها ورفع ما بعدها على الابتداء .

فإن فتحتها . . **جاز**) لك (**في**) النكرة (**الثانية ثلاثة أوجه : الفتح**) علىٰ إعمال (لا) الثانية كالأولىٰ ، أو الثانية معطوفة على الأولىٰ عطف مفرد علىٰ مفرد ، وخبر (لا) محذوف ؛ أي : لا حول ولا قوة موجودان إلا بالله ، أو عطف جملة علىٰ جملة ؛ أي : لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله ، فحذف الخبر من الأول استغناء عنه بالثاني (**والنصب**) علىٰ جعلها زائدة لتأكيد النفي ، وعطف ما بعدها علىٰ محل اسم (لا) قبلها ، فإن

(**فإن فتحتها**) أي : فإن فتحت النكرة الأولىٰ (. . **جاز لك في النكرة الثانية ثلاثة أوجه : الفتح علىٰ إعمال « لا » الثانية كالأولىٰ**) عمل (إن) ، وتقدر لكل منهما خبراً ، فالكلام حينئذ جملتان : كل جملة علىٰ حيالها والتقدير : لا حول لنا إلا بالله ، ولا قوة لنا إلا بالله ، وحذف الخبر من الأول استغناء عنه بالثاني عليه .

(**أو**) النكرة (**الثانية معطوفة على**) النكرة (**الأولىٰ عطف مفرد علىٰ مفرد**) علىٰ إلغاء (لا) الثانية (**وخبر « لا » محذوف ؛ أي :**) والتقدير : (**لا حول ولا قوة موجودان إلا بالله**) ، وقوله : (**أو عطف جملة علىٰ جملة ؛ أي : لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله ، فحذف الخبر من الأول استغناء عنه بالثاني**) مؤخر عن محله وموضعه في الصورة الأولىٰ كما قدرناه آنفاً ؛ أعني : محله بعد قوله : (جاز لك في الثانية ثلاثة أوجه الفتح علىٰ إعمال (لا) الثانية كالأولىٰ ، ويكون الكلام من عطف جملة علىٰ جملة . . .) إلخ ، وفي هـٰذه النسخة تقديم وتأخير حصل من النساخ ؛ لأنه ليس في النكرة الثانية علىٰ فتح الأولىٰ إلا صورتان : عطف جملة علىٰ جملة ، أو عطف مفرد علىٰ مفرد كما تدل عليه عبارته في « المجيب » ، والله أعلم .

(**و**) جاز لك (**النصب**) في النكرة الثانية (**علىٰ جعلها**) أي : علىٰ جعل (لا) الثانية (**زائدة**) زيدت (**لتأكيد النفي**) أي : نفي (لا) الأولىٰ (**و**) علىٰ (**عطف ما بعدها**) أي : ما بعد (لا) الثانية (**علىٰ محل اسم « لا »**) التي (**قبلها ، فإن**

محله نصب والبناء عارض ، أو علىٰ لفظه وإن كان مبنياً لمشابهة حركته حركة الإعراب ، والكلام حينئذ جملة واحدة .

(**والرفع**) علىٰ تقديرها زائدة ، وعطف ما بعدها علىٰ محل (لا) الأولىٰ مع اسمها ، فإن محلهما رفع بالابتداء ، أو علىٰ إعمالها عمل (ليس) (**وإن رفعت**) النكرة (**الأولىٰ**) بالابتداء وألغيت (لا) لتكرارها ، أو علىٰ إعمالها عمل (ليس) (. . **جاز لك في**) النكرة (**الثانية وجهان الرفع**) بتقدير (لا) الثانية زائدة ، وعطف ما بعدها علىٰ ما قبلها ، أو علىٰ إعمالها عمل (ليس) .

(**والفتح**) علىٰ إعمالها ،

محله) أي : محل اسم (لا) الأولىٰ (**نصب**) علىٰ أنه اسم (لا) الأولىٰ (**والبناء عارض**) للتركيب (**أو**) بعطف ما بعد (لا) الثانية (**علىٰ لفظه**) أي : علىٰ لفظ اسم (لا) الأولىٰ (**وإن كان**) اسمها (**مبنياً**) للتركيب مع (لا) الأولىٰ (**لمشابهة حركته حركة الإعراب** ، **والكلام حينئذ**) أي : حين إذ جعلت (لا) الثانية زائدة ، سواء عطفت النكرة الثانية علىٰ محل اسم (لا) الأولىٰ أو علىٰ لفظه (**جملة واحدة** ، **والرفع**) أي : رفع النكرة الثانية (**علىٰ تقديرها**) أي : علىٰ تقدير (لا) الثانية (**زائدة**) لتأكيد نفي (لا) الأولىٰ (**وعطف ما بعدها**) أي : ما بعد (لا) الثانية (**علىٰ محل « لا » الأولىٰ مع اسمها** ، **فإن محلهما رفع بالابتداء** ، **أو علىٰ إعمالها**) أي : إعمال (لا) الثانية (**عمل ليس** ، **وإن رفعت النكرة الأولىٰ بالابتداء وألغيت « لا » لتكرارها**، **أو**) رفعت النكرة الأولىٰ (**علىٰ إعمالها**) أي: علىٰ إعمال (لا) الأولىٰ (**عمل « ليس »** . . **جاز لك في النكرة الثانية وجهان**) لا غير (**الرفع بتقدير « لا » الثانية زائدة** ، **وعطف ما بعدها علىٰ ما قبلها**) وهو النكرة الأولىٰ (**أو**) الرفع (**علىٰ إعمالها**) أي : إعمال (لا) الثانية (**عمل « ليس »** ، **والفتح علىٰ إعمالها**) أي : علىٰ إعمال (لا) الثانية عمل (إن) ، وتكون جملة (لا) الثانية مع

وعطف ما بعدها علىٰ ما قبلها من عطف مفرد علىٰ مفرد ، أو جملة علىٰ جملة ، ويمتنع النصب في النكرة الثانية لانتفاء المجوز له (وإن عطفت) على اسم (لا) (ولم تتكرر) (لا) مع المعطوف (. . وجب فتح النكرة الأولىٰ) لأن المجوز لإهمالها هو تكرارها وقد انتفىٰ ، فوجب المصير إلى الأصل وهو البناء (وجاز في) النكرة (الثانية الرفع) بالعطف علىٰ محل (لا) الأولىٰ مع اسمها (والنصب) بالعطف علىٰ محل اسم (لا) ، أو علىٰ لفظه (نحو : لا حول) بالبناء على الفتح (وقوة) بالرفع (وقوة) بالنصب ، وقد روي بهما . . . .

اسمها (و) خبرها معطوفة علىٰ جملة (لا) الأولىٰ (عطف ما بعدها علىٰ ما قبلها من عطف مفرد علىٰ مفرد ، أو جملة علىٰ جملة) فالكلام جملتان (و) عند رفع النكرة الأولىٰ (يمتنع النصب في النكرة الثانية لانتفاء المجوز) أي : المسوغ (له) أي : للنصب في النكرة الثانية ؛ لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً ومحلاً . انتهىٰ « كواكب » .

(وإن عطفت على اسم « لا » ولم تتكرر « لا ») النافية للجنس (مع المعطوف . . وجب فتح النكرة الأولىٰ ؛ لأن المجوز لإهمالها هو تكرارها وقد انتفى) التكرار (فوجب المصير) أي : الرجوع (إلى الأصل وهو البناء) على الفتح بإعمالها عمل (إن) المكسورة (وجاز في النكرة الثانية الرفع بالعطف علىٰ محل « لا » الأولىٰ مع اسمها) لأن محلهما رفع بالابتداء (و) جاز (النصب) فيها ؛ أي : في النكرة الثانية (بالعطف علىٰ محل اسم « لا ») الأولىٰ ؛ لأنه في محل النصب بـ(لا) الأولىٰ (أو) بالعطف (علىٰ لفظه) أي : علىٰ لفظ اسم (لا) الأولىٰ وإن كان مبنياً لمشابهة حركته حركة الإعراب كما مر آنفاً ، مثال ما ذكر (نحو) قولك : (لا حول بالبناء على الفتح ، وقوة بالرفع) عطفاً علىٰ محل (لا) الأولىٰ مع اسمها ؛ لأن محلهما رفع بالابتداء (وقوة بالنصب ، وقد روي بهما)

قوله :

فـلا أب وابنـاً مثـل مـروان وابنـه

ويمتنع الفتح لعدم تكرر (لا) .

أي : بالرفع والنصب (قوله :

فـلا أب وابنـاً مثـل مـروان وابنـه) إذا هـو بـالمجـد ارتـدىٰ وتـأزرا

وأراد بابنه : عبد الملك ، يروىٰ بنصب ابن ورفعه ، قاله رجل من عبد مناة بن كنانة ، وذكره سيبويه في « كتابه » غير معزوة وهو (من الطويل) : الفاء : عاطفة ، و(لا) : لنفي الجنس (وأب) اسمها ، و(مثل مروان) : خبرها ، وأراد به : مروان بن الحكم ، وبابنه عبد الملك بن مروان ، والشاهد في قوله : (وابناً) حيث عطف بالنصب علىٰ لفظ اسم (لا) ، ويجوز فيه الرفع لعدم تكرر (لا) .

وقال أبو علي : (يحتمل أن يكون « مثل مروان » صفةً وأن يكون خبراً ؛ فإن كان خبراً . . فهو مرفوع لا غير ولا حذف ، وإن كان صفة . . تقدر الخبر ، ويحتمل « مثل » النصب على اللفظ ، والرفع على المحل) .

قوله : (إذا هو بالمجد) منصوب بـ(مثل) لما فيه من معنى المماثلة وهو مبتدأ ، و(ارتدىٰ) : خبره (وتأزرا) : عطف عليه ، وأفرد الضمير فيهما كما في قوله تعالىٰ ﴿ وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا ﴾ .

وقال أبو الحجاج : (ولو أمكنه الوزن . . لقال : ارتديا واتزرا ، لكنه اكتفىٰ بالخبر عن الواحد منهما ضرورةً) ، وروى ابن الأنباري : (إذا ما ارتدىٰ بالمجد ثم تأزرا) ، ورواية سيبويه أولىٰ ؛ لأن الاتزار قبل الارتداء ، والواو لا تدل على الترتيب بخلاف (ثم) فافهم . انتهىٰ « عيني على الأشموني » .

(ويمتنع الفتح) في النكرة الثانية (لعدم تكرر « لا ») وربما فتح منوياً معه

(وإذا نعت اسم لا مفرداً) المبني معها على الفتح (بنعت مفرد) متصل باسمها ، وهـٰذا هو معنىٰ قوله : (ولم يفصل بين النعت والمنعوت فاصل) وذلك (نحو : لا رجل ظريف جالس . . جاز) لك (في النعت) ثلاثة أوجه ، كما إذا تكررت (لا) مع النكرة (الفتح) علىٰ أن الصفة من تتمة الموصوف : بأن ركبا وجعلا اسماً واحداً ، ثم جيء بـ(لا) لنفي المجموع (والنصب) حملاً علىٰ محل اسم (لا) أو علىٰ لفظه . . . .

(لا)، حكى الأخفش: لا رجل وامرأة بفتح المعطوف. انتهىٰ «يس على المجيب».

(وإذا نعت اسم لا) حالة كونه (مفرداً المبني معها) أي : مع (لا) (على الفتح) وهو غير المضاف وشبهه ؛ أي : نعت (بنعت مفرد) أيضاً (متصل) ذلك النعت (باسمها ، وهـٰذا) أي : قولنا متصل بها (هو معنىٰ قوله) أي : قول المصنف : (ولم يفصل بين النعت والمنعوت فاصل ، و) مثال (ذلك نحو : لا رجل ظريف جالس . . جاز لك في النعت ثلاثة أوجه ، كما) تجوز تلك الأوجه (إذا تكررت « لا » مع النكرة) أحدها : (الفتح علىٰ أن الصفة من تتمة الموصوف) حتىٰ كأنه جزء منه (بأن ركبا) تركيب خمسة عشر (وجعلا اسماً واحداً ، ثم جيء بـ« لا » لنفي المجموع) فأدخلت عليهما بعد تركيبهما ، كما مر بسط الكلام علىٰ ذلك في « التتمة » .

فتقول في إعرابه : (لا) نافية (رجل ظريف) : اسم مركب في محل النصب اسم (لا) مبني علىٰ فتح الجزأين (جالس) : خبرها مرفوع .

(و) ثانيها : (النصب ؛ حملاً له علىٰ محل اسم « لا » أو علىٰ لفظه) أي : حملاً له علىٰ أنه نعت لاسم لا تابع لمحله ؛ لأن محله منصوب بـ(لا) النافية ، أو حملاً له علىٰ أنه تابع للفظه وإن كان مبنياً ؛ لأن حركته تشبه حركة الإعراب كما مر مراراً .

(والرفع) حملاً علىٰ محل (لا) مع اسمها ، وكالمثال المذكور نحو : لا ماء ماء بارداً عندنا ، وإنما جاز الوصف بالماء فيه مع أنه جامد ؛ لأن الجامد إذا وصف بمشتق . . صح الوصف به وهو هنا كذلك **(فإن فصل بين النعت والمنعوت)** الذي هو اسم (لا) **(فاصل أو)** لم يفصل لكن **(كان النعت غير مفرد)** بأن كان مضافاً أو شبيهاً به ، أو كان مفرداً والمنعوت غير مفرد (. . **جاز الرفع والنصب فقط)** أي : دون الفتح لتعذره ؛ لأنهم لا يركبون ثلاثة

(و) ثالثها : **(الرفع حملاً)** له **(علىٰ محل « لا » مع اسمها)** لأن محلهما رفع بالابتداء **(وكالمثال المذكور)** في المتن في جواز الأوجه الثلاثة فيه **(نحو)** قولهم : **(لا ماء ماء بارداً عندنا)** فيجوز في (ماء) الثاني ثلاثة أوجه : الفتح والنصب والرفع فتقول : لا ماء ماء بادراً عندنا **(وإنما جاز الوصف بالماء)** أي : وصف ماء الأول بماء الثاني **(فيه)** أي : في هـٰذا المثال **(مع أنه)** أي : مع أن ماء الثاني **(جامد)** ولا يصح الوصف إلا بالمشتق **(لأن الجامد)** كالماء الثاني هنا **(إذا وصف بمشتق)** وهو لفظ (بارداً) (. . **صح الوصف به)** أي : بالجامد **(وهو)** أي : الجامد الواقع صفة **(هنا)** أي : في هـٰذا المثال كان **(كذلك)** أي : موصوفاً بالمشتق وهو لفظ (بارداً) فكأنه مشتق في نفسه ؛ لأن المقصود من الوصف به الوصف بصفته .

(فإن فصل بين النعت والمنعوت الذي هو اسم « لا » فاصل أو لم يفصل) الفاصل و **(لـٰكن كان النعت غير مفرد : بأن كان)** النعت **(مضافاً أو شبيهاً به ، أو كان)** النعت **(مفرداً والمنعوت غير مفرد . . جاز)** في النعت وجهان : **(الرفع)** إتباعاً لمحل (لا) مع اسمها **(والنصب)** إتباعاً لمحل اسم (لا) أو لفظه كما مر مراراً **(فقط ؛ أي : دون الفتح)** فلا يجوز فيه **(لتعذره ؛ لأنهم لا يركبون ثلاثة**

أشياء ويجعلونها كشيء واحد (**نحو : لا رجل جالس ظريف**) بالرفع (**وظريفاً**) بالنصب وهٰذا مثال للفصل (و) نحو : (**لا رجل طالعاً**) بالنصب (**وطالع**) بالرفع (**جبلاً حاضر**) مثال للنعت غير المفرد ، ونحو : لا غلام سفر ظريف وظريفاً عندنا (**وإذا جهل خبر لا**) بأن لم يعلم بعد الحذف (. . **وجب ذكره**) عند جميع العرب ، فلا يجوز حذفه عند أحد ؛ لأن حذف ما لم يعلم . . يلزم منه عدم الفائدة ، والعرب مجمعون علىٰ ترك التكلم بما لا فائدة فيه (**كما مثلنا ، وكقوله عليه الصلاة والسلام : « لا أحد أغير من الله »** ، . . . .

أشياء ويجعلونها كشيء واحد) مثال النعت المفصول (**نحو : لا رجل جالس ظريف بالرفع**) تبعاً لمحل (لا) مع اسمها (**وظريفاً بالنصب**) إتباعاً لمحل اسم (لا) أو لفظه كما قال الشارح .

(**وهٰذا**) المذكور (**مثال للفصل**) أي : للنعت المفصول عن اسمها (**ونحو : لا رجل طالعاً بالنصب ، وطالع بالرفع جبلاً**) مفعول (طالع) (**حاضر**) بالرفع خبر (لا) هٰذا (**مثال للنعت غير المفرد ، و**) مثال كون النعت مفرداً والمنعوت غير مفرد (**نحو : لا غلام سفر ظريف**) بالرفع (**وظريفاً**) بالنصب (**عندنا**) والظرف متعلق بمحذوف خبر (لا) (**وإذا جهل خبر لا بأن لم يعلم**) بالقرينة ، أو من السياق (**بعد الحذف**) أي : بعد حذفه (. . **وجب ذكره**) أي : ذكر الخبر المجهول (**عند جميع العرب ، فلا يجوز حذفه عند أحد**) منهم (**لأن حذف ما لم يعلم . . يلزم منه**) أي : من حذفه (**عدم الفائدة**) أي : عدم إفادة ما ذكر من الكلام .

(**والعرب مجمعون**) أي : متفقون (**علىٰ ترك التكلم بما لا فائدة فيه**) وذلك الخبر الذي لا يعلم عند حذفه (**كما مثلنا**) أي : كالأمثلة التي مثلناها فيما سبق من نحو : لا صاحب علم ممقوت ، ولا طالعاً جبلاً حاضر (**وكقوله عليه الصلاة والسلام**) فيما رواه البخاري رحمه الله تعالىٰ : (**لا أحد أغير من الله**) أي : أشد

وإذا علم) من سياق أو غيره (. . **فالأكثر حذفه)** استغناءً عن ذكره بالعلم به (**نحو)** : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا۟ (فَلَا فَوْتَ ﴾) ، ففوت : اسم (لا) ، وخبرها محذوف تقديره : (**أي : لهم)** ولو ذكر . . لجاز (و) كذا حال (﴿ قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ ﴾ **أي : علينا ، ونحو : لا حول ولا قوة ؛ أي :**) موجودان (لنا)

انتقاماً عند انتهاك حرماته ؛ من الغيرة : وهي الحمية ، وشدة المنع والزجر .

(**وإذا علم)** خبر (لا) (**من سياق)** وهو سابق الكلام ولاحقه (**أو غيره)** كالقرينة حاليةً كانت ، أو مقاليةً . انتهىٰ « يس على المجيب » .

وعبارة الخضري : (إذا دل عليه دليل مقالي ؛ كوقوعها في جواب سؤال ؛ كأن يقال لك : هل عندك رجل ، أو قيل لك : هل في الدار رجل ، فقلت : لا رجل ؛ أي : عندي أو في الدار ، أو دليل حالي : بأن دل عليه السياق نحو : ﴿ فَلَا فَوْتَ ﴾) أي : لهم ، ونحو : ﴿ قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ ﴾ أي : علينا) انتهىٰ منه .

والمراد بالقرينة الحالية : السياق ، فهما أمر واحد (. . **فالأكثر)** في كلامهم (**حذفه)** أي : حذف الخبر (**استغناءً عن ذكره بالعلم به)** مثال حذفه لدلالة السياق عليه (**نحو)** قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا۟ فَلَا فَوْتَ ﴾ ، ففوت : اسم « لا » ، وخبرها محذوف تقديره : **أي : لهم)** بدليل قوله : ﴿ وَأُخِذُوا۟ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ ﴾ .

(**ولو ذكر)** الخبر (. . **لجاز)** ذكره (**وكذا)** أي : ومثل قوله : ﴿ فَلَا فَوْتَ ﴾ ، (**حال)** قوله تعالىٰ : (﴿ قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ ﴾ **أي : علينا)** بدليل قوله : ﴿ وَإِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ ﴾ ، (**ونحو)** قولهم : (**لا حول ولا قوة ؛ أي : موجودان لنا)** إلا بالله العلي العظيم ، ومن حذف الخبر قولهم : لا سيما ، وقولهم : لا إله إلا الله ، فلفظ الجلالة : بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف وهو موجود ، لا خبر (لا) لوجوب تنكيره ، ولأن خبرها خبر في الأصل لاسمها ، ولا يصح أن يكون

وأما بنو تميم . . فإنهم يوجبون حذفه حين العلم به ، وهٰذا كما لا يخفىٰ لا يقتضي وجوب الحذف (فإن دخلت لا علىٰ معرفة أو) علىٰ نكرة ، لٰكن (فصل بينها وبين اسمها . . وجب) في الصورتين (إهمالها) أما في الأولىٰ . . فلأنها لا تعمل في المعارف ؛ لأنها وضعت لنفي النكرات ، وأما في الثانية . . فلأنها عامل ضعيف لا يتصرف في معمولها بتقديم . . . .

لفظ الجلالة خبر (إلٰه) لتعريفه وتنكير إلٰه ، ولما قال ابن الحاجب : (من أن المستثنىٰ من مذكور لا يكون خبراً عن المستثنىٰ منه ؛ لأنه لم يذكر إلا لبيان ما قصد بالمستثنىٰ منه ، وقيل : بدل من محل (لا) مع اسمها ، وقيل : من محل اسمها قبل دخولها ، وسنتكلم على القولين في (الاستثناء) إن شاء الله تعالى) انتهىٰ من « الصبان على الأشموني » .

ومنه أيضاً قولهم : لا عيش إلا عيش الآخرة ، وقولهم : لا شافي إلا أنت ، وقول المصنف : فالأكثر حذفه هو مذهب الحجازيين .

(**وأما بنو تميم . . فإنهم يوجبون حذفه**) أي : حذف الخبر (**حين العلم به**) لعدم الفائدة في ذكره (**وهٰذا**) أي : قوله : فالأكثر حذفه (**كما لا يخفىٰ لا يقتضي وجوب الحذف**) عند العلم به (**فإن دخلت لا علىٰ معرفة أو**) دخلت (**علىٰ نكرة ، لٰكن فصل**) بالبناء للمفعول وفي بعض النسخ : (لٰكن فصل بينها وبين اسمها فاصل) بالبناء للفاعل (**بينها**) أي : بين (لا) (**وبين اسمها**) الذي هو نكرة (. . **وجب في الصورتين**) أي : في صورة دخولها علىٰ معرفة ، ودخولها علىٰ نكرة مفصولة عنها (**إهمالها**) أي : إبطال عملها .

(**أما**) إهمالها (**في**) الصورة (**الأولىٰ . . فلأنها لا تعمل في المعارف ؛ لأنها وضعت لنفي النكرات ، وأما**) إهمالها (**في**) الصورة (**الثانية . . فلأنها عامل ضعيف**) لأنها فرع الفرع ، فـ(**لا يتصرف في معمولها**) الذي هو اسمها (**بتقديم**

ولا تأخير ؛ فإذا وقع فصل . . رجع إلى الأصل وهو الرفع كما قال : (و) وجب (**رفع ما بعدها على أنه مبتدأ وخبر ، ووجب**) **أيضاً فيهما** (**تكرارها نحو : لا زيد في الدار ولا عمرو**) مثال لتكرارها مع المعرفة (و) نحو : (**لا في الدار رجل ولا امرأة**) مثال لتكرارها مع النكرة ، واستفيد من تمثيله : أن المراد بالتكرار : أن تذكر معرفة أخرى ، أو نكرة أخرى معطوفة على الأول لا أن يكرر الأول بعينه ، وإنما وجب التكرار في الصورتين ؛ لوقوع كل منهما جواباً عن سؤال مقدر ، . . . .

ولا تأخير ؛ فإذا وقع فصل) بينها وبين اسمها (. . **رجع إلى الأصل**) أي : إلى ما هو الأصل في معمولها (**وهو الرفع**) على الابتداء (**كما قال**) المصنف بقوله : (**ووجب رفع ما بعدها على أنه مبتدأ وخبر ، ووجب أيضاً**) أي : كما وجب رفع ما بعدها (**فيهما**) أي : في الصورتين ؛ أي : في صورتي دخولها على معرفة وفصلها عن اسمها (**تكرارها**) أي : تكرار (لا) بأن تذكر مع معرفة أخرى ، أو مع نكرة أخرى معطوفة على الأولى ، أما وجوب التكرير في صورة المعرفة . . فلكون التكرير كالعوض من معنى نفي الآحاد ، كما في التنكير ؛ لما في التكرير من إفادة التعدد ، وأما وجوب التكرير في صورة الفصل . . ليكون مطابقاً لما هو جواب له من قول السائل : أفي الدار رجل أم امرأة ، مثال دخولها على المعرفة (**نحو : لا زيد في الدار ولا عمرو**) كما قال الشارح : هذا (**مثال لتكرارها مع المعرفة ، ونحو**) قولك : (**لا في الدار رجل ولا امرأة ، مثال لتكرارها مع النكرة ، واستفيد من تمثيله**) أي : من تمثيل المصنف (**أن المراد بالتكرار : أن تذكر معرفة أخرى ، أو نكرة أخرى معطوفة على**) اسمها (**الأول لا أن يكرر**) اسمها (**الأول بعينه ، وإنما وجب التكرار في الصورتين**) أي : في صورتي المعرفة والفصل (**لوقوع كل منهما**) أي : كل من الصورتين (**جواباً عن سؤال مقدر**) تقديره : في صورة

فقصدوا المطابقة بين الجواب والسؤال ، فقولك : لا فيها رجل ولا امرأة جواب لمن قال : أفي الدار رجل أم امرأة ، وكذا قولك : لا زيد في الدار ولا عمرو جواب لمن قال : أزيد في الدار أم عمرو ، فجعلوا الجواب مشاكلاً للسؤال ، وأما قولهم : قضية ولا أبا حسن لها . . فمؤول علىٰ حذف مضاف ؛ أي : ولا مثل أبي حسن لها ، و(مثل) نكرة لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة ؛ لتوغله في الإبهام ، وبهٰذا يجاب عن قوله

المعرفة : أزيد في الدار أم عمرو ، وفي صورة الفصل : أرجل في الدار أم امرأة (فقصدوا) بتكريرها في الصورتين : حصول (**المطابقة بين الجواب والسؤال فقولك : لا فيها**) أي : لا في الدار (**رجل ولا امرأة جواب لمن قال**) لك : (**أفي الدار رجل أم امرأة ، وكذا**) أي : ومثل هٰذا المثال في كونه جواباً لسؤال مقدر (**قولك : لا زيد في الدار ولا عمرو ، جواب لمن قال**) لك : (**أزيد في الدار أم عمرو**) وهٰذا تصريح بما علم من التشبيه (**فجعلوا الجواب مشاكلاً**) أي : مناسباً (**للسؤال**) ومماثلاً (**وأما قولهم**) والأوفق لهٰذه القضية أن يقال : وأما قوله : بالإفراد ؛ أي : قول عمر بن الخطاب في مدح علي رضي الله تعالىٰ عنهما ، هٰذه (**قضية**) أي : واقعة وخصومة ومشكلة (**ولا أبا حسن لها**) وقعت ، والحال أنه لا مثل أبي حسن لها في معرفة فصلها ، والحكم فيها ونحوها ، مما ظاهره كون اسم (لا) معرفة من نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا هلك كسرىٰ . . فلا كسرىٰ بعده ، وإذا هلك قيصر . . فلا قيصر بعده » (. . **فمؤول**) علىٰ أنه (**علىٰ حذف مضاف**) لا يتعرف بالإضافة إلىٰ معرفة تقديره : (**أي : ولا مثل أبي حسن لها ، ومثل نكرة لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة ؛ لتوغله**) أي : لشدة دخوله (**في الإبهام ، وبهٰذا**) الجواب ؛ يعني : أنه علىٰ تقدير مضاف نكرة (**يجاب عن قوله**

عليه الصلاة والسلام : « إذا هلك كسرىٰ . . فلا كسرىٰ بعده ، وإذا هلك قيصر . . فلا قيصر بعده » .

عليه الصلاة والسلام : « إذا هلك كسرىٰ . . فلا كسرىٰ بعده ، وإذا هلك قيصر . . فلا قيصر بعده ») أي : لا مثل كسرىٰ بعده ، ولا مثل قيصر بعده ، وقد تقدم الكلام عليه في « التتمة » .

فَصْلٌ

[ص] : وأما ظن وأخواتها.. فإنها تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر ،

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(فصل : وأما ظن وأخواتها) أي : نظائرها في العمل ، ففي الكلام استعارة تصريحية أصلية حيث شبهت النظائر بالأخوات ، واستعيرت للنظائر علىٰ سبيل الاستعارة التصريحية الأصلية ، وضابطها : أن يذكر المشبه به ، بخلاف الاستعارة المكنية فإن ضابطها : أن يذكر المشبه ويطوىٰ ذكر المشبه به ، كما في قول الشاعر :

إذا المنيــة أنشبــت أظفــارهــا ... ألفيــت كــل تميمــة لا تنفــع

حيث شبه المنيه بالسَّبُعِ تشبيهاً مضمراً في النفس علىٰ سبيل الاستعارة بالكناية ، وطوىٰ ذكر المشبه وهو السبع ، ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو الأظفار ؛ لأن الأظفار تلازم السبع ، وذكر النشب ترشيح . انتهىٰ من « العشماوي » .

والمراد بأخواتها : نظائرها في العمل ، فتدخل فيها جميع أفعال الرجحان ، وجميع أفعال اليقين الناصبة للمفعولين ، وجميع أفعال التصيير ، فيكون المصنف ترجم للجميع ولم يرد أخواتها في المعنىٰ ؛ لأنه يخرج عن أفعال اليقين والتصيير ، وعبر بـ(ظن) الدالة على الرجحان ، ولم يقل : علم وأخواتها ، ولا صير وأخواتها ؛ لأن أفعال الرجحان أكثر استعمالاً من غيرها ، وذكر كغيره ظن وأخواتها في المرفوعات مع أنها ليست منها ؛ تتميماً للنواسخ ، وجمعاً لها في موضع واحد ، والله أعلم .

(.. فإنها تدخل بعد استيفاء) وأخذ (فاعلها على المبتدأ والخبر) لبيان أن النسبة الواقعة بينهما ناشئة عن علم أو ظن ، فإنك إذا قلت : زيد قائم.. احتمل أن

فتنصبهما علىٰ أنهما مفعولان لها ، وهي نوعان :

يكون الحكم منك عن علم ويقين ، وأن يكون عن ظن ؛ فإذا قلت : علمت زيداً قائماً . . علم أنه عن علم ، أو ظننت زيداً قائماً . . علم أنه عن ظن ، وكذا سائر أخواتهما (**فتنصبهما**) ظن وأخواتها (**علىٰ أنهما مفعولان لها**) هـٰذا مذهب الجمهور ، وذهب السهيلي : إلىٰ أن المفعولين في (باب ظن) ليس أصلهما المبتدأ والخبر ؛ بل هما كمفعولي أعطىٰ ، واستدل : بظننت زيداً عمراً ، فإنه لا يقال : زيد عمرو إلا علىٰ جهة التشبيه ، وأنت لم ترد ذلك مع ظننت ، وأجيب بالمنع ، وأن المراد : ظننت زيداً عمراً فتبين خلافه ، وذهب الفراء : إلىٰ أن الثاني منصوب على التشبيه بالحال ؛ مستدلاً بوقوعه جملة ، وظرفاً وجاراً ومجروراً ، وعورض بوقوعه معرفة وضميراً وجامداً ، وبأنه لا يتم الكلام بدونه . انتهىٰ من « التصريح » .

قال هطيل : (وهـٰذا النوع الثالث من النواسخ ليس من المرفوعات ، وإنما ذكروها في المرفوعات ؛ تتميماً لأقسام النواسخ لحكم المبتدأ والخبر كما مر آنفاً) انتهىٰ « كواكب » بتصرف .

(**وهي**) أي : أفعال هـٰذا الباب بالنظر إلىٰ ما يتعلق بالقلوب وما لا وهو أفعال التصيير (**نوعان**) بإدخال رأي الحلمية فيها لا ثالث لهما ، وقال ابن هشام وغيره : أن ما يتعدىٰ إلى اثنين أربعة أقسام : **الأول** : ما يتعدىٰ إليهما بنفسه تارةً ، ولا يتعدىٰ إليهما أخرىٰ ؛ كنقص وزاد يقال : نقصت زيداً ديناراً ، وزدت زيداً درهماً ، ويقال : نقص المال وزاد المال .

الثاني : ما يتعدىٰ إليهما دائماً ، ولـٰكنه يصل إلى المفعول الثاني تارةً بنفسه ، وتارةً بحرف الجر ؛ كأمر واستغفر ، وزوج ، ، وسمىٰ ، ودعا إذا كان بمعنىٰ سمىٰ ، وكال ووزن ، يقال : أمرت زيداً الخير وبالخير ، واستغفرت الله ذنباً ومن

أحدهما : أفعال القلوب ؛ وهي ظننت ، وحسبت ، وخلت ، ورأيت ، وعلمت ،

ذنب ، وزوجت زيداً هنداً وبهند ، وسميت الولد محمداً وبمحمد ، ودعوت الرجل زيداً وبزيد ، وكلت زيداً طعاماً ولزيد طعاماً ، ووزنت زيداً درهماً ولزيد درهماً ، فزيداً فيها هو المفعول الثاني لا الأول .

والثالث : ما يتعدىٰ لاثنين ، وأولهما فاعل في المعنىٰ ؛ كأعطىٰ وكسا يقال : أعطيت زيداً درهماً ، وكسوت زيداً جبةً ، فالأول فيهما آخذ ولابس ، وهو فاعل في المعنىٰ ، وهـٰذا النوع سماعي ، ولا يقاس عليه وأفعاله كثيرة .

الرابع : ما يتعدىٰ إلى اثنين ، وهما مبتدأ وخبر في الأصل ، وهو النوعان المذكوران في كلام المصنف في هـٰذا الباب (**أحدهما**) أي : أحد النوعين : (**أفعال القلوب**) سميت بذلك ؛ لأن معانيها من العلم والظن ونحوهما ؛ كالشك قائمة بالقلب ومتعلقه به من حيث إنها صادرة عنه لا عن الجوارح والأعضاء الظاهرة ، وتسمىٰ : أفعال الشك واليقين ؛ لأن منها : ما يفيد الشك ، ومنها : ما يفيد اليقين والعلم ، والمراد بالشك : مطلق التردد الشامل للظن ، وليس كل فعل قلبي يتعدىٰ لاثنين ؛ بل القلبي ثلاثة أنواع : **الأول** : ما لا يتعدىٰ بنفسه بل بحرف الجر نحو : فكر وتفكر ، تقول : فكر زيد في كذا وتفكر فيه .

والثاني : ما يتعدىٰ لواحد بنفسه نحو : عرف زيد الحق وفهم المسألة .

والثالث : ما يتعدىٰ لاثنين بنفسه ، وهو المراد بهـٰذا الباب ، وإليه أشار المصنف بقوله :

(**وهي**) أي : أفعال القلوب أربعة عشر فعلاً : وهي أربعة أقسام : أحدها : ما يفيد الرجحان واليقين في الخبر ، والغالب فيه : كونه للرجحان ، وهي ثلاثة أفعال : (**ظننت ، وحسبت ، وخلت**) وثانيها : ما يفيد الرجحان واليقين في الخبر ، والغالب فيه : كون لليقين (**و**) هما اثنان : (**رأيت ، وعلمت**) وثالثها :

وزعمت ، وجعلت ، وحجوت ، وعددت ، وهب ، ووجدت ، وألفيت ، ودريت ، وتعلم بمعنى اعلم نحو : ظننت زيداً قائماً ، وقول الشاعر :

حسبت التقىٰ والجود خير تجارة

وخلت عمراً شاخصاً ، ....

ما يفيد في الخبر رجحاناً (و) هو خمسة أفعال : (زعمت ، وجعلت ، وحجوت ، وعددت ، وهَبْ) ورابعها : ما يفيد في الخبر يقيناً (و) هو أربعة أفعال : (وجدت ، وألفيت ، ودريت وتعلم بمعنى اعلم) .

ثم شرع المصنف في ذكر أمثلة هـٰذه الأفعال التي ذكرها مقدماً : الأول فالأول على الترتيب الذي ذكره في العد إجمالاً فقال : مثل ظن التي للرجحان (نحو : ظننت زيداً قائماً) وهي كلمة موضوعة للدلالة علىٰ ترجح وقوع المفعول الثاني في الأغلب ، ومعنى المثال : أدركت قيام زيد إدراكاً راجحاً ، وإعرابه : (ظننت) : فعل وفاعل وحد الفعل (ظن) ، (ظن) : فعل ماض مبني على السكون ؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك ، والتاء ضمير متصل في محل الرفع فاعل مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً (زيداً) : مفعول أول له (قائماً) : مفعوله الثاني ، ومثالها لليقين نحو قوله تعالىٰ : ﴿ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ ﴾ أي : يتيقنون ذلك ، ومثال الرجحان في حسب نحو : حسبت زيداً عالماً ، وهي في المعنىٰ ؛ كظن ، ومعنى المثال : أدركت كون زيد عالماً إدراكاً راجحاً .

(و) مثال كونها لليقين نحو (قول الشاعر) لبيد بن ربيعة العامري بيتاً (من الطويل) :

(حسبت التقىٰ والجود خير تجارة) رباحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلا

أي : تيقنت كونهما خير تجارة (و) مثال كون خال للرجحان نحو (خلت عمراً شاخصاً) أي حاضراً وهي في المعنىٰ كظن ومعنى المثال أدركت شخوص عمرو

وقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۞ وَنَرَاهُ قَرِيبًا ﴾ ، وقوله تعالىٰ : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾ ، وقول الشاعر :

إدراكاً راجحاً ومثالها لليقين خلت الصدق منجياً أي تيقنت إنجاء الصدق (و) مثال كون رأىٰ للرجحان ولليقين نحو (قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۞ وَنَرَاهُ قَرِيبًا ﴾) ، الأول للرجحان ، والثاني لليقين ، وإعرابه : (إنهم) : (إن) : حرف نصب وتوكيد ، الهاء ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل النصب اسمها ، مبني على الضم ، والميم حرف دال على الجمع (يرونه) : (يرون) : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبات النون ؛ لأنه من الأمثلة الخمسة ، والواو ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع فاعل ، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول أول لـ(رأىٰ) مبني على الضم ، وهو متصرف من رأىٰ بمعنىٰ ظن ينصب مفعولين (بعيداً) : مفعول ثان لـ(يرىٰ) ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر (إن) ، وجملة (إن) بحسب ما في القرآن (ونراه) : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (نحن) يعود على الله ، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول أول ، مبني على الضم ، وهو متصرف من رأىٰ بمعنىٰ تيقن ينصب مفعولين (قريباً) : مفعول ثان له منصوب بفتحة ظاهرة ، والجملة معطوفة علىٰ جملة (إن) .

(و) مثال (علم) التي للرجحان نحو (قوله تعالىٰ : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾) ، أي : فإن أدركتم إيمانهن إدراكاً راجحاً ، ومثالها لليقين نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ أي : تيقن أنه لا إلـه إلا الله .

ومثال (زعم) المفيدة للرجحان نحو : زعمت زيداً صديقاً ؛ أي : أدركت كونه صديقاً إدراكاً راجحاً (وقول الشاعر) وهو أبو أمية أوس الحنفي والبيت من (بحر الخفيف) :

زعمتنـــي شيخـــاً ولســـت بشيـــخ
وقوله تعالىٰ : ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا ﴾ ، . . . .

(زَعَمتنِي شيخاً ولست بشيخ) إنما الشيخ من يدب دبيبا

وهي تفيد الرجحان في الخبر فقط ، والمعنىٰ : أدركت كوني شيخاً إدراكاً راجحاً ، و(الزعم) هو القول إن الشيء ، علىٰ صفةٍ قولاً غير مستند إلىٰ دليل ، و(الشيخ) من استبان فيه السن ، أو من خمسين إلىٰ آخر عمره ، قاله في « القاموس » ، وقوله : (يدب) بكسر الدال ؛ أي : يدرج في المشي درجاً رويداً ، ودب يدب دبيباً ودباً مشىٰ علىٰ هينة ، **الإعراب** : (زعم) : فعل ماض من أفعال الرجحان تنصب مفعولين ، والتاء علامة تأنيث الفاعل ، والنون للوقاية ، والياء ضمير متصل في محل النصب مفعول أول ، و(شيخاً) : مفعول ثان له (ولست) : الواو : عاطفة (لست) : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم في محل الرفع اسمها (بشيخ) : الباء : زائدة (شيخ) : خبر (ليس) منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف جر زائد ، وجملة (ليس) معطوفة علىٰ ما قبلها (إنما) : أداة حصر مبنية على السكون (الشيخ) : مبتدأ (من) : اسم موصول في محل الرفع خبره ، والجملة مستأنفة (يدب) : فعل مضارع وفاعله مستتر (دبيباً) : مفعول مطلق ، والجملة صلة الموصول ، والشاهد في قوله : (زعمتني شيخاً) .

(و) مثال (جعل) وهي تفيد الرجحان في الخبر فقط ؛ كزعم (**قوله تعالىٰ** : ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا ﴾) ، والمعنىٰ : أدركوا كون الملائكة إناثاً إدراكاً راجحاً ، **وإعرابه** : (جعلوا) : فعل وفاعل (الملائكة) : مفعولها الأول (الذين) : اسم موصول للجمع المذكر في محل النصب صفة

وقول الشاعر :

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة

لـ(الملائكة) : مبني على الياء ، والنون حرف زائد لشبه الجمع (هم عباد الرحمـٰن) : مبتدأ وخبر ومضاف إليه ، والجملة الاسمية صلة الموصول (إناثاً) : مفعول (جعل) الثاني .

(و) مثال (حجا) وهي للرجحان فقط ؛ كزعم (**قول الشاعر**) (من البسيط) ، وهو تميم بن أبي مُقْبِل ، وقيل : أبو سُنْبُل الأعرابي :

(وقد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة) حتىٰ ألمت بنا يوماً ملمات

اللغة : (حجوت) فلاناً بمعنىٰ ظننته ، و(الثقة) المؤتمن ، و(ألم الشيء) يلم إلماماً إذا نزل ، والملمات النوازل جمع ملمة ، **الإعراب** : (قد) : حرف تحقيق (كنت) : فعل ماض ناقص واسمها ، و(أحجو) : فعل مضارع وفاعله مستتر وجوباً تقديره : (أنا) مرفوع بضمة مقدرة للثقل ، والجملة الفعلية في محل النصب خبر (كان) تقديره : قد كنت حاجياً ؛ أي : ظاناً (أبا) : مفعول أول لـ(أحجو) منصوب بالألف (عمرو) : مضاف إليه (أخا) : مفعول ثان له منصوب بالألف أيضاً (ثقة) : مضاف إليه (حتىٰ) : حرف جر وغاية بمعنىٰ إلىٰ (ألم) : فعل ماض مبني على الفتح ، والتاء علامة تأنيث الفاعل (بنا) : جار ومجرور متعلق بـ(ألمت) ، (يوماً) : ظرف زمان منصوب متعلق بـ(ألمت) أيضاً (ملمات) : فاعل (ألمت) مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة (ألمت) في تأويل مصدر مجرور بـ(حتىٰ) بمعنىٰ إلى المتعلقة بـ(أحجو) تقديره : إلىٰ إلمام ملمات بنا يوماً ، والمعنىٰ : قد كنت أظن أبا عمرو أخاً موثوقاً به ، أرجع إليه عند احتياجي إليه ، إلىٰ أن نزلت بي النوازل العظام فلم يكن كما ظننته ، والشاهد في

وقول الآخر :

فلا تعدد المولىٰ شريكك في الغنىٰ

(أحجو) : حيث جاء بمعنىٰ أظن ، والمعنىٰ : قد كنت أدركت أبا عمرو أخا ثقة إدراكاً راجحاً . . . إلخ .

(و) مثال (عَدَّ) وهي للرجحان فقط أيضاً (قول) الشاعر (الآخر) وهو النعمان بن بشير له ولأبيه صحبة رضي الله تعالىٰ عنهما :

(فلا تعدد المولىٰ شريكك في الغنىٰ) ولـٰكنما المولىٰ شريكك في العدم

وهو من قصيدة (من الطويل) ، اللغة : (المولىٰ) هنا بمعنى الصاحب والحليف ، وله من المعاني نحو ثِنْتَي عشر معنىً ، و(الغنىٰ) بكسر الغين والقصر : غنى المال ، وأما بالكسر والمد . . فهو الصوت المطرب ، وبالفتح والقصر : النفع ، و(العدم) بضم العين وسكون الدال الفقر ، الإعراب : الفاء : عاطفة (لا) : ناهية جازمة (تَعْدُد) : من باب (شد) فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية ، وعلامة جزمه سكون مقدر ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) وهو متصرف من (عد) المضاعف المُعدَّىٰ من أخوات ظن (المولىٰ) : مفعول أول له (شريكك) : مفعول ثان ومضاف إلىٰ ضمير المخاطب (في الغنىٰ) : جار ومجرور متعلق بـ(الشريك) لأنه اسم فاعل علىٰ وزن (فعيل) بمعنىٰ مشارك ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ ما قبلها (ولـٰكنما) : الواو : عاطفة (لـٰكن) : حرف استدراك ونصب ، و(ما) : كافة (المولىٰ) : مبتدأ (شريكك) : خبر ومضاف إليه (في العدم) : جار ومجرور متلعق بـ(الشريك) ، والشاهد في (تعدد) حيث جاء بمعنى الظن ، فلذلك نصب مفعولين .

وقوله :

. . . . فهبني امرأ هالكا

(و) مثال (هب) وهو ملازم لصيغة الأمر مفيدة للرجحان في الخبر فقط ؛ كزعم (قوله) أي : قول الآخر وهو : ابن همام السلولي ، (من المتقارب) :

فقلت أجرني أبا خالد وإلا (فهبني امرأ هالكا)

ويروىٰ بدل (أبا خالد) أبا مالك .

اللغة : (أجرني) بفتح الهمزة وكسر الجيم من أجاره إذا أمنه ، **الإعراب** : (فقلت) : الفاء : عاطفة (قلت) : فعل وفاعل معطوف علىٰ ما قبله (أجرني) : فعل أمر وفاعله مستتر وجوباً ، ونون وقاية ، وياء متكلم ، وهي في محل النصب مفعول به لـ(أجر) ، (أبا خالد) : منادىً مضاف حذف منه حرف النداء ؛ لضرورة النظم ، والجملة الطلبية ، والمنادىٰ مقول محكي لـ(قلت) (وإلا) أي : وإلا تجرني ؛ أي : وإن لم تجرني . . فهبني ؛ أي : فظنني امرأ هالكاً : الواو : عاطفة (إن) : حرف شرط جازم مبني بسكون على النون المدغمة في لام (لا) ، (لا) : نافية بمعنىٰ لم (تجرني) : فعل وفاعله مستتر وجوباً تقديره : (أنت) ونون وقاية ، وياء متكلم في محل النصب مفعول به مجزوم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها (فهبني) : الفاء : رابطة لجواب (إن) الشرطية وجوباً ؛ لكون الجواب جملة طلبية (هبني) : فعل أمر وفاعله مستتر ، ونون وقاية ، ومفعول به ، والجملة في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وهي من أخوات ظن تنصب مفعولين ، وياء المتكلم مفعول أول (امرأ) : مفعول ثان لها (هالكاً) : صفة لـ(امرأ) ، والمعنىٰ : قلت يا أبا خالد أجرني وأغثني ، وإن لم تجرني . . فظنني من الهالكين ، والشاهد في (هب) حيث جاء بمعنىٰ ظن ، فلذلك

وقوله تعالىٰ : ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾ ، وقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّهُمْ أَلْفَوْا ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴾ ، وقولك : دريت زيداً قائماً ، وقول الشاعر :

دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط فـإن اغتبـاطـاً بـالـوفـاء حميـد

نصب مفعولين ، فهـٰذه الخمسة الأخيرة للرجحان فقط .

(و) مثال (وجد) وهي تفيد في الخبر يقيناً فقط (قوله تعالىٰ : ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾) ، (تجدوه) فعل مضارع مجزوم علىٰ كونه جواب الشرط لقوله : ﴿ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ ﴾ ، وعلامة جزمه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، والواو ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل ، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول أول(عند الله) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(تجدوه) ، (هو) : ضمير فصل حرف لا محل له من الإعراب (خيراً) : مفعول ثان له .

(و) مثال (ألفىٰ) وهي تفيد في الخبر يقيناً فقط أيضاً (قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّهُمْ أَلْفَوْا ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴾) ، وإعرابه : (إن) : حرف نصب وتوكيد ، والهاء ضمير متصل في محل النصب اسمها ، والميم حرف دال على الجمع (ألفوا) : فعل وفاعل مبني بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين ، والواو ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع فاعل (آباءهم) : مفعول أول (ضالين) : مفعول ثان .

(و) مثال (درىٰ) وهي تفيد في الخبر يقيناً أيضاً (قولك : دريت) بفتح الدال مبنياً للفاعل (زيداً قائماً) أي : أدركت قيام زيد إدراكاً يقينياً (وقول الشاعر :

دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط فـإن اغتبـاطـاً بـالـوفـاء حميـد)

البيت (من الطويل) ولم ينسب إلىٰ قائل معين ، وهو من شواهد المصنف ،

وقول الشاعر :

(دريت) بضم الدال علىٰ صيغة المجهول من درىٰ بمعنىٰ علم ، وله استعمالان : أحدهما : وهو الأكثر فيه : أن يتعدىٰ بالباء نحو : دريت بزيد ؛ فإذا دخلت عليه الهمزة . . تعدىٰ إلىٰ آخر بنفسه نحو قوله تعالىٰ في (سورة يونس) : ﴿ وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ ﴾ فضمير المخاطبين مفعوله الأول ، والمجرور بالباء مفعوله الثاني ، والثاني : وهو أندرهما : أن يتعدىٰ إلى اثنين بنفسه كما في البيت ، قاله العيني .

و(الوفي) بمعنى الوافي يقال : وفىٰ بالعهد وفاءً ضد غدر ، و(العهد) الميثاق المؤكد باليمين ، و(عرو) مرخم عروة (فاغتبط) أمر من الاغتباط ، والاغتباط وكذا الغبطة : أن يتمنىٰ مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه ، وإلا . . فيكون حسداً ، و(حميد) بمعنىٰ محمود .

الإعراب : (دريت) : فعل ماض مغير الصيغة ، ونائب فاعل له وهو المفعول الأول لـ(درىٰ) ، (الوفي) : مفعولها الثاني ، وهو صفة مشبهة تعمل عمل الفعل ، ترفع الفاعل وتنصب المفعول (العهد) : بالرفع فاعل لها ، ويجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به ، وجره بالإضافة ، قال العيني : (وأرجحها النصب وأضعفها الرفع) انتهىٰ .

(يا عرو) : منادىٰ مرخم (عروة) : في محل النصب مبني على الضم علىٰ لغة من لا ينتظر المحذوف ، وعلى الفتح علىٰ لغة من ينتظر المحذوف ، والفاء في قوله : (فاغتبط) : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا دريت بالوفي العهد . . فاغتبط في وفاء العهد ، والفاء في قوله : (فإن اغتباطاً بالوفاء حميد) : تعليليه ، والشاهد قوله : (دريت) حيث جاءت بمعنىٰ علم .

(و) مثال (تعلم) وهي تفيد في الخبر يقيناً أيضاً ، وتلازم صيغة الأمر (قول الشاعر :

تعلـم شفـاء النفـس قهـر عـدوهـا

وإذا كانت ظن بمعنى اتهم ، ورأىٰ بمعنىٰ أبصر ، وعلم بمعنىٰ عرف . . لم تتعد إلا إلىٰ مفعول واحد . . . .

تعلم شفاء النفس قهر عدوها) فبالغ بلطف في التحيل والمكر

قاله زياد بن يسار وهو (من الطويل) .

اللغة : (تعلم) أمر بمعنى اعلم ، و(الشفاء) بكسر الشين المعجمة والمد : الدواء والبرء من السقم ، و(القهر) الغلبة ، و(العدو) ضد الصديق ، و(اللطف) ضد العنف ، و(التحيل) كالاحتيال الحذق وجودة النظر ، و(المكر) الخديعة ، وفي « القسطلاني على البخاري » : (التحيل ، والحيلة ، والمكر : ما يتوصل به إلى المقصود بطريق خفي) .

الإعراب : (تعلم) : فعل أمر وفاعله مستتر وجوباً ، مبني على السكون يعمل عمل (ظن) ينصب مفعولين (شفاء) : مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف (النفس) : مضاف إليه (قهر) : مفعول ثان وهو مضاف (عدوها) : مضاف إليه ، والهاء في محل الجر مضاف إليه (فبالغ) : الفاء : عاطفة (بالغ) : فعل أمر وفاعله مستتر فيه (بلطف) : جار ومجرور متعلق بـ(بالغ) ، (في التحيل) : متعلق أيضاً بـ(بالغ) ، و(المكر) : معطوف على (التحيل) ، والمعنى : اعلم شفاء النفس قهر العدو ، وذلك بأن تبالغ في خديعته والاحتيال في دفعه بالممكن ، والشاهد في (تعلم) بمعنى اعلم : حيث نصب مفعولين ، ولما كان بعض هـٰذه الأفعال المذكورة منها ما يستعمل لليقين ، ومع ذلك لا يتعدىٰ إلىٰ مفعولين . . أشار إلى الاحتراز عن ذلك بقوله (**وإذا كانت ظن بمعنى اتهم ، ورأىٰ بمعنىٰ أبصر ، وعلم بمعنىٰ عرف**) وحجا بمعنىٰ قصد ، ووجد بمعنىٰ حزن أو حقد ، وزعم بمعنىٰ كفل أو بمعنىٰ قال (. . **لم تتعد إلا إلىٰ مفعول واحد**) لأن

نحو : ظننت زيداً بمعنى اتهمته ، ورأيت زيداً بمعنىٰ أبصرته ، وعلمت المسألة بمعنىٰ عرفتها .

النوع الثاني : أفعال التصيير ....

تعديها إلىٰ مفعولين إنما كان بالنظر إلى اقتضائها الجزأين : المبتدأ والخبر ؛ فإذا كانت وضعت لمعنىً آخر لا تقتضي إلا أمراً واحداً . . وجب ألا تتعدىٰ إلا إلىٰ واحد ؛ لأن التعدي أمر معنوي ، فتعدُّد متعلقه وإفراده إنما هو بحسب المعنىٰ .

مثال ظن بمعنى اتهم (نحو) قولك : (**ظننت زيداً بمعنى اتهمته**) بالسرقة مثلاً ؛ لأن الاتهام لا يقتضي إلا متهماً واحداً ، ومعنى الاتهام : أن تجعل الشخص موضع الظن السيء ، تقول : ظننت زيداً بمعنىٰ ظننت به أنه فعل سيئاً ، ومن مجيء ظن بمعنىٰ أنهم قوله تعالىٰ : ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾ بالظاء المشالة في قراءة الأكثر ؛ أي : بمتهم وقرأها نافع وعاصم : ﴿بِضَنِينٍ﴾ بالضاد المعجمة ؛ أي : ببخيل .

(و) نحو : (**رأيت زيداً بمعنىٰ أبصرته**) وذلك لأن الإبصار إنما يقتضي واحداً ، ولا يخفىٰ أن رأىٰ بمعنىٰ أبصر ليست من أفعال القلوب ، فلم يشمله قوله : أولاً أفعال القلوب ، واختلفوا في (رأى) الحلمية ، فألحقها الأكثرون بـ(رأى) العلمية في التعدي لاثنين من جهة أن كلاً منهما إدراك بالباطن ؛ كحديث : « رأيت عمرو بن لحي يجر قصبه في النار » .

(و) نحو قولك : (**علمت المسألة بمعنىٰ عرفتها**) وحجوت بيت الله بمعنىٰ قصدته .

ثم ذكر المؤلف النوع الثاني من أفعال هـٰذا الباب الناصبة للمبتدأ والخبر علىٰ أنهما مفعولان لها فقال : (**النوع الثاني**) من أفعال هـٰذا الباب (**أفعال التصيير**)

نحو : جعل ، ورد ، واتخذ ، وصير ، ووهب ، قال الله تعالىٰ : ﴿ فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾ ، وقال تعالىٰ : ﴿ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِكُمْ كُفَّارًا ﴾ ،

سميت بذلك ؛ لدلالتها علىٰ تحويل الشيء من حالة إلىٰ حالة أخرىٰ ، وتلك الأفعال (**نحو : جعل ، ورد ، واتخذ ، وصير ، ووهب**) وإتيانه بـ(نحو) في أولها للإشارة إلىٰ أنها لا تنحصر فيما ذكره ، فقد عده بعضهم منها (ترك) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَـٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾ ، و(ضرب) نحو : ضربت هـٰذا الكلام مثلاً ؛ أي : صيرته مثلاً ، وضربت الفضة خاتماً ، والطين خزفاً ، ومنها : حفرت وسط الدار بئراً ، وبنيت الدار مسجداً ، وقطعت الثوب قميصاً ، وصنعته عمامة ؛ أي : صيرت في كلها .

ثم أشار المصنف إلىٰ أمثلة ما ذكره من أفعال التصيير على الترتيب السابق بقوله (**قال الله تعالىٰ : ﴿ فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾**) ، **وإعرابه** : الفاء : عاطفة (جعل) : فعل ماض من أفعال التصيير تنصب مفعولين (نا) : ضمير المتكلم المعظم نفسه في محل الرفع فاعل ، الهاء : ضمير متصل يعود إلىٰ عملهم في محل النصب مفعول أول (هباءً) : مفعول ثان (منثوراً) : نعت لـ(هباءً) أي : صيرناه هباءً منثوراً ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ ﴾ ، وهـٰذا مثال (جعل) .

(**وقال تعالىٰ : ﴿ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِكُمْ كُفَّارًا ﴾**) ، وهـٰذا مثال (رد) ، **وإعرابه** : (لو) : مصدرية (يردون) : فعل مضارع ، وفاعله بارز مرفوع بثبات النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، متصرف من (رد) من أفعال التصيير تنصب مفعولين ، والكاف ضمير متصل في محل النصب مفعول أول ، والميم حرف دال على الجمع (من بعد إيمانكم) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(يردون) ، (كفاراً) : مفعول ثان لـ(يرد) .

وقال تعالىٰ : ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾ ، ونحو : صيرت الطين خزفاً ، وقالوا : وهبني الله فداءك .

واعلم : أن لأفعال هٰذا الباب ثلاثة أحكام :

(وقال تعالىٰ : ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾) ، هٰذا مثال لـ(اتخذ) ، وإعرابه : الواو : عاطفة (اتخذ) : فعل ماض من أفعال التصيير تنصب مفعولين (الله) : فاعل مرفوع (إبراهيم) : مفعول أول (خليلاً) : مفعول ثان .

(ونحو) قولك : (صيرت الطين خزفاً) هٰذا مثال لـ(صير) ، وإعرابه : (صيرت) : فعل وفاعل من أفعال التصيير تنصب مفعولين (الطين) : مفعول أول (خزفاً) : مفعول ثان ، وفي « القاموس » : الخزف محركاً : الجرار ، وكل ما عمل من الطين وشوي بالنار حتىٰ يكون فخاراً ؛ كالإبريق والكيزان ونحوها ؛ كالقدر والقمقم والمجمرة .

(وقالوا) أي : ونحو قول الناس في الدعاء للمريض : (وهبني الله فداءك) أي : صيرني الله فداءً لك أقيك السوء بنفسي ، وهٰذا مثال لـ(وهب) وهو قليل في كلامهم ، نقله ابن الأعرابي عن العرب . انتهىٰ « تصريح » .

ملازم لصيغة الماضي ، وإعرابه : (وهب) : فعل ماض من أفعال التصيير تنصب مفعولين ، والنون للوقاية ، والياء ضمير متصل في محل النصب مفعول أول ، ولفظ الجلالة فاعل مرفوع (فداءك) : مفعول ثان ومضاف إليه ، ووهب هٰذا ملازم لصيغة المضي ؛ لأنه إنما سمع في مثل ، والأمثال لا يتصرف فيها . انتهىٰ « تصريح » .

وقال الدنوشري : (وقد يتوقف في كون وهبني الله فداءك مثلاً) انتهىٰ « يس » عليه .

(واعلم : أن لأفعال هٰذا الباب ثلاثة أحكام) تختص بها بل أربعة : الثلاثة

الأول : الإعمال وهو الأصل ، وهو واقع في الجميع .

الثاني : الإلغاء وهو إبطال العمل لفظاً ومحلاً ؛ لضعف العامل بتوسطه ، . . . .

المذكورة ، **والرابع** : أنه يجوز في الأفعال القلبية المتصرفة ، ورأى الحلمية والبصرية : أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدين ؛ أي : بأن يكون مرجع كل منهما شيئاً واحداً نحو : علمتني منطلقاً ؛ أي : علمت نفسي منطلقة ، وقوله تعالىٰ : ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ ﴾ ، ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي خُبۡزٗا ﴾ ، وقول عائشة رضي الله تعالىٰ عنها لعروة بن الزبير حين سألها من الذي يعيشون به : (لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا من طعام إلا الأسودان) متفق عيه ، أخرجه البخاري في (كتاب الهبة) ، و(في الرقاق) ، ومسلم في (كتاب الزهد والرقاق) ، بخلاف سائر الأفعال فلا يقال : ضرَبتني ، بل يُعْدَلُ فيها إلىٰ لفظ نَفْسٍ مضاف لذلك الضمير فتقول : ضربت نفسي ، والفرق بين الأفعال القلبية وغيرها : أن علم الشخص بنفسه أكثر ، فساغ فيها ذلك ، بخلاف غيرها ؛ لتعلق فعل الفاعل فيها بغيره ؛ إذ قل ما يضرب الشخص نفسه . انتهىٰ « كواكب » .

(**الأول**) من الأحكام الثلاثة : (**الإعمال**) وهو نصبها للجزأين (**وهو**) أي : الإعمال (**الأصل**) أي : الغالب الكثير في كلامهم ، ولذلك قدمه علىٰ غيره (**وهو**) أي : الإعمال (**واقع في الجميع**) أي : في جميع أفعال هـٰذا الباب الجامد منها والمتصرف ، القلبي والتصييري ، ويختص الحكمان الآتيان وهما الإلغاء والتعليق ، وكذا الرابع الذي زدناه بالقلبي المتصرف .

(**الثاني**) منها : (**الإلغاء وهو إبطال العمل**) أي : عملها في الجزأين (**لفظاً ومحلاً**) ويبقىٰ مدخولها علىٰ إعرابه قبل دخولها عليه ، وتبقىٰ هي علىٰ معناها في إفادة الظن أو اليقين ، وذلك الإلغاء يكون (**لضعف العامل**) أي : لأجل ضعف العامل القلبي المتصرف عن العمل (**بتوسطه**) أي : بوقوعه وسطاً بين المبتدأ

أو تأخره نحو : زيد ظننت قائم ، وزيد قائم ظننت ، وهو جائز لا واجب ، وإلغاء المتأخر أقوىٰ من إعماله ، والمتوسط بالعكس ، ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم نحو : ظننت زيداً قائماً ؛ . . . .

والخبر (**أو تأخره**) عنهما (**نحو : زيد ظننت قائم**) هـٰذا مثال لتوسطه ، وإعرابه : (زيد) : مبتدأ ، و(قائم) : خبره ، و(ظننت) : فعل وفاعل ملغي ؛ لضعفه بتوسطها بين معموليها (**وزيد قائم ظننت**) وهـٰذا مثال لتأخره ، وإعرابه : (زيد) : مبتدأ ، و(قائم) : خبر ، و(ظننت) : فعل وفاعل ملغىً ؛ لتأخره عن معموليها ، والجملة الملغية حينئذ بمنزلة الظرف ؛ إذ معناه : زيد قائم في ظني ، ولا محل للملغىٰ أصلاً ؛ أي : لفظاً ولا محلاً .

(**وهو**) أي : الإلغاء (**جائز لا واجب**) لأن سبب الإلغاء الذي هو توسط العامل أو تأخره لا يقتضي ذلك ؛ أي : وجوب الإلغاء ؛ إذ هو أمر اختياري راجع إلى المتكلم ، فيجوز معه الإعمال .

(**وإلغاء**) العامل (**المتأخر**) عن المفعولين (**أقوىٰ من إعماله**) بلا خلاف ؛ لشدة ضعفه بالتأخير .

(**و**) إلغاء العامل (**المتوسط**) بين المفعولين نحو : زيد ظننت عالم ملتبس (**بالعكس**) أي : فإعماله أقوىٰ من إلغائه ؛ لأنه عامل لفظي ، فهو أقوىٰ من الابتداء ؛ لأنه عامل معنوي ، وهـٰذا ما جزم به في « التوضيح » و« الشذور » ، وهو الأصح ، وقيل : هما في التوسط سواء ، وبه جزم في « شرح القطر » ، وصححه المرادي ؛ لأن ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له ، فلكل منهما مرجح ، قاله أبو حيان . انتهىٰ « تصريح » .

(**ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم**) علىٰ معموليه (**نحو : ظننت زيداً قائماً**) فلا

خلافاً للكوفيين .

الثالث : التعليق ....

يجوز أن يقال : ظننت زيد قائم برفعهما (خلافاً للكوفيين) والأخفش في إجازة الإلغاء مع تقدم العامل ؛ مستدلين بنحو قول الشاعر :

كذاك أدبت حتىٰ صار من خلقي　　إنـي رأيـت مـلاك الشيمـة الأدب

البيت (من البسيط) وهو لبعض الفزاريين ، قائله لم يعين .

و(ملاك) بوزن (كتاب) قوام الشيء وما يجمعه ، و(الشيمة) الخلق يجمع علىٰ شيم ، والشاهد في قوله : (رأيت ملاك الشيمة الأدب) فإن ظاهره أنه ألغىٰ (رأيت) مع تقدمه ؛ فإنه لو أعمله . . لقال : رأيت ملاك الشيمة الأدب ، بنصبهما علىٰ أنهما مفعولان لـ(رأيت) ، ولـٰكنه رفعهما ، فقال الكوفيون : (هو من باب الإلغاء ، والإلغاء جائز مع التقدم مثل جوازه مع التوسط والتأخر) ، وقال البصريون : (ليس كذلك ؛ بل هو إما من باب التعليق علىٰ أن لام الابتداء مقدرة الدخول على المبتدأ ، وإما من باب الإعمال علىٰ تقدير ضمير الشأن ، والمفعول الأول ضمير الشأن ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثان) علىٰ ما بين في إعراب البيت .

والحكم (**الثالث**) من أحكام أفعال هـٰذا الباب : (**التعليق**) للعامل القلبي المتصرف ، وألحق به على الأصح لـٰكن مع الاستفهام خاصةً (أبصر) نحو : ﴿ فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ * بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾ ، و(تفكر) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ﴾ ، و(سأل) نحو : ﴿ يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ ، وزاد ابن خروف : (نظر) نحو : ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾ ، ووافقه ابن مالك وابن عصفور ؛ بل قال ابن مالك : (ما قارب المذكورات مما له تعلق بفعل القلب . . يجوز تعليقه) .

وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً، بمجيء ما له صدر الكلام بعده وهو لام الابتداء نحو: ظننت لزيد قائم، و(ما) النافية؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾، . .

(وهو) أي : التعليق (إبطال العمل) وجوباً كما سيأتي (لفظاً) فلا يظهر النصب في مفعوليها ؛ بل يكونان مرفوعين لفظاً علىٰ أنهما مبتدأ وخبر (لا محلاً) أي : فلا يبطل العمل مع التعليق في المحل ؛ بل تكون الجملة المعلق عنها العامل في محل نصب بإسقاط حرف الجر إن تعدىٰ بالحرف نحو : ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا ﴾ ، ونحو : ﴿ يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ ، لأنه يقال : فكرت فيه وسألت عنه ، وفي موضع المفعول به إن تعدى العامل إلىٰ واحد نحو : عرفت من أبوك ، وسادة مسد مفعوليه إن تعدىٰ إلى اثنين ؛ كالأمثلة الآتية في كلام المصنف (بمجيء ما له صدر الكلام بعده) أي : بعد العامل (وهو) أي : الذي له صدر الكلام (لام الابتداء) فإن لها صدر الكلام إلا في (باب إن) لأنها فيه مؤخرة عن تقديم ؛ لئلا يتوالىٰ حرفا تأكيد ، ولذا تسمى : المزحلقة بالقاف أو بالفاء كما مر ، مثال مجيء لام الابتداء بعد العامل (نحو) قولك : (ظننت لزيد قائم) ، وإعرابه : (ظننت) : فعل وفاعل ، واللام : لام الابتداء (زيد) : مبتدأ (قائم) : خبره ، والجملة في محل النصب سادة مسد مفعولي (ظننت) ، وإنما لم يظهر النصب في الجزأين ؛ لأن لام الابتداء لصدارتها لا يتخطاها العامل ، فمن حيث اللفظ روعي ماله الصدر ، ومن حيث المعنىٰ روعي العامل ؛ فكأنه باق علىٰ عمله ؛ لأن معنىٰ ظننت لزيد قائم : ظننت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزأين ، ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوب جزءاها على الجملة التعليقية نحو : علمت لزيد قائم وبكراً قاعداً وإنما تخطاها العامل في (باب إن) فرفع الخبر ؛ لأنها مؤخرة من تقديم لإصلاح اللفظ ، وأصلها التقديم علىٰ (إن) انتهىٰ « تصريح » .

(و« ما » النافية ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾) ،

و(لا) النافية نحو : علمت لا زيد قائم ولا عمرو ، و(إن) النافية نحو : علمت والله إن زيد قائم ، وهمزة الاستفهام نحو : علمت أزيد قائم أم عمرو ،

وإعرابه : اللام : داخلة علىٰ جواب قسم محذوف (قد) : حرف تحقيق (علمت) : فعل وفاعل (ما) : نافية (ها) : حرف تنبيه (أولاء) : اسم إشارة للجمع القريب في محل رفع مبتدأ ، مبني على الكسر (ينطقون) : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة فاعل ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : ما هٰؤلاء ناطقون ، والجملة الاسمية في محل النصب سادة مسد مفعولي (علمت) .

(و« لا » النافية نحو : علمت لا زيد قائم ولا عمرو) وجملة (لا زيد قائم) من المبتدأ والخبر في محل نصب سادة مسد مفعولي (علمت) .

(و« إن » النافية نحو : علمت والله إن زيد قائم) ، فـ(إن) : نافية ، و(زيد) : مبتدأ ، و(قائم) : خبره ، والجملة الاسمية في محل النصب سادة مسد مفعولي (علمت) ، ومقتضىٰ كلام المصنف : أن ما ، وإن ، ولا النافيات يعلق بها العامل مطلقاً من غير تقييد بكون كل منها واقعاً في جواب القسم ، وهٰذا هو الذي عليه الجمهور كما قاله ابن عنقاء ، وشرط ابن هشام : في لا ، وإن : أن يقعا في جواب القسم ولو مقدراً ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ، وعلمت لا رجل قائم ، وقد علل الرضي كون كل من حروف النفي الثلاثة معلقاً للعامل بقوله : (أما « ما ، وإن » . . فللزوم وقوعهما في صدر الجمل وضعاً ، وأما « لا » النافية الداخلة على الجملة الاسمية . . فإنها « لا » التبرئة المشابهة لـ« إن » المكسورة اللازم دخولها على الجملة) .

(وهمزة الاستفهام نحو : علمت أزيد قائم أم عمرو) ، وإعرابه : (علمت) : فعل وفاعل ، والهمزة للاستفهام (زيد) : مبتدأ (قائم) : خبره (أم) : حرف

وكون أحد المفعولين اسم استفهام نحو : علمت أيهم أبوك ، فالتعليق واجب إذا وجد شيء من هـٰذه المعلقات ، . . . .

عطف (عمرو) : معطوف علىٰ زيد ، والمعنىٰ : علمت جواب سؤال أزيد قائم أم عمرو ، كما قاله ابن هشام في « المغني » .

(وكون أحد المفعولين) إما الأول أو الثاني (اسم استفهام نحو : علمت أيهم أبوك) ، وإعرابه : (علمت) : فعل وفاعل (أيهم) : (أي) : اسم استفهام مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وهو مضاف ؛ والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف مبني على الضم ، والميم حرف دال على الجمع (أبو) : خبر لـ(أي) مرفوع بالواو وهو مضاف ، والكاف مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر جملة استفهامية في محل النصب سادة مسد مفعولي (عَلِم) ، ولا فرق في الاستفهام بين أن يكون عمدة كما مثله المصنف ، وبين كونه فضلة نحو قوله : ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ ، فـ(أي) منصوب على المصدرية ، والناصب له ما بعده ؛ أي : ينقلبون أي انقلاب ، ولا يصح أن يكون منصوباً بما قبله ؛ لأن الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله ، وبقي من المعلقات أمور كثيرة لا يسعها هـٰذا المختصر .

(فالتعليق) للعامل (واجب إذا وجد شيء من هـٰذه المعلقات) المتقدمة ، بخلاف الإلغاء فإنه ليس بواجب ، واستثنىٰ بعضهم صورة يجوز فيها التعليق ولا يجب ؛ وهي ما إذا كان الاستفهام في المفعول الثاني نحو : علمت زيداً من هو ، فإن النصب في ذلك جائز بل هو الأجود ، ولهـٰذا جزم الزمخشري بمنع تسمية مثل هـٰذا تعليقاً فقال في تفسير قوله تعالىٰ : ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ ، إن هـٰذا لا يسمىٰ تعليقاً ، وإنما التعليق أن يقع بعد الفعل ما يسد مسد المفعولين معاً . انتهىٰ .

ولا يدخل التعليق ولا الإلغاء في شيء من أفعال التصيير ، ولا في قلبي جامد ، وهو اثنان : هب وتعلم ، فإنهما ملازمان صيغة الأمر ، وما عداهما من أفعال الباب.. يتصرف ، يأتي منه المضارع والأمر وغيرهما ، إلا وهب من أفعال التصيير ، فإنه ملازم لصيغة الماضي ، . . . .

وقد ظهر لنا مما تقدم الفرق بين الإلغاء والتعليق من جهة أن العامل الملغىٰ لا عمل له ألبتة لا في اللفظ ولا في المحل ، وأن العامل المعلق له عمل في المحل لا في اللفظ . انتهىٰ « كواكب » .

(**ولا يدخل التعليق ولا الإلغاء في شيء من أفعال التصيير**) لقوتها ؛ لأنهما إنما جاءا في أفعال القلوب ؛ لضعفها من حيث إنه لم يظهر تأثيرها المعنوي ؛ إذ هي أفعال باطنة ، بخلاف أفعال التصيير فإنه يظهر تأثيرها في الأغلب ، وكذلك لا يجوز الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول ، فإنه لا يجوز فيها ؛ أي : في أفعال التصيير ، فإنه لا يجيء فيها .

(**ولا في**) شيء من (**قلبي جامد**) لعدم تصرفه (**وهو**) أي : القلبي الجامد (**اثنان**) فقط ، وهما (**هب وتعلم**) بمعنى اعلم (**فإنهما ملازمان صيغة الأمر**) فلا يأتي منهما غيره من ماض ومضارع واسم فاعل (**وما عداهما**) أي : عدا هب ، وتعلم (**من أفعال**) هـٰذا (**الباب**) قلبية كانت أو تصييرية (**.. يتصرف**) علىٰ صيغة المبني للمعلوم ، وبالياء في أوله ؛ أي : يتحول من صيغة إلىٰ صيغة أخرىٰ بمعنىٰ (**يأتي منه**) أي : مما عدا هب ، وتعلم (**المضارع والأمر وغيرهما**) من المصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، وصيغة المبالغة (**إلا وهب من أفعال التصيير** ، **فإنه**) أي : فإن (وهب) (**ملازم لصيغة الماضي**) فلا يأتي منه مضارع ، ولا أمر ، ولا مصدر ، واحترز بقوله : (من أفعال التصيير) عن وهب بمعنىٰ أعطىٰ وملك ، فإنه يأتي منه المضارع نحو : يهب ، والمصدر نحو : هبة ، واسم الفاعل

ولتصاريفهن ما لهن مما تقدم من الأحكام ، وتقدمت بعض أمثلة ذلك ، ويجوز حذف المفعولين أو أحدهما لدليل

نحو : واهب ، واسم المفعول نحو : موهوب .

(و) يثبت (لتصاريفهن) أي : لمتصرفات أفعال هـٰذا الباب من المضارع وغيره (ما) ثبت (لهن) أي : لماضيهن (مما تقدم من الأحكام) فإن كان الفعل قلبياً . . ثبت لمتصرفاته الإعمال والإلغاء والتعليق ، وإن كان من أفعال التصيير . . ثبت لمتصرفاته العمل فقط .

(و) قد (تقدمت بعض أمثلة ذلك) أي : بعض أمثلة تصاريف هـٰذه الأفعال ، فمما تقدم بعض أمثلة المضارع كقوله تعالىٰ : ﴿ لَوْ يَرُدُّونَكُم ﴾ ، ومثال إعمال المصدر نحو : أعجبني ظنك زيداً قائماً ، واسم الفاعل نحو : أنا ظان زيداً عالماً ، ومثال الإلغاء نحو : زيد ظن قائم ، وزيد قائم أنا ظان ، والتعليق نحو : أنا ظان ما زيد قائم ، وأعجبني ظنك ما زيد قائم . . إلىٰ غير ذلك من الأمثلة .

(ويجوز حذف المفعولين) لأفعال القلوب بالإجماع ، وكذا حذف أحدهما في باب (أعطىٰ وكسا) مما تغاير مفعولاه ولو لم يدل علىٰ ذلك دليل تقول : أعطيت درهماً ولاتذكر من أعطيته ، وذلك لأنه لا ربط بين مفعوليها ، بخلاف أفعال القلوب ، فإنه يجوز فيها حذف المفعولين بالإجماع كما مر آنفاً .

(أو) حذف (أحدهما) إما الأول أو الثاني مع بقاء الآخر كما هو رأي الجمهور ، لـٰكنه قليل ، ولذا منعه ابن ملكون ، ولـٰكن إنما يحذف المفعولان أو أحدهما (لدليل) يدل على المحذوف ، فيكون الحذف حينئذ اختصاراً وهو الحذف لدليل ، أما الحذف لغير دليل ، ـ ويسمىٰ : حذف اقتصار بالقاف بدل الخاء ـ فلا يجوز ؛ أي : لايجوز حذف مفعولي أفعال القلوب ، ولا حذف أحدهما مع

نحو : ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ أي : تزعمونهم شركائي ،

بقاء الآخر فلا تقول : حسبت زيداً ولا حسبت منطلقاً ، وتسكت لفقدان ما عقدت عليه حديثك ، وذلك لأن المفعولين في المعنىٰ مبتدأ وخبر ، وكما لا يصح قطع المبتدأ عن الخبر ولا الخبر عن المبتدأ فكذلك هـٰذان المفعولان ، ولأن المفعولين هنا بمنزلة اسم واحد ؛ إذ مضمونهما هو المفعول به في الحقيقة ؛ لأن معنىٰ ظننت زيداً قائماً : ظننت قيام زيد ، فحذف أحدهما كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة فهو لا يجوز ، فمثال حذفهما معاً (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ **أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ** ﴾) ، فحذف مفعولي (تزعمون) لدلالة ما قبلهما عليهما ، وإعرابه : (أين) : اسم استفهام في محل الرفع خبر مقدم وجوباً ؛ للزومه الصدارة مبني على الفتح ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً (شركائي) : مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ؛ لأن ما قبل الياء لا يكون إلا مكسوراً (شركاء) : مضاف ، وياء المتكلم في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون (الذين) : اسم موصول في محل الرفع صفة لـ(شركائي) مبني على الفتح (كنتم) : فعل ناقص واسمه ، وجملة (تزعمون) في محل النصب خبرها ، ومفعولا (تزعمون) حذفا لدلالة ماقبلهما عليهما تقديرهما : (**أي : تزعمونهم شركائي**) هـٰكذا هو في أكثر النسخ بإثبات الياء بعد شركاء ، وفي بعضها إسقاطها كما في « التصريح على التوضيح » ، قال في « المغني » : (والأولىٰ أن يجعل التقدير : تزعمون أنهم شركائي ؛ لأن الغالب في (زعم) ألا تدخل علىٰ صريح المفعولين ، ولأنها لم تستعمل في القرآن إلا داخلة علىٰ (أن) وصلتها) ومن حذف الأول فقط قوله : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾ ، فـ(خيراً) بالنصب مفعول ثان لـ(تحسبن) ، والمفعول الأول محذوف تقديره : لا تحسبن بخلهم هو خيراً لهم .

وإذا قيل لك : من ظننته قائماً فتقول : ظننت زيداً ؛ أي : ظننت زيداً قائماً ، وعد صاحب « الآجرومية » من هٰذه الأفعال (سمعت) تبعاً للأخفش ومن وافقه ، ولا بد أن يكون مفعولها الثاني جملة مما يسمع نحو : سمعت زيداً يقول كذا ،

(و) من حذف الثاني ما (إذا قيل لك : من ظننته قائماً فتقول) في جوابه : (ظننت زيداً) تقديره : (أي : ظننت زيداً قائماً) فحذف (قائماً) لدلالة السؤال عليه ، وأما حذفهما أو حذف أحدهما لغير دليل . . فلا يجوز لعدم الفائدة حينئذ .

(وعد صاحب « الآجرومية ») وقد تقدم بسط الكلام في ترجمته وضبطه في أول الكتاب فليراجع ؛ أي : حسب ابن آجروم (من هٰذه الأفعال) الناصبة للمبتدأ والخبر (« سمعت ») حالة كونه (تبعاً) أي : تابعاً (للأخفش) في حسبانها منها .

(و) لـ(من وافقه) أي : وافق الأخفش في حسبانها منها إذا دخلت علىٰ ما لا يسمع ؛ كالأمثلة الآتية ، أما إذا دخلت علىٰ ما يسمع . . فإنها إنما تتعدىٰ إلىٰ واحد بلا خلاف ، فليست من أفعال هٰذا الباب نحو : سمعت القرآن ، وسمعت الحديث ، وسمعت كلام فلان .

قوله : (للأخفش) وهو سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط ، تلميذ سيبويه ، وهو المراد إذا أطلق ، وإلا . . فهو لقب لأحد عشر نحوياً كما قاله السيوطي في « المزهر » ، كان مولىٰ بني مجاشع بن دارم من أهل بلخ ، سكن البصرة ، وقرأ النحو علىٰ سيبويه ، توفي سنة (٢١٠هـ) .

قوله : (ومن وافقه) كأبي علي الفارسي ، قال أبو حيان (ولا بد) في إلحاقها بأفعال هٰذا الباب من (أن يكون مفعولها الثاني جملة مما يسمع نحو : سمعت زيداً يقول كذا) لا نحو : سمعته يخرج ؛ إذ الخروج لا يسمع ، وإعرابه : (سمعت) : فعل وفاعل (زيداً) : مفعول أول لها منصوب بالفتحة الظاهرة (كذا) : اسم

وقوله تعالىٰ : ﴿ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ ﴾ ، ومذهب الجمهور أنها فعل متعد إلىٰ واحد ؛ فإن كان معرفة كالمثال الأول . . فالجملة التي بعده حال ، وإن كان نكرة كما في الآية . . فالجملة

مركب لفظاً مبهم معنىً مقول لـ(يقول) منصوب به ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي ، وجملة (يقول) في محل النصب مفعول ثان لـ(سمعت) بناءً علىٰ أنها ملحقة بأفعال القلوب .

(و) مثل المثال المذكور (**قوله تعالىٰ** : ﴿ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ ﴾) ، بالسوء ؛ أي : يسبهم ، **وإعرابه** : (سمعنا) : فعل وفاعل (فتىً) : مفعول أول منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، وجملة (يذكرهم) في محل النصب مفعول ثان لـ(سمعنا) ، وبهٰذه الآية احتج الأخفش ومن وافقه ، ولا حجة لهم فيها كما ستعرفه .

(**ومذهب الجمهور**) من النحاة (**أنها فعل متعد إلىٰ**) مفعول (**واحد**) لأنها من أفعال الحواس ، وهي لا تتعدىٰ إلا إلىٰ مفعول واحد نحو : أبصرت زيداً ، وسمعت القراءة ، وذقت الطعام ، ولبست الحرير ، وشممت الريحان . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**فإن كان**) ذلك الواحد الذي تعدت إليه (**معرفة كالمثال الأول**) يعني : سمعت زيداً يقول (. . **فالجملة التي بعده**) أي : بعد ذلك الواحد وهي جملة (يقول) في محل نصب علىٰ أنها (**حال**) من ذلك المفعول الواحد ؛ لأن الجمل بعد المعارف أحوال .

(**وإن كان**) ذلك الواحد (**نكرة كما في الآية**) التي احتج بها الأخفش .

(. . **فالجملة**) التي بعده وهي جملة (يذكرهم) في محل نصب علىٰ أنها

صفة ، والله أعلم .

(صفة) لذلك المفعول الواحد ؛ لأن الجمل بعد النكرات صفات ، وما ذهب إليه الجمهور : هو الصحيح (والله) سبحانه وتعالىٰ (أعلم) وأعظم وأكرم ، وغيره أجهل وأذل ، إلا من أكرمه الله من عباده ؛ كملائكته ، ورسله ، وأنبيائه ، وعباده المؤمنين .

إعراب المتن

(**فصل**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : هٰذا فصل ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، (**وأما ظن وأخواتها**) : الواو : عاطفة (أما) : حرف شرط وتفصيل (ظن) : مبتدأ محكي (وأخواتها) : معطوف علىٰ (ظن) مرفوع بالضمة الظاهرة (. . **فإنها تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر**) : الفاء : رابطة لجواب (أما) وجوباً (إنها) : ناصب واسمه (تدخل) : فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيها جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ (ظن وأخواتها) ، (**بعد استيفاء**) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(تدخل) ، (استيفاء) : مضاف (فاعلها) : مضاف إليه ومضاف إلى الضمير ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر (إن) تقديره : فإنها داخلة (**على المبتدأ والخبر**) : جار ومجرور ومعطوف متعلق بـ(تدخل) ، وجملة (إن) من اسمها وخبرها جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله في أول الباب : (فأما كان وأخواتها) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذ المقدرة .

(**فتنصبهما علىٰ أنهما مفعولان لها**) : الفاء : عاطفة (تنصبهما) : فعل مضارع وفاعله مستتر يعود علىٰ ظن وأخواتها ، الهاء ضمير للمثنى الغائب في محل النصب مفعول به ، والميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التثنية ، والجملة الفعلية في محل الرفع معطوفة علىٰ جملة قوله : (تدخل) ، (علىٰ) : حرف جر (أنهما) : ناصب واسمه (مفعولان) : خبر (أن) مرفوع بالألف (لها) : جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(مفعولان) ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بـ(علىٰ) تقديره : علىٰ كونهما مفعولين لها ، الجار

والمجرور متعلق بـ(تنصب) .

(وهي نوعان) : مبتدأ وخبر مرفوع بالألف ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (أحدهما) : مبتدأ ومضاف إليه ، (أفعال القلوب) : خبر ومضاف إليه ، والجملة الاسمية بدل من (نوعان) بدل تفصيل من مجمل .

(وهي ظننت) : الواو : استئنافية (هي) : مبتدأ (ظننت) وما عطف عليه : خبر محكي ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(وحسبت ، وخلت ، ورأيت ، وعلمت ، وزعمت ، وجعلت ، وحجوت ، وعددت) : معطوفات علىٰ (ظننت) محكيات مرفوعات ، وعلامة رفعها ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (وهب) : معطوف محكي علىٰ (ظننت) وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

(ووجدت ، وألفيت ، ودريت) معطوفات محكيات علىٰ (ظننت) مرفوعات بضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(وتعلم) : معطوف محكي علىٰ (ظننت) مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، (بمعنى اعلم) : جار ومجرور ومضاف إليه محكي ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من تعلم تقديره : حالة كونها كائنة بمعنى اعلم ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (ظننت زيداً قائماً) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة .

(وقول الشاعر) : معطوف علىٰ (ظننت) مجرور بكسرة ظاهرة وهو مضاف

(الشاعر) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة ، (**حسبت التقىٰ والجود خير تجارة**) : مقول محكي لـ(قول الشاعر) منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ تاء (تجارة) ، (**وخلت عمراً شاخصاً**) : معطوف محكي علىٰ (ظننت زيداً قائماً) ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ صاد (شاخصاً) .

(**وقوله تعالىٰ**) : معطوف علىٰ (ظننت زيداً قائماً) مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وجملة (تعالىٰ) حالة لازمة عن ضمير قوله : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۞ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ﴾ : مقول محكي لـ(قوله) منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ باء (قريباً) .

(**وقوله تعالىٰ**) : معطوف أيضاً علىٰ (ظننت زيداً قائماً) مجرور بالكسرة الظاهرة ، ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ ﴾ : مقول محكي لـ(قوله) منصوب بفتحة مقدرة علىٰ تاء (مؤمنات) .

(**وقول الشاعر**) : معطوف علىٰ (ظننت زيداً قائماً) مجرور بالكسرة الظاهرة (الشاعر) : مضاف إليه ، (**زعمتني شيخاً ولست بشيخ**) : مقول محكي لـ(قول الشاعر) ، (**وقوله تعالىٰ**) : معطوف علىٰ (ظننت زيداً قائماً) مجرور بالكسرة الظاهرة ، (﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾) : مقول محكي لـ(قوله) منصوب بفتحة مقدرة علىٰ ثاء (إناثاً) .

(**وقول الشاعر**) : معطوف علىٰ (ظننت زيداً قائماً) مجرور بالكسرة الظاهرة وهو مضاف (الشاعر) : مضاف إليه ، (**قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة**) : مقول محكي لـ(قول الشاعر) منصوب بفتحة مقدرة علىٰ تاء (ثقة) .

(**وقول الآخر**) : معطوف علىٰ (ظننت زيداً قائماً) مجرور بكسرة ظاهرة وهو

مضاف (الآخر) : مضاف إليه مجرور ، **(فلا تعدد المولىٰ شريكك في الغنىٰ)** : مقول محكي لـ(قول الآخر) منصوب بفتحة مقدرة علىٰ ألف (الغنىٰ) .

(وقوله) : معطوف علىٰ (ظننت زيداً قائماً) وهو مضاف ، والهاء مضاف إليه ، **(فهبني امرأً هالكاً)** : مقول محكي لـ(قوله) منصوب بفتحة مقدرة علىٰ كاف (هالكاً) .

(وقوله تعالىٰ) : معطوف محكي علىٰ (ظننت زيداً قائماً) مجرور بالكسرة الظاهرة ، (﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾) : مقول محكي لـ(قوله) منصوب بفتحة مقدرة علىٰ راء (خيراً) .

(وقوله تعالىٰ) : معطوف علىٰ (ظننت زيداً قائماً) مجرور بالكسرة الظاهرة ، ﴿ إِنَّهُمْ أَلْفَوْا۟ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴾) : مقول محكي منصوب بفتحة مقدرة علىٰ نون (ضالين) .

(وقولك) : معطوف علىٰ (ظننت زيداً قائماً) مجرور بالكسرة الظاهرة وهو مضاف ، والكاف مضاف إليه ، **(دريت زيداً قائماً)** : مقول محكي لـ(قولك) منصوب بفتحة مقدرة علىٰ ميم (قائماً) .

(وقول الشاعر) : معطوف علىٰ (ظننت زيد قائماً) مجرور بالكسرة الظاهرة وهو مضاف (الشاعر) : مضاف إليه ، **(تعلم شفاء النفس قهر عدوها)** : مقول محكي لـ(قول الشاعر) منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ألف (ها) .

(وإذا كانت ظن بمعنى اتهم) : الواو : استئنافية (إذا) : ظرف لما يستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه في محل النصب على الظرفية الزمانية ، مبني على السكون ، والظرف متعلق بالجواب الآتي (كانت) : فعل ماض ناقص مبني على

الفتح ، والتاء علامة تأنيث اسمها (ظن) : اسمها محكي (بمعنى اتهم) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لـ(كان) تقديره : كائنة بمعنى اتهم ، وجملة (كان) في محل الجر مضاف إليه لـ(إذا) علىٰ كونها فعل شرط لها .

(ورأىٰ) : معطوف محكي علىٰ (ظن) (**بمعنىٰ أبصر**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر لـ(كان) .

(**وعلم**) : معطوف علىٰ (ظن) علىٰ كونه اسم (كان) ، (**بمعنىٰ عرف**) : معطوف علىٰ قوله : (بمعنى اتهم) علىٰ كونه خبراً لـ(كان) ، (. . **لم تتعد**) : (لم) : حرف نفي وجزم (تتعد) : فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهي الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ هـٰذه الأفعال ، والجملة الفعلية جواب إذا لا محل لها من الإعراب ، وجملة (إذا) الشرطية مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

(**إلا إلىٰ مفعول واحد**) : (إلا) : أداة استثناء مفرغ (إلىٰ) : حرف جر (مفعول) : مجرور بـ(إلىٰ) ، (واحد) : صفة لـ(مفعول) ، الجار والمجرور متعلق بـ(تتعد) ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (**ظننت زيداً**) : مضاف إليه محكي ، (**بمعنىٰ**) : جار ومجرور وهو مضاف ، (**اتهمته**) : مضاف إليه محكي ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف وجوباً ؛ لوقوعه حالاً من (ظننت زيداً) تقديره : حالة كونه كائناً بمعنى اتهمته .

(**ورأيت زيداً**) : معطوف محكي علىٰ (ظننت زيداً) مجرور بكسرة مقدرة ،

(**بمعنىٰ أبصرته**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (رأيت زيداً) .

(**وعلمت المسألة**) : معطوف محكي علىٰ (ظننت) مجرور بكسرة مقدرة ، (**بمعنىٰ عرفتها**) : جار ومجرور ومضاف إليه محكي ، متعلق بمحذوف حال من (علمت المسألة) .

(**النوع الثاني**) : مبتدأ وصفة ، (**أفعال التصيير**) : خبر ومضاف إليه ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (أحدهما أفعال القلوب) علىٰ كونها بدلاً من (نوعان) ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (**نحو**) : مضاف ، (**جعل**) : مضاف إليه محكي .

(**ورد ، واتخذ ، وصير ، ووهب**) : معطوفات محكيات علىٰ (جعل) مجرورة بكسرة مقدرة نحو (ما) (**قال الله تعالىٰ**) : جملة فعلية سيقت لبيان أمثلة ما ذكر من أفعال التصيير فكأنه قال : وذلك نحو قوله تعالىٰ : (﴿ فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾) : مقول محكي منصوب بـ(قال) ، (**وقال تعالىٰ**) : معطوف علىٰ (قال) الأول المذكور قبله ، (﴿ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِكُمْ كُفَّارًا ﴾) : مقول محكي لـ(قال) ، (**وقال الله تعالىٰ**) : معطوف علىٰ (قال) الأول ، (﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾) : مقول محكي لـ(قال) ، (**ونحو**) : الواو : عاطفة (نحو) : معطوف علىٰ (نحو) المقدر آنفاً علىٰ كونه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو (نحو) : مضاف ، (**صيرت الطين خزفاً**) : مضاف إليه محكي ، (**وقالوا**) : أي : ونحو ما قالوا : الواو : عاطفة (قالوا) : فعل وفاعل معطوف علىٰ (نحو) علىٰ تقدير مضاف ؛ أي : ونحو قولهم ، (**وهبني الله فداءك**) : مقول محكي لـ(قالوا) .

(**واعلم**) : فعل أمر وفاعله مستتر ، والجملة مستأنفة ، (**أن لأفعال هـٰذا الباب**

ثلاثة أحكام) : (أن) : حرف نصب لـ(أفعال) : جار ومجرور خبر مقدم لـ(أن) على اسمها (أفعال) : مضاف (هـٰذا) : مضاف إليه (الباب) : بدل من اسم الإشارة (ثلاثة) : اسمها مؤخر وهو مضاف (أحكام) : مضاف إليه والتقدير : أن ثلاثة أحكام كائنة لأفعال هـٰذا الباب ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر ساد مسد مفعولي (اعلم) ، والتقدير : واعلم كون ثلاثة أحكام لأفعال هـٰذا الباب .

(**الأول**) : مبتدأ ، (**الإعمال**) : خبره ، والجملة في محل النصب بدل من (ثلاثة أحكام) بدل تفصيل من مجمل ، (**وهو الأصل**) : مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة ، (**وهو**) : مبتدأ (**واقع**) : خبر ، والجملة مستأنفة ، (**في الجميع**) : جار ومجرور متعلق بـ(واقع) .

(**الثاني : الإلغاء**) : مبتدأ وخبر ، والجملة معطوفة بعاطف مقدر علىٰ جملة قوله : (الأول) ، (**وهو**) : مبتدأ ، (**إبطال العمل**) : خبر ومضاف إليه ، والجملة مستأنفة ، (**لفظاً ومحلاً**) : منصوبان على التمييز ، أو بنزع الخافض ، (**لضعف العامل**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(إبطال) ، (**بتوسطه**) : جار ومجرور متعلق بـ(ضعف العامل) .

(**أو تأخره**) : معطوف علىٰ (توسطه) ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**زيد ظننت قائم**) : مضاف إليه محكي ، (**وزيد قائم ظننت**) : معطوف محكي علىٰ ما قبله ، (**وهو جائز**) : مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة ، (**لا**) : عاطفة ، (**واجب**) : معطوف علىٰ (جائز) مرفوع .

(**وإلغاء المتأخر**) : مبتدأ ومضاف إليه ، (**أقوىٰ**) : خبر مرفوع بالضمة

المقدرة ، (**من إعماله**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(أقوىٰ) ، والجملة مستأنفة ، (**والمتوسط**) : مبتدأ ، (**بالعكس**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ؛ أي : ملتبس بالعكس ؛ أي : ملتبس بخلاف ما ذكر .

(**ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم**) : الواو : استئنافية (لا) : نافية (يجوز) : فعل مضارع مرفوع (إلغاء) : فاعل (العامل) : مضاف إليه (المتقدم) : صفة لـ(العامل) ، والجملة مستأنفة ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**ظننت زيداً قائماً**) : مضاف إليه محكي ، (**خلافاً**) : منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف وجوباً تقديره : وذلك يخالف خلافاً ، (**للكوفيين**) : جار ومجرور متعلق بـ(خلافاً) ، والجملة المحذوفة مستأنفة .

(**الثالث : التعليق**) : مبتدأ وخبر ، والجملة معطوفة بعاطف مقدر علىٰ جملة قوله : (الأول) علىٰ كونها بدلاً من (ثلاثة) ، (**وهو إبطال العمل**) : مبتدأ وخبر (العمل) : مضاف إليه ، والجملة مستأنفة ، (**لفظاً**) : منصوب على التمييز ، أو بنزع الخافض ، (**لا**) : عاطفة ، (**محلاً**) : معطوف علىٰ (لفظاً) ، (**بمجيء**) : جار ومجرور متعلق بـ(إبطال) وهو مضاف ، (**ما**) : اسم موصول في محل الجر مضاف إليه ، (**له**) : جار ومجرور خبر مقدم ، (**صدر الكلام**) : (صدر) : مبتدأ مؤخر (الكلام) : مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ المؤخر والخبر المقدم صلة لـ(ما) الموصولة ، (**بعده**) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(مجيء) لأنه مصدر ميمي من (جاء) ، (**وهو لام الابتداء**) : مبتدأ وخبر ، ومضاف إليه ، (**نحو**) : خبر لمحذوف ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**ظننت لزيد قائم**) : مضاف إليه محكي ، (**وما النافية**) : الواو : عاطفة (ما) :

معطوف محكي علىٰ لام الابتداء (النافية) : صفة لـ(ما) مرفوع ، (**كقوله تعالىٰ**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك كائن كقوله تعالىٰ ، والجملة مستأنفة ، (﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾) : مقول محكي لـ(قوله) ، (**ولا**) : معطوف محكي علىٰ لام الابتداء ، مرفوع بالضمة المقدرة لسكون الحكاية ، (**النافية**) : صفة لـ(لا) مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**علمت لا زيد قائم**) : مضاف إليه محكي ، (**وإن**) : معطوف علىٰ لام الابتداء مرفوع ، (**النافية**) : صفة لـ(إن) مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**نحو**) : خبر لمحذوف ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**علمت والله إن زيد قائم**) : مضاف إليه محكي ، (**وهمزة**) : معطوف علىٰ لام الابتداء ، (**الاستفهام**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**علمت أزيد قائم أم عمرو**) : مضاف إليه محكي .

(**وكون**) : معطوف علىٰ لام الابتداء وهو مضاف ، (**أحد**) : مضاف إليه (أحد) : مضاف ، (**المفعولين**) : مضاف إليه مجرور بالياء ؛ لأنه مثنىً ، والكون مصدر مضاف إلى اسمه ، (**اسم استفهام**) : خبره منصوب ، (**نحو**) : خبر لمحذوف وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**علمت أيهم أبوك**) : مضاف إليه محكي ، (**فالتعليق**) : الفاء فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أسباب التعليق ، وأردت بيان حكمه . . **فأقول لك** : التعليق واجب (التعليق) : مبتدأ ، (**واجب**) : خبر مرفوع ، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا)

المقدرة مستأنفة ، (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن معنى الشرط في محل النصب على الظرفية ، مبني على السكون ، والظرف متعلق بـ(واجب) ، (وجد) : فعل ماض مغير الصيغة ، (شيء) : نائب فاعل لـ(وجد) ، (من هٰذه) : جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(شيء) .

(**ولا يدخل التعليق ولا الإلغاء في شيء من أفعال التصيير ، ولا في قلبي جامد**) : الواو : استئنافية (لا) : نافية (يدخل التعليق) : فعل وفاعل ، والجملة مستأنفة ، (ولا الإلغاء) : الواو : عاطفة (لا) : زائدة زيدت لتأكيد نفي ما قبلها (الإلغاء) : معطوف على (التعليق) ، (في شيء) : جار ومجرور متعلق بـ(لا يدخل) ، (من شيء) : جار ومجرور متعلق بـ(لا يدخل) ، (من أفعال التصيير) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف صفة لـ(شيء) أي : في شيء كائن من أفعال التصيير ، (ولا) : الواو : عاطفة (لا) : زائدة زيدت لتأكيد نفي ما قبلها (في قلبي) : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور في قوله : (في شيء من أفعال التصيير) ، (جامد) : صفة لـ(قلبي) .

(**وهو**) : مبتدأ ، (**اثنان**) : خبر مرفوع بالألف ، والجملة مستأنفة ، (**هب**) : بدل محكي من (اثنان) ، (**وتعلم**) : معطوف محكي علىٰ (هب) ، (**فإنهما ملازمان صيغة الأمر**) : الفاء تعليلية (إن) : حرف نصب وتوكيد ، والهاء ضمير للمثنى المذكر الغائب في محل النصب اسمها ، والميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التثنية (ملازمان) : خبر (إن) مرفوعان بالألف ؛ لأنه مثنىً ، (صيغة) : مفعول (ملازمان) منصوب به وهو مضاف (الأمر) : مضاف إليه ، وجملة (إن) في محل الجر بـ(لام) التعليل المقدرة المدلول عليها بالفاء التعليلية ، المتعلقة بمعلول محذوف جوازاً تقديره : وإنما قلنا هما جامدان

لملازمتهما صيغة الأمر .

(وما عداهما) : الواو : عاطفة (ما) : اسم موصول في محل الرفع مبتدأ (عدا) : فعل مبني بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلىٰ (ما) ، والجملة صلة الموصول ، **(من أفعال الباب)** : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف حال من فاعل (عدا) أي : حالة كون ما عداهما من أفعال الباب ، **(يتصرف)** : فعل مضارع وفاعله مستتر يعود علىٰ (ما عدا) ، والجملة في محل الرفع خبر لـ(ما عدا) ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله : (فإنهما) .

(يأتي منه المضارع والأمر وغيرهما) : (يأتي) : فعل مضارع مرفوع (منه) : جار ومجرور متعلق بـ(يأتي) ، (المضارع) : فاعل (والأمر) : معطوف على (المضارع) ، (وغيرهما) : معطوف على (المضارع) ومضاف إلى الضمير ، وجملة (يأتي) بدل من جملة (يتصرف) بدل كل من كل .

(إلا وهب من أفعال التصيير) : (إلا) : أداة استثناء (وهب) : مستثنىً محكي منصوب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها حركة الحكاية (من أفعال التصيير) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف حال من (وهب) ، **(فإنه ملازم لصيغة الماضي)** : الفاء : تعليلية (إنه) : ناصب ومنصوب (ملازم) : خبر (إن) ، (لصيغة الماضي) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(ملازم) ، وجملة (إن) من اسمها وخبرها في محل الجر بـ(لام) التعليل المقدرة ، المدلول عليها بالفاء التعليلية المتعلقة بمعلول محذوف جوازاً تقديره : وإنما استثنيناها لملازمتها صيغة الماضي ، والجملة المحذوفة مستأنفة .

(ولتصاريفهن) : الواو : استئنافية (لتصاريفهن) : جار ومجرور ومضاف

إليه متعلق بمحذوف خبر مقدم ، (**ما لهن**) : (ما) : اسم موصول في محل الرفع مبتدأ مؤخر (لهن) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صلة لـ(ما) والتقدير : وما ثبت لهـٰذه الأفعال من الأحكام ثابت لتصاريفهن ، والجملة مستأنفة ، (**مما تقدم من الأحكام**) : (مما) : جار ومجرور حال من الضمير المستكن في صلة (ما) الأولىٰ تقديره : حالة كون ما ثبت لهن كائناً مما تقدم (تقدم) : فعل ماض وفاعله مستتر صلة لـ(ما) الثانية (من الأحكام) : جار ومجرور حال من فاعل (تقدم) أي : حالة كون ما تقدم من الأحكام ، (**وتقدمت**) : فعل ماض ، وتاء تأنيث ، (**بعض**) : فاعل (تقدمت) وهو مضاف ، (**أمثلته**) : مضاف إليه وهو مضاف ، (**ذلك**) : مضاف إليه ، والجملة الفعلية مستأنفة ، وكثرة الإضافة لا تخرج الكلام عن الفصاحة ؛ لورودها في الكتاب والسنة .

(**ويجوز حذف المفعولين**) : الواو : استئنافية (يجوز) : فعل مضارع (حذف) : فاعل (المفعولين) : مضاف إليه مجرور بالياء ؛ لأنه مثنىً ، (**أو أحدهما**) : معطوف على (المفعولين) مجرور ، والجملة مستأنفة ، (**لدليل**) : جار ومجرور متعلق بـ(حذف) ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة ؛ (**أي**) : حرف تفسير ، (**تزعمونهم شركائي**) : مفسر ، وللمفسر حكم المفسر تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية علىٰ ياء (شركائي) .

(**وإذا قيل لك من ظننته قائماً فتقول : ظننت زيداً ؛ أي : ظننت زيداً قائماً**) :

الواو : استئنافية (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان (قيل) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح (لك) : جار ومجرور متعلق بـ(قيل) ، (من ظننته قائماً) : نائب فاعل محكي لـ(قيل) مرفوع بضمة مقدرة علىٰ ميم (قائماً) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، والجملة في محل الخفض بإضافة إذا إليها علىٰ كونها فعل شرط لها (فتقول) : الفاء : رابطة لجواب إذا جوازاً (تقول) : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، والجملة جواب إذا لا محل لها من الإعراب (ظننت زيداً) : مقول محكي لـ(تقول) منصوب بفتحة مقدرة علىٰ دال (زيداً) ، (أي) : حرف تفسير (ظننت زيداً قائماً) : مفسر لما قبله ، والمفسر يتبع المفسر تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ميم (قائماً) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، وجملة (إذا) من فعل شرطها وجوابها مستأنفة استئنافاً نحوياً .

(وعد صاحب « الآجرومية » من هٰذه الأفعال (سمعت) تبعاً للأخفش ومن وافقه) : الواو : استئنافية (عد) : فعل ماض مبني على الفتح (صاحب) : فاعل مرفوع (صاحب) : مضاف ،(الآجرومية) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة الفعلية مستأنفة (من) : حرف جر (هٰذه) : اسم إشارة في محل الجر بـ(من) ، (الأفعال) بدل من اسم الإشارة مجرور ، الجار والمجرور متعلق بـ(عد) ، (سمعت) : مفعول به محكي لـ(عد) ، (تبعاً) : حال من فاعل (عد) ، ولٰكن بتأويله بمشتق ؛ أي : حالة كونه تابعاً للأخفش (للأخفش) : جار ومجرور متعلق بـ(تبعاً) ، (ومن) : الواو : عاطفة (من) : اسم موصول بمعنى الذي في محل الجر معطوف على (الأخفش) ، (وافقه) : فعل وفاعله مستتر ومفعول به ، والجملة صلة لـ(من) الموصولة .

(**ولابد أن يكون مفعولها الثاني جملة مما يسمع**) : الواو : استئنافية (لا) : نافية للجنس تعمل عمل (إن) ، (بد) : في محل النصب اسمها مبني على الفتح ، وخبرها محذوف جوازاً تقديره : موجود ، والجملة مستأنفة (أن يكون) : ناصب ومنصوب (مفعولها) : اسم (يكون) ، (الثاني) : صفة لـ(مفعولها) ، (جملة) : خبر (يكون) ، (مما) : جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(جملة) تقديره : كائنة مما يسمع (ويسمع) : فعل مضارع مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير يعود علىٰ (ما) ، والجملة الفعلية صلة لـ(ما) الموصولة ، وجملة (يكون) من اسمها وخبرها صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بـ(من) المقدرة المتعلقة باسم (لا) ، والتقدير : ولا بد من كون مفعولها الثاني جملة مما يسمع موجود ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**سمعت زيداً يقول كذا**) : مضاف إليه محكي ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (**وقوله تعالىٰ**) : بالجر معطوف على المثال المذكور علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) أي : ونحو قوله تعالىٰ : (﴿ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ ﴾) : مقول محكي لـ(قوله) منصوب بفتحة مقدرة .

(**ومذهب الجمهور**) : الواو : استئنافية (مذهب) : مبتدأ (الجمهور) : مضاف إليه ، (**أنها**) : (أن) : حرف نصب ، والهاء في محل النصب اسمها ، (**فعل**) : خبر (أن) مرفوع ، (**متعد**) : صفة (فعل) مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، (**إلىٰ واحد**) : جار ومجرور متعلق بـ(متعد) ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع على الخبرية ، والتقدير : ومذهب الجمهور

كونها متعدياً إلىٰ مفعول واحد ، والجملة مستأنفة .

(فإن كان معرفة) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أنها متعدية إلىٰ مفعول واحد ، وأردت بيان حكم الجملة الواقعة بعد مفعولها . . فأقول لك : (إن) : حرف شرط جازم (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها ، مبني على الفتح ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ مفعوله ، (معرفة) : خبر (كان) منصوب ، **(كالمثال)** : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك كائن كالمثال الأول ، **(الأول)** : صفة لـ(المثال) ، والجملة الاسمية معترضة لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين فعل الشرط وجوابه ، **(. . فالجملة التي بعدها حال)** : الفاء : رابطة لجواب (إن) الشرطية وجوباً (الجملة) : مبتدأ (التي) : اسم موصول في محل الرفع صفة للجملة (بعدها) : ظرف ومضاف إليه متعلق بمحذوف صلة الموصول (حال) : خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية في محل الجزم جواب لـ(إن) الشرطية ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة .

(وإن كان نكرة كما في الآية . . فالجملة صفة) : الواو : عاطفة (إن) : حرف شرط (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) علىٰ كونها فعل شرط لها ، واسمها ضمير مستتر يعود علىٰ مفعولها (نكرة) : خبر (كان) كما في الآية ، الكاف : حرف جر وتمثيل (ما) : اسم موصول في محل الجر بالكاف (في الآية) : جار ومجرور صلة لـ(ما) الموصولة ، الجار والمجرور في قوله : (كما) خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك كائن كالمثال الذي ذكر في الآية ،

والجملة معترضة بين فعل الشرط وجوابه (فالجملة صفة) : مبتدأ وخبر ، والفاء رابطة الجواب ، وجملة (إن) الشرطية معطوفة علىٰ جملة (إن) الأولىٰ علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (والله أعلم) : مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة ، ولا يخفىٰ ما فيه من حسن كمال الأدب ، لما فيه من تفويض العلم إلى العليم ، الذي علمه فوق علم كل ذي علم . انتهىٰ « سلم المعراج علىٰ خطبة المنهاج » .

[ش] : (**فصل**) في الكلام على النوع الثالث من النواسخ ؛ وهي أفعال القلوب وما ألحق بها (**وأما ظن وأخواتها . . فإنها تدخل بعد استيفاء فاعلها**) أي : أخذها فاعلها (**على المبتدأ والخبر**) لبيان أن النسبة الواقعة بينهما ناشئة من العلم أو الظن ؛ فإنك إذا قلت : زيد قائم . . احتمل أن يكون الحكم منك عن علم ، وأن يكون عن ظن ؛ فإذا قلت : علمت زيداً قائماً . . علم أنه عن علم ، أو : ظننت زيداً قائماً . . علم أنه عن ظن ،

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(**فصل في الكلام علىٰ**) أحكام (**النوع الثالث من**) أنواع (**النواسخ**) الثلاثة باعتبار عملها وإلا . . فنوعان : أفعال وحروف (**وهي**) أنَّث الضمير باعتبار الخبر ، ولو اعتبر المرجع . . لذَكَّر ؛ لأن مرجعه النوعُ الثالث : (**أفعال القلوب وما ألحق بها**) في العمل مما يصح جعل مفعوليه بعد حذفه مبتدأ وخبراً ، خرج به نحو : أعطىٰ وكسا ، وهو أفعال التصيير .

(**وأما ظن وأخواتها**) أي : نظائرها في العمل (. . **فإنها**) أي : فإن ظن وأخواتها (**تدخل بعد استيفاء فاعلها** ؛ **أي : أخذها فاعلها على المبتدأ والخبر ؛ لبيان أن النسبة الواقعة بينهما**) أي : بين المبتدأ والخبر (**ناشئة من العلم**) واليقين .

(**أو**) ناشئة من (**الظن**) والشك (**فإنك إذا قلت : زيد قائم . . احتمل أن يكون الحكم**) الواقع (**منك**) علىٰ زيد بالقيام ناشئاً (**عن علم**) ويقين .

(**وأن يكون**) ناشئاً (**عن ظن**) وشك (**فإذا قلت : علمت زيداً قائماً . . علم أنه**) أي : أن حكمك عليه بالقيام ناشىء (**عن علم**) ويقين .

(**أو**) قلت : (**ظننت زيداً قائماً . . علم أنه**) أي : أن حكمك عليه بالقيام ناشىء (**عن ظن**) وشك .

وكذا سائر الأفعال (**فتنصبهما علىٰ أنهما مفعولان لها**) وهـٰذا النوع ليس من المرفوعات ، وإنما ذكره تتميماً لأقسام النواسخ (**وهي نوعان** : **أحدهما** : **أفعال القلوب**) أي : أفعال تتعلق بالقلوب وتصدر عنها لا عن الجوارح والأعضاء الظاهرة ،

(**وكذا سائر الأفعال**) أي : ومثل ما قيل في (علم) يقال في سائر الأفعال المفيدة باليقين ، وهي أربعة : وجد ، وألفىٰ ، ودرىٰ ، وتعلَّم بمعنى اعلم ، ومثل ما قيل في ظن يقال في سائر الأفعال المفيدة للظن ؛ كزعم ، وجعل ، وحجا ، وعدَّ ، ووهب (**فتنصبهما علىٰ أنهما مفعولان لها**) حيث لا مانع ، أما إذا حصل مانع لها من العمل . . فلا تنصبهما ، وذلك المانع كالإلغاء ، وهو إبطال العمل لفظاً ومحلاً ؛ لضعف العامل بتوسطه أو بتأخره ، والتعليق وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً بسبب توسط ما له صدر الكلام بينها وبين معموليها ؛ كـ(لام) الابتداء مثلاً كما سيأتي بسط الكلام عليهما ؛ أي : على الإلغاء والتعليق .

(**وهـٰذا النوع**) الثالث من النواسخ (**ليس من المرفوعات** ، **وإنما ذكره**) أي : وإنما ذكر المصنف هـٰذا النوع في المرفوعات مع أنه ليس منها (**تتميماً**) أي : لغرض قصده الإتمام والجمع (**لأقسام النواسخ**) هنا وإلا . . فهو من المنصوبات ، فحقه أن يذكر هناك .

(**وهو**) أي : هـٰذا النوع الثالث ، وفي بعض النواسخ (**وهي**) أي : أفعال هـٰذا الباب (**نوعان**) من حيث المعنىٰ (**أحدهما** : **أفعال القلوب** ؛ **أي** : **أفعال تتعلق بالقلوب وتصدر عنها**) أي : عن القلوب ؛ لأن معانيها : إما اليقين أو الظن ، وهما صادران من القلب (**لا عن الجوارح والأعضاء الظاهرة**) وعطف الأعضاء على الجوارح من عطف الرديف .

وليس كل فعل قلبي يتعدىٰ لاثنين ؛ بل القلبي ثلاثة أنواع : ما لا يتعدىٰ بنفسه ؛ كفكَّر وتفكَّر ، وما يتعدىٰ لواحد ؛ كعرف وفهم ، وما يتعدىٰ لاثنين ، وإليه الإشارة بقوله : (وهي) أربعة عشر فعلاً (ظننت ، وحسبت ، وخلت ، ورأيت ، وعلمت ، وزعمت ، وجعلت ، وحجوت ، وعددت ، وهب ، ووجدت ، وألفيت ، ودريت ، وتعلم بمعنى اعلم) وقد أشار إلىٰ أمثلتها علىٰ طريقة اللف والنشر المرتب

(وليس كل فعل قلبي يتعدىٰ لاثنين ؛ بل القلبي ثلاثة أنواع) الأول : (ما لا يتعدىٰ بنفسه ؛ كفكر وتفكَّر) تقول : فكر زيد في كذا ، وتفكر فيه .

(و) الثاني : (ما يتعدىٰ لواحد ؛ كعرف وفهم) تقول : عرفت وفهمت المسألة .

(و) الثالث : (ما يتعدىٰ لاثنين ، وإليه) أي : وإلىٰ هـٰذا القسم (الإشارة بقوله) أي : بقول المصنف : (وهي) أي : أفعال القلوب ؛ أي : جملتُها (أربعة عشر فعلاً) وجمعها ابن مالك بقوله :

انصب بفعل القلب جزأي ابتدا　　أعْنِي رأىٰ خَالَ علمتُ وجدا
ظن حسبت وزعمت مع عدْ　　حجا درىٰ وجعل اللَّذْ كاعتقد
وهب تعلم .

. . . إلخ .

(ظننت ، وحسبت ، وخلت ، ورأيت ، وعلمت ، وزعمت ، وجعلت ، وحجوت ، وعددت ، وهب ، ووجدت ، وألفيت ، ودريت ، وتعلم بمعنى اعلم ، وقد أشار) المصنف (إلىٰ أمثلتها علىٰ طريقة اللف) والجمع للكلام (والنشر) أي : التفصيل له (المرتب) ذلك النشر ؛ أي : المجعول ذلك النشر علىٰ ترتيب

بقوله : (**نحو** : **ظننت زيداً قائماً**) فزيداً : مفعول أول ، وقائماً : مفعول ثان ، والغالب في (ظن) أنها تفيد رجحان الوقوع كما مثل ، وقد ترد لليقين نحو : ﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ ﴾ ، ومثل ظن : (حسب) تكون في الغالب للرجحان نحو : حسبت زيداً عالماً ، وقد تستعمل لليقين (و) منه

ما ذكره أولاً ، وضابطها : أن تذكر شيئين أو أشياء على نسق واحد ، ثم تذكر ما يرجع إليهما أو إليها على ترتيبها الأول ، بخلاف اللف والنشر المشوش ، فإنه أن تذكرهما أو تذكرها على نسق واحد ، ثم تذكر ما يرجع إليهما أو إليها على خلاف ترتيبها الأول . انتهى من « حواشي الجوهر المكنون » .

أي : أشار إليها (**بقوله** : **نحو** : **ظننت زيداً قائماً**) أي : أدركت قيام زيد إدراكاً راجحاً (**فزيداً** : **مفعول أول** ، **وقائماً** : **مفعول ثان** ، **والغالب في ظن أنها تفيد رجحان الوقوع**) أي : وقوع المفعول الثاني للأول ، وذلك (**كما مثل**) أي : كالمثال الذي مثله المصنف ؛ يعني : هذا المثال المذكور هنا .

(**وقد ترد**) (ظن) (**لليقين نحو**) قوله تعالى : (﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ ﴾) أي : يتيقنون ذلك .

(**ومثل ظن**) في كون الغالب فيها أن تكون للرجحان وورودها لليقين : (« **حسب** ») بكسر السين من باب (علم) وفي مضارعها لغتان : فتح السين وهو القياس ، وكسرها وهو الأكثر في الاستعمال ، ومصدرها الحسبان بكسر الحاء ؛ والمحسبة بفتح السين وكسرها ، بخلاف التي بمعنى عد الدراهم فهي بفتح السين ، ومضارعها بالضم ، ومصدرها حَسَب بالفتح ، وحِسبانٌ بالضم والكسر ، وحساب وحسبة وحسابة بكسرهن كذا في « القاموس » ، فقول البعض مصدرها الحسبان فيه قصور فـ(**تكون**) (حسب) (**في الغالب للرجحان نحو** : **حسبت زيداً عالماً**) أي : أدركت عالمية زيد إدراكاً راجحاً (**وقد تستعمل**) (حسب) (**لليقين** ، **ومنه**)

نحو قول الشاعر :

(حسبت التقىٰ والجود خير تجارة) رباحاً إذا ما أصبح المرء ثاقلا

وكظن أيضاً (خال) فمن استعمالها للرجحان نحو : خلتك متحركاً (وخلت عمراً شاخصاً) للرجحان ولليقين قوله :

... خلتني زلت بعدكم ضمنا

أي : ومن استعمالها لليقين (**نحو قول الشاعر**) وهو لبيد بن ربيعة العامري من قصيدة (من الطويل) :

(حسبت التقىٰ والجود خير تجارة رباحاً إذا ما أصبح المرء ثاقلا)

أي : صار ميتاً ؛ لأن الأبدان تخف بالأرواح ، فإذا مات الإنسان . . يصير ثاقلاً كالجماد ، والشاهد في قوله : (حسبت) أي : تيقنت وعلمت .

(**وكظن**) في كونها للرجحان أو اليقين (**أيضاً**) أي : كما أن (حسب) كظن (**خال**) ماضي يخال ، لا ماضي يخول بمعنىٰ يتكبَّر (**فمن استعمالها للرجحان نحو : خلتك متحركاً**) أي : أدركت كونك متحركاً إدراكاً راجحاً (**و**) **نحو قولك** : (**خلت عمراً شاخصاً للرجحان**) أيضاً ، ومعنىٰ شاخصاً ؛ أي : ذاهباً أو حاضراً ، فإن الشخوص يأتي بمعنى السفر وبمعنى الحضور . انتهىٰ من « أبي النجا » .

وأصل خلت : خيلت بكسر الياء نقلت كسرة الياء إلى الخاء ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين . انتهىٰ « خالد » .

(**ولليقين**) أي : ومن استعمال (خلت) لليقين (**قوله**) أي : قول الشاعر :

ما (خلتني زلت فيكم ضمنا) أشكو إليكم حموة الألم

البيت (من المنسرح) ولم يُعْزَ إلىٰ قائل معين .

وأما (رأىٰ) . . فالغالب فيها كونها لليقين ، وقد ترد للرجحان (و) قد اجتمعا في (قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۞ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ﴾) ،

اللغة : (ضمناً) بضاد معجمة مفتوحة فميم مكسورة ، وآخره نون ومعناه : مبتلىً (حموة الألم) بضم الحاء المهملة والميم وتشديد الواو المفتوحة : شدة الألم وسورته ، والشاهد في قوله : (خلتني ضمناً) حيث استعمل (خال) بمعنى اليقين ، ويروىٰ (بعدكم) بدل (فيكم) والمعنىٰ خلتني ؛ أي : تيقنت كوني ضمناً فيكم أو بعدكم ، وما زلت أشكو إليكم حموة الألم ؛ أي : شدته .

ومن كونها لليقين أيضاً : قول النمر بن تولب الصحابي رضي الله تعالىٰ عنه من قصيدة (من الطويل) :

دعـانـي الغـوانـي عمهـن وخلتنـي ... لـي اسـم فـلا أدعـىٰ بـه وهـو أول

و(الغواني) جمع غانية ؛ وهي المرأة التي غنيت بجمالها وحسنها عن الزينة ، ويروىٰ بدلها (العذارىٰ) جمع عذراء ؛ وهي المرأة التي لم يمسها رجل وهي بكر و(خلتني) أي : تيقنت أن لي اسماً أدعىٰ به وأنا شاب ، وهو أول ؛ أي : الاسم الأول الذي كنت أدعىٰ به وأنا شاب ، قال بعضهم : هـٰذا الاسم هو الأخ ؛ لأن النساء يقلن للشاب الأخ ، وللشائب العم ، والحاصل : أنه أنكر عليهن دعاءه بالعم ؛ لأنه لا يدعىٰ به إلا الشيوخ ، ولا تدعوا النساء بمثل ذلك ، إلا من لا التفات لهن إليه ؛ لأن ميلهن إلى الشباب أظهر وأغلب . انتهىٰ « عيني » .

(**وأما رأىٰ**) لا بمعنىٰ أبصرت وإلا . . تعدت إلىٰ مفعول واحد ؛ لأنها من أفعال الحواس . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(. . **فالغالب فيها كونها لليقين ، وقد ترد للرجحان ، وقد اجتمعا**) أي : اجتمع كونها لليقين وكونها للرجحان (**في قوله تعالىٰ** : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۞ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ﴾ ،

الأول للرجحان ، والثاني لليقين ، وعلم مثل رأىٰ ، فمن استعمالها للرجحان نحو : علمت زيداً أخاك (و) نحو (قوله تعالىٰ : ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾) ، ولليقين نحو قوله تعالىٰ : ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ، وأما (زعم) . . فإنها تفيد في الخبر الرجحان فقط نحو : زعمت زيداً صديقاً (وقول الشاعر :

زَعَمتنِي شيخاً ولست بشيخ) إنما الشيخ من يدب دبيبا

(و) مثلها (جعل) نحو (قوله . . . .

الأول للرجحان ، والثاني لليقين ، وعلم) أي : لا بمعنىٰ عرف وإلا . . تعدت لواحد ؛ أما علىٰ أن بين العلم والمعرفة فرقاً . . فظاهر ، وأما علىٰ أنهما بمعنىً واحد . . فلأنه قد يخص أحد المتساويين في المعنىٰ بحكم لفظي دون الآخر ، وهو أمر موكول إلى اختيار العرب . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(مثل رأىٰ) في استعمالها في المعنيين **(فمن استعمالها للرجحان نحو : علمت زيداً أخاك ، ونحو قوله تعالىٰ : ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ ، ولليقين نحو قوله تعالىٰ : ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ، وأما « زعم »)** أي : بمعنى اعتقدت ، أو شككت ، أو ظننت لا بمعنىٰ تكلفت وإلا . . تعدت لواحد تارة بنفسها ، وأخرىٰ بحرف الجر ، لا بمعنىٰ سمن أو هزل وإلا . . كانت لازمة **(. . فإنها)** أي : فإن (زعم) **(تفيد في الخبر الرجحان)** أي : رجحان وقوعه علىٰ عدم الوقوع **(فقط)** أي : فلا تفيد اليقين في الخبر مثالها **(نحو)** قولك : **(زعمت زيداً صديقاً)** لي **(و)** نحو **(قول الشاعر)** من (بحر الخفيف) وهو أبو أمية أوس الحنفي :

(زعمتني شيخاً ولست بشيخ إنما الشيخ من يدب دبيبا)

والمعنىٰ : أدركتني محبوبتي شيخاً إدراكاً راجحاً .

(ومثلها) أي : ومثل (زعم) في كونها للرجحان فقط **(« جعل » نحو قوله**

تعالىٰ : ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا ﴾ ؛ و) مثلها (حجا) نحو (قول الشاعر :

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة) حتىٰ ألمت بنا يوماً ملمات

(و) مثلها (عد) نحو (قول الآخر :

فلا تعدد المولىٰ شريكك في الغنىٰ) ولـٰكنما المولىٰ شريكك في العدم

(و) مثلها (هب) نحو (قوله) :

فقلت أجرني أبا خالد وإلا (فهبني امرأ هالكا)

تعالىٰ : ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا ﴾) أي : أدركوهم إناثاً إدراكاً راجحاً .

(ومثلها) أي : ومثل (جعل) في كونها للرجحان (« حجا » نحو قول الشاعر) من (بحر البسيط) وهو تميم بن أبي مقبل الأعرابي :

(قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة حتىٰ ألمت بنا يوماً ملمات)

أي : أدركته أخا ثقة إدراكاً راجحاً .

(ومثلها) أي : ومثل (حجا) (« عد ») في كونها للرجحان (نحو قول) الشاعر (الآخر) وهو النعمان بن بشير الأنصاري رضي الله تعالىٰ عنهما من قصيدة (من الطويل) :

(فلا تعدد المولىٰ شريكك في الغنىٰ ولـٰكنما المولىٰ شريكك في العدم

ومثلها) أي : ومثل (عد) في كونها للرجحان (« هب ») بصيغة الأمر (نحو قوله) أي : قول ابن همام السلولي بيتاً (من المتقارب) :

(فقلت أجرني أبا خالد وإلا فهبني امرأ هالكا

وأما (وجد) . . فإنها تفيد في الخبر يقيناً نحو : وجدت الصدق منجياً .

(و) (قوله تعالىٰ : ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾ ، و) مثلها (ألفىٰ) نحو (قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّهُمْ أَلْفَوْا۟ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴾ ، و) مثلها (درىٰ) نحو (قولك : دريت زيداً قائماً) وقوله :

دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط

(و) مثلها (تعلم) نحو (قول الشاعر :

وأما « وجد ») بمعنىٰ علمت ، ومصدرها الوجدان عند الأخفش ، والوجود عند السيرافي ، لا بمعنىٰ أصبت نحو : وجدت الضالة ، فإنها حينئذ تتعدىٰ بنفسها إلىٰ واحد ، ولا بمعنىٰ حزن نحو : وجدت على الميت ؛ أي : حزنت عليه ، فإنها حينئذ لازمة . انتهىٰ .

(. . فإنها تفيد في الخبر يقيناً نحو : وجدت الصدق منجياً ، و) نحو (قوله تعالىٰ : ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾ ، ومثلها) أي : ومثل (وجد) في إفادتها اليقين في الخبر (« ألفىٰ ») ولا يستعمل إلا مزيداً ، ويكون ألفىٰ بمعنىٰ أصاب نحو : ضاع مالي ثم ألفيته ؛ أي : أصبته . انتهىٰ « يس » .

(نحو قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّهُمْ أَلْفَوْا۟ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴾ ، ومثلها) أي : ومثل (ألفىٰ) في كونها لليقين (« درىٰ » نحو قولك : دريت زيداً قائماً) بفتح الدال مبنياً للفاعل (وقوله) بيتاً (من الطويل) ولم ينسب لقائل معين :

(دريت الوفي بالعهد يا عرو فاغتبط) فـإن اغتبـاطـاً بـالـوفـاء حميـد

(ومثلها) أي : ومثل (درىٰ) في إفادة اليقين (« تعلم ») بصيغة الأمر بمعنى اعلم (نحو قول الشاعر) وهو زياد بن يسار (من الطويل) :

تعلم شفاء النفس قهر عدوها)   فبالغ بلطف في التحيل والمكر

والأكثر وقوع (تعلم) علىٰ أن المشددة وصلتها ؛ كقوله :

فقلت تعلم أن للصيد غرة

ولما كان بعض الأفعال المذكورة : منها ما يستعمل لليقين ومع ذلك لا يتعدىٰ إلىٰ مفعولين . . أشار إلى الاحتراز عن ذلك بقوله : (**وإذا كانت ظن بمعنى اتهم ، ورأىٰ بمعنىٰ أبصر ، وعلم بمعنىٰ عرف . . لم تتعد**) هـٰذه الثلاثة (**إلا إلىٰ مفعول واحد**) ومثلها

(تعلم شفاء النفس قهر عدوها   فبالغ بلطف في التحيل والمكر

والأكثر وقوع « تعلم » علىٰ أن المشددة وصلتها ؛ كقوله) أي : كقول زهير بن أبي سلمىٰ (من الطويل) :

(فقلت تعلم أن للصيد غرة)   وإلا تضيعها فإنك قاتله

والشاهد قوله : (تعلم بمعنى اعلم) كما في البيت السابق ، ولـٰكن بأن أكثر كما ذكرنا ، ومنه في حديث الدجال : « تعلموا أن ربكم ليس بأعور » أي : اعلموا ، و(أن) بالفتح مع اسمها وخبرها سدت مسد مفعولي (تعلم) وإلا . . مركبة من (إنْ ولا) وليست للاستثناء ، وقوله : (فإنك قاتلهُ) جوابُ الشرط ، والمعنىٰ : إن لم تضع ما قلت لك من الوصية . . فإنك قاتل هـٰذا الصيد ؛ لأنه ربما كان مغتراً.

(**ولما كان بعض الأفعال المذكورة**) التي هي من أفعال القلوب ؛ وهي أربعة عشر فعلاً (**منها ما يستعمل لليقين ومع ذلك**) أي : ومع استعمالها لليقين (**لا يتعدىٰ إلىٰ مفعولين . . أشار**) المصنف (**إلى الاحتراز**) والاحتراس (**عن ذلك**) الذي لا يتعدىٰ إلىٰ مفعولين (**بقوله : وإذا كانت ظن بمعنى اتهم ، ورأىٰ بمعنىٰ أبصر ، وعلم بمعنىٰ عرف . . لم تتعد هـٰذه الثلاثة إلا إلىٰ مفعول واحد ، ومثلها**)

حجا بمعنىٰ قصد (نحو : ظننت زيداً بمعنى اتهمته ، ورأيت زيداً) أو الهلال (بمعنىٰ أبصرته ، وعلمت المسألة بمعنىٰ عرفتها) وحجوت بيت الله بمعنىٰ قصدته ، ولا يخفىٰ أن رأىٰ بمعنىٰ أبصر ليست من أفعال القلوب ، فلم يشملها قوله أولاً : (أفعال القلوب) ، وقد تستعمل وجد بمعنىٰ حزن أو حقد ، فلا تتعدىٰ بنفسها يقال : وجد زيد إذا حزن أو حقد .

(النوع الثاني) من الأفعال الناصبة للمبتدأ والخبر مفعولين : (أفعال التصيير) سميت بذلك ؛ لدلالتها علىٰ تحويل الشيء من حالة إلىٰ حالة . . . .

أي : ومثل هـٰذه الثلاثة (حجا بمعنىٰ قصد) ووجد بمعنىٰ حزن ، أو حقد وزعم بمعنىٰ كفل ، أو بمعنىٰ قال ؛ أي : لم تتعد إلا إلىٰ مفعول واحد ؛ لأن تعديها إلىٰ مفعولين إنما كان بالنظر لاقتضائها للجزأين المبتدأ والخبر ، فإذا كانت قد وضعت لمعنىً آخر لا تقتضي إلا أمراً واحداً . . وجب ألا تتعدىٰ إلا إلىٰ واحد ؛ لأن التعدي أمر معنوي ، فتعدُّد متعلَّقه وإفرادُه إنما هو بحسب المعنى . انتهىٰ « كواكب » .

مثال (ظن) (نحو : ظننت زيداً بمعنى اتهمته) بسوء (و) مثال (رأىٰ) نحو : (رأيت زيداً أو الهلال بمعنىٰ أبصرته ، و) مثال (علم) نحو : (علمت المسألة بمعنىٰ عرفتها ، و) مثال (حجا) نحو : (حجوت بيت الله بمعنىٰ قصدته ، ولا يخفىٰ أن رأىٰ بمعنىٰ أبصر ليست من أفعال القلوب ، فلم يشملها) أي : لم يشمل رأىٰ بمعنىٰ أبصر (قوله أولاً : « أفعال القلوب ») فلا تدخل فيها ؛ لأنها من أفعال الحواس ، فلا حاجة إلى الاحتراز عنها (وقد تستعمل وجد بمعنىٰ حزن) نحو : وجدت على الميت بمعنىٰ حزنت عليه كما مر (أو) بمعنىٰ (حقد) نحو : ونجد عليَّ زيدٌ بمعنىٰ حقدني (فلا تتعدىٰ بنفسها يقال : وجد زيد إذا حزن أو حقد ، النوع الثاني من الأفعال الناصبة للمبتدأ والخبر) علىٰ أنهما (مفعولان) لها (أفعال التصيير سميت بذلك ؛ لدلالتها علىٰ تحويل الشيء) وانتقاله (من حالة إلىٰ حالة

أخرىٰ (نحو : جعل ، ورد ، واتخذ ، وصير ، ووهب) وإتيانه بـ(نحو) في أولها ؛ للإشارة إلىٰ عدم انحصارها فيما ذكره واستفيد من ذكره (جعل) أنها تكون تارة قلبية وتارة تصييرية ، وأشار إلىٰ أمثلتها على الترتيب بقوله : (قال الله تعالىٰ : ﴿ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾) ،

أخرىٰ) قال الدنوشري : (وفي هٰذا النوع بحث ؛ إذ معمولا هٰذه الأفعال متغايران مفهوماً وخارجاً ، فلا يصح أن يُدعىٰ كونهما مبتدأ وخبراً ؛ لوجود اتحادهما خارجاً ، يبيِّن لك ذلك أنك تقول : صيَّرتُ الفقير غنياً والمعدوم موجوداً (ولا يخفىٰ أن صدق أحدهما على الآخر ممتنع) انتهىٰ .

ويجاب : بأن نحو الفقير غني صحيح ؛ أي : الفقير فيما مضىٰ تجدد له الغنىٰ ، وكذا المعدوم موجود ، إذ الوصف العنواني لايشترط وجوده دائماً ؛ بل يكفي وجوده في بعض الأوقات . انتهىٰ ، والبعض الذي نقل عنه هو اللقاني . انتهىٰ « يس على التصريح » .

وتلك الأفعال (نحو : جعل ، ورد ، واتخذ ، وصير ، ووهب ، وإتيانه بـ« نحو » في أولها ؛ للإشارة إلىٰ عدم انحصارها فيما ذكره) من الخمسة المذكورة ؛ لأن منها (ترك) نحو قوله : ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾ ، (وتَخِذَ) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ في قراءة (ونَبَذَ) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ ﴾ ، فكتاب الله : مفعول أول ، ووراء ظهورهم : مفعول ثان .

(واستفيد من ذكره « جعل » أنها تكون تارةً قلبية) كما تقدم (وتارة تصييرية) كما سيأتي .

(وأشار) المصنف (إلىٰ أمثلتها) أي : أمثلة أفعال التصيير (على الترتيب) السابق (بقوله : قال الله تعالىٰ : ﴿ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾) أي : صيرنا عملهم هباءً

فالهاء : مفعول أول ، وهباء : مفعول ثان ، ومنثوراً : نعت هباءً (وقال تعالىٰ : ﴿ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِكُمْ كُفَّارًا ﴾) ، فالكاف : مفعول أول ، والميم علامة الجمع ، وكفاراً : مفعول ثان (وقال تعالىٰ : ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾) ، فإبراهيم : مفعول أول ، وخليلاً : مفعول ثان (ونحو : صيرت الطين خزفاً) ، فالطين : مفعول أول ، وخزفاً : مفعول ثان (وقالوا) في الدعاء (وهبني الله فداءك) أي : صيرني وهو قليل ، فياء المتكلم : مفعول أول ، وفداءك : مفعول ثان .

(فالهاء : مفعول أول ، وهباءً : مفعول ثان ، ومنثوراً : نعت هباء) وهـٰذا مثال (جعل) .

(وقال تعالىٰ : ﴿ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِكُمْ كُفَّارًا ﴾ ، فالكاف : مفعول أول ، والميم علامة الجمع ، وكفاراً : مفعول ثان) وهـٰذا مثال (رد) .

(وقال تعالىٰ : ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾ ، فإبراهيم : مفعول أول ، وخليلاً : مفعول ثان) وهـٰذا مثال (اتخذ) .

(ونحو : صيرت الطين خزفاً ، فالطين : مفعول أول ، وخزفاً : مفعول ثان) وهـٰذا مثال (صير) .

(وقالوا) أي : قالت العرب (في الدعاء : وهبني الله فداءك ؛ أي : صيَّرني وهو قليل) في كلامهم (فياء المتكلم : مفعول أول ، وفداءك : مفعول ثان) وقول الشارح : (في الدعاء) قصد به الرد علىٰ ما قاله في « التصريح » ، و(وهب) ملازم للمضي ؛ لأنه إنما سمع في مثل من الأمثال ، والأمثال لا يتصرف فيها كما قال العليمي ، قال الدنوشري : (وقد يتوقف في كون : وهبني الله فداءك مثلاً) انتهىٰ « يس » .

(واعلم : أن لأفعال هـٰذا الباب ثلاثة أحكام) (الأول : الإعمال وهو الأصل ، وهـو واقـع فـي الجميـع) أي : **فـي جميـع أفعـال هـٰـذا البـاب ؛ الجامـد منها والمتصرف ، القلبي** ....

(واعلم : أن لأفعال هـٰذا الباب ثلاثة أحكام) قال اللقاني : (وهـٰذا من قصر الأحكام على الأفعال لا العكس ؛ إذ للأفعال أحكام أخر خاصةً) ، ففي « الرضي » : (ومن خواصها أيضاً : دخول أن المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزأين نحو : علمت أن زيداً قائم ، ولا تقول : أعطيت أن زيداً درهم) .

ثم قال : (ولا تقول أن مع جزأيها سادة مسد اسمين هما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم ؛ لأن أن المفتوحة مع جزأيها في تقدير مفرد في جميع المواضع ؛ بل الأَوْلىٰ أن يقال : إن الاسمين المنصوبين في نحو : علمت زيداً قائماً سادان مسد أنَّ مع اسمها وخبرها يفيدان فائدتها ؛ إذ هما بتقدير المصدر بلا آلة المصدرية) انتهىٰ .

وقول اللقاني : (من قصر الأحكام على الأفعال) يعني : أو ما ألحق بتلك الأفعال .

قال ابن الناظم : (وقد ألحق بأفعال القلوب في التعليق غيرها نحو : نظر ، وأبصر ، وتفكر ، وسأل ، واستنبأ في قوله تعالىٰ : ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾ ، ﴿ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾ ، ﴿ فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ * بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾ ، ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ﴾ ، ﴿ يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ ، ﴿ وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ﴾) انتهىٰ « يس على التصريح » .

(الأول : الإعمال وهو الأصل) أي : الغالب الكثير في كلامهم **(و)** إنما قلنا **(هو)** الأصل ؛ لأنه **(واقع في الجميع ؛ أي : في جميع أفعال هـٰذا الباب ؛ الجامد منها)** كهب ، وتعلم ، ووهب **(والمتصرف)** وهو سائر الأفعال **(القلبي)**

والتصبيري ، ويختص الحكمان الباقيان بالقلبي المتصرف كما سيأتي ، لكن قد يعرض الثالث منها لكل فعل يدل على الشك ، أو يتضمن معنى العلم وإن كان قاصراً ، كما أشار إليه الرضي ، وإنما لم يكتف بقوله : (وهو الأصل) لأنه لا يلزم من أصالة الشيء للشيء وجوده له ؛ لجواز أن يمنع من ذلك مانع ، وأن الأصل عدم وجود المانع .

منها ؛ كظن وعلم (والتصبيري) كصير ، ورد .

(**ويختص الحكمان الباقيان بالقلبي المتصرف كما سيأتي**) بيان ذلك .

وقوله : (لكن) استدراك على قوله : (ويختص الحكمان بالقلب المتصرف) رفع به توهم اختصاص الثالث وهو التعليق بالقلبي المتصرف (**قد يعرض**) ويقع (**الثالث منها**) أي : من الأحكام الثلاثة (**لكل فعل يدل على الشك**) كـ(سأل) في قوله تعالىٰ : ﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ ، (**أو يتضمن معنى العلم وإن كان قاصراً**) كأبصر في نحو قوله تعالىٰ : ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ * بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ ، وغيرهما من الملحقات التي نقلناها عن ابن الناظم آنفاً (**كما أشار إليه**) أي : إلىٰ هٰذا الاستدراك المذكور (**الرضي**) في بعض كتبه ، اسمه : محمد بن حسن الرضي ، كما تقدمت ترجمته .

(**وإنما لم يكتف**) المصنف (**بقوله** : « **وهو الأصل** ») وزاد عليه قوله : (**وهو واقع في الجميع**) (**لأنه**) أي : لأن الشأن والحال (**لا يلزم من أصالة الشيء**) وهو الإعمال (**للشيء**) وهو الأفعال (**وجوده**) أي : وجود الشيء الأول وهو الإعمال (**له**) أي : للشيء الثاني وهو الأفعال (**لجواز**) أي : لاحتمال (**أن يمنع من ذلك**) أي : من وجوده له ؛ أي : من وجود الأعمال للأفعال (**مانع**) كالمعلقات الآتية ؛ كـ(لام) الابتداء ، و(ما) النافية ، وغيرهما مما سيأتي .

(**و**) لكن (**إن الأصل**) أي : الغالب (**عدم وجود**) ذلك (**المانع**) من

الحكم (**الثاني : الإلغاء وهو إبطال العمل لفظاً ومحلاً ؛ لضعف العامل**) القلبي المتصرف عن العمل (**بتوسطه**) بين المبتدأ والخبر (**أو تأخره**) عنهما (**نحو : زيد ظننت قائم**) مثال لتوسطه ، ومنه قوله :

وفي الأراجيز خلت اللؤم والخورا

فوسط الفعل بين اللؤم والأراجيز ، وألغي

المعلقات المذكورة .

(**الحكم الثاني : الإلغاء وهو إبطال العمل لفظاً ومحلاً ؛ لضعف العامل القلبي المتصرف عن العمل بتوسطه بين المبتدأ والخبر ، أو تأخره عنهما**) فيبقىٰ مدخوله علىٰ إعرابه قبل دخوله ، ويبقىٰ هو علىٰ معناه في إفادة الظن أو العلم (**نحو : زيد ظننت قائم مثال لتوسطه ، ومنه**) أي : ومن توسطه بين المبتدأ والخبر (**قوله**) أي : قول مُنَازِل بن ربيعة المِنْقَري بيتاً (من البسيط) :

أبا الأراجيز يا بن اللؤم توعدني (**وفي الأراجيز خلت اللؤم والخورا**)

والهمزة فيه للتوبيخ والإنكار ، والجار والمجرور متعلق بـ(توعدني) ، و(الأراجيز) جمع أرجوزة بمعنى الرجز ، وأراد بها : القصائد المُرجزة الجاريةَ علىٰ (بحر الرجز) ، و(اللؤم) بالهمزة الساكنة مع ضم اللام : أن يجتمع في الإنسان الشح ، ومهانة النفس ، ودناءة الإباء ، فهو من أذم ما يهجىٰ به الإنسان ، و(الخور) بفتح الخاء المعجمة والواو ، آخره راء مهملة الضعف ، وقد بالغ هٰذا الشاعر في هجو رؤبة أو العجاج علىٰ ما قيل حيث جعله ابن اللؤم ؛ إشارة إلىٰ أن ذلك غريزة فيه والمعنىٰ : أتوعدني يا بن اللؤم بالأراجيز وفيها اللؤم والخور ، فَوَسط (خِلْتُ) بين المبتدأ المؤخر وهو اللؤم ، والخبر المقدم وهو في الأراجيز ، وأهمل لضعفه بالتوسط أيضاً . انتهىٰ « تصريح » .

كما قال الشارح (**فوسط الفعل**) وهو (خلت) (**بين اللؤم والأراجيز ، وألغي**

لضعفه بالتوسط (و) نحو : (زيد قائم ظننت) مثال لتأخره ، ومنه قوله :

همـــا سيـــدانـــا يـــزعمـــان . . .

فأخر الفعل عن المبتدأ والخبر ، وألغي لضعفه بالتأخير (وهو) أي : الإلغاء (جائز) إذ هو أمر اختياري راجع إلى المتكلم ، فيجوز معه الإعمال (لا واجب) لأن سببه لا يقتضي ذلك (وإلغاء) العامل (المتأخر) عنهما (أقوىٰ من إعماله)

لضعفه بالتوسط ونحو : زيد قائم ظننت مثال لتأخره ، ومنه) أي : ومن تأخر العامل عن المعمولين (**قوله**) أي : قول أبي سِيدَة الدُّبَيْرِيِّ :

وإن لنـــا شيخيـــن لا ينفعـــاننـــا ... غنييـــن لا يجـري علينـا غنـاهمـا

(**همـا سيـدانـا يـزعمـان**) وإنمـا ... يســودانـنـا إن أيسـرت غنـاهمـا

(**فأخر الفعل**) وهو (يزعم) (**عن المبتدأ والخبر ، وألغي**) الفعل (**لضعفه بالتأخير**) عن المبتدأ والخبر ، و(إن) في قوله : (إن أيسرت غناهما) : حرف شرط حذف جوابها ، والمعنىٰ : هـٰذان الشيخان يزعمان أنهما سيدَانا ، وإنما يكونان كذلك إن أيسرت غناهما : بأن كثرت ألبانها ، ونسلها ، وأُجرِي علينا من ذلك . انتهىٰ « تصريح » .

(**وهو ؛ أي : الإلغاء جائز ؛ إذ هو أمر اختياري**) أي : أمر يختار فيه المتكلم بين فعله وتركه (**راجع**) أمره (**إلى**) اختيار (**المتكلم**) وقصدِهِ إن شاء ألغىٰ ، وإن شاء أعمل (**فيجوز معه**) أي : مع وجود سببه وهو التوسط أو التأخر (**الإعمال**) أي : إعمال الفعل (**لا واجب لأن سببه**) أي : سبب الإلغاء الذي هو التوسط أو التأخر (**لا يقتضي ذلك**) أي : وجوب الإلغاء ، ولا مُمتنع ؛ لأن الإلغاء أمر اختياري ؛ أي : يختار فيه المتكلم ، راجع أمره إلى المتكلم .

(**وإلغاء العامل المتأخر عنهما**) أي : عن المبتدأ والخبر (**أقوىٰ من إعماله**)

لضعفه بالتأخير (**والمتوسط بالعكس**) فإعماله أقوىٰ من إلغائه ؛ لأن العامل اللفظي أقوىٰ من المعنوي ، وهـٰذا ما جزم به في « التوضيح » ، وقيل : الإلغاء والإعمال مع التوسط علىٰ حد سواء ؛ لأن ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له ، فلكل منهما مرجح ، وبه جزم في « شرح القطر » ، وإذا أُلغي العامل . . كان ذكره كذكر الظرف في المعنىٰ ، فقولك : زيد ظننت قائم بمنزلة قولك : زيد قائم في ظني ، كما أفاده الرضي . . . .

بلا خلاف (**لضعفه بالتأخير ، و**) العامل (**المتوسط**) ملتبس (**بالعكس**) أي : بعكس حكم العامل المتأخر (**فإعماله**) أي : المتوسط (**أقوىٰ من إلغائه ؛ لأن العامل اللفظي**) الذي هو الفعل (**أقوىٰ من المعنويِّ**) الذي هو الابتداء .

(**وهـٰذا**) أي : كون العامل المتوسط بالعكس (**ما جزم به**) ابن هشام (**في « التوضيح »**) و« الشذور » وهو الأصح .

(**وقيل : الإلغاء والإعمال مع التوسط**) بين المعمولين (**علىٰ حد سواء**) أي : مستويان (**لأن ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء**) ومقابلته (**له**) أي : للعامل اللفظي .

(**فلكل منهما**) أي : من العامل والابتداء (**مرجح**) لأن الابتداء رجح بوقوعه قبل العامل اللفظي في المبتدأ ، ورجح العامل اللفظي بكونه لفظياً (**وبه**) أي : وبكونهما علىٰ حد سواء (**جزم**) ابن هشام (**في « شرح القطر »**) وصححه المرادي .

(**وإذا أُلغي العامل**) وأهمل ، سواء توسط أو تأخر (**. . كان ذكره**) أي : ذكر العامل الملغىٰ (**كذكر الظرف في المعنىٰ فقولك : زيد ظننت قائم بمنزلة قولك : زيد قائم في ظني ، كما أفاده**) أي : كما أفاد كونه كالظرف (**الرضي**) في بعض كتبه

وغيره (**ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم**) علىٰ معموليه على المشهور ، وإن تقدم عليه شيء . . فلا يجوز مع تقدمه (**نحو** : **ظننت زيداً قائماً**) أن تقول في المثال : ظننت زيد قائم برفعهما (**خلافاً** للكوفيين) والأخفش في إجازة ذلك ؛ استدلالاً بنحو قوله :

إنـي وجـدت مـلاك الشيمـة الأدب

(**وغيره**) من النحاة (**ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم علىٰ معموليه**) المبتدأ والخبر وعلىٰ غيرهما مما يتعلق بالجملة ؛ كالاستفهام (**على المشهور**) عند البصريين (**وإن تقدم عليه**) أي : على العامل (**شيء**) مما يتعلق بالجملة نحو : متىٰ ظننت زيداً قائماً (. . **فلا يجوز مع تقدمه**) أي : مع تقدم العامل ، وذلك (**نحو** : **ظننت زيداً قائماً** ، **أن تقول في**) هـٰذا (**المثال** : **ظننت زيد قائم برفعهما**) أي : برفع الاسمين ، وجملة قوله : (أن تقول) مع أن المصدرية في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية لقوله : (فلا يجوز) المفرعة علىٰ قوله أولاً : (ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم) ، وقوله : (إن تقدم عليه شيء) جملة غائية لا جواب لها ، وذلك ؛ أي : عدم جواز إلغاء العامل المتقدم يخالف (**خلافاً للكوفيين والأخفش**) الأوسط سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه ، تقدمت ترجمته (**في إجازتـ**) هم (**ذلك**) أي : إلغاء العامل المتقدم (**استدلالاً**) منهم علىٰ ذلك (**بنحو قوله**) :

كذاك أدبت حتىٰ صار من خلقي (إني وجدت ملاك الشيمة الأدب)

البيت (من البسيط) وهو لبعض الفزاريين ، ولم يعين قائله .

[اللغة] : (**ملاك**) بزنة (كتاب) قوام الشيء وما يجمعه ورئيسه ، (**الشيمة**) الخلق وجمعها شيم ، الشاهد فيه قوله : (وجدت ملاك الشيمة الأدب) فإن ظاهره أنه ألغىٰ (وجدت) مع تقدمه ؛ لأنه لو أعمله . . لقال : وجدت ملاك الشيمة

وأجيب بأن ذلك من التعليق علىٰ تقدير إضمار لام الابتداء ، أو من الإعمال علىٰ جعل المفعول الأول ضمير الشأن محذوفاً

(**الثالث** : **التعليق**) للعامل القلبي المتصرف (**وهو إبطال العمل**) وجوباً (**لفظاً لا محلاً**)

الأدب ، بنصبهما علىٰ أنهما مفعولان ، ولـٰكنه رفعهما ، فقال الكوفيون : هو من باب الإلغاء ، والإلغاء جائز مع التقدم ، مثل جوازه مع التوسط والتأخر (**وأجيب**) عنه عند البصريين : (**بأن ذلك**) الذي وقع في هـٰذا البيت ليس من باب الإلغاء مع التقدم ؛ بل هو (**من**) باب (**التعليق علىٰ تقدير**) البيت بأنه علىٰ (**إضمار**) وحذف (**لام الابتداء**) التي تعلق العامل من العمل في لفظ ما بعدها (**أو**) بأن ذلك (**من**) باب (**الإعمال علىٰ جعل المفعول الأول ضمير الشأن محذوفاً**) والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب علىٰ أنها مفعول ثان لـ(وجد) علىٰ ما بُيِّن في إعراب هـٰذا البيت .

(**الثالث**) من الأحكام الثلاثة : (**التعليق للعامل القلبي المتصرف ، وهو**) أي : التعليق (**إبطال العمل وجوباً لفظاً**) فلا يظهر النصب في مفعوليها ؛ بل يكونان مرفوعين لفظاً علىٰ أنهما مبتدأ وخبر (**لا محلاً**) فلا يبطل العمل في المحل مع التعليق ؛ بل تكون الجملة المعلق عنها العامل في محل نصب ، قال الحفيد : (وإنما كان له ؛ أي : للعامل المعلق عمل في المحل ؛ أي : في محل الجملة دون محل كل واحد من جزأي الجملة ؛ لأن هـٰذه الأفعال إنما تطلب بالأصالة مضمون الجملة ، وعملها في مضمون الجملة ليس بطريق الأصل ، وحيث امتنع عملها في الجزأين رجع إلى الأصل وهو محل الجملة . انتهىٰ « يس على المجيب » .

فالعامل إنما ألغي لفظاً لا محلاً ، فلهـٰذا سمي تعليقاً ؛ أخذاً من المرأة المعلقة ، وهي التي أساء زوجها عشرتها ، فلا هي مزوجة ولا مطلقة ؛ أي : إبطال

بمجيء ما له صدر الكلام بعده) أي : العامل (و) ما له صدر الكلام (**هو لام الابتداء نحو** : ظننت لزيد قائم) فجملة (زيد قائم) في محل نصب معلق عنها العامل في اللفظ بـ(لام الابتداء) لأن لها الصدر فلا يتخطاها العامل ، فمن حيث اللفظ . . روعي ما له الصدر ، ومن حيث المعنىٰ . . روعي العامل ، فقيل : إنه عامل معنىً وتقديراً ؛ لأن معنىٰ ظننت لزيد قائم : ظننت قيام زيد ، كما كان كذلك عند انتصاب الجزأين ، ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوب جزءاها على الجملة التعليقية نحو : علمت لزيد قائم ، وبكراً قاعداً

العمل لفظاً (بـ) سبب (**مجيء ما له صدر الكلام بعده** ؛ **أي** :) بعد (**العامل** ، **وما له صدر الكلام هو لام الابتداء**) فإن لها صدر الكلام إلا في (باب إن) لأنها فيه مؤخرة من تقديم ؛ لئلا يتوالىٰ حرفا تأكيد مثالها (**نحو** : **ظننت لزيد قائم** ، **فجملة** « **زيد قائم** » **في محل نصب معلق عنها العامل في اللفظ بـ« لام الابتداء** » **لأن لها الصدر فلا يتخطاها العامل**) وإنما تخطاها في (باب إن) فرفع الخبر ؛ لأنها مؤخرة عن تقديم لإصلاح اللفظ ، وأصلها التقديم علىٰ (إن) انتهىٰ « تصريح » .

(**فمن حيث اللفظ** . . **روعي ما له الصدر** ، **ومن حيث المعنىٰ** . . **روعي العامل**) فعمل في المحل (**فـ**) لذلك (**قيل** : **إنه عامل معنىً وتقديراً**) وهـٰذا من عطف التفسير علىٰ ما قبله ، وإنما قلنا إنه عامل معنىً (**لأن معنىٰ ظننت لزيد قائم** : **ظننت قيام زيد** ، **كما كان**) المعنىٰ (**كذلك**) أي : مثل ما ذكر (**عند انتصاب الجزأين**) لأن معنىٰ ظننت زيداً قائماً : ظننت قيام زيد .

(**ومن ثم**) أي : ومن أجل كون العامل عاملاً في المعنىٰ (**جاز عطف الجملة المنصوب جزءاها على الجملة التعليقية**) أي : على الجملة المعلقة ، وذلك العطف كما في (**نحو** : **علمت لزيد قائم وبكراً قاعداً**) فإن قولك : (وبكراً قاعداً) معطوفة علىٰ محل (لزيد قائم) لأنها لولا التعليق : علمت زيداً قائماً ، فمحلها نصب .

(وما النافية) مطلقاً (كقوله تعالىٰ : ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾) ، وقولك : علمت والله ما زيد قائم (ولا النافية) في جواب القسم ، كما في « التوضيح » و« الشذور » (نحو : علمت) والله (لا زيد قائم ولا عمرو) ومثلها (إن) النافية في جواب القسم (نحو : علمت والله إن زيد قائم) لأن لهما حينئذ صدر الكلام ؛ لحلولهما محل أدوات الصدر ؛ إذ الحروف التي يتلقىٰ بها القسم لها الصدر ، فجملة القسم وجوابه في المثالين معلق عنها العامل لفظاً ، وهي في محل نصب على المفعولية لـ(علمت) . . . .

(و) مما له صدر الكلام (ما النافية مطلقاً) سواء وقعت في جواب قسم أم لا (كقوله تعالىٰ : ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾) ، مثال لعدم وقوعها في جواب القسم .

(وقولك : علمت والله ما زيد قائم) مثال لوقوعها في جواب القسم .

(ولا النافية) الواقعة (في جواب القسم كما) قيد ابن هشام بوقوعها في جواب القسم (في « التوضيح » و« الشذور » نحو : علمت والله لا زيد قائم ولا عمرو ، ومثلها) أي : ومثل (لا) النافية (« إن » النافية) في اشتراط وقوعها (في جواب القسم نحو : علمت والله إن زيد قائم) وإنما قيدناهما بوقوعهما في جواب القسم (لأن لهما) أي : لأن لـ(لا) النافية ، و(إن) النافية (حينئذ) أي : حين إذ وقعا في جواب القسم (صدر الكلام ؛ لحلولهما محل أدوات الصدر ؛ إذ الحروف التي يتلقىٰ) ويستقبل (بها القسم لها الصدر ، فجملة القسم وجوابه في المثالين) أي : في مثال (لا) النافية ، و(إن) النافية (معلق عنها) أي : عن جملة القسم وجوابه (العامل لفظاً وهي) أي : جملة القسم وجوابه (في محل نصب على المفعولية لـ« علمت ») وقضية صنيع المصنف : أن (ما ، وإن ، ولا) النافيات يعلق بها العامل مطلقاً من غير تقييد بكون كل منها واقعةً في جواب القسم ، وهـٰذا هو الذي

(وهمزة الاستفهام نحو : علمت أزيد قائم أم عمرو ، وكون أحد المفعولين) الأول أو الثاني (اسم استفهام نحو : علمت أيهم أبوك) أو مضافاً إلىٰ ما فيه معنى الاستفهام نحو : علمت أبو من زيد ، وظاهر عبارته :

عليه الجمهور كما قال ابن عنقاء ، وشرط ابن هشام في (لا ، وإن) : أن يكونا في جواب القسم ولو مقدراً ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ، وعلمت لا رجل قائم ، وقد علل الرضي : كون كل من الحروف الثلاثة معلقاً للعامل بقوله : (أما « ما ، وإن ». . فللزوم وقوعهما في صدر الجمل وضعاً ، وأما « لا » النافية الداخلة على الجملة الاسمية . . فإنها « لا » التبرئة المشابهة لـ« إن » المكسورة اللازم دخولها على الجملة) انتهىٰ من « الكواكب » .

(و) من المعلقات للعامل (**همزة الاستفهام نحو : علمت أزيد قائم أم عمرو ، وكون أحد المفعولين**) إما (**الأول أو الثاني اسم استفهام**) مثال كون الأول اسم استفهام (**نحو : علمت أيهم أبوك**) ومثال كون الثاني اسم استفهام نحو : علمت متىٰ السفر ؛ لأن (متىٰ) : خبر مقدم ، و(السفر) : مبتدأ مؤخر (**أو**) كون أحدهما ، إما الأول أو الثاني (**مضافاً إلىٰ ما فيه معنى الاستفهام**) مثال الأول (**نحو : علمت أبو من زيد**) ومثال الثاني نحو : علمت صبيحة ؛ أي : يوم سفرك ؛ لأن (صبيحة) : خبر مقدم ، و(سفرك) : مبتدأ مؤخر . انتهىٰ من « التصريح » بتصرف .

وإنما كان الاستفهام من المعلقات ؛ لأن الاستفهام لا يتخطاه العامل ولا يعمل فيه ما قبله ؛ لأنه مما يلزم الصدارة . انتهىٰ « تصريح » .

(**وظاهر عبارته**) أي : عبارة المصنف حيث قال : (وكون أحد المفعولين اسم استفهام) حيث أطلق ولم يقيد بما يفيد العلم ، فإن هـٰذا يدخل فيه جميع أفعال

أن التعليق بالاستفهام يجري في الظن وما رادفه ،قال الرضي : (ولم يسمع ذلك فيه) والحاصل : أن الفعل القلبي في هٰذه الأمثلة يجب إبطال عمله بحسب اللفظ، وإبقاء عمله بحسب المعنىٰ، والجملة بعده منصوبة المحل به ؛ كأنك قلت : علمت أحدهما بعينه قائماً ، أو علمت زيداً غير قائم ، وعلمت زيداً قائماً (فالتعليق) للعامل (واجب إذا وجد شيء من هٰذه) المعلقات المتقدمة ، بخلاف الإلغاء فإنه جائز .

واعلم : أن محل وجوب التعليق : إذا كانت أداة التعليق مقدمة على المفعولين معاً ،

القلوب : (**أن التعليق بالاستفهام يجري في الظن وما رادفه**) أي : وافقه في المعنىٰ ؛ كحسب وخال .

(**قال الرضي : ولم يسمع ذلك**) أي : التعليق بالاستفهام (**فيه**) أي : في الظن وما رادفه ؛ بل إنما سمع في العلم وما رادفه .

(**والحاصل**) : أي : حاصل ما ذكره المصنف : (**أن الفعل القلبي في هٰذه الأمثلة يجب إبطال عمله بحسب اللفظ ، وإبقاء عمله بحسب المعنىٰ ، والجملة**) المذكورة (**بعده**) أي : بعد الفعل القلبي (**منصوبة المحل به**) أي : بالفعل القلبي (**كأنك قلت**) في قولك : علمت أزيد قائم أم عمرو (**علمت أحدهما بعينه قائماً ، أو علمت زيداً غير قائم ، وعلمت زيداً قائماً**) لأن الجواب في الاستفهام بالهمزة المعادلة بـ(أم) يكون بتعيين أحدهما (**فالتعليق للعامل واجب إذا وجد شيء من هٰذه المعلقات المتقدمة ، بخلاف الإلغاء**) بتوسط العامل أو تأخره (**فإنه**) أي : فإن الإلغاء (**جائز**) لا واجب ؛ لأنه أمر اختياري يكون بحسب ما قصده المتكلم من الإلغاء أو الإعمال كما مر في محله .

(**واعلم : أن محل وجوب التعليق : إذا كانت أداة التعليق مقدمة على المفعولين معاً**) أي : جميعاً نحو : علمت أزيد قائم أم عمرو .

أو كان المفعول الأول اسم استفهام ، أو مضافاً إليه كما تقدم ؛ فإن كان الاستفهام في الثاني نحو : علمت زيداً أبو من هو . . فالتعليق جائز لا واجب كما هو ظاهر عبارة المتن ، ويدل لذلك قول « التسهيل » : (ونصب مفعول نحو : علمت زيداً أبو من هو أولىٰ من رفعه) وبذلك صرح في « شرحه علىٰ كافيته » ، وقال الرضي : (وإذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام . . فالأولىٰ ألا يعلق فعل القلب عن المفعول الأول نحو : علمت زيداً أبو من هو) انتهىٰ ، ومنهم من منع تسمية ذلك

(أو) إذا (**كان المفعول الأول اسم استفهام**) نحو : علمت أيهم أبوك .

(**أو**) كان المفعول الأول (**مضافاً إليه**) أي : إلى اسم استفهام نحو : علمت أبو من زيد ، وذلك (**كما تقدم**) من الأمثلة .

(**فإن كان الاستفهام في**) المفعول (**الثاني نحو : علمت زيداً أبو من هو . . فالتعليق**) حينئذ (**جائز لا واجب كما هو**) أي : كون التعليق جائزاً (**ظاهر عبارة المتن**) حيث قال : (وكون أحد المفعولين اسم استفهام) .

(**ويدل لذلك**) أي : لكون التعليق جائزاً لا واجباً فيما إذا كان الاستفهام في المفعول الثاني لا نفسه (**قول « التسهيل » : ونصب مفعول نحو : علمت زيداً أبو من هو**) أي : نصب المفعول الأول منه بإعمال العامل (**أولىٰ من رفعه**) أي : من رفع المفعول الأول بإلغاء العامل ؛ لأن هٰذا ليس من التعليق ؛ لأن الاستفهام ليس نفس أحد المفعولين ؛ بل في المفعول الثاني .

(**وبذلك**) أي : وبأولوية نصب المفعول الأول من رفعه (**صرح**) ابن مالك (**في « شرحه علىٰ كافيته » ، وقال الرضي : « وإذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام . . فالأولىٰ ألا يعلق فعل القلب عن المفعول الأول نحو : علمت زيداً أبو من هو » انتهىٰ ، ومنهم**) أي : ومن النحاة (**من منع تسمية ذلك**) أي : تسمية

تعليقاً ، وبهـٰذا جزم الزمخشري في (سورة الملك) فقال في قوله تعالىٰ : ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ : (أن هـٰذا لا يسمىٰ تعليقاً ، وإنما التعليق أن يقع بعد الفعل ما يسد مسد المفعولين معاً) انتهىٰ .

والتعليق مأخوذ من قولهم : امرأة معلقة ؛ أي : مفقودة الزوج ، تكون كالشيء المعلق : لا مع الزوج لفقدانه ، ولا بلا زوج لتجويزها وجوده ، فلا تقدر على التزوج ، والفعل المعلق ممنوع من العمل لفظاً ، عامل معنىً وتقديراً ، قاله الرضي :

ما صدر فيه المفعول الثاني بكلمة الاستفهام (**تعليقاً ، وبهـٰذا**) أي : بمنع تسميته تعليقاً (**جزم الزمخشري في**) تفسير (« **سورة الملك** » **فقال**) أي : الزمخشري (**في قوله تعالىٰ** : ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ : **أن هـٰذا**) التركيب (**لا يسمىٰ تعليقاً ، وإنما التعليق أن يقع بعد الفعل**) القلبي (**ما يسد مسد المفعولين معاً**) أي : جميعاً (**انتهىٰ**) كلام الزمخشري .

(**والتعليق**) لغة : (**مأخوذ من قولهم**) أي : من قول العرب : (**امرأة معلقة**) بين الأرملة والزوجية (**أي : مفقودة الزوج**) في المعنىٰ (**تكون كالشيء المعلق**) في الهواء ، ليس في الأرض ولا في السماء (لـ) أنها ليست (**مع الزوج لفقدانه**) أي : لفقدان معاشرته معها (**ولا**) تكون (**بلا زوج**) أي : ولم تكن بلا زوج (**لتجويزها**) وظنها (**وجوده ، فلا تقدر على التزوج**) لغيره .

(**والفعل المعلق**) أي : الممنوع من العمل فيما بعده بشيء من المعلقات (**ممنوع من العمل**) فيما بعده (**لفظاً**) كالمرأة المعلقة من التزوج لغير زوجها (**عامل**) فيما بعده (**معنىً وتقديراً**) كالمعلقة التي ترجو الاستمتاع من زوجها وتستحق المعاشرة منه (**قاله**) أي : قال ما ذكر من قوله : (والتعليق مأخوذ . . .) إلىٰ هنا (**الرضي**) في بعض كتبه .

(ولا يدخل التعليق ولا الإلغاء في شيء من أفعال التصيير) لقوتها (ولا في قلبي جامد) لعدم تصرفه **(وهو اثنان : هب وتعلم)** بمعنى اعلم **(فإنهما ملازمان صيغة الأمر ، وما عداهما من أفعال الباب . . يتصرف)** بمعنىٰ أنه **(يأتي منه المضارع والأمر ، وغيرهما)** من المصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول **(إلا وهب من أفعال التصيير ، فإنه ملازم لصيغة الماضي ، و) يثبت (لتصاريفهن ما)** ثبت **(لهن مما تقدم من الأحكام)**

(ولا يدخل التعليق ولا الإلغاء في شيء من أفعال التصيير ، لقوتها) بدلالتها علىٰ تحويل الشيء من حالة إلىٰ حالة أخرىٰ ، ولأن التعليق والإلغاء إنما جاءا في أفعال القلوب ؛ لضعفها من حيث إنه لم يظهر تأثيرها المعنوي ؛ إذ هي أفعال باطنة ، بخلاف أفعال التصيير ، فإنه يظهر أثرها في الأغلب ، وكذلك الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول ، فإنه لا يجيء في أفعال التصيير .

(ولا) يدخل التعليق والإلغاء أيضاً **(في قلبي جامد ؛ لعدم تصرفه ، وهو اثنان : هب وتعلم بمعنى اعلم ، فإنهما ملازمان صيغة الأمر ، وما عداهما)** أي : وما عدا هب وتعلم **(من أفعال)** هٰذا **(الباب)** قلبية وتصييرية **(. . يتصرف)** أي : يتحول من صيغة إلىٰ أخرىٰ ؛ أي : **(بمعنىٰ أنه يأتي منه المضارع والأمر ، وغيرهما من المصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول إلا وهب من أفعال التصيير ، فإنه)** أي : فإن (وهب) **(ملازم لصيغة الماضي)** فلا يأتي منه مضارع ولا غيره ، واحترز بقوله : (من أفعال التصيير) عن وهب بمعنىٰ أعطىٰ وملك ، فإنه يأتي منه المضارع ، واسم الفاعل ، واسم المفعول كما مر في « التتمة » .

(ويثبت لتصاريفهن) أي : لما تصرف واشتق من مصادر ماضيهن من المضارع وغيره .

(ما ثبت لهن) أي : لماضيهن حالة كون ما ثبت لهن **(مما تقدم من الأحكام ؛**

فإن كان الفعل قلبياً . . ثبت لمتصرفاته الإعمال ، والإلغاء ، والتعليق ، وإن كان من أفعال التصيير . . ثبت لمتصرفاته العمل فقط (**وتقدمت بعض أمثلة**) المضارع من (**ذلك**) ومثال إعمال المصدر نحو : أعجبني ظنك زيداً عالماً ، واسم الفاعل نحو : أنا ظان زيداً عالماً ، ومثال الإلغاء نحو : زيد أظن قائم ، وزيد قائم أنا ظان ، والتعليق نحو : أنا ظان ما زيد قائم ، وأعجبني ظنك ما زيد قائم .

(**ويجوز حذف المفعولين**) لأفعال القلوب بالإجماع (**أو أحدهما**) الأول أو الثاني عند الجمهور ، ولكنه قليل ، وكان ينبغي ألا يحذف ؛ لأن المفعولين هنا

فإن كان الفعل قلبياً . . ثبت لمتصرفاته الإعمال ، والإلغاء ، والتعليق ، وإن كان من أفعال التصيير . . ثبت لمتصرفاته العمل فقط ، وتقدمت بعض أمثلة المضارع من ذلك) أي : من تصاريفهن ؛ كقوله في أفعال القلوب : ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۞ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ ، وكقوله : ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ ، وكقوله في أفعال التصيير : ﴿يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾ وغير ذلك من الأشعار .

(**ومثال إعمال المصدر**) من أفعال القلوب (**نحو : أعجبني ظنك زيداً عالماً** ، و) مثال إعمال (**اسم الفاعل**) منها (**نحو : أنا ظان زيداً عالماً ، ومثال الإلغاء**) منها (**نحو : زيد أظن قائم ، وزيد قائم أنا ظان** ، و) مثال (**التعليق نحو : أنا ظان ما زيد قائم ، وأعجبني ظنك ما زيد قائم ، ويجوز حذف المفعولين لأفعال القلوب بالإجماع ، أو**) حذف (**أحدهما**) إما (**الأول أو الثاني عند الجمهور ، ولكنه**) أي : ولكن حذف أحدهما (**قليل**) في كلامهم ، ولذلك منعه ؛ أي : منع حذف أحدهما ابن ملكون من المغاربة .

(**وكان ينبغي ألا يحذف**) أحدهما (**لأن المفعولين هنا**) أي : في (باب ظن وأخواتها) أعني : أفعال القلوب ، واحترز بقوله : (هنا) عن مفعولي (أعطى

بمنزلة اسم واحد ؛ إذ مضمونهما هو المفعول به في الحقيقة ؛ لأن معنىٰ ظننت زيداً قائماً : ظننت قيام زيد ؛ فحذف أحدهما كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة (لدليل) يدل علىٰ حذفهما ، أو حذف أحدهما ، فمن حذفهما (نحو : ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾) ، فحذف مفعولي (تزعمون) لدليل ما قبلهما عليهما (أي : تزعمونهم شركائي) ومن حذف الأول نحو : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾ أي : بخلهم هو خيراً لهم (و) من حذف الثاني : ما (إذا قيل لك : من ظننته قائماً فتقول) في جوابه : (ظننت زيداً) تقديره : (أي : ظننت زيداً قائماً) فحذف (قائماً) لدلالة السؤال عليه ،

وكسا) (**بمنزلة اسم واحد**) في عدم استغناء أحدهما عن الآخر (**إذ مضمونهما**) أي : مضمون المفعولين ومعناهما (**هو المفعول به في الحقيقة**) لا في الظاهر ، وإنما كان مضمونهما واحداً (**لأن معنىٰ ظننت زيداً قائماً : ظننت قيام زيد ، فحذف أحدهما**) وإبقاء الآخر (**كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة**) وإبقاء بعض منها ؛ أي : يجوز حذف المفعولين (**لدليل يدل علىٰ حذفهما ، أو حذف أحدهما ، فمن حذفهما نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ ، **فحذف مفعولي** « **تزعمون** » **لدليل**) أي : لدلالة (**ما قبلهما عليهما ؛ أي : تزعمونهم شركائي ، ومن حذف الأول**) دون الثاني (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾ **أي : بخلهم هو خيراً لهم ، ومن حذف الثاني**) فقط (**ما إذا قيل لك : من ظننته قائماً فتقول في جوابه : ظننت زيداً تقديره : أي : ظننت زيداً قائماً ، فحذف** « **قائماً** » **لدلالة السؤال عليه**) وما ذكرناه من جواز حذف المفعولين معاً ، أو جواز حذف أحدهما لدليل يدل عليهما أو عليه . . يسمىٰ حذف اختصار ، وهو الحذف لدليل .

وأما حذفهما أو أحدهما لغير دليل . . فلا يجوز ؛ لعدم الفائدة حينئذ (**وعد صاحب « الآجرومية » من هـٰذه الأفعال**) الناصبة للمبتدأ والخبر (**سمعت**) إذا دخل علىٰ ما لا يسمع (**تبعاً للأخفش ومن وافقه**)

(**وأما حذفهما**) معاً (**أو**) حذف (**أحدهما لغير دليل**) يدل على المحذوف (. . **فلا يجوز ؛ لعدم الفائدة**) أي : لعدم إفادة الكلام (**حينئذ**) أي : حين إذ لم يدل دليل على المحذوف ، وهـٰذا الحذف يسمىٰ عندهم : حذف اقتصار ، وهو الحذف بلا وجود دليل يدل على المحذوف ، والفرق بين الحذفين ؛ أي : بين حذفهما أو أحدهما ؛ اقتصاراً حيث امتنع إجماعاً ؛ وبين حذفهما أو أحدهما ؛ اختصاراً حيث اختلف فيه ، أن ذاك ؛ أعني : حذف اختصار لقرينة تدل عليه ، فالمحذوف لقرينة بمنزلة المذكور ؛ لأنه معلوم . انتهىٰ من « يس على التصريح » .

ويجوز أيضاً حذف المفعولين أو أحدهما في (باب أعطىٰ وكسا) مما تغاير فيه مفعولاه وإن لم يدل علىٰ ذلك دليل تقول : أعطيت درهماً ولا تذكر من أعطيته ، وذلك لأنه لا ربط ولا علقة بين مفعوليها ، بخلاف أفعال القلوب ، فإنه يجوز حذف المفعولين أو أحدهما فيها لدليل بالإجماع ، وأما الحذف بلا دليل . . فلا يجوز فيها كما مر آنفاً .

(**وعد صاحب « الآجرومية » من هـٰذه الأفعال**) أي : حسب محمد بن محمد بن آجروم (من) جملة هـٰذه الأفعال (**الناصبة للمبتدأ والخبر « سمعت » إذا دخل**) لفظ (سمعت) (**علىٰ ما لا يسمع**) من الذوات ، فتكون معها هـٰذه الأفعال التي ذكرها المصنف خمسة عشر ؛ أي : عدها منها حالة كونه (**تبعاً**) أي : تابعاً (**للأخفش**) الأوسط في عدها منها (**ومن وافقه**) أي : ومن وافق الأخفش في عدها منها ؛ كأبي علي الفارسي إذا دخلت علىٰ ما لا يسمع ؛ كالأمثلة الآتية ؛ أما إذا دخلت علىٰ ما يسمع . . فإنها إنما تتعدىٰ إلىٰ مفعول واحد بلا خلاف نحو :

قال أبو حيان : (**ولا بد أن يكون مفعولها الثاني جملة مما يسمع نحو : سمعت زيداً يقول كذا**) لا سمعته يخرج ؛ إذ الخروج لا يسمع ، فزيداً : مفعول أول ، وجملة (يقول كذا) **في محل نصب على أنها مفعول ثان** (و) مثله (**قوله تعالىٰ** : ﴿ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ ﴾) ، وبهٰذه الآية احتج الأخفش ، ولا حجة له فيها كما ستعرفه ؛ فإن دخلت على ما يسمع . . تعدت إلى واحد فقط بلا خلاف نحو : سمعت القرآن (**ومذهب الجمهور أنها**) لا تنصب مفعولين ؛ بل هي (**فعل متعد إلى واحد**) لأنها من أفعال . . . .

سمعت القرآن ، وسمعت الحديث وسمعت الكلام .

(**قال أبو حيان** : **ولا بد**) حينئذ (**أن يكون مفعولها الثاني جملةً مما يسمع نحو** : **سمعت زيداً يقول كذا**) وسمعت النبي صلى الله عليه وسلم يحدث كذا وكذا (**لا سمعته**) أي : لا سمعت زيداً (**يخرج** ؛ **إذ الخروج لا يسمع** ، **فزيداً مفعول أول لها** ، **وجملة** « **يقول كذا** » **في محل نصب على أنها مفعول ثان** ، **ومثله**) أي : ومثل المثال المذكور في دخولها على ما لا يسمع (**قوله تعالىٰ** : ﴿ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ ﴾ ، **وبهٰذه الآية احتج الأخفش**) واستدل على تعديها إلى مفعولين (**ولا حجة له**) أي : للأخفش (**فيها**) أي : في هٰذه الآية (**كما ستعرفه**) أي : ستعرف قريباً عدم كونها حجة له من قول المصنف ، وإن كان الواحد الذي تعدت إليه نكرة . . فالجملة التي بعده تكون صفة له (**فإن دخلت**) كلمة (سمعت) وهٰذا مقابل قوله أولاً : (إذا دخل على ما لا يسمع) أي : فإن دخلت (**على ما يسمع** . . **تعدت إلى**) مفعول (**واحد فقط بلا خلاف**) بين الجمهور والأخفش (**نحو** : **سمعت القرآن**) كما بيناه آنفاً .

(**ومذهب الجمهور**) وهٰذا مقابل قوله : (تبعاً للأخفش) (**أنها**) أي : أن (سمعت) (**لا تنصب مفعولين** ، **بل هي فعل متعد إلى واحد** ؛ **لأنها من أفعال**

الحواس ، وهي لا تتعدىٰ إلا إلىٰ واحد (**فإن كان**) ذلك الواحد (**معرفة كالمثال الأول** . . **فالجملة التي بعده**) وهي (**يقول**) في محل نصب علىٰ أنها (**حال**) من المفعول ؛ لأن الجملة بعد المعارف . . أحوال (**وإن كان نكرة كما في الآية**) التي احتج بها الأخفش (. . **فالجملة**) التي بعده وهي (**يذكرهم**) في محل نصب علىٰ أنها (**صفة**) لأن الجمل بعد النكرات . . صفات (**والله أعلم**) .

الحواس ، **وهي لا تتعدىٰ إلا إلىٰ واحد**) نحو : أبصرت زيداً ، وسمعت القراءة ، وذقت الطعام ، ولمست الحرير ، وشممت الريحان ، كما مرت في « التتمة » .

(**فإن كان ذلك الواحد**) الذي تعدت إليه (**معرفةً كالمثال الأول**) يعني : قوله : (سمعت زيداً يقول كذا) (. . **فالجملة التي**) ذكرت (**بعده وهي**) جملة (« **يقول** ») تكون (**في محل نصب علىٰ أنها**) أي : علىٰ أن تلك الجملة (**حال من**) ذلك (**المفعول**) الواحد (**لأن**) القاعدة عندهم : أن (**الجملة**) إذا وقعت (**بعد المعارف** . . **أحوال**) أي : تنصب علىٰ كونها أحوالاً من المعارف (**وإن كان**) ذلك الواحد (**نكرة كما في الآية**) أي : كالواحد الذي وقع في الآية (**التي احتج بها الأخفش** . . **فالجملة التي**) وقعت (**بعده**) أي : بعد ذلك الواحد (**وهي**) أي : وتلك الجملةُ جملةُ قوله : (« **يذكرهم** ») تكون (**في محل نصب علىٰ أنها صفة**) لذلك الواحد (**لأن**) القاعدة : أن (**الجمل**) إذا وقعت (**بعد النكرات**) تكون (**صفات**) لتلك النكرات (**والله أعلم**) بالصواب ، وإليه المرجع والمآب .

إلىٰ هنا وصلْتُ في تسويد هـٰذين الكتابين القيمين

قُبيل الظهر في تاريخ (٧/ ١٢/ ١٤٣٠) من الهجرة النبوية

علىٰ صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية

* * *

باب المنصوبات من الأسماء

[ص] :

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب المنصوبات من الأسماء)

لما فرغ المصنف من الكلام على المرفوعات وما يتعلق بها ، وقدمها على المنصوبات ؛ لأنها عمد ، والمنصوبات فضلات غالباً . . شرع يتكلم عليها فقال : (باب المنصوبات من الأسماء) ، وقدم المصنف المنصوبات على المخفوضات ؛ لأن المنصوبات في الغالب عاملها الفعل ، والأصل في العمل للأفعال . انتهىٰ « عشماوي » .

وهو جمع منصوب بمعنىٰ لفظ منصوب ، فهو صفة لمذكر لا يعقل ، ووصف غير العاقل يجمع جمع المؤنث السالم كما تقدم في (باب الإعراب) نحو : جبال راسيات ، وأيام معدودات ، ولا يصح أن يكون (جمع) منصوبة وصفاً لمؤنث بمعنىٰ كلمة منصوبة ، فإنه وإن جمع هـٰذا الجمع أيضاً إلا أنه يمنع منه الإخبار بخمسة عشر ؛ لأن العدد يذكر مع المؤنث ، فلو كان (جمع) منصوبة . . لقيل : خمس عشرة ، فإثبات التاء في اسم العدد . . دليل علىٰ أنه (جمع) منصوب ؛ لما أن آحاد اسم العدد يؤنث مع المذكر كذا قالوا ، لـٰكن قال بعض مشايخنا : إنه يصح أن يكون (جمع) منصوبة ، ويقال : إن محل حذف التاء من اسم عدد المؤنث وإثباتها في عدد المذكر إن كان المعدود مذكوراً تمييزاً للعدد ، أما إذا لم يذكر أصلاً ، أو سبق عليه . . جاز التذكير والتأنيث كما هنا .

وقدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات ؛ لأن المرفوع عمدة ؛

المنصوبات خمسة عشر : وهي المفعول به ،

كالفاعل ، والمبتدأ والخبر ، والبواقي محمولة عليها ، ولأن المنصوبات فضلة ، ولكن يشبه بها بعض العمد ؛ كاسم إن وأخواتها ، وخبر كان وأخواتها ، وخبر ما ولا

وقدمها على المجرورات ؛ لأنها منصوبات لفظاً ، والمجرور في الأصل منصوب ، ولذلك أخرها عن المنصوبات . انتهىٰ من « العطار » .

وقيدها بقوله : (من الأسماء) احترازاً عن منصوبات الأفعال ؛ لأنها ستأتي في أواخر الكتاب .

(المنصوبات) من الأسماء كما في الترجمة : جمع منصوب : وهو كل ما اشتمل علىٰ علم النصب من الفتحة وما ناب عنها ؛ أي : المنصوبات التي تقدم لنا ذكرها في الترجمة ؛ جرياً علىٰ قاعدة البلغاء التي ذكرها السيوطي في « عقود الجمان » بقوله :

ثم من القواعد المشتهرة | إذا أتت نكرة مكررة
تغايرت وإن يعرف ثاني | توافقا كذا المعرفان

(خمسة عشر) وحصرها في هٰذا العدد : استقرائي ، وبدأ منها بالمفاعيل فقال : (وهي المفعول به) لأنها الأصل في المنصوبات ، وغيرها محمول عليها ومشبه بها ، وقدم منها المفعول به ؛ كجمع من النحاة ؛ لأنه أحوج إلى الإعراب ؛ إذ هو الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس ، وقدم ابن الحاجب ؛ كالزمخشري المفعول المطلق ؛ لأنه المفعول حقيقةً ، والمفعول به لغةً : من وقع عليه الفعل حسياً كان أو معنوياً ، واصطلاحاً : هو الاسم الصريح أو المؤول بالصريح المنصوب الذي يقع عليه فعل الفاعل حساً أو معنىً ، إثباتاً أو نفياً ، مثال الصريح

ومنه المنادىٰ كما سيأتي بيانه ، والمصدر ويسمى : المفعول المطلق ،

الحسي نحو : ضربت زيداً ، والمؤول بالصريح نحو قوله تعالىٰ : ﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ ، والمعنوي نحو : تعلمت المسألة .

فائدة

وقد سلك المؤلف هنا طريقة المتأخرين ، فذكر المنصوبات إجمالاً ، ثم ذكرها تفصيلاً وهو أولىٰ من طريقة المتقدمين ؛ لأن ذكر الشيء أولاً مجملاً ثم ذكره مفصلاً ، أشد تمكناً واستثباتاً في الذهن ، وبدأ بالمفعول به ؛ لأنه هو الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس ؛ بدليل أنه يقوم مقام الفاعل عند حذفه لغرض من الأغراض السابقة ، وإلا . . فكان المناسب أن يقدم المفعول المطلق ؛ لأنه المفعول الحقيقي بسبب الإيجاد . انتهىٰ « عشماوي » .

(ومنه) أي : ومن المفعول به (المنادىٰ) بجميع أقسامه ، سواء كان مفرداً أو غير مفرد ؛ خلافاً لمن قيده بالمضاف وشبهه ؛ كالشيخ خالد في « متن الأزهرية » ، بل الأولىٰ عدم التقييد بهما كما فعله صاحب « المتممة » ليشمل المنادى المفرد ، فإنه في محل نصب ؛ كاسم (لا) ، لأن الكلام هنا في عد المنصوبات مطلقاً ولو محلاً ، ويدل لهـٰذا ما سيأتي من تقسيمه المفعول إلىٰ ظاهر ومضمر ، فإن المضمر ، فإن المضمر منصوب محلاً ، فالمنادىٰ مطلقاً من المنصوبات ، لـٰكن إن كان مضافاً وشبهه . . نصب لفظاً ، وإلا . . نصب محلاً فهو منصوب لفظاً أو محلاً مثاله : يا الله ، يا ربنا ، يا رفيقاً بالعباد ارفق بنا فيما جرت به المقادير (كما سيأتي بيانه) أي : بيان المنادىٰ في بابه حكماً وأقساماً .

(و) ثانيها : (المصدر) المنصوب على المفعولية المطلقة (ويسمى : المفعول المطلق) عن التقييد بجار أو ظرف ؛ أي : الذي يصدق عليه قولنا :

وظرف الزمان ، وظرف المكان ويسمىٰ : مفعولاً فيه ، والمفعول لأجله ، . . . . .

مفعول صدقاً غير مقيد بجار حرف ، أو ظرف ؛ فالمقيد بالحرف الجار : المفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمقيد بالظرف الجار : المفعول معه ، فمصدوق الجار : الحرف أو الظرف وهو خصوص (مع) في معه ، ومصدوق المجرور : الضمير العائد علىٰ (أل) ، قال ابن الصائغ في « شرحه على الجمل » : (وإنما سمي المصدر مفعولاً مطلقاً ؛ لأنه المفعول حقيقةً ، وإطلاقهم على المفعول به أنه مفعول بغير تقييد عرف اصطلاحي ، وإلا . . فزيداً من نحو : ضربت زيداً ليس بمفعول لك حقيقةً ؛ بل المفعول لك الضربُ ، وأما زيد . . فمفعول به الضرب ، لكن متىٰ أطلقوا مفعولاً . . عُلِمَ أنه المفعول به ، فإذا أرادوا المفعول حقيقةً . . قيدوه بالإطلاق ، أو باسم يخصه وهو المصدر) .

(و) ثالثها : (**ظرف الزمان**) نحو : صمت يوماً (**وظرف المكان**) نحو : جلست أمام الشيخ (**ويسمىٰ** : **مفعولاً فيه**) ولذلك قلنا وهو المسمىٰ عند الكوفيين : بـ(المفعول فيه) ، وتسميته بـ(الظرف) تسمية بصرية قال المرادي : (ولا يسوغ عند الكوفيين تسميته ظرفاً ؛ لأن العرب لم تسمه بذلك في موضع من المواضع ، ولأن الظرف في اللغة : الوعاء ، وهو متناهي الأطراف ؛ كالجراب والعدل ، والذي يسمونه ظرفاً من المكان ليس كذلك ، وسماه الفراء : محلاً ، والكسائي وأصحابه يسمون الظروف : صفات ، ولا مشاحة في الاصطلاح) انتهىٰ « عطار » .

(و) رابعها : (**المفعول لأجله**) نحو : قمت إجلالاً لك ، **ويقال له** : المفعول له ، والمفعول من أجله ، وهو الذي فعل الفعل لأجله : بأن كان غرضاً باعثاً على الفعل ؛ كالتأديب في ضربت ابني تأديباً ، فإنه غرض باعث على الضرب ، وعلة غائية له أيضاً باعتبار حصوله عقبه .

والمفعول معه ، والمشبه بالمفعول به ، والحال ، والتمييز ، والمستثنىٰ ، وخبر كان وأخواتها ، . . . .

(و) خامسها : (**المفعول معه**) نحو : سرت والنيل ، ومعنىٰ كونه مفعولاً معه : أنه صاحب الفاعل عند الفعل أعم من أن يثبت له الفعل أيضاً ، وحينئذ يحسن العطف ؛ كجاء الأمير والجيش ، أو يثبت الفعل للفاعل فقط نحو : استوى الماء والخشبة ، فإن الاستواء للماء فقط ؛ إذ هو الذي كان منخفضاً ثم ارتفع واستوىٰ ، والخشبة ما زالت بحالها ؛ فالمراد بالاستواء هنا : الارتفاع علىٰ حد ﴿وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ﴾ ، وليس المراد به التساوي الذي لا يكون إلا بين اثنين ، وإلا . . تعين رفع الخشبة علىٰ حد تشارك زيد وعمرو ، قاله شيخنا . انتهىٰ « عطار » .

(و) سادسها : (**المشبه بالمفعول به**) وهو منصوب الصفة المشبهة نحو : زيد حسن وجهه بنصب (وجهه) أصله بالرفع ، ولكن حول الإسناد عنه إلى الضمير المضاف إليه فصار هو الفاعل واستتر ، وأجاز بعضهم : نصب المشبه بالفعل نحو : سَفِهَ زيدٌ نفسه ، ووَجِعَ زيدٌ بَطْنَهُ ، والأصح : أنه منصوب على المفعول به بالتضمين ؛ أي : بتضمين سفه معنىٰ غش ، ووجع معنى اشتكىٰ .

(و) سابعها : (**الحال**) نحو : جاء الأمير راكباً ، وهو الوصف الفضلة المبين لهيئة صاحبه فاعلاً كان كما مثلنا ، أو مفعولاً ؛ كركبت الفرس مسرجاً .

(و) ثامنها : (**التمييز**) نحو : طاب محمد نفساً ، وهو الاسم الفضلة المبين لما انبهم من الذوات ؛ كاشتريت عشرين غلاماً ، أو النسب كما مثلنا أولاً .

(و) تاسعها : (**المستثنىٰ**) في بعض أحواله أيضاً ؛ أي : كالمنادىٰ نحو : ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ ، وهو إخراج ما لولاه لدخل فيما قبله .

(و) عاشرها : (**خبر كان وأخواتها**) نحو : ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا﴾ ، وصار السعر رخيصاً .

وخبر الحروف المشبهة بليس ، وخبر أفعال المقاربة ، واسم إن وأخواتها ، واسم (لا) التي لنفي الجنس ، والتابع للمنصوب وهو أربعة أشياء كما تقدم .

باب المفعول به

(و) حادي عشرها : (خبر الحروف المشبهة بليس) نحو : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ .

(و) ثاني عشرها : (خبر أفعال المقاربة) نحو : ﴿ وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾ .

(و) ثالث عشرها : (اسم إن وأخواتها) نحو : إن زيداً قائم .

(و) رابع عشرها : (اسم « لا » التي لنفي الجنس) نصاً نحو : لا صاحب علم ممقوت ، وقد تقدم الكلام علىٰ خبر كان وما بعدها في المرفوعات .

(و) خامس عشرها (التابع للمنصوب وهو أربعة أشياء كما تقدم) أيضاً في المرفوعات : أن التابع كذلك ؛ أي : أربعة أشياء ، ولم يذكر المصنف هنا مفعولي ظن وأخواتها ؛ لاندراجهما في المفعول به ؛ كالمنادىٰ ، ولها ؛ أي : ولهٰذه المنصوبات الخمسة عشر أبواب تذكر فيها تفاصيلها ، تقدم بعضها وسيأتي أغلبها ، وقد شرع المصنف في ذلك ؛ أي : في تفاصيل تلك الأبواب على الترتيب المذكور هنا في الإجمال والتعداد ؛ أي : أراد الشروع فيها فقال :

(باب المفعول به)

أي : هٰذا باب المفعول الذي فعل به فعل ؛ أي : أوقع عليه فعل الفاعل وذلك ، كـ(زيداً) في ضربت زيداً ، أوقع عليه ضرب الضارب ، فهو لغة : من وقع عليه الفعل و(أل) فيه اسم موصول ومفعول صِلَته ، والهاء في (به) عائد علىٰ (أل) ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه عائدٌ على الفعل المفهوم من لفظ مفعول ؛

وهو الاسم الذي يقع عليه الفعل نحو : ضربت زيداً ، وركبت الفرس ، ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ ، ﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾

إذ التقدير : باب الاسم الذي فُعِلَ به الفعلُ ، وقسْ علىٰ ذلك المفعول معه ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، هـٰكذا قرَّر الناصرُ الطَّبلاوي .

قال شيخنا : (يلزم علىٰ جعل نائب الفاعل ضميراً مستتراً في « مفعول » جريان الصلة علىٰ غير مَنْ هي له ؛ فيكون الواجبُ الإبراز بأن يقال : بابُ المفعول هو به ، والأحسن : أن نائب الفاعل : الجار والمجرور ، ولا ضمير في الوصف ، والباء للإلصاق ؛ أي : باب الشيء الذي فُعِلَ به الفعلُ ، وقس عليه الباقي) انتهىٰ من « العطار » .

وهـٰذا كله بالنظر إلىٰ ما قبل العلمية ، وأما بعدها . . فلا موصول ولا صلة ولا ضمير ؛ لأنه علم محكي نظير : برق نحره .

(و) اصطلاحاً : (هو الاسم) صريحاً ؛ كضربت زيداً ، أو تأويلاً كقوله : ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم﴾ أي : الإشراك (الذي يقع عليه الفعل) أي : فعل الفاعل حقيقة ؛ أي : بلا واسطة ، فخرج المجرور في نحو : مررت بزيد ، فإنه وقع عليه فعل الفاعل وهو المرور ، لـٰكن بواسطة حرف الجر ؛ أي : يقع عليه الفعل حساً (نحو : ضربت زيداً ، وركبت الفرس) أو معنىً نحو : (﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ ، ﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾) ، حقيقةً كان نحو : أنزل الله الغيث ، أو مجازاً نحو : أنبت الربيع البقل ، والمراد (بوقوع الفعل عليه) : تعلقه به ، سواء كان التعلق علىٰ سبيل الثبوت كما مثلنا ، أو علىٰ سبيل النفي نحو : ما ضربت زيداً ، وعلامة كون الاسم مفعولاً به : صحة الإخبار عنه باسم مفعول تام مصوغ من مصدر ما عمل فيه ، والمراد بـ(التام) : المأخوذ من مصدر عامله بلا واسطة حرف جر ،

وهو علىٰ قسمين : ظاهر ومضمر ؛ فالظاهر ما تقدم ذكره ، والمضمر قسمان : متصل نحو : أكرمني وأخواته ، . . . .

فخرج به اسم مفعول الفعل اللازم ، فيصح أن يقال : زيد مضروب في ضربت زيداً . انتهىٰ « فتوحات » .

تنبيه

واختلف في عامل المفعول به علىٰ أربعة أقوال : **الأول** : وهو قول البصريين : أن الفعل وحده يقتضي رفع الفاعل ونصب المفعول .

الثاني : وهو قول هشام بن معاوية من الكوفيين : أن العامل فيه هو الفاعل فقط .

والثالث : وهو قول خلف من الكوفيين : أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية ، وفي المفعول معنى المفعولية .

والرابع : أن العامل فيه الفعل والفاعل جميعاً . انتهىٰ من « الفتوحات » .

(**وهو**) أي : المفعول به من حيث المضمر والمظهر (**علىٰ قسمين : ظاهر**) وهو ما دل علىٰ مسماه بلا قيد أصل ، أو بقيد الصلة ، أو الإشارة إليه ؛ لأن المراد به ما عدا المضمر ، فيدخل فيه الاسم المبهم .

(**ومضمر**) وهو ما دل علىٰ مسماه بقيد التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة كما أن الفاعل كذلك .

(**فالظاهر**) هو (**ما تقدم ذكره**) آنفاً من الأمثلة .

(**والمضمر قسمان**) لا ثالث لهما : أحدهما : (**متصل**) بعامله لا يستقل بنفسه : وهو ما لا يصح الابتداء به ، ولا يقع بعد (إلا) اختياراً ، وهو اثنا عشر كلمة (**نحو : أكرمني**) للمتكلم وحده (**وأخواته**) هي : أكرمنا للمتكلم ومعه غيره

ومنفصل نحو : إياي

أو للمعظم نفسه ، وأكرمك بفتح الكاف للمذكر المخاطب ، وأكرمك بكسرها للمؤنثة المخاطبة ، وأكرمكما للمثنى المخاطب مطلقاً ، وأكرمكم لجمع المذكر المخاطب ، وأكرمكن لجمع المؤنث المخاطب ، وأكرمه للمذكر الغائب ، وأكرمها للمؤنثة الغائبة ، وأكرمهما للمثنى الغائب مطلقاً ، وأكرمهم لجمع المذكر الغائب ، وأكرمهن لجمع المؤنث الغائب .

والصحيح : أن الضمير : الكاف أو الهاء وحدها ، والميم في (ما) حرف عماد ، والألف حرف تثنية ، والميم حرف جمع وتذكير ، والنون المشددة حرف جمع وتأنيث .

(و) ثانيهما : أي : ثاني قسمي الضمير **(منفصل)** : وهو ما يصح الابتداء به ويقع بعد (إلا) اختياراً .

وأورد علىٰ هـٰذا التعريف : أن تعريف المنفصل بما ذكر غير مانع لصدقه علىٰ (أنا) فإنه يقع بعد (إلا) فتقول : ما قام إلا أنا وهو ضمير رفع لا نصب ، أجيب عنه : بأن (ما) في قولهم : ما يصح الابتداء به واقعة على الضمير المنفصل المنصوب ، لا مطلق الضمير المنفصل حتىٰ يشمل (أنا) بقرينة المقام والتمثيل الآتي ، وكذا يقال في ضابط الضمير المتصل إيراداً وجواباً . انتهىٰ من « العطار » .

والمنفصل أيضاً : اثنا عشر كلمة بحسب ما في الخارج أيضاً **(نحو : إياي)** أكرمت للمتكلم وحده ، وإعرابه : (إيا) : ضمير نصب منفصل في محل النصب مفعول مقدم وجوباً ؛ لغرض الحصر مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، والياء حرف دال على التكلم مبني على الفتح ، وإنما حركت لكونها علىٰ حرف واحد ، وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل الحرف بلزوم البناء (أكرمت) : فعل وفاعل وحد الفعل (أكرم) ، (أكرم) : فعل ماض مبني على السكون ؛

وأخواته ، وقد تقدم ذلك في فصل المضمر ،

لاتصاله بضمير رفع متحرك ، والتاء ضمير المخاطب في محل الرفع فاعل مبني على الفتح ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، وإنما حركت مع أن الأصل في المبني السكون ؛ لكونه علىٰ حرف واحد ، أو ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة فتحة تمييزاً له عما للمتكلم ، وقس عليه إعراب بقية الأمثلة .

(و) نحو : (أخواته) أي : أخوات (إياي) ونظائره ، وهي : إيانا للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه ، وإياكَ بفتح الكاف للمفرد المخاطب نحو : إياكَ أكرمت ، وإياكِ بكسرها للمفردة المخاطبة نحو : إياكِ أكرمت ، وإياكما للمثنى المخاطب المطلق نحو : إياكما أكرمت ، وإياكم للجمع المذكر المخاطب نحو : إياكم أكرمت ، وإياكن للجمع المؤنث المخاطب نحو : إياكن أكرمت ، وإياه للمفرد المذكر الغائب نحو : إياه أكرمت ، وإياها للمفردة المؤنثة الغائبة نحو : إياها أكرمت ، وإياهما للمثنى المطلق الغائب نحو : إياهما أكرمت ، وإياهم للجمع المذكر الغائب نحو : إياهم أكرمت ، وإياهن للجمع المؤنث الغائب نحو : إياهن أكرمت .

وعليك أيها الطالب تطبيق إعراب هٰذه الأمثلة ؛ لأنه مهم للمبتدي ؛ ليتمرن على الإعراب ، و(إيا) في هٰذه الأمثلة كلها ـ بكسر الهمزة وتشديد الياء ـ هي الضمير وحدها ، وما اتصل بها حروف دالة على التكلم ، والخطاب ، والغيبة ، والتثنية ، والجمع تذكيراً وتأنيثاً ، وقيل : المجموع ضمير ، وقيل : (إيا) : مضاف للضمير بعده ، ثم هو ضمير أيضاً ، أو اسم غير ضمير ، وقيل : (إيا) : حرف عماد اعتمد عليه في ذكر الضمير بعده ، وهٰذا كله خلاف لا طائل تحته . انتهىٰ من « العطار » .

(وقد تقدم ذلك) المذكور من الأمثلة (في فصل المضمر) بما يغني عن إعادته

والأصل فيه : أن يتأخر عن الفاعل نحو : ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ ، وقد يتقدم على الفاعل جوازاً نحو : ضرب سعدىٰ موسىٰ ، ووجوباً نحو : زان الشجر نوره ، وقد يتقدم على الفعل والفاعل ،

هنا ، وقد تقدم أيضاً هناك بيان ضابط المتصل والمنفصل منه ؛ أي : من الضمير ، فجدد العهد به ولا تغفل عنه .

(**والأصل**) أي : الكثير الغالب (**فيه**) أي : في المفعول به (**أن يتأخر عن الفاعل**) بأن يذكر بعد الفاعل ؛ لأنه فضلة ليس له دخل في أجزاء الكلام ، والفاعل عمدة، وحق الفضلة التأخر عن العمدة، مثل تأخره عن الفاعل (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾) أي : ورث علمه ونبوته لا ماله ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « إنا معاشر الأنبياء لا نورث » أي : مالاً ، أخرجه النسائي في « الكبرىٰ » .

وإعرابه : (ورث) : فعل ماض (سليمان) : فاعل مرفوع (داوود) : مفعول به منصوب .

(**وقد يتقدم**) المفعول به (**على الفاعل**) بأن يتوسط المفعول بينه وبين الفعل ، إما تقدماً (**جوازاً**) أي : جائزاً وذلك (**نحو** : **ضرب سعدىٰ موسىٰ**) ، فـ(موسىٰ) : فاعل مؤخر ، و(سعدىٰ) : مفعول مقدم بقرينة تجريد الفعل عن علامة التأنيث (**و**) إما تقدماً (**وجوباً**) أي : واجباً (**نحو** : **زان الشجر نوره**) ، **وإعرابه** : (زان) : فعل ماض مبني على الفتح (الشجر) : مفعول به مقدم على الفاعل وجوباً ؛ لاتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول (نوره) : فاعل مؤخر وجوباً ، والضمير مضاف إليه ، وإنما وجب تقديم المفعول فيه ؛ لئلا يلزم علينا عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبةً لو قدم الفاعل وهو لا يجوز .

(**وقد يتقدم**) المفعول (**على الفعل والفاعل**) جميعاً ؛ إما جوازاً نحو : ﴿ فَرِيقًا كَذَّبُواْ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ ، وإما وجوباً نحو : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ ، كما

تقدم جميع ذلك في (باب الفاعل) ، وإنما ذكره هنا ؛ لزيادة إيضاح للمبتدي ، وإنما جاز تقديم المفعول على الفعل ، ولم يجز تقديم الفاعل على الفعل ؛ لأن الفاعل مرفوع ، فلو قدم على الفعل . . لالتبس بالمبتدأ ، بخلاف المفعول ؛ لأن إعرابه النصب فلا يلتبس بالمبتدأ ، فلذلك لو انتفى الإعراب منه لفظاً . . امتنع تقديمه على الفعل ؛ لحصول التباسه بالمبتدأ حينئذ نحو : موسىٰ ضرب سعدىٰ .

واعلم : أن الفعل بالنسبة إلى المفعول به ينقسم إلىٰ تسعة أقسام : **الأول** : ما لا يتعدىٰ إليه أصلاً ؛ كالفعل الدال على الحدوث نحو : حدث المطر ونبت الزرع .

والثاني : ما يتعدىٰ إلىٰ واحد بحرف نحو : غضبت من زيد ، ومررت به ، وهـٰذا كالذي قبله يسمىٰ : لازماً قاصراً ، ولا يسمىٰ متعدياً اصطلاحاً .

والثالث : ما يتعدىٰ إلىٰ واحد بنفسه ؛ كأفعال الحواس نحو : شممته ، وأبصرته ، وسمعته ، وذقته ، ولمسته .

والرابع : ما يتعدىٰ إلىٰ واحد ؛ تارةً بنفسه ، وتارةً بالحرف نحو : شكرته وشكرت له .

والخامس : ما يلزم تارةً ، ويتعدىٰ لاثنين بنفسه تارةً أخرىٰ نحو : نقصته شيئاً ، ونقص الشيء .

والسادس : ما يتعدىٰ لواحد بنفسه ، وللآخر بنفسه تارةً ، وبالحرف أخرىٰ ، وهو ثاني مفعوليه نحو : وزنته الدراهم ، أو وزنت له الدراهم ، ونحو : سميت ابني محمداً ، وسميته بمحمد .

والسابع : ما يتعدىٰ بنفسه إلى اثنين : أولهما فاعل في المعنىٰ وهو (باب أعطىٰ وكسا) .

ومنه ما أضمر عامله جوازاً نحو : ﴿ قَالُوا۟ خَيْرًا ﴾ ، ووجوباً

والثامن : ما يتعدىٰ لاثنين : أصلهما المبتدأ والخبر وهو (باب ظن) .

والتاسع : ما يتعدىٰ لثلاثة مفاعيل : أصل الأخيرين منهما المبتدأ والخبر ، والأول أجنبي منهما وهو (باب أعلم وأرىٰ) نحو : أعلمت زيداً عمراً قائماً . انتهىٰ من « الكواكب » بتصرف .

والناصب للمفعول به ؛ **إما فعل متعد** كما تقدم من الأمثلة .

أو وصفه نحو : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ﴾ .

أو مصدره نحو : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ .

أو اسم فعله نحو : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ أي : الزموا أنفسكم ، والأصل في ناصبه : أن يكون مذكوراً ، وقد يحذف كما أشار إليه بقوله : (**ومنه**) أي : ومن المفعول به (**ما أضمر**) وحذف (**عامله**) الناصب له إما (**جوازاً**) لوجود قرينة حالية أو مقالية تدل عليه ؛ أي : علىٰ خصوص الفعل المحذوف ، وليس موضع الفعل لفظ يقوم مقامه ، ولا كثرة بلغت مبلغاً يستغنىٰ بها عن الفعل ، فمثال القرينة المقالية (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ (قَالُوا۟ خَيْرًا ﴾) أي : أنزل خيراً ، فحذف العامل الذي هو (أنزل) للقرينة المقالية التي هي السؤال ، ومثال القرينة الحالية ؛ كقولك لمن علمت أنه يريد مكة : مكة ورب الكعبة ؛ أي : تريد مكة ، فحذف العامل لدلالة الحال عليه .

(**و**) قد يكون الإضمار (**وجوباً**) بأن قامت فيه قرينة تدل علىٰ خصوص الفعل المحذوف ، وفي موضع الفعل لفظ يقوم مقامه ، كما في (باب الاشتغال والمنادىٰ) ، أو كثرة تغني عنه ، كما جاء في التحذير والإغراء إذا كرر ؛ كالطريق الطريق ، والأسد الأسد ، وأخاك أخاك ، ونحوها ؛ لأن أحد الاسمين قد صار

في مواضع .

كالنائب عن العامل ، وإن لم يكرر . . لم يجب إضمار العامل ؛ بل يكون إضماره حينئذ جائزاً ؛ لعدم ما يقوم مقامه .

ووجوب الإضمار (في) سبعة (مواضع) ذكر المصنف منها موضعين فقط : الاشتغال والمنادىٰ .

والثالث من المواضع السبعة : المنصوب على الاختصاص ؛ وهو منصوب بـ(أخص) مقدراً بعد ضمير المتكلم وحده ، أو ومعه غيره ، ويكون إما مقروناً بـ(أل) نحو : نحن العرب أقرى الناس للضيف ، وإما يكون مضافاً إضافةً معنوية لا إضافة لفظية نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « نحن معاشر الأنبياء لا نورث » .

والرابع منها : المنصوب على الإغراء ، وهو تنبيه المخاطب علىٰ أمر محمود ليفعله ، وهو منصوب بتقدير (الزم) واجب الحذف إن كرر ؛ كالصلاة الصلاة ، أو عطف عليه نحو : السيف والرمح ، وإلا . . جاز ذكره نحو قوله تعالىٰ : ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ ، وقولهم : دونك زيداً .

والخامس : المنصوب على التحذير ؛ وهو تنبيه المخاطب علىٰ أمر مذموم ليجتنبه ، وهو منصوب بنحو (اتق) واجب الحذف إن كرر نحو : قولهم : الأسد الأسد ، أو عطف عليه نحو : ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ ، أو كان بلفظ إياك نحو إياك من الأسد ؛ إذ الأصل : باعد نفسك من الأسد ، ثم حذف باعد وفاعله ، والمضاف وهو نفس ، فانفصل الضمير الذي هو الكاف فصار إياك ، ونحو : إياك والأسد ، والأصل : احذر تلاقي نفسك والأسد بنصب (الأسد) عطفاً علىٰ (تلاقي) ، فحذف (احذر) ، ثم (تلاقىٰ) ، ثم (نفس) ، فانتصب الضمير وانفصل .

والسادس : المثل الوارد بحذف العامل ؛ كالكلاب على البقر ؛ يعني : بقر

الوحش بنصب (الكلاب) بفعل محذوف تقديره : أرسل .

والسابع : شبه المثل في الاستعمال ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ ، وائتوا خيراً لكم ، وكأهلاً وسهلاً ومرحباً تقديره : صادفت أهلاً ، وأتيت مكاناً ليناً ، ومكاناً رحباً ؛ أي : واسعاً ، ويجوز كونها مفعولاً مطلقاً ؛ أي : أهلت أهلاً ؛ وسهلت سهلاً ، ورحب منزلك مرحباً .

إعراب المتن

(باب) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : هٰذا باب (باب) : خبر مرفوع ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب (باب) : مضاف ، **(المنصوبات)** : مضاف إليه مجرور ، **(من الأسماء)** : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً تقديره : حالة كونها كائنات من الأسماء ، أو صفة للمنصوبات تقديره : الكائنات من الأسماء .

(المنصوبات) : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، **(خمسة عشر)** : عدد مركب في محل الرفع خبر مبني علىٰ فتح الجزأين ، بني الجزء الأول ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ؛ لافتقاره إلى الجزء الثاني ، وبني الجزء الثاني ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ حرف العطف ، وإنما حركا مع أن الأصل في المبني السكون ؛ ليعلم أن لهما أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل التركيب ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

(وهي : المفعول به) : الواو : استئنافية (هي) : مبتدأ (المفعول به) مع ما عطف عليه : خبر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية علىٰ هاء (به) لأنها جزء علم ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(ومنه المنادىٰ) : الواو : اعتراضية (منه) خبر مقدم (المنادىٰ) : مبتدأ مؤخر ، والجملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب ، **(كما سيأتي بيانه)** : الكاف : حرف جر وتمثيل (ما) : اسم موصول في محل الجر بالكاف ، مبني على السكون (سيأتي بيانه) : فعل مضارع وفاعل مرفوع ، ومضاف إليه ، والجملة

الفعلية صلة لـ(ما) الموصولة ، الجار والمجرور في (كما) متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك المنادىٰ كائن كالأمثلة التي سيأتي بيانها في (باب المنادىٰ) ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(والمصدر) : معطوف على (المفعول) علىٰ كونه خبر المبتدأ ، **(ويسمى : المفعول المطلق)** : الواو : اعتراضية (يسمىٰ) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بضمة مقدرة ؛ لأنه فعل متصل بالألف ، ونائب فاعله ضمير يعود على (المصدر) وهو المفعول الأول لـ(يسمىٰ) ، (المفعول) : مفعول ثان لـ(يسمىٰ) منصوب (المطلق) : صفة لـ(المفعول) تبعه بالنصب ، والجملة الفعلية جملة معترضة لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه .

(وظرف زمان) : معطوف على (المفعول به) ، و(الزمان) : مضاف إليه .

(وظرف المكان) : معطوف على (المفعول به) ، و(المكان) : مضاف إليه ، **(ويسمىٰ : مفعولاً فيه)** : الواو : اعتراضية (يسمىٰ) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بضمة مقدرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ كل من الظرفين ؛ أي : يسمىٰ كل من الظرفين مفعولاً (فيه) : مفعول ثان لـ(يسمىٰ) منصوب بفتحة مقدرة علىٰ هاء (فيه) لأنه جزء علم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، والجملة الفعلية معترضة لا محل لها من الإعراب .

(والمفعول لأجله) : معطوف على (المفعول به) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع علىٰ كونه خبر (هي) ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ هاء (لأجله) ، لأنه جزء علم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(و) كذا تقول في (**المفعول معه**) : معطوف على (المفعول به) مرفوع بضمة مقدرة علىٰ هاء (معه) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(والمشبه) : معطوف على (المفعول به) مرفوع بضمة ظاهرة ، **(بالمفعول به)** : جار ومجرور بكسرة مقدرة علىٰ هاء (به) ، الجار والمجرور متعلق بـ(المشبه) .

(والحال والتمييز) : معطوفان على (المفعول به) مرفوعان بضمة ظاهرة علىٰ آخرها .

(والمستثنىٰ) : معطوف على (المفعول به) مرفوع بضمة مقدرة للتعذر .

(وخبر كان) : الواو : عاطفة (خبر) : معطوف على (المفعول به) مرفوع بضمة ظاهرة ، وهو مضاف (كان) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، **(وأخواتها)** : معطوف علىٰ (كان) مجرور بكسرة ظاهرة وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه .

(وخبر الحروف المشبهة بليس) : الواو : عاطفة (خبر) : معطوف على (المفعول به) مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف (الحروف) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (المشبهة) : صفة لـ(الحروف) مجرور بالكسرة الظاهرة (بليس) : جار ومجرور محكي متعلق بـ(المشبهة) .

(وخبر أفعال المقاربة) : الواو : عاطفة (خبر) : معطوف على (المفعول به) مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف (أفعال) : مضاف إليه وهو مضاف (المقاربة) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

(واسم إن وأخواتها) : الواو : عاطفة (اسم) : معطوف على (المفعول به) مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف (إن) : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة لحركة الحكاية (وأخواتها) : معطوف علىٰ (إن) مجرور بكسرة ظاهرة وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه .

(واسم لا التي لنفي الجنس) : الواو : عاطفة (اسم) : معطوف على (المفعول به) مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف (لا) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية (التي) : اسم موصول للمفردة المؤنثة في محل الجر صفة (لا) مبني على السكون (لنفي الجنس) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صلة للموصول تقديره : التي استقرت لنفي الجنس وهو ؛ أعني : الموصول جامد مؤول بمشتق ، مأخوذ من الصلة تقديره : واسم (لا) الموضوعة لنفي الجنس ، أو من ضد معنى الموصول تقديره : واسم (لا) المعلوم وضعها لنفي الجنس .

(والتابع) : معطوف على (المفعول به) مرفوع بالضمة الظاهرة ، **(للمنصوب)** : جار ومجرور متعلق بـ(التابع) ، **(وهو أربعة أشياء كما تقدم)** في المرفوعات : الواو : استئنافية (هو) : مبتدأ (أربعة) : خبره مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً (أربعة) : مضاف (أشياء) : مضاف إليه مجرور بالفتحة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علة واحدة تقوم مقام علتين ، وهي ألف التأنيث الممدودة ، (كما تقدم) : الكاف : حرف جر وتمثيل (ما) : اسم موصول في محل الجر بالكاف ، مبني على السكون (تقدم) : فعل ماض ، وفاعله مستتر يعود علىٰ (ما) تقديره : (هو) ، والجملة الفعلية صلة (ما) الموصولة ، الجار والمجرور في (كما) متعلق بواجب

الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : وتلك الأربعة كائنة كالأربعة المتقدمة في المرفوعات ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(**باب المفعول به**) : (باب) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : هٰذا الآتي باب المفعول به ، والجملة مستأنفة (باب) : مضاف (المفعول به) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ هاء (به) لأنه جزء علم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (**وهو الاسم الذي يقع عليه الفعل**) : الواو : استئنافية (هو) مبتدأ (الاسم) خبر ، والجملة مستأنفة (الذي) : اسم موصول في محل الرفع صفة لـ(الاسم) ، (يقع) : فعل مضارع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (عليه) : جار ومجرور متعلق بـ(يقع) ، (الفعل) : فاعل مرفوع ، والجملة الفعلية صلة الموصول ، (**نحو : ضربت زيداً**) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (ضربت زيداً) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة ، (**وركبت الفرس ، ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ ، ﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾**) : معطوفات محكيات علىٰ (ضربت زيداً) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامات جرها كسرة مقدرة علىٰ آخرهن ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**وهو**) : مبتدأ ، (**علىٰ قسمين**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ تقديره : وهو مشتمل قسمين ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**ظاهر**) : (ظاهر) : بدل من (قسمين) بدل بعض من كل مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**ومضمر**) : معطوف علىٰ (ظاهر) .

(فالظاهر) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن المفعول به علىٰ قسمين : ظاهر ومضمر ، وأردت بيان أمثلة كل من القسمين وحدِّه وأقسامه . . فأقول لك : الظاهر (الظاهر) : مبتدأ مرفوع ، **(ما تقدم ذكره)** آنفاً من الأمثلة (ما) : اسم موصول في محل الرفع خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً أو نحوياً (تقدم) : فعل ماض (ذكره) : فاعل ومضاف إليه ، والجملة الفعلية صلة لـ(ما) الموصولة .

(والمضمر قسمان) : مبتدأ وخبر ، والجملة في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالظاهر) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة .

(متصل) : بدل من (قسمان) بدل بعض من كل مرفوع بالضمة الظاهرة ، **(نحو)** : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة (نحو) : مضاف ، **(أكرمني)** : مضاف إليه محكي ، **(وأخواته)** : الواو : عاطفة (أخواته) : (أخوات) : معطوف علىٰ (أكرمني) مجرور بالكسرة الظاهرة وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه .

(ومنفصل) : بالرفع معطوف علىٰ (متصل) علىٰ كونه بدلاً من (قسمان) بدل بعض من كل مرفوع بالضمة الظاهرة ، **(نحو)** : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، **(إياي)** : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، **(وأخواته)** : معطوف علىٰ (إياي) مجرور بالكسرة الظاهرة وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسر ، **(وقد تقدم ذلك)** المذكور من أخوات (إياي) **(في فصل المضمر)** مفصلاً : الواو : استئنافية

(قد) : حرف تحقيق (تقدم) : فعل ماض مبني على الفتح (ذلك) : اسم إشارة في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، والجملة الفعلية مستأنفة (في فصل المضمر) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(تقدم) .

(والأصل) : مبتدأ ، **(فيه)** : جار ومجرور متعلق بـ(الأصل) نظراً لمعناه ؛ لأنه بمعنىً ، والغالب الكثير فيه **(أن)** : حرف نصب ، **(يتأخر)** : فعل مضارع منصوب بـ(أن) المصدرية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (المفعول به) ، **(عن الفاعل)** : جار ومجرور متعلق بـ(يتأخر) ، وجملة (يتأخر) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع على الخبرية للمبتدأ تقديره : والغالب فيه تأخره عن الفاعل ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ : مضاف إليه محكي مجرور بالكسرة المقدرة .

(وقد يتقدم على الفاعل) : الواو : استئنافية (قد) : حرف تحقيق (يتقدم) : فعل مضارع ، وفاعله مستتر يعود على (المفعول به) ، **(على الفاعل)** : جار ومجرور متعلق بـ(يتقدم) ، والجملة مستأنفة ، **(جوازاً)** : منصوب على المفعولية المطلقة ؛ لأنه صفة لمصدر محذوف جوازاً تقديره : تقدماً جائزاً ، **(نحو)** : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، **(ضرب سعدىٰ موسىٰ)** : مضاف إليه محكي ، **(ووجوباً)** : معطوف علىٰ (جوازاً) منصوب على المفعولية المطلقة ؛ لأنه صفة لمصدر محذوف تقديره : وقد يتقدم على الفاعل تقدماً واجباً ، **(نحو)** : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، **(زان الشجر**

نوره) : مضاف إليه محكي .

(**وقد يتقدم على الفعل والفاعل**) كما مثلناه فيما تقدم : الواو : عاطفة (قد) : حرف تحقيق (يتقدم) : فعل مضارع ، وفاعله مستتر يعود على المفعول تقديره : (هو) والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة (وقد يتقدم على الفاعل) (على الفعل) : جار ومجرور متعلق بـ(يتقدم) (والفاعل) : معطوف على (الفعل) .

(**ومنه**) : الواو : استئنافية (منه) : جار ومجرور خبر مقدم ، (**ما**) : اسم موصول في محل الرفع مبتدأ مؤخر ، والجملة الاسمية مستأنفة ، (**أضمر**) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، (**عامله**) : نائب فاعل ومضاف إليه ، والجملة الفعلية صلة الموصول ، (**جوازاً**) : منصوب على المفعولية المطلقة ؛ لأنه صفة لمصدر محذوف تقديره : إضماراً جائزاً ، (**نحو**) : خبر لمحذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو وهو مضاف ، (﴿ قَالُواْ خَيْرًا ﴾) : مضاف إليه محكي ، (**ووجوباً**) : معطوف علىٰ (جوازاً) علىٰ كونه صفة لمصدر محذوف تقديره : إضماراً واجباً ، (**في مواضع**) : (في) حرف جر (مواضع) : مجرور بـ(في) وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علة واحدة ، وهي صيغة منتهى الجموع ؛ لأنه علىٰ زنة (مفاعل) ، الجار والمجرور متعلق بـ(وجوباً) .

※

(باب المنصوبات من الأسماء)

[ش] : المنصوبات جمع منصوب لما مر ،

[الحاشية] : **قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين** :

ولما فرغ المصنف من مرفوعات الأسماء . . شرع في منصوباتها فقال : (**باب المنصوبات من الأسماء**) احترز بقيد (المنصوبات) عن المرفوعات ؛ لأنها تقدمت ، وعن المخفوضات ؛ لأنها ستأتي ، وقوله : (من الأسماء) احتراز عن منصوبات الأفعال ؛ لأنها ستأتي .

(**المنصوبات**) التي تقدم لنا ذكرها في الترجمة (**جمع منصوب**) بمعنىٰ لفظ منصوب لا جمع منصوبة (**لما مر**) في المرفوعات ، يعني : قوله هناك ؛ لأنه صفة لمذكر لا يعقل . انتهىٰ .

وتلك العلة المذكورة هناك علة لسؤال مقدر تقديره : فإذا كان مفرده منصوباً . . فلمَ لم يجمع جمع المذكر السالم بالواو ، فعلله بقوله : (لأنه صفة لمذكر لا يعقل ، فحقه أن يجمع جمع المؤنث السالم حطاً لرتبته عن رتبة المذكر العاقل) .

وعبارة « الكواكب » هنا : (جمع منصوب ؛ أي : اسم منصوب لا جمع منصوبة ، وإنما جمع حينئذ بالألف والتاء ؛ لأنه صفة لمذكر لا يعقل) انتهىٰ .

ووصف غير العاقل يجمع جمع التأنيث كما مر في (باب الإعراب) نحو : جبال راسيات ، وأيام معدودات ، ولا يصح أن يكون جمع منصوبة وصفاً لمؤنث ؛ أي : كلمة منصوبة ، فإنه وإن جمع هـٰذا الجمع أيضاً إلا أنه يمنع منه الإخبار بقوله : خمسة عشر بتأنيث الجزء الأول من العدد المركب ، فإن العدد يذكر مع

وهو ما اشتمل علىٰ علم المفعولية وهو : الفتحة ، والكسرة ، والألف ، والياء (**المنصوبات**) من الأسماء بالاستقراء (**خمسة عشر**) منصوباً (**وهي**) . . . .

المؤنث فيقال مثلاً : خمس عشرة امرأة ، وخمسة عشر رجلاً ؛ فلو كان جمع منصوبة . . لقيل : خمس عشرة ، فإثبات التاء في العدد ؛ يعني : في الجزء الأول من العدد المركب دليل علىٰ أنه جمع منصوب ؛ لما أن العدد يؤنث مع المذكر كذا قالوا ، لكن قال بعض مشايخنا : (إنه يصح أن يكون جمع منصوبة) ، ومحل حذف التاء من عدد المؤنث ، وإثباتها في عدد المذكر إن كان المعدود مذكوراً تمييزاً للعدد ، أما إذا لم يذكر أصلاً ، أو سبق عليه . . جاز التذكير والتأنيث كما هنا . انتهىٰ من « العطار » في مبحث المرفوعات .

(**وهو**) أي : المنصوب الذي هو مفرد المنصوبات (**ما اشتمل**) أي : كل ما اشتمل (**علىٰ علم المفعولية**) وعلامة المفعولية : صحة الإخبار عنه باسم مفعول تام ، مصوغ من مصدر ما عمل فيه ؛ كقولك في الإخبار عن زيد في نحو : ضربت زيداً ، زيد مضروب ، وليس هـٰذا مراداً هنا ، ولعل الصواب : ما اشتمل علىٰ علم النصب ؛ أي : علامة النصب .

(**وهو : الفتحة ، والكسرة ، والألف ، والياء ، المنصوبات من الأسماء بالاستقراء**) التام ؛ وهو تتبع أكثر الكليات ؛ ليستدل به على الجزئيات (**خمسة عشر منصوباً**) حصرها في هـٰذا العدد استقرائي كما ذكره الشارح ، وبدأ منها بالمفاعيل ؛ لأنها الأصل ، وغيرها محمول عليها ومشبه بها . انتهىٰ « عطار » .

(**وهي**) أي : تلك المنصوبات المعدودة بما ذكر ؛ أي : بعد الظرفين واحداً ، وخبر كان وأخواتها ، واسم إن وأخواتها واحداً ، وعد التوابع أربعة . انتهىٰ من « أبي النجا » .

علىٰ سبيل الإجمال والتعداد : (**المفعول به**) نحو : ضربت زيداً (**ومنه**) الاسم (**المنادىٰ**) بجميع أقسامه نحو : يا عبد الله (**كما سيأتي بيانه**) في محله .

(**و**) ثانيها (**المصدر**) المنصوب على المفعولية المطلقة (**ويسمى : المفعول المطلق**) لعدم تقييده بحرف نحو : ضربت ضرباً .

(**علىٰ سبيل الإجمال**) أي : ذكر جملة عددها بقوله : (خمسة عشر) (**والتعداد**) أي : التفصيل لأسمائها ، والواو فيه بمعنىٰ (ثم) انتهىٰ منه .

(**المفعول به نحو : ضربت زيداً**) قدمه ؛ كجمع من النحاة ؛ لأنه أحوج إلى الإعراب ؛ إذ هو الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس ، وقدم ابن الحاجب ؛ كالزمخشري المفعول المطلق ؛ لأنه المفعول حقيقة . انتهىٰ « عطار » .

(**ومنه**) أي : ومن قسم المفعول به (**الاسم المنادىٰ بجميع أقسامه**) الخمسة كما ستأتي ؛ مثال المضاف منه (**نحو : يا عبد الله**) لأنه في تقدير : أدعو ، أو أنادي عبد الله (**كما**) قال المصنف (**سيأتي بيانه**) أي : بيان المنادىٰ (**في محله**) أي : في مبحثه .

(**وثانيها**) ولم يقل أولاً : أحدها ؛ لأن العدد ؛ إما زوج ، وإما فرد وزوج . . . إلخ ، فالواحد ليس عدداً ؛ لأنه مبدأ العدد ولذلك تركه ، كما ذكره الترمسي في « حاشيته على المقدمة الحضرمية » في الفقه الشافعي .

(**المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة ، ويسمى : المفعول المطلق ؛ لعدم تقييده بحرف**) جر ، بخلاف سائر المفاعيل ؛ كـ(به) في المفعول به ، و(فيه) في المفعول فيه ، و(لأجله) في المفعول لأجله ، أو ظرف ؛ كالمفعول معه مثاله (**نحو : ضربت ضرباً**) .

ومعنىٰ قولهم : (المفعول المطلق) هو الذي يصدق عليه قولنا : مفعول صدقاً

(و) ثالثها : (ظرف الزمان) نحو : صمت يوماً (وظرف المكان) نحو : اعتكفت أمامك (و) كل منهما (يسمىٰ : مفعولاً فيه) لوقوع الفعل فيه .

غير مقيد بجارٍ حرفٍ أو ظرفٍ .

ومعنىٰ قولنا : (يصدق) أي : يحمل ، فإن الصدق في المفردات بمعنى الحمل ؛ أي : الإخبار فيقال مثلاً في (ضرباً) من ضربت ضرباً : مفعول بدون تقييد بـ(له) أو (به) . . . إلخ .

وقولنا : (حرف أو ظرف) بدل من جار بدل بعض من كل ؛ فالمقيد بالحرف الجار : المفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمقيد بالظرف الجار : المفعول معه ، فمصدوق الجار الحرف أو الظرف وهو خصوص مع في معه ، فإنها جارة بالإضافة ، ومصدوق المجرور الضمير العائد علىٰ (أل) .

قال ابن الصائغ في « شرحه على الجمل » : (وإنما سمي المصدر مفعولاً مطلقاً ؛ لأنه المفعول حقيقةً ، وإطلاقهم على المفعول به أنه مفعول بغير تقييد عرف اصطلاحي ، وإلا . . فزيداً من نحو : ضربت زيداً ليس بمفعول لك حقيقةً ؛ بل المفعول لك الضرب ، وأما زيد . . فمفعول به الضرب ، لٰكن متىٰ أطلقوا مفعولاً . . علم أنه المفعول به ، فإذا أرادوا المفعول حقيقةً . . قيدوه بالإطلاق ، أو باسم يخصه وهو المصدر) انتهىٰ من « العطار » .

(**وثالثها : ظرف الزمان نحو** : صمت يوماً ، وظرف المكان نحو : اعتكفت أمامك ، **وكل منهما**) أي : كل من الظرفين (**يسمىٰ : مفعولاً فيه ؛ لوقوع الفعل فيه**) أي : في كل منهما ، وهٰذه التسمية عند البصريين ، قال المرادي : (ولا يسوغ عند الكوفيين تسميته ظرفاً ؛ لأن العرب لم تسمه بذلك في موضع من المواضع ؛ ولأن الظرف في اللغة : الوعاء ، وهو متناهي الأطراف ؛ كالجِرَاب

(و) رابعها : (**المفعول لأجله**) نحو : قمت إجلالاً لك .

(و) خامسها : (**المفعول معه**) نحو : سرت والنيل .

(و) سادسها : (**المشبه بالمفعول به**) نحو : زيد حسن وجهه بالنصب .

(و) سابعها : (**الحال**) نحو : جاء الأمير راكباً .

والعِدْل ، والذي يسمونه ظرفاً من المكان ليس كذلك ، وسماه الفراء : محلاً ، والكسائي وأصحابه يسمون الظروف : صفات ، ولا مشاحة في الاصطلاح) وإنما ذكره بعد المفعول المطلق ؛ لقربة إليه ؛ لكونه مستلزماً له في الواقع ؛ إذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان يقع فيه ، ولأن العامل يصل إليه بنفسه ؛ كالمفعول المطلق لا بواسطة حرف ملفوظ به كالمفعول معه .

(ورابعها : المفعول لأجله نحو : قمت إجلالاً لك ، وخامسها : المفعول معه نحو : سرت والنيل ، وسادسها : المشبه بالمفعول به) وهو منصوب الصفة المشبهة **(نحو : زيد حسن وَجْهَه بالنصب)** أي : بنصب الوجه أصله بالرفع ، ولـٰكن حول الإسناد عنه إلىٰ ضمير المضاف إليه فصار هو الفاعل ، واستتر جوازاً في الصفة ، وأجاز بعضهم نصب المشبه بالفعل نحو : سفه زيد نفسه ، ووجع زيد بطنه ، والأصح : أنه منصوب على المفعول به بالتضمين .

(وسابعها : الحال نحو) قولك : **(جاء الأمير راكباً)** وقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ ، وألفها منقلبة عن واو ، فأصلها (حول) تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ، والدليل علىٰ أن الألف منقلبة عن واو : جمعها علىٰ (أحوال) وتصغيرها (حويلة) ، والجمع والتصغير يردان الأشياء إلىٰ أصولها . انتهىٰ « عطار » .

(و) ثامنها : (**التمييز**) في بعض أحواله نحو : طاب محمد نفساً .

(و) تاسعها (**المستثنىٰ**) في بعض أحواله أيضاً نحو : ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ .

(و) عاشرها (**خبر كان وأخواتها**) نحو : كان زيد قائماً .

(و) حادي عشرها (**خبر الحروف المشبهة بليس**) نحو : ما زيد قائماً .

(و) ثاني عشرها (**خبر أفعال المقاربة**) نحو : كاد زيد يقوم .

(و) ثالث عشرها (**اسم إن وأخواتها**) نحو : إن زيداً قائم .

(و) رابع عشرها (**اسم لا التي لنفي الجنس**) نصاً

(وثامنها : التمييز في بعض أحواله نحو : طاب محمد نفساً) ويقال له : التفسير والتبيين ، وهو لغة : فصل الشيء عن غيره ، قال تعالىٰ : ﴿ وَٱمْتَٰزُواْ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ أي : انفصلوا عن المؤمنين ، وقال تعالىٰ : ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ ﴾ أي : ينفصل بعضها عن بعض . انتهىٰ « ط » .

واحترز بقوله : (في بعض أحواله) عن تمييز (كم) الخبرية نحو ، كم عبد ملكت ؛ لأنه مجرور أبداً بإضافة (كم) إليه .

(وتاسعها : المستثنىٰ في بعض أحواله أيضاً) أي : كما قلنا ذلك في التمييز احترز به عما إذا كان الاستثناء مفرغاً ، فإنه بحسب العوامل نحو : ما قام إلا زيد ، مثال نصبه (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ، **وعاشرها : خبر كان وأخواتها نحو : كان زيد قائماً)** ، وأصبح البرد شديداً .

(وحادي عشرها : خبر الحروف المشبهة بليس نحو : ما زيد قائماً ، وثاني عشرها : خبر أفعال المقاربة نحو : كاد زيد يقوم ، وثالث عشرها : اسم إن وأخواتها نحو : إن زيداً قائم ، ورابع عشرها : اسم لا التي لنفي الجنس نصاً) أي :

نحو : لا صاحب علم ممقوت ، وقد تقدم الكلام علىٰ خبر كان وما بعدها في المرفوعات .

(و) خامس عشرها : (التابع للمنصوب ، وهو أربعة أشياء كما تقدم) أيضاً في المرفوعات : أن التابع للمرفوع كذلك ، ولم يذكر مفعولي ظن وأخواتها ؛ لاندراجهما في المفعول به ؛ كالمنادىٰ ، ولها أبواب تذكر فيها تفاصيلها ، وقد شرع في ذلك على الترتيب المذكور فقال :

صريحاً لا احتمالاً (**نحو : لا صاحب علم ممقوت ، وقد تقدم الكلام علىٰ خبر كان**) وأخواتها (**و**) علىٰ جميع (**ما**) ذكرناه (**بعدها**) أي : بعد (كان) هنا (**في المرفوعات**) فلا حاجة إلىٰ إعادتها .

(**وخامس عشرها : التابع للمنصوب ، وهو أربعة أشياء كما تقدم أيضاً في المرفوعات : أن التابع للمرفوع كذلك**) أربعة أشياء : النعت ؛ كرأيت زيداً العاقل ، والعطف ؛ كرأيت زيداً وبكراً وخالداً ، والتوكيد ؛ كقولك : اجْمَعِ الأحِبَّاءَ كُلَّهم ، وأَذْهِبِ العَواذِلَ أجمعِينَ ، والبدل نحو : رأيت أخاك .

(**ولم يذكر مفعولي ظن وأخواتها ؛ لاندراجهما في المفعول به ؛ كالمنادىٰ ، ولها**) أي : ولهٰذه المنصوبات المذكورة إجمالاً ؛ أي : لأغلبها (**أبواب**) خاصة بها (**تذكر فيها**) أي : في تلك الأبواب (**تفاصيلها**) أي : تفاصيل أحكام هٰذه المنصوبات باباً باباً ، وقولهم : (باباً باباً) منصوبان بالفعل المتقدم الذي هو هنا (تُذْكَر) علىٰ أن المجموع حال مركبةٌ من تفاصيلها .

(**وقد شرع**) المصنف (**في ذلك**) أي : في ذكر تفاصيلها (**على الترتيب المذكور**) في التعداد مبتدئاً بالمفعول به ؛ أي : أراد الشروع في ذكرها (**فقال :**)

(باب المفعول به)

أي : الذي فعل به فعل ، والمفاعيل خمسة ، وبدأ بها لأنها

(باب المفعول به)

لأنه أصل المنصوبات (أي) : باب المفعول (الذي فعل به فعل) وفي بعض النسخ (الذي فعل به الفعل) بإدخال (أل) عليه ، والمراد بـ(الفعل) اللغوي وهو الحدث ؛ أي : أوقع عليه فعل الفاعل .

وقوله : (باب المفعول به) (أل) : فيه اسم موصول ، ومفعول صلته ، والهاء في (به) عائد علىٰ (أل) ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه عائد على الفعل المفهوم من لفظ مفعول ؛ إذ التقدير : باب الاسم الذي فعل به الفعل ، وقس علىٰ ذلك المفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول له ، هٰكذا قرر الناصر الطبلاوي .

قال شيخنا : (يلزم علىٰ جعل نائب الفاعل ضميراً مستتراً في « مفعول » جريان الصلة علىٰ غير من هي له ، فيكون الواجب الإبراز بأن يقال : المفعول هو به والأحسن : أن نائب الفاعل : الجار والمجرور ، ولا ضمير في الوصف ، والباء للإلصاق ؛ أي : الذي فعل به الفعل ، وقس الباقي عليه) انتهىٰ من « العطار » .

(والمفاعيل) عندهم (خمسة) على المشهور ، ونقص الزجاجي : المفعول معه ، وأدخله في المفعول به ، وقدَّر في سرتُ والنيل : سرتُ وجاوزت النيلَ ، ونقص الكوفيون : المفعول له ، وأدخلوه في المفعول المطلق مثل : قعدت جلوساً ، وزاد عليها السيرافي سادساً : وهو المفعول منه نحو : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ أي : من قومه ، وزاد الجوهري سابعاً : وهو المستثنىٰ وسماه : مفعولاً دونه . انتهىٰ من « الكردي » .

(وبدأ) المصنف من المنصوبات (بها) أي : بالمفاعيل (لأنها) أي : لأن

الأصل في النصب ، وغيرها محمول عليها ، وبدأ منها بالمفعول به ؛ لأنه أحوج إلى الإعراب ؛ لالتباسه بالفاعل ، ولأنه أكثر استعمالاً (**وهو الاسم الذي يقع عليه الفعل**) أي : فعل الفاعل (**نحو : ضربت زيداً**) ، فزيداً : مفعول به ؛ لوقوع الفعل الذي هو الضرب عليه (**وركبت الفرس**) ، فالفرس : مفعول به ؛ لوقوع الفعل الذي هو الركوب عليه ، وليس المراد بـ(وقوع الفعل) الوقوع الحسي كما في هـٰذين المثالين ؛ لعدم جريانه . . . .

المفاعيل هي (**الأصل في**) إعراب (**النصب**) لأنها فضلة في الكلام .

(**وغيرها**) أي : غيرالمفاعيل ؛ كخبر كان وأخواتها ، واسم إن وأخواتها مثلاً (**محمول عليها**) أي : مقيس على المفاعيل ، ومشبه بها في النصب .

(**وبدأ منها بالمفعول به ؛ لأنه**) أي : لأن المفعول به (**أحوج إلى الإعراب ؛ لالتباسه بالفاعل**) أي : إذ هو الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس والاشتباه لولا إعراب النصب ، ولأنه الأصل في النيابة عنه .

(**ولأنه**) أي : ولأن المفعول به (**أكثر استعمالاً**) ودوراناً علىٰ ألسنة العرب .

(**وهو**) أي : المفعول به (**الاسم**) الصريح كما مثل ، أو المؤول به نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ ﴾ (**الذي يقع عليه الفعل** ؛ أي : **فعل الفاعل**) حساً (**نحو : ضربت زيداً ، فزيداً : مفعول به ؛ لوقوع الفعل**) الحسي (**الذي هو الضرب عليه**) أي : علىٰ زيد ، قال في « المحصول » : (الضرب : إمساس جسم حيواناً كان أو غيره ، كالجماد بعنف وشدة) .

(**و**) نحو : (**ركبت الفرس ، فالفرس : مفعول به ؛ لوقوع الفعل**) الحسي (**الذي هو الركوب عليه**) أي : على الفرس ، أو معنىً ؛ كالمثالين الأخيرين في المتن كما قال الشارح (**وليس المراد بـ« وقوع الفعل »**) عليه (**الوقوع الحسي كما في هـٰذين المثالين**) المذكورين أولاً (**لعدم جريانه**) أي : لعدم الوقوع الحسي

فيما مثل به من نحو : (﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ ، و) نحو : (﴿يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾) ، بل الوقوع المعنوي ؛ وهو تعلق فعل الفاعل بشيء من غير واسطة حرف جر ، بحيث لا يعقل الفعل بدون تعقل ذلك الشيء ، سواء نسب إليه الفعل بطريق الإثبات كما مثل ، أو بطريق النفي نحو : لم أضرب زيداً ، وعلامة المفعول به أن يخبر عنه باسم مفعول تام من لفظ فعله

وإمكانه (**فيما مثل به**) المصنف (**من**) المثالين الأخيرين من (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ ، ونحو : ﴿يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ ، **بل**) الوقوع الممكن في هـٰذين المثالين هو (**الوقوع المعنوي**) لا الحسي (**وهو**) أي : الوقوع المعنوي (**تعلق فعل الفاعل بشيء**) كلفظ الجلالة ، ولفظ الصلاة في المثالين المذكورين (**من غير واسطة حرف جر بحيث لا يعقل الفعل**) ولا يصور في العقل (**بدون تعقل ذلك الشيء**) الذي تعقل به الفعل ، وقوله : (**سواء**) تعميم في قوله : (وهو الاسم الذي يقع عليه الفعل) أي : سواء في كونه هو الاسم الذي يقع عليه الفعل (**نسب إليه الفعل بطريق الإثبات**) أي : بطريق إثبات وقوع الفعل عليه وذلك (**كما مثل**) أي : المصنف ؛ أي : وذلك ؛ كالأمثلة التي مثلها المصنف (**أو بطريق النفي**) أي : نفي وقوع الفعل وذلك (**نحو**) قولك : (**لم أضرب زيداً**) أي : لم يقع ضربي زيداً (**وعلامة المفعول به**) أي : وعلامة كون الاسم مفعولاً به صحة (**أن يخبر عنه**) أي : صحة الإخبار عنه بجعله مبتدأ (**باسم مفعول تام**) أي : غير محتاج إلىٰ ما يتعلق به من جار ومجرور مصوغ ذلك المفعول ؛ أي : مشتق (**من**) مصدر (**لفظ فعله**) أي : من لفظ ما عمل فيه من الفعل ، فإن (زيداً) في المثال الأول يصح جعله مبتدأ ، والإخبار عنه باسم مفعول مصوغ من مصدر ضرب فتقول : زيد مضروب ، وفي المثال الثاني (الفرس) مركوب ، فخرج بقوله : (باسم مفعول تام) المجرور في نحو : مررت بزيد ، فإنه وإن وقع عليه فعل الفاعل وهو

(وهو علىٰ قسمين : ظاهر ومضمر) كما أن الفاعل كذلك **(فالظاهر : ما تقدم ذكره)** من الأمثلة **(والمضمر قسمان)** : أحدهما : **(متصل)** بعامله لا يستقل بنفسه وهو اثنا عشر ضميراً : اثنان للمتكلم ، وخمسة للمخاطب ، وخمسة للغائب **(نحو)** : الياء من **(أكرمني)** للمتكلم وحده

المرور . . لا يصح الإخبار عنه بماذكر إلا بواسطة حرف الجر فتقول : زيد ممرور به ، فإن (زيداً) وإن كان مفعولاً به في الحقيقة ، لكنه لا يطلق عليه في الاصطلاح أنه مفعول به .

(وهو) أي : المفعول به من حيث هو هو لا بقيد كونه ظاهراً فقط ، ولا بقيد كونه مضمراً فقط ؛ لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره مشتمل **(علىٰ قسمين)** اشتمال الكل علىٰ أجزائه : **(ظاهر)** وهو ما يدل علىٰ مسماه بلا قيد التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة ، فيدخل فيه الاسم الموصول ، أو اسم الإشارة .

(ومضمر) : وهو ما دل علىٰ مسماه بقيد التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة **(كما أن الفاعل)** منقسم **(كذلك)** أي : علىٰ قسمين ظاهر ومضمر **(فـ)** مثال **(الظاهر)** هو **(ما تقدم ذكره)** في كلام المصنف رحمه الله **(من الأمثلة)** المذكورة فيه آنفاً .

(والمضمر) من حيث هو هو **(قسمان)** أي : ذو قسمين : أحدهما : **(متصل بعامله لا يستقل بنفسه)** أي : ما لا يصح الابتداء به ، ولا يقع بعد (إلا) اختياراً **(وهو)** أي : المتصل المذكور **(اثنا عشر ضميراً : اثنان للمتكلم ، وخمسة للمخاطب ، وخمسة للغائب)** وذلك **(نحو : الياء من أكرمني للمتكلم وحده)** والضمير : هو الياء وحدها ، والنون للوقاية ، وتلزم هـٰذه النون اختياراً قبل الياء في الفعل ، بخلافها في اسمه ، وفي من وعن ، وتقل في لعل ، وفي قد وقط بمعنىٰ

(وأخواته) وهي أكرمنا للمتكلم ومعه غيره أو للمعظم نفسه ، وأكرمك بفتح الكاف للمذكر المخاطب ، وأكرمك بكسرها للمؤنثة المخاطبة ، وأكرمكما للمثنى المخاطب مطلقاً ، وأكرمكم لجمع المذكر المخاطب ، وأكرمكن لجمع المؤنث المخاطب ، وأكرمه للمذكر الغائب ، وأكرمها للمؤنثة الغائبة ، وأكرمهما للمثنى الغائب مطلقاً ، وأكرمهم لجمع المذكر الغائب ، وأكرمهن لجمع المؤنث الغائب .

(و) ثانيهما (منفصل) يستقل بنفسه ، وهو أيضاً

حسب اسمي فعل ، وتكثر في ليت ولدن ، وتجوز في إن وأن ، ولـكن وكأن . انتهىٰ « كواكب » .

(**وأخواته**) بالجر معطوف علىٰ (أكرمني) أي : نظائره (**وهي**) أي : تلك الأخوات (**أكرمنا**) بفتح الميم (**للمتكلم ومعه غيره أو لـ**) المتكلم (**المعظم نفسه**) ادعاء أو حقيقةً .

(**وأكرمك**) زيد (**بفتح الكاف للمذكر المخاطب ، وأكرمك**) بَعْلُكِ (**بكسرها للمؤنثة المخاطبة ، وأكرمكما للمثنى المخاطب مطلقاً**) أي : سواء كان مذكراً أو مؤنثاً .

(**وأكرمكم لجمع المذكر المخاطب ، وأكرمكن لجمع المؤنث المخاطب ، وأكرمه للمذكر الغائب ، وأكرمها للمؤنثة الغائبة ، وأكرمهما للمثنى الغائب مطلقاً**) مذكراً كان أو مؤنثاً ، (**وأكرمهم لجمع المذكر الغائب ، وأكرمهن لجمع المؤنث الغائب**) .

وقد تقدم بسط الكلام في هـٰذه الضمائر وفي لواحقها في فصل الضمير فراجعه .

(**وثانيهما**) أي : ثاني القسمين للضمير المنصوب ضمير (**منفصل يستقل**) ويصح الابتداء (**بنفسه**) بلا سبق عامل عليه (**وهو**) أي : المنفصل (**أيضاً**) أي :

اثنا عشر ضميراً علىٰ ما تقدم (**نحو** : **إياي**) أكرمت (**وأخواته**) من إيانا ، إياكَ إياكِ ، إياكما ، إياكم ، إياكن ، إياه ، إياها ، إياهما ، إياهم ، إياهن (**وقد تقدم ذلك**) جميعه (**في فصل المضمر**) وبيان المتصل والمنفصل منه (**والأصل فيه**) أي : في المفعول به (**أن يتأخر عن الفاعل**) بأن يذكر بعده ؛ لكونه فضلة (**نحو** : ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ ﴾ ، **وقد يتقدم على الفاعل**) بأن يتوسط بينه وبين الفعل ، إما (**جوازاً نحو** : **ضرب سعدىٰ موسىٰ** ، **و**) إما (**وجوباً**

كالمتصل (**اثنا عشر ضميراً**) حالة كونها (**علىٰ ما تقدم**) **في المتصل** من التقسيم ؛ يعني : اثنان للمتكلم ، وخمسة للمخاطب ، وخمسة للغائب (**نحو** : **إياي أكرمت وأخواته من إيانا**) أكرمت (**إياكَ**) أكرمت (**إياكِ**) بكسر الكاف أكرمت (**إياكما**) أكرمت (**إياكم**) أكرمت (**إياكن**) أكرمت (**إياه**) ضربت (**إياها**) ضربت (**إياهما**) ضربت (**إياهم**) ضربت (**إياهن**) ضربت .

(**وقد تقدم ذلك**) الضمير المنفصل المذكور (**جميعه**) بأنواعه (**في فصل المضمر** ، **و**) تقدم أيضاً (**بيان**) حد (**المتصل والمنفصل منه**) أي : من الضمير المنصوب هناك (**والأصل**) أي : الغالب الكثير (**فيه** ؛ **أي** : **في المفعول به** : **أن يتأخر عن الفاعل بأن يذكر بعده**) أي : بعد الفاعل (**لكونه فضلة**) أي : لا دخل له في أجزاء الكلام ؛ أي : لا يكون مسنداً ولا مسنداً إليه ، وإن كان الكلام يحتاج إليه في الإفادة التامة . . فحق الفضلة التأخر عن العمدة ، مثال تأخره عن الفاعل (**نحو** : ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ ﴾ ، **وقد يتقدم**) المفعول (**على الفاعل** : **بأن يتوسط**) المفعول (**بينه**) أي : بين الفاعل (**وبين الفعل** ؛ **إما**) تقدماً (**جوازاً**) أي : ذا جواز ، أو جائزاً إذا وجدت قرينة لفظية تُميِّزُ أحدهما عن الآخر (**نحو** : **ضرب سعدىٰ موسىٰ**) ، فـ(سعدىٰ) : مفعول مقدم علىٰ فاعله لا فاعل ، والقرينة تجريد الفعل عن علامة تأنيث الفاعل (**وإما**) تقدماً (**وجوباً**) أي : تقدماً واجباً ، أو ذا

نحو : زان الشجر نوره) .

(وقد يتقدم على الفعل والفاعل) جميعاً جوازاً ووجوباً نحو : ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ ﴾ ، و﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ ﴾ ، كما تقدم جميع ذلك في (باب الفاعل) وذكره هنا زيادة إيضاح ، ويجوز إدخال اللام عليه عند تقدمه نحو : ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ ، ﴿ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ ، وتسمىٰ هٰذه اللام : مقوية ؛ لأنها قوت العامل حتىٰ وصل إلى المفعول

وجوب (**نحو**) قولهم : (**زان الشجر نوره**) ، فـ(الشجر) : مفعول مقدم علىٰ فاعله وجوباً ؛ لاتصال الفاعل بضميره ، وإنما وجب تقدمه ؛ لامتناع عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبةً .

(**وقد يتقدم**) المفعول (**على الفعل والفاعل جميعاً**) إما (**جوازاً** ، **و**) إما (**وجوباً**) مثال تقدمه عليهما جوازاً (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ ﴾ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَـٰلَةُ ﴾) ، (**و**) مثال تقدمه وجوباً نحو : (﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ ﴾) ، لأن أسماء الشرط والاستفهام مما يلزم الصدارة (**كما تقدم جميع ذلك**) المذكور من تقدمه عليهما جوازاً أو وجوباً (**في** « **باب الفاعل** » ، **و**) إعادة (**ذِكْرِهِ هنا زيادةُ إيضاح**) للمبتدي .

(**ويجوز إدخالُ اللام**) المقوِّية للعامل (**عليه**) أي : على المفعول (**عند تقدُّمه**) أي : تقدم المفعول على الفعل والفاعل وذلك (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾) ، ونحو قوله تعالىٰ : (﴿ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ ، **وتسمىٰ هٰذه اللام**) الداخلة على المفعول عند تقدمه : (**مُقَوِّيَةً**) للعامل بضم الميم وتشديد الواو المكسورة علىٰ صيغة اسم الفاعل (**لأنها قوَّتْ**) بفتح القاف وتشديد الواو المفتوحَة علىٰ صيغة الماضي المضعَّف ، أصله قوَّيت (**العامل**) الناصب للمفعول المقدم (**حتىٰ وصل**) ذلك العامل المؤخَّر عن المفعول (**إلى المفعول**

المتقدم ؛ لأنه بتقدمه عليه ضعف عن الوصول إليه ، وإنما جاز تقديم المفعول على الفعل ولم يجز تقديم الفاعل عليه ؛ لأن الفاعل مرفوع ؛ فلو قدم. . اشتبه بالمبتدأ ، بخلاف المفعول ؛ لأن إعرابه النصب ؛ فلو انتفى الإعراب منه لفظاً. . امتنع تقديمه على الفعل أيضاً ،

المتقدم) عليه **(لأنه)** أي : لأن ذلك العامل **(بتقدمه)** أي : بسبب تقدم المفعول **(عليه)** أي : على العامل **(ضَعُف)** ذلك العامل المتأخر **(عن الوصول إليه)** أي : إلى المفعول المتقدم عليه فُقَوِّيَ بهذه اللام ؛ جَبْراً لضعفِه بالتأخر **(وإنما جاز تقديم المفعول على الفعل ولم يجز تقديم الفاعل عليه)** أي : على الفعل **(لأن الفاعل مرفوع ؛ فلو قدم)** على الفعل **(. . اشتبه)** الفاعل المقدم **(بالمبتدأ)** الذي أخبر عنه بالجملة الفعلية **(بخلاف المفعول ؛ لأن إعرابه النصب)** فلا يشتبه بالمبتدأ المذكور **(فـ)** لذلك **(لو انتفى الإعراب منه)** أي : من المفعول **(لفظاً)** بأن كان إعرابه مقدراً ؛ لكونه اسماً مقصوراً مثلاً **(. . امتنع تقديمه)** أي : تقديم المفعول **(على الفعل أيضاً)** أي : كما يمتنع تقديم الفاعل على الفعل ؛ لالتباسه بالمبتدأ حينئذ ، وقد سمع رفع المفعول ونصب الفاعل نحو قولهم : خَرقَ الثوبُ المسمارَ ، ورفعهما قال في « المغني » كقوله :

إنَّ مَنْ صاد عقعقاً لمَشُوم ... كيف مَنْ صاد عقعقان وبوم

فإن رفع الفاعل المستتر في (صاد) ، والمفعول الذي هو (عقعقان) ، ونصبهما قال في « المغني » كقوله :

قد سَالَم الحياتِ القَدَمَا

في رواية مَنْ نصب الحيات ، وقيل : القدما تثنيةٌ حُذِفَتْ نونُه للضرورة ، والمبيح لذلك كله : فَهْمُ المعنىٰ وعدمُ الإلباس ، ولا يقاس علىٰ شيء من ذلك .

الناصب للمفعول به ؛ إما فعل متعد كما تقدم ، أو وصفه نحو : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ﴾ ، أو مصدره نحو : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ ، أو اسم فعله نحو : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ ، والأصل في ناصبه أن يكون مذكوراً ، وقد يضمر كما أشار إليه بقوله : (ومنه) أي : ومن المفعول به (ما أضمر) أي : قدر (عامله) لقيام قرينة تدل عليه (جوازاً نحو) : ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ﴾ (قَالُواْ خَيْرًا ﴾) أي : أنزل خيراً (ووجوباً في) سبعة (مواضع) ذكر (منها) هنا موضعين : أحدهما :

انتهىٰ « مجيب » مع « يس » عليه .

(**والناصب للمفعول به ، إما فعل متعد كما تقدم**) من الأمثلة (**أو وصفه**) أي : وصف المتعدي (**نحو** : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ﴾ ، **أو مصدره**) أي : مصدر الفعل المتعدي (**نحو** : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ ، **أو اسم فعله**) أي : اسم بمعنى الفعل المتعدي (**نحو** : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾) أي : الزموا رعاية أنفسكم (**والأصل**) أي : الغالب الكثير (**في ناصبه**) أي : في ناصب المفعول به (**أن يكون مذكوراً**) أي : ملفوظاً (**وقد يضمر**) أي : يحذف ناصبه ؛ إما جوازاً أو وجوباً (**كما أشار**) المصنف (**إليه**) أي : إلىٰ حذفه (**بقوله** : **ومنه** ؛ **أي** : **ومن المفعول به ما**) أي : شيء (**أضمر**) وحذف (**أي** : **قدر عامله**) الناصب له (**لقيام**) ووجود (**قرينة تدل عليه**) أي : على العامل المحذوف علة لحذفه ، فيكون حذف اختصار لا اقتصار ؛ إما حذفاً (**جوازاً**) أي : جائزاً مطلقاً فيجوز إظهاره ، ومثال ذلك (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا ﴾ **أي** : **أنزل خيراً**) والقرينة الدالة عليه هي السؤال (و) إما (**وجوباً في سبعة مواضع ذكر**) المصنف (**منها هنا موضعين** : **أحدهما**) :

(باب الاشتغال)

أي : اشتغال العامل عن نصب الاسم السابق .

(باب الاشتغال)

(أي : اشتغال العامل عن نصب الاسم السابق) بنصب ضميره ، أو بنصب ملابسه .

منها : باب الاشتغال

[ص] : وحقيقته : أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل ، أو وصف مشتغل بالعمل في ضمير الاسم السابق ، أو في ملابسه عن العمل في الاسم السابق

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(منها : باب الاشتغال)

والاشتغال لغةً : مصدر أشغل يقال : اشتغل بالشيء إذا كان مشغولاً به ؛ حسياً كان أو معنوياً ، **واصطلاحاً** : هو ما ذكره المصنف بقوله : **(وحقيقته)** أي : حقيقة الاشتغال المصطلح عليه عند النحاة ؛ أي : حده وضابطه وتعريفه أن يقال : حد الاشتغال **(أن يتقدم اسم)** في أول الكلام **(ويتأخر عنه)** أي : عن ذلك الاسم السابق **(فعل)** متصرف **(أو وصف)** صيغ منه ، وهو ما يعمل عمل الفعل ؛ كاسم الفاعل وأمثلة المبالغة **(مشتغل)** كل منهما ؛ أي : كل من الفعل أو الوصف **(بالعمل)** أي : بعمل النصب **(في)** محل **(ضمير الاسم السابق)** أي : في محل ضمير يعود على الاسم السابق نحو : زيداً ضربته ، كما سيأتي في كلام المصنف .

(أو) مشتغل كل منهما بالعمل **(في)** اسم **(ملابسه)** أي : ملابس ذلك الضمير الذي يعود على الاسم السابق ؛ أي في اسم يلابس الضمير ؛ إما بأن يضاف إليه نحو : زيداً ضربت غلامه ، قال الرضي : (وضابط الملابسة : أن يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوب بالمُفسر) انتهىٰ .

(عن العمل في الاسم السابق) لفظاً أو محلاً لولا اشتغاله بذلك الضمير لعمل فيه ؛ أي : في الاسم السابق ؛ أي : في لفظه نحو : زيداً ضربته ، أو في محله نحو : هٰذا ضربته ، مثال ما اشتغل فيه الفعل بالعمل في ضمير الاسم السابق

نحو : زيداً اضربه ، وزيداً أنا ضاربه الآن أو غداً ،

(**نحو : زيداً اضربه**) ، وإعرابه : (زيداً) : مفعول لفعل محذوف وجوباً تقديره : اضرب زيداً اضربه ، وإنما وجب حذفه ؛ لأن المذكور كالعوض عنه ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه (اضرب) : فعل أمر مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، (زيداً) : مفعول به منصوب بـ(اضرب) المحذوف ، والجملة مستأنفة (اضربه) : فعل أمر ، وفاعله ومفعوله ، والجملة الفعلية جملة مفسرة لا محل لها من الإعراب ، ولا يجوز أن يكون منصوباً بما بعده ؛ لأن الفعل لا يمكن إعماله إعمالين من جهة واحدة .

(و) مثال ما اشتغل فيه الوصف عن العمل في الاسم السابق بالعمل في الضمير (**زيداً أنا ضاربه الآن أو غداً**) ، وإعرابه : (زيداً) : مفعول لوصف محذوف وجوباً يفسره ما بعده تقديره : أنا ضارب زيداً (أنا) : مبتدأ (ضارب) : خبر (زيداً) : مفعول ضارب ، والجملة مستأنفة (وأنا ضاربه) : مبتدأ وخبر مضاف إلىٰ ضمير الاسم السابق ، و(ضارب) : اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنا) وهو مضاف إلىٰ مفعوله ، والجملة من المبتدأ والخبر جملة مفسرة لا محل لها من الإعراب (الآن) : ظرف للزمان الحاضر في محل النصب على الظرفية الزمانية ، مبني على الفتح ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ حرف التعريف ، والظرف متعلق بـ(ضاربه) ، وإنما حرك فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت فتحة للخفة (غداً) : اسم لليوم الذي بعد يومك منصوب على الظرفية الزمانية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة ، والظرف متعلق بـ(ضاربه) أيضاً ، وأشار بذكر (الآن أو غداً) إلىٰ أن الوصف لا يعمل إذا كان مجرداً من (آل) إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، كما سيأتي في (باب إعمال اسم الفاعل) إن شاء الله تعالىٰ ، فخرج ما إذا كان بمعنى المضي نحو : زيداً

وزيداً ضربت غلامه ، وقوله تعالىٰ : ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ﴾ ، . . . . . .

أنا ضاربه أمس ، فلا يجوز فيه نصب زيداً ؛ لأن الوصف غير عامل لفقدان شرط عمله .

(و) مثال ما اشتغل فيه الفعل بالعمل في الملابس لضمير الاسم السابق نحو : (**زيداً ضربت غلامه**) ، وإعرابه : (زيداً) : مفعول لفعل محذوف وجوباً تقديره : أهنت زيداً ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول مستأنفة ، ولا يصح أن تقدر : ضربت زيداً ؛ لأنك لم تضرب زيداً ، كما ذكره ابن هشام وغيره ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول : جملة مفسرة لا محل لها من الإعراب ، ولم يذكر المصنف مثالاً لما اشتغل فيه الوصف بالعمل في ملابس ضمير الاسم السابق وذلك نحو : زيداً أنا ضارب غلامه الآن أو غداً ، ويكون تقدير العامل في الاسم السابق حينئذ : أنا مهين زيداً .

واعلم : أنهم قالوا أركان الاشتغال أربعة : **الشاغل** : وهو الضمير .

والمشغول : وهو الفعل .

والمشغول به : وهو العمل .

والمشغول عنه : وهو الاسم السابق . انتهىٰ « حمدون » .

(و) من اشتغال الفعل بالعمل في ضمير الاسم السابق (**قوله تعالىٰ** : ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ﴾) ، وإعرابه : الواو : عاطفة (كل) : مفعول لفعل محذوف وجوباً تقديره : ألزمنا كل إنسان (ألزمناه) (ألزمنا) : فعل وفاعل (ألزم) : فعل ماض بمعنىٰ صيرناه لازماً له تنصب مفعولين ، و(نا) : ضمير المتكلم المعظم نفسه في محل الرفع فاعل ، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول أول ، و(طائر) : مفعول ثان ، والهاء مضاف إليه (في عنقه) : جار

فالنصب في ذلك كله بمحذوف وجوباً يفسره ما بعده والتقدير : اضرب زيداً اضربه ، وأنا ضارب زيداً أنا ضاربه ،

ومجرور ومضاف إليه حال من (طائر) متعلق بمحذوف تقديره : حالة كونه كائناً في عنقه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعولين بحسب ما في القرآن ، وجملة (ألزمناه) المذكور جملة مفسرة لا محل لها من الإعراب .

(**فالنصب**) أي : نصب الاسم السابق (**في**) جميع (**ذلك**) المذكور (**كله**) من الأمثلة كائن (**بـ**) عامل (**محذوف وجوباً**) فعلاً كان أو وصفاً ، فلا يجوز إظهاره ؛ لأن المذكور كالعوض عنه ، فهم لا يجمعون بين العوض والمعوض ، ويشترط كون المحذوف المقدر مماثلاً للمذكور ؛ أي : مناسباً له في المعنىٰ ؛ كتقدير ضربت في : زيداً ضربته ، أو مستلزماً له ؛ كتقدير أهنت في : زيداً ضربت غلامه ، فإن ضرب الغلام يستلزم إهانة سيده بحسب العادة .

(**يفسره**) أي : يفسر ذلك المحذوف ويبينه (**ما**) ذكر (**بعده**) أي : بعد الاسم السابق ، فلا يجوز إظهاره ؛ لأن من عادتهم أنهم لا يجمعون بين مفسر ومفسر ، وإنما حذفوا المفسَّر بالفتح دون المفسِّر بالكسر مع أن حذف الثاني أولىٰ حيث لا يحتاج إلىٰ تكلف الاعتماد ؛ ليكون أولاً في الكلام إجمال أو إبهام ، وثانياً : تفصيل وتفسير ، وذلك أوقع في النفس وأمكن في الذهن . انتهىٰ « محرم » .

وقد علمت أنه يشترط كون المحذوف المقدر مماثلاً للمذكور لفظاً ومعنىً ، أو مستلزماً له ، ولذا قال المصنف : (**والتقدير**) أي : وتقدير ذلك العامل المحذوف في الأمثلة السابقة مختلفٌ ، تقديره : في المثال الأول (**اضرب زيداً اضربه** ، **و**) في المثال الثاني : (**أنا ضارب زيداً أنا ضاربه**) وهـٰذان المثالان المقدر فيهما مماثل للمذكور .

وأهنت زيداً ضربت غلامه ، وألزمنا كل إنسان ألزمناه .

(و) التقدير في المثال الثالث : (**أهنت زيداً ضربت غلامه**) فالمقدر في هٰذا المثال مستلزم للمذكور ؛ لأن ضرب الغلام يستلزم إهانة سيده في العادة .

(و) التقدير في المثال الرابع : (**ألزمنا كل إنسان ألزمناه**) والمقدر في هٰذا المثال مماثل للمذكور ، وإذا قلت زيداً مررت به . . فالتقدير : جاوزت زيداً مررت به ، وهٰذا مما المقدر فيه مستلزم للمذكور ؛ لأن المجاوزة مستلزمة للمرور ، والجملة المُفسِّرة في الأمثلة كُلِّها لا محل لها من الإعراب .

والحاصل : أن مسائل هٰذا الباب علىٰ خمسة أقسام : **أحدها** : ما يجب فيه نصب الاسم السابق ، كما إذا ولي أداة الشرط نحو : إن زيداً أكرَمْتَه أُكْرِمْك .

والثاني : ما يجب فيه الرفع ، كما إذا وقع بعد أداة تختص بالابتداء ؛ كإذا الفجائية نحو : خرجتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرو .

والثالث : ما يجوز فيه الأمران والنصب أرجح ، كما إذا وقع بعد الاسم فعل دال علىٰ طلب ؛ كالأمر والنهي نحو : زيداً اضربه وزيداً لا تضربه .

والرابع : ما يجوز فيه الأمران والرفع أرجح ، كما إذا لم يوجد ما يوجب نصبه ، ولا ما يوجب رفعه ، ولا ما يرجح نصبه ، ولا ما يجوز فيه الأمرين نحو : زيد ضربتُه ، فيجوز رفعُ زيد ونصبُه ، والمختارُ الرفع ؛ لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار .

والخامس : ما يجوز فيه الأمران على السواء نحو : زيد ضربت غلامه . انتهى « ابن عقيل » بتصرف .

※

ومنها : المنادىٰ

ثم أشار المصنف إلى الموضع الثاني بقوله : (**ومنها**) أي : ومن المواضع السبعة التي أُضمر عاملها وجوباً :

باب (**المنادىٰ**)

بجميع أنواعه الخمسة ، وهو هنا بفتح الدال : اسم مفعول من نادىٰ ينادي مناداة لا بكسرها بصيغة اسم الفاعل : وهو طالب الإقبال ، وهو باعتبار معناه : المطلوب إقباله بحرف من حروف النداء ، وأما تعريفه باعتبار لفظه . . فهو الاسم الذي يدخل عليه واحد من حروف النداء ، وقولنا : (المطلوب إقباله) أي : توجهه للمنادي بكسر الدال ، وذلك التوجه ؛ إما بالوجه ، أو بالقلب حقيقةً نحو : يا زيد ، أو حكماً نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى ﴾ ، فإنهما نوديا تنزيلاً لهما منزلة العاقل الذي يقبل ويتوجه كذا قالوا ، لكن قال شيخنا : (لا ينبغي أن يُتَجَارىٰ على المولىٰ تبارك وتعالىٰ ، فيقال : إنه خاطب غير العاقل تنزيلاً له منزلة العاقل وذلك ؛ لأن العاقل وغيره بالنسبة للمولىٰ سواء ، فيخاطب كلاً منهما كالآخر ، وكلاهما يمتثل ويقبل إقبال الآخر ، فالآية بمنزلة : يا زيد اضرب عمراً إذا كانا حاضرين عندك ، فالإقبال فيهما إقبال امتثال) انتهىٰ كلامه .

ودخل في التعريف (يا زيد لا تقبل) فإن إقباله مطلوب لسماع النهي ، ونهيه عن الإقبال إنما هو بعد توجهه ، فاختلفت الجهتان ، وأما نحو : يا ألله ؛ فإن المقصود من النداء فيه لازم التوجه وهو الإجابة ، وخرج بقولنا : (المطلوب إقباله) المتفجع عليه نحو : يا زيداه يا عمراه ، فإنه ليس مطلوب الإقبال ؛ إذ دخول النداء عليه لمجرد التفجع ، وفي كلام الرضي : المتفجع عليه منادىً علىٰ

وجه التفجع ، فإذا قلت : يا زيداه كأنك قلت : تعال فأنا مشتاق إليك ، فعلىٰ هٰذا لا يكون خارجاً عن التعريف ، بل هو من قبيل المنادىٰ عند الرضي ، ومثله المستغاث ، وقولنا : (بحرف من حروف النداء) متعلق بالمطلوب ، وخرج بهٰذا القيد : أطلب إقبال زيد ، وأنادي زيداً ، وأدعوك ونحو ذلك ، فالمطلوب إقباله هنا لا يسمىٰ منادىً ؛ لكون ذلك ليس بحرف مخصوص ، وحروف النداء بالاختصار خمسة : وهي : يا ، وأيا ، وهيا ، وأي ، والهمزة ، و(يا) أُمُّ الأدوات ، وقد عَمِلَ معكوسها وهو ؛ أي : عملها ، فنُودي بها كما نُودي بـ(يا) ، وبذلك ألغز الحريري فقال :

وما العاملُ الذي يَتَّصِلُ آخرُه بأولِه ويعمــلُ معكــوسُــه مِثــلَ عمَلــه

انتهىٰ « عطار » .

وهي ؛ أي : حروف النداء بالبسط ثمانية : **الأول** : الهمزة نحو : أزيد وهي للقريب .

والثاني : (أي) بالقصر والسكون ؛ نحو قوله صلى الله عليه وسلم لعمه أبي طالب : أي : عم قل : (لا إلـٰه إلا الله) وهي للقريب أيضاً .

والثالث : (يا) وهي أم الباب ، وهي لنداء البعيد حقيقةً أو حكماً ؛ كالنائم والساهي ، وقد ينادىٰ بها القريب توكيداً .

والرابع : (أيا) نحو : أيا زيد ، وهي للبعيد .

والخامس : (هيا) للبعيد ، وهاؤها بدل من همزة (أيا) ، وقيل : هي أصل .

والسادس : (آي) بالمد والسكون نحو : آي زيد ، بمعنىٰ يا زيد .

والسابع : (وا) وهي عند الجمهور مختصة بالندبة ، وحكي استعمالها في غير

نحو : يا عبد الله ، فإن أصله أدعو عبد الله ، فحذف الفعل وأنيب (يا) عنه .
والمناديٰ خمسة أنواع :

الندبة ؛ كقول عمر رضي الله تعالىٰ عنه : (واعجباً لك يا بن عباس) .

والثامن : (آ) بالمد : بأن يؤتىٰ بعد الهمزة بالألف . انتهىٰ « كواكب » .

وإنما يظهر نصب المناديٰ إذا كان مضافاً (**نحو : يا عبد الله**) ويا رسول الله ، أو شبيهاً بالمضاف نحو : يا طالعاً جبلاً ، أو نكرة غير مقصودة نحو قول الواعظ : يا غافلاً والموت يطلبه ، وفيما عدا ذلك ، وهو المفرد العلم نحو : يا لله ، والنكرة المقصودة نحو : يا رجل قاصداً لمعين من الجماعة يكون منصوباً محلاً ؛ لأنه مبني ، وإعراب المبنيات محلي ، وأشار إلىٰ كونه مفعولاً به بقوله : (**فإن أصله**) أي : أصل يا عبد الله (**أدعو**) أو أطلب ، أو أنادي (**عبد الله فحذف الفعل**) الذي هو (أدعو) مثلاً وجوباً ؛ تخفيفاً للكلام (**وأنيب**) حرف النداء كـ(« **يا** ») وهيا (**عنه**) أي : عن الفعل المحذوف ، وليدل على الإنشاء ، وإنما وجب حذف الفعل لامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه .

ومعنىٰ قوله : (فحذف الفعل) أي : ترك من أصله حين علموا أنه يكثر استعماله لا أنهم تكلموا به ثم حذفوه . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (وليدل حرف النداء على الإنشاء) أي : ليدل عليه نصاً ؛ لأن أدعو زيداً المنوب عنه حرف النداء إنشاء أيضاً ؛ لـٰكنه يحتمل الإخبار عند السامع . انتهىٰ « كردي » ، وقد أفهم كلامه كغيره : أن يا عبد الله جملة ، وأن المناديٰ ليس أحد جزأيها .

(**والمناديٰ**) من حيث هو لا بقيد كونه مفرداً فقط أو غير مفرد فقط ؛ لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره (**خمسة أنواع**) على المشهور ، وقيل :

المفرد العلم ، والنكرة المقصودة ، والنكرة غير المقصودة ، والمضاف ، والمشبه بالمضاف ؛

ستة : بِعَدِّ المندوب واحداً ، وقيل : سبعة : بِعَدِّ المستغاث واحداً ؛ لاختصاصهما بأحكام ليست لغيرهما .

الأول منها : (**المفرد العلم**) أي : العلم المفرد ، وهو ما كان تعريفه قبل النداء ؛ كيا زيد ، وهو باق بعد النداء علىٰ تعريفه السابق بالعلمية ؛ استصحاباً له بعد النداء ، غير أن النداء أحدث نوعاً من التخصيص علىٰ جهة التأكيد كما تخصصه الصفة ، وقدمه لشرفه بكثرة دورانه على الألسنة .

(و) الثاني : (**النكرة المقصودة**) بالذات ، وهي ما كان تعريفها بالنداء : بأن قصد بها معين ؛ كقولك : يا رجل لواحد من الجماعة ، تريد به شخصاً معيناً منهم دون غيره ، والفرق بين المقصودة وغيرها : أنك إذا رأيت جماعة لم تدر ما أسماؤهم ، وأردت واحداً بعينه . . قلت : يا رجل ؛ فإن أجابك غيره . . لم يحصل القصد ، والقَصْدُ : هو الذي يُعرفُ ويُوجب الضمَّ .

(و) الثالث : (**النكرة غير المقصودة**) بالذات ، وإنما المقصود : واحدٌ من أفرادها ، وقيّدناها (بالذات) لدفع ما يقال : إن المنادىٰ مقصودٌ علىٰ كل حال ، فكيف يتأتّىٰ عدم القصد ، فأجيب : بأن النكرة لم يقصد بها إلا فرد مما شملته ، وذلك الفردُ غير معين فهناك قصدٌ ولا بُدَّ .

(و) الرابع : (**المضاف**) إلىٰ غيره ؛ كيا عبد الله .

(و) الخامس : (**المشبه بالمضاف**) وضابطه : هو كل اسم يجيء بعده شيء من تمام معناه ، سواء كان معمولاً له نحو : يا طالعاً جبلاً ، ويا حسناً وجهه ، ويا خيراً من زيد ، أو كان معطوفاً عليه عطف نسق علىٰ أن يكون المتعاطفان اسماً لشيء

فأما المفرد العلم ، والنكرة المقصودة. . فيبنيان علىٰ ما يرفعان به في حالة الإعراب ،

واحد نحو : يا ثلاثة وثلاثين ، لأن المجموع اسم لعدد معين ، أو كان نعتاً له نحو : يا حليماً لا يعجل ، ويا جواداً لا يبخل ، وكقوله :

أَعَبْـداً حَـلَّ فـي شَعْبـي غـريبـا

وقوله :

ألا يـا نخلـةً مِـن ذاتِ عـرق عليـك ورحمـةُ الله السـلامُ

فكُل هٰذا مشابه للمضاف ، وإذا أردت إعرابه . . قلت : يا طالعاً جبلاً (يا) : حرف نداء (طالعاً) : منادىً شبيه بالمضاف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل الصحيح ، وفاعله الضمير المستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ موصوفه المحذوف ، و(جبلاً) : مفعوله ، ومنه : يا رفيقاً بالعباد ، فـ(رفيق) من أمثلة المبالغة المحولة عن اسم الفاعل ؛ أي : كثير الرفق ؛ أي : اللطف بمعنى الإحسان . انتهىٰ « عطار » .

واعلم : أن هٰذه الأنواع الخمسة بالنسبة إلى الإفراد وعدمه قسمان : مفرد وغيره مفرد : فالمفرد في هٰذا الباب وفي باب (لا) النافية للجنس : هو ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، ولا نكرة غير مقصودة ، وهو المفرد العلم ، والنكرة المقصودة نحو : يا زيد ويا رجل .

وغير المفرد : هو المضاف والشبيه بالمضاف ، والنكرة غير المقصودة ؛ كيا عبد الله ، ويا طالعاً جبلاً ، ويا رجلاً خذ بيدي ؛ فإذا عرفت أن المنادىٰ خمسة أنواع ، وأردت بيان حكم كل منها . . (فـ) أقول لك : (**أما المفرد العلم ، والنكرة المقصودة. . فيبنيان علىٰ ما**) أي : علىٰ علم (**يرفعان به في حالة الإعراب**) أي :

فيبنيان على الضم إن كانا مفردين نحو : يا زيد ويا رجل ، أو جمع تكسير نحو : يا زيود ويا رجال ، أو جمع مؤنث سالماً نحو : يا مسلمات ، أو مركباً مزجياً نحو : يا معدي كرب ، ويبنيان على الألف في التثنية نحو : يا زيدان ويا رجلان ، وعلى الواو في الجمع نحو : يا زيدون .

في حالة كونهما معربين لفظاً ، أو تقديراً ، أو محلاً من غير تنوين كما في عبارة أصله ، فإذا عرفت أنهما يبنيان علىٰ ما يرفعان به في حالة الإعراب ، وأردت بيان ما يرفعان به في حالة الإعراب . . (فـ) أقول لك : (**يبنيان على الضم**) لفظاً ، أو تقديراً ، أو محلاً (**إن كانا مفردين**) مفرد باب الإعراب : وهو ما ليس مثنىً ، ولا مجموعاً ، ولا ملحقاً بهما (**نحو : يا زيد ويا رجل**) لمعين ، ويا موسىٰ ، ويا حبلىٰ ، ويا هـٰذا القائم ، ويا من لا إلـٰه إلا هو ؛ فالمنادىٰ في جميع ذلك مبني على الضم اللفظي ، أو المقدر ، أو المحلي .

(**أو**) كانا (**جمع تكسير**) لمذكر أو مؤنث (**نحو : يا زيود ويا رجال**) ويا هنود ، ويا أسارىٰ .

(**أو**) كانا (**جمع مؤنث سالماً نحو :**) يا هندات ، و(**يا مسلمات**) لمعينات .

(**أو**) كان (**مركباً**) تركيباً (**مزجياً نحو : يا معدي كرب**) بضم الباء ، ويا سيبويه لعالم معين في قصدك لا العالم المشهور ؛ ليكون مثالاً للنكرة المقصودة ، أو كان مركباً تركيباً إسنادياً نحو : يا برق نحره ، ويا طاب الزمان .

(**ويبنيان على الألف في التثنية**) أي : في المثنىٰ نيابة عن الضم (**نحو : يا زيدان ويا رجلان**) مراداً بهما معين .

(**و**) يبنيان (**على الواو في الجمع**) المذكر السالم نيابةً عن الضم (**نحو : يا زيدون**) ويا مسلمون مراداً بهم معين ، وإنما بني المنادى المفرد في جميع أنواعه

لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ حرف الخطاب وهو كاف ذلك ، وإنما حرك ؛ ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة ضماً ، أو ما ناب عنه من الألف في المثنىٰ ، والواو في الجمع ؛ إيثاراً له بأقوى الحركات ، أو أقوى الحروف ؛ جبراً لما فاته من الإعراب بإعطائه أقوى الحركات أو الحروف .

نبذة من إعراب الأمثلة إيضاحاً للمبتدي

(يا زيد ويا رجل) تقول في إعرابه : (يا) : حرف نداء مبني على السكون (زيد) : منادىً مفرد العلم في محل النصب على المفعولية مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ حرف الخطاب ، وإنما حرك مع كون الأصل في المبني السكون ؛ ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ؛ لأن الحركة أقرب إلى الإعراب ، وكانت الحركة ضماً لافتحاً ولا كسراً ؛ إيثاراً له بأقوى الحركات ؛ جبراً لما فاته من الإعراب ، (يا رجل) : (يا) : حرف نداء (رجل) : منادىً نكرة مقصودة في محل النصب على المفعولية مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ حرف الخطاب ، وإنما حرك ؛ ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة ضمناً ؛ جبراً لما فاته من الإعراب بإعطائه أقوى الحركات .

(ويا موسىٰ ويا حبلىٰ) : (يا) : حرف نداء (موسىٰ) : منادىً مفرد العلم في محل النصب على المفعولية ، مبني علىٰ ضم مقدر ، منع من ظهوره التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، (يا حبلىٰ) : (يا) : حرف نداء (حبلىٰ) : منادىً نكرة مقصودة في محل النصب على المفعولية ، مبني علىٰ ضم مقدر ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور .

(ويا هـٰذا القائم) : (يا) : حرف نداء مبني على السكون (هـٰذا) : (ها) : حرف تنبيه (ذا) : اسم إشارة يشار به للمفرد المذكر القريب ، منادىً مفرد العلم في محل النصب على المفعولية ، مبني علىٰ ضم مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي (القائم) : صفة لاسم الإشارة تابع له في الضم المقدر ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(ويا من لا إلـٰه إلا هو) : (يا) : حرف نداء (من) : اسم موصول للمفرد المنزه عن الذكورة والأنوثة ؛ منادىً مفرد العلم في محل النصب على المفعولية ، مبني علىٰ ضم مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي (لا) : نافية للجنس تعمل عمل (إن) تنصب الاسم وترفع الخبر ، حرف لا محل لها من الإعراب مبني على السكون (إلـٰه) : في محل النصب اسمها مبني على الفتح ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىً من الاستغراقية ، وإنما حرك ؛ ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل التركيب (إلا) : أداة استثناء مفرغ مبنية على السكون (هو) : ضمير للمفرد المنزه عن صفات النقص في محل الرفع بدل من الضمير المستكن في خبر (لا) ، وخبر (لا) محذوف جوازاً تقديره : لا إلـٰه موجود هو إلا هو سبحانه وتعالىٰ ، وجملة (لا) من اسمها وخبرها صلة لمن الموصولة لا محل لها من الإعراب ، **(يا زيود ويا رجال)** : (يا) : حرف نداء (زيود) : منادىً مفرد العلم في محل النصب على المفعولية ، مبني على الضم ؛ لرفعه بالضمة لو كان معرباً ؛ لأنه من جمع التكسير الذي رفعه بالضمة . . . إلخ ، (يا رجال) : منادىً نكرة مقصودة في محل النصب على المفعولية مبني على الضم ؛ لرفعه بالضمة لو كان معرباً ، وقس علىٰ ما ذكرنا إعراب بقية الأمثلة .

والثلاثة الباقية منصوبة لا غير ، وهي النكرة غير المقصودة ؛ كقول الأعمىٰ : يا رجلاً خذ بيدي ، والمضاف نحو : يا عبد الله ، والمشبه بالمضاف نحو : يا حسناً وجهه ،

(**والثلاثة الباقية**) من أنواع المنادى الخمسة ، وهي النكرة غير المقصودة ، والمضاف والمشبه بالمضاف (**منصوبة**) أي : معربة بإعراب النصب على المفعولية ، وإنما أعربت لمعارضة شبهها بالحرف بملازمتها بما هو من خواص الاسم ، وهو التنوين في النكرة غير المقصودة ، والإضافة في المضاف ، وشبه الإضافة في المشبه بالمضاف (**لا غير**) أي : لا غير النصب جائزاً فيها للعلة المذكورة .

(**وهي**) أي : تلك الثلاثة (**النكرة غير المقصودة**) بالذات (**كقول الأعمىٰ**) ومثله الغريق الذي يخاف الهلاك (**يا رجلاً خذ بيدي**) ، **وإعرابه** : (يا) : حرف نداء (رجلاً) : منادىً نكرة غير مقصودة منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره (خذ) : فعل أمر مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، (بيدي) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(خذ) ، والجملة الفعلية جواب النداء لا محل لها من الإعراب .

(**والمضاف**) سواء كانت الإضافة معنوية (**نحو : يا عبد الله**) أو لفظية نحو : يا حسن الوجه .

(**والمشبه بالمضاف**) في توقف فهم معناه علىٰ ما بعده ؛ كتوقف فهم معنى المضاف على المضاف إليه ، سواء كان ذلك الشيء مرفوعاً به (**نحو : يا حسناً وجهه**) ، **وإعرابه** : (يا) : حرف نداء (حسناً) : منادىً شبيه بالمضاف منصوب على المفعولية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، و(حسن) : صفة مشبهة باسم الفاعل تعمل عمل الفعل ، ترفع الفاعل وتنصب المفعول (وجهه) :

ويا طالعاً جبلاً ، ويا رحيماً بالعباد ، وتقدم في باب (لا) التي لنفي الجنس بيان المشبه بالمضاف ، وبيان المراد بالمفرد في هٰذا الباب ، **والله أعلم** .

(وجه) : فاعل حسن مرفوع به ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، والهاء : ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، أو منصوباً به نحو : يا ضارباً زيداً .

(ويا طالعاً جبلاً) ، **وإعرابه** : (يا) : حرف نداء (طالعاً) : منادىً شبيه بالمضاف منصوب على المفعولية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل الصحيح ، يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ موصوفه (جبلاً) : مفعول به منصوب به ، أو مجروراً بجار يتعلق به نحو : يا خيراً من زيد .

(ويا رحيماً بالعباد) ، **وإعرابه** : (يا) : حرف نداء (رحيماً) : منادىً شبيه بالمضاف منصوب بالفتحة الظاهرة (بالعباد) : جارو مجرور متعلق به .

(و) قد **(تقدم في باب « لا » التي لنفي الجنس بيان المشبه بالمضاف)** بأنه : ما لا يتم معناه إلا بانضمام شيء آخر إليه .

(و) تقدم أيضاً **(بيان المراد بالمفرد في هٰذا الباب)** بأنه : ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، فيدخل فيه المركب المزجي والإسنادي ، والمثنىٰ ، والمجموع كما ذكره في هٰذا الباب آنفاً ، وفي بعض نسخ المتن هنا لفظة **(والله أعلم)** وهو حسن لما فيه من كمال الأدب ؛ لإشعاره بالاعتراف بالقصور في العلم .

إعراب المتن

(**منها**) : جار ومجرور خبر مقدم ، (**باب الاشتغال**) : مبتدأ مؤخر ومضاف إليه ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**وحقيقته**) : الواو : استئنافية (حقيقته) : مبتدأ ومضاف إليه ، (**أن يتقدم**) : (أن) : حرف نصب ومصدر (يتقدم) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) ، (**اسم**) : فاعل ، (**ويتأخر**) : فعل مضارع معطوف علىٰ (يتقدم) ، (**عنه**) : جار ومجرور متعلق بـ(يتأخر) ، (**فعل**) : فاعل (يتأخر) .

(**أو وصف**) : معطوف علىٰ (فعل) ، (**مشتغل**) : صفة لـ(فعل) ، أو وصف مرفوع ، ولم يثن حيث لم يقل مشتغلان ؛ لأن العطف كان بـ(أو) التفصيلية ، (**بالعمل**) جار ومجرور متعلق بـ(مشتغل) ، (**في ضمير الاسم**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(العمل) ، (**السابق**) : صفة لـ(الاسم) مجرور .

(**أو في ملابسه**) : جار ومجرور ومضاف إليه ، معطوف على الجار والمجرور في قوله : (في ضمير الاسم) علىٰ كونه متعلقاً بلفظ العمل ، (**عن العمل**) : جار ومجرور متعلق بـ(مشتغل) ، (**في الاسم السابق**) : جار ومجرور وصفة متعلق بـ(العمل) ، وجملة (يتقدم) مع ما عطف عليه صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع على الخبرية تقديره : وحقيقة الاشتغال : (تقدم) اسم ، و(تأخر) فعل ، أو وصف عنه مشتغل ذلك الفعل ، أو الوصف بالعمل في ضمير الاسم السابق ، أو في ملابسه عن العمل في الاسم السابق ، والجملة الاسمية مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

(**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (**زيداً اضربه**) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة ، (**وزيداً أنا ضاربه الآن أو غداً**) : معطوف محكي على المثال الأول مجرور بكسرة مقدرة ، وكذا قوله : (**وزيداً ضربت غلامه**) ، معطوف على المثال الأول علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) ، (**وقوله تعالىٰ**) : معطوف على المثال الأول مجرور بكسرة ظاهرة تقديره : أي : ونحو قوله وجملة (تعالىٰ) حال من ضمير قوله : (﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ﴾) : مقول محكي لـ(قوله تعالىٰ) .

(**فالنصب**) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت هٰذه الأمثلة ، وأردت بيان إعرابه . . فأقول لك : (النصب) : مبتدأ ، (**في ذلك**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوباً ؛ لوقوعه حالاً من (النصب) تقديره : فالنصب حالة كونه واقعاً في ذلك المذكور من الأمثلة ، (**كُلُّه**) : توكيد لاسم الإشارة ، (**بمحذوف**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ تقديره : فالنصب في ذلك كله كائن بمحذوف ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً نحوياً أو بيانياً ، (**وجوباً**) : منصوب على المفعولية المطلقة ؛ لوقوعه صفةً لمصدر محذوف تقديره : بمحذوف حذفاً واجباً ، (**يفسره**) : فعل ومفعول ، (**ما بعده**) : (ما) : اسم موصول في محل الرفع فاعل ، (بعده) : ظرف ومضاف إليه متعلق بمحذوف وجوباً ؛ لوقوعه صلة لـ(ما) الموصولة تقديره : يفسره ما استقر بعده ، وجملة (يفسره) في محل الجر صفة لمحذوف تقديره : بمحذوف مفسر إياه ما بعده ، ولـٰكنها صفة سببية .

(**والتقدير**) : مبتدأ ، (**اضرب زيداً اضربه**) : خبر محكي مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ هاء (اضربه) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (**وأنا ضارب زيداً أنا ضاربه**) : معطوف محكي على المثال الأول ، (**وأهنت زيداً ضربت غلامه**) : معطوف محكي على المثال الأول أيضاً ، (**وألزمنا كل إنسان ألزمناه طائره**) : معطوف محكي على المثال الأول ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(**ومنها المنادىٰ**) : الواو : عاطفة (منها) : جار ومجرور خبر مقدم ، (**المنادىٰ**) : مبتدأ مؤخر ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله : (منها باب الاشتغال) ، (**نحو : يا عبد الله**) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (يا عبد الله) : مضاف إليه محكي ، (**فإن أصله : أدعو عبد الله**) : الفاء : تعليلية (إن) : حرف نصب وتوكيد (أصله) : اسمها ومضاف إليه (أدعو عبد الله) : خبر محكي لـ(إن) ، وجملة (إن) واسمها في محل الجر بـ(لام) التعليل المقدرة ، المدلول عليها بالفاء التعليلية ، المعللة لمعلول محذوف جوازاً تقديره : وإنما قلنا : ومن المفعول به : المنادىٰ ، ومثلنا له بـ(يا عبد الله) لأن أصله : أدعو عبد الله ، والجملة المعلَّلة المقدَّرة مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(**فحذف الفعل وأنيب « يا » عنه**) : الفاء : عاطفة (حذف) : فعل ماض مغير الصيغة (الفعل) : نائب فاعله ، والجملة معطوفة علىٰ جملة (إن) ، (وأنيب) : الواو : عاطفة (أنيب) : فعل ماض مغير الصيغة (يا) : نائب فاعل محكي (عنه) : جار ومجرور متعلق بـ(أنيب) ، وجملة (أنيب) معطوفة علىٰ جملة حذف .

(**والمنادىٰ**) : مبتدأ ، (**خمسة أنواع**) : خبر ومضاف إليه ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**المفرد العلم**) : يصح أن يقال : المفرد بدل من خمسة (العلم) : صفة له ؛ لأنه في تقدير : المفرد الموصوف بالعلمية ، ويقال : المفرد العلم برمته بدل من (خمسة) بدل تفصيل من مجمل ، وهو علم مركب تركيباً توصيفياً يجري إعرابه علىٰ ميم العلم .

(**والنكرة**) : معطوف على المفرد العلم ، (**المقصودة**) : صفة لـ(النكرة) .

(**والنكرة**) : معطوف أيضاً على (المفرد العلم) مرفوع ، (**غير**) : صفة لـ(النكرة) ، (**المقصودة**) : مضاف إليه مجرور ، ولفظ (غير) جامد مؤول بمشتق تقديره : المغايرة للمقصودة .

(**والمضاف**) : معطوف على (المفرد العلم) مرفوع بالضمة الظاهرة .

(**والمشبه**) : معطوف أيضاً على (المفرد العلم) ، (**بالمضاف**) : جار ومجرور متعلق بـ(المشبه) .

(**فأما المفرد العلم**) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن المنادىٰ خمسة أنواع ، وأردت بيان حكم كل منها . . فأقول لك : أما : (أما) : حرف شرط وتفصيل ، مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، (**المفرد العلم**) : مبتدأ ، (**والنكرة المقصودة**) : معطوف عليه ، (. . **فيبنيان**) : الفاء : رابطة لجواب (أما) واقعة في غير موضعها ؛ لأن موضعها موضع (أما) ، (يبنيان) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ثبات النون ؛ لأنه من الأمثلة ، والألف ضمير للمثنى الغائب في محل الرفع نائب فاعل مبني على السكون ، والجملة الفعلية في محل

الرفع خبر المبتدأ تقديره : فمبنيان ، والجملة من المبتدأ والخبر جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(**علىٰ ما يرفعان به في حالة الإعراب**) : (علىٰ) : حرف جر (ما) : اسم موصول في محل الجر بـ(علىٰ) مبني على السكون ، الجار والمجرور متعلق بـ(يبنيان) ، (يرفعان) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بثبات النون ، والألف ضمير للمثنى الغائب في محل الرفع نائب فاعل (به) : جار ومجرور متعلق بـ(يرفعان) ، (في حالة الإعراب) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(يرفعان) أيضاً ، وجملة (يرفعان) صلة لـ(ما) الموصولة .

(**فيبنيان على الضم**) : الفاء : حرف عطف وتفريع (يبنيان) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بثبات النون ، والألف في محل الرفع نائب فاعل له (على الضم) : جار ومجرور متعلق بـ(يبنيان) ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ قوله أولاً : (فيبنيان علىٰ ما يرفعان به) مفرعة عليها ، (**إن كانا مفردين**) : (إن) : حرف شرط جازم (كانا) : فعل ماض ناقص ، واسمه في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها (مفردين) : خبر (كان) منصوب بالياء ؛ لأنه مثنىً ، وجواب (إن) الشرطية معلوم مما قبلها تقديره : إن كانا مفردين . . يبنيان على الضم ، والجملة مستأنفة ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة أو معترضة (نحو) : مضاف ، (**يا زيد ويا رجل**) : مضاف إليه محكي .

(**أو جمع تكسير**) : معطوف علىٰ (مفردين) علىٰ كونه خبراً لـ(كان) ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) :

مضاف ، (**يا زيود ويا رجال**) : مضاف إليه محكي .

(**أو جمع مؤنث**) : معطوف أيضاً علىٰ (مفردين) علىٰ كونه خبراً لـ(كان) ، (**سالماً**) : صفة لـ(جمع) منصوب بالفتحة الظاهرة ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة أو معترضة (نحو) : مضاف ، (**يا مسلمات**) : مضاف إليه محكي .

(**أو مركباً**) : معطوف أيضاً علىٰ (مفردين) علىٰ كونه خبراً لـ(كان) ، (**مزجياً**) : صفة (مركباً) ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة أو معترضة (نحو) : مضاف ، (**يا معدي كرب**) : مضاف إليه محكي .

(**ويبنيان على الألف في التثنية**) : الواو : عاطفة (يبنيان) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بثبات النون ، والألف نائب فاعل له ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (فيبنيان على الضم) ، (على الألف) : جار ومجرور متعلق بـ(يبنيان) ، (**في التثنية**) : جار ومجرور متعلق أيضاً بـ(يبنيان) ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة أو معترضة (**نحو**) : مضاف ، (**يا زيدان ويا رجلان**) : مضاف إليه محكي .

(**وعلى الواو**) : جار ومجرور معطوف علىٰ قوله : (على الألف) علىٰ كونه متعلقاً بـ(يبنيان) ، وكذا قوله : (**في الجمع**) : معطوف علىٰ قوله : (في التثنية) ، (**نحو**) : خبر لمحذوف ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**يا زيدون**) ويا مسلمون : مضاف إليه محكي .

(**والثلاثة**) : مبتدأ ، (**الباقية**) : صفة له ، (**منصوبة**) : خبر المبتدأ ، والجملة مستأنفة ، (**لا غير**) : (**لا**) : نافية حجازية تعمل عمل ليس ، ترفع

الاسم وتنصب الخبر مبنية على السكون (غير) : في محل الرفع اسمها مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ؛ لافتقاره إلى المضاف إليه المحذوف ، وإنما حرك ؛ ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة ضمة ؛ لشبهه بأسماء الغايات ؛ كقبل وبعد ، وخبر (لا) محذوف جوازاً تقديره : جائزاً (فيه) : جار ومجرور متعلق بـ(جائزاً) لأنه اسم فاعل من جاز الثلاثي ، وجملة (لا) من اسمها وخبرها في محل النصب حال من الضمير المستكن في الخبر تقديره : والثلاثة الباقية : منصوبة هي حالة كونها عادمة جواز غير الجر فيها . انتهىٰ من « الباكورة » .

(**وهي**) : الواو : استئنافية (**هي**) : مبتدأ ، (**النكرة**) : خبر ، (**غير**) : صفة لـ(النكرة) وهو مضاف ، (المقصودة) : مضاف إليه ، والجملة الاسمية مستأنفة ، (**كقول الأعمىٰ : يا رجلاً خذ بيدي**) : (**كقول**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك كائن كقول الأعمىٰ ، والجملة الاسمية معترضة لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه (قول) : مضاف (الأعمىٰ) : مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة ؛ لأنه اسم مقصور (يا رجلاً خذ بيدي) : مقول محكي للقول .

(**والمضاف**) : معطوف على (النكرة غير المقصودة) ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة معترضة (نحو) : مضاف ، (**يا عبد الله**) : مضاف إليه محكي .

(**والمشبه**) : معطوف على (النكرة غيرالمقصودة) ، (**بالمضاف**) : جار ومجرور متعلق بالمشبه ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**يا حسناً وجهه**) : مضاف إليه ، (**ويا طالعاً جبلاً** ،

ويا رحيماً بالعباد) : معطوفان علىٰ قوله : (يا حسناً وجهه) علىٰ كونهما مضافاً إليه لـ(نحو) .

(وتقدم) : فعل ماض مبني على الفتح ، (في باب لا) : جار ومجرور ومضاف إليه محكي متعلق بـ(تقدم) ، (التي) : اسم موصول للمفردة المؤنثة الغائبة في محل الجر صفة لـ(لا) ، (لنفي الجنس) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صلة الموصول ، (بيان المشبه) : فاعل (تقدم) ومضاف إليه ، (بالمضاف) : جار ومجرور متعلق بـ(المشبه) ، وجملة (تقدم) من الفعل والفاعل مستأنفة ، (وبيان المراد بالمفرد) : الواو : عاطفة (بيان) : معطوف علىٰ (بيان) الأول ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع وهو مضاف (المراد) : مضاف إليه مجرور (بالمفرد) : جار ومجرور متعلق بـ(المراد) لأنه اسم مفعول من أراد الرباعي ، (في هـٰذا الباب) : (في) : حرف جر (هـٰذا) : (ها) : حرف تنبيه (ذا) : اسم إشارة للمفرد المذكر القريب في محل الجر بـ(في) مبني على السكون (الباب) : بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان له مجرور بالكسرة الظاهرة ، (والله أعلم) : مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة ، أتىٰ بها لكمال حسن الأدب في حق الباري ؛ إذ فوض العلم إليه تعالىٰ دون غيره عز وجل .

[ش] : (**وحقيقته : أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل ، أو وصف مشتغل بالعمل في**) محل (**ضمير الاسم السابق ، أو**) بالعمل (**في**) اسم (**ملابسه**) أي : **الضمير** (**من العمل**) لفظاً أو محلاً (**في الاسم السابق**) لولا اشتغاله بذلك . . **لعمل فيه** (**نحو : زيداً اضربه**) مثال لما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم السابق (**وزيداً أنا ضاربه الآن أو غداً**) مثال لما اشتغل فيه الوصف بالضمير ، وقوله : (**الآن أو غداً**) للإشارة إلىٰ أن شرط الوصف أن يكون عاملاً ، ولا بد مع ذلك أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله ، فخرج عن ذلك . . . .

[**الحاشية**] : **قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين** :

(**وحقيقته**) أي : وحقيقة الاشتغال المصطلح عليه عند النحاة ، وضابطه : (**أن يتقدم اسم**) مشغول عنه (**ويتأخر عنه**) أي : عن ذلك الاسم السابق (**فعل أو وصف مشتغل**) كل منهما (**بالعمل في محل ضمير**) يعود إلى (**الاسم السابق ، أو**) مشتغل (**بالعمل في اسم ملابسه ؛ أي :**) مصاحب بـ(**الضمير**) العائد إلى الاسم السابق (**من العمل لفظاً**) نحو : زيداً اضربه (**أو محلاً**) نحو : هٰذا الرجل اضربه ؛ أي : مشتغل كل منهما بالعمل في الضمير من العمل (**في الاسم السابق ، لولا اشتغاله**) أي : لولا اشتغال كل منهما (**بذلك**) الضمير (. . **لعمل فيه**) أي : في الاسم السابق ، والمقصود بالذكر في هٰذا الباب هو الاسم السابق المشتغل عنه بالضمير (**نحو** : زيداً اضربه ، **مثال لما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم السابق ، وزيداً أنا ضاربه الآن أو غداً ، مثال لما اشتغل فيه الوصف بالضمير ، وقوله : « الآن أو غداً » للإشارة إلىٰ أن شرط الوصف أن يكون عاملاً**) في الاسم السابق بكونه بمعنى الحال أو الاستقبال .

(**ولا بد مع ذلك**) أي : مع كونه عاملاً من (**أن يكون**) الوصف (**صالحاً للعمل فيما قبله**) بأن يكون مجرداً من (أل) (**فخرج عن ذلك**) أي : بذلك الشرط

نحو : زيد أنت ضاربه أمس ؛ لأنه غير عامل ، وزيد أنا الضاربه ؛ لأن الصلة لا تعمل فيما قبلها (وزيداً ضربت غلامه) مثال لما اشتغل فيه الفعل بالملابس ، ولم يذكر مثالاً لما اشتغل فيه الوصف بالملابس (و) من الأول (قوله تعالىٰ : ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ﴾ ، فالنصب في ذلك كله) يعني : أن الاسم في جميع الأمثلة المذكورة منصوب (بمحذوف) أي : بعامل محذوف فعلاً كان أو وصفاً (وجوباً) لا يجوز إظهاره

المذكور وهو كونه عاملاً ، وكونه مجرداً من (أل وعن) في كلامه بمعنى الباء ؛ أي : خرج بالشرط الأول ؛ يعني : كونه عاملاً (**نحو : زيد أنت ضاربه أمس ؛ لأنه غير عامل**) لكونه بمعنى المضي .

(**و**) خرج أيضاً نحو : (**زيد أنا الضاربه**) لكونه محلىً بـ(أل) (**لأن الصلة**) أي : صلة (أل) وهي لفظ الضارب (**لا تعمل فيما قبلها**) أي : فيما قبل الصلة .

(**و**) نحو : (**زيداً ضربت غلامه ، مثال لما اشتغل فيه الفعل بالملابس**) أي : بملابس الضمير .

(**ولم يذكر**) المصنف (**مثالاً لما اشتغل فيه الوصف بالملابس**) مثاله نحو : زيد أنا ضارب غلامه الآن أو غداً .

(**ومن الأول**) وهو اشتغال الفعل بالعمل في الضمير (**قوله تعالىٰ** : ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ﴾) أي : ما من مولود يولد إلا وهو مقرون بعمله ، وما قدر له من خير أو شر ، وسعادة أو شقاوة (**فالنصب في ذلك**) المذكور (**كله**) من الأمثلة السابقة (**يعني : أن الاسم**) السابق (**في جميع الأمثلة المذكورة منصوب بمحذوف** ؛ **أي : بعامل محذوف فعلاً كان**) ذلك العامل (**أو وصفاً**) حذفاً (**وجوباً**) أي : حذفاً واجباً بحيث (**لا يجوز إظهاره**) أي : إظهار ذلك المحذوف

مماثل للمذكور معنىً أو مستلزم له (يفسره ما بعده) فلا يجمع بينهما ؛ لامتناع الجمع بين المفسر والمفسر (والتقدير) في المثال الأول : (اضرب زيداً اضربه ، و) في الثاني : (أنا ضارب زيداً أنا ضاربه ، و) في الثالث : (أهنت زيداً ضربت غلامه) فإن ضرب الغلام يستلزم إهانة صاحبه عرفاً (و) في الرابع : (ألزمنا كل إنسان ألزمناه) والجملة المفسرة في الأمثلة كلها

(**مماثل**) أي : مناسب ذلك المحذوف (**للمذكور**) لفظاً و(**معنىً**) كما في قولك : اضرب زيداً اضربه (**أو مستلزم له**) أي : للمذكور كما في قولك : أهنت زيداً ضربت غلامه (**يفسره**) أي : يفسر ذلك المحذوف (**ما بعده**) أي : ما بعد ذلك المحذوف من العامل المشتغل بضمير الاسم السابق أو بملابسه (**فلا يجمع بينهما**) أي : بين المحذوف والمذكور ، وفي بعض النسخ (ما بينهما) بزيادة (ما) وهو تحريف من النساخ (**لامتناع الجمع بين المفسر**) بفتح السين المشددة (**والمفسر**) بكسرها ؛ لأن المذكور كالعوض من المحذوف ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه (**والتقدير**) أي : تقدير ذلك المحذوف (**في المثال الأول** : **اضرب زيداً اضربه ، وفي الثاني : أنا ضارب زيداً أنا ضاربه**) وفي هـٰذين المثالين المقدر فيهما مماثل للمذكور .

(**وفي الثالث : أهنت زيداً ضربت غلامه**) وهـٰذا المثال المقدر فيه مستلزم للمذكور (**فإن ضرب الغلام يستلزم إهانة صاحبه**) أي : سيده (**عرفاً**) أي : عادةً .

(**و**) التقدير (**في**) المثال (**الرابع : ألزمنا كل إنسان ألزمناه**) وهـٰذا المثال المقدر فيه مماثل للمذكور ، وإذا قلت : زيداً مررت به . . فالتقدير : جاوزت زيداً مررت به ، وهـٰذا أيضاً مما المقدر فيه مستلزم للمذكور ؛ لأن المجاوزة مستلزمة للمرور .

(**والجملة المفسرة**) بكسر السين المشددة (**في الأمثلة**) المذكورة (**كلها**

لا محل لها من الإعراب ، وأشار إلى الموضع الثاني بقوله : (**ومنها**) أي : من المواضع التي أضمر عاملها وجوباً :

(المنادىٰ)

بجميع أنواعه وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب (أدعو) لفظاً أو تقديراً ، لـٰكن إنما يظهر نصبه إذا كان مضافاً أو شبيهاً به (**نحو : يا عبد الله**) ويا طالعاً جبلاً ، وأشار إلىٰ بيان كونه مفعولاً بقوله : (**فإن أصله أدعو**

لا محل لها من الإعراب) لأنها غير مقصودة بالذات بل للتفسير .

(**وأشار**) المصنف (**إلى الموضع الثاني**) من الموضعين اللذين ذكرهما (**بقوله : ومنها ؛ أي :**) و(**من المواضع التي أضمر**) وحذف (**عاملها وجوباً** :

المنادىٰ)

بفتح الدال (**بجميع أنواعه**) الخمسة على المشهور ، أو الستة ، أو السبعة علىٰ مقابله (**وهو**) أي : المنادى المصطلح عليه عند النحاة : الاسم الدال على الشخص (**المطلوب إقباله**) وتوجهه إلى المنادي بكسر الدال (**بحرف**) متعلق بالمطلوب (**نائب مناب « أدعو »**) أي : قائم مقامه في إفادة طلب الإقبال (**لفظاً**) نحو : يا ربنا (**أو تقديراً**) نحو : ﴿ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ .

(**لـٰكن**) استدراك علىٰ قوله : (**بجميع أنواعه**) لرفع ما يتوهم منه من ثبوت النصب للجميع ؛ أي : لـٰكن (**إنما يظهر نصبه**) أي : نصب المنادىٰ لفظاً (**إذا كان مضافاً أو شبيهاً به**) أي : بالمضاف في افتقاره إلىٰ ما بعده في إفادة المعنىٰ ، مثال المضاف (**نحو**) قولك : (**يا عبد الله ، و**) مثال المشبه به نحو : (**يا طالعاً جبلاً ، وأشار إلىٰ بيان كونه مفعولاً بقوله : فإن أصله**) أي : أصل يا عبد الله (**أدعو**

عبد الله ، فحذف الفعل وأنيب « يا » عنه) أي : وعوض حرف النداء عنه للتخفيف ، وليدل على الإنشاء ، فإن الفعل وإن أريد به هنا الإنشاء لكنه يوهم الإخبار ؛ بناء علىٰ أصله ، وإنما وجب الحذف ؛ لامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه ، وقد أفهمت عبارته كغيره : أن يا عبد الله جملة ، وأن المنادىٰ ليس أحد جزأيها (**والمنادىٰ خمسة أنواع** :

عبد الله ، فحذف الفعل وأنيب « يا ») مثلاً (**عنه**) أي : عن الفعل المحذوف (**أي : وعوض حرف النداء عنه**) أي : عن الفعل المحذوف طلباً (**للتخفيف**) أي : طلباً للتخفيف ثقل المنادىٰ بكثرة دورانه على الألسنة .

(**وليدل**) أيضاً حرف النداء (**على الإنشاء**) صريحاً (**فإن الفعل**) أي : لأن الفعل الذي ناب عنه (يا) (**وإن أريد به**) أي : بذلك الفعل (**هنا**) أي : في مقام النداء (**الإنشاء**) أي : إنشاء طلب الإقبال (**لكنه**) أي : لكن ذلك الفعل (**يوهم الإخبار ؛ بناءً**) له ؛ أي : إجراءً لذلك الفعل (**علىٰ أصله**) أي : علىٰ أصل معناه وهو الإخبار عما وقع أو يقع في الحال .

(**وإنما وجب الحذف**) أي : حذف الفعل الذي هو أدعو (**لامتناع الجمع بين العوض**) وهو حرف النداء (**والمعوض عنه**) وهو الفعل الذي هو (**أدعو**) (**وقد أفهمت عبارته**) أي : عبارة المصنف حيث قال : فإن أصله أدعو (**كغيره**) أي : كعبارة غيره من سائر النحاة حيث قالوا : فإن أصل يا زيد : أدعو زيداً : (**أن يا عبد الله جملة**) فعلية ؛ لأن الفعل الذي نصب المنادىٰ حذف مع فاعله ونابت عنه (يا) (**و**) مع ذلك (**أن المنادىٰ ليس أحد جزأيها**) أي : أحد جزأي الجملة اللذين هما المسند والمسند إليه ؛ لأن المنادىٰ مفعول به وهو فضلة ليس له دخل في أجزاء الكلام .

(**والمنادى**) المصطلح عليه عند النحاة (**خمسة أنواع**) لا زائد عليها على

المفرد العلم) وهو ما كان تعريفه سابقاً على النداء (**والنكرة المقصودة**) وهي ما عرض تعريفها في النداء : بأن قصد بها معين (**والنكرة غير المقصودة**) بالذات ، وإنما المقصود واحد من أفرادها (**والمضاف**) إلىٰ غيره (**والمشبه بالمضاف**) . . .

المشهور كما مر في « التتمة » (**المفرد العلم**) أي : المفرد الموصوف بالعلمية قبل النداء (**وهو**) أي : المفرد العلم ضابطه : هو (**ما كان تعريفه سابقاً على النداء**) كيا زيد ، وهو باق بعد النداء علىٰ تعريفه السابق بالعلمية ؛ استصحاباً له بعد النداء ، غير أن الخطاب أحدث فيه نوعاً من التخصيص علىٰ جهة التأكيد ، كما تخصصه الصفة .

(**و**) الثاني : (**النكرة المقصودة**) بالذات : (**وهي ما عرض تعريفها في**) حالة (**النداء : بأن قصد بها**) أي : بتلك النكرة فرد (**معين**) من أفرادها ؛ كقولك : يا رجل تريد به شخصاً معيناً من أفراد النكرة .

(**و**) الثالث : (**النكرة غير المقصودة بالذات ، وإنما المقصود**) بها (**واحد**) غير معين (**من أفرادها**) كقول الأعمىٰ : يا رجلاً خذ بيدي ، أشار الشارح بما ذكره إلىٰ دفع ما يقال : إن المنادىٰ مقصود علىٰ كل حال فكيف يتأتىٰ عدم القصد ، فأشار إلىٰ أن النكرة هنا لم يقصد بها إلا فرد مما شملته ، وذلك الفرد غير معين فهناك قصد ولا بد . انتهىٰ من « أبي النجا » كما مر في « التتمة » نقلاً عنه .

(**و**) الرابع : (**المضاف إلىٰ غيره**) : إضافة لفظية نحو : يا ضارب غلامه ، أو إضافةً معنوية نحو : يا غلام زيد .

(**و**) الخامس : (**المشبه بالمضاف**) : وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه ؛ أي : لفظ به تمام معناه ، وتفسير شيء بلفظ أولىٰ مما قيل : إن المراد بقوله : (شيء) المعنىٰ ؛ لأن الاتصال الحقيقي لا يكون للمعنىٰ وإنما هو للألفاظ .

وقد أشار إلىٰ بيان حكمها بقوله : (**فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة . . فيبنيان علىٰ ما يرفعان به في حالة الإعراب**) هو أولىٰ من قول الأصل (**فيبنيان على الضم**) لفظاً أو تقديراً (**إن كانا مفردين نحو : يا زيد ويا رجل**) لمعين

ووجه شبه هـٰذا النوع بالمضاف من ثلاثة أوجه : **أحدها** : كونه تعلق به شي من تمام معناه ، كما أن المضاف إليه من تمام المضاف .

والثاني : أنه عامل فيما بعده ، كما أن المضاف عامل فيما بعده .

الثالث : طول الكلام بما بعد كل منهما . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**وقد أشار**) المصنف رحمه الله تعالىٰ (**إلىٰ بيان حكمها**) أي : إلىٰ بيان حكم كل من الأنواع الخمسة (**بقوله : فأما المفرد العلم**) الذي لم يكن موصوفاً بـ(ابن) مضاف إلىٰ علم ؛ فإن كان كذلك نحو : يا زيد بن سعيد . . جاز فيه الضم على الأصل ، والفتح إتباعاً لنون (ابن) فإنها مفتوحة لا غير ؛ لكونه مضافاً (**والنكرة المقصودة . . فيبنيان علىٰ ما يرفعان به في حالة الإعراب**) من ضم ، أو ألف ، أو واو (**هو**) أي : قول المصنف علىٰ ما يرفعان به في حالة الإعراب (**أولىٰ**) وأشمل (**من قول الأصل**) أي : من قول ابن آجروم : (فيبنيان على الضم) لشمول عبارة المصنف الألف في المثنىٰ ، والواو في الجمع ، دون عبارة الأصل .

وقوله : (**فيبنيان على الضم**) عطف مفصل علىٰ مجمل علىٰ قوله : (فيبنيان علىٰ ما يرفعان به في حالة الإعراب) أي : فيبنى المفرد العلم والنكرة المقصودة على الضم ، ومحلهما نصب على المفعولية (**لفظاً**) كان ذلك الضم (**أو تقديراً إن كانا مفردين**) يعني : مفرد (باب الإعراب) وذلك (**نحو : يا زيد**) في المفرد العلم (**ويا رجل**) في النكرة المقصودة حالة كونه قاصداً (**لـ**) رجل (**معين**) قوله : (لمعين) الجار والمجرور في محل نصب على الحال ؛ أي : حالة كونه

ويا موسىٰ (**أو جمع تكسير**) لمذكر أو مؤنث (**نحو : يا زيود ويا رجال**) ويا هنود ويا أسارىٰ . . . .

لمعين من أفراد النكرة ؛ إذ لو كان لغير معين . . صار نكرة غير مقصودة . انتهىٰ من « أبي النجا » .

وإنما بنيت النكرة المقصودة على الضم ، إجراءً لها مجرى العلم في إفادة التعيين ، والمعنىٰ : أن النكرة المقصودة لما أشبهت المنادى المفرد العلم في إفادة التعيين . . بنيت على الضم ، كما بني العلم عليه ، قال في « الضوء » : (المنادى المعرفة علىٰ ضربين : **أحدهما** : ما كان معرفة قبل النداء ؛ كيا زيد .

والثاني : ما تعرف بالنداء نحو : يا رجل ، فإنه لم يكن قبل النداء معرفة ، وإنما تعرف من حيث إنك أقبلت علىٰ واحد من الجنس وخصصته بالنداء ، فجرىٰ مجرىٰ أن تقول : الرجل بلام التعريف قاصداً واحداً بعينه) انتهىٰ من « العطار » .

وهـٰذان مثالان للضم اللفظي ، وذهب الكسائي إلىٰ أن الضمة في نحو : يا زيد ويا رجل لمعين ضمة إعراب ، وأنه مرفوع بلا عامل ، وكذا تقول في يا زيدان ويا زيدون . انتهىٰ « عبادي علىٰ شرح الشذور » .

(**و**) نحو : (**يا موسىٰ**) ويا حبلىٰ ، مثال للضم المقدر ، وكضم سيبويه فتقول : يا سيبويه العالم أو العالم ، ولا يجوز الجر في الصفة ، وكضم يا قاض ، ويا هـٰذا ، ويا تأبط شراً .

(**أو**) كانا (**جمع تكسير لمذكر أو مؤنث نحو : يا زيود**) مثال للمفرد العلم من المذكر (**ويا رجال**) لمعينين ، مثال للنكرة المقصودة من المذكر أيضاً (**ويا هنود**) مثال للمفرد العلم من المؤنث ، ويا بناتُ في النكرة المقصودة من المؤنث (**ويا أسارىٰ**) لمعينين ، مثال للضم المقدر في النكرة المقصودة .

(**أو جمع مؤنث سالماً نحو : يا مسلمات ، أو مركباً**) تركيباً (**مزجياً نحو : يا معدي كرب**) ويا سيبويه ، أو إسنادياً مسمىً به نحو : يا طاب الزمان (**ويبنيان على الألف في التثنية**) أي : في المثنىٰ نيابة عن الضمة (**نحو : يا زيدان ويا رجلان**) مراداً بهما معين

(**أو**) كانا (**جمع مؤنث سالماً نحو**) : يا فاطمات و(**يا مسلمات**) لمعينات ، (**أو**) كان المنادى المفرد (**مركباً تركيباً مزجياً نحو : يا معدي كرب**) بضم الباء (**ويا سيبويه ، أو**) كان مركباً تركيباً (**إسنادياً مسمىً به نحو : يا طاب الزمان**) اسم رجل ، **وإعرابه** : (يا) : حرف نداء (طاب الزمان) : منادىً مفرد العلم في محل النصب على المفعولية ، مبني علىٰ ضم مقدر على الأخير ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي .

وقوله : (**ويبنيان على الألف في التثنية**) معطوف علىٰ قوله : (فيبنيان على الضم إن كانا مفردين) عطف تفصيل علىٰ مجمل (**أي : في المثنىٰ نيابةً عن الضمة نحو : يا زيدان ويا رجلان**) .

وقوله : (**مراداً بهما**) أي : برجلان (**معين**) تحريف من النساخ ، والصواب : (مراداً بهما شخصان معينان) بلفظ التثنية ، ومثل يا زيدان : يا اثنا عشر ، ويا اثنتا عشرة ؛ لأنهما يرفعان بالألف .

فإن قلت : إن العلم إذا ثني أو جمع . . وجب دخول (أل) عليه فلا تقول : جاء زيدان وزيدون ؛ بل تقول : جاء الزيدان والزيدون ، كما تقدم في (باب الإعراب) فلم صح هنا : يا زيدان ، ويا زيدون بدون (أل) . . **فالجواب** : أن (يا) قائمة مقام (أل) فهي في حكمها في إفادة التعريف ، فلو أتىٰ بـ(أل) هنا . . لزم اجتماع أداتي تعريف وهو (يا وأل) علىٰ معرف واحد . انتهىٰ من « العطار » .

(**وعلى الواو في الجمع**) المذكر السالم نيابة عن الضمة أيضاً (**نحو : يا زيدون**) ويا مسلمون مراداً به معين أيضاً ، وإنما بني المفرد المعرفة مع أن أصله الإعراب ؛ لمشابهته الكاف في (أدعوك) في الإفراد والتعريف ، وتضمن معنى الخطاب ، وهـٰذه الكاف ككاف (ذلك) لفظاً ومعنىً ، وبني على الحركة ؛ ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ،

(**و**) يبنيان (**على الواو في الجمع المذكر السالم نيابةً عن الضمة**) الصواب : نيابة عن الضم (**أيضاً**) أي : كما قلنا في الألف نيابةً عن الضم (**نحو : يا زيدون ويا مسلمون**) وقوله : (**مراداً به معين**) راجع إلىٰ مسلمون فقط ، ولـٰكن فيه تحريف من النساخ ، والصواب (مراداً بهم معينون) (**أيضاً**) أي : كما قلنا في المثنىٰ بهما معينان (**وإنما بني المفرد المعرفة**) سواء كان تعريفه قبل النداء وهو المفرد العلم ، أو بالنداء وهو النكرة المقصودة (**مع أن أصله**) أي : أن أصل المنادى المعرفة قبل النداء (**الإعراب ؛ لمشابهته الكاف**) الاسمية (**في « أدعوك »**) لأنه ضمير المخاطب (**في الإفراد والتعريف**) وإن كان نوع التعريف فيهما مختلفاً (**و**) في (**تضمن معنىٰ**) هو (**الخطاب**) وهو توجيه الكلام إلى الحاضر .

(**وهـٰذه الكاف**) التي في (أدعوك) (**ككاف**) في لفظ (**« ذلك » لفظاً**) أي : من جهة اللفظ في كونه حرفاً واحداً مبنياً على الفتح (**ومعنىً**) أي : ومن جهة المعنىٰ في دلالته على الخطاب ، وكاف (ذلك) مجمع علىٰ حرفيتها ، فبناؤها علىٰ طريق الإصالة ، ومشابه المشابه بالحرف ـ وهو المنادى المعرف ـ مشابه بالحرف بواسطة فيستحق البناء؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، لتضمنه معنىٰ حرف الخطاب .

(**وبني على الحركة**) مع أن الأصل في المبني أن يبنىٰ على السكون (**ليعلم أن له**) أي : أن للمنادىٰ (**أصلاً**) أي : (**في الإعراب**) إذ الأصل في الأسماء :

وكانت ضمة ؛ إيثاراً له بأقوى الحركات ؛ إذ كان معرباً في الأصل ، وإذا اضطر إلىٰ تنوينه . . جاز أن ينون مضموماً ومنصوباً ،

الإعراب ، والحركة أقرب إلى الإعراب من السكون (**وكانت**) الحركة التي بني عليها المنادى الضم الذي هو علىٰ صورة (**ضمة ؛ إيثاراً**) أي : اختياراً (**له**) أي : وللمنادىٰ وتخصيصاً له من بين المبنيات (**بأقوى الحركات**) التي هي الضمة ، وإنما كانت الضمة أقوى الحركات ؛ لأنها إعراب العمد .

وقوله : (إذا) بالألف تحريف من النساخ ، والصواب : (**إذ كان معرباً**) بسكون الذال كما في بعض النسخ القديمة ؛ لأنها حرف تعليل ؛ أي : إيثاراً له بأقوى الحركات لأجل كونه معرباً (**في الأصل**) إذ الأصل في الأسماء : الإعراب ، والبناء فيها عارض ؛ لشبهها بالحرف في واحد من أقسام الشبه الأربعة .

قوله : (**وإذا اضطر**) الشاعر واحتاج (**إلىٰ تنوينه**) أي : إلىٰ تنوين المنادى المفرد (. . **جاز**) له (**أن ينونـ**)ـه مرتب علىٰ محذوف معلوم من المقام تقديره : هـٰذا ؛ أي : بناء المنادى المفرد على الضم بلا تنوين في حالة الاختيار ؛ أما إذا اضطر الشاعر إلىٰ تنوينه لضرورة استقامة وزن الشعر . . فيجوز له تنوينه لذلك حالة كونه (**مضموماً**) تشبيهاً له بمرفوع ممنوع من الصرف اضطر إلىٰ تنوينه ؛ كقوله :

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

(**و**) جاز تنوينه أيضاً حالة كونه (**منصوباً**) تشبيهاً له بالمضاف ؛ لطوله بالتنوين ، وكلا الوجهين الضم والنصب جائز ؛ لأنه مسموع من العرب ، والضم مختار الخليل وسيبويه ، وعليه البيت المذكور آنفاً ، والنصب مختار أبي عمرو وطائفة ، وعليه قوله :

ضربت صدرها إلي وقالت يا عدياً لقد وقَتْكَ الأواقي

وإذا وصف بـ(ابن) مضاف لعلم نحو : يا زيد بن سعيد . . جاز لك ضمه وفتحه .

واعلم : أن أكثر النحاة علىٰ أن العلم إذا نودي . . ينكر ثم يعرف كما إذا أضيف ؛ لئلا يجتمع تعريفان في : يا زيد ،

وقوله أيضاً : (**وإذا وصف**) المنادى المعرف (« **بابن** » **مضاف لعلم**) مرتب علىٰ محذوف تقديره : هـٰذا ؛ أي : بناء المنادى المعرف على الضم بلا تنوين إذا لم يوصف بـ(ابن) مضاف إلىٰ علم ؛ وأما إذا وصف بـ(ابن) مضاف إلىٰ علم (**نحو : يا زيد بن سعيد . . جاز لك ضمه**) علىٰ ما هو الأصل في بنائه (**وفتحه**) إتباعاً لفتحة نون (ابن) ، **وتقول في إعرابه على الضم** : (يا) : حرف نداء (زيد) : منادىً مفرد العلم في محل النصب على المفعولية ، مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ حرف الخطاب (ابن) صفة لـ(زيد) تابع لمحله منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف (سعيد) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وتقول على الفتح : (يا) : حرف نداء (زيد) : منادىً مفرد العلم في محل النصب مبني علىٰ ضم مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الإتباع لنون (ابن) ، (ابن) : صفة لـ(زيد) تابع لمحله منصوب بالفتحة الظاهرة (ابن) : مضاف (سعيد) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، فكل من (زيد وابن) تابع للآخر .

(**واعلم : أن أكثر النحاة علىٰ أن العلم إذا نودي**) أي : إذا أريد نداؤه (. . **ينكر**) أي : ينوىٰ تنكيره وجعل جنساً نحو : زيد من الزيدين ، كما يقال : رجل من الرجال (**ثم يعرف**) أي : ثم ينوىٰ تعريفه بالنداء بعد تنكيره (**كما**) ينكر العلم ؛ أي : ينوىٰ تنكيره (**إذا أضيف**) أي : إذا أريدت إضافته نحو قولك : مررت بأحمدكم ؛ أي : بجنس من الأحمدين ، وإنما ينكر إذا نودي (**لئلا يجتمع تعريفان**) تعريف العلمية وتعريف النداء (**في**) معرف واحد نحو : (**يا زيد** ،

وهو ممتنع : بدليل امتناع يا الرجل ، وذهب آخرون إلىٰ أن العلمية باقية بعد النداء ، والممتنع إنما هو اجتماع أداتي تعريف ، وأيد هٰذا بجواز : يا هٰذا ، ويا عبد الله ، ويا ألله ؛ إذ لا يقبل التنكير . . . .

وهو) أي : اجتماع تعريفين في معرف واحد (**ممتنع**) عندهم ؛ للزوم اجتماع مؤثرين علىٰ أثر واحد وهو محال ، وذلك الامتناع (**بدليل امتناع**) قولهم : (**يا الرجل**) لاجتماع تعريفين علىٰ معرف واحد وهما (أل) والنداء .

(**وذهب آخرون إلىٰ أن العلمية باقية بعد النداء ، و**) لا يضر فيه اجتماع تعريفين علىٰ معرف واحد ؛ لأن الاجتماع (**الممتنع إنما هو اجتماع أداتي تعريف**) لفظيتين ؛ كحرف النداء واللام ، كما في قولك : يا الرجل ، وهنا إحداهما معنوية وهي العلمية ، والأخرىٰ لفظية وهو حرف النداء .

(**وأيِّد**) أي : عُضِّد (**هٰذا**) القول (**بجواز**) نحو : (**يا هٰذا ، ويا عبد الله ، ويا ألله**) لأن إحدىٰ أداتي تعريف العلمية أو الإشارة وهي معنوية . . باقية مع النداء (**إذ لا يقبل**) كل من هٰذه الثلاثة (**التنكير**) والله أعلم .

وعبارة العطار هنا : (واعلم : أنه اختلف النحاة في أن العلم هل يكون باقياً علىٰ علميته بعد النداء أم لا ؟ فذهب الأكثرون إلىٰ أنه نكر وجعل جنساً نحو : زيد من الزيدين ، كما يقال : رجل من الرجال ، ثم خص بالنداء من بين الجنس وإلا . . لكان جمعاً بين التعريفين وهو ممتنع ، ويدل عليه امتناع قولهم : يا الرجل ، وذهب آخرون إلىٰ أن العلمية باقية بعد النداء ، واجتماع التعريفين إنما يمتنع إذا كان بعلامة لفظية ؛ كحرف النداء واللام ، ويعضد هٰذا المذهب أنهم جمعوا بين حرف النداء واسم الإشارة نحو : يا هٰذا مع أن اسم الإشارة لا يقبل التنكير ، والبحث في ذلك مستقصىً في « المفتاح ») انتهىٰ منه .

(والثلاثة الباقية منصوبة) لفظاً (لا غير) لقصورها عن المفرد المعرفة في الشبه بالكاف الاسمية (وهي : النكرة غير المقصودة كقول الأعمىٰ) وفي معناه الغريق : (يا رجلاً خذ بيدي ، والمضاف) سواء كانت الإضافة محضة (نحو : يا عبد الله) أم لا

(**والثلاثة الباقية**) من الأقسام الخمسة (**منصوبة لفظاً**) وإلا . . فالمنادى المعرف منصوب أيضاً لـٰكن محلاً ؛ وإنما نصبت هـٰذه الثلاثة لفظاً ؛ لأنها ليس فيها علة تقتضي البناء ، أما المضاف . . فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الإفراد ؛ لأنها كلمة وهو كلمتان ، وأما الشبيه به . . فلكونه مشابهاً للمنادى المضاف فيما مر ، وأما النكرة غير المقصودة . . فلتنكيرها فلم تشابه الكاف في التعريف ، ويشترط في المضاف ألا يكون مضافاً لضمير المخاطب فلا يقال : يا غلامك ؛ لاستلزامه اجتماع النقيضين ؛ لأن الغلام مخاطب من حيث إنه منادىً ، وغير مخاطب من حيث إنه مضاف إلى المخاطب ؛ لوجود تغايرهما . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**لا غير**) النصب جائزاً فيها (**لقصورها عن المفرد المعرفة في الشبه بالكاف الاسمية**) كما مر آنفاً عن « أبي النجا » .

(**وهي**) أي : تلك الثلاثة الباقية (**النكرة غير المقصودة كقول الأعمىٰ**) تقييد المصنف بالأعمىٰ للإيضاح لظهور عدم القصد منه ، وإلا . . فقد يكون عدم القصد أيضاً من البصير ، كما قال الشارح (**وفي معناه**) أي : وفي معنى الأعمىٰ وحكمه في عدم القصد (**الغريق**) في الماء : (**يا رجلاً خذ بيدي ، والمضاف ، سواء**) في كون المضاف منصوباً (**كانت الإضافة**) فيه (**محضة**) أي : خالصة عن نية الانفصال وهي الإضافة المعنوية (**نحو : يا عبد الله ، أم لا**) تكون محضة : بأن

نحو : يا حسن الوجه (**والمشبه بالمضاف**) في توقف معناه علىٰ شيء ؛ كتوقف المضاف على المضاف إليه ، سواء كان الشيء مرفوعاً (**نحو : يا حسناً وجهه**) أم منصوباً نحو : يا ضارباً زيداً (**ويا طالعاً جبلاً**) أم مجروراً نحو : يا خيراً من زيد (ويا رحيماً بالعباد ،و) قد (**تقدم في باب « لا » التي لنفي الجنس بيان المشبه بالمضاف**) وهو أنه ما لا يتم معناه إلا بانضمام أمر آخر (و) قد تقدم أيضاً

كانت غير محضة وهي التي في نية الانفصال ، وهي الإضافة اللفظية ؛ كإضافة الوصف إلىٰ مرفوعه (**نحو**) قولك : (**يا حسن الوجه ، والمشبه بالمضاف في توقف**) فهم (**معناه علىٰ شيء ؛ كتوقف**) فهم معنى (**المضاف على المضاف إليه ، سواء كان الشيء**) الذي يتوقف عليه (**مرفوعاً نحو : يا حسناً وجهه ، أم منصوباً نحو : يا ضارباً زيداً ، ويا طالعاً جبلاً ، أم مجروراً نحو : يا خيراً من زيد ، ويا رحيماً بالعباد**) ويا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك ؛ أي : حالة كونه فيمن سميته من الرجال بذلك ؛ أي : بالمعطوف والمعطوف عليه معاً .

أما نصب الأول . . فلأنه شبيه بالمضاف من من حيث إن الثاني من تمام الأول ، وأما نصب الثاني . . فبالعطف على الأول ، ولا يجوز إدخال (يا) عليه ؛ لأنه الجزء الثاني من العلم ، وخرج بقوله : (فيمن سميته به) ما إذا ناديت جماعة عدتهم ذلك ففيه تفصيل ؛ فإن كانت غير معينة . . نصبتهما أيضاً ، وإن كانت معينة . . ضممت الأول وعرفت الثاني بـ(أل) ونصبته فتقول : يا ثلاثة والثلاثين ، أو رفعته فتقول : يا ثلاثة والثلاثون ؛ فإن أعدت معه (يا) . . تعين ضمه وتجريده من (أل) انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**وقد تقدم في باب « لا » التي لنفي الجنس**) نصاً ؛ وهي التي تعمل عمل (إن) (**بيان المشبه بالمضاف ، وهو**) أي : ذلك البيان قولنا هناك : (**إنه**) أي : إن المشبه بالمضاف (**ما لا يتم معناه إلا بانضمام أمر آخر**) إليه (**وقد تقدم أيضاً**) هناك

(بيان المراد بالمفرد في هـٰذا الباب) وهو أنه ما لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به ؛ فيدخل فيه المركب المزجي ، والمثنىٰ ، والمجموع كما تقدم (الله أعلم) .

(**بيان المراد بالمفرد في هـٰذا الباب**) أي : في (باب النداء) (**وهو**) أي : ذلك البيان قولنا هناك : (**إنه ما لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به**) أي : بالمضاف (**فيدخل فيه**) أي : في المفرد في هـٰذا الباب (**المركب المزجي ، والمثنىٰ ، والمجموع كما تقدم**) مثال كل منها في هـٰذا الباب (**والله**) سبحانه وتعالىٰ (**أعلم**) .

فَصْلٌ

[ص] : إذا كان المنادىٰ مضافاً إلىٰ ياء المتكلم . . جاز فيه ست لغات : **إحداها** : حذف الياء والاجتزاء بالكسرة نحو : ﴿ يَـٰعِبَادِ ﴾ ،

[التتمة] : **قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين** :

(**فصل**) أي : هـٰذا كلام مفصول عما قبله ؛ وهو ذكر شيء من أحكام المنادى المضاف إلىٰ ياء المتكلم أفرده بالذكر ؛ كابن مالك في « الخلاصة » ، لأن فيه لغات وتفصيلاً فقال : (**إذا كان المنادى**) الصحيح الآخر (**مضافاً إلىٰ ياء المتكلم . . جاز**) لك (**فيه ست لغات**) تخفيفاً للثقل الحاصل بكثرة استعماله ، فخرج بقولنا : (الصحيح الآخر) المعتل ، فإن حاله في النداء ؛ كحاله في غير النداء ، فلا تكون الياء فيه إلا ثابتة مفتوحة فتقول : يا فتاي : بياء مفتوحة مخففة ، ويا قاضي : بياء مشددة مدغم فيها ياء قاضي ؛ كما تقول في غير النداء : فتاي وقاضي .

وخرج بـ(ياء المتكلم) ياء المخاطبة ؛ لأنها لا تكون إلا في محل رفع نحو : تقومين .

وجواز ست لغات فيه مشروط بشرط : ألا يكون المضاف وصفاً مفرداً عاملاً ؛ كياء مكرمي ، وإلا . . تعين إثبات يائه مفتوحة ، أو ساكنةً لشدة طلبه لها ، أما في المثنىٰ والجمع . . فتفتح فقط ؛ لأنه من المعتل . انتهىٰ « خضري » .

(**إحداها**) أي : إحدىٰ تلك اللغات : (**حذف الياء والاجتزاء**) أي : الاكتفاء عن ذكرها (**بالكسرة**) الدالة عليها، مثاله (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ يَـٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴾ ، وهـٰذه اللغة هي أفصح اللغات الست ؛ لكثرة استعمالها ، وإعرابه : (يا) : حرف نداء مبني على السكون (عباد) : منادىً مضاف لياء المتكلم المحذوفة اجتزاءً عنها بالكسرة ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اجتزاءً عنها

و﴿ يَـٰقَوْمِ ﴾ ، وهي الأكثر .

الثانية : إثبات الياء ساكنة نحو : ﴿ يَـٰعِبَادِى ﴾ .

بالكسرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء ؛ لأن ما قبل الياء لا يكون إلا مكسوراً (عباد) : مضاف ، وياء المتكلم المحذوفة اجتزاءً عنها بالكسرة في محل الجر مضاف إليه مبنية على السكون ؛ لأن أصله يا عبادي ، وجملة النداء إما مستأنفة أو مقول لـ(قل) ، (فاتقون) : الفاء : زائدة زيدت لتأكيد الربط بين النداء وجوابه مبنية على الفتح (اتقون) : فعل أمر وفاعل مبني علىٰ حذف النون ؛ لأن أصله فاتقونني ؛ لأنه من الأمثلة الخمسة التي رفعها بثبات النون ، والواو ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، والنون نون الوقاية ؛ لأنها تقي الكسرة عن الفعل مبني على الكسر ، وإنما حركت ؛ لكونها علىٰ حرف واحد ، وكانت كسرة لمناسبة الياء ، وياء المتكلم المحذوفة اجتزاءً عنها بكسرة نون الوقاية في محل النصب مفعول به مبنية على السكون ، والجملة الفعلية جواب النداء لا محل لها من الإعراب ، أو في محل النصب مقول قل .

(و) مثله إعراب (﴿ يَـٰقَوْمِ ﴾) في قوله تعالىٰ حاكياً عن نوح عليه السلام : ﴿ يَـٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى ﴾ (وهي) أي : هـٰذه اللغة ؛ يعني : لغة حذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة : هي الأفصح عندهم و(**الأكثر**) في كلامهم .

ويليها اللغة (**الثانية**) وهي : (**إثبات الياء ساكنة نحو** : ﴿ يَـٰعِبَادِى) لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ﴾ .

وإعرابه : (يا) : حرف نداء مبني على السكون (عبادي) : (عباد) : منادىً مضاف منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ؛ لأن ما قبل الياء لايكون إلا مكسوراً

الثالثة : إثبات الياء مفتوحة نحو : ﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ ﴾ .

(عباد) : مضاف ، وياء المتكلم في محل الجر مضاف إليه مبنية على السكون طلباً للخفة ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً ، وجملة النداء جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب ، ومثله إعراب : يا قومي ، ويا عبدي ، ويا أبي ، ويا أمي .

وبليها اللغة (**الثالثة**) وهي : (**إثبات الياء مفتوحة نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ) عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ﴾ ، وفتحت الياء في هٰذه اللغة ؛ لأنه الأصل في بناء كل اسم علىٰ حرف واحد ؛ كالكاف في نحو : ضربتك ، وبناؤها على السكون في اللغة التي قبلها ؛ لأنه الأصل في بناء المبنيات ؛ طلباً للتخفيف مع ثقل المبنيات ، وهٰذه الياء يوقف عليها بهاء السكت ؛ حفظاً للفتحة فيقال : يا عباديه ، وإعرابه : (يا) : حرف نداء مبني على السكون (عبادي) : منادىً مضاف منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ؛ لأن ما قبل الياء لا يكون إلا مكسوراً (عباد) : مضاف ، والياء ضمير المتكلم في محل الجر مضاف إليه مبني على الفتح ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً ، وإنما حركت مع أن الأصل في المبني السكون ؛ لكونها علىٰ حرف واحد ، وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل البناء (الذين) : اسم موصول للجمع المذكر في محل النصب صفة لـ(عبادي) مبني على الفتح ، أو على الياء ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ، وجملة (أسرفوا) من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، وهو ؛ أعني : الموصول جامد مؤول بمشتق مأخوذ من صلته تقديره : يا عبادي المسرفين علىٰ أنفسهم ، أو من ضد معناه تقديره : يا عبادي المعلوم إسرافهم ، وجملة النداء في محل النصب مقول لـ(قل) ، وجملة القول مستأنفة استئنافاً نحوياً ، وهٰذه اللغة تلي ما قبلها في الأفصحية .

الرابعة : قلب الكسرة فتحة ، وقلب الياء ألفاً نحو : ﴿ يَٰحَسْرَتَىٰ ﴾ .

ثم تليها (**الرابعة**) وهي : (**قلب الكسرة**) التي قبل الياء (**فتحة**) توصلاً إلىٰ قلبها ألفاً (**وقلب الياء**) أي : ثم قلب الياء (**ألفاً**) طلباً للخفة ، والواو في قوله : (وقلب الياء) بمعنىٰ ثم وذلك (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ يَٰحَسْرَتَىٰ ﴾ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾) ، **وإعرابه** : (يا) : حرف نداء مبني على السكون (حسرتا) : منادىً مضاف منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم ، المنقلبة ألفاً للتخفيف بعد قلب الكسرة التي قبلها فتحة ؛ توصلاً به إلىٰ قلب الياء ألفاً ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة (حسرة) : مضاف ، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً للتخفيف في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، وجملة النداء في محل النصب مقول لـ(تقول) في قوله : ﴿ أَن تَقُولَ نَفْسٌ ﴾ ، وإنما قلبوا الياء ألفاً ، والكسرة فتحة ؛ طلباً للتخفيف ؛ لأن الألف والفتحة أخف من الكسرة والياء ، ومثله : يا عبدا ، ويا قوما ، يا أبا ، يا أما ، **وقيل في إعرابه** : (حسرة) : مضاف ، والألف ضمير المتكلم في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، وبهٰذه الألف ألغز بعضهم فقال : ما ألف وقعت للمتكلم وهي في محل جر فقال :

أيا عالماً لاحت شوارق نوره   على الجوِّ حتىٰ ضاء كل جانبه
فما ألف جاءت ضمير متكلم   ومجرورة فاسمح برد جوابه

فأجابه بعضهم بقوله :

أيا سيداً حاز المكارم جملةً   ولا زالت الألغاز تسمو ببابه
أيا حسرتا بالباب جاءت مجيبةً   تنادي أنا مبد لكشف نقابه

انتهىٰ من « هدية أولو العلم والإنصاف » .

الخامسة : حذف الألف والاجتزاء بالفتحة نحو : يا غلامَ .

السادسة : حذف الألف وضم الحرف الذي كان مكسوراً ؛ كقول بعضهم : يا أمُّ لا تفعلي بضم الميم ، وقرىء : (ربُّ السجن) بضم الباء وهي ضعيفة ؛

ثم تليها اللغة (**الخامسة**) وهي : (**حذف الألف والاجتزاء**) بالمد ؛ أي : الاكتفاء (**بالفتحة**) التي قبلها ، وذلك (**نحو**) قولك : (**يا غلام**) تريد يا غلامي ، وهـٰذه اللغة تلي التي قبلها كما ذكرناه آنفاً ، ولـٰكنها وإن كانت واردة في كلامهم . . فهي شاذة قليلة الاستعمال ، ومِثْلُ المثالِ المذكور نحو : يا عبد ، ويا قوم ، ويا أب ، ويا أم ، ويا حسرة ، وإعرابه : (يا غلام) : (يا) : حرف نداء مبني على السكون (غلام) : منادىً مضاف منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم ، المنقلبة ألفاً محذوفة اجتزاءً عنها بالفتحة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة (غلام) : مضاف ، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً محذوفة اجتزاءً عنها بالفتحة في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً ، وجملة النداء جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب ، وقس عليه إعراب بقية الأمثلة .

واللغة (**السادسة : حذف الألف وضم الحرف الذي كان**) في أصله (**مكسوراً**) لمناسبة الياء بعد حذف الياء ؛ اكتفاءً عنها بنية الإضافة ؛ تشبيهاً بالنكرة المقصودة في كونه ليس علماً ، ولا مقروناً بـ(أل) ، ولا بإضافة ظاهرة ، وهـٰذه اللغة أضعف اللغات الست وذلك (**كقول بعضهم**) أي : بعض العرب فيما حكاه يونس عنهم (**يا أم لا تفعلي**) كذا ، وكذا (**بضم الميم ، وقرىء**) أي : قرأ أبو جعفر من العشرة قوله تعالىٰ : (﴿رَبُّ ٱلسِّجْنُ﴾ ، **بضم الباء**) الموحدة (**وهي**) أي : هـٰذه اللغة السادسة لغة (**ضعيفة**) جداً ، وإنما تكون هـٰذه اللغة فيما يكثر نداؤه مضافاً للياء ؛

فإن كان المنادى المضاف إلى الياء : أباً ، أو أماً . . جاز فيه مع هـٰذه اللغات أربع لغات أخر : إحداها : إبدال الياء تاءً مكسورة نحو : يا أبت ، ويا أمت ، وبها قرأ السبعة غير ابن عامر

كالرب ، والأبوين ، والقوم ، لا نحو : الغلام ، ذكره الخضري في « حواشي الألفية » .

مثالها : كيا قوم ، ويا أب ، ويا أم ، ويا حسرة ، ويا رب ، **وإعرابه** : (يا) : حرف نداء مبني على السكون (رب) : منادىً مضاف منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم المحذوفة ؛ اجتزاءً عنها بالكسرة المقلوبة ضمةً ؛ تشبيهاً له بالنكرة المقصودة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة (رب) : مضاف ، وياء المتكلم المحذوفة اجتزاءً عنها بالكسرة المقلوبة ضمةً في محل الجر مضاف إليه ، مبنية على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً ، وجملة النداء في محل النصب مقول لـ(قال) من قوله تعالىٰ : ﴿ قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ ﴾ ، وقس عليه إعراب بقية الأمثلة المذكورة آنفاً ، فهـٰذه اللغات الست جارية في المنادى الصحيح الآخر ؛ المضاف إلىٰ ياء المتكلم ، سواء كان لفظ أب ، أو أم ، أو غيرهما .

(**فإن كان المنادى المضاف إلى الياء : أباً أو أماً . . جاز فيه**) أي : في ذلك المنادى المضاف إلى الياء ، وكان لفظ أب أو أم (**مع هـٰذه اللغات**) الست (**أربع لغات أخر**) بل خمس لغات أخر ، فجملة ما يجوز فيهما من اللغات إحدىٰ عشرة لغة : (**إحداها**) أي : إحدىٰ تلك الأربع : (**إبدال الياء تاءً مكسورة**) تعويضاً لها عن الياء (**نحو : يا أبت ، ويا أمت**) بكسر التاء (**وبها**) أي : بهـٰذه اللغة (**قرأ**) القراء (**السبعة غير**) عبد الله (**بن عامر**) الشامي اليحصبي قاضي دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك ، ويكنىٰ أبا عمران ، وهو من التابعين ، توفي بدمشق سنة

في ﴿ يَٰٓأَبَتِ ﴾ .

ثماني عشرة ومئة (١١٨هـ) ، (في) قوله تعالىٰ : ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ (يَٰٓأَبَتِ) إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ حيثما وقعت في القرآن ، وهـٰذه اللغة هي أكثر مما بعدها في كلامهم ؛ لأن كسر التاء عوض عن الكسر الذي كان يستحقه ما قبل ياء المتكلم لمناسبتها ، وزال ذلك الكسر حين عوضوا عنها تاء التأنيث ؛ إذ لا يكون ما قبل التاء إلا مفتوحاً .

فإن قلت : كيف عوضوا الحرف عن الاسم . . **قلت** : لما كانت التاء تكسر وتفتح . . أشبهت بالياء ، فعوضوها عنها ولـٰكنه تعليل إقناعي ، ذكره حمدون في « حواشي الألفية » .

وقيل : خصت التاء بالتعويض ؛ لمناسبتها للياء في أنها تزاد آخر الاسم للتفخيم ؛ كعلامة ونسابة ، وهو يناسب الأب والأم ، ذكره الخضري في « حواشيها » .

وإعراب هـٰذه اللغة : (يا أبت ويا أمت) : (يا) : حرف نداء مبني على السكون (أبت) : منادىً مضاف منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم ، المعوضة عنها تاء التأنيث للتفخيم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة المجلوبة لمناسبة التاء ؛ لأن التاء لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً (أب) : مضاف ، وياء المتكلم المعوضة عنها تاء التأنيث في محل الجر مضاف إليه ، مبنية على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً ، وتاء التأنيث المعوضة عن الياء المحذوفة حرف لا محل لها من الإعراب ، مبنية على الكسر ، وإنما حركت ؛ لكونها علىٰ حرف واحد ، وكانت الحركة كسرة قصداً ؛ لتعويض كسرها عن الكسر الذي كان يستحقه ما قبل الياء في الأصل ، وجملة النداء جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب ، وقس عليه إعراب (يا أمت) .

الثانية : فتح التاء ، وبها قرأ ابن عامر .

الثالثة : يا أبتا بالتاء والألف ، وبها قرىء شاذاً .

(**الثانية** : **فتح التاء**) أي : إبدال الياء تاءً مفتوحةً (**وبها**) أي : وبهـٰذه اللغة (**قرأ ابن عامر**) في : ﴿ يَـٰٓأَبَتَ ﴾ حيثما كان في القرآن ، وهـٰذه اللغة تلي ما قبلها في الأفصحية وهي الأقيس ؛ لأن التاء بدل عن الياء المفتوحة ، فتحريكها بحركة أصلها هو الأصل في القياس ، وإعرابه : (يا أبت) : (يا) : حرف نداء مبني على السكون (أبت) : منادىً مضاف منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم ، المعوضة عنها تاء التأنيث للتفخيم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة المجلوبة لمناسبة التاء ؛ لأن التاء لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً (أب) : مضاف ، وياء المتكلم المعوضة عنها تاء التأنيث في محل الجر مضاف إليه ، مبنية على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً ، وتاء التأنيث حرف لا محل لها من الإعراب ، منية على الفتح ، وإنما حركت ؛ لكونها علىٰ حرف واحد ، وكانت الحركة فتحة ؛ تحريكاً لها بحركة أصلها الذي هو الياء في بعض لغاتها ، وجملة النداء جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب ، وقس عليه إعراب (يا أمت) .

(**الثالثة**) من تلك اللغات الأربعة : الجمع بين التاء والألف فيقال : (﴿**يا أبتا**﴾) ويا أمتا (**بالتاء والألف**) جمعاً بين العوضين (**وبها**) أي : وبهـٰذه اللغة ، وفي بعض النسخ (وبهما) أي : بالألف والتاء (**قرىء**) في قوله تعالىٰ : ﴿ يَـٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ (**شاذاً**) فيما وراء السبع ، وإذا وقف علىٰ ذلك . . جيء بهاء السكت فيقال : يا أبتاه ، مثالها نحو : يا أمتا ، وإعرابه : (يا) : حرف نداء مبني على السكون (أمتا) : منادىً مضاف منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم ، المنقلبة ألفاً قبلها تاء مزيدة للتفخيم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة المناسبة بالتاء ؛ لاستدعائها فتح ما قبلها ، وتاء

الرابعة : يا أبتي بالياء .

التأنيث حرف زائد للتفخيم مبني على الفتح ، وحركوها بالفتح لمناسبة الألف ؛ لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً (أم) : مضاف ، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً للتخفيف في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً ، **وإن شئت قلت في إعرابه** : (أم) : مضاف ، والألف ضمير المتكلم في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، كما مر نظيره في (حسرتا) ، وجملة النداء جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب ، وقس عليه إعراب : (يا أبتا) .

(**الرابعة**) من تلك اللغات : الجمع بين التاء وياء المتكلم فيقال : (**يا أبتي**) ويا أمتي (**بالياء**) بعد التاء ؛ وهي أضعف اللغات المتقدمة ، ولذا أخروها لما فيها من الجمع بين العوض والمعوض عنه ، وهما لا يكادان يجتمعان في سعة الكلام ، واللغة التي قبلها أسهل من هٰذه ؛ لما فيها من ذهاب صورة المعوض عنه الذي هو الياء بقلبها ألفاً ، **وإعرابه** : (يا أبتي) (يا) : حرف نداء مبني على السكون (أب) : منادىً مضاف منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة المجلوبة لمناسبة التاء ؛ لأن التاء لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، والتاء حرف زائد للتفخيم مبني على الكسر ، وإنما حركوها بالكسر لمناسبة الياء ؛ لأن الياء لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً (أب) : مضاف ، وياء المتكلم في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً ، وجملة النداء جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب ، وقس عليه إعراب (يا أمتي) .

والخامسة التي زدناها علىٰ ما ذكره المصنف : إبدال الياء تاءً مضمومةً وقد سمع ضمها في كلامهم ، وقرىء به فتقول : ﴿ يَٰأَبَتُ ﴾ ، ويا أمتُ بضم آخرهما ؛ تشبيهاً

وإذا كان المنادىٰ مضافاً إلىٰ مضاف إلى الياء مثل : يا غلام غلامي . . لم يجز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة ، إلا إذا كان ابن عم ، أو ابن أم . . فيجوز فيهما أربع لغات : حذف الياء مع كسر الميم . . . .

له بآخر المنادى المفرد ، وإعرابه : (يا) : حرف نداء مبني على السكون (أبت) : منادىً مضاف منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم ، المعوضة عنها تاء التأنيث للتفخيم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة المجلوبة لأجل التاء ؛ لأن التاء لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً (أب) : مضاف ، وياء المتكلم المعوضة عنها تاء التأنيث في محل الجر مضاف إليه ، مبنية على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً وتاء التأنيث المعوضة عن ياء المتكلم المحذوفة حرف لا محل لها من الإعراب ، مبنية على الضم ، وإنما حركوها ؛ لكونها علىٰ حرف واحد ، وكانت الحركة ضمةً تشبيهاً للمنادى المضاف بالمنادى المفرد ، وجملة النداء جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب ، وقس عليه إعراب (يا أمت) .

فائدة

ولا يجوز تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلم إلا في النداء خاصة ، فلا يجوز مثل قولك : جاءني أبت ، ولا رأيت أبت ، بدلاً عن قولك : جاءني أبي ، ورأيت أبي ؛ لعدم سماعه في كلامهم . انتهىٰ من « الهدية » .

(**وإذا كان المنادىٰ مضافاً إلىٰ مضاف إلى الياء**) الدالة على المتكلم (**مثل : يا غلام غلامي . . لم يجز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة**) ولا يجوز حذفها ؛ لبعدها عن المنادىٰ (**إلا إذا كان**) المنادىٰ لفظة (**ابن عم ، أو ابن أم**) أو ابنة عم ، أو ابنة أم (. . **فيجوز فيهما**) حينئذ (**أربع لغات**) لكثرة استعمالهما في النداء ، فخصا بالتخفيف ، إحداها : (**حذف الياء**) اكتفاءً بالكسرة الدالة عليها (**مع كسر الميم**)

وفتحها ،

مثالها قولك : يا بن عم ، ويا بن أم ، ويا بنة عم ، ويا بنة أم ، **وإعرابه** : (يا) : حرف نداء مبني على السكون (ابن) : منادىً مضاف منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره (ابن) : مضاف (عم) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اجتزاءً عنها بالكسرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة (عم) : مضاف ، وياء المتكلم المحذوفة اجتزاءً عنها بالكسرة في محل الجر مضاف إليه ، مبني على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً ، وجملة النداء جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب ، وقس عليه إعراب بقية الأمثلة .

وثانيتها : قلب الياء ألفاً (و) حذفها مع (**فتحها**) ؛ اجتزاءً عنها بالفتحة ، مثالها قولك : يا بن عم ، ويا بن آم ، ويا بنة عم ، ويا بنة أم ، **وإعرابه** : (يا) : حرف نداء مبني على السكون (ابن) : منادىً مضاف منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره (ابن) : مضاف (أم) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم ، المنقلبة ألفاً محذوفة اجتزاءً عنها بالفتحة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة (أم) : مضاف ، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً محذوفة اجتزاءً عنها بالفتحة في محل الجر مضاف إليه ، مبنية على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً ، فأصله يا بن أما ، قال اللَّهْدَوِيُّ : (لقائل أن يقول : الألف عوض عن الياء ، فحذف الألف يستلزم حذف العوض والمعوض ، وذلك غير صحيح) انتهىٰ .

ومثله في « الهمع » عن أبي حيان ، لكن قال الدماميني : (لا نسلم أن العوضية تنافي الحذف بدليل : وإقام الصلاة ، وأجاب إجاباً) انتهىٰ .

وبهما قرىء في السبعة في قوله تعالىٰ : ﴿ يَبْنَؤُمَّ ﴾ .

وإثبات الياء ؛ كقول الشاعر :

يـا بـن أمـي ويـا شقيـق نفسـي

وفيه : أن الألف هنا بدل عن الياء فهي بمنزلتها ، وفرق بين العوض والبدل . انتهىٰ « يس على المجيب » .

وجملة النداء إنشائية لا محل لها من الإعراب ، وقس عليه إعراب بقية الأمثلة .

(**وبهما**) أي : وبهـٰذه اللغة والتي قبلها حذف الياء مع كسر الميم ، وحذف الألف مع فتح الميم (**قرىء في**) قراءة القُرَّاء (**السبعة في قوله تعالىٰ** : ﴿ يَبْنَؤُمَّ) لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي ﴾ ، وهما حينئذ لغتان فصيحتان .

والقراء السبعة هم : نافع المدني ، وابن كثير المكي ، وأبو عمرو البصري ، وابن عامر الشامي ، وعاصم الكوفي ، وحمزة الكوفي ، الكسائي الكوفي .

وتمام العشرة : أبو جعفر المدني ، ويعقوب البصري ، وخلف البغدادي .

(**و**) ثالثتها ؛ أي : ثالثة اللغات الأربع : (**إثبات الياء**) ساكنة (**كقول الشاعر**) وهو أبو زيد والبيت من (بحر الخفيف) :

(**يـا بـن أمـي ويـا شقيـق نفسـي**) أنـت خلَّفتنـي لـدهـر شـديـد

[**اللغة**] : (شقيق) تصغير شقيق ، (خلفتني) أي : جعلتني خليفة بعد موتك ، ويروىٰ : (خلَّيتني) أي : أسْلَمْتَني ، (والدهر) الزمان ، (والشديد) بيِّنُ الشدة .

الإعراب : (يا) : حرف نداء (ابن) : منادىً مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة (ابن) : مضاف (أم) : مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة علىٰ ما قبل ياء

المتكلم (أم) : مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه ، (ويا) : الواو : عاطفة (يا) : حرف نداء (شقيق) : منادىً منصوب بالفتحة الظاهرة (شقيق) : مضاف (نفسي) : مضاف إليه (نفس) : مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه ، (أنت) : ضمير رفع في محل الرفع مبتدأ ، (خلفتني) : (خَلَّف) : فعل ماض ، والتاء ضمير المخاطب فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعوله ، والجملة في محل الرفع خبر المبتدأ (لدهر) : جار ومجرور متعلق بـ(خلف) ، (شديد) : نعت (لدهر) .

والشاهد فيه : قوله : (يا بن أمي) حيث أثبت الياء في (أمي) ، والأصل إثبات الياء في المضاف إلىٰ ياء المتكلم ، إلا في : يا بن أمي ، ويا بن عمي ؛ لكثرة الاستعمال فيهما وذلك للضرورة . انتهىٰ « كواكب » . وهٰذه اللغة ؛ أعني : الثالثة والتي بعدها ؛ أعني : الرابعة ، أقل استعمالاً من اللغتين الأوليين ؛ بل لا تكاد العرب تثبت الياء ولا الألف فيهما ؛ أي : في لفظ (عم وأم) إلا في الضرورة ؛ لكثرة الاستعمال فيهما ، مثالها ؛ أي : مثال اللغة الثالثة ، كما في البيت السابق قولك : يا بن عمي ، ويا بن أمي ، ويا بنة عمي ، ويا بنة أمي ، وإعرابه : (يا بنة عمي) : (يا) : حرف نداء مبني على السكون (ابنة) : منادىً مضاف منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره (ابنة) : مضاف (عم) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ؛ لأن ما قبل الياء لا يكون إلا مكسوراً (عم) : مضاف ، والياء ضمير المتكلم في محل الجر مضاف إليه ، مبني على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً ، وجملة النداء جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب ، وقس عليه إعراب بقية الأمثلة .

وقلب الياء ألفاً ؛ كقوله :

يـا بنـة عمـا لا تلـومـي واهجعـي

(و) رابعتها : (قلب الياء ألفاً) وإثباتها مثل قولك : يا بن عما ، ويا بن أما ، ويا بنة عما ، ويا بنة أما ، وإعرابه : (يا بنة أما) : (يا) : حرف نداء مبني على السكون (ابنة) : منادىً مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة في آخره (ابنة) : مضاف (أم) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم ، المنقلبة ألفاً للتخفيف بعد قلب الكسرة فتحة (أم) : مضاف ، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً في محل الجر مضاف إليه ، مبني على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً ، وإن شئت قلت : (أم) : مضاف ، والألف ضمير المتكلم في محل الجر مضاف إليه ، مبني على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً ، وقس عليه إعراب بقية الأمثلة ، و(كقوله) أي : وكقول الشاعر ؛ وهو أبو النجم العجلي ، واسمه : الفضل بن قدامة ، من قصيدة مُرجَّزة أولها :

قـد أصبحَـتْ أُمُّ الخِيـار تـدَّعـي ... علـيَّ ذنبـاً كُلَّـه لـم أَصْنَـعِ

مـن رأَتْ رأسـي كـرأسِ الأصلـع

ومضىٰ في شعره حتى انتهىٰ إلىٰ ذكر هـٰذا البيت :

(يا بنةَ عما لا تَلومي واهْجَعي) ... فليس يَخْلُو عَنْكِ يوماً مضجعي

[اللغة] : (ابنة) تاؤه للتأنيث ، وتُقْلَب هاءً في الوقف (لا تلومي) من اللوم مصدرلامه يلومه إذا عذله (واهجعي) أمر مؤنث من هجع هجوعاً بمعنىٰ نام بالليل ، فهو خاص بنوم الليل ، ولعل المراد هنا : لازمه وهو السكوت ، فإن النوم يلازمه السكوت ، وذلك لأن مقصوده نهي ابنة عمه ؛ وهي امرأته أم الخيار عن لومها إياه علىٰ صلع رأسه ، وهو ذهاب شعره لطبيعة ، والمضجع موضع

الاضطجاع ، قاله في « القاموس » .

الإعراب : (يا بنة عما) : (يا) : حرف نداء (ابنة) منادىً مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف (عما) : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة علىٰ ما قبل الياء المنقلبة ألفاً وهو مضاف ، والياء المنقلبة ألفاً مضاف إليه (لا) : ناهية (تلومي) : فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ؛ لأنه من الأمثلة الخمسة (واهجعي) : الواو : عاطفة (اهجعي) : فعل أمر مبني علىٰ حذف النون ، ويا المؤنثة فاعل (فليس) : الفاء : تعليلية (ليس) : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير الشأن مستتر فيها تقديره : (هو) ، (يخلو) : فعل مضارع مرفوع (عنك) : جار ومجرور متعلق بـ(يخلو) ، (يوماً) : ظرف زمان متعلق به أيضاً (مضجعي) : فاعل (يخلو) وهو مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه ، ويجوز أن يكون (مضجعي) اسم ليس ، وفي (يخلو) ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (مضجعي) ، والشاهد فيه : إثبات الألف في (عما) وإبدالها من الياء ؛ إذ أصله : يا بنة عمي .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

إعراب المتن

(**فصل**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هـٰذا فصل ، والجملة مستأنفة ، (**إذا كان المنادىٰ مضافاً إلىٰ ياء المتكلم**) (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان خافضة لشرطها منصوبة بجوابها ، مبنية على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً افتقارياً (كان المنادىٰ) : فعل ماض ناقص واسمه (مضافاً) : خبره منصوب به (إلىٰ ياء المتكلم) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(مضافاً) ، وجملة (كان) في محل الخفض بإضافة إذا إليها علىٰ كونها فعل شرط لها ، والظرف متعلق بالجواب الآتي ، (. . **جاز فيه ست لغات**) : (جاز) : فعل ماض (فيه) : جار ومجرور متعلق به (ست لغات) : فاعل ومضاف إليه ، والجملة جواب إذا لا محل لها من الإعراب .

(**إحداها**) : مبتدأ ومضاف إليه ، (**حذف الياء**) : خبر ومضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الرفع بدل من (ست لغات) بدل تفصيل من مجمل ، (**والاجتزاء**) : معطوف علىٰ (حذف) مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**بالكسرة**) : جار ومجرور متعلق بـ(الاجتزاء) ، (**نحو**) : خبرلمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف (﴿ يَٰعِبَادِ ﴾ ، و﴿ يَٰقَوۡمِ ﴾) : مضاف إليه محكي ، (**وهي الأكثر**) : مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة .

(**الثانية**) : مبتدأ ، (**إثبات الياء**) : خبر ومضاف إليه ، (**ساكنة**) : حال من الياء ، والجملة الاسمية معطوفة بعاطف مقدر علىٰ جملة قوله : (إحداها) علىٰ كونها بدلاً من (ست لغات) ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة معترضة لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف ،

(﴿يَٰعِبَادِى﴾) : مضاف إليه محكي .

(**الثالثة**) : مبتدأ ، (**إثبات الياء**) : خبر ، ومضاف إليه ، (**مفتوحة**) : حال من الياء ، والجملة معطوفة بعاطف مقدر علىٰ جملة (إحداها) ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة معترضة (نحو) : مضاف ، ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟﴾ : مضاف إليه محكي .

(**الرابعة**) : مبتدأ ، (**قلب الكسرة**) : خبر ومضاف إليه ، (**فتحة**) : مفعول ثان لـ(قلب) ، والجملة معطوفة علىٰ جملة (إحداها) ، (**وقلب الياء**) : (قلب) : معطوف علىٰ (قلب) وهو مضاف ، والياء مضاف ، (**ألفاً**) : مفعول ثان لـ(قلب) ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة معترضة (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة معترضة (نحو) : مضاف ، ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾ : مضاف إليه محكي .

(**الخامسة**) : مبتدأ ، (**حذف الألف**) : خبر ومضاف إليه ، (**والاجتزاء**) : معطوف علىٰ (حذف) ، (**بالفتحة**) : متعلق بـ(الاجتزاء) ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة علىٰ جملة (إحداها) ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة معترضة (نحو) : مضاف ، (**يا غلام**) : مضاف إليه محكي .

(**السادسة**) : مبتدأ ، (**حذف الألف**) : خبر ومضاف إليه ، والجملة معطوفة علىٰ جملة (إحداها) ، (**وضم الحرف**) : معطوف علىٰ (حذف) ومضاف إليه ، (**الذي**) : اسم موصول في محل الجر صفة لـ(الحرف) ، (**كان**) : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيها يعود على (الحرف) ، (**مكسوراً**) : خبر (كان) منصوب ، وجملة (كان) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، (**كقول بعضهم**) : جار ومجرور ومضاف إليه خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن

كقول بعضهم ، والجملة مستأنفة ، (**يا أم لا تفعلي**) : مقول محكي للقول ، (**بضم الميم**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف حال من المثال تقديره : حالة كونه مقروءاً بضم الميم من (يا أم) ، (**وقرىء** : ﴿رَبُّ ٱلسِّجْنُ﴾) : فعل ماض مغير الصيغة ، ونائب محكي ، (**بضم الباء**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(قرىء) ، والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً نحوياً ، (**وهي ضعيفة**) : مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة .

(**فإن كان المنادى المضاف إلى الياء : أباً أو أماً**) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن المنادى المضاف إلى الياء فيه ست لغات مطلقاً ، وأردت بيان ما فيه من اللغات إذا كان لفظ (أب أو أم) . . فأقول لك : إن كان المنادى المضاف إلى الياء لفظ أب أو أم . . جاز فيه . . . إلخ ، (إن) : حرف شرط جازم (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها ، مبني على الفتح (المنادى) : اسمه مرفوع (المضاف) : صفة لـ(المنادىٰ) مرفوع (إلى الياء) : جار ومجرور متعلق بـ(المضاف) ، (أباً) : خبر (كان) منصوب ، (أو أماً) : معطوف علىٰ (أباً) ، (. . **جاز فيه مع هٰذه اللغات**) : الست ، (**أربع لغات أخر**) : (جاز) : فعل ماض في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه جواب شرط لها (فيه) : جار ومجرور متعلق بـ(جاز) مع منصوب على الظرفية الاعتبارية (مع) : مضاف (هٰذه) : في محل الجر مضاف إليه (لغات) : بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان ، والظرف متعلق بـ(جاز) (أربع) : فاعل (جاز) مرفوع وهو مضاف (لغات) : مضاف إليه مجرور (أخر) : بالرفع صفة لـ(أربع) ، وبالجر صفة لـ(لغات) وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم

لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العدل والوصفية ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل النصب مقول لجواب إذا الشرطية ، وجملة (إذا) الشرطية مستأنفة استئنافاً نحوياً .

(**إحداها**) : مبتدأ ومضاف إليه ، (**إبدال الياء**) : خبر ومضاف إليه ، والجملة الاسمية في محل الرفع بدل من (أربع لغات) بدل تفصيل من مجمل ، (**تاءً**) : مفعول به لـ(إبدال) ، (**مكسورة**) : صفة لـ(تاء) منصوب ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (**نحو**) : مضاف ، (**يا أبت ، ويا أمت**) : مضاف إليه محكي ، (**وبها**) : الواو : استئنافية (بها) : جار ومجرور متعلق بـ(قرأ) المذكور بعده ، (**قرأ السبعة**) : فعل وفاعل ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً ، (**غير**) : منصوب على الاستثناء من (السبعة) وهو مضاف ، (**ابن**) : مضاف إليه (ابن) : مضاف ، (**عامر**) : مضاف إليه ، (**في ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾**) : جار ومجرور محكي متعلق بـ(قرأ) .

(**الثانية**) : مبتدأ ، (**فتح التاء**) : خبر ومضاف إليه ، والجملة معطوفة بعاطف مقدر علىٰ جملة قوله : (إحداها) علىٰ كونها بدلاً من (أربع لغات) ، (**وبها**) : الواو استئنافية ، الجار والمجرور متعلق بـ(قرأ) المذكور بعده ، (**قرأ ابن عامر**) : فعل وفاعل ، والجملة مستأنفة .

(**الثالثة**) : مبتدأ ، (**يا أبتا**) : خبر محكي ، والجملة معطوفة علىٰ جملة (إحداها) ، (**بالتاء**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (يا أبتا) ، (**والألف**) : معطوف على (التاء) أي : حالة كونه مقروءاً بالتاء والألف ، (**وبهما قرىء شاذاً**) : الواو : استئنافية (بهما) : جار ومجرور متعلق بـ(قرىء) المذكور بعده (**قرىء**) : فعل ماض مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير يعود علىٰ (يا

أبت) ، (شاذاً) : حال من نائب فاعل (قرىء) ، والشاذ ما وراء السبعة ، أو ما وراء العشرة ، والجملة الفعلية مستأنفة .

(**الرابعة**) : مبتدأ ، (**يا أبتي**) : خبر محكي ، (**بالياء**) : جار ومجرور حال من (يا أبتي) أي : حالة كونه مقروءاً بالياء ، والجملة الاسمية معطوفة بعاطف مقدر علىٰ جملة (إحداها) .

(**وإذا كان المنادىٰ مضافاً إلىٰ مضاف إلى الياء مثل : يا غلام غلامي . . لم يجز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة**) : الواو : استئنافية (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان (كان) : المنادىٰ فعل ناقص واسمه (مضافاً) : خبر (كان) ، وجملة (كان) في محل الخفض بإضافة إذا إليها علىٰ كونها فعل شرط لها (إلىٰ مضاف) : جار ومجرور متعلق بـ(مضافاً) ، (إلى الياء) : جار ومجرور متعلق بـ(مضاف) ، (مثل) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك مثل ، والجملة معترضة (مثل) : مضاف (يا غلام غلامي) : مضاف إليه محكي (لم) : حرف نفي وجزم (يجز) : فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه سكون آخره (فيه) : جار ومجرور متعلق بـ(يجز) ، (إلا) : أداة استثناء مفرغ ، مبني على السكون (إثبات الياء) : فاعل لـ(يجز) ومضاف إليه (مفتوحة) : حال من الياء (أو ساكنة) : معطوف علىٰ (مفتوحة) ، وجملة (لم يجز) جواب إذا لا محل لها من الإعراب ، والظرف ؛ أعني : إذا الظرفية متعلق به ، وجملة (إذا) من فعل شرطها وجوابها مستأنفة استئنافاً نحوياً .

(**إلا إذا كان ابن عم ، أو ابن أم**) : (إلا) : أداة استثناء من أعم الأوقات (إذا) : ظرف مجرد عن معنى الشرط في محل النصب على الاستثناء مبني على السكون (كان) : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره :

(هو) يعود على المنادى المضاف إلىٰ مضاف (ابن عم) : خبر (كان) منصوب ومضاف إليه (أو ابن أم) : معطوف على (ابن عم) ، وجملة (كان) في محل الجر بإضافة إذا إليها ، والتقدير : لم يجز إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة في جميع الأوقات ، إلا وقت كون ذلك المنادى ابن عم أو ابن أم .

(. . **فيجوز فيها أربع لغات**) : (فيجوز) : الفاء : تعليلية (يجوز) : فعل مضارع (فيها) : جار ومجرور متعلق بـ(يجوز) (أربع) : فاعل (يجوز) وهو مضاف (لغات) : مضاف إليه ، والجملة الفعلية في محل الجر بـ(لام) التعليل المقدرة ، المدلول عليها بالفاء التعليلية المتعلقة بمعلول محذوف جوازاً تقديره : وإنما قلنا إلا إذا كان لفظ ابن عم أو ابن أم ؛ لجواز أربع لغات فيها حينئذ ، والجملة المقدرة مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

(**حذف الياء**) : بدل من (أربع لغات) بدل تفصيل من مجمل وهو مضاف ، الياء مضاف إليه ، (**مع كسر الميم**) : ظرف متعلق بمحذوف حال من (حذف الياء) تقديره : حالة كون حذف الياء ملتبساً بكسر الميم .

(**وفتحها**) : بالجر معطوف علىٰ (كسر الميم أي) وملتبساً بفتح الميم ، (**وبهما**) : جار ومجرور متعلق بـ(قرىء) المذكور بعده ، (**قرىء**) : فعل ماض مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير يعود على المنادى المضاف إلى المضاف ، (**في السبعة**) : جار ومجرور متعلق بـ(قرىء) والجملة مستأنفة ، (**في قوله تعالىٰ**) : جار ومجرور بدل من الجار والمجرور قبله ؛ أعني : قوله : (في السبعة) (﴿ يَبْنَؤُمَّ ﴾) : مقول محكي لـ(قوله تعالىٰ) .

(**وإثبات الياء**) : معطوف علىٰ قوله : (حذف الياء) علىٰ كونه بدلاً من (أربع لغات) ، (**كقول الشاعر**) : جار ومجرور ومضاف إليه خبر لمبتدأ محذوف

تقديره : وذلك كائن كقول الشاعر ، والجملة مستأنفة أو معترضة ، (**يا بن أمي ، ويا شقيق نفسي**) : مقول لقول الشاعر .

(**وقلب الياء**) : معطوف علىٰ (حذف الياء) أيضاً علىٰ كونه بدلاً من (أربع لغات) ، (**ألفاً**) : مفعول به لـ(قلب) منصوب ، (**كقوله**) : جار ومجرور ومضاف إليه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك كائن كقوله ، والجملة مستأنفة ، (**يا بنة عما لا تلومي واهجعي**) : مقول محكي لقوله ، والله أعلم .

[ش] : (فصل : إذا كان المنادى) الصحيح الآخر (مضافاً إلىٰ ياء المتكلم) إضافة محضة (. . جاز) لك (فيه ست لغات) لكثرة استعماله ، وكثرة ذلك تستتبع فيه التخفيف

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(فصل) ثم شرح المصنف في ذكر شيء من أحكام المنادى المضاف إلىٰ ياء المتكلم فقال : (إذا كان المنادى الصحيح الآخر) أي : حقيقةً أو حكماً ، فيدخل نحو : ظبي ، ودلو ، وقيد الصحيح الآخر يخرج نحو : يا مُسْلِمِيَّ ، قال العصام : (وأما « يا مسلمي » جمعاً وتثنيةً . . فينبغي أن يجوز فيه إسقاط الياء ؛ لدلالة ياء الجمع والتثنية على الإضافة ، وعدم الالتباس بالمفرد المعرفة في صورة الحذف ، هـٰذا إذا كان الحذف اكتفاءً بالكسرة أو ما في حكمها ، وأما إذا كان اكتفاءً بالشهرة ؛ كما في لغة الضم ، ومنها القراءة الشاذة في (ربُّ احكم) بضم الباء . . فينبغي أن يجوز نحو : يا فتا إذا اشتهرت إضافته إلىٰ ياء المتكلم ، ولا يخفىٰ عليك أنه كما أن الاكتفاء بالكسرة مخصوص بغير يا فتاي ، كذا القلب بالألف) انتهىٰ .

وفيه نظر في الجمع ؛ لالتباسه حينئذ بالمفرد في صورة إثبات يائه ساكنة . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(مضافاً إلىٰ ياء المتكلم) الإضافة فيه من إضافة الدال إلى المدلول ، والمتكلم من يصدر منه الكلام (إضافة محضة) أي : خالصة عن نية الانفصال والتخفيف ؛ وهي التي تفيد التعريف أو التخصيص ، وسيأتي محترز ذلك في كلام الشارح (. . جاز لك) أيها النحوي (فيه) أي : في ذلك المنادىٰ (ست لغات ؛ لكثرة استعماله) ودورانه علىٰ ألسنتهم (وكثرة ذلك) أي : كثرة استعماله ودورانه علىٰ ألسنتهم (تستتبع) أي : تستلزم وتقتضي (فيه) أي : في ذلك المنادى (التخفيف) بتوسعة اللغات فيه .

(إحداها : حذف الياء والاجتزاء) أي : الاكتفاء (بالكسرة) الدالة عليها (نحو : ﴿ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴾ ، (و ﴿ يَٰقَوْمِ ﴾ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى ﴾ ، وهي الأفصح و(الأكثر) في كلامهم .

(الثانية : إثبات الياء ساكنة نحو : ﴿ يَٰعِبَادِى) لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ﴾ وهي تلي الأولىٰ .

(الثالثة : إثبات الياء مفتوحة

(**إحداها**) أي : إحدىٰ تلك اللغات الست : (**حذف الياء**) أي : ياء المتكلم (**والاجتزاء**) بالمد (**أي** : **الاكتفاء**) عن ذكر الياء (**بالكسرة الدالة عليها**) أي : على الياء ؛ وهي كسرة ما قبلها (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴾) ، بكسر الدال (**و**) نحو قوله أيضاً : (﴿ يَٰقَوْمِ ﴾ بكسر الميم (﴿ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى ﴾ ، **وهي**) أي : هٰذه اللغة (**الأفصح**) أي : أفصح اللغات الست وأكثرها اشتمالاً على الفصاحة ، والمراد هنا : فصاحة الكلمة ؛ وهي خلوصها عما يوجب ثقلَها على اللسان وعُسْر النطق بها ؛ كمستشزرات في قول امرىء القيس :

غـدائـرهُ مستشـزرات إلـى العُـلا

(**و**) **هي** (**الأكثر**) دوراناً (**في كلامهم**) وألسنتهم .

واللغة (**الثانية**) من تلك اللغات الست : (**إثبات الياء ساكنة**) أي : ذات سكون . انتهىٰ « يس » .

(**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ يَٰعِبَادِى لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ﴾ ، **وهي**) أي : هٰذه اللغة الثانية هي التي (**تلي**) اللغة (**الأولىٰ**) في الأفصحية والأكثرية في كلامهم .

واللغة (**الثالثة**) من تلك اللغات الست : (**إثبات الياء مفتوحة**) أي : ذات فتح على الأصل فيما هو علىٰ حرف واحد ؛ لأنها اسم علىٰ حرف واحد فيجب أن يبنىٰ علىٰ حركة ؛ كالكاف في نحو : ضربك وما أشبهه ، والسكون في اللغة التي قبلها

نحو : ﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ ﴾) ، وهـٰذه الياء يوقف عليها بهاء السكت حفظاً للفتحة فيقال : يا عباديه ، وهـٰذه اللغة تلي ما قبلها .

ثم تليها (الرابعة) : وهي (قلب الكسرة) التي تليها الياء (فتحة وقلب الياء) أي : ثم قلبها (ألفاً) للخفة (نحو : ﴿ يَٰحَسْرَتَىٰ) عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ ﴾ .

إنما هو للتخفيف لا لأصالته ، وذلك (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ **يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟**) **عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ** ﴾ ، (**وهـٰذه الياء يوقف عليها بهاء السكت حفظاً للفتحة**) وإبقاءً لها (**فيقال**) فيه عند الوقف عليه : (**يا عباديه**) بهاء السكت (**وهـٰذه اللغة**) الثالثة (**تلي ما قبلها**) وهي الثانية في الأفصحية وكثرة الاستعمال (**ثم تليها**) أي : تلي هـٰذه الثالثة اللغة .

(**الرابعة**) في ذلك (**وهي**) أي : اللغة الرابعة (**قلب الكسرة التي تليها الياء فتحة**) توصلاً بها إلىٰ قلب الياء ألفاً (**وقلب الياء ؛ أي : ثم قلبها**) أي : قلب الياء (**ألفاً**) لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها بحسب الآن (**للخفة**) أي : لأجل خفة الألف من الياء للزومها السكون ، والظاهر أن الألف اسم ؛ لأنها منقلبة عن اسم ، وينبغي أن يحكم بأنها مضاف إليه ، وأنها في محل جر بالإضافة ؛ بل قد يدعىٰ أن هـٰذه الألف ياء المتكلم ، غاية الأمر أنها تغيرت صفتها وينبغي أن يكون نصب (يا غلاماً) فتحة مقدرة ، والفتحة الظاهرة لأجل الألف المنقلبة عن ياء المتكلم . انتهىٰ « يس على المجيب » .

مثالها (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ **يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ**) **فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ** ﴾ والحسرة : الاغتمام والحزن علىٰ ما فات ، قال سيبويه : (ومعنىٰ نداء الحسرة والويل : هـٰذا وقتك فاحضري ؛ أي : علىٰ تفريطي وتقصيري في جنب الله ؛ أي : في طاعته وحقه وأمره) .

ثم تليها (الخامسة) : وهي (حذف الألف والاجتزاء بالفتحة) تدل عليها (نحو : يا غلام) وهٰذا وإن كان وارداً لٰكنه شاذ .

(السادسة : حذف الألف وضم الحرف الذي كان مكسوراً) كالمنادى المفرد ؛ اكتفاءً عن الإضافة بنيتها ، وإنما يفعل ذلك فيما يكثر ألا ينادىٰ إلا مضافاً ، وحملاً للقليل على الكثير (كقول بعضهم : يا أم لا تفعلي ، بضم الميم) حكاه

(**ثم تليها**) أي : تلي هٰذه اللغة الرابعة في ذلك اللغة .

(**الخامسة : وهي حذف الألف والاجتزاء**) أي : الاكتفاء عنها (**بالفتحة**) التي (**تدل عليها نحو : يا غلام**) بفتح الميم (**وهٰذا**) أي : حذف الألف والاجتزاء عنها بالفتحة (**وإن كان وارداً**) في كلامهم (**لٰكنه**) ضعيف (**شاذ**) أي : قليل الاستعمال ، وأصل يا غلام يا غلامي بكسر الميم والياء مفتوحة ، ثم قيل : تحركت الياء بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن ، فقلبت ألفاً فصار يا غلاماً ، ثم حذفت الألف . انتهىٰ « حمدون » .

واللغة (**السادسة : حذف الألف**) أي : والياء ؛ اكتفاء عن الإضافة بنيتها (**وضم الحرف الذي كان مكسوراً**) في الأصل ؛ لأنهم لما حذفوا الألف . . شابه المنادى المفرد ، فجعلت حركته كحركته ، كما قال الشارح : (**كالمنادى المفرد**) يعني : النكرة المقصودة ، وإنما ضم الحرف الذي كان مكسوراً (**اكتفاءً عن الإضافة بنيتها ، وإنما يفعل ذلك**) أي : الضم أو هو ، وحذف الألف احترازاً عن قولك : يا عدوىٰ ، فلا يضم ولا تحذف ألفه إذا قلت يا عدواً (**فيما يكثر ألا ينادىٰ إلا مضافاً**) .

وقوله : (**وحملاً للقليل**) وهو المنادى المضاف (**على الكثير**) وهو المنادى المعرف علة ثانية للضم معطوف علىٰ قوله : (**اكتفاءً عن الإضافة بنيتها**) ومثال ذلك (**كقول بعضهم**) أي : بعض العرب (**يا أم لا تفعلي ، بضم الميم حكاه**)

يونس ، وقرىء : (ربُّ السجن) بضم الباء وهي ضعيفة جداً ، فإن كان المنادى المضاف إلى الياء معتلاً نحو : يا فتاي ويا قاضي . . فليس فيه إلا لغة واحدة ؛ وهي : إثبات الياء مفتوحة ،

أي : حكىٰ هٰذا القول عن العرب (يونس) بن حبيب الضبي أبو عبد الرحمٰن ، بارع في النحو ، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء ، سمع من العرب ، توفي سنة (١٨٢هـ) ثنتين وثمانين ومئة . انتهىٰ « كتاب الحدود » .

قوله : (يا أم لا تفعلي) أصله أمي فخفف بحذف الياء وبني على الضم ؛ تشبيهاً له بالنكرة المقصودة ، وإنما كانت أضعف اللغات ؛ لما يترتب عليها من الالتباس بالنكرة المقصودة . انتهىٰ « كردي » .

(**وقرىء** : ﴿ربُّ السجن﴾ أحب إلي مما يدعونني إليه ﴾ (**بضم الباء**) حملاً على المنادى المعرب ، واكتفاءً عن الإضافة بنيتها (**وهي**) أي : هٰذه القراءة (**ضعيفة**) ضعفاً (**جداً**) أي : بالغاً غاية الضعف ؛ لخروجها عن العشر ، ولو مثل المصنف بدل هٰذه الآية بقوله تعالىٰ : ﴿قُلْ رَبُّ ٱحْكُمْ بِٱلْحَقِّ﴾ بضم الباء . . لكان أولىٰ ؛ لأن هٰذه الأخيرة قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع شيخ نافع ؛ وهي متواترة من طرق العشر الكبير ، والتمثيل بها للضم أولىٰ من مثال « الموضح » بقوله : (ربُّ السجن) ، وهو مثال ما ذكره المصنف هنا ؛ لأنها غير متواترة ، وغير المتواتر عندهم من قبيل الحديث ، والمتواتر قرآن ، والتمثيل بالقرآن أولى . انتهىٰ « حمدون » .

ثم ذكر الشارح محترز قوله : الصحيح الآخر بقوله : (**فإن كان المنادى المضاف إلى الياء معتلاً**) بأن كان آخره ألفاً (**نحو : يا فتاي**) أو ياءً ؛ كداعي (**ويا قاضي . . فليس فيه**) أي : **في** ذلك المنادى المعتل (**إلا لغة واحدة ؛ وهي إثبات الياء مفتوحة**) فلا يجوز حذفها للالتباس ولا إسكانها ؛ لئلا يلتقي ساكنان ،

أو صحيح الآخر لكن إضافته غير محضة نحو : يا مكرمي ويا ضاربي . . فليس فيه إلا لغتان : إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة (**فإن كان المنادى المضاف إلى الياء أباً أو أماً . جاز**) لك (**فيه مع هذه اللغات**) الست أربع لغات أخر : إحداها : إبدال الياء تاءً مكسورةً عوضاً عن الياء ، وكسرت لمناسبة الياء وهو الأكثر (**نحو : يا أبت ويا أمت**) بكسر التاء . . . .

وتسكين ورش (محياي) من إجراء الوصل مجرى الوقف . انتهىٰ « يس » .

ولا تحريكها بالضم والكسر ؛ لثقلهما على الياء الساكن ما قبلها . انتهىٰ « تصريح » .

وذكر أيضاً محترز قوله : (إضافةً محضة) بقوله : (**أو**) كان المنادى المضاف إلى الياء (**صحيح الآخر لكن**) كانت (**إضافته غير محضة**) بأن كانت لفظية في نية الانفصال (**نحو : يا مكرمي ويا ضاربي . . فليس فيه**) أي : في ذلك المنادى المضاف إلى الياء إضافة غير محضة (**إلا لغتان : إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة ؛ فإن كان المنادى المضاف إلى الياء أباً أو أماً . . جاز لك فيه**) أي : في ذلك المنادىٰ (**مع هذه اللغات الست**) المذكورة آنفاً (**أربع لغات أخر**) أي : غير السابقة ، وجملة ذلك عشر لغات : (**إحداها**) أي : إحدىٰ تلك الأربع : (**إبدال الياء**) أي : ياء المتكلم (**تاء**) مفيدة للتأنيث (**مكسورة**) حالة كون التاء (**عوضاً عن الياء**) أي : عن ياء المتكلم (**وكسرت**) تلك التاء (**لمناسبة الياء ، وهو**) أي : كسر التاء (**الأكثر**) في كلامهم ؛ لأن الكسر عوض من الكسر الذي كان يستحقه ما قبل ياء المتكلم لمناسبة الياء ، وزال ذلك الكسر حين جاءت تاء التأنيث ؛ إذ لا يكون ما قبل التاء إلا مفتوحاً . انتهىٰ « كواكب » .

وذلك (**نحو : يا أبت ويا أمت**) بضم الهمزة وتشديد الميم ، و(**بكسر التاء**)

(وبها قرأ السبعة غير ابن عامر في ﴿ يَٰٓأَبَتِ ﴾ ، الثانية فتح التاء) للخفة (وبها قرأ ابن عامر ، الثالثة) الجمع بين التاء والألف فيقال : (يا أبتا بالتاء والألف) جمعاً بين العوضين . . . .

فيهما ؛ أي : يا أبي وأمي (وبها) أي : وبهـٰذه اللغة (قرأ) القراء (السبعة غير ابن عامر في) لفظة (﴿ يَٰٓأَبَتِ ﴾) حيثما جاءت في القرآن ، وقد مر تعدادهم في « التتمة » فراجعها .

قال صاحب « الكشاف » : (فإن قلت : كيف إلحاق تاء التأنيث بالمذكر ؟ قلت : جاز ذلك كما جاز حمامة ذكر ، وشاة ذكر ، فإن قيل : كيف جاز تعويض تاء التأنيث من ياء الإضافة ؟ قلنا : لأن الإضافة والتأنيث متناسبان في أن كلاً منهما زيادة مضمومة إلى الاسم في آخره) انتهىٰ .

واعلم : أن كلاً من (يا أبت ويا أمت) منصوب ؛ لأنه معرب فإنه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة علىٰ ما قبل الياء ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لأجل التاء ؛ لاستدعائها فتح ما قبلها لا على التاء ؛ لأنها في موضع الياء التي يسبقها إعراب المضاف إليها .

اللغة (الثانية) من اللغات الأربع ، وكان مقتضى السياق أن يقال : ثانيها إلا أن يقال : إن (أل) عوض عن المضاف إليها : (فتح التاء للخفة) أي : لخفة الفتح من الكسر ؛ لأنها أخت السكون (وبها) أي : وبهـٰذه اللغة لغة الفتح (قرأ ابن عامر) في ﴿ يَٰٓأَبَتَ ﴾ حيثما وقع في القرآن ، وهو ؛ أي : فتح التاء هو الأقيس ؛ لأن التاء بدل من ياء حركتها الفتحة ، فتحريكها بحركة أصلها هو الأصل في القياس .
اللغة (الثالثة : الجمع بين التاء والألف فيقال : يا أبتا بالتاء والألف جمعاً بين العوضين) وفي هـٰذه العبارة تغليب للتاء على الألف ، والمراد : جمعاً بين العوض

(**وبها قرىء شاذاً**) وإذا وقف علىٰ ذلك . . جيء بهاء الوقف فيقال : يا أبتاه .

(**الرابعة**) الجمع بين التاء وياء المتكلم فيقال : (**يا أبتي**) ويا أمتي (**بالياء**) جمعاً بين العوض والمعوض ، وهما لا يكادان يجتمعان . . . .

الذي هو التاء ، والبدل الذي هو الألف التي انقلبت إليها الياء ؛ ولذا قال بعضهم : (الألف لنداء البعيد ليست عوضاً عن الياء ؛ بل هي التي تلحق المنادى البعيد والمندوب والمستغاث) انتهىٰ « خضري » .

(**وبها**) أي : وبهـٰذه اللغة لغة الجمع بين العوضين (**قرىء**) : ﴿ يَٰأَبَتِ ﴾ في القرآن حال كون ذلك المقروء (**شاذاً**) أي : خارجاً عن العشر .

(**وإذا وقف علىٰ ذلك**) المقروء الشاذ (. . **جيء بهاء الوقف**) أي : بهاء يسكت عليها عند الوقف علىٰ كلمة (**فيقال**) في ذلك المقروء الشاذ : (**يا أبتاه ، الرابعة : الجمع بين التاء وياء المتكلم**) الإضافة للإيضاح لا للاحتراز ؛ لأن الياء التي يضاف إليها ليست إلا هي (**فيقال : يا أبتي ويا أمتي بالياء جمعاً بين العوض**) الذي هو التاء (**والمعوض**) عنه الذي هو الياء .

(**وهما**) أي : العوض والمعوض عنه (**لا يكادان يجتمعان**) والأولىٰ ، يعني : يا أبت أسهل من هـٰذه ؛ لذهاب صورة المعوض عنه الذي هو الياء ، فلا يحصل الجمع بينهما ، وأما قول الشاعر :

يا أبتي لا زلت فينا فإنما ... لنا أمل في العيش ما دمت عايشا

. . فهو ضرورة ؛ خلافاً لكثير من الكوفيين ؛ بل أجازوه وهـٰذه أضعف اللغات المتقدمة ، ولذا أخرها ؛ لما فيها من الجمع بين العوض والمعوض عنه . انتهىٰ « كواكب » .

ومثله قول رؤبة فإنه ضرورة أيضاً :

(وإذا كان المنادىٰ مضافاً إلىٰ مضاف إلى الياء) الدالة على المتكلم (مثل : يا غلام غلامي . . لم يجز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة) ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادىٰ (إلا إذا كان ابن عم ، أو ابن أم) أو بنت عم ، أو بنت أم (فيجوز فيهما أربع لغات) لكثرة استعمالهما في النداء فخصا بالتخفيف ،

تقـــول بنتـــي قـــد آن أنـــاك يـــا أبتـــا علـــك أو عســـاكـــا

أي : حان وقتك ، والشاهد فيه : في مواضع وقوع الضمير المنصوب المتصل بعد (عسىٰ) وهو قليل ، ودخول تنوين الترنم في (عساك) ، والجمع بين العوض والمعوض في أبتا ؛ لأن الألف والتاء عوضان عن ياء المتكلم وهو المراد هنا . انتهىٰ « عيني على الأشموني » .

(**وإذا كان المنادىٰ مضافاً إلىٰ مضاف إلى الياء الدالة على المتكلم مثل : يا غلام غلامي . . لم يجز فيه**) أي : في هـٰذا المنادىٰ (**إلا إثبات الياء مفتوحةً أو ساكنة**) أي : ذات فتح أو ذات سكون .

(**ولا يجوز حذفها**) أي : حذف تلك الياء (**لبعدها عن المنادىٰ**) بوجود واسطة بينهما (**إلا إذا كان**) ذلك المنادى (ابن عم ، **أو ابن أم** ، **أو بنت عم** ، **أو بنت أم**) قال الجامي : (إنهم يقولون : بنت عم ، أو بنت أم كما يقولون : ابنة عم ، أو ابنة أم على الأوجه الأربعة) (**فيجوز فيهما**) أي : في لفظ (عم أو أم) (**أربع لغات**) .

وإنما جاز فيهما ؛ أي : في لفظ (عم وأم) أربع لغات (**لكثرة استعمالهما**) أي : استعمال ابن عم ، وابن أم (**في النداء فخصا**) بالبناء للمفعول ؛ أي : فخص لفظ (ابن عم وابن أم) (**بالتخفيف**) فيهما بتجويز أربع لغات فيهما ؛ أما ما لا يكثر استعماله في النداء من نظائر ذلك نحو : يا بن أخي ، ويا بن خالي . . فالياء فيه ثابتة

إحداها : وثانيتها (حذف الياء) اكتفاء بالكسرة الدالة عليها (مع كسر الميم وفتحها ، وبهما قرىء في السبعة في قوله تعالىٰ : ﴿ قَالَ (يَبْنَؤُمَّ ﴾ و) ثالثتها : (إثبات الياء ؛ كقول الشاعر :

لا غير ، ولهٰذا قالوا في : يا بن عم ، يا بن أم فلا يدخل نحوهما ، ولم يقولوا في نحو : يا بن عم ، يا بن أم فيدخل نحوهما . انتهىٰ « أشموني » .

وقوله : (فالياء فيه ثابتة) أي : ساكنة أو مفتوحة ، ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى . انتهىٰ « تصريح » .

أي : مع عدم سماع حذفها في غير يا بن أم ، يا بن عم ، فلا يرد أن البعد موجود فيهما أيضاً . انتهىٰ « صبان » .

قوله : ولهٰذا قالوا في يا بن عم : يا بن أم ، فلا يرد يا بنة أم ، يا بنة عم ؛ لأن (ابنة) هي ابن بزيادة التاء . انتهىٰ « صبان » .

(**إحداها**) أي : إحدى اللغات الأربع (**وثانيتها : حذف الياء**) منهما (**اكتفاءً**) أي : اجتزاءً (**بالكسرة الدالة عليها مع كسر الميم**) أي : ميم (عم) ، وميم (أم) في هٰذه اللغة الأولىٰ .

(و) مع (**فتحها**) أي : ومع فتح ميمهما في اللغة الثانية (**وبهما**) أي : وبهاتين اللغتين (**قرىء**) لفظ ابن (أم) (**في**) القراءة (**السبعة في قوله تعالىٰ** : ﴿ **قَالَ** ﴾) هارون بن عمران لأخيه موسى بن عمران عليهما وعلىٰ نبينا محمد أفضل الصلاة والسلام ؛ أي : قال هارون لموسىٰ : (﴿ **يَبْنَؤُمَّ**) **لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي** ﴾ أي : قرىء بكسر ميم (أم) علىٰ وفق اللغة الأولىٰ ، وبفتحها علىٰ وفق اللغة الثانية .

(**وثالثتها**) أي : ثالثة تلك اللغات الأربع : (**إثبات الياء**) ساكنة (**كقول الشاعر**) وهو أبو زيد حرملة بن المنذر بيتاً من (البحر الخفيف) يرثي به أخاه :

يـا بـن أمـي ويـا شقيـق نفسـي) أنـت خلفتنـي لـدهـر شـديـد
(و) رابعتها (قلب الياء ألفاً كقوله :
يـا بنة عمـا لا تلـومي واهجعي) فليس يخلو منك يوماً مضجعي
وإثبات الياء

(يـا بـن أمـي ويـا شقيـق نفسـي أنـت خلفتنـي لـدهـر شـديـد)

والشاهد : في إثبات الياء في (أمي) ، والأصل : إثبات الياء في المضاف إلىٰ ياء المتكلم إذا نودي المضاف ، إلا في : يا بن أم ، ويا بن عم ؛ لكثرة الاستعمال فيهما للضرورة ، وشقيق : تصغير شقيق المترحم بمعنىٰ : يا بن أمي ، ويا أخا نفسي ، خليتني لدهر شديد أكابده وحدي ، وقد كنت لي ظهيراً عليه ، وركناً أستند إليه ، فأوحشني فقدك ، وأتلفني موتك . انتهىٰ من « العيني » .

(ورابعتها : قلب الياء ألفاً كقوله) أي : كقول الشاعر الآخر ، وهو أبو النجم العجلي ، واسمه الفضل بن قدامة من قصيدة مرجزة :

(يـا بنة عمـا لا تلـومي واهجعي فليـس يخلو منك يوماً مضجعي)

والشاهد : في إثبات الألف في (عما) وإبدالها عن الياء ؛ إذ أصله : يا ابنة عمي واهجعي ، أمر في الهجوع ؛ وهو النوم في الليل خاصة ، يخاطب بهٰذه القصيدة امرأته واسمها : أم الخيار ، كما يدل عليه أولها ؛ أعني : قوله :

قـد أصبحـت أم الخيـار تـدعـي علـىٰ ذنبـاً كلــه لـم أصنـع
مِـنْ رأت رأسـي كـرأس الأصلـع

والله أعلم .

(وإثبات الياء) ههنا ؛ أي : في المنادى المضاف إلىٰ مضاف إلى الياء كما في

وكذا الألف المنقلبة عنها شاذ ، وفي « التوضيح » وغيره : ولا يكادون يثبتون الياء والألف إلا في الضرورة .

البيت الأول من البيتين اللذين ذكرهما المصنف (**وكذا**) أي : ومثل إثبات الياء إثبات (**الألف المنقلبة عنها**) أي : عن الياء ، كما في البيت الثاني من البيتين اللذين ذكرهما المصنف (**شاذ**) أي : قليل الاستعمال إلا عند الضرورة ، فلا يقاس عليه .

(**و**) قال ابن هشام (**في « التوضيح » وغيره**) من كتبه : (**و**) العرب (**لا يكادون يثبتون الياء والألف**) فيهما ؛ أي : في لفظ ابن أم ، وابن عم (**إلا في الضرورة**) أي : في ضرورة استقامة وزن الشعر ، كما في البيتين اللذين ذكرهما المصنف .

والله سبحانه وتعالى أعلم

باب المفعول المطلق

[ص] : وهو المصدر

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب المفعول المطلق)

أي : عن التقييد بجارٍ : حرفٍ أو ظرفٍ ؛ **فالمُقيد بالحرف الجار** : المفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له .

والمقيدُ بالظرف : المفعول معه ، وهو خصوص مع في معه ، فإنها جارة بالإضافة ، ومصدوقُ المجرور : الضميرُ العائدُ علىٰ (أل) ، قال ابن الصائغ في « شرحه على الجُمَل » : (وإنما سمي المصدر مفعولاً مطلقاً ؛ لأنه المفعول حقيقةً ، وإطلاقهم على المفعول به أنه مفعول بغير تقييد عرف اصطلاحي ، وإلا . . فزيداً من ضربت زيداً ليس بمفعول لك حقيقة ؛ بل المفعول لك الضرب ، وأما زيد . . فمفعول به الضربُ ، لكن متىٰ أطلقوا مفعولاً . . علم أنه المفعول به ، فإذا أرادوا المفعول حقيقةً . . قيدوه بالإطلاق أو باسم يخصه وهو المصدر) انتهىٰ « عطار » .

(وهو) أي : المفعول المطلق (المصدر) والمصدر **في اللغة** : هو الحدث الذي يحدثه الفاعل بعد العدم ، **واصطلاحاً** : هو اللفظ الجاري علىٰ فعله الدال علىٰ ذلك الحدث ، فتسمية اللفظ الدال على الحدث مفعولاً مطلقاً ؛ نظراً لدلالته على الحدث الذي هو مفعول للفاعل حقيقةً ، وفي الحقيقة المفعول المطلق : اسم للأثر الحاصل بالمصدر ، لكن لما كان المعنى المصدري وأثره متقاربين . . لم يفرق بينهما أهل اللغة ، وقالوا : إن المفعول المطلق هو المصدر ، والتحقيق : أنه

الفضلة ، المؤكد لعامله ، أو المبين لنوعه أو عدده ، . . . .

المعنى الحاصل بالمصدر لا نفس المصدر . انتهىٰ « عطار » . (**الفضلة**) غير الحال ، فخرج بقيد (الفضلة) نحو قولك : ضربك ضرب شديد ، فضرب الذي وقع خبراً وإن كان مصدراً مؤكداً لعامله ، وهو ضرب الواقع مبتدأ ليس من المفعول المطلق ؛ لأنه عمدة لا فضلة ، وخرج بقولنا : (غير الحال) نحو قوله تعالىٰ : ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ ، فإن (مدبراً) وإن كان فضلةً مؤكداً لعامله اسم فاعل لا مفعول مطلق (**المؤكد لعامله**) أي : المؤكد للحدث الذي اشتمل عليه عامله وهو الفعل ، فضرباً من ضربت ضرباً ، مؤكد للحدث الذي اشتمل عليه عامل النصب في المصدر وهو الفعل ، ومعنىٰ كونه مؤكداً له : أنه يفيد ما أفاده العامل من الدلالة على الحدث ، فهو بمنزلة تكرير الفعل ، فرجع لمعنى التوكيد اللفظي ، قال الرضي : (التأكيد في الحقيقة للمصدر المنفهم من الفعل ، لكن سموه تأكيداً للفعل توسعاً في قولك : ضربت بمعنىٰ أحدثت ضرباً ، فلما ذكرت بعده ضرباً . . صار بمنزلة قولك : أحدثت ضرباً ضرباً ، فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده لا لبقية مدلول معنى الفعل) .

تَنْبِيهٌ

المصدر المؤكد : لا يثنىٰ ولايجمع باتفاق ، والمختوم بتاء الوحدة ؛ كضربة بعكسه ، واختلفوا في النوعي : والمشهور الجواز ، وظاهر مذهب سيبويه المنع ، واختاره الشلوبين .

(**أو المبين لنوعه**) أي : لنوع الحدث الذي اشتمل عليه عامله ؛ زيادةً على التأكيد الذي اشتمل عليه القسم الأول .

(**أو**) المبين لـ (**عدده**) أي : لعدد الحدث الذي اشتمل عليه عامله زيادة على

فالمؤكد لعامله نحو : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾ ، وقولك : ضربت ضرباً .

والمبين لنوع عامله نحو : ﴿ فَأَخَذۡنَٰهُمۡ أَخۡذَ عَزِيزٖ مُّقۡتَدِرٍ ﴾ ، وقولك : ضربت زيداً ضرب الأمير .

التأكيد ، فعلم أن التأكيد قدر مشترك في الجميع (فـ) المصدر (**المؤكد لعامله**) أقسام ؛ لأن عامله تارة يكون فعلاً (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾) ، فتكليماً : مصدر مؤكد لمضمون معنى العامل وهو التكليم (**وقولك** : ضربت ضرباً) فضرباً : مصدر مؤكد لمعنى العامل وهو الضرب ، وتارةً يكون وصفاً نحو : أنا ضارب زيداً ضرباً ، وتارةً يكون مصدراً نحو : أعجبني ضربك زيداً ضرباً ، فهـٰذا النوع مؤكد لمضمون عامله لا لنفسه ، فلا يجوز تثنيته وجمعه باتفاق كما مر ؛ لأن مدلوله معنىً واحد ، والتثنية والجمع يقتضيان التعدد فهو بمثابة تكرير الفعل ، والفعل لا يثنىٰ ولا يجمع .

(**والمبين لنوع عامله**) أقسام ؛ إما أن يبينه بالوصف مع ذكر الموصوف نحو : ضربت زيداً ضرباً شديداً ، أو مع حذف الموصوف نحو قوله تعالىٰ : ﴿ مَنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا ﴾ أي : عملاً صالحاً ، وفي جعل هـٰذا القسم مبيناً بالوصف تسمح ؛ لأن المبين في الحقيقة نفس الوصف . انتهىٰ « عطار » .

وإما أن يبينه بالإضافة (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَأَخَذۡنَٰهُمۡ أَخۡذَ عَزِيزٖ مُّقۡتَدِرٍ ﴾) أي : مثل أخذه (**وقولك** : **ضربت زيداً ضرب الأمير**) أي : ضرباً مثل ضربه ، أو يبينه بلام العهد نحو : ضربت الضرب ؛ أي : المعهود للمخاطب ، أو يبينه بالإشارة نحو : ضربت ذلك الضرب ، وفي « العطار » : (هـٰذا المثال الأخير ليس من المصدر المبين ، وإنما هو من أمثلة ما ينوب عن المصدر ، فإن اسم الإشارة ليس مصدراً كما لا يخفىٰ ، لـٰكنه لما بين اسم الإشارة بالمصدر الذي وقع بعده . . كان كأنه المصدر) انتهىٰ .

والمبين لعدد عامله نحو : ﴿ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ﴾ ، وقولك : ضربت زيداً ضربتين ، وهو قسمان : لفظي ومعنوي ، فإن وافق لفظ فعله . . فهو لفظي كما تقدم ،

أو يبينه باسم خاص نحو : رجع القهقرىٰ ، وهـٰذا النوع يجوز تثنيته وجمعه على المشهور عند الجمهور ؛ لاختلاف أنواعه ؛ كسرت سيري زيد الحسن والقبيح ؛ وضربت ضربي الأمير الشديد والخفيف ، وظاهر مذهب سيبويه المنع ، واختاره الشلوبين كما مر .

(**والمبين لعدد عامله**) من مرة أو مرتين أو مرات (**نحو**) : ضربت ضربةً أو ضربتين أو ضربات ، وقوله تعالىٰ : (﴿ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ﴾) ، و﴿ نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ ، (**وقولك : ضربت زيداً ضربتين**) أو ثلاث ضربات أو ألفاً ، وهـٰذا النوع يجوز تثنيته وجمعه باتفاق ؛ كالأول ، **وإعراب المثال الأول في المتن ؛ أعني** : (**فدكتا دكة**) واحدة الفاء بحسب ما في القرآن (**دكتا**) : فعل ونائب فاعل (**دك**) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، والتاء علامة تأنيث نائب الفاعل مبنية على الفتح ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، والألف ضمير للمعنى المؤنث الغائب في محل الرفع نائب فاعل (**دكة**) : منصوب على المفعولية المطلقة (**واحدة**) : صفة لـ(**دكة**) ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة قوله : ﴿ وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ ﴾ ، (**وهو**) أي : المصدر المنصوب الواقع مفعولاً مطلقاً (**قسمان**) أي : ذو قسمين : أحدهما : (**لفظي**) وهو ما وافق عامله لفظاً ومعنىً (**ومعنوي**) وهو ما وافق عامله معنىً لا لفظاً ؛ لأنه لا يخلو : إما أن يوافق عامله الناصب له لفظاً ومعنىً ، فعلاً كان أو غيره أو لا (**فإن وافق**) المصدر (**لفظ فعله**) أي : لفظ عامله في حروفه الأصول والزوائد ، ومعناه : بأن اتحدت مادته ومادة عامله ، سواء وافقه مع ذلك في مطلق تحريك عينه وإن اختلف شخص الحركة نحو : فرح فرحاً أو لا (. . **فهو**) أي : فذلك المصدر (**لفظي**) أي : يسمىٰ لفظياً (**كما تقدم**) من أمثلة المصنف .

وإن وافق معنىٰ فعله . . فهو معنوي نحو : جلست قعوداً ، وقمت وقوفاً ، والمصدر : هو اسم الحدث

(**وإن وافق**) ذلك المصدر (**معنىٰ فعله**) أي : وافق معناه معنىٰ عامله دون لفظه : بأن اختلفت مادته ومادة عامله مع اتحاد معناهما (. . **فهو**) أي : فذلك المصدر (**معنوي**) أي : يسمىٰ مصدراً معنوياً مثاله (**نحو : جلست قعوداً**) وقعدت جلوساً (**وقمت وقوفاً**) ووقفت قياماً ، فالجلوس والقعود معناهما واحد ، وكذا القيام والوقوف واحد ، ولٰكن مادتهما مختلفة ، وهٰذا إنما يصح ؛ بناءً علىٰ أن معنى الجلوس والقعود واحد وهو المشهور ، وفي « شرح المصابيح » : (أن القعود من الاضطجاع ، والجلوس من القيام) ، وقال الإمام الراغب : (القعود إنما يقابل به القيام ، والجلوس إنما يقابل به الاتكاء ، فيقال للقائم : اقعد ، وللنائم : اجلس ؛ فقد بان تباينهما وافتراقهما) ، ألا ترىٰ أنه يقال للزمن : مقعد ، ولا يقال : إنه مجلس ، وتمثيله في اللفظي : بالمتعدي وفي المعنوي : باللازم ؛ للإيضاح لا للتخصيص ؛ إذ كل منهما يجري مع المتعدي واللازم ، مثال اللازم في اللفظي نحو : فرح فرحاً ، ومثال المتعدي في المعنوي نحو : أحببته مقة ؛ أي : محبة ، فالأقسام أربعة . انتهىٰ « فتوحات » .

(**والمصدر**) المذكور في حد المفعول المطلق : (**هو اسم الحدث**) أي : اسم دال على الحدث ؛ كالضرب ، والمراد بالحدث : المعنى القائم بالغير ، الجاري ذلك الاسم ؛ أي : المشتمل علىٰ جميع حروفه الأصول والزوائد لفظاً ؛ كضرب ضرباً ، وأكرم إكراماً ، أو تقديراً نحو : قتال فإنه مشتمل علىٰ حروف قاتل تقديراً ؛ بدليل أنه قد ورد قِيتالاً بكسر القاف فخرج بقولنا : (الجاري) اسم المصدر ، فإنه وإن دل على الحدث إلا أنه غير جار على الفعل ؛ لخلوه عن بعض حروف الفعل ؛ كالغسل والوضوء والعطاء ؛ لخلو كل من الثلاثة عن بعض حروف فعله ،

الصادر من الفاعل ، وتقريبه أن يقال : هو الذي يجيء ثالثاً في تصريف الفعل نحو : ضرب يضرب ضرباً ،

فالمصدر : الاغتسال والتوضؤ والإعطاء ؛ لجريانها على الفعل ، بخلاف عطاء ؛ فإنه خال عن همزة (أعطىٰ) ، وغسل ؛ فإنه خال عن الهمزة والتاء من (اغتسل) ، ووضوء ؛ فإنه خال من التاء في (توضأ) فكل من الثلاثة يقال له : اسم المصدر (**الصادر**) بالجر نعت للحدث ؛ أي : الواقع ذلك الحدث (**من الفاعل**) نحو : ضربت ضرباً ، أو القائم بذاته نحو : مات موتاً ، ومرض مرضاً .

(**وتقريبه**) : أي : مقرب حد المصدر إلىٰ فهم المبتدي (**أن يقال** : **هو**) أي : المصدر الاسم (**الذي يجيء ثالثاً**) بالنظر إلىٰ غالب ما يجري علىٰ ألسنتهم (**في تصريف الفعل**) أي : تحويله من صيغة إلىٰ أخرىٰ ، كما إذا قيل لك صرف (**نحو** : **ضرب**) من صيغة إلىٰ صيغة أخرىٰ ، فإنك تقول في تصريفه : ضرب (**يضرب ضرباً**) فضرباً مصدر ؛ لأنه وقع ثالثاً في تصريف الفعل ، وقد جرىٰ عرفهم في تصريفه بتقديم الماضي ، ثم الإتيان بالمضارع ثم بالمصدر ؛ لأن ضرب هو الأول ، ويضرب هو الثاني ، وضرباً هو الثالث ، وهـٰذا جري علىٰ عادتهم في التلفظ من تقديم الماضي ثم المضارع ثم المصدر ، وإلا . . فيصح تلفظ المصدر قبلهما ، أو توسيطه بينهما ، أو تلفظه بعدهما وبعد الأمر ، فتارة يجيء أولاً ، وتارةً يجيء ثانياً ، وتارة يجيء رابعاً ، وحينئذ فقوله : (ثالثاً) ليس بقيد فلا إيراد عليه ، والمراد بتصريف الفعل : تغييره من صيغة إلىٰ صيغة أخرىٰ كما مر آنفاً .

واعلم : أن الناصب للمصدر : إما مثله ، نحو : عجبت من ضربك زيداً ضرباً شديداً ، وإما الوصف ، نحو : أنا ضارب زيداً ضرباً ، وأنا واقف وقوفاً ، قال في « الخلاصة » :

بمثلـه أو فعـل أو وصـف نصـب ... وكـونـه أصـلاً لهـٰـذيـن انتخـب

وقد تنصب أشياء على المفعول المطلق وإن لم تكن مصدراً ، وذلك علىٰ سبيل النيابة عن المصدر نحو : كل وبعض ، مضافين للمصدر نحو : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ ﴾ ، ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴾ ، وكالعدد نحو : ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَـٰنِينَ جَلْدَةً ﴾

(وقد تنصب أشياء) كثيرة أوصلها بعضهم إلىٰ أحد وعشرين (علىٰ) أنها (المفعول المطلق وإن لم تكن مصدراً) لدلالتها عليه (وذلك) أي : نصبها على المفعولية المطلقة (علىٰ سبيل النيابة عن المصدر) واقتصر المصنف منها علىٰ ثلاثة في أول الباب ؛ إشارةً إلىٰ أن ما ينوب عن المصدر لا يخرج عن هـٰذه الثلاثة : التأكيد والتبيين للنوع ، والتبيين للعدد ؛ فمن ذلك (نحو : كل وبعض) حالة كونهما (مضافين للمصدر نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ ﴾) ، وإعرابه : (لا) : ناهية جازمة (تميلوا) : فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، والواو ضمير متصل في محل والرفع فاعل (كل) : مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف تقديره : فلا تميلوا ميلاً كل الميل ، ونحو قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴾) ، وإعرابه : الواو : عاطفة (لو) : حرف امتناع لامتناع (تقول) : فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ محمد صلى الله عليه وسلم (علينا) : جار ومجرور متعلق بـ(تقول) ، (بعض) : منصوب على المفعولية المطلقة نائب عن مصدر محذوف تقديره : ولو تقول علينا أقاويل قليلة حقيرة ، وهـٰذا مبين لنوع عامله .

(وكالعدد) المُمَيَّز بمصدر (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَـٰنِينَ جَلْدَةً ﴾) ، الفاء : رابطة لجواب الشرط المفهوم من الموصول في قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَـٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ ﴾ تقديره : ومن يرم المحصنات ثم لم يأت بأربعة شهداء . . فاجلدوهم (اجلدوهم) : فعل أمر وفاعل ومفعول به (ثمانين) :

فثمانين : مفعول مطلق ، وجلدة : تمييز ، وكأسماء الآلات نحو : ضربته سوطاً ، أو عصاً ، أو مقرعة .

منصوب على المفعولية المطلقة ، وعلامة نصبه الياء (جلدة) : تمييز لنعدد منصوب به .

(فثمانين : مفعول مطلق) نائب عن المصدر المحذوف تقديره : فاجلدوهم جلداً ثمانين ، ثم حذف (جلداً) وجعل تمييزاً لغرض الإبهام ثم التفسير ، كما قال المصنف (وجلدة : تمييز ، وكأسماء الآلات) المعهودة للفعل (نحو : ضربته سوطاً ، أو عصاً ، أو مقرعة) ، قال المرادي : (فلو قلت : ضربته خشبةً . . لم يجز ؛ لأنه لم يعهد كون ذلك آلة لهذا الفعل) انتهىٰ . ضربته سوطاً : وهي العصا الصغيرة ، أو عصاً : معروف ، والحركة فيه مقدرة على الألف المحذوفة المعوض عنها التنوين ؛ لأنه اسم مقصور ، أو مقرعة : وهي العصا القصيرة الضخمة ، فكل من (سوطاً أو عصاً أو مقرعةً) منصوب على المفعولية المطلقة نائب عن المصدر ، والأصل : ضربته ضرباً بسوط أو عصاً أو مقرعة .

ثم توسع في الكلام ، فحذف المصدر وأقيمت الآلة مقامه والذي قبله مما ناب عن المبين لعدد عامله ، وأما النائب عن المؤكد للعامل . . فلم يمثل له المصنف ، وذلك نحو : اغتسل غسلاً ، ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ ، ومنه قول النووي في « المنهاج » : (وما ضبب بذهب أو فضة . . ضبة) .

خاتمة

والتعبير عن المفعول المطلق بالمصدر : موافقة للغالب ، فإن الغالب أن يكون مصدراً ، وإلا . . فقد ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة ما يدل على المصدر من صفة ؛ كسرت أحسن السير ، أو ضمير المصدر نحو

قوله : ﴿ لَآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا ﴾ أي : لا أعذب ذلك التعذيب ، أو إشارةً ؛ كضربته ذلك الضرب أو مشارك للمصدر في مادته ، وهو ثلاثة : اسم مصدر ؛ كاغتسلت غسلاً ، واسم عين ، نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ ، ومصدر لفعل آخر ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ ، أو دال علىٰ نوعه ؛ كرجعت القهقهرىٰ ، أو عدده نحو : ﴿ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾ ، أو علىٰ آلته ؛ كضربت سوطاً ، أو وقته كقوله :

ألــم تغتمــض عينــاك ليلــة أرمــد

بنصب (ليلة) نيابة عن المصدر ، والتقدير : اغتماضاً مثل اغتماض ليلة الأرمد ، فحذف المصدر وأقام الوقت مقامه ، وذلك قليل ، وعكسه كثير نحو : جئتك صلاة العصر ، أو لفظة كل نحو : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ ﴾ ، أو بعضٍ ؛ كضربته بعض الضرب . . . إلىٰ غير ذلك ، فجملة ما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المصدرية اثنا عشر نوعاً . انتهىٰ من « العطار » .

إعراب المتن

(باب المفعول المطلق) : (باب) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هـٰذا باب ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً ، و(باب) : مضاف (المفعول) : مضاف إليه مجرور (المطلق) : صفة لـ(المفعول) مجرور ، هـٰذا بالنظر إلىٰ أصله وإلا . . فهو علم مركب تركيباً توصيفاً ؛ كحيوان ناطق إذا سميت به .

(وهو المصدر الفضلة المؤكد لعامله ، أو المبين لنوعه أو عدده) : الواو : استئنافية (هو) : مبتدأ (المصدر) : خبر ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (الفضلة) : صفة أولىٰ له وهو جامد مؤول بمشتق تقديره : الموصوف بالفضلة (المؤكد) : صفة ثانية له (لعامله) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(المؤكد) ، (أو المبين) : معطوف على (المؤكد) عطف تفصيل وتنويع (لنوعه) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(المبين) ، (أو عدده) : (أو) : عاطفة (عدده) : مضاف ومضاف إليه معطوف علىٰ (نوعه) .

(فالمؤكد لعامله نحو : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾ ، وقولك : ضربت ضرباً) : (فالمؤكد) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن أقسام المفعول المطلق ثلاثة ، وأردت بيان أمثلة كل من الأقسام الثلاثة . . فأقول لك : (المؤكد) : مبتدأ مرفوع (لعامله) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(المؤكد) نحو : خبر مرفوع ، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف ، (وكلم الله موسىٰ تكليماً) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ ميم (تكليماً) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (وقولك) : معطوف ومضاف إليه على المثال الأول

مجرور بكسرة ظاهرة (ضربت ضرباً) : مقول محكي لـ(قولك) منصوب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(والمبين) : الواو : عاطفة (المبين) : مبتدأ مرفوع (لنوع عامله) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(المبين) ، (نحو) : خبر مرفوع بضمة ظاهرة ، والجملة في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالمؤكد لعامله) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة (نحو) : مضاف ، (﴿فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ راء مقتدر ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (وقولك) : معطوف على المثال الذي قبله مجرور بكسرة ظاهرة علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) وهو مضاف ، والكاف مضاف إليه ، (ضربت زيداً ضرب الأمير) : مقول محكي لـ(قولك) منصوب بفتحة مقدرة علىٰ راء (الأمير) .

(والمبين لعدد عامله) : الواو عاطفة جملة علىٰ جملة (المبين) : مبتدأ (لعدد عامله) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(المبين) ، (نحو) : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالمؤكد لعامله) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة (نحو) : مضاف ، (﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾) : مضاف إليه محكي ، (وقولك) : معطوف على المثال الذي قبله علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) ، (ضربت زيداً ضربتين) : مقول محكي لـ(قولك) .

(وهو قسمان) : مبتدأ وخبر مرفوع بالألف ، والجملة الاسمية مستأنفة ، (لفظي) : بدل من (قسمان) بدل بعض من كل مرفوع ، (ومعنوي) : معطوف علىٰ (لفظي) .

(**فإن وافق لفظ فعله . . فهو لفظي**) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن المفعول المطلق قسمان : لفظي ومعنوي ، وأردت بيان معنىٰ كل منهما ومثاله . . فأقول لك : إن وافق . . . إلخ ، (إن) : حرف شرط جازم (وافق) : فعل ماض وفاعله مستتر في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها (لفظ فعله) : مفعول به ومضاف إليه (فهو) : الفاء : رابطة لجواب (إن) الشرطية وجوباً ؛ لكون الجواب جملة اسمية (هو) : مبتدأ (لفظي) : خبره ، والجملة في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً نحوياً أو بيانياً لا محل لها من الإعراب (كما تقدم) : الكاف : حرف جر وتمثيل (ما) : اسم موصول في محل الجر بـ(الكاف) مبني على السكون (تقدم) : فعل ماض وفاعل مستتر يعود علىٰ (ما) الموصولة ، والجملة الفعلية صلة لـ(ما) الموصولة ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : ومثال ذلك كائن كالذي تقدم من الأمثلة ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**وإن وافق معنىٰ فعله . . فهو معنوي**) : الواو : عاطفة (إن) : حرف شرط جازم (وافق) : فعل ماض وفاعله مستتر فيه في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها (معنىٰ فعله) : مفعول به ومضاف إليه (فهو) : الفاء : رابطة لجواب (إن) الشرطية وجوباً (هو) : مبتدأ (معنوي) : خبره ، والجملة الاسمية في محل الجزم جواب لـ(إن) الشرطية ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها جوابها في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فإن وافق لفظه) علىٰ كونها

مقولاً لجواب إذا المقدرة (**نحو : جلست قعوداً**) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك ، والجملة الاسمية مستأنفة (نحو) : مضاف (جلست قعوداً) : مضاف إليه محكي ، (**وقمت وقوفاً**) : معطوف محكي علىٰ (قعدت جلوساً) .

(**والمصدر : هو اسم الحدث الصادر من الفاعل**) : الواو : استئنافية (المصدر) : مبتدأ (هو) : ضمير فصل (اسم الحدث) : خبر ومضاف إليه ، والجملة مستأنفة (الصادر) : صفة لـ(الحدث) مجرور (من الفاعل) : جار ومجرور متعلق بـ(الصادر) .

(**وتقريبه**) : مبتدأ ومضاف إليه ، (**أن**) : حرف مصدر ونصب ، (**يقال**) : فعل مضارع مغير الصيغة منصوب بـ(أن) المصدرية (**هو الذي يجيء ثالثاً في تصريف الفعل**) : نائب فاعل لـ(يقال) محكي مرفوع بضمة مقدرة علىٰ لام الفعل ، وجملة (يقال) مع نائب فاعله صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع على الخبرية تقديره : وتقريبه قول : هو الذي يجيء . . . إلخ ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً نحوياً ، وإن شئت قلت : (هو) : مبتدأ (الذي) : خبر (يجيء) : فعل مضارع وفاعله مستتر يعود على الموصول (ثالثاً) : حال من فاعل (يجيء) (في تصريف الفعل) : جار ومجرور ومضاف متعلق بـ(يجيء) ، وجملة (يجيء) صلة الموصول ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الرفع نائب فاعل لـ(يقال) ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (**ضرب يضرب ضرباً**) : مضاف إليه محكي .

(**وقد تنصب أشياء على المفعول المطلق**) : الواو : استئنافية (قد) : حرف تحقيق (تنصب) : فعل مضارع مغير الصيغة (أشياء) : نائب فاعل مرفوع بالضمة

الظاهرة ، والجملة الفعلية مستأنفة (على المفعول) : جار ومجرور متعلق بـ(تنصب) ، (المطلق) : صفة لـ(المفعول) مجرور بالكسرة الظاهرة ؛ (**وإن لم تكن مصدراً**) : الواو : غائية أو معترضة (إن) : حرف شرط وغاية (لم) : حرف جزم وقلب (تكن) : فعل مضارع مجزوم بـ(لم) واسمها ضمير مستتر يعود علىٰ (أشياء) ، (مصدراً) : خبر (تكن) منصوب ، وجملة (إن) الشرطية جملة غائية لا جواب لها ولا محل لها من الإعراب ، وإن شئت قلت : جوابها معلوم مما قبلها تقديره : تنصب ، وجملة (إن) الشرطية مع جوابها جملة معترضة لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه .

(**وذلك علىٰ سبيل النيابة عن المصدر**) : الواو : عاطفة (ذلك) : مبتدأ (علىٰ سبيل) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر المبتدأ تقديره : وذلك كائن علىٰ سبيل النيابة (عن المصدر) : جار ومجرور متعلق بـ(النيابة) ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله : (وقد تنصب أشياء) عطف اسمية علىٰ فعلية ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**كل**) : مضاف مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**وبعض**) : معطوف علىٰ (كل) مجرور ، (**مضافين**) : صفة لـ(كل وبعض) مجرور بالياء ؛ لأنه مثنىً (**للمصدر**) : جار ومجرور متعلق بـ(مضافين) ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف(﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ ﴾) : مضافاً إليه محكي ، (﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ﴾) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ قوله : (فلا تميلوا) علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) .

(**وكالعدد**) : الواو : عاطفة (كالعدد) : جار ومجرور معطوف علىٰ قوله :

(نحو : كل وبعض) علىٰ كونه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك كائن كالعدد ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾) : مضاف إليه محكي .

(**فثمانين : مفعول مطلق**) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط تقديره : إذا عرفت المثال ، وأردت بيان إعرابه لك. . **فأقول لك** : (ثمانين) : مبتدأ محكي (مفعول) : خبره (مطلق) : صفة لـ(مفعول) ، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة ، (**وجلدة**) : الواو : عاطفة (جلدة) : مبتدأ محكي مرفوع ، (**تمييز**) : خبر المبتدأ مرفوع بضمة ظاهرة ، والجملة في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فثمانين) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (**وكأسماء الآلات**) : جار ومجرور ومضاف إليه معطوف علىٰ قوله : (وكالعدد) علىٰ كونه خبراً لمبتدأ محذوف ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**ضربته سوطاً ، أو عصاً ، أو مقرعةً**) : مضاف إليه محكي مجرور بالكسرة المقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

(باب المفعول المطلق)

[ش] : أي : الذي لم يقيد بالجار ؛ لصحة إطلاق المفعول عليه من غير تقييد بصلة تضم إليه ، بخلاف بقية المفاعيل ؛ إذ لا يصح إطلاق ذلك عليها إلا بعد تقييدها بأن يقال : مفعول به ، وله ، وفيه ، ومعه (**وهو المصدر**

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب المفعول المطلق)

أي : عن التقييد ، فلفظ (المطلق) كما قال السيد : (إشارة إلىٰ عدم التقييد بصلة لا للتقييد بالإطلاق) .

(**أي : الذي لم يقيد بالجار**) نحو : به ، له ، فيه ، ولا بالظرف ؛ كمعه وقوله : (**لصحة إطلاق**) علة لمحذوف تقديره : وإنما سمي بذلك ؛ لصحة إطلاق لفظ (**المفعول عليه**) أي : على المفعول المطلق (**من غير تقييد**) له (**بصلة تضم إليه**) من جار ومجرور أو ظرف ، كما تقدم آنفاً ، وذلك ملتبس (**بخلاف بقية المفاعيل**) الأربعة ، وإنما قلنا بخلاف بقية المفاعيل (**إذ لا يصح إطلاق ذلك**) أي : إطلاق لفظ (المفعول) (**عليها**) أي : علىٰ بقية المفاعيل (**إلا بعد تقييدها**) أي : تقييد المفاعيل بصلة تضم إليها ، وذلك ، أي : ضم الصلة إليها (**بأن يقال : مفعول به ، و**) مفعول (**له ، و**) مفعول (**فيه ، و**) مفعول (**معه ، وهو**) أي : المفعول المطلق (**المصدر**) حقيقةً أو حكماً ، وهو ما ناب عنه مما سيأتي ، **والمصدر لغةً** : هو الحدث الذي يحدثه الفاعل بعد العدم ، **واصطلاحاً** : اللفظ الجاري علىٰ فعله الدال علىٰ ذلك الحدث . انتهىٰ « عطار » .

وإنما سمي المصدر مصدراً ؛ لأن فعله صدر منه ؛ أي : أخذ منه ، والفرق بينه

الفضلة المؤكد لعامله) إن لم يزد مدلوله علىٰ مدلول عامله ، وإنما يؤكد عامله إذا كان مصدراً وإلا . . فللمصدر المفهوم منه . . . .

وبين اسم المصدر : أن المصدر يدل على الحدث بنفسه ، واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر ، فمدلول المصدر معنىً ، ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر . انتهىٰ « تصريح » .

(**الفضلة**) فخرج بقيد (الفضلة) نحو قولك : ضربك زيداً ضرب شديد ، فضرب الذي وقع خبراً وإن كان مصدراً مؤكداً لعامله ، وهو ضرب الواقع مبتدأ ليس من المفعول المطلق ؛ لأنه عمدة لا فضلة .

(**المؤكد لعامله**) أي : المؤكد للحدث الذي اشتمل عليه عامله ؛ وهو الفعل ، فضرباً من ضربت ضرباً مؤكد للحدث الذي اشتمل عليه عامل النصب في المصدر وهو الفعل ، ومعنىٰ كونه مؤكداً له : أنه يفيد ما أفاد العامل من الدلالة على الحدث ، فهو بمنزلة تكرير الفعل ، فرجع لمعنى التوكيد اللفظي ، هـٰذا (**إن لم يزد مدلوله**) أي : مدلول المصدر (**علىٰ مدلول عامله**) كأن كان مبيناً لنوعه ؛ كضربت ضرب الأمير ، أو لعدده ؛ كضربت ضربتين ، فليس مؤكداً لعامله ؛ بل هو مبين لنوعه أو عدده ، كما سيأتي ذلك في القسمين التاليين .

(**وإنما يؤكد عامله إذا كان**) عامله (**مصدراً**) نحو قولك : عجبت من ضربك ضرباً ، ونحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴾ ، (**وإلا**) أي : وإن لم يكن عامله مصدراً (. . **فللمصدر**) أي : فهو مؤكد للمصدر (**المفهوم منه**) أي : من عامله ؛ أي : وإن لم يكن عامله مصدراً : بأن كان فعلاً نحو : ضربت ضرباً ، أو وصفاً نحو : ﴿ وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ﴾ ، فالمفعول المطلق مؤكد للمصدر المفهوم من ذلك العامل .

(أو المبين لنوعه) بأن دل علىٰ هيئة صدور الفعل **(أو عدده)** بأن دل علىٰ مرات صدور الفعل ، **فهو ثلاثة أقسام (فالمؤكد لعامله)** نحو : أعجبني ضربك زيداً ضرباً ، وأما (**نحو** : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾ ، **وقولك** : ضربت ضرباً) فالمفعول المطلق مؤكد لمضمون عامله لا لنفسه ،

(أو المبين لنوعه : بأن دل علىٰ هيئة صدور الفعل) إما باسم خاص نحو : رجع القهقرىٰ ، أو بإضافة ؛ كضربت الأمير ، أو بوصف ؛ كضربت ضرباً أليماً ، أو بلام العهد ؛ كضربت الضرب ؛ أي : الذي عهد بيننا .

(أو) المبين لـ **(عدده : بأن دل علىٰ مرات صدور الفعل)** كضربت ضربتين ، أو ضربات إذا عرفت ما ذكرته **(فهو ثلاثة أقسام)** أي : فاعلم : أن المفعول المطلق ثلاثة أقسام مذكورة ، إذا عرفت أنه ثلاثة أقسام ، وأردت بيان أمثلة كل من الأقسام الثلاثة . . **(فـ)** أقول لك مثال **(المؤكد لعامله نحو : أعجبني ضربك زيداً ضرباً ، وأما نحو)** قوله تعالىٰ : **(﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾ ، وقولك : ضربت ضرباً ، فالمفعول المطلق مؤكد لمضمون عامله)** ومدلوله الذي هو الحدث **(لا لنفسه)** أي : لنفس عامله ؛ أي : فالمفعول المطلق فيما إذا كان عامله فعلاً مؤكداً لمضمون ؛ أي : لما تضمنه عامله ؛ أي : عامله الذي هو الفعل ، فالفعل يدل على الحدث والزمان ، والمصدر يؤكد الحدث الذي هو بعض معنى الفعل لا الزمان لا لنفسه ؛ أي : لا يؤكد لجميع معنى الفعل الذي هو الزمان والحدث ؛ بل يؤكد الحدث المفهوم من الفعل لا لكل معنى الفعل ، فضرباً وتكليماً : مؤكدان الضرب والتكليم المفهومين من ضرب وكلم ، لا لجميع معنى الفعل الذي هو الحدث والزمان . انتهىٰ « فوائد » .

فإذا قلت : ضربت فمعناه : أحدثت ضرباً ، فإذا ذكرت ضرباً بعده . . صار بمنزلة قولك : أحدثت ضرباً ضرباً ، فهو توكيد للمصدر الذي تضمنه الفعل

وهـٰذا لا يجوز تثنيته وجمعه باتفاق ؛ لأن مدلوله معنىً واحد ، والتثنية والجمع يقتضيان التعدد ولأنه بمثابة تكرير الفعل والفعل لا يثنىٰ ولا يجمع (**والمبين لنوع عامله**) إما بإضافة (نحو : ﴿ فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾) ، أو صفة مع ثبوت الموصوف نحو : جلست جلوساً

لا للحدث والزمان جميعاً ، قاله الدماميني .

والتوكيد لفظي كما لابن جني ، ثم إن الذي يقتضيه كلام المصنف أن النوعي والعددي ليس فيهما توكيد وليس كذلك ؛ بل الحق أن التوكيد موجود في جميع الأقسام الثلاثة ، لـٰكن إن وجد فيه معنىً زائد على التوكيد ؛ كبيان النوع وبيان العدد . . سمي بما فيه من المعنى الزائد على التوكيد وإلا . . سمي باسم التوكيد . انتهىٰ « حمدون » .

(**وهـٰذا**) النوع الذي هو المؤكد لعامله (**لا يجوز تثنيته وجمعه باتفاق**) النحاة (**لأن مدلوله**) أي : مدلول هـٰذا النوع (**معنىً واحد**) وهو الحدث (**والتثنية والجمع يقتضيان التعدد**) فالوحدة والتعدد متنافيان ، والمراد أن معنىٰ هـٰذا النوع الذي هو الحدث يشمل القليل والكثير ، فهو كالجنس ، والجنس لا يتناهىٰ مدلوله ، والتثنية والجمع زيادة على الأصل ، والزيادة علىٰ ما يتناهىٰ محال . انتهىٰ من « الفاسي » .

(**ولأنه**) أي : ولأن هـٰذا النوع الذي هو المؤكد لعامله (**بمثابة تكرير الفعل ، والفعل لا يثنىٰ ولا يجمع**) فكذا ما هو بمثابته (**والمبين لنوع عامله : إما**) أن يكون بيانه (**بإضافة**) المصدر إلىٰ غيره (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾) أي : لا يفلته شيء مما أراد أخذه .

(**أو**) يكون بيانه بـ(**صفة**) له (**مع ثبوت الموصوف نحو : جلست جلوساً**

حسناً ، أو مع حذفه نحو : ﴿ وَأَنْ أَعْمَلَ صَـٰلِحًا ﴾ أي : عملاً صالحاً (**وقولك : ضربت زيداً ضرب الأمير**) أي : ضرباً مثل ضربه ، أو بلام العهد نحو : ضربت الضرب ؛ أي : الذي تعرفه ، أو باسم خاص نحو : رجع القهقرىٰ ، وهـٰذا يجوز تثنيته وجمعه على المشهور ؛ لاختلاف أنواعه ؛ كسرت سيري زيد الحسن والقبيح (**والمبين لعدد عامله**

حسناً ، **أو**) بصفة له (**مع حذفه**) أي : مع حذف المصدر (**نحو**) قوله : (﴿ وَأَنْ أَعْمَلَ صَـٰلِحًا ﴾ **أي :**) أن أعمل (**عملاً صالحاً** ، **و**) من بيان نوعه بالإضافة (**قولك** : **ضربت زيداً ضرب الأمير** ؛ **أي : ضرباً**) شديداً (**مثل ضربه** ، **أو**) يكون بيان نوعه (**بلام العهد**) والتعريف (**نحو** : **ضربت الضرب** ؛ **أي**) الضرب (**الذي تعرفه**) أنت أيها المخاطب .

(**أو**) يكون بيانه (**بـ**) ذكر (**اسم خاص**) أي : بذكر نوع خاص منه ؛ أي : من أنواعه (**نحو** : **رجع**) زيد رجوع (**القهقرىٰ**) وهو الرجوع والمشي إلىٰ ورائه وظهره .

(**وهـٰذا**) القسم المبين لنوعه (**يجوز تثنيته وجمعه على المشهور**) عند النحاة ، وإنما جاز تثنيته وجمعه (**لاختلاف أنواعه**) مثال تثنيته (**كـ**) قولك : (**سرت سيري زيد الحسن والقبيح**) أو السريع والبطيء ، ونحو : ضربت ضربتين ضرباً عنيفاً ، وضرباً رقيقاً ، وضربْتُ ضُرُباً مختلفة . انتهىٰ « تصريح » .

ومقابل المشهور : المنع ؛ أي : منع تثنيته وجمعه ؛ قياساً له على المصدر المؤكد لعامله ، وأنه لا يقال منه إلا ما سمع ، وهو ظاهر مذهب سيبويه واختاره الشلوبين ، واحتج المجيز بمجيئه في الفصيح ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾ ، والألف فيه مزيدة ؛ تشبيهاً للفواصل بالقوافي . انتهىٰ « تصريح » .

(**و**) مثال المصدر (**المبين لعدد عامله**) وهو المختوم تاء الوحدة ؛ كضربة

نحو : ﴿ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ﴾ ، **وقولك : ضربت زيداً ضربتين) أو ثلاث ضربات أو ألفاً** ، وهـٰذا لا خلاف في جواز تثنيته وجمعه (**وهو قسمان : لفظي ومعنوي**) لأنه : إما أن يوافق عامله في معناه ولفظه معاً ، أو في معناه دون لفظه (**فإن وافق**) المصدر (**لفظ فعله**) ومعناه :

وجلسة (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ﴾ ، **وقولك : ضربت زيداً ضربتين أو ثلاث ضربات** ، **أو**) ضربته (**ألفاً**) من الضربات .

(**وهـٰذا**) القسم الثالث المبين لعدد عامله (**لا خلاف**) بينهم (**في جواز تثنيته وجمعه**) وإنما جاز تثنيته وجمعه ؛ لأنه بدخول التاء عليه صار يدل علىٰ مرة واحدة من ذلك المصدر ، فيصح ضمه إلىٰ ما المرة الواحدة منه فيثنىٰ ويجمع . انتهىٰ « يس على التصريح » .

(**وهو**) أي : المفعول المطلق من حيث هو لا من حيث كونه لفظياً فقط أو معنوياً فقط (**قسمان**) لا ثالث لهما ، كما قاله ابن الحاجب وابن مالك تبعاً للكوفيين ؛ بناءً علىٰ أن المعنوي منهما منصوب بالفعل المذكور الموافق له في المعنىٰ وإن كان مخالفاً له في اللفظ ، قال الرضي : (وهو أولىٰ ؛ لأن الأصل عدم التقدير) ، ومذهب سيبويه والجمهور : أن المعنوي منصوب بعامل مقدر من لفظه فنحو : قمت وقوفاً ، الناصب لوقوفاً فعل مقدر من لفظه ؛ كأنك قلت : قمت ووقفت وقوفاً .

أحدهما : (**لفظي**) أي : منسوب إلى اللفظ إن وافق عامله في لفظه (**ومعنوي**) أي : منسوب إلى المعنىٰ إن وافق عامله في المعنىٰ كما قال الشارح (**لأنه**) أي : لأن المفعول المطلق (**إما أن يوافق عامله في معناه ولفظه معاً**) أي : جميعاً (**أو**) يوافق عامله (**في معناه**) فقط (**دون لفظه ، فإن وافق المصدر**) بالرفع فاعل (**وافق**) (**لفظ فعله**) بالنصب مفعول (**وافق**) (**ومعناه**) أي : ومعنىٰ فعله

بأن اتحدت مادته ومادة فعله (. . **فهو لفظي كما تقدم**) من الأمثلة (**وإن وافق معنىٰ فعله دون لفظه**) بأن اختلفت مادته ومادة فعله (. . **فهو معنوي نحو : جلست قعوداً وقمت وقوفاً**) فالجلوس والقعود بمعنىً واحد ، وكذا القيام والوقوف ، ولٰكن المادة مختلفة ، وعلم من كلامه أنه لا يشترط في المفعول المطلق أن يكون ناصبه من لفظه ؛ اكتفاءً بالموافقة في المعنىٰ ، وبه جزم ابن الحاجب ، . . . .

وذلك ؛ أي : موافقة لفظه لفظ فعله (**بأن اتحدت مادته**) أي : مادة المصدر وحروفه (**ومادة فعله**) أي : حروف فعله ، والمادة : هي ما تركبت منه الكلمة من الحروف (. . **فهو**) أي : المصدر الموافق لفعله لفظاً ومعنىً (**لفظي**) أي : يسمىٰ لفظياً ، وذلك الموافق (**كما تقدم**) أي : كالذي تقدم ذكره في كلام المصنف (**من الأمثلة**) من قوله : كلم تكليماً ، وضرب ضرباً .

(**وإن وافق**) المصدر ؛ أي : وافق معناه (**معنىٰ فعله دون لفظه**) أي : لفظ فعله وذلك (**بأن اختلفت مادته**) أي : مادة المصدر وحروفه (**ومادة فعله. . فهو**) أي : فذلك المصدر الموافق لفعله في المعنىٰ دون اللفظ (**معنوي**) أي : يسمىٰ مصدراً معنوياً ، مثاله (**نحو : جلست قعوداً وقمت وقوفاً ، فالجلوس والقعود**) في المثال الأول (**بمعنىً واحد**) وهو ضد القيام (**وكذا القيام والوقوف**) في المثال الثاني بمعنىً واحد (**ولٰكن المادة**) والحروف ؛ أي : مادة الفعل والمصدر (**مختلفة**) كما هو ظاهر من لفظهما ، وهٰذا إنما يصح ؛ بناءً علىٰ أن معنى الجلوس والقعود واحد وهو المشهور .

(**وعلم من كلامه**) أي : من كلام المصنف وتمثيله (**أنه**) أي : أن الشأن والحال (**لا يشترط في المفعول المطلق أن يكون ناصبه من لفظه**) ومادته (**اكتفاءً بالموافقة في المعنىٰ**) عن الموافقة في اللفظ (**وبه**) أي : وبعدم اشتراط الاتحاد في اللفظ (**جزم ابن الحاجب**) عثمان بن عمرو بن أبي بكر بن يونس جمال الدين

ونظر بعضهم في كون الجلوس والقعود بمعنىً واحد ؛ لثبوت الفرق بينهما في المعنىٰ ، ألا ترىٰ أنه يقال للزمن : مقعد ، ولا يقال : إنه مجلس ، قال الإمام الراغب رحمه الله : (القعود إنما يقابل به القيام ، والجلوس إنما يقابل به الاتكاء ، فيقال للقائم : اقعد ، وللنائم : اجلس ، فقد بان تباينهما وافتراقهما) .

(والمصدر : **هو اسم الحدث**) الجاري على الفعل

أبو عمرو ، ولد سنة (٥٧١هـ) بإسنا قرية من الصعيد ، وتوفي في شهر شوال سنة (٦٩٦هـ) .

(**ونظر**) أي : اعترض (**بعضهم**) كالإمام الراغب ، وصاحب « شرح المصابيح » وهو مقابل المشهور الذي ذكرناه آنفاً (**في كون الجلوس والقعود بمعنىً واحد ؛ لثبوت الفرق بينهما في المعنىٰ ، ألا ترىٰ أنه يقال للزمن**) بفتح الزاي وكسر الميم صاحب الزمانة : (**مقعد ، ولا يقال : إنه مجلس ، قال الإمام الراغب رحمه الله**) تعالىٰ : (**القعود إنما يقابل به القيام ، والجلوس إنما يقابل به الاتكاء**) أي : الاستناد علىٰ نحو مخدة (**فيقال للقائم : اقعد**) من قيامك (**وللنائم**) أي : للمضطجع للنوم مثلاً : (**اجلس**) من اضطجاعك (**فقد بان**) وظهر مما ذكرناه (**تباينهما**) أي : تباين القعود والجلوس وتخالفهما في اللفظ (**وافتراقهما**) في المعنىٰ ، أو هو مرادف لما قبله ، والمشهور : اتحادهما معنىً كما مر آنفاً .

(**والمصدر**) الذي ذكرناه في حد المفعول المطلق ؛ أي : حده الذي يميزه عن غيره أنه : (**هو اسم الحدث**) أي : اسم يدل على الحدث لا على الذات ، فهو اسم معنىً ؛ أي : اسم يدل على الحدث ؛ كالضرب الواقع من الضارب ، والموت القائم بالميت ، وقوله : (**الجاري على الفعل**) صفة لـ(اسم) أي : الاسم المشتمل علىٰ جميع حروف فعله الأصول ، فخرج بقوله : (اسم الحدث) ما عدا اسم المصدر ؛ كاسم الفاعل واسم المفعول ، وخرج بقوله : (الجاري على

(الصادر من الفاعل) أو القائم بذاته بخلاف اسم المصدر ، فإنه وإن دل على الحدث لكنه غير جار على الفعل ؛ كالغسل والوضوء **(وتقريبه)** أي : حد المصدر إلىٰ فهم المبتدىء **(أن يقال : هو الذي يجيء ثالثاً في تصريف الفعل)** . . . .

الفعل) اسم المصدر ؛ كاغتسل غسلاً ، وتوضأ وضوءاً .

فاسم الحدث قسمان : **أحدهما** : ما اشتمل علىٰ حروف فعله الأصول وهو المصدر .

والثاني : ما لا ، وهو اسم المصدر ؛ كالغسل من اغتسل .

وقوله : **(الصادر من الفاعل)** بالجر صفة لـ(الحدث) أي : الواقع ذلك الحدث من الفاعل نحو : قعدت قعوداً **(أو القائم بذاته)** نحو : مات موتاً **(بخلاف اسم المصدر ، فإنه وإن دل على الحدث لكنه غير جار)** أي : غير مشتمل **(علىٰ)** جميع حروف **(الفعل ؛ كالغسل)** من اغتسل **(والوضوء)** من توضأ ، فالغسل خال عن الهمزة والتاء من اغتسل ، والوضوء خال من التاء في توضأ ، ومصدرهما الاغتسال والتوضؤ .

(وتقريبه ؛ أي :) تقريب **(حد المصدر إلىٰ فهم المبتدىء)** أي : مقربة إليه **(أن يقال : هو)** أي : المصدر هو اللفظ **(الذي يجيء)** ويقع **(ثالثاً في تصريف الفعل)** وتحويله من صيغة إلىٰ صيغة أخرىٰ ، وقوله : (ثالثاً) حال من فاعل يجيء العائد على الاسم .

وهـٰذا التعريف غير جامع ؛ لأنه لا يصدق على المفعول المطلق الذي ليس مصدراً على القول به ، إلا أن يجاب : بأن المراد أنه يجيء كذلك حقيقةً أو حكماً ، فيشمل ذلك من جهة أنه بمعنى المصدر علىٰ أنه ليس المراد من ذلك التعريف حقيقةً ؛ بل المراد التوضيح والتسهيل ؛ لأن مجيئه (ثالثاً) ليس قيداً ، وإنما قيد

كما إذا قيل لك صرف (نحو : ضرب) فإنك تقول ضرب (يضرب ضرباً) فضرباً مصدر ؛ لأنه وقع ثالثاً في تصريف الفعل ، وقد جرى العرف بتقديم الماضي والإتيان بالمضارع بعده ، ثم المصدر ، وإلا . . فلا يمتنع التكلم بالمصدر بعد الماضي (وقد تنصب أشياء على المفعول المطلق وإن لم تكن مصدراً) لدلالتها

به ؛ نظراً لما جرىٰ على الألسنة في العرف من تقديم الماضي وتأخير المضارع ، والتثليث بالمصدر ، وإلا . . فلا بعد أن يتكلم بالمصدر بعد الماضي ، أو يتكلم به أولاً ، ثم يؤتىٰ بعده بالماضي ثم المضارع ، أو يتكلم أولاً بالماضي ثم المضارع ، ثم الأمر ثم المصدر ، فتارةً يجيء ثانياً ، وتارةً يجيء أولاً ، وتارةً يجيء رابعاً . انتهىٰ من « أبي النجا » .

وذلك (كما إذا قيل لك صرف نحو : ضرب ؛ فإنك تقول) في تصريفه : (ضرب يضرب ضرباً ، فضرباً مصدر ؛ لأنه وقع ثالثاً في تصريف الفعل) الذي هو ضرب (و) إنما صرفه علىٰ هٰذا الترتيب ؛ لأنه (قد جرى العرف) والعادة في تصريف الفعل وتحويله (بتقديم الماضي والإتيان بالمضارع بعده) أي : بعد الماضي (ثم) الإتيان بعده ؛ أي : بعد المضارع بـ(المصدر وإلا) أي : وإن لم نجر على العرف (. . فلا يمتنع التكلم بالمصدر بعد الماضي) وسيأتي تمام الكلام علىٰ أحكام المصدر مع الإتمام بشيء من أحكام اسم المصدر في أواخر الكتاب إن شاء الله تعالىٰ .

(وقد تنصب أشياء) أي : ألفاظ من الكلمات (علىٰ) أنها (المفعول المطلق) وكان الأولىٰ أن يقال : على المفعولية المطلقة ، أو يقال : علىٰ أنها المفعول المطلق ؛ أي : الذي لم يقيد بجار ولا ظرف ، بخلاف بقية المفاعيل كما مر في أول الباب .

(وإن لم تكن مصدراً) حقيقياً ؛ أي : تنصب علىٰ أنها مفعول مطلق (لدلالتها

عليه (وذلك على سبيل النيابة عن المصدر) فمن ذلك (نحو : كل وبعض) حال كونهما (مضافين للمصدر نحو : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾) ، فكل : مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف ، والأصل : فلا تميلوا ميلاً كل الميل ، ومثله نحو : (﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾) ، وضربته بعض الضرب ، . . . .

عليه) أي : على المصدر ونيابتها عنه ، كما قال المصنف **(وذلك)** أي : نصبها على أنها مفعول مطلق كائن **(على سبيل النيابة)** أي : على طريق نيابتها **(عن المصدر)** وقد أوصل بعضهم عدة ما ينوب عن المصدر في النصب على المفعولية المطلقة إلى إحدى وعشرين كلمة ، قد ذكرنا منها اثني عشرة في « التتمة » ، واقتصر المصنف منها على ثلاثة ذكرها في أول الباب ؛ إشارةً إلى أن ما ينوب عن المصدر وينصب على المفعولية المطلقة ، لا يخرج عن الأقسام الثلاثة التي ذكرها أول الباب : التأكيد ، والتبيين للنوع ، والتبيين للعدد .

(فمن ذلك) أي : فمما ينوب عن المصدر في النصب على المفعولية المطلقة **(نحو : كل وبعض حال كونهما مضافين للمصدر)** أي : لمصدر عامله ، مثال نيابة كل عن المصدر **(نحو)** قوله تعالى : **(﴿ فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ ، فكل : مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف ، والأصل : فلا تميلوا ميلاً كل الميل)** فحذف (ميل) وناب عنه (كل) وانتصب انتصابه .

(ومثله) أي : ومثل (كل) في نيابته عن المصدر لفظ (بعض) **(نحو)** قوله تعالى : **(﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾)** ، جَعْلُ هٰذا مما ناب عنه لفظُ (بعض) مخالف لما في « الجامع » ، لأن شرط نيابة (كل وبعض) عن المصدر إضافتهما إلى المصدر ، كما في قوله : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ ، والأقاويل ليس مصدراً . انتهىٰ « كردي » .

(و) نحو : (ضربته بعض الضرب) ومثلهما كل ما دل على كلية أو بعضية ،

وهٰذا مما ناب عن المصدر المبين لنوع عامله (**وكالعدد**) المميز بمصدر (**نحو** : ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾) ، **فثمانين : مفعول مطلق**) نائب عن المصدر المحذوف والأصل : فاجلدوهم جلداً ثمانين (وجلدة : **تمييز** ، **وكأسماء الآلات**) **المعهودة للفعل**

فلا تختص النيابة بكلمتي (كل وبعض) كما يوهمه كلام المصنف ، فدخل فيه ضربته جميع الضرب ، وعامة الضرب نحو : ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴾ ، ﴿ وَلَا تَضُرُّونَهُۥ شَيْـًٔا ﴾ ، وضربته يسير الضرب ، فلا حاجة إلىٰ زيادة بعضهم كلمتي (ما) الشرطية والاستفهامية نحو : ما شئت فقم ؛ أي : أي قيام شئت فقم ، ومثله قوله تعالىٰ : ﴿ فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ ﴾ ، ونحو : ما تضرب زيداً ؛ أي : أي ضرب تضرب ، ومثله : ﴿ مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ ﴾ انتهىٰ « يس على المجيب » .

(**وهٰذا**) المذكور من نحو (كل وبعض) (**مما ناب**) أي : من الأمور التي نابت (**عن المصدر المبين لنوع عامله ، وكالعدد**) أي : وكاللفظ الدال على العدد (**المميز**) أي : المبين ذلك العدد (**بمصدر**) أي : بمصدر عامله ، وليس ذلك اللفظ الدال على العدد بمصدر موضوع له ؛ أي : لعامله ، وذلك إما عدد صريح مميز بالمصدر (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾ ، **فثمانين : مفعول مطلق نائب عن المصدر المحذوف ، والأصل : فاجلدوهم جلداً ثمانين ، وجلدةً : تمييز**) ذات لـ(ثمانين) ، أو عدد غير مميز نحو : ضربته ألفاً .

(**وكأسماء الآلات المعهودة للفعل**) أي : الألفاظ الدالة علىٰ آلة الفعل ، ويشترط : أن تكون آلة للفعل عادة ، فلا يجوز ضربته عموداً ؛ لأنه لم يعهد كون العمود آلةً للضرب ، وقضية ذلك : جواز ضربته حجراً ؛ لأن الحجر عهد الرمي به ، ولا رميته آجرة ؛ لأن الآجرة لم تعهد للرمي . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(نحو : ضربته سوطاً أو عصاً أو مقرعةً) والأصل : ضربته ضرباً بسوط ، أو عصاً أو مقرعة ، ثم توسع في الكلام فحذف المصدر وأقيمت الآلة مقامه ، وهٰذا والذي قبله مما ناب عن المبين لعدد عامله ، وأما النائب عن المؤكد لعامله . . فلم يمثل له نحو : اغتسل غسلاً ، ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ .

مثالها (نحو : ضربته سوطاً أو عصاً أو مقرعة ، والأصل : ضربته ضرباً بسوط ، أو عصاً أو مقرعةً ، ثم تُوسِّع في) دائرة (الكلام) والتوسع : ترك البحث عن الشيء مع القدرة عليه ؛ أي : تُجوِّزَ في الكلام ؛ أي : أُدْخِلَ فيه المجاز ، وهو من مجاز الحذف (فحذف المصدر وأقيمت الآلة مقامه) بضم الميم ؛ أي : مقام المصدر فأعطيت الآلة ما للمصدر من إعراب وإفراد ، أو تثنية أو جمع ، تقول : ضربته سوطاً وسوطين وأسواطاً . انتهىٰ « يس » .

(وهٰذا) المثال الأخير وهو أسماء الآلة (والذي قبله) وهو أسماء العدد (مما ناب عن) المصدر (المبين لعدد عامله ، وأما النائب عن) المصدر (المؤكد لعامله . . فلم يمثل له) المصنف مثاله (نحو : اغتسل غسلاً ، ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾) ، فالأول : اسم مصدر ، والثاني : اسم عين ، والله أعلم .

باب المفعول فيه

[ص] وهو المسمىٰ ظرف الزمان وظرف المكان ، فظرف الزمان :

[التتمة] قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب المفعول فيه)

وهو المسمىٰ ظرفاً عند البصريين ؛ لوقوع الفعل فيه ، قال المرادي : (ولا يسوغ عند الكوفيين تسميته ظرفاً ؛ لأن العرب لم تسمه بذلك في موضع من المواضع ، ولأن الظرف لغةً : الوعاء ؛ وهو متناهي الأقطار ؛ كالجراب والعدل ، والذي يسمونه ظرفاً من المكان ليس كذلك ، وسماه الفراء : محلاً ، والكسائي وأصحابه يسمون الظروف : صفات ، ولا مشاحة في الاصطلاح) انتهىٰ « عطار » .

وإنما ذكره بعد المفعول المطلق ؛ لأن المفعول المطلق : اسم الحدث الجاري علىٰ فعله ، وقد تقرر أنه لا بد للحدث من زمان ومكان يقع فيهما ، فناسب أن يذكر ظرف الزمان والمكان عقبه . انتهىٰ من « الفاسي » .

(وهو) أي : المفعول فيه **(المسمىٰ)** عند البصريين : **(ظرف الزمان وظرف المكان)** لوقوع الفعل فيه ؛ لأنه لا بد له من زمان ومكان يقع فيه ، وإنما جمع المصنف بينهما في باب واحد ؛ لتشابههما وتقارب أحكامهما ، وأفرد كلاً منهما بتعريف يخصه ؛ تخليصاً للمبتدي من ورطة الاشتباه . انتهىٰ من « أبي النجا » .

والظرف لغةً : الوعاء مطلقاً ؛ أي : سواء كان زماناً أو مكاناً ، **واصطلاحاً** : ما ذكره المصنف بقوله : **(فظرف الزمان)** وقدمه ؛ لأنه الأصل ؛ لشدة احتياج الفعل إليه ؛ لأن كل حدث لا بد له من زمان يقع فيه ، بخلاف المكان ؛ لأن بعض

هو اسم الزمان المنصوب بتقدير (في)

الحدث لا يحتاج إليه ، كالصوم مثلاً ؛ أي : فظرف الزمان اصطلاحاً : (**هو اسم الزمان**) من إضافة الدال إلى المدلول ؛ أي : اسم مدلوله الزمان ، والزمان : هو امتداد حركة الفلك إلىٰ ما لا نهاية له (**المنصوب**) خرج به : المرفوع والمجرور ؛ أي : المنصوب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه ، سواء كان ذلك اللفظ فعلاً ؛ كصمت يوم الجمعة ، أو شِبْهَهُ نحو : أنا صائم غداً ، مذكوراً كان اللفظ أو محذوفاً كان ذلك الحذفُ جائزاً أو واجباً .

(**بتقدير**) معنىٰ (« **في** ») الدالة على الظرفية ؛ أي : بتضمين معناها وهي الظرفية ، وهي ؛ أي : الظرفية : استقرار الشيء في الشيء حقيقةً أو حكماً ؛ كصليت أو صمت يوم الجمعة ، وخرج بقوله : (بتقدير معنىٰ في) ما نصب لا بتقدير معنىٰ في : بأن كان علىٰ تقدير الباء نحو : (تمرون الديار) أي : بالديار أو علىٰ تقدير من ؛ كالتمييز نحو : طبت نفساً ، أو نصب علىٰ تقدير لفظ (في) دون معناها نحو : ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ ، أو نصب (لا) بتقدير حرف أصلاً نحو : يوماً من قوله تعالىٰ : ﴿ يَخَافُونَ يَوْمًا ﴾ ، وبقولنا : (الدالة على الظرفية) التي للتعدية ؛ كما في (وترغبون) والتي للسببية نحو : كتبت في العلم ، وسواء في التقدير المذكور المبهم : وهو ما دل علىٰ قدر من الزمان غير معين ؛ نكرة كان نحو : لحظة وحين ، أو معرفة ؛ كالحين واللحظة ، والمختص : وهو ما دل علىٰ قدر معين من الزمان ؛ معرفاً كان ذلك المعين ؛ وهو ما عرف بـ(أل) نحو : صمت اليوم ، أو بالعلمية ؛ كصمت رمضان ، أو بالإضافة نحو : صمت يوم قدوم زيد ، أو منكراً نحو : سرت يوماً أو يومين أو أسبوعاً ، فالمعدود من قبيل المختص ؛ خلافاً لمن جعله قسماً ثالثاً . انتهىٰ من « الفتوحات » .

وإنما اعتبروا تقدير المعنىٰ دون اللفظ ؛ للإشارة إلىٰ أنه لا يعتبر في الظرف

نحو : اليوم ، والليلة ، وغدوة ،

صحة التصريح بها ؛ إذ لا يصح التصريح بها في الظروف التي لا تتصرف ؛ كعند في نحو قولك : جلست عند زيد ؛ إذ لا يصح أن يقال : في عند زيد ، فخرج بقيد (تضمين معنىٰ في) نحو : (يخافون) ، ونحو : و﴿ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ ، فإنهما ليسا علىٰ معنىٰ في ؛ بل كل منهما مفعول به ، لٰكن ناصب (حيث) محذوف تقديره : يعلم ، وليس منصوباً بأعلم ؛ لأنه أفعل تفضيل ، وهو لا ينصب المفعول به إجماعاً . انتهىٰ من « العطار » باختصار .

وقد تبع المؤلف في ذكر لفظ المنصوب في التعريف الأصل ؛ لأن النصب حكم من أحكام الظرف ، والأحكام لا تدخل في الحدود كما مر في (باب الفاعل) ، وقد ذكر المؤلف عدة من ظرف الزمان يصدق عليها التعريف المذكور فقال : وذلك الظرف المذكور (نحو : اليوم) : وهو عند أهل الشرع : من طلوع الفجر الصادق إلىٰ غروب الشمس ، وفي اللغة : من طلوع الشمس إلىٰ غروبها ، تقول في مثاله : صمت اليوم أو يوماً ، أو يوم الخميس ، وإعرابه : (صمت) : فعل وفاعل (اليوم) : ظرف زمان منصوب على الظرفية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والظرف متعلق بـ(صمت) ، وقد يراد باليوم : مطلق الزمن الصادق بالليل والنهار ، نحو قولهم : يوم الطائف ، يوم الحرة ، يوم الخندق ، مراداً به أيام القتال الواقع في ذلك الوقت .

(والليلة) : وهي في الشرع : من غروب الشمس إلىٰ طلوع الفجر الصادق ، وفي اللغة : من غروب الشمس إلىٰ طلوعها ، تقول : اعتكفت الليلة أو ليلة ، أو ليلة الجمعة ، وإعرابه : (اعتكفت) : فعل وفاعل (الليلة) : ظرف زمان منصوب بـ(اعتكفت) وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والظرف متعلق بـ(اعتكفت) .

(وغدوة) : يُجمع علىٰ غُدىً ؛ كمُدىً ومدية ، والتاء فيها للتأنيث بالتنوين مع

وبكرة ، وسحراً ، وغداً ، وعتمةً ،

التنكير ؛ لأن التنوين فيه تنوين تنكير ؛ أي : مع إرادة كونها نكرة لا تختص بيوم معين ، فتطلق على غدوة أي يوم كان ، والتاء فيها ؛ كتاء قائمة وضاربة لا تمنع الصرف تقول : أزورك غدوة ، وإعرابه : (أزورك) : فعل ومفعول وفاعله مستتر (غدوةً) : ظرف زمان منصوب بالفعل ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وبعدم التنوين مع التعريف ؛ أي : مع إرادتها من يوم معين ، والمانع لها من الصرف حينئذ العلمية والتأنيث اللفظي فتقول : أزورك غدوة بلا تنوين ، تريد غدوة يوم الجمعة مثلاً ؛ وهي عقب صلاة الصبح إلى طلوع الشمس ؛ كما في « العشماوي » .

(وبكرة) : بالتنوين وتركه على التفصيل السابق في غدوة ؛ وهي أول النهار ، وأول النهار : من الفجر الصادق عند أهل الشرع ، وقيل : من طلوع الشمس عند أهل اللغة ، إلى الاستواء تقول : آتيك بكرةً ، أو بكرة يوم الخميس .

(وسحراً) : بالتنوين : إذا لم ترد به سحر ليلة معينة تقول : آتيك سحراً ؛ أي : أي سحر من الأسحار ، وبلا تنوين : إذا أردت سحر ليلة معينة : تقول : آتيك ليلة الجمعة سحر ، وسحر بدل من (ليلة الجمعة) بدل بعض من كل ، وهو حينئذ ممنوع من الصرف ؛ للعلمية والعدل عن السحر ؛ كما قال ابن مالك :

والعدل والتعريف مانعا سحر إذا به التعيين قصداً يعتبر

وهو آخر الليل : قبيل الفجر ؛ أي : اسم للزمن الملاصق بالفجر .

(وغداً) : بفتح الغين المعجمة مقصوراً مع التنوين دائماً مع دعم الإضافة و(أل) : وهو اسم لليوم الذي عقب يومك الذي أنت فيه ، تقول : أكرمك غداً .

(وعتمةً) : بفتحتين وبالتنوين ؛ وهي ثلث الليل الأول من بعد العشاء ، أو من

وصباحاً ، ومساءً ، وأبداً ، وأمداً ، وحيناً ، وعاماً ،

قبل وقتها ، تقول : آتيك عتمة ، أو عتمة ليلة الجمعة .

(وصباحاً) وهو أول النهار من الفجر إلى الزوال ؛ لأنه مقابل المساء ، تقول : أنتظرك صباحاً ، أو صباح يوم الجمعة .

(ومساءً) : بالمد وهو من الزوال إلىٰ آخر الليل ، فعلىٰ هـٰذا يكون منتهى الصباح إلى الضحوة ، والضحوة إلى الضحىٰ ، وقيل : إلى الزوال . انتهىٰ « عشماوي » ، تقول : أزورك مساءً ، أو مساء يوم الجمعة .

(وأبداً) : وهو الزمان المستقبل الذي لا غاية لمنتهاه يجمع علىٰ آباد ، تقول : لا أكلم زيداً أبداً ، أو أبد الآبدين ؛ أي : أبد الموجودين في الأبد ، فكأنك قلت : لا أكلم زيداً ما دام أحد موجوداً في الأبد .

(وأمداً) : يجمع علىٰ آماد ؛ وهو بمعنىٰ أبداً ، تقول : لا أكلم زيداً أمداً ، أو أمد الدهر ، أو أمد الداهرين ؛ أي : أمد الموجودين في الدهر ، فكأنك قلت : لا أكلم زيداً ما دام أحد موجوداً في الدهر .

(وحيناً) : وهو اسم لزمن مبهم ، تقول : قرأت حيناً ، وحين جاء الشيخ ، ونحو ذلك المذكور من أسماء الزمان المبهمة نحو : وقت وساعة وزمان ، والمختصة نحو : ضحىً وضحوة ؛ وهي ارتفاع النهار والضحىٰ فُوَيْقَهُ .

(وعاماً) : تقول سرت عاماً ؛ وهو مرادف للسنة ، وهي ثلاثة : شمسية : فهي عبارة عن دورة من دورات الشمس في الأبراج الاثني عشر ، ولها شهور العجم ، من رومية وفارسية وقبطية وغيرها ، وهي ثلاث مئة وخمسة وستون يوماً وربع يوم على الصحيح .

والثانية : قمرية : ويقال لها عربية ، أولها : المحرم ، وآخرها : ذو الحجة ؛

وشهراً ، وأسبوعاً ، وساعةً .

وهي ثلاث مئة وأربعة وخمسون يوماً وخمس يوم وسدسه ، سميت قمرية : لأن شهورها على حساب رؤيته في عرف الشرع ، وحساب سيره في عرف أهل الفَلَك .

والثالثة : عددية ؛ ولها الأشهر العددية : وهي ثلاث مئة وستون يوماً بلا كسر .

(وشهراً) : تقول : لا أكلمك شهراً ، وجمعه أشهر ، سمي بذلك ؛ لشهرته وظهوره ، وهو : قمري ، ويسمى : الهلالي والعربي ، وأيامه : ثلاثون أو تسعة وعشرون ، منوط في عرف الشرع برؤية الهلال ، وأهل الفلك يبدؤون بالمحرم ، فيجعلون كل وتر : ثلاثين ، وكل شفع : تسعة وعشرين إلا ذا الحجة ، ففي سنة الكبيسة : ثلاثين ، وفي غيرها : تسعة وعشرين ، وخمساً وسدساً .

(وأسبوعاً) : نحو : اعتكفت أسبوعاً ، ويقال له : سبت ؛ تسميةً له باسم أول أيامه على الأصح ، ويقال له : جمعة ؛ تسمية له باسم آخر أيامه .

(وساعة) : وهي تطلق على الفلكية ، وعلى قدر حلب شاة ، وعلى اللحظة اللطيفة نحو : سرت ساعة .

واعلم : أن هـٰذه الأمثلة منها : ما هو ثابت التصرف والانصراف ؛ كيوم وليلة .

ومنها : ما هو منفي التصرف والانصراف نحو : سحر إذا كان من ليلة بعينها ؛ فإنه لا ينون لعدم انصرافه ، ولا تفارقه الظرفية لعدم تصرفه .

ومنها : ما هو ثابت التصرف منفي الانصراف نحو : غدوة وبكرة علمين قيل ، وكذا عتمة إذا أريد بها معين ، فإنها تصير علماً فيمتنع صرفها ، قال ابن عنقاء : (وهو الوجه) .

ومنها : ما هو ثابت الانصراف منفي التصرف نحو : صباحاً ومساءً .

وبقي قسم خامس : وهو الظرف المبني الذي لا تصرف له ؛ كإذ وإذا ، وقد

وظرف المكان : هو اسم المكان المنصوب بتقدير (في) نحو : أمام ، وخلف ، وقدام ،

يضاف إلىٰ (إذ) اسم الزمان نحو : يومئذ ، وحينئذ ، وبعدَ إذْ هَدَيْتَنا ، وكصباحَ مساءَ بالتركيب ، ويومَ يومَ ، وقطُّ للزمان الماضي ، وعَوْضٌ للمستقبل غالباً وللماضي قليلاً ، ويلازمان النفي ، ومنذ ومذ ، والآن ، وأمس إن كان ظرفاً لليوم الذي قبل يومك ، والمراد بالمتصرف : ما يستعمل ظرفاً وغير ظرف ؛ كأن يقع مبتدأ ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مضافاً إليه ؛ كيوم وشهر ، وبغير المتصرف : ما لزم الظرفية أو شبهها ، وهو الجر بـ(من) انتهىٰ « كواكب » .

(وظرف المكان) أصله مكون من (كان) علىٰ وزن (مَفْعَل) اصطلاحاً : (هو اسم المكانِ) المُبْهَم ، بالرفع صفةٌ لـ(اسم) ، وإنما قيدناه بـ(المبهم) ، وأطلقناه في ظرف الزمان ؛ لأن ظرف المكان لا يكون إلا مبهماً . انتهىٰ « عبد المعطي » .

أي : اسم مدلوله المكان (المنصوب) بالرفع صفة لـ(الاسم) أي : المشتمل علىٰ علم النصب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه ، الشامل ذلك اللفظ للفعل وشبهه علىٰ نحو ما مر (بتقدير) معنىٰ (« في ») الدالة على الظرفية ، وقد ذكر المصنف منه أيضاً عدة أمثلة فقال : (نحو : أمام) : بفتح الهمزة ؛ وهو بمعنىٰ قدام نحو : جلست أمام الشيخ ، وإعرابه : (جلست) : فعل وفاعل (أمام) : ظرف مكان منصوب على الظرفية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره (أمام) : مضاف (الشيخ) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

(وخلف) وهو ضد (أمام) نحو : صليت خلف المقام .

(وقدام) : وهو مرادف لـ(أمام) نحو : جلست قدام الكعبة .

ووراء ، وفوق ، وتحت ، وعند ، ومع ، وإزاء ، وحذاء ،

(ووراء) : وهو مرادف لـ(خلف) نحو : جلست وراء الحِجْر ، وقد تأتي بمعنىٰ (قدام) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ ﴾ .

(وفوق) : وهو المكان العالي نحو : جلست فوق المنبر .

(وتحت) : وهو ضد (فوق) نحو : جلست تحت الميزاب .

(وعند) : وهو اسم لما قرب من المكان نحو : دعوت الله عند الملتزم ، وقد تفتح فاؤه وتضم ، والكسر أشهر ، ولا تقع إلا منصوبة على الظرفية ، أو مخفوضة بـ(من) ، وعنها ألغز الحريري بقوله :

وما منصوب أبداً على الظرف ولا يخفضه شيء سوىٰ حرف

وقد ترد بمعنى الزمان ؛ كقوله صلى الله عليه وسلم : « إنما الصبر عند الصدمة الأولىٰ » أخرجه مسلم (في الجنائز) من حديث أنس رضي الله عنه .

(ومع) : بفتح العين وربيعة تسكنها ؛ وهو اسم لمكان الاجتماع نحو : جلست مع السدنة ؛ أي مصاحباً بهم ، ولذا يخبر بها عن الذوات نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ ﴾ ، وقد تأتي لزمان الاجتماع نحو : جئتك مع العصر ؛ وهي من الظروف العادمة التصرف ، وقد تحتملهما ؛ كأكل أو جلس زيد مع عمرو ، فإنه محتمل لزمان الاجتماع في الأكل أو الجلوس ، ولمكانه ؛ وهي من الأسماء الملازمة للإضافة ، سواء كانت إلىٰ ظاهر أو إلىٰ ضمير ، بخلاف المفردة في نحو : جاؤوا معاً ، فملازمة للحالية . انتهىٰ « خضري » .

(وإزاء) : بكسر الهمزة ؛ وهي بمعنىٰ مقابل نحو : جلست إزاء الحجر الأسود بمعنىٰ مقابله .

(وحذاء) : بكسر الحاء المهملة ، وبعدها ذال معجمة بمعنىٰ مقابل أيضاً

وتلقاء ، وهٰذه الثلاثة معناها واحد ، وثَمَّ ، وهنا ، وجميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية ، لا فرق في ذلك بين المختص منها والمعدود ، والمبهم ؛

نحو : جلست حذاء باب الكعبة ؛ أي : مقابله .

(**وتلقاء**) : بكسر التاء بمعنىٰ مقابل نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَآءَ مَدْيَنَ ﴾ أي : مقابلها .

(**وهٰذه الثلاثة**) الأخيرة (**معناها واحد**) وهو مقابل (**وثم**) : بفتح الثاء المثلثة ؛ اسم إشارة للمكان البعيد في محل النصب على الظرفية مبني على الفتح ، كما مر في فصل اسم الإشارة نحو : جلست ثم ؛ أي : في المكان البعيد .

(**وهنا**) : بضم الهاء وتخفيف النون ؛ اسم إشارة للمكان القريب نحو : جلست هنا ؛ أي : في المكان القريب ، وبفتحها وكسرها مع تشديد النون فيهما للمكان البعيد كما مر هناك ، وقد تأتي للزمان نحو : قرأت من طلوع الشمس إلىٰ هنا ؛ أي : إلىٰ هٰذا الوقت القريب ، ومما يأتي للزمان والمكان من الظروف : قبل وبعد (**وجميع أسماء الزمان**) معرفةً كانت أو نكرةً ، محدودةً كانت ؛ كيوم وشهر ، أو غيرمحدودة ؛ كحين وزمان (**تقبل النصب على الظرفية**) بتقدير معنىٰ (في) (**لا فرق في ذلك**) أي : في قبولها النصب على الظرفية (**بين المختص منها**) بوصف أو إضافة ، أو تعريف بـ(أل) (و) بين (**المعدود**) وهو ما له قدر من الزمن معلوم نحو : يوم ، وشهر ، وسنة (و) بين (**المبهم**) وهو ما يقع علىٰ قدر من الزمن غير معين ؛ كوقت وحين ، قال في « شرح التسهيل » : المبهم من الزمان : ما وقع علىٰ قدر من الزمن غير معين ؛ كوقت وحين ، والمختص قسمان : معدود وغير معدود ، فالمعدود : هو ما له قدر من الزمن معلوم نحو : يوم ، وشهر ، وسنة ، والمحرم ، وسائر أسماء الشهور ، ونحو : الصيف والشتاء ، والمختص الغير المعدود : كأسماء الأيام ؛ كالسبت والأحد ،

ونعني بـ(المختص) : ما يقع جواباً لـ(متىٰ) نحو : يوم الخميس تقول : صمت يوم الخميس ، وبـ(المعدود) : ما يقع جواباً لـ(كم) كالأسبوع والشهر تقول : اعتكفت أسبوعاً ، وبـ(المبهم) : ما لا يقع جواباً لشيء تقول : جلست حيناً ووقتاً ،

وما أضافت إليه العرب شهراً من أعلام الشهور ، وهو رمضان ، وربيع الأول ، وربيع الثاني ، وما اختص بـ(أل) ، أو الصفة ، أو الإضافة . انتهىٰ من « العطار » .

(**ونعني بـ« المختص »**) منها ؛ أي : من الظروف الزمانية (**ما يقع جواباً لـ« متىٰ »**) الاستفهامية (**نحو : يوم الخميس تقول : صمت يوم الخميس**) أو اليوم مثلاً ، فإنك إذا سئلت : متىٰ تسافر . . صلح أن تقول : أسافر يوم الخميس أو اليوم أو الليلة ، ونحو ذلك .

(**و**) نعني (**بالمعدود**) منها : (**ما يقع جواباً لـ« كم »**) الاستفهامية فقط (**كالأسبوع والشهر**) فإنه إذا قيل لك : كم اعتكفت ؟ . . فإنك (**تقول**) في جواب سؤالك : (**اعتكفت أسبوعاً**) أو شهراً أو عاماً .

(**و**) نعني (**بـ« المبهم »**) منها : (**ما لا يقع جواباً لشيء**) منهما ؛ أي : لمتىٰ ولا لكم ، ويدل علىٰ قدر من الزمان غير معين ؛ كالحين والوقت (**تقول**) من غير استفهام بمتىٰ ولا بكم : (**جلست حيناً ووقتاً**) وساعةً ، ولا تقول في جواب من قال لك : كم صمت حيناً أو زمناً ؟ انتهىٰ « عطار » .

ويكون نصبه علىٰ جهة التوكيد المعنوي ؛ لأنه لا يزيد علىٰ دلالة الفعل شيئاً ، وقضية عطف المؤلف المعدود على المختص : أن المعدود ليس بمختص ، وهو ظاهر كلامهم ، وجزم المرادي في « شرح التسهيل » : بأنه من قبيل المختص ، وهو الصحيح ؛ لأنه إن دل علىٰ قدر غير معين ولم يصلح جواباً لمتىٰ ولا لكم . .

وأما أسماء المكان . . فلا ينصب منها على الظرفية إلا ثلاثة أنواع : **الأول** : المبهم ؛ كأسماء الجهات الست ؛ وهي : فوق ، وتحت ، ويمين ، وشمال ، وأمام ، وخلف ....

فمبهم ؛ كحين وزمان ، وإلا . . فمختص معدوداً كان أو غيره ؛ إذ التخصيص يكون بالعدد كما يكون بالصفة وغيرها مما مر قريباً ، وعبارة ابن هشام في « جامعه » : (وما صلح من الزمان جواباً لمتىٰ ؛ كشهر رمضان . . فمختص ، أو لكم ؛ كيومين . . فمعدود ، أو لهما . . فمختص معدود ؛ كأسماء الشهور غير ما أضيف إليه شهر وهو رمضان والربيعان ، وغيرهن مبهم ؛ كحين ووقت وساعة) انتهىٰ .

(**وأما أسماء المكان . . فلا ينصب منها على الظرفية**) بتقدير معنىٰ (في) (**إلا ثلاثة أنواع**) منها : (**الأول : المبهم**) وهو ما لا يختص بمكان بعينه ، ولا تعرف حقيقته إلا بما معه من مضاف إليه أو إشارة ، ويقال فيه أيضاً : هو ما افتقر إلىٰ غيره في بيان صورة المسمىٰ ، ويقال فيه أيضاً : هو ما كان غير محدود وذلك (**كأسماء الجهات الست**) إذ ليس لها حد ونهاية معينة (**وهي فوق ، وتحت ، ويمين ، وشمال ، وأمام ، وخلف**) الأولىٰ قراءتها بضم أواخرها بلا تنوين ؛ كقبل وبعد ، مبنية على الضم ، ومحلها النصب على الظرفية ، فإنه لا حدود محصورة لشيء منها ، ولا يدل شيء منها علىٰ صورة مسماه ؛ أي : علىٰ حقيقة المعنى الموضوع له بحيث ينكشف للسامع تلك الحقيقة ، إلا إذا ذكر المضاف إليه ؛ كفوق السماء ، وتحت الأرض مثلاً ، فلا يعرف شيء من حقيقة تلك الجهات بنفس اللفظ الدال عليها ؛ بل بما أضيف إليه ذلك اللفظ ، بخلاف نحو : الدار ، والبيت ، والمسجد فإنها تدل علىٰ صورة مسماها بنفسها ، ولها حدود محصورة ، فانتصابها في نحو : سكنت البيت ، ونزلت الدار ليس على الظرفية ؛ بل على التوسع بإسقاط الخافض لا على الظرفية ، والأصل في الدار ؛ لأنها من الظروف المختصة . انتهىٰ « عطار » .

وما أشبهها .

والثاني : أسماء المقادير ؛ كالميل ،

قال الناصر الطبلاوي : (والجهات الست أسماؤها أكثر من ستة ؛ وهي الفوق ، والتحت ، واليمين ، والشمال ، وذات اليمين ، وذات الشمال ، والوراء ، والأمام ، وقدام ، وخلف ، وإنما سميت الجهات الست ؛ باعتبار الكائن في المكان ، فإن له ست جهات) انتهىٰ منه .

فأمامك مثلاً في نحو : جلست أمامك ، يتناول أمام وجهك إلىٰ منقطع الأرض ، **وخلفك** في قولك : جلست خلفك ، يتناول ما وراء ظهرك إلىٰ منقطع الأرض .

وقوله : (**وما أشبهها**) بجر (ما) الموصولة معطوف علىٰ قوله : (كأسماء الجهات الست) أي : وكالأماكن التي أشبهت الجهات الست في كونها غير محدودة محصورة ؛ أي : في الإبهام ؛ كأرض ، ومكان ، وعند ، ولدىٰ ، ودون ، ووسط ، وناحية ، وجهة ، وجانب كما ذكرها في « المغني » .

فإن قلت : لأي شيء صلح اسم الزمان للظرفية مطلقاً ، مبهماً كان أو مختصاً ، ولم يصلح لها اسم المكان إلا مبهماً . . **فالجواب** : أن أصل العوامل : الفعل ودلالة الفعل على الزمان لكونها تضمنية . . أقوىٰ من دلالته على المكان لكونها التزامية ، فلقوة دلالة الفعل على الزمان تعدىٰ لجميع ما يدل عليه من أسمائه ، ولضعف دلالته على المكان لم يتعد إلىٰ جميع أسمائه ؛ بل إلىٰ نوع منها . انتهىٰ من « العطار » .

(**والثاني**) من الأنواع الثلاثة : (**أسماء المقادير**) الدالة علىٰ مسافة معلومة (**كالميل**) بكسر الميم وسكون الياء تطلق علىٰ عود يكتحل به ، وعلىٰ أربعة آلاف

والفرسخ ، والبريد نحو : سرت ميلاً .

والثالث : ما كان مشتقاً من مصدر عامله نحو : جلست مجلس زيد ، **قال الله** تعالىٰ : ﴿ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ ﴾ ،

خطوة بعير وهو المراد هنا ، وسيأتي بسط الكلام عليه في الحاشية .

(**والفرسخ**) وهو ثلاثة أميال (**والبريد**) وهو أربعة فراسخ (**نحو : سرت ميلاً**) ، **وإعرابه** : (سرت) : فعل وفاعل (ميلاً) : ظرف مكان منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وظاهر عبارته : أن أسماء المقادير قسم مستقل ليس بمبهم ولا مختص ، وهـٰذا هو الأصح ؛ لأن الحق أن فيه شوباً منهما ؛ فهو مختص لدلالته علىٰ كمية معينة ، ومبهم لعدم اختصاصه بمكان معين . انتهىٰ « كواكب » .

(**والثالث**) من الأنواع الثلاثة : (**ما كان مشتقاً**) ومأخوذاً (**من مصدر عامله**) ، واتحدت مادته ومادة عامله ، وهـٰذا قيد لا بد منه ، أما إذا اختلفت مادته ومادة عامله نحو : قعدت مجلس زيد. . لم يجز في القياس أن يجعل مجلس ظرفاً ؛ بل يجب فيه التصريح بـ(في) ، ثم ظاهر صنيعه : أن ما صيغ من الفعل مختص باسم المكان ، وكان حقة أن ينبه علىٰ نظيره في اسم الزمان ؛ إذ قعدت مقعد زيد يصح أن يراد به الزمان ؛ أي : زمان قعوده ، كما يصح أن يراد به المكان ، سواء أكان عامله فعلاً أم اسماً ، ويكون علىٰ صيغة اسم مفعوله إلا في الثلاثي فعلىٰ (مفعل) بفتح ميمه وعينه ما لم تعتل فاؤه ، أو تكسر عين مضارعه فتكسر عينه ؛ كموضع ومجلس ؛ وشذ ما خالف ذلك وهو قياسي (**نحو : جلست مجلس زيد**) ، **وإعرابه** : (جلست) : فعل وفاعل (مجلس) : ظرف مكان منصوب على الظرفية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، و(زيد) : مضاف إليه ، ونحو : شرفي جلوسي مجلسك (**قال الله تعالىٰ : ﴿ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ ﴾**) ، **وإعرابه** : (أنا) : (أن) : حرف نصب وتوكيد ، مبني بفتحة مقدرة

وما عدا هـٰذه الثلاثة الأنواع من أسماء المكان . . لا يجوز انتصابه على الظرفية فلا تقول : جلست البيت ، ولا صليت المسجد ، ولا قمت الطريق ، . . . .

على النون المدغمة في نون (نا) ، (نا) : ضمير لجماعة المتكلمين في محل النصب اسمها مبني على السكون (كنا) : فعل ماض ناقص مبني بفتح مقدر على النون المدغمة في نون (نا) ، (نا) : ضمير لجماعة المتكلمين في محل الرفع اسمها (نقعد) : فعل مضارع مرفوع بضمة ظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره : (نحن) ، (منها) : جار ومجرور متعلق بـ(نقعد) ، (مقاعد) : جمع مقعد منصوب على الظرفية المكانية متعلق بـ(نقعد) ، (للسمع) : جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمقاعد ، وجملة (نقعد) في محل النصب خبر (كان) تقديره : كنا قاعدين مقاعد للسمع ، وجملة (كان) في محل الرفع خبر (إن) تقديره : وأنا قاعدون منها مقاعد للسمع ، وجملة (أن) المفتوحة معطوفة علىٰ ما قبلها ، وهـٰذه الثلاثة الأنواع يطرد انتصابها على الظرفية المكانية .

(وما عدا هـٰذه الثلاثة الأنواع من أسماء المكان . . لا يجوز انتصابه على الظرفية) وهو كل ما كان من الظروف المكانية مختصاً : وهو ما له اسم من جهة نفسه وله أقطار تحويه ؛ كالدار ، والبيت ، والقصر ، والطريق ، والسوق ، والمسجد ، والجامع ، والقرية ، والمدينة ، والبلد ، والشام ، ومكة ، واليمن ، والعراق ، فهـٰذا كله لا ينقاس نصبه .

(فلا تقول : جلست البيت ، ولا صليت المسجد ، ولا قمت الطريق) بالنصب فيهن ، وإنما لا ينقاس ؛ لضعف دلالة الفعل ، وهو أصل العوامل على المكان ؛ لكونها بالالتزام ، فلم يتعد إلىٰ جميع أسمائه ؛ بل إلى المبهم لدلالته عليه بالجملة ، وإلىٰ ما هو من مادته ؛ لقوة دلالته عليه حينئذ ، لما قويت دلالته على الزمان بالتضمن . . تعدىٰ إلىٰ جميع أسمائه . انتهىٰ « خضري » .

ولكن تجره بـ(في) ، وقولهم : دخلت المسجد ، وسكنت البيت . . منصوب على التوسع بإسقاط الخافض .

(**ولكن**) حكمه ؛ أي : حكم ما عدا الثلاثة الأنواع من أسماء المكان أن (**تجره بـ« في »**) الظرفية وجوباً (**وقولهم**) أي : قول العرب فيما سمع منهم : (**دخلت المسجد ، وسكنت البيت . . منصوب على التوسع**) أي : على التجوز بارتكاب المجاز (**بإسقاط الخافض**) وإجراء القاصر مجرى المتعدي ، إلا أنه مع (دخلت) مطرد ؛ لكثرة استعماله ، ودورانه علىٰ ألسنتهم .

إعراب المتن

(**باب المفعول فيه**) : (باب) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هـٰذا الآتي باب المفعول فيه ، والخبر مرفوع (باب) : مضاف (المفعول فيه) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ هاء فيه ؛ لأنها جزء علم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً نحوياً .

(**وهو المسمىٰ : ظرف الزمان ، وظرف المكان**) : الواو : استئنافية (هو) : مبتدأ (المسمىٰ) : خبره مرفوع بضمة مقدرة ، وهو اسم مفعول يعمل عمل الفعل المغير يتعدىٰ إلىٰ مفعولين الأول منهما ضمير مستتر فيه في محل الرفع نائب فاعل له (ظرف) : مفعول ثان له وهو مضاف (الزمان) : مضاف إليه (وظرف المكان) : معطوف عليه ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(**فظرف الزمان : هو اسم الزمان**) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن المفعول فيه هو ظرف الزمان وظرف المكان ، وأردت تعريف كل من النوعين وأمثلتهما . . فأقول لك ظرف الزمان. . . إلخ (ظرف) : مبتدأ (الزمان) : مضاف إليه (هو) : ضمير فصل (اسم) : خبر (الزمان) : مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (**المنصوب**) : صفة لـ(اسم) مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**بتقدير في**) : (بتقدير) : جار ومجرور متعلق بـ(المنصوب) ، (تقدير) : مضاف ، (في) : مضاف إليه محكي مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، (**نحو : اليوم والليلة**) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً

(نحو) : مضاف (اليوم) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (والليلة) : معطوف محكي على (اليوم) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، وكذا قوله : (وغدوة ، وبكرةً ، وسحراً ، وغداً ، وعتمةً ، وصباحاً ، ومساءً ، وأبداً ، وأمداً ، وحيناً ، وعاماً ، وشهراً ، وأسبوعاً ، وساعة) : معطوفات محكيات على (اليوم) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تَبِعَتْهُ بالجر ، وعلامة جر كل منها كسرة مقدرة علىٰ أواخرها ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(وظرف المكان : هو اسم المكان) : الواو : عاطفة (ظرف) : مبتدأ (المكان) : مضاف إليه مجرور (هو) : ضمير فصل على الأصح (اسم) : خبر المبتدأ مرفوع وهو مضاف (المكان) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فظرف الزمان) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (المنصوب) : صفة لـ(اسم) مرفوع بالضمة الظاهرة ، (بتقدير في) : جار ومجرور ومضاف إليه محكي متعلق بـ(المنصوب) ، (نحو : أمام) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف (أمام) : مضاف إليه محكي مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (وخلف ، وقدام ، ووراء ، وفوق ، وتحت ، وعند ، ومع ، وإزاء ، وحذاء ، وتلقاء) : معطوفات محكيات علىٰ (أمام) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعته بالجر ، وعلامة جرهن كسرة مقدرة علىٰ أواخرهن ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**وهٰذه الثلاثة**) : الواو : اعتراضية (هٰذه) : مبتدأ أول (الثلاثة) : بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان له ، (**معناها**) : مبتدأ ثان ومضاف إليه مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر (**واحد**) : خبر للمبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول ، وجملة الأول وخبره جملة معترضة لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه .

(**وثم وهنا**) : معطوفان محكيان علىٰ (أمام) مجروران بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**وجميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية**) : الواو : استئنافية (جميع) : مبتدأ مرفوع وهو مضاف (أسماء) : مضاف إليه (وأسماء) : مضاف (الزمان) : مضاف إليه (تقبل) : فعل مضارع وفاعل مستتر (النصب) : مفعول به (على الظرفية) : جار ومجرور متعلق بـ(تقبل) ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : وجميع أسماء الزمان قابلة النصب على الظرفية ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**لا فرق في ذلك بين المختص منها ، والمعدود ، والمبهم**) : (لا) : نافية للجنس تعمل عمل (إن) تنصب الاسم وترفع الخبر (فرق) : في محل النصب اسمها مبني على الفتح ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ (من) الاستغراقية (في ذلك) : جار ومجرور متعلق بـ(فرق) لأنه مصدر لـ(فرق) الثلاثي ، وخبر (لا) محذوف جوازاً تقديره : لا فرق في ذلك موجود ، وجملة (لا) من اسمها وخبرها في محل النصب حال من الضمير المستتر في (تقبل) تقديره : تقبل النصب على الظرفية حالة كونها عادمة الفرق في ذلك بين المختص منها والمبهم (بين المختص منها ، والمعدود ، والمبهم) : (بين) : منصوب

على الظرفية الاعتبارية ، وعلامة نصبها فتحة ظاهرة وهو مضاف (المختص) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (منها) : جارو مجرور متعلق بـ(المختص) ، والظرف متعلق بـ(فرق) أيضاً (والمعدود والمبهم) : معطوفان على (المختص) مجروران بالكسرة الظاهرة .

(**ونعني بالمختص : ما يقع جواباً لمتىٰ**) : الواو : استئنافية (نعني) : فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة ، منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لإسناده إلى المتكلمين تقديره : نحن معاشر النحاة (بالمختص) : جار ومجرور متعلق بـ(نعني) والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً نحوياً أو بيانياً (ما) اسم موصول في محل النصب مفعول (نعني) ، (يقع) : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر يعود علىٰ (ما) ، والجملة صلة الموصول جواباً مفعول به لـ(يقع) ، (لمتىٰ) : جار ومجرور محكي متعلق بـ(جواباً) لأنه اسم مصدر لـ(أجاب) الرباعي ، (**نحو : يوم الخميس**) : (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (يوم الخميس) : مضاف إليه محكي ، (**تقول**) : فعل مضارع وفاعله مستتر ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**صمت يوم الخميس**) : مقول محكي لـ(تقول) .

(**وبالمعدود**) : جار ومجرور معطوف علىٰ قوله : (بالمختص) علىٰ كونه متعلقاً بـ(نعني) (**ما يقع جواباً لكم**) : (ما) : اسم موصول في محل النصب مفعول لـ(نعني) المقدر (يقع) : فعل مضارع وفاعله مستتر ، والجملة صلة لـ(ما) الموصولة جواباً مفعول لـ(يقع) ، (لكم) : جار ومجرور محكي متعلق بـ(جواباً) ، (**كالأسبوع**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك كائن كالأسبوع ، والجملة مستأنفة ،

(والشهر) : معطوف على (الأسبوع) مجرور بالكسرة الظاهرة ، **(تقول)** : فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) والجملة الفعلية مستأنفة ، **(اعتكفت أسبوعاً)** : مقول محكي لـ(تقول) .

(وبالمبهم : ما لا يقع جوابا لشيء) : (وبالمبهم) : جار ومجرور معطوف علىٰ قوله : (بالمختص) علىٰ كونه متعلقاً بـ(نعني) ، (ما) : اسم موصول في محل النصب مفعول لـ(نعني) المقدر (لا) : نافية (يقع) : فعل مضارع وفاعله مستتر يعود علىٰ (ما) ، والجملة صلة لـ(ما) الموصولة جواباً مفعول به لـ(يقع) ، (لشيء) : جار ومجرور متعلق بـ(جواباً) لما مر ، **(تقول)** : فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوباً ، والجملة الفعلية مستأنفة ، **(جلست حيناً ووقتاً)** : مقول محكي لـ(تقول) .

(وأما أسماء المكان . . فلا ينصب منها على الظرفية إلا ثلاثة أنواع) : الواو : عاطفة (أما) : حرف شرط وتفصيل (أسماء) : مبتدأ وهو مضاف (المكان) : مضاف إليه مجرور (فلا) : الفاء : رابطة لجواب (أما) واقعة في غير موضعها ؛ لأن موضعها موضع (أما) ، (لا) : نافية (ينصب) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة الظاهرة (منها) : جار ومجرور متعلق بـ(ينصب) أو متعلق بمحذوف حال من (ثلاثة أنواع) ، (على الظرفية) : جار ومجرور متعلق بـ(ينصب) أيضاً (إلا) : أداة استثناء مفرغ (ثلاثة أنواع) : نائب فاعل لـ(ينصب) ومضاف إليه ، وجملة (ينصب) من الفعل المغير ونائب فاعله في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : فعادمة النصب على الظرفية إلا ثلاثة أنواع ، والجملة من المبتدأ والخبر جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها معطوفة علىٰ جملة قوله : (وجميع أسماء الزمان) علىٰ كونها مستأنفة .

(الأول : المبهم) : مبتدأ وخبر ، والجملة الاسمية في محل الرفع بدل من (ثلاثة أنواع) بدل بعض من كل ، (كأسماء الجهات الست) : الكاف : حرف جر وتمثيل (أسماء) : مجرور بالكاف (أسماء) : مضاف (الجهات) : مضاف إليه (الست) : صفة لـ(الجهات) مجرور بالكسرة الظاهرة تقديره : المعدودة بالست ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك المبهم كائن كأسماء الجهات الست ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (وهي) : مبتدأ ، (فوق) : مع ما عطف عليه خبر محكي لـ(هي) مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، والجملة الاسمية معترضة لا محل لها من الإعراب ، (وتحت ، ويمين ، وشمال ، وأمام ، وخلف) : معطوفات محكيات علىٰ (فوق) مرفوعات بضمة مقدرة ، (وما أشبهها) : الواو : عاطفة (ما) : اسم موصول في محل الجر معطوف علىٰ (أسماء الجهات) ، (أشبهها) : فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (ما) الموصولة ، والهاء ضمير للمؤنثة الغائبة في محل النصب مفعول به مبني على السكون ، والجملة الفعلية صلة لـ(ما) الموصولة .

(والثاني : أسماء المقادير) : مبتدأ وخبر ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله (الأول المبهم) علىٰ كونها بدلاً من (ثلاثة) بدل بعض من كل ، (كالميل) : جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك كائن كالميل ، والجملة مستأنفة ، (والفرسخ ، والبريد) : معطوفان على (الميل) مجروران بكسرة ظاهرة ، (نحو : سرت ميلاً) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (سرت ميلاً) : مضاف إليه محكي .

(والثالث) : مبتدأ ، (ما كان مشتقاً من مصدر عامله) : (ما) : اسم موصول في محل الرفع خبر المبتدأ والجملة الاسمية في محل الرفع معطوفة علىٰ جملة قوله : (الأول المبهم) علىٰ كونها بدلاً من (ثلاثة) بدل بعض من كل (كان) : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيها يعود علىٰ (ما) تقديره : (هو) ، (مشتقاً) : خبرها منصوب (من مصدر عامله) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(مشتقاً) ، وجملة (كان) صلة لـ(ما) الموصولة لا محل لها من الإعراب ، (نحو : جلست مجلس زيد) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (جلست مجلس زيد) : مضاف إليه محكي ، (قال الله تعالىٰ) : (قال الله) : فعل وفاعله ، وجمله (تعالىٰ) حال من لفظ الجلالة ، وجملة القول في تأويل مصدر معطوف على المثال المذكور قبله من غير سابك ؛ لإصلاح المعنىٰ علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) والتقدير : نحو : جلست مجلس زيد ، ونحو قوله تعالىٰ : (﴿ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ ﴾) : مقول محكي لـ(قال) ، (وما عدا هٰذه الثلاثة الأنواع من أسماء المكان لايجوز انتصابه على الظرفية) : الواو : استئنافية (ما) : اسم موصول في محل الرفع مبتدأ (عدا) : فعل ماض مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (ما) ، وجملة (عدا) صلة لـ(ما) الموصولة (هٰذه) : اسم إشارة في محل النصب مفعول (عدا) ، (الثلاثة) : بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان له (الثلاثة) : مضاف (الأنواع) : مضاف إليه ، و(أل) فيه زائدة زيدت لمشاكلة المضاف (من أسماء المكان) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف حال من فاعل (عدا) ، (لا يجوز انتصابه) : فعل وفاعل (على الظرفية) : جارو مجرور متعلق

بـ(الانتصاب) ، وجملة (لا يجوز) في محل الرفع خبر المبتدأ والتقدير : والذي عدا ، وخالف هـٰذه الثلاثة الأنواع حالة كونه من أسماء المكان عادم جواز انتصابه على الظرفية ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً (**فلا تقول : جلست البيت**) : الفاء : حرف عطف وتفريع (لا) : نافية (تقول) : فعل مضارع وفاعله مستتر يعود على المخاطب تقديره : (أنت) ، (جلست البيت) : مقول محكي لـ(تقول) ، وجملة (القول) معطوفة مفرعة على الجملة الاسمية المذكورة قبلها ؛ أعني : قوله : (وما عدا هـٰذه الثلاثة) ، وقوله : (**ولا صليت المسجد ، ولا قمت الطريق**) : معطوفان محكيان علىٰ (جلست البيت) علىٰ كونهما مقولين لـ(تقول)(**ولـٰكن تجره بفي**) : الواو : عاطفة (لـٰكن) : حرف استدراك (تجره) : فعل مضارع وفاعله مستتر فيه ومفعول به (بفي) : جار ومجرور محكي متعلق بـ(تجره) ، وجملة الاستدراك معطوفة على الجملة الاسمية في قوله : (وما عدا هـٰذه الثلاثة) ، (**وقولهم**) : مبتدأ ومضاف إليه ، (**دخلت المسجد ، وسكنت البيت**) : مقول محكي لـ(قولهم) ، (**منصوب**) : خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية مستأنفة ، (**على التوسع**) : جار ومجرور متعلق بـ(منصوب) ، (**بإسقاط الخافض**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بالتوسع .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب المفعول فيه)

[ش] : (**وهو المسمىٰ**) عند البصريين : (**ظرف الزمان وظرف المكان**) لوقوع الفعل فيه إذ لا بد له من زمان ومكان يقع فيه (**فظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب**)

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب المفعول فيه)

أي : هـٰذا باب بيان حكم اللفظ الدال على الزمان أو المكان الذي يقع فيه فعل الفاعل ؛ أي : أوقع الفاعل فيه الحدث الذي هو مدلول العامل (**وهو**) أي : المفعول فيه هو الاسم (**المسمىٰ عند البصريين : ظرف الزمان وظرف المكان**) تسمية مجازية اصطلح عليها البصريون ، ولا مشاحة في الاصطلاح ، واعترضهم الكوفيون : بأن الظرف هو الوعاء المتناهي الأطراف ؛ كالجراب والعدل ، وليس اسم الزمان والمكان كذلك ، وأجيب عنهم : بأن هـٰذه التسمية تسمية اصطلاحية ، ولا مشاحة في الاصطلاح ، كما أنه لا مشاحة في الإجماع ، وسماه الفراء : محلاً ؛ لأنهما محل وقوع الحدث ، والكسائي وأصحابه : صفةً ، ولعله باعتبار الكينونة ؛ أي : كينونة الحدث فيه . انتهىٰ « صبان » .

وإنما سموها بالظرف (**لوقوع الفعل**) والحدث المفهوم من عامله (**فيه**) أي : في الظرف ، وإنما قلنا لوقوع الفعل فيه (**إذ لا بد له**) أي : للفعل والحدث المذكور (**من زمان ومكان يقع**) أي : ذلك الفعل (**فيه**) أي : في ذلك الزمان أو المكان ، وقد علم مما ذكر أن الظرف لغةً : الوعاء ، وأما اصطلاحاً : (**فظرف الزمان : هو اسم الزمان**) أي : اسم مدلوله الزمان (**المنصوب**) ذلك الاسم

باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (بتقدير) معنىٰ (في) الدالة على الظرفية ، فخرج عن ذلك ما نصب بتقدير (في) ولم يكن اسم زمان ولا مكان نحو : ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ ، إذا قدر بـ(في) ، وما نصب من اسم الزمان لا بتقدير (في) نحو : ﴿ وَيَخَافُونَ يَوْمًا ﴾ ، فإنه . . . .

(**باللفظ الدال على المعنىٰ**) أي : على الحدث (**الواقع فيه**) أي : في ذلك الزمان ، سواء كان ذلك اللفظ الدال عليه فعلاً نحو : صمت يوماً ، أو شبهه نحو : أنا صائم اليوم ، وقوله : (على المعنى الواقع فيه) أي : في اسم الزمان فقولك : قدمت يوم الجمعة ، وقع القدوم في يوم الجمعة ، وقس عليه البقية ، والمراد بالوقوع : التعلق فهو أعم من أن يكون بطريق الإثبات أو النفي ، فيشمل ما قدمت يوم الجمعة . انتهىٰ من « أبي النجا » .

وقوله : (**بتقدير معنىٰ في الدالة على الظرفية**) متعلق بالمنصوب ؛ أي : بتضمين معناها وهي الظرفية ، وهي كون شيء يستقر فيه شيء آخر . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**فخرج عن ذلك**) أي : بذلك ؛ أي : بقول المصنف : (بتقدير معنىٰ في) ، فـ(عن) في كلام الشارح بمعنى الباء ؛ أي : خرج بتقدير معنىٰ (في) (**ما نصب بتقدير**) لفظ (« في » **ولم يكن اسم زمان ولا مكان نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ **وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ** ﴾ ، **إذا**) كان بمعنى الرغبة والمحبة في الشيء ، و(**قدر بـ« في »**) أما إذا كان بمعنى الرغبة والإعراض عن الشيء . . فيقدر بـ(عن) لأنه يقال : رغب في الشيء إذا أحبه ، ورغب عن الشيء إذا أعرض عنه وكرهه .

(**و**) خرج أيضاً (**ما نصب من اسم الزمان لا بتقدير « في »**) ولا بتقدير غيرها من حروف الجر (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ **وَيَخَافُونَ يَوْمًا**) كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا ﴾ ، (**فإنه**)

مفعول به لا فيه ، وما كان مرفوعاً أو مخفوضاً منه فإنه ليس بظرف والنصب حكم له ، وقد تقدم أنه لا يؤخذ في التعريف ، وقد ذكر المؤلف عدة من ظرف الزمان يصدق عليها التعريف وهي (نحو) قولك : صليت (اليوم ، و) اعتكفت (الليلة ، و) جئتك (غدوة ،

أي : فإن اسم الزمان (**مفعول به**) لوقوع الفعل عليه (**لا**) مفعول (**فيه**) لعدم وقوع الفعل فيه .

(**و**) خرج بقوله : (المنصوب) (**ما كان**) من اسم الزمان (**مرفوعاً**) نحو : يومك يوم طيب (**أو مخفوضاً منه**) أي : من اسم الزمان نحو : قدمت في يوم الجمعة (**فإنه**) أي : فإن ما كان مرفوعاً أو مخفوضاً منه (**ليس بظرف**) لأن المرفوع منه عمدة ، والمخفوض ليس علىٰ تقدير معنىٰ (في) بل بلفظها (**والنصب**) المفهوم من قول المصنف المنصوب (**حكم له**) أي : حكم من أحكام الظرف (**وقد تقدم**) في (باب الفاعل) (**أنه**) أي : أن الحكم (**لا يؤخذ**) أي : لا يذكر ولا يدخل (**في التعريف**) والحد ؛ لأن التعريف إنما يكون بالماهية لا بالصفات ، وأجيب عنه : بأنه إنما أخذه في التعريف ؛ إيضاحاً للمبتدي وتقريباً إلىٰ فهمه .

(**وقد ذكر المؤلف**) رحمه الله تعالىٰ (**عدة**) أي : عدداً كثيراً (**من**) أمثلة (**ظرف الزمان يصدق عليها**) أي : علىٰ تلك الأمثلة (**التعريف**) والحد الذي ذكره آنفاً في ظرف الزمان قوله : (**يصدق عليها**) أي : يحمل عليها التعريف المذكور ؛ لأن الصدق في المفردات بمعنى الحمل ؛ أي : الإخبار فيقال في (اليوم) مثلاً (اليوم) : ظرف زمان ، و(الليلة) : ظرف زمان مثلاً . انتهىٰ « عطار » .

(**وهي**) أي : تلك العدة هي التي ذكرها بقوله : (**نحو قولك : صليت اليوم**) صلاة الضحىٰ (**واعتكفت الليلة**) في المسجد النبوي (**وجئتك غدوة**) أصله غدو ؛

وبكرة، وسحراً، وغداً، وعتمةً ، وصباحاً ، ومساءً ، و) لا أكلمك (أبداً ، وأمداً، وحيناً ، وعاماً ، وشهراً ، وأسبوعاً ، وساعةً ، وظرف المكان : هو اسم المكان

لأنه من غدا يغدو غدواً إذا بكر وذهب أول النهار ، والتاء لتأنيث اللفظ ؛ كتاء قائمة وضاربة بالتنوين مع التنكير ، وبعدمه مع التعريف ؛ وهو من صلاة الصبح إلىٰ طلوع الشمس تقول : أزورك غدوة بالتنوين ، وغدة يوم الجمعة مع التعريف .

(و) آتيك **(بكرةً)** بالتنوين ، وبتركه علىٰ ما تقدم آنفاً في غدوة ؛ وهي أول النهار ، وأول النهار من الفجر عند أهل الشرع ، ومن طلوع الشمس عند أهل اللغة .

(وسحراً) بالتنوين إذا لم ترد به سحر يوم بعينه ، وبلا تنوين إذا أردت به ذلك ؛ وهو آخر الليل قبيل الفجر .

(و) أزورك **(غداً)** : وهو اسم لليوم الذي بعد يومك الذي أنت فيه متصلاً به ، ولم يقيدوه ، وما بعده بالتنوين وبعدمه ؛ لأنها منونة دائماً مع عدم الإضافة و(أل) .

(و) آتيك **(عتمةً)** : وهي ثلث الليل الأول .

(و) أزورك **(صباحاً)** : وهو أول النهار من الفجر إلى الزوال ؛ لأنه مقابل المساء .

(و) أكرمك **(مساءً)** بالمد ؛ وهو من الزوال إلىٰ آخر النهار .

(ولا أكلمك أبداً) : وهو الزمان المستقبل الذي لا نهاية له .

(و) أكلم زيداً **(أمداً)** وهو بمعنىٰ أبداً .

(و) قرأت **(حيناً ، و)** صمت **(عاماً ، و)** اعتكفت **(شهراً ، و)** سافرت **(أسبوعاً ، و)** صليت **(ساعة ، وظرف المكان)** اصطلاحاً : **(هو اسم المكان)**

المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه **(بتقدير)** معنىٰ **(في)** الدالة على الظرفية ، وقد ذكر منه أيضاً عدة أمثلة **(نحو)** : جلست **(أمام)** الكعبة ، **(وخلف المقام ، وقدام)** الحطيم ، **(ووراء)** الحجر ، **(وفوق)** المنبر ، **(وتحت)** الميزاب ، **(وعند)** الملتزم ، **(ومع)** سدنة الكعبة ، **(وإزاء)** الحجر الأسود ؛ أي : مقابله ، **(وحذاء)** بالذال المعجمة **(وتلقاء ، وهـٰذه الثلاثة)** الأخيرة **(معناها واحد)** تقول : هو بإزائه ؛ أي : بحذائه ، وجلس تلقاءه ؛ أي : حذاءه ، وحذاء الشيء إزاؤه ،

أي : اسم مدلوله المكان **(المنصوب باللفظ الدال على المعنىٰ)** والحدث **(الواقع فيه)** سواء كان فعلاً أو شبهه **(بتقدير معنىٰ في الدالة على الظرفية ، وقد ذكر)** المصنف **(منه)** أي : من اسم المكان **(أيضاً)** أي : كما ذكر من اسم الزمان عدة **(عدة أمثلة)** أي : عدداً كثيراً من الأمثلة فقال : **(نحو : جلست أمام الكعبة ، و)** صليت **(خلف المقام ، و)** اعتكفت **(قدام الحطيم)** وهو حجر إسماعيل عليه السلام ، سمي بذلك ؛ لأن الذنب يحطم هناك ؛ أي : بالدعاء فيه .

(و) دعوت الله **(وراء الحجر)** بكسر الحاء وسكون الجيم ، وهو الحطيم المذكور آنفاً .

(و) خطبت **(فوق المنبر ، و)** صليت **(تحت الميزاب)** أي : ميزاب الكعبة .

(و) دعوت الله **(عند الملتزم ، و)** جلست **(مع سدنة الكعبة)** أي : خدامها .

(و) صليت **(إزاء الحجر الأسود ؛ أي : مقابله ، وحذاء)** المقام **(بالذال المعجمة)** وبالمد **(وتلقاء)** الكعبة **(وهـٰذه الثلاثة الأخيرة معناها واحد)** لأنها بمعنىٰ مقابل **(تقول)** : جلس **(هو)** أي : الطالب **(بإزائه)** أي : بمقابل الشيخ **(أي : بحذائه)** أي : بحذاء الشيخ **(وجلس)** زيد **(تلقاءه)** أي : تلقاء الأمير **(أي : حذاءه ، وحذاء الشيء)** هو **(إزاؤه)** أي : مقابله .

وكذلك أمام وقدام معناهما واحد ، وكذا خلف ووراء (وثم) بفتح الثاء المثلثة ؛ اسم إشارة للمكان البعيد كما مر (وهنا) بضم الهاء ؛ اسم إشارة للمكان القريب ، وبفتحها وكسرها مع تشديد النون للمكان البعيد ، كما مر أيضاً

(**وكذلك**) أي : وكهٰذه الثلاثة (**أمام وقدام معناهما واحد** ، **وكذا**) أي : وكهٰذا المذكور من أمام وقدام (**خلف ووراء**) معناهما واحد .

(**وثم بفتح الثاء المثلثة**) أما بضمها . . فحرف عطف ؛ وهو (**اسم إشارة**) موضوع (لـ) الإشارة إلى (**المكان البعيد كما مر**) في فصل اسم الإشارة .

(**وهنا بضم الهاء**) وتخفيف النون (اسم إشارة) موضوع (لـ) الإشارة به إلى (**المكان القريب** ، و) أما (**بفتحها**) أي : بفتح الهاء (**وكسرها مع تشديد النون**) فيهما . . فموضوع (**للمكان البعيد** ، **كما مر**) في فصل اسم الإشارة إضناً (**أيضاً**) أي : رجعنا رجوعاً إلىٰ قولنا : (كما مر) أي : كما قدمته آنفاً .

فَائِدَةٌ

واعلم : أن هٰذه الأمثلة بالنظر إلى التصرف والانصراف وعدمهما ، أو عدم أحدهما : تنقسم إلىٰ أربعة أقسام ، ومعنى التصرف : هو وقوعه خبراً ، أو مبتدأ ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مضافاً إليه ، أو حالاً ، أو غير ذلك ، ومعنى الانصراف : الجر بالكسرة مع التنوين ، أو (أل) ، أو الإضافة . **الأول منها** : ما هو ثابت التصرف والانصراف ؛ كيوم وليلة .

والثاني منها : ما هو منفي التصرف والانصراف نحو : سحر ، إذا كان ظرفاً ليوم بعينه ، فإنه لا ينون ؛ لعدم انصرافه للعلمية والعدل ، ولا يفارق النصب على الظرفية ؛ لعدم تصرفه

والثالث منها : ما هو ثابت التصرف منفي الانصراف نحو : غدوة وبكرة

(وجميع أسماء الزمان) معرفةً كانت ، أو نكرةً محدودة ؛ كيوم وشهر ، أو غير محدودة ؛ كحين وزمان **(تقبل النصب على الظرفية)** بتقدير (في) **(لا فرق في ذلك بين المختص منها)** بوصف أو بغيره (و) بين **(المعدود والمبهم ، ونعني بالمختص)** منها : **(ما يقع جواباً لمتىٰ**

علمين ؛ لأنهما حينئذ ممنوعان من الصرف ؛ للعلمية والتأنيث اللفظي ، ويخرجان من النصب على الظرفية إلىٰ غيره ، وأشرنا بقولنا : (نحو) إلىٰ أن لهما نظائر في ذلك ؛ كشعبان ورمضان ؛ خلافاً لمن زعم أنه ليس هناك غيرهما . انتهىٰ « عبد المعطي » .

والرابع منها : ما هو ثابت الانصراف منفي التصرف نحو : عتمةً ، ومساءً ، وصباحاً ، وعشياً ، وعشيةً ، وعشاءً ، وكذا عند ، فإنها لا تستعمل إلا ظرفاً ، أو مجرورة بـ(من) خاصة .

وقد ذكرنا هـٰذا التقسيم في « التتمة » نقلاً عن الأهدل ، وأعدناه هنا نقلاً عن الأزهري ؛ لما فيه من زيادة الإيضاح .

(وجميع أسماء الزمان : معرفة كانت) كصمت يوم الجمعة **(أو نكرة)** نحو : صمت يوماً **(محدودة)** بساعات أو بأيام **(كيوم ، وشهر ، أو غير محدودة)** يحتمل القليل والكثير **(كحين وزمان)** فهـٰذه أربعة في الأربعة السابقة بست عشرة صورة **(تقبل النصب على الظرفية بتقدير)** معنىٰ **(« في » لا فرق في ذلك)** أي : في قبولها النصب على الظرفية **(بين المختص منها بوصف)** نحو : صمت يوماً طويلاً **(أو بغيره)** كالإضافة نحو : صمت يوم الخميس ، وكـ(أل) نحو : صمت اليوم **(وبين المعدود)** منها ؛ كأسبوع وشهر **(والمبهم)** منها ؛ كحين وزمان **(ونعني)** معاشر النحاة **(بالمختص منها)** أي : من أسماء الزمان : **(ما يقع جواباً لمتى)**

نحو : يوم الخميس أو اليوم) فإذا قيل لك متىٰ صمت ؟ فإنك (تقول في) جوابه مثلاً : (صمت يوم الخميس) أو اليوم (و) نعني (بالمعدود) منها : ما يقع جواباً لـ(كم) الاستفهامية (كالأسبوع والشهر) فإذا قيل إليك : كم اعتكفت ؟ فإنك (تقول) مجيباً له : (اعتكفت أسبوعاً) أو شهراً ، أو عاماً (و) نعني (بالمبهم) منها : (ما لا يقع جواباً لشيء) منهما ، ويدل علىٰ قدر من الزمان غير معين (تقول) ابتداءً : (جلست حيناً) وساعة (ووقتاً) وينصب علىٰ جهة التأكيد المعنوي ؛ لأنه لا يزيد علىٰ دلالة الفعل ، وقضية عطف المؤلف المعدود على المختص : أنه ليس بمختص ....

الاستفهامية (نحو : يوم الخميس) اختص بالإضافة (أو اليوم) اختص بـ(أل) (فإذا قيل لك متىٰ صمت ؟ فإنك تقول في جوابه) أي : في جواب سؤال السائل (مثلاً) أي : مَثِّل مَثَل القَوْلِ في حصول الجواب به ؛ كالإشارة والكتابة ؛ أي : أو تكتب أو تشير (صمت يوم الخميس ، أو) تقول : صمت (اليوم) أي : هـٰذا اليوم الحاضر .

(ونعني بالمعدود منها) أي : من أسماء الزمان : (ما يقع جواباً لـ« كم » الاستفهامية ؛ كالأسبوع والشهر ، فإذا قيل لك : كم اعتكفت ؟ فإنك تقول مجيباً له) أي : للسائل : (اعتكفت أسبوعاً ، أو شهراً ، أو عاماً ، ونعني بالمبهم منها) أي : من أسماء الزمان : (ما لا يقع جواباً لشيء منهما) أي : لكل من متىٰ وكم .

(ويدل علىٰ قدر من الزمان غير معين تقول ابتداءً) أي : من غير سبق سؤال لك من أحد : (جلست حيناً ، وساعةً ، ووقتاً ، وينصب علىٰ جهةِ التأكيدِ المعنويِّ) لمَدْلُولِ العامل (لأنه) أي : لأن المبهم منها (لا يزيد) دلالة زائدة (علىٰ دلالة الفعل ، وقضية عطف المؤلف) أي : مقتضىٰ عطفه (المعدود على المختص : أنه) أي : أن المعدود (ليس بمختص) أي : ليس داخلاً تحت المختص ، ؛ بل

وهو ظاهر كلامهم ، وجزم المرادي : بأنه من قبيل المختص ، وعبارة ابن هشام في « جامعه » : (وما صلح من الزمان جواباً لـ« متىٰ » كشهر رمضان . . فمختص ، أو لـ« كم » كيومين . . فمعدود ، أو لهما . . فمختص معدود ؛ كأسماء الشهور غير ما أضيف إليه شهر ، وهو الربيعان ورمضان ، وغيرهن . . مبهم ؛ كحين) .

(وأما أسماء المكان . . فلا ينصب منها على الظرفية) بتقدير (في) (إلا في ثلاثة أنواع : الأول : المبهم) أو ما في حكمه ،

هو قسم مستقل (وهو) أي : كونه ليس بمختص (ظاهر كلامهم) أي : مفهوم عبارتهم ؛ أي : عبارة النحاة في كتبهم .

(وجزم المرادي) اسمه : عبد الله بن أحمد (بأنه) أي : بأن المعدود (من قبيل المختص) أي : من نوعه داخل تحته (وعبارة ابن هشام في « جامعه » : وما صلح من الزمان جواباً لـ« متىٰ » كشهر رمضان . . فمختص ، أو) صلح جواباً (لـ« كم » كيومين . . فمعدود ، أو) صلح جواباً (لهما) أي : لمتىٰ وكم (. . فمختص معدود ؛ كأسماء الشهور غير ما أضيف إليه) لفظ (شهر ، وهو) أي : الذي أضيف إليه شهر (الربيعان) ربيع الأول وربيع الثاني (ورمضان) لأن العرب لم تضف لفظ شهر إلا لرمضان والربيعين مع جواز تركها ، والراجح : جواز إضافته إلىٰ غير الثلاثة قياساً عليها . انتهىٰ « خضري » .

فإن ما أضيف إليه شهر وهو هـٰذه الثلاثة . . لا يصلح إلا في جواب (متىٰ) فيكون مختصاً غير معدود (وغيرهن) أي : غير هـٰذه الأقسام الثلاثة ؛ يعني : المختص فقط ، والمعدود فقط ، والمختص المعدود (. . مبهم ؛ كحين) ووقت وزمان .

(وأما أسماء المكان . . فلا ينصب منها على الظرفية بتقدير) معنىٰ (« في » إلا ثلاثة أنواع : الأول : المبهم ، أو ما في حكمه) أي : في حكم المبهم في الإبهام ،

والمراد بـ(المبهم) : ما لا يختص بمكان بعينه (**كأسماء الجهات الست**) إذ ليس لها حد ونهاية معينة (وهي : **فوق** ، **وتحت** ، **ويمين** ، **وشمال** ، **وأمام** ، **وخلف**) فإن خلفك يتناول ما وراء ظهرك إلى انقطاع الأرض ، وسميت الجهات الست : باعتبار الكائن في المكان فإن له ست حالات (**وما أشبهها**) في الإبهام ؛ كأرض ومكان

وعدم اختصاصه بمكان ؛ كأرض ومكان ، كما سيأتي في كلام المصنف بقوله : (وما أشبهها) .

(**والمراد بـ« المبهم »** : **ما لا يختص بمكان بعينه**) ولا تعرف حقيقته إلا بما معه من مضاف إليه ؛ كفوق السماء ، وتحت الأرض مثلاً ، ويقال فيه : ما افتقر إلىٰ غيره في بيان صورة مسماه (**كأسماء الجهات الست**) بالجر صفة لـ(الجهات) لأن أسماءها لا تنحصر في ستة ؛ بل تزيد عليها كما بيناها في « التتمة » ، وإنما مثلنا للمبهم بها (**إذ ليس لها**) أي : للجهات الست (**حد**) أي : قدر (**ونهاية معينة**) أي : وغاية معلومة (**وهي**) أي : أسماء الجهات الست (**فوق** ، **وتحت** ، **ويمين** ، **وشمال**) ومثلهما ذات اليمين ، وذات الشمال ؛ أي : البقعة ذات اليمين. . . إلخ . انتهىٰ « خضري » .

(**وأمام** ، **وخلف** ، **فإن خلفك يتناول ما وراء ظهرك إلى انقطاع الأرض** ، **وسميت الجهات الست** : **باعتبار**) جهات (**الكائن**) أي : الموجود (**في مكان**) من الأرض (**فإن له**) أي : للكائن في مكان (**ست حالات**) أي : ست جهات (**و**) كـ (**ما أشبهها**) أي : أشبه الجهات الست (**في الإبهام** ؛ **كأرض ومكان**) وعند ، ولدىٰ ، ودون ، وسوىٰ ، ووسط ، وناحية ، وجهة ، وجانب كما ذكره في « المغني » خلافاً لما يفيده كلام الرضي : (من أنه لا يقال : زيد جانب عمرو وكنفه ؛ بل في جانبه وكنفه) انتهىٰ « كواكب » .

(والثاني : أسماء المقادير) الدالة علىٰ مسافة معلومة (كالميل) هو أربعة آلاف خطوة ....

والمراد بالمبهم هنا : ما ليس له صورة ؛ أي : هيئة وشكل محسوس ، ولا حدود محصورة ؛ أي : نهايات مضبوطة من جوانبه ، والمختص بخلافه ؛ كالدار والبيت .

وإن شئت قلت : المبهم ما لا تعرف حقيقته بنفسه ؛ بل بما يضاف إليه ، وهو معنىٰ قول « الموضح » تبعاً لابن المصنف : (ما افتقر إلىٰ غيره في بيان صورة مسماه ؛ أي : صورة هي مسماه ؛ كمكان لا تعرف حقيقته إلا بالمضاف إليه ؛ كمكان زيد ، وكالجهات وما ألحق بها من عند ، ولدىٰ ، ووسط ، وبين ، وإزاء ، وحذاء ونحو ذلك) .

ونقل الدماميني عن المصنف : أن نحو : داخل ، وخارج ، وظاهر ، وباطن ، وجوف البيت لا تنصب على الظرفية ، بل يجب جرها بـ(في) ، قال : (لأن فيها اختصاصاً ما ؛ إذ لا تصلح لكل بقعة) ، وكذا استثناها الحفيد نقلاً عن الرضي ، وزاد عليها جانب ، وما بمعناه من جهة ووجه وكنف ، ثم قال : (فقول بعضهم : سكنت ظاهر باب الفتوح لحن) انتهىٰ .

لـٰكن ذكر « الموضح » : (مما يشبه الجهات في الشياع : جانب ، وناحية ، ومكان ، فتعقب شارحه ذكر جانب فقط بأنه يجب جره بـ« في » ، ومقتضاه : صحة نصب ناحية ومكان ، وهو ما يفيده « الهمع » فيهما ، وفي جانب أيضاً ونحوها ؛ كجهة ووجه ، ولعل هـٰذا هو الأوجه فتدبر) انتهىٰ « خضري » .

(والثاني) من الأنواع الثلاثة : **(أسماء المقادير الدالة علىٰ مسافة معلومة ، كالميل)** والميل هنا بكسر الميم **(هو أربعة آلاف خطوة)** وبالكسر أيضاً : ما يجعل

(**والفرسخ**) هو ثلاثة أميال (**والبريد**) هو أربعة فراسخ (**نحو : سرت ميلاً**) أو فرسخاً ، أو بريداً ، وظاهر عبارته : أنه ليس بمبهم وبه صرح بعضهم ، وأكثرهم علىٰ أنه مبهم ، قال ابن هشام : (وحقيقة القول فيه : أن فيه إبهاماً من جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها ، واختصاصاً من جهة دلالته علىٰ كمية معينة) قال : (فعلىٰ هـٰذا يصح فيه القولان) .

(**والثالث : ما كان مشتقاً من مصدر عامله**) سواء كان

به الكحل في العين ، يجمع علىٰ كلا المعنيين علىٰ أميال وأميل وميول ، والميل : بفتح الميم مصدر مال يميل ميلاً إذا عدل عن الطريق السوي مثلاً . انتهىٰ من « المنجد » بزيادة .

(**والفرسخ هو ثلاثة أميال ، والبريد هو أربعة فراسخ**) وهو مسافة نصف يوم مثاله (**نحو : سرت ميلاً ، أو فرسخاً ، أو بريداً ، وظاهر عبارته**) أي : عبارة المصنف حيث قال : (والثاني أسماء المقادير) ولم يدخله في المبهم (**أنه**) أي : أن أسماء المقادير (**ليس بمبهم وبه**) أي : وبعدم كونه مبهماً (**صرح بعضهم**) أي : بعض النحاة ؛ كالشلوبين ؛ لأنها معلومة المقدار (**وأكثرهم**) أي : وأكثر النحاة (**علىٰ أنه**) أي : علىٰ أن اسم المقادير (**مبهم**) لأنها وإن كانت معلومة المقدار . . فهي مجهولة الصفة لعدم تعين محلها . انتهى « ابن عقيل » .

(**قال ابن هشام : وحقيقة القول**) أي : والقول المحقق بالأدلة (**فيه**) أي : في اسم المقادير (**أن فيه إبهاماً من جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها ، و**) أن فيه (**اختصاصاً من جهة دلالته علىٰ كمية معينة**) وعدد معلوم (**قال**) ابن هشام : (**فعلىٰ هـٰذا**) القول المحقق : (**يصح فيه القولان**) أي : قول : إنه مبهم ؛ نظراً إلىٰ عدم اختصاصه ببقعة بعينها ، وقول : إنه ليس بمبهم ؛ نظراً إلىٰ دلالته علىٰ كمية معينة .

(**والثالث**) من الأنواع الثلاثة : (**ما كان مشتقاً من مصدر عامله ، سواء كان**

عامله فعلاً أم اسماً (نحو : جلست مجلس زيد ، قال الله تعالىٰ : ﴿ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ ﴾) ، ونحو شرفي جلوسي مجلسك ؛ فإن كان مشتقاً من غير ما اشتق منه عامله نحو : ذهبت في مرمىٰ زيد ، ورميت في مذهب عمرو . . لم يجز في القياس نصب شيء منه على الظرفية ؛ بل يجب التصريح معه بـ(في) كما يرشد إليه قوله :

عامله فعلاً) نحو : جلست مجلس زيد (**أم اسماً**) نحو : أنا جالس مجلس زيد (**نحو : جلست مجلس زيد ، قال الله تعالىٰ : ﴿ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ ﴾**) ، هما مثالان لما كان عامله فعلاً (**ونحو : شرفي جلوسي مجلسك**) وهٰذا مثال لما كان عامله اسماً .

(**فإن كان**) ذلك الظرف (**مشتقاً من غير ما**) أي : مادة (**اشتق منه عامله نحو**) قولك : (**ذهبت في مرمىٰ زيد ، ورميت في مذهب عمرو . . لم يجز في القياس**) أي : في قياس هٰذا الظرف المشتق علىٰ ما هو من ظروف الأمكنة المختصة ؛ كالدار والمسجد (**نصب شيء منه**) أي : من هٰذا الظرف المشتق (**على الظرفية**) أي : نصبه علىٰ أنه ظرف مكان (**بل يجب التصريح معه بـ« في » كما يرشد إليه**) أي : إلىٰ وجوب التصريح معه بـ(في) (**قوله**) أي : قول المصنف : (وما عدا هٰذه الثلاثة الأنواع . . .) إلخ .

وعبارته في « المجيب » : (فإن صيغ من غير مصدر عامله . . تعين جره بـ« في » كجلست في مرمىٰ زيد) كما يتعين ذلك ؛ أي : جره بـ(في) مع غير هٰذه الأقسام الثلاثة من أسماء المكان المختصة ، وهي ما له اسم من جهة نفسه ؛ كالدار والمسجد ؛ كصليت في المسجد ، وأقمت في الدار ، صرح في « المغني » : (بأنهم لم يكتفوا بالتوافق المعنوي ؛ كما في المصدر) ، قال : (والفرق : أن انتصاب هٰذا النوع على الظرفية علىٰ خلاف القياس ؛ لكونه مختصاً فينبغي ألا

(وما عدا هٰذه الثلاثة الأنواع من أسماء المكان . . لا يجوز انتصابه على الظرفية ، فلا تقول : جلست البيت ، ولا صليت المسجد ، ولا قمت الطريق) بالنصب فيهن (ولٰكن) حكمه أن (تجره بفي) الظرفية مصرحاً بها (و) أما (قولهم : دخلت المسجد ، وسكنت البيت) أو الشام . . فإنه (منصوب) تشبيهاً بالمفعول به (على التوسع بإسقاط الخافض)

يتجاوز به محل السماع ، وهو ما اشتق من مصدر عامله إلىٰ غيره ، وهو ما خالف مصدر عامله ؛ كجلست في مذهب زيد) انتهىٰ منه مع « يس » .

(**وما عدا هٰذه الثلاثة الأنواع من أسماء المكان . . لا يجوز انتصابه على الظرفية**) بل يجر بـ(في) (**فلا تقول : جلست البيت ، ولا صليت المسجد ، ولا قمت الطريق بالنصب**) أي : بنصب الظرف (**فيهن**) أي : في هٰذه الأمثلة الثلاثة .

(**ولٰكن حكمه**) أي : حكم ما عدا هٰذه الأنواع الثلاثة من المبهم ، وأسماء المقادير ، وما اشتق من مصدر عامله ؛ أي : حكم ما عداها وخالفها ؛ وهو أسماء الأماكن المختصة ؛ كالمسجد والبيت والدار (**أن تجره**) أي : أن تجر أنت أيها النحوي ما عداها (**بفي الظرفية مصرحاً بها**) لفظاً فتقول : دخلت في المسجد ، ودخلت في السوق ، وفي الجامع ، وفي البلدة ، وفي مكة ، وفي المدينة ، وفي الشام ، وفي اليمن ، وفي العراق ، وفي طيبة . . . إلىٰ غير ذلك

(**وأما قولهم**) أي : قول العرب فيما سمع منهم (**دخلت المسجد ، وسكنت البيت ، أو**) سكنت (**الشام**) أو العراق (. . **فإنه**) أي : فإن قولهم المذكور (**منصوب**) أي : هٰذا القول (**تشبيهاً**) أي : علىٰ تشبيهه (**بالمفعول به**) لا علىٰ أنه ظرف مكان (**على التوسع**) أي : على التجوز (**بإسقاط الخافض**) وحذفه .

وإجراء القاصر مجرى المتعدي ، إلا أنه مع (دخلت) مطرد ؛ لكثرة استعماله ، وهٰذا هو مذهب الفارسي ، واختاره ابن مالك وعزاه لسيبويه ، وقيل : إن ما بعد دخلت مفعول به ، ورد بأن مصدره (فعول) وهو من المصادر اللازمة غالباً ؛

(وإجراء) الفعل (القاصر) أي : اللازم الذي هو دخل وسكن ، ومعاملته (مجرى) الفعل (المتعدي) ومعاملته بتعدية اللازم إلى المنصوب بلا واسطة حرف جر ، فهو من مجاز الحذف ، فارتكابه جائز فيما سمع فيه من العرب (إلا أنه) أي : لٰكن أن إسقاط الخافض (مع « دخلت » مطرد) أي : شائع (لكثرة استعماله) أي : استعمال (دخلت) وكثرة دورانه علىٰ ألسنتهم ؛ أي : لإجراء العامل القاصر الذي يتعدىٰ بحرف الجر مجرى المتعدي بنفسه من حيث إسقاط الواسطة ونصبه ، فهو علىٰ هٰذا من قبيل المفعول به على الاتساع بإسقاط (في) ، والأصل : دخلت في المسجد ، وسكنت في البيت ، فحذف الجار كما حذف في قوله : (تمرون الديار) ونصب ما بعده .

(وهٰذا) أي : نصبه على التشبيه بالمفعول به بإسقاط الخافض (هو مذهب) أبي علي (الفارسي) : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي البغدادي ، توفي ببغداد سنة (٣٧٧هـ) انتهىٰ ، تقدم البسط في ترجمته في أوائل الكتاب .

ومذهب طائفة من النحاة (واختاره) أي : اختار هٰذا المذهب (ابن مالك وعزاه) أي : عزى ابن مالك هٰذا المذهب ونسبه (لسيبويه) إمام أئمة البصريين .

(وقيل : إن ما بعد دخلت مفعول به ، ورد) هٰذا القول واعترض : (بأن مصدره) أي : مصدر دخل دخول بوزن (« فعول » وهو) أي : وزن (فعول) (من المصادر اللازمة) كخروج وقعود وجلوس (غالباً) أي : في أغلب كلامهم ، وخرج بقوله : (غالباً) نحو : لزم ، فإن مصدره اللزوم ومع ذلك متعد ؛ يقال :

ولأن نظيره وهو : عبرت ، ونقيضه وهو : خرجت لازمان ، فيكون (دخلت) كذلك ؛ حملاً للنظير على النظير ، أو للنقيض علىٰ نقيضه ، وقيل : مفعول فيه ؛ حملاً له على المكان المبهم في جواز حذف (في) منه ، وذلك لكثرة الاستعمال المستدعية للخفة ، وصححه ابن الحاجب ،

لزمه الدائن لقضاء دينه وجحد فمصدره جحود مع أنه متعد ، يقال : جحده الأمانة . انتهىٰ « فوائد » .

ثم علل ثانياً فقال : (**ولأن نظيره**) أي : نظير الدخول في المعنىٰ (**وهو عبرت**) يقال : عبرت البحر من باب (نصر) إذا دخلته وجاوزته إلى الساحل (و) لأن (**نقيضه**) أي : ضده في المعنىٰ (**وهو**) أي : ذلك النقيض (**خرجت**) لأن الخروج ضد الدخول (**لازمان**) أي : لا يتعديان إلى المفعول بأنفسهما (**فيكون** « **دخلت** » **كذلك**) أي : مثلهما في اللزوم (**حملاً للنظير**) الذي هو : دخل (**على النظير**) الذي هو : عبر (**أو**) حملاً (**للنقيض**) الذي هو : دخل (**علىٰ نقيضه**) الذي هو : خرج .

(**وقيل**) : إن ما بعد (دخل) (**مفعول فيه**) منصوب على الظرفية (**حملاً له**) أي : حملاً لما بعد (دخل) (**على المكان المبهم**) كأسماء الجهات (**في جواز حذف**) لفظ (« **في** » **منه**) ونصبه على الظرفية .

(**وذلك**) أي : حمله على المكان المبهم في جواز حذف (في) منه ؛ أي : مما بعده ، ونصبه على الظرفية (**لكثرة الاستعمال**) أي : لكثرة استعمال (دخل) ودورانه علىٰ ألسنتهم (**المستدعية**) أي : المستلزمة تلك الكثرة المستوجبة حذف لفظ (في) مما بعده طلباً (**للخفة**) أي : لخفة ثقله بكثرة الاستعمال .

(**وصححه**) أي : رجح هـٰذا القول : القائل بأن ما بعد (دخل) مفعول فيه ؛ أي : رجحه بتصحيحه (**ابن الحاجب**) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس

وإنما استؤثر ظرف الزمان مطلقاً بصلاحيته للنصب على الظرفية علىٰ ظرف المكان ؛ لأن أصل العوامل الفعل ، ودلالته على الزمان أقوىٰ من دلالته على المكان ؛ لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام وعلى المكان بالالتزام ، فلما كانت دلالته على الزمان قوية . . تعدىٰ إلى المبهم وغيره من الزمان ، ولما كانت دلالته على المكان ضعيفة . . اختص

أبو عمرو ابن الحاجب ، مات في الإسكندرية في شهر شوال سنة (٦٤٦هـ) انتهىٰ ، تقدم بسط ترجمته في أوائل الكتاب .

(**وإنما استؤثر**) واختير وخص (**ظرف الزمان مطلقاً**) أي : سواء كان مختصاً أو مبهماً ، معرفةً أو نكرةً ، محدودة أو غير محدودة (**بصلاحيته للنصب على الظرفية علىٰ ظرف المكان ؛ لأن أصل العوامل**) التي تعمل في الأسماء : (**الفعل ودلالته**) أي : دلالة الفعل (**على الزمان أقوىٰ من دلالته**) أي : من دلالة الفعل (**على المكان**) لأن دلالته على الزمان تضمنية ، ودلالته على المكان التزامية ، فالتضمنية أقوىٰ من الالتزامية (**لأنه**) أي : لأن الفعل (**يدل على الزمان بصيغته**) أي : بلفظه ؛ لأن الزمان بعض معنى الفعل ؛ لأن مدلوله الحدث والزمان (**و**) يدل الفعل أيضاً على الزمان (**بالالتزام**) أي : باستلزام الحدث للزمان ؛ لأن كل حدث لا بد له من زمن يقع فيه .

(**و**) يدل الفعل (**على المكان بالالتزام**) فقط لا بالصيغة ؛ لأن كل حدث لا بد له من مكان يقع فيه فيستلزم المكان .

(**فلما كانت دلالته**) أي : دلالة الفعل (**على الزمان قوية**) لما ذكر (. . **تعدى**) الفعل (**إلى المبهم وغيره**) وهو المختص (**من الزمان ، ولما كانت دلالته**) أي : دلالة الفعل (**على المكان ضعيفة**) لكونها بالالتزام فقط (. . **اختص**) الفعل في

بما ذكره المؤلف ؛ لأن في الفعل دلالة عليه في الجملة .

تعديته إلى المكان (**بما ذكره المؤلف**) من المكان ؛ وهو الأنواع الثلاثة : المبهم ، وأسماء المقادير ، وما صيغ من مصدر عامله دون غيرها من المختص ؛ كالدار والمسجد مثلاً ، وإنما تعدى الفعل من المكان إلىٰ ما ذكره المؤلف من الأنواع الثلاثة (**لأن في الفعل دلالةً عليه**) أي : على المكان (**في الجملة**) أي : في بعض أنواع الدلالة وإن كانت ضعيفة ؛ وهي الالتزامية من غير بحث عن كونها قوية أو ضعيفة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

باب المفعول من أجله

[ص] : ويسمى : المفعول لأجله والمفعول له ،

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب المفعول من أجله)

أي : المفعول الذي فُعِلَ فِعْلُ الفاعل لأجله : بأن كان غرضاً باعثاً على الفعل ؛ كالتأديب في ضربت ابني تأديباً ، فإنه غرض باعث على الضرب ، وعلة غائية له أيضاً باعتبار حصوله عقبه . انتهىٰ « عطار » .

(ويسمى المفعول لأجله والمفعول له) فله ثلاثة أسماء ومعناها واحد ، وعرفه بعضهم بتعريف جامع لشروطه الخمسة فقال : هو المصدر القلب المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل ولو تقديراً ، فخرج غير المصدر ، فلا يجوز : جئتك السمن والعسل بالنصب ؛ لأنه اسم عين لا مصدر ، وخرج غير القلبي ، فلا يجوز : جئتك قراءةً للعلم ؛ لأن القراءة من أفعال اللسان ، ولا قتلاً للكافر ؛ لأن القتل من أفعال اليد ، وخرج بالمعلل لحدث بقية المفاعيل ؛ إذ لا تعليل فيها ، وخرج بقوله : (شاركه في الزمان) ما لا يشاركه فيه ، فلا يجوز : تأهبت اليوم السفر غداً ؛ لأن التأهب زمنه غير زمن السفر ، وخرج بقوله : (والفاعل) ما لا يشاركه فيه ، فلا يجوز : جئتك محبتك إياي ؛ لأن فاعل المجيء المتكلم ، وفاعل المحبة المخاطب ، وقولنا : (ولو تقديراً) لإدخال (خوفاً) من قوله تعالىٰ : ﴿ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ ، لأن التقدير : يجعلكم ترون ، وهـٰذه الشروط تؤخذ من تعريف المتن مع المثال الذي مثل به ، وهي شروط تعتبر لجواز النصب لا لوجوبه ، قال ابن مالك : (وليس يمتنع مع الشروط . . .) إلخ ، انتهىٰ من « أبي النجا » .

وهو الاسم المنصوب الذي يذكر بياناً لسبب وقوع الفعل نحو : قام زيد إجلالاً لعمرو ، وقصدتك ابتغاء معروفك ،

وعرفه المصنف بقوله : (**وهو الاسم**) الصريح كمثاليه ، أو المؤول به نحو : جئتك أن أبتغي معروفك . انتهىٰ من « أبي النجا » ، (**المنصوب**) جوازاً بما سبقه من فعل كمثاليه ، أو شبهه نحو : قصدي لك محبة ، وأنا زائرك ابتغاء معروفك ؛ يعني : أن حكمه النصب جوازاً ؛ لكونه فضلة ؛ أي : ليس جزءاً من الكلام : بألا يكون مسنداً ولا مسنداً إليه .

(**الذي يذكر بياناً لسبب وقوع الفعل**) من الفاعل ، فالمفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل الصادر منه ، سواء كان ذلك السبب غرضاً مقصوداً للفاعل ؛ كإجلالاً وابتغاء في مثاليه ، أو كان غير غرض مقصود للفاعل نحو : قعدت عن الحرب جبناً ؛ إذ لايكون الجبن غرضاً مقصوداً لأحد ؛ لكونه رذيلة ، فمثالاه لا يخصصانه بالأول كما هو شأن المثال . انتهىٰ من « أبي النجا » .

وسواء كان ذلك السبب متأخراً عن وجود الفعل ، كمثاليه ، فإن إجلالاً كان تصور وجوده متأخراً عن وجود القيام ، أو متقدماً علىٰ وجود الفعل نحو : قعدت عن الحرب جبناً ، فإن الجبن وجوده سابق علىٰ وجود القعود ، مثاله (**نحو : قام زيد إجلالاً لعمرو ، وقصدتك ابتغاء معروفك**) وإنما عدد المثال مع أن المثال يكفي فيه واحد ؛ لأنه جزئي يذكر لإيضاح القاعدة ، وذلك الإيضاح يحصل بواحد ؛ إشعاراً بأنه يكون نكرةً كالمثال الأول ، ومعرفةً كالمثال الثاني ؛ خلافاً للجرمي القائل : (بأنه لا يكون إلا نكرة وليس بشيء ؛ لأنه لا مانع من ذلك ، وإشعاراً أيضاً بأن فعله يكون لازماً كالمثال الأول ، ومتعدياً كالمثال الثاني) .

وإعراب المثال الأول : (قام) : فعل ماض (زيد) : فاعل (إجلالاً) : علة

ويشترط كونه مصدراً ، واتحاد زمانه وزمان عامله ، واتحاد فاعلهما كما تقدم في المثالين ، وكقوله تعالىٰ : ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾) ،

للقيام منصوب به (لعمرو) : جار ومجرور متعلق بـ(إجلالاً) وقس عليه إعراب المثال الثاني .

(**ويشترط**) لجواز نصبه على المفعولية ثلاثة شروط علىٰ ما ذكره المؤلف أحدها : (**كونه مصدراً**) عند الجمهور ؛ خلافاً ليونس بن حبيب ، والمراد بالمصدر : ما يشمل اسم المصدر نحو : انغمست الماء غسلاً ؛ أي : لأجل الاغتسال ، وإنما اشترط ذلك ؛ لأن المصدر يشعر بالعلية بخلاف الذوات ، فإنها لا تكون عللاً للأفعال ، فلا يجوز : جئتك السمن والعسل ؛ لأنه اسم عين لا مصدر . انتهىٰ « تصريح » .

(**و**) ثانيها : (**اتحاد زمانه وزمان عامله**) من الفعل أو شبهه : بأن يكون زمن العلة والمعلول واحداً ، وذلك بأن يقع الحدث الذي هو مضمون العامل في بعض زمن المصدر نحو : جئتك طمعاً في معروفك ، فالمجيء وقع في بعض أزمنة الطمع .

(**و**) ثالثها : (**اتحاد فاعلهما**) أي : فاعل المفعول لأجله ، وفاعل عامله : بأن يكون فاعله وفاعل عامله واحداً (**كما تقدم في المثالين**) فإن إجلالاً وابتغاء مصدران ، وزمنهما وزمن عاملهما واحد ، وكذا فاعلهما وفاعل عاملهما واحد ، وما ذكره المصنف من اشتراط الاتحاد في الوقت والفاعل.. هو رأي الأعلم والمتأخرين كالشلوبين ، ولم يشترط ذلك الاتحاد : سيبويه ولا أحد من المتقدمين ، والمعتمد : ما قاله المصنف تبعاً للمتأخرين (**وكقوله تعالىٰ**) معطوف علىٰ قوله : (**كما تقدم في المثالين**) أي : ومثل المثالين السابقين قوله تعالىٰ : (﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾) ، **وإعرابه** : الواو : عاطفة (لا) : ناهية جازمة

وقوله : ﴿ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾ ، ولا يجوز : تأهبت السفر ؛ لعدم اتحاد الزمان ، ولا

(تقتلوا) : فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ؛ لأنه من الأمثلة الخمسة ، والواو ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون (أولاد) : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف ، والكاف ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الجر مضاف إليه ، مبني على الضم ، والميم حرف دال علىٰ جمع الذكور مبني على السكون (خشية) : مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف (إملاق) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، فالخشية مصدر مشارك للقتل المفهوم من (لا تقتلوا) في الزمن والفاعل ، والمعنىٰ : ولا تقتلوا أولادكم بالوأد لأجل مخافة الفقر .

(و) كـ (قوله) تعالىٰ : (﴿ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾) ، وإعرابه : (ينفقون) : فعل مضارع مرفوع بثبات النون ؛ لأنه من الأمثلة الخمسة ، والواو فاعل (أموالهم) : مفعول به ومضاف إليه (ابتغاء) : مفعول لأجله منصوب بـ(ينفقون) وهو مضاف (مرضاة) : مضاف إليه وهو مضاف ، ولفظ الجلالة مضاف إليه ، والابتغاء مصدر ذكر علة للإنفاق المفهوم من (ينفقون) وهو متحد الإنفاق وقتاً وفاعلاً .

(و) أما المصدر الذي ذكر علةً لعامله ، ولـكن كان مخالفاً له في الزمان فقط . . فـ(لا يجوز) نصبه علىٰ أنه مفعول لأجله ؛ بل يجب جره بـ(اللام) وذلك نحو : (**تأهبت السفر**) بنصب السفر علىٰ أنه مفعول لأجله (**لعدم اتحاد الزمان**) لأن زمن التأهب سابق علىٰ زمن السفر وإن كان فاعلهما واحداً .

(و) كذا (لا) يجوز نصبه إن كان المصدر مخالفاً لعامله في الفاعل فقط نحو :

جئتك محبتك إياي ؛ لعدم اتحاد الفاعل ؛ بل يجب جره بـ(اللام) تقول : تأهبت للسفر ، وجئتك لمحبتك إياي .

(**جئتك محبتك إياي**) بنصب محبتك علىٰ أنه مفعول لأجله (**لعدم اتحاد الفاعل**) فإن فاعل المجيء المتكلم وفاعل المصدر وهو المحبة المخاطب وإن كان زمنهما واحداً ، وكذا لا يجوز نصبه علىٰ أنه مفعول لأجله إن كان مخالفاً لعامله في الزمان والفاعل نحو : جئتك اليوم إكرامك زيداً أمس ، فإن فاعل المجيء المتكلم وزمنه اليوم ، وفاعل الإكرام المخاطب وزمنه أمس (**بل يجب جره**) أي : جر المصدر (**بـ« اللام »**) في هٰذه المثل ؛ لفقد اتحاده مع العامل في الزمان في الأول ، وفقد اتحاده معه في الفاعل في الثاني ، وفقد اتحاده معه فيهما في المثال الذي مثلناه فـ(**تقول**) في المثال الأول : (**تأهبت للسفر ، و**) في المثال الثاني : (**جئتك لمحبتك إياي**) وفي الثالث : جئتك اليوم لإكرامك زيداً أمس ، وقد ذكرنا في أول الباب أن شروط جواز نصبه : خمسة ، ذكر المصنف منها ثلاثة كما بيناها ، وبقيت شروط ماهية المفعول لأجله ، وقد ذكرها أبو البقاء في « شرح اللمع » لابن جني فقال : (وللمفعول له شروط أربعة : أحدها : أن يصلح في جواب لم .

الثاني : أن يصح جعله خبراً عن الفعل العامل فيه كقولك : زرتك طمعاً في برك ؛ أي : الذي حملني علىٰ زيارتك الطمع ، أو جعله مبتدأ كقولك : الطمع حملني علىٰ زيارتي إياك .

الثالث : أن يصح تقديره باللام .

الرابع : أن يكون العامل فيه من غير لفظه ، فلا يجوز أن يجعل زيارة في قولك : زرتك زيارة مفعولاً له ؛ لأن المصدر هو الفعل في المعنىٰ ، والشيء لا يكون علة لوجود نفسه ، فجملة الشروط فيه مع السابقة تسعة شروط) انتهىٰ من

« التصريح » .

وإذا فقد المصدر المعلل شرطاً من شروط جواز نصبه . . وجب جره بواحد من حروف التعليل الأربعة ؛ وهي اللام ، والباء ، وفي ، ومن ، اقتصر المصنف منها على اللام لأصالتها ، والله أعلم .

إعراب المتن

(باب المفعول من أجله) : (باب) : بالنصب مفعول لفعل محذوف جوازاً تقديره : تعلم باب المفعول من أجله (تعلم) : فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره : أنت أيها الطالب ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب (باب) : مفعول به لـ(تعلم) منصوب بالفتحة الظاهرة (باب) : مضاف (المفعول من أجله) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ هاء (من أجله) منع من ظهورهااشتغال المحل بحركة الحكاية .

(ويسمى المفعول لأجله والمفعول له) : الواو : استئنافية (يسمىٰ) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً لإسناده إلى الغائب تقديره : (هو) يعود على المفعول من أجله وهو المفعول الأول لـ(يسمىٰ) ، لأنه يتعدىٰ إلىٰ مفعولين (المفعول لأجله) : مفعول ثان لـ(يسمىٰ) محكي منصوب بفتحة مقدرة علىٰ هاء (لأجله) ، (والمفعول له) : معطوف على (المفعول لأجله) علىٰ كونه مفعولاً ثانياً لـ(يسمىٰ) .

(وهو الاسم المنصوب) : الواو : استئنافية (هو) : مبتدأ (الاسم) : خبره ، والجملة مستأنفة (المنصوب) : صفة أولىٰ لـ(الاسم) مرفوع بالضمة الظاهرة ، **(الذي يذكر بياناً لسبب وقوع الفعل)** : (الذي) : اسم موصول في محل الرفع صفة ثانية لـ(الاسم) مبني على السكون (يذكر) : فعل مضارع الصيغة مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على الموصول ، والجملة الفعلية صلة الموصول (بياناً) : مفعول لأجله منصوب بـ(يذكر) ، (لسبب) : جار ومجرور متعلق بـ(بياناً) لأنه اسم مصدر لـ(بين)

الرباعي (سبب) : مضاف (وقوع) : مضاف إليه (وقوع) : مضاف (الفعل) : مضاف إليه (**نحو : قام زيد إجلالاً لعمرو**) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف (قام زيد إجلالاً لعمرو) : مضاف إليه محكي ، (**وقصدتك ابتغاء معروفك**) : الواو : عاطفة (قصدتك ابتغاء معروفك) : معطوف محكي علىٰ (قام زيد إجلالاً لعمرو) علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**ويشترط كونه مصدراً**) : الواو : استئنافية (يشترط) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة الظاهرة (كونه) : نائب فاعل لـ(يشترط) مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة الفعلية مستأنفة (كون) : مضاف ، الهاء : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر مضاف إليه ، مبني على الضم وهو من إضافة المصدر إلى اسمه (مصدراً) : خبر لـ(الكون) منصوب بالفتحة الظاهرة ، (**واتحاد**) : معطوف علىٰ (كونه) نائب فاعل لـ(يشترط) مرفوع بالضمة الظاهرة (اتحاد) : مضاف ، (**زمانه**) : مضاف إليه وهو مضاف ، والضمير مضاف إليه ، (وزمان) : معطوف علىٰ (زمانه) الأول مجرور بالكسرة الظاهرة (زمان) : مضاف ، (**عامله**) : مضاف إليه (عامل) : مضاف ، والهاء : ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، (**واتحاد فاعلهما**) : الواو : عاطفة (اتحاد) : معطوف علىٰ (كونه) نائب فاعل لـ(يشترط) ، (اتحاد) : مضاف (فاعل) : مضاف إليه (فاعل) : مضاف ، وضمير التثنية مضاف إليه ، (**كما تقدم في المثالين**) : الكاف : حرف جر وتمثيل (ما) : اسم موصول في محل الجر بـ(الكاف) مبني على السكون (تقدم) : فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود علىٰ (ما) الموصولة

(في المثالين) : جار ومجرور متعلق بـ(تقدم) ، والجملة الفعلية صلة الموصول ، الجار والمجرور في (كما) متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك الاتحاد كائن ؛ كالاتحاد الذي تقدم في المثالين ، والجملة الاسمية مستأنفة .

(وكقوله تعالىٰ) : جار ومجرور ومضاف إليه معطوف على الجار والمجرور في قوله : (كما تقدم) أي : وذلك الاتحاد كائن ؛ كالاتحاد الواقع في قوله تعالىٰ ، وجملة (تعالىٰ) حالة لازمة من ضمير قوله : ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ : مقول محكي لـ(قوله) منصوب بالفتحة المقدرة علىٰ قاف (إملاق) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (وقوله) : معطوف علىٰ (قوله) الأول مجرور بالكسرة الظاهرة ، ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ : مقول محكي لـ(قوله) منصوب بفتحة مقدرة علىٰ هاء (الله) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(ولا يجوز تأهبت السفر) : الواو : استئنافية (لا) : نافية (يجوز) : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (تأهبت السفر) : فاعل محكي لـ(يجوز) وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ راء (السفر) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (لعدم اتحاد الزمان) : (لعدم) : جار ومجرور متعلق بـ(لا يجوز) ، (عدم) : مضاف (اتحاد) : مضاف إليه (اتحاد) : مضاف (الزمان) : مضاف إليه .

(ولا جئتك محبتك إياي) : الواو : عاطفة (لا) : نافية (جئتك محبتك إياي) : معطوف محكي علىٰ (تأهبت السفر) علىٰ كونه فاعل (يجوز) وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ ياء (إياي) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ،

(لعدم اتحاد الفاعل) : (لعدم) : جار ومجرور متعلق بـ(يجوز) (عدم) : مضاف (اتحاد) : مضاف إليه (اتحاد) : مضاف (الفاعل) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، **(بل يجب جره باللام)** : (بل) : حرف إضراب وابتداء مبنية على السكون (يجب) : فعل مضارع مرفوع (جره) : فاعل وهو مضاف ، والهاء مضاف إليه ، والجملة الفعلية مستأنفة (باللام) : جارو مجرور متعلق بـ(جره) ، (تقول) : فعل مضارع وفاعله مستتر فيه ، والجملة الفعلية مستأنفة ، **(تأهبت للسفر)** : مقول محكي لـ(تقول) منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ راء (للسفر) .

وإن شئت قلت : (تأهبت) : فعل وفاعل (للسفر) : جار ومجرور متعلق بـ(تأهبت) ، والجملة الفعلية في محل النصب مقول لـ(تقول) ، **(وجئتك لمحبتك إياي)** : معطوف علىٰ قوله : (تأهبت للسفر) علىٰ كونه مقولاً لـ(تقول) .

وإن شئت قلت : (جئتك) : فعل وفاعل ومفعول به (لمحبتك) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(جئتك) ، (إياي) : ضمير نصب منفصل في محل النصب مفعول به لـ(محبتك) ، والجملة الفعلية في محل النصب معطوفة علىٰ جملة (تأهبت) علىٰ كونها مقولاً لـ(تقول) ، **والله أعلم** .

(باب المفعول من أجله)

[ش] : (**ويسمى : المفعول لأجله والمفعول له**) فله ثلاثة أسماء (**وهو الاسم المنصوب الذي يذكر**) علة و(**بياناً لسبب وقوع الفعل**) الصادر من فاعله ؛ فالمفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل ، سواء كان علة غائية للفعل متأخراً عنه في الوجود أم لا ؛

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب المفعول من أجله)

أي : باب الاسم الدال على الحدث الذي يفعل له فعل الفاعل ويقع لأجله ، وذكره ابن الحاجب بعد المفعول فيه ؛ لأن احتياج الفعل إلى الزمان والمكان أشد من احتياجه إلى العلة (**ويسمى : المفعول لأجله والمفعول له** ، **فله ثلاثة أسماء**) بل أكثر من ذلك ؛ إذ يقال له : المنصوب على العلة ، والمصدر المعلل لما قبله : (**وهو الاسم**) خرج الفعل والحرف (**المنصوب**) خرج المرفوع والمجرور (**الذي يذكر علةً وبياناً لسبب وقوع الفعل الصادر من فاعله ؛ فالمفعول له سبب حامل**) أي : باعث (**للفاعل على الفعل ، سواء كان**) ذلك السبب (**علة غائية**) أي : غرضاً مقصوداً (لـ) الفاعل من (**الفعل متأخراً عنه**) أي : عن الفعل (**في الوجود**) وذلك ؛ كإجلالاً في قولك : قمت إجلالاً لعمرو ، فإن الإجلال غرض مقصود للقائم من قيامه ، متأخر ذلك الإجلال عن القيام في الوجود (**أم لا**) يكون ذلك السبب غرضاً مقصوداً للفاعل من الفعل ، متأخراً عن الفعل في الوجود ، وذلك بأن كان ذلك السبب غير مقصود للفاعل من الفعل ، وكان سابقاً على الفعل في الوجود ، وذلك كالجبن في قولك : قعدت عن الحرب جبناً ، فإن الجبن ليس

فالأول (نحو : قام زيد إجلالاً لعمرو) فإجلالاً : مصدر منصوب ذكر علة غائية للفعل ، فإن تصور الإجلال بأنه مصلحة مرغوب فيها : سبب حامل للفاعل على الفعل وإن كان وجوده في الخارج متأخراً عن وجود الفعل (و) مثله : (وقصدتك ابتغاء معروفك) وكرر المثال : للإشارة إلىٰ أنه لا فرق في ذلك بين المضاف وغيره ،

مقصوداً للقاعد عن الحرب وإن كان سبباً في القعود ، وذلك الجبن كان موجوداً فيه قبل القعود ؛ لأنه صفة طبيعية رذيلة . انتهىٰ من « الفهم السقيم » .

والحاصل : أن المفعول له هو المقصود من الفعل وثمرته ، سواء تقدم علىٰ وجود مضمون الفعل ؛ كما قعدت عن الحرب جبناً ، أو تأخر ؛ كما في جئتك إصلاحاً . انتهىٰ « يس على المجيب » .

قوله : (علة غائية) نسبة إلى الغاية ؛ وهو آخر الشيء ، بقلب الياء همزة ؛ كراهية اجتماع ثلاث ياءات ، ونسبت إليها ؛ لوجودها عندها . انتهىٰ من « الصبان على السلم في المنطق » .

(**فالأول**) أي : فمثال الأول : وهو ما كان علة غائية للفعل متأخراً عنه في الوجود (**نحو : قام زيد إجلالاً لعمرو ؛ فإجلالاً : مصدر منصوب ذكر علةً غائية للفعل**) أي : للقيام (**فإن تصور الإجلال بأنه مصلحة مرغوب فيها : سبب حامل**) أي : باعث (**للفاعل على الفعل وإن كان وجوده**) أي : وجود الإجلال (**في الخارج**) أي : في خارج الذهن (**متأخراً عن وجود الفعل**) الذي هو القيام (**ومثله**) أي : ومثل قولك : (قمت إجلالاً لعمرو) في كونه علةً غائية متأخرة عن وجود الفعل ، قولك : (**وقصدتك ابتغاء معروفك ، وكرر المثال : للإشارة إلىٰ أنه**) أي : إلىٰ أن الشأن والحال (**لا فرق في ذلك**) أي : في كون المفعول له بياناً لسبب وقوع الفعل (**بين المضاف**) منه ، كابتغاء معروفك (**وغيره**) أي : غير المضاف ؛

ولا بين الفعل المتعدي وغيره ، والثاني نحو : قعدت عن الحرب جبناً ؛ فجبناً : مصدر منصوب ذكر علة وسبباً للقعود عن الحرب وليس غاية له ، ووجوده سابق علىٰ وجود الفعل الذي هو القعود (ويشترط) لجواز نصب المفعول له أمور ثلاثة : أحدها : (كونه مصدراً) ....

كإجلالاً (ولا بين الفعل المتعدي) كقصدتك (وغيره) أي : غير المتعدي ؛ كقام (والثاني) : أي : ومثال الثاني : وهو ما كان علة لوجود الفعل ، سابقاً وجوده علىٰ وجود الفعل (نحو) قولك : (قعدت عن الحرب جبناً) والجبن : قلة الإقدام على العدو خوفاً منه (فجبناً : مصدر منصوب ذكر علة) من حيث الوجود الخارجي (وسبباً) من حيث الوجود الذهني فالجهتان مختلفتان . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(للقعود عن الحرب وليس) الجبن (غاية) أي : آخراً (له) أي : للقعود (ووجوده) أي : وجود الجبن في قلب الشخص (سابق علىٰ وجود الفعل الذي هو القعود ، ويشترط لجواز نصب المفعول له) لا لوجوبه ؛ لأن نصبه لا يجب وإن توفرت الشروط (أمور ثلاثة) بحسب ما ذكره المصنف ، وإلا .. فهي خمسة بل تسعة كما ذكرتها في « التتمة » .

(أحدها) : أي : أحد تلك الثلاثة (كونه مصدراً) وإنما اشترط فيه أن يكون مصدراً ؛ لأنه علة للفعل ، والعلل إنما تكون بالمصادر لا بالذوات غالباً ، فلايرد قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾ ، ونحوه كقوله : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم ﴾ انتهىٰ « مجيب » مع زيادة من « يس » عليه .

قال الجامي : (وإنما اشترطت فيه هٰذه الشرائط ؛ لأنه بهٰذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به ، بخلاف ما إذا اختل شرط منها) انتهىٰ « يس » عليه .

وهٰذا مستفاد من كونه علة ؛ لأن العلل إنما تكون بالمصادر لا بالذوات ، وهل يشترط مع ذلك كونه قلبياً أم لا ؟ فيه خلاف ؛ جزم بالأول في « التوضيح » فلا يجوز عنده : جئتك ضرب زيد ؛ أي : لتضربه ، وقد يستفاد ذلك من تمثيل المؤلف .

(و) ثانيها : (اتحاد زمانه وزمان عامله) بأن يكون زمن العلة والمعلوم واحداً .

(وهٰذا) الشرط ؛ يعني : كونه مصدراً (**مستفاد من كونه علةً ؛ لأن العلل إنما تكون بالمصادر**) غالباً (**لا بالذوات ، وهل يشترط مع ذلك**) أي : مع كونه مصدراً (**كونه قلبياً أم لا ؟**) يشترط كونه قلبياً (**فيه**) أي : في جواب هٰذا الاستفهام (**خلاف**) بين النحاة : (**جزم**) ابن هشام (**بالأول**) أي : باشتراط كونه قلبياً (**في « التوضيح » فلا يجوز عنده**) أي : عند ابن هشام أن يقال : (**جئتك ضرب زيد ؛ أي : لتضربه**) لعدم كونه قلبياً ؛ لأن الضرب من أفعال الجوارح .

(**وقد يستفاد ذلك**) أي : اشتراط كونه قلبياً (**من تمثيل المؤلف**) بالمثالين السابقين ؛ لأن الإجلال والقصد من أفعال القلوب ، والأصح كما قال ابن هشام : (اشتراط كونه قلبياً ؛ أي : من أفعال النفس الباطنة ؛ كالرغبة والرهبة ، والتعظيم والإجلال والقصد ؛ لأن أفعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلل ، فلا يجوز : جئتك ضرب زيد ؛ أي : لتضربه ، خلافاً للفارسي ، فإنه أجازه) انتهىٰ « كواكب » .

(**وثانيها**) : أي : ثاني الأمور الثلاثة (**اتحاد زمانه**) أي : زمان المفعول من أجله (**وزمان عامله**) فعلاً كان أو شبهه ، وذلك (**بأن يكون زمن العلة**) التي هي المصدر (**و**) زمن (**المعلول**) الذي هو العامل (**واحداً**) وذلك بأن يقع الحدث

(و) ثالثها : (**اتحاد فاعلهما كما تقدم في المثالين**) فإن المصدر في كل منهما : زمنه وزمن عامله واحد وكذا فاعلهما (**وكقوله تعالىٰ** : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ﴾) ، فالخشية علة للفعل ؛ مشاركة له في الوقت والفاعل (**وقوله**) تعالىٰ : (﴿ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾) ، فالابتغاء علة للإنفاق متحدة وقتاً وفاعلاً ،

الذي هو مضمون العامل في بعض زمن المصدر نحو : جئتك طمعاً ، وقعدت عن الحرب جبناً ؛ فالمجيء وقع في بعض أزمنة الطمع ، والقعود عن الحرب وقع في بعض أزمنة الجبن ، أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو : جئتك خوفاً من فرارك ، أو بالعكس نحو : شهدت الحرب إيقاعاً للصلح بين الفريقين . انتهىٰ « كواكب » .

(**وثالثها**) : أي : ثالث الأمور الثلاثة (**اتحاد فاعلهما كما تقدم**) اتحاد زمانهما واتحاد فاعلهما (**في المثالين**) السابقين في المتن (**فإن المصدر في كل منهما**) أي : في كل من المثالين ؛ وهو الإجلال والابتغاء (**زمنه**) أي : زمن المصدر (**وزمن عامله**) أي : عامل المصدر وهو القيام والقصد (**واحد وكذا فاعلهما**) أي : فاعل المصدر وعامله واحد ، وهو زيد في الأول ، والمتكلم في الثاني .

(وكـ) ذلك في اتحاد الزمان والفاعل (**قوله تعالىٰ** : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ﴾ ، **فالخشية**) التي ذكرت (**علةٌ للفعل**) الذي هو القتل المفهوم من (**لا تقتلوا**) (**مشاركة له**) أي : للفعل الذي هو القتل (**في الوقت والفاعل ، وقوله تعالىٰ** : ﴿ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾) تعالىٰ (**فالابتغاء علة للإنفاق**) المفهوم من (ينفقون) (**متحدة**) أي : مشاركة له (**وقتاً وفاعلاً**) وما ذكره المصنف من اشتراط الاتحاد في الوقت والفاعل : هو رأي الأعلم يوسف الشنتمري ، والمتأخرين ؛ كالشلوبين ، ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من

وأما ما ذكر علة ولـٰكن كان مخالفاً للمعلل في الزمان أو الفاعل ، أو فيهما معاً . . فإنه يمتنع نصبه (و) لهـٰذا (لا يجوز : تأهبت السفر) بالنصب (لعدم اتحاد الزمان) فإن زمن التأهب سابق علىٰ زمن السفر وإن كان فاعلهما واحداً (ولا جئتك محبتك إياي ؛ لعدم اتحاد الفاعل) فإن فاعل المجيء : المتكلم ، وفاعل المصدر : المخاطب وإن كان زمنهما واحداً

المتقدمين ، والمعتمد : ما قاله المصنف تبعاً للمتأخرين .

(**وأما ما ذكر علة**) للعامل ؛ أي : وأما المصدر الذي ذكر علة للعامل (**ولـٰكن كان**) ذلك المصدر (**مخالفاً لـ**) العامل (**المعلل**) بصيغة اسم المفعول (**في الزمان**) فقط ؛ كالمثال الأول من المثالين الآتيين في المتن (**أو**) كان مخالفاً في (**الفاعل**) فقط ؛ كالمثال الثاني منهما (**أو**) كان مخالفاً له (**فيهما معاً**) أي : في الزمان والفاعل جميعاً نحو : قوله تعالىٰ : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾ ، (. . **فإنه**) أي : فإن الشأن والحال (**يمتنع نصبه**) أي : نصب ذلك المصدر في الصور الثلاثة علىٰ أنه مفعول لأجله علىٰ مذهب المتأخرين ، وهو الأصح ؛ لعدم الاتحاد المذكور .

(**ولهـٰذا**) أي : ولأجل امتناع نصبه (**لا يجوز**) قولهم : (**تأهبت**) أي : تهيأت وتزودت وتجهزت (**السفر بالنصب**) علىٰ أنه مفعول لأجله (**لعدم اتحاد الزمان ؛ فإن زمن التأهب سابق علىٰ زمن السفر وإن كان فاعلهما واحداً**) وهو المتكلم في المثال المذكور .

(**ولا**) يجوز أيضاً قولك : (**جئتك محبتك إياي ؛ لعدم اتحاد الفاعل ، فإن فاعل المجيء : المتكلم ، وفاعل المصدر : المخاطب وإن كان زمنهما**) أي : زمن المجيء والمصدر (**واحداً**) ولا أن يقال في الآية المذكورة لو كان غير قرآن : فظلماً من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم ؛ لعدم اتحاد الفاعل

(بل يجب جره باللام) التعليلية ، أو بما يقوم مقامهما (تقول : تأهبت للسفر) وقال الشاعر :

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها

والزمان ، فإن فاعل الظلم : اليهود ، وفاعل التحريم : هو الله سبحانه ، وزمان ارتكابهم الظلم سابق على زمن التحريم ؛ فلذلك جر المصدر في الآية بالباء (بل يجب جره) أي : جر المصدر في الصورة الثلاث (باللام التعليلية أو بما يقوم مقامها) أي : مقام اللام في إفادة التعليل ؛ كالباء نحو : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾ ، وفي نحو : ﴿ لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ ﴾ ، وعن نحو : ﴿ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ ﴾ ، والكاف نحو : ﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾ ، وعلىٰ نحو : ﴿ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ ﴾ ، وكي : نحو : زرتكم كيما تكرموني . انتهىٰ « كواكب » .

(تقول) في المثال : (تأهبت للسفر) بجره بـ(اللام) (و) كما (قال الشاعر :

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها) لدى الستر إلا لبسة المتفضل

والبيت (من الطويل) من قصيدة لامرىء القيس التي أولها :

قفا نبك من ذكر حبيب ومنزل

قوله : (وقد نضت) هو بتخفيف الضاد المعجمة ، قال الجوهري : (يقال : نضا ثوبه إذا خلعه) ، ويجوز تشديدها للتكثير (لدى الستر) : أي : عند الستارة فهو بكسر السين (واللبسة) بكسر اللام هيئة لباس (المتفضل) وهو الذي يبقىٰ في ثوب واحد ، وقال ابن فارس : (المتفضل : المتوشح في ثوبه) ، والمعنىٰ : جئت إليها في حالة قد ألقت ثيابها عن جسدها ؛ لأجل النوم ، ولم يبق عليها إلا لبسة المتفضل ؛ وهو الثوب الواحد الذي يتوشح به ، وقوله : (ثيابها) بالنصب

(و) تقول أيضاً : (جئتك لمحبتك إياي) وقال الآخر :

وإنـي لتعـرونـي لـذكـراك هـزة

مفعول (نضت) ، والشاهد في قوله : (لنوم) حيث جره باللام ؛ لأن النوم لم يقارن نضوها ثيابها في الزمن ؛ لأن زمن الخلع وزمن النوم ليسا واحداً وإن كان فاعلهما واحداً . انتهىٰ من « السجاعي على القطر » .

(وتقول أيضاً : جئتك لمحبتك إياي) بجر المصدر بـ(اللام) لعدم اتحاد الفاعل كما مر آنفاً .

(وقال) الشاعر (الآخر) : وهو أبو صخر عبد الله بن سلمة السهمي من (بحر الطويل) :

(وإني لتعروني لـذكـراك هـزة) كما انتفض العصفور بلله القطر

(لتعروني) أي : تغشاني (لذكراك) بكسر الذال المعجمة والكاف الأخيرة ، خطاباً لمحبوبته مصدر مضاف لمفعوله ، والفاعل محذوف ؛ أي : لذكري إياك (هزة) بالرفع فاعل لـ(تعروني) وهو بكسر الهاء : النشاط والارتياح ؛ كما ذكره الشيخ خالد ، وفي « الشواهد الكبرىٰ » للعيني : أنها بفتحها وتشديد الزاي ؛ أي : رعدة ، ويروىٰ فترة والكاف في قوله : (كما) : للتشبيه ، وما مصدرية ؛ أي : كانتفاض (العصفور) بضم العين طائر معروف ، وجملة (بلله القطر) : حال منه بتقدير : قد ؛ أي : بلله القطر ، والشاهد في قوله : (لذكراك) حيث جره بـ(اللام) لاختلاف الفاعل ، وهو مثال لفاقد الاتحاد في الفاعل ؛ لأن الذكر هي علة عرو الهزة وزمنهما واحد ، ولكن اختلف الفاعل ؛ ففاعل العرو هو الهزة ، وفاعل الذكرىٰ هو المتكلم ؛ لأن المعنىٰ : لذكري إياك ، فلما اختلف الفاعل جر بـ(اللام) انتهىٰ من « السجاعي » .

ويجوز لك : أن تجر بحرف التعليل المستوفي للشروط المذكورة بكثرة إن كان بـ(أل) نحو : جئتك للطمع في برك ، وبقلة إن كان مجرداً منها ومن الإضافة نحو قوله :

مـن أمكـم لـرغبـة فيكـم جبـر

ويستوي جره ونصبه في المضاف نحو : ﴿ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾ .

(ويجوز لك) أيها النحوي (أن تجر بحرف التعليل) المصدر (المستوفي للشروط المذكورة) سابقاً ، وقوله : (بكثرة) متعلق بـ(تجر) أي : لك أن تجر بحرف التعليل بكثرة ؛ أي : مع كثرة جره في كلامهم (إن كان) المصدر المذكور مقروناً (بـ« أل » نحو : جئتك للطمع) والرغبة (في برك) وإحسانك (و) لك جره أيضاً (بقلة) أي : مع قلة جره في كلامهم (إن كان) المصدر المذكور (مجرداً منها) أي : من (أل) (ومن الإضافة نحو قوله) : أي : قول الشاعر من (مشطور الرجز) ، ولم ينسب إلىٰ قائل معين :

(مـن أمكـم لـرغبـة فيكـم جبـر) ومـن تكـونـوا نـاصـريـه ينتصـر

[اللغة] : (أمكم) قصدكم (لرغبة) الرغبة : الإرادة يقال : رغب فلان في كذا ، وارتغب فيه إذا أراده (جبر) يقال : جبر فلان يجبره جبراً من (باب نصر) إذا أغناه من فقر ، أو أصلح عظمه من كسر (ناصريه) جمع ناصر جمع السلامة ، والناصر : المعين ، والشاهد فيه قوله : (لرغبة) فإنه مصدر قلبي واقع مفعولاً لأجله ، وقد جره بحرف التعليل وهو اللام مع كونه مجرداً من (أل) ومن الإضافة ، وجر ما كان من هـٰذا القبيل قليل ، والكثير أن يكون منصوباً . انتهىٰ .

(ويستوي جره) بحرف التعليل (ونصبه) علىٰ أنه مفعول له (في المضاف نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾) .

* * *

باب المفعول معه

[ص] :

[التتمة] : قال المصنف الله رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب المفعول معه)

جرت عادة النحاة بأن يجعلوه آخر المفاعيل لأمرين : أحدهما : أنه لا يقال له مفعول اتفاقاً إلا بواسطة حرف ملفوظ به ؛ وهو الواو بخلاف غيره ، الثاني : أن غيره من المفاعيل قياسي اتفاقاً ، وهـٰذا قيل فيه : إنه سماعي ، وقيل : قياسي ، وهو الصحيح ، ذكره حمدون في « حواشي الألفية » .

ومعنىٰ كونه مفعولاً معه : أن صاحب الفاعل عند الفعل أعم من أن يثبت الفعل له أيضاً ، وحينئذ يحسن العطف ؛ كجاء الأمير والجيش ، أو يثبت الفعل للفاعل فقط نحو : استوى الماء والخشبة ، فإن الاستواء للماء فقط ؛ إذ هو الذي كان منخفضاً ثم ارتفع واستوىٰ ، والخشبة ما زالت بحالها ، فالمراد بالاستواء هنا : الارتفاع علىٰ حد ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾ ، وليس المراد به : التساوي الذي لا يكون إلا بين اثنين ، وإلا . . تعين رفع الخشبة علىٰ حد : تشارك زيد وعمرو ، قاله شيخنا .

ثم الأصح : أن المفعول معه قياسي ، وقيل : سماعي ، ولذلك أخر عن المفاعيل ، وادعىٰ بعضهم عدم وقوعه في القرآن يقيناً ، ورده السيوطي ؛ بأنه قد وقع في عدة آيات ؛ منها قوله : ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ .

وأجيب : بأن مراد هـٰذا البعض باليقين ما ينتفي معه احتمال غير المفعولية . انتهىٰ من « العطار » .

وهو الاسم المنصوب الذي يذكر بعد واو

قال في « المغني » في حرف الواو : فأما قوله تعالىٰ : ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ ، في قراءة السبعة ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ﴾ بقطع الهمزة ﴿وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ بالنصب ؛ فتحتمل الواو فيه ذلك ؛ أي : كونها للمصاحبة ، وأن تكون عاطفة مفرداً علىٰ مفرد بتقدير مضاف ؛ أي : وأمر شركائكم ، أو جملة علىٰ جملة بتقدير فعل ؛ أي : واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة ، وموجب التقدير الوجهين : أن (أجمع) بقطع الهمزة ولا يتعلق بالذوات بل بالمعاني ؛ كقولك : أجمعوا علىٰ كذا ، بخلاف جمع ، فإنه مشترك بين الذوات والمعاني ؛ بدليل ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ ثُمَّ أَتَىٰ﴾ ، و﴿ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾ ، ويقرأ (فاجمعوا) بالوصل فلا إشكال ، ويقرأ برفع الشركاء عطفاً على الواو ؛ للفصل بالمفعول وهو (أمركم) فكأنه قال : فأجمعوا أنتم وشركاءكم أمركم . انتهىٰ « يس على المجيب » .

فالمفعول معه لغةً : اسم لمن صاحب الفاعل حين وقع منه الفعل ، واصطلاحاً : ما ذكره المصنف بقوله : (وهو) أي : المفعول معه (الاسم) الصريح ؛ لأن المفعول معه لا يكون إلا اسماً صريحاً ، والاسم يشمل المفرد والمثنىٰ ، والجمع المذكر أو المؤنث من ذلك ؛ سواء كان الجمع تصحيحاً أو تكسيراً ، وخرج بالاسم : الفعل نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، والجمل نحو : سرت والشمس طالعة برفعهما ، فإن الواو وإن كانت بمعنىٰ مع فيهما إلا أنها داخلة في المثال الأول في اللفظ على الفعل ، وفي الثاني علىٰ جملة الفضلة فخرج به : العمدة نحو : اشترك زيد وعمرو ؛ لأن الثاني عمدة ؛ لأن الاشتراك لا يقع إلا من اثنين فأكثر .

(المنصوب) أي : بما سبقه من فعل أو شبهه مما فيه حروفه ومعناه على الصحيح ؛ خلافاً للجرجاني في دعواه : أن الناصب له الواو (الذي يذكر بعد واو

بمعنىٰ مع ؛ لبيان من فعل معه الفعل ، مسبوقاً بجملة فيها فعل ، أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه

بمعنىٰ مع) أي : مفيدة للمعية ؛ أي : المصاحبة ؛ أي : بعد الواو المفيدة ؛ مصاحبة ما بعدها لما قبلها في الحكم في وقت واحد . انتهىٰ « عطار » .

فخرج به الواقع بعد مع نحو : جئت مع زيد ، أو الواقع بعد واو تفيد المشاركة نحو : اشترك زيد وعمرو .

وقوله : (**لبيان من فعل معه الفعل**) متعلق بقوله : (يذكر) أي : هو الاسم المنصوب المذكور بعد واو تفيد المصاحبة لا المشاركة ؛ لبيان الذات التي فعل الفاعل الفعل معها علىٰ جهة المصاحبة ، والمراد بالمصاحبة : أن تكون تلك الذات مع الفاعل وقت صدور الفعل منه نحو : سرت وزيداً ، أو مع المفعول في وقوع الفعل عليه في زمن واحد نحو : تركت وفصيلها .

فالمفعول معه اصطلاحاً : اسم تلك الذات ، والمراد بالفعل اللغوي : وهو الحدث حال كون ذلك الاسم المنصوب (**مسبوقاً بجملة فيها فعل**) مع فاعله ؛ أي : مسبوقاً بجملة فعلية نحو : سرت والنيل (**أو**) مسبوقاً بجملة اسمية فيها (**اسم فيه**) أي : في ذلك الاسم (**معنى الفعل**) وهو الدلالة على الحدث (**وحروفه**) أي : حروف الفعل التي تركبت منه نحو : أنا سائر والنيل ، فخرج بقوله : (مسبوقاً بجملة) نحو : كل رجل وضيعته ؛ أي : حرفته ؛ فلا يجوز فيه النصب ؛ خلافاً للصيمري ، فيجب رفع (ضيعته) عطفاً علىٰ (كل) ، والضمير راجع إلى المضاف الذي هو (كل) أي : كل رجل مع ضيعة كل رجل مقترنان ؛ وهو من مقابلة الجمع بالجمع علىٰ طريقة ركب القوم دوابهم ، فإنه ليس المراد : أن كل إنسان ركب دواب الجمع ؛ بل كل واحد من القوم ركب دابة نفسه .

والضيعة بالضاد المعجمة والياء التحتانية في اللغة : العقار الذي هو الأرض

نحو : جاء الأمير والجيش ، واستوى الماء والخشبة ، . . . .

والنخل والمتاع ؛ وهي هنا عبارة عن الصنعة ؛ أي : الحرفة التي يكتسب بها الإنسان ، سميت بذلك ؛ لأن صاحبها يضيع معاشه بتركها . انتهىٰ « عطار » .

وخرج بقوله : (أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه) نحو : هـٰذا لك وأباك بالموحدة ؛ فلا يتكلم به منصوباً ؛ خلافاً لأبي على الفارسي ؛ حيث أجاز النصب علىٰ أنه مفعول معه ؛ اكتفاءً بوجود معنى الفعل وهو أشير ، فليس (أباك) مفعولاً وإن تقدم عليه اسم فيه معنى الفعل ؛ وهو اسم الإشارة ؛ لأنه بمعنىٰ أشير ، لـٰكن ليس فيه حروف ذلك الفعل ، كذا قرره الحلبي ؛ بل يقال : هـٰذا لك وأبيك مجروراً باللام معطوفاً على الكاف في (لك) انتهىٰ « عطار » .

فمثال ما إذا كان مسبوقاً بجملة فعلية (**نحو : جاء الأمير والجيش**) أي : مع الجيش ، **وإعرابه** : (جاء) : فعل ماض مبني على الفتح (الأمير) : فاعل مرفوع بضمة ظاهرة (والجيش) : الواو : واو المعية مبنية على الفتح (الجيش) : مفعول معه منصوب بـ(جاء) ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ؛ فالجيش اسم مذكور لبيان من صاحب الأمير في المجيء .

(و) نحو : (**استوى الماء والخشبة**) أي : ارتفع الماء حتىٰ صاحب الخشبة ، **وإعرابه** : (استوىٰ) : فعل ماض مبني بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف (الماء) : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة (والخشبة) : الواو : واو المعية مبنية على الفتح (الخشبة) : مفعول معه منصوب بـ(استوىٰ) ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ؛ فالخشبة اسم مذكور لبيان من صاحب الماء في حال استوائه ، والمراد بالخشبة هنا : مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته ، واستوىٰ هنا بمعنى : ارتفع لا بمعنىٰ تساوىٰ ؛ لأن الذي يرتفع هو الماء لا الخشبة ؛ فالمراد : أن الماء ارتفع وصاحب

وأنا سائر والنيل ، وقد يجب النصب على المفعولية نحو المثالين الأخيرين ، ونحو : لا تنه عن القبيح وإتيانه ،

الخشبة وقت حصول الارتفاع منه ، وعدد المثال ؛ إشارةً إلىٰ أن الاسم المنصوب بعد الواو قد يجوز عطفه علىٰ ما قبله ؛ كالجيش ، وقد لا يجوز ؛ كالخشبة ، قاله الشيخ خالد الأزهري .

(و) مثال المسبوق بجملة اسمية فيها اسم فيه معنى الفعل وحروفه نحو : (**أنا سائر والنيل**) أي : مع النيل ؛ لأن سائر بمعنىٰ يسير ، وحروفه هي حروف الفعل ، وهٰذا المثال يمتنع فيه العطف ، ويجب فيه النصب أيضاً ؛ لأنه لا يصح فيه مشاركة ما بعد الواو لما قبلها ؛ لأنه لا يقال : سار النيل ؛ بل يقال : جرىٰ ؛ فمعنى المثال حينئذ : أنا سائر مصاحب في السير النيل لا أنه سار وسار النيل معه .

(و) اعلم أنه : (**قد يجب**) في الاسم الواقع بعد الواو : (**النصب على المفعولية**) معه ؛ وذلك عند وجود مانع من العطف (**نحو المثالين الأخيرين**) وهما : استوى الماء والخشبة ، وأنا سائر والنيل ؛ لما تقدم من أن العطف يفيد فساد المعنى المراد ، نعم ؛ إنْ فُسِّر استوىٰ بمعنىٰ تساوىٰ . . لم يمتنع العطف ؛ لأن المعنىٰ حينئذ : تساوى الماء والخشبة في العلو ؛ بمعنىٰ أن الماء ارتفع حتىٰ بلغ الخشبة ؛ فليست الخشبة أرفع منه (**ونحو : لا تنه عن القبيح وإتيانه**) بالنصب وجوباً ؛ إذ لو جر بالعطف . . لكان المعنىٰ : لا تنه عن القبيح وعن إتيانه ، وهو خلاف المعنى المراد ، وهٰذا اللفظ مأخوذ من قول أبي الأسود الدؤلي واضع النحو (من الكامل) :

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

وإعرابه : (لا تنه) : (لا) : ناهية جازمة (تنه) : فعل مضارع مجزوم

ومات زيد وطلوع الشمس ، وقوله تعالىٰ : ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾ ،

بـ(لا) الناهية ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة ؛ وهي الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لإسناده إلى المخاطب تقديره : (أنت) ، (عن القبيح) : جار ومجرور متعلق بـ(تنه) ، (وإتيانه) : الواو : واو المعية مبنية على الفتح (إتيانه) : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه .

(و) نحو : (مات زيد وطلوع الشمس) بالنصب وجوباً لا غير ؛ إذ العطف يقتضي التشريك في المعنىٰ ، وطلوع الشمس لا يقوم به الموت ، وإعرابه : (مات) : فعل ماض (زيد) : فاعل مرفوع (وطلوع) : الواو : واو المعية مبنية على الفتح (طلوع) : مفعول معه منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف (الشمس) : مضاف إليه .

(و) نحو (قوله تعالىٰ : ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾) أي : مع شركائكم ، وإعرابه : الفاء بحسب ما في القرآن (أجمعوا) : فعل أمر مبني على حذف النون ؛ لأنه من الأمثلة الخمسة ، والواو ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل (أمر) : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف ، والكاف ضمير متصل في محل الجر بالإضافة (وشركاءكم) : الواو : واو المعية (شركاء) : مفعول معه منصوب بالفعل وهو مضاف ، والكاف ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ؛ أي : مع شركائكم ؛ وليست الواو عاطفة ؛ لأن (أجمع) بهمزة القطع لا يتعدىٰ إلى الأعيان فلا يقال : أجمعت شركائي ، إنما يقال : جمعت شركائي بغير همز ، وأجمعت أمري بالهمز في أوله ، ويجوز أن تكون الواو عاطفة ، ويقدر بعدها فعل عامل في (شركاءكم) تقديره : فأجمعوا أمركم بهمزة قطع ، واجمعوا شركاءكم بهمزة وصل ، وعلىٰ هـٰذا : فالمثال المذكور لا يكون

وقد يترجح على العطف نحو : قمت وزيداً ، وقد يترجح العطف عليه نحو المثال الأول ونحو : جاء زيد وعمرو ؛ فالعطف فيهما وفيما أشبههما أرجح ؛ لأنه الأصل.

مما يتعين فيه النصب على المعية، وهو ما رجحه جمع من النحاة ؛ خلافاً للمصنف .

(**وقد يترجح**) النصب علىٰ أنه مفعول معه (**على العطف**) لأمر صناعي (**نحو** : **قمت وزيداً**) بنصب زيداً علىٰ أنه مفعول معه ؛ وهو ؛ أي : النصب أرجح من رفعه ؛ عطفاً علىٰ ضمير المتكلم ؛ لأن العطف علىٰ ضمير الرفع المتصل لا يحسن إلا بعد تأكيده بضمير رفع منفصل نحو : ﴿ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ ﴾ ، أو بعد الفصل بينهما بأي فاصل كان نحو : ﴿ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾ .

(**وقد يترجح العطف عليه**) أي : على النصب ؛ وذلك (**نحو المثال الأول**) في كلام المصنف ، وهو جاء الأمير والجيش (**ونحو** : **جاء زيد وعمرو** ؛ **فالعطف فيهما**) أي : في هـٰذين المثالين المذكورين (**وفيما أشبههما**) مما العطف فيه خال من الضعف في اللفظ والمعنىٰ نحو : كنت أنا وزيد كالأخوين (**أرجح**) من النصب (**لأنه**) أي : لأن العطف هو (**الأصل**) في معنى الواو ، وقد أمكن بلا ضعف فهو أرجح من النصب ؛ لأصالته ، ومع ذلك يجوز النصب علىٰ أنه مفعول معه .

واعلم : أن الاسم الواقع بعد الواو من حيث هو لا بقيد كونه مفعولاً معه فقط له خمس حالات ؛ لأنه علىٰ قسمين : إما أن يصلح لكونه مفعولاً معه أو لا ؛ فأما الأول : فله ثلاثة أحوال : رجحان العطف ، ورجحان النصب على المعية ، ووجوب النصب ؛ **فالأول** : نحو : جاء الأمير والجيش بنصب الجيش علىٰ أنه مفعول معه ، وبرفعه عطفاً على (الأمير) وهو أرجح ؛ لأنه الأصل ، وقد أمكن بلا ضعف في اللفظ والمعنىٰ ، قال في « الخلاصة » :

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق

والثاني : نحو : قمت وزيداً بالنصب علىٰ أنه مفعول معه ، وبالرفع عطفاً على التاء وهو ضعيف ؛ لأن العطف علىٰ ضمير الرفع المتصل بلا فاصل ضعيف ، قال في « الخلاصة » :

والنصب مختار لدىٰ ضعف النسق

والثالث : نحو : استوى الماء والخشبة بنصب الخشبة لا غير ، ولا يجوز فيه الرفع على العطف لضعف المعنىٰ ؛ لأنه يقتضي حينئذ أن الاستواء الذي معناه الارتفاع وقع من الخشبة والماء مع أنه لم يقع إلا من الماء .

وأما القسم الثاني من قسمي الاسم الواقع بعد الواو : وهو الذي لا يصلح لكونه مفعولاً معه . . فهو قسمان : ما يتعين فيه العطف ، نحو : اشترك زيد وعمرو ، وكل رجل وضيعته ، وجاء زيد وعمرو قبله أو بعده ، وما لا يصلح فيه العطف ولا النصب على المعية نحو : علفتها تبناً وماءً بارداً ، وقوله :

إذا ما الغانيات برزن يوماً   وزججن الحواجب والعيونا

ولا يصح في المثال الأول النصب على المعية ؛ لانتفاء المعية بين الماء والتبن ؛ إذ الماء لا يصاحب التبن في العلف ، وكذا لا يصح العطف ؛ إذ الماء لا يشارك التبن في العلف ؛ بل ما بعد الواو منصوب بتقدير عامل يناسبه تقديره : وسقيتها ماءً بارداً ومثله : وزججن الحواجب والعيونا في المثال الثاني ؛ في انتفاء المعية وعدم جواز العطف ؛ إذ العيون لا تصاحب الحواجب في معنى التزجيج ؛ وهو ترقيقها وتطويلها ، ومصاحبتهما في المكان وهو الوجه أمر معلوم لا فائدة في قصده ، فيجب فيه تقدير عامل يناسبه تقديره : وكحلن العيونا ، والله أعلم .

*

فَصْلٌ

وأما المشبه بالمفعول به : فنحو : زيد حسن وجهه بنصب الوجه وسيأتي .

(**فصل : وأما المشبه بالمفعول به**) الذي تقدم لنا ذكره في تعداد المنصوبات : وهو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد (. . **فنحو**) وجهه من قولك : (**زيد حسن وجهه بنصب الوجه**) على التشبيه بالمفعول به ؛ فليس نصبه علىٰ أنه مفعول به ؛ لأن فعله وهو (حَسُنَ) من الأفعال اللازمة لا تتعدىٰ إلى المفعول به ، وكذا ما صنع منه لا يتعدىٰ إلى المفعول به ؛ فإن وجد منصوباً . . فنصبه على التشبيه به ، وإعرابه : (زيد) : مبتدأ (حسن) : خبره ، و(حسن) : صفة مشبهة باسم الفاعل تعمل عمل الفعل ترفع الفاعل وتنصب المفعول ، وفاعلها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : حسن هو يعود علىٰ زيد ؛ ليفيد تعميم الحسن لجميع جسده ؛ لأن من حسن وجهه حسن إسناد الحسن إلىٰ جملته ، مجازاً مرسلاً من إسناد ما للجزء إلى الكل ؛ ولو رفع الوجه علىٰ أنه فاعل . . لكان الحسن مسنداً إلىٰ وجهه فقط ، ووجهه منصوب على التشبيه بالمفعول به وليس مفعولاً به ؛ لأن الصفة المشبهة قاصرة لا تتعدىٰ كفعلها الذي صيغت منه ، ولا تمييزاً لأنه معرف بالإضافة ، والتمييز لا يكون إلا نكرة (**وسيأتي**) هـٰذا المشبه بالمفعول به في آخر الكتاب ، في (باب الأسماء العاملة عمل الفعل) بأبسط مما هنا ، وسيأتي أنه : يتعين نصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفةً ، وأما إن كان نكرةً نحو : زيد حسن وجهاً . . جاز فيه النصب على التشبيه بالمفعول به ، والنصب على التمييز ، **والله أعلم** .

* * *

إعراب المتن

(**باب**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : هٰذا باب ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً نحوياً (باب) : مضاف (**المفعول معه**) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ هاء (معه) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (**وهو**) : الواو : استئنافية (هو) مبتدأ ، (**الاسم**) : خبره مرفوع ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**المنصوب**) : صفة أولىٰ لـ(الاسم) مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**الذي**) : اسم موصول في محل الرفع صفة ثانية لـ(الاسم) مبني على السكون ، (**يذكر**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على الموصول ، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، (**بعد واو بمعنىٰ مع**) : (بعد) : منصوب على الظرفية الزمانية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والظرف متعلق بـ(يذكر) ، (بعد) : مضاف ، واو : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة (بمعنى) : الباء حرف جر مبني على الكسر (معنىٰ) : مجرور بالباء ؛ وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور (معنىٰ) : مضاف (مع) : مضاف إليه محكي وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفةً لواو تقديره : بعد واو كائنة بمعنىٰ مع .

(**لبيان**) : جار ومجرور متعلق بـ(يذكر) ، (بيان) : مضاف ، (**من**) : اسم موصول للعاقل في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ، (**فعل**) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، (**معه**) : ظرف ومضاف إليه ، والظرف متعلق

بـ(فعل) ، (**الفعل**) : نائب فاعل لفعل مرفوع بضمة ظاهرة ، (**مسبوقاً**) : حال من نائب فاعل (يذكر) منصوب بالفتحة الظاهرة ، (**بجملة**) : جار ومجرور متعلق بـ(مسبوقاً) ، (**فيها**) : جار ومجرور خبر مقدم ، (**فعل**) : مبتدأ مؤخر ، (**أو اسم**) : معطوف علىٰ (فعل) ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الجر صفة لجملة تقديره : مسبوقاً بجملة موصوفة بكون فعل فيها أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه ، (**فيه**) : جار ومجرور خبر مقدم ، (**معنىٰ**) : مبتدأ مؤخر وهو مضاف ، (**الفعل**) : مضاف إليه ، (**وحروفه**) : معطوف علىٰ معنى الفعل علىٰ كونه مبتدأ مؤخراً ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الرفع صفة لـ(اسم) تقديره : أو اسم موصوف بكون معنى الفعل وحروفه فيه ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (**جاء الأمير والجيش**) : مضاف إليه محكي مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ شين (الجيش) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (**واستوى الماء والخشبة**) : معطوف محكي علىٰ (جاء الأمير والجيش) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، (**وأنا سائر والنيل**) : معطوف محكي أيضاً علىٰ (جاء الأمير والجيش) .

(**وقد يجب النصب**) : الواو : استئنافية (قد) : حرف تحقيق مبني على السكون (يجب النصب) : فعل وفاعل والجملة مستأنفة ، (**على المفعولية**) : جار ومجرور متعلق بالنصب ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**المثالين**) : مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنىً ، (**الأخيرين**) : صفة لـ(المثالين) مجرور بالياء لأنه مثنىً ، (**ونحو**) : معطوف علىٰ نحو الأول علىٰ كونه خبراً لمبتدأ محذوف (نحو) :

مضاف ، (**لا تنه عن القبيح وإتيانه**) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة ، (**ومات زيد وطلوع الشمس**) : معطوف محكي علىٰ قوله : (لا تنه عن القبيح) مجرور بكسرة مقدرة ، (**وقوله تعالىٰ**) : معطوف علىٰ (تنه) مجرور بكسرة ظاهرة (﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾) : مقول محكي لـ(قوله) منصوب بفتحة مقدرة .

(**وقد يترجح على العطف**) : الواو عاطفة جملة علىٰ جملة (قد) : حرف تحقيق (يترجح) : فعل مضارع وفاعله مستتر يعود على النصب تقديره : وقد يترجح هو ؛ أي : النصب (على العطف) : جار ومجرور متعلق بـ(يترجح) ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (وقد يجب النصب) ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة أو معترضة (نحو) : مضاف ، (**قمت وزيداً**) : مضاف إليه محكي .

(**وقد يترجح العطف عليه**) : الواو : عاطفة (قد) : حرف تحقيق (يترجح العطف) : فعل وفاعل (عليه) : جار ومجرور متعلق بـ(يترجح) والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (وقد يجب النصب) ، (**نحو : المثال الأول**) : (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (المثال) : مضاف إليه مجرور (الأول) صفة لـ(المثال) ، (**ونحو**) : معطوف علىٰ (نحو) المذكور قبله علىٰ كونه خبراً لمحذوف (نحو) : مضاف ، (**جاء زيد وعمرو**) : مضاف إليه محكي مجرو بكسرة مقدرة علىٰ راء (عمرو) .

(**فالعطف فيهما وفيما أشبههما أرجح لأنه أصل**) : الفاء : تعليلية (العطف) : مبتدأ (فيهما) : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المبتدأ علىٰ رأي سيبويه ، أو صفة للمبتدأ علىٰ أن (أل) فيه للجنس (وفيما) : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور قبله (أشبههما) : (أشبه) : فعل ماض مبني على

الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (ما) ، والهاء ضمير متصل للمثنى المذكر الغائب في محل النصب مفعول به ، والميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التثنية ، والجملة الفعلية صلة لـ(ما) الموصولة (أرجح) : خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الجر بـ(لام) التعليل المقدرة المدلول عليها بالفاء التعليلية ، المتعلقة بمعلول محذوف تقديره : وإنما قلنا نحو المثال الأول ، ونحو : جاء زيد وعمرو ؛ لرجحان العطف فيهما وفيما أشبههما ، والجملة المحذوفة مستأنفة (لأنه أصل) : اللام : حرف جر وتعليل (أن) : حرف نصب ومصدر ، والهاء ضمير متصل في محل النصب اسمها (أصل) : خبرها مرفوع ، وجملة (أن) مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بـ(لام) التعليل تقديره : لكون العطف أصلاً في الواو ، الجار والمجرور متعلق بمعلول محذوف تقديره : وإنما قلنا العطف أرجح ؛ لكونه أصلاً في معنى الواو ، والجملة المحذوفة مستأنفة .

(**فصل**) : (فصل) : خبر لمبتدأ جوازاً تقديره : هٰذا فصل ، والجملة مستأنفة ، (**وأما المشبه بالمفعول به**) : الواو : استئنافية (أما) : حرف شرط وتفصيل (المشبه) : مبتدأ مرفوع (بالمفعول به) : جار ومجرور محكي متعلق بـ(المشبه) ، (.. **فنحو : زيد حسن وجهه**) : الفاء : رابطة لجواب (أما) واقعة في غير موضعها (نحو) : خبر المبتدأ (نحو) : مضاف (زيد حسن وجهه) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ هاء (وجهه) ، والجملة من المبتدأ والخبر جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، (**بنصب الوجه**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف حال من المثال المذكور

تقديره : حال كون زيد حسن وجهه مقروءاً بنصب الوجه ، (**وسيأتي**) : الواو : استئنافية (سيأتي) : فعل مضارع وفاعله مستتر جوازاً تقديره : (هو) يعود على (المشبه بالمفعول به) ، والجملة مستأنفة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب المفعول معه)

[ش] : هـٰذا خاتمة المفاعيل وجعله آخرها ؛ للتردد في كونه قياسياً أو سماعياً ، ولكون العامل لا يصل إليه إلا بواسطة الواو (وهو الاسم المنصوب) بما سبقه من فعل ، أو ما فيه حروفه ومعناه (الذي يذكر بعد واو بمعنىٰ مع) لمصاحبته معمول الفعل ، . . . .

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب المفعول معه)

(هـٰذا) أي : المفعول معه (خاتمة المفاعيل) الخمسة وآخرها في الذكر (وجعله) المصنف (آخرها ؛ للتردد) والاختلاف الواقع بين النحاة (في كونه قياسياً) مطرداً في الكلمات العربية (أو) في كونه (سماعياً) مقصوراً فيه علىٰ ما سمع من فصحاء العرب ، والراجح : أنه قياسي ؛ كما قاله العصامي وعبارة بعضهم : قال ابن مالك : (والصحيح : استعمال القياس فيه بالشروط المذكورة فيه) ، واختار ابن عصفور عدم القياس . انتهىٰ .

(ولكون العامل لا يصل إليه إلا بواسطة الواو) المعية ، بخلاف غيره (وهو الاسم المنصوب بما سبقه من فعل ، أو ما فيه حروفه) أي : حروف الفعل (ومعناه) وهو الدلالة على الحدث ؛ كاسم الفاعل والمصدر .

(الذي يذكر بعد واو بمعنىٰ مع) وقوله : (لمصاحبته) بالضمير ؛ وهو الصواب ، متعلق بمحذوف صفة للواو تقديره : المفيدة تلك الواو مصاحبته ؛ أي : مصاحبة المفعول معه ومقارنته (معمول الفعل) فاعلاً كان أو مفعولاً في الزمن ؛ سواء شاركه في الحكم نحو : جئت وزيداً ، أم لا نحو : استوى الماء

وهٰذا هو المراد بقوله : (لبيان من فعل معه الفعل) لا لمشاركته فيه وإن أوهم ذلك ، والمراد بمصاحبته : أن يكون مع الفاعل في صدور الفعل عنه ، أو مع المفعول في وقوع الفعل عليه في زمن واحد . . . .

والخشبة ، وبذلك فارقت واو العطف ، فإنها تقتضي المشاركة في الحكم ، ولا تقتضي المقارنة في الزمان فإنه يقال فيها : جاء زيد وعمرو بعده أو قبله أو معه ؛ أي : المفيدة لمصاحبة المفعول معه للفاعل عند وقوع الفعل والحدث منه .

(**وهٰذا**) أي : دلالتها على المصاحبة (**هو المراد بقوله**) أي : بقول المصنف : (**لبيان من فعل معه الفعل**) وقوله : (**لا لمشاركته**) معطوف علىٰ قوله : (لمصاحبته) أي : المفيدة تلك الواو لمصاحبة المفعول معه معمول الفعل لا لمشاركة المفعول معه معمول الفعل (**فيه**) أي : في الفعل والحدث (**وإن أوهم**) قوله : (لبيان من فعل معه الفعل) (**ذلك**) أي : مشاركة المفعول معه معمول الفعل في الفعل والحدث (**والمراد بمصاحبته**) أي : بمصاحبة المفعول معه معمول الفعل : (**أن يكون**) المفعول معه (**مع الفاعل في صدور الفعل عنه**) أي : عن الفاعل نحو : جاء الأمير والجيش (**أو مع المفعول في وقوع الفعل عليه**) نحو : ضربته وزيداً ، وقوله : (**في زمن واحد**) راجع إلىٰ كل من صدور الفعل من الفاعل ووقوع الفعل على المفعول ، وعبارة الصبان هنا : (قوله : التي بمعنىٰ مع) أي : التي للتنصيص علىٰ مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق ؛ أي : مقارنته له في الزمان ؛ سواء اشتركا في الحكم ؛ كجئت وزيداً ، أو لا ؛ كاستوى الماء والخشبة ، وبذلك فارقت واو العطف ، فإنها تقتضي المشاركة في الحكم ، ولا تقتضي المقارنة في الزمان وإن وجدت في نحو : كل رجل وضيعته ، ذكره شارح « الجامع » ؛ فلو لم يمكن التنصيص بها على المصاحبة لِنَصْبِ ما قبلها ، وصحةِ تسلط العامل علىٰ ما بعدها ؛ كما في ضربتُ زيداً وعمراً ، وخلَّطتُ البر

(**مسبوقاً**) ذلك الاسم (**بجملة فيها فعل أو**) فيها (**اسم فيه معنى الفعل وحروفه**) فالأول (**نحو : جاء الأمير والجيش**) أي : مع الجيش (**واستوى الماء والخشبة**) أي : مع الخشبة ، وعدد المثال ؛ لإفادة أن ما بعد الواو قد يكون صالحاً لمشاركة ما قبله في حكمه ؛ كالمثال الأول ، وقد لا يكون كذلك ؛ كالثاني ، ألا ترىٰ أن الخشبة لم تكن معوجة حتىٰ تستوي ، وإنما المقصود أن الماء بلغ في ارتفاعه إلى الخشبة فاستوىٰ معها ؛ أي : ارتفع ، والخشبة هنا مقياس . . . .

والشعير . . فما بعد الواو في مثل هـٰذا مفعول به لا مفعول معه ؛ لأن المعية في مثله مستفادة مما قبل الواو لا منها ، فإنها لمجرد العطف فتدبر . انتهىٰ منه .

وقوله : (**مسبوقاً**) حال من نائب فاعل يذكر ؛ أي : يذكر (**ذلك الاسم**) حالة كونه مسبوقاً (**بجملة فيها فعل**) نحو : سرت والنيل (**أو**) مسبوقاً بجملة (**فيها اسم فيه معنى الفعل**) وهو الدلالة على الحدث (**وحروفه**) أي : مادة الفعل معطوف علىٰ (معنى الفعل) نحو : أنا سائر والنيل ، وأعجبني سيرك والنيل (**فالأول**) أي : فمثال الأول وهو المسبوق بجملة فيها فعل (**نحو : جاء الأمير والجيش ؛ أي : مع الجيش ، واستوى الماء والخشبة ؛ أي : مع الخشبة ، وعدد**) المصنف (**المثال**) أي : ذكر عدداً من المثال مع أنه يكفي في المثال واحد ؛ لأنه جزئي يذكر لإيضاح القاعدة فلا حاجة إلىٰ تعداده (**لإفادة أن ما بعد الواو قد يكون صالحاً لمشاركة ما قبله في حكمه**) أي : في حكم ما قبله (**كالمثال الأول ، وقد لا يكون**) ما بعد الواو (**كذلك**) أي : صالحاً لمشاركة ما قبلها (كـ) المثال (**الثاني ، ألا ترىٰ أن الخشبة لم تكن معوجة**) بل هي معروضة (**حتىٰ تستوي**) وتعتدل وترتفع .

(**وإنما المقصود**) من هـٰذا المثال (**أن الماء بلغ في ارتفاعه**) وزيادته (**إلى الخشبة فاستوىٰ معها ؛ أي : ارتفع**) ووصل إليها في ارتفاعه (**والخشبة هنا**) أي : في مقام معرفة قدر ارتفاع الماء وزيادته ، لا عند البنائين والحطابين (**مقياس**)

يعرف به قدر ارتفاع الماء وزيادته .

(و) الثاني نحو : (أنا سائر والنيل) أي : معه ، ثم الاسم الصالح لكونه مفعولاً معه علىٰ ثلاثة أقسام : قسم يجب نصبه مفعولاً معه ، وقسم يترجح نصبه مفعولاً معه علىٰ عطفه ، وقسم بعكسه ؛

أي : شيء يقاس به قدر ارتفاع الماء في البُرَك والقناة ، و(يعرف به) أي : بذلك الشيء (قدر ارتفاع الماء) من القعر إلى السطح هل هو ذراع أو ذراعان مثلاً ؟ (و) قدر (زيادته) علىٰ ما كان موجوداً هل زاد نصفه أو ثلثه ؟ ولو كان ذلك المقياس : من حديد أو نحاس ، أو رصاص أو حجر منحوت . . يركز ذلك المقياس في الأنهار والقنوات والآبار ، والمعنىٰ : أن الماء لم يزل يزداد حتىٰ صار مصاحباً للخشبة في استوائه ؛ أي : ارتفاعه .

(و) مثال (الثاني) وهو ما كان مسبوقاً بجملة فيها : اسم فيه معنى الفعل وحروفه (نحو) قولك : (أنا سائر والنيل ؛ أي : معه) فإن سائر بمعنىٰ يسير ، وحروفه هي حروف الفعل ، وهـٰذا المثال يمتنع فيه العطف ، ويجب فيه النصب أيضاً ؛ لأنه لا يصح فيه مشاركة ما بعد الواو لما قبلها ؛ لأنه لا يقال : سار النيل ؛ بل يقال : جرى النيل .

(ثم) بعدما ذكرنا نقول : إن (الاسم الصالح لكونه مفعولاً معه علىٰ ثلاثة أقسام : قسم يجب نصبه) علىٰ أن يكون (مفعولاً معه) نحو : استوى الماء والخشبة .

(وقسم يترجح نصبه) علىٰ أن يكون (مفعولاً معه علىٰ عطفه) نحو : قمت وزيداً .

(وقسم) ملتبس (بعكسه) أي : بعكس ما ذكر ؛ وهو ترجح عطفه علىٰ نصبه

فأشار إلى الأول بقوله : (**وقد يجب النصب على المفعولية**) لمانع يمنع من العطف (**نحو المثالين الأخيرين**) لامتناع العطف فيهما من جهة المعنىٰ .

نعم ؛ إن فسر استوىٰ بمعنىٰ تساوىٰ . . لم يمتنع العطف فيها بالرفع ؛ لأن المعنىٰ حينئذ : تساوى الماء والخشبة في العلو ؛ أي : صعد الماء حتىٰ بلغ الخشبة ؛ فليست الخشبة أرفع منه (ونحو) قولك لمن ينهىٰ عن القبيح ويأتيه : (**لا تنه عن القبيح وإتيانه**) بالنصب ؛ إذ لو جر بالعطف . . لكان المعنىٰ : لا تنه عن القبيح وعن إتيانه ؛ وهو خلاف المعنى المراد

نحو : جاء الأمير والجيش (**فأشار**) المصنف (**إلى**) القسم (**الأول**) وهو وجوب النصب (**بقوله : وقد يجب النصب على المفعولية**) معه (**لمانع يمنع من العطف نحو المثالين الأخيرين**) في المتن وهما : استوى الماء والخشبة ، وأنا سائر والنيل (**لامتناع العطف فيهما من جهة المعنىٰ**) لأن العطف يفيد فساد المعنى المراد .

(**نعم**) استدراك علىٰ قوله : (لامتناع العطف فيهما من جهة المعنىٰ) (**إن فسر استوىٰ بمعنىٰ تساوىٰ . . لم يمتنع العطف فيها**) أي : في الخشبة (**بالرفع**) أي : برفعها (**لأن المعنىٰ**) أي : معنى المثال (**حينئذ**) أي : حين إذ فسر استوىٰ بمعنىٰ تساوىٰ (**تساوى الماء والخشبة في العلو**) والارتفاع (**أي : صعد الماء**) وارتفع (**حتىٰ بلغ الخشبة ؛ فليست الخشبة أرفع منه**) أي : من الماء (**ونحو قولك لمن ينهىٰ عن القبيح**) والمنكر (**ويأتيه**) أي : ويفعله بنفسه : (**لا تنه**) ولا تزجر (**عن القبيح وإتيانه بالنصب ؛ إذ لو جر بالعطف**) على القبيح (. . **لكان المعنىٰ : لا تنه عن القبيح وعن إتيانه**) أي : وعن فعله (**وهو خلاف المعنى المراد**) من هـٰذا الكلام ، وهـٰذا اللفظ مأخوذ من قول أبي الأسود الدؤلي ، واضع النحو أبياتاً من (بحر الكامل) منها :

لا تنـه عـن خلـق وتـأتـي مثلـه ... عـار عليـك إذا فعلـت عظيـم

(و) نحو : (مات زيد وطلوع الشمس) بالنصب ؛ إذ العطف يقتضي التشريك في المعنىٰ ، وطلوع الشمس لا يقوم به الموت (وقوله تعالىٰ : ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾) أي : مع شركائكم ، وليست الواو عاطفة ؛ لأن أجمع لا يقع على الشركاء لا يقال : أجمعت شركائي ، إنما يقال : جمعت شركائي وأجمعت أمري (وقد يترجح) النصب مفعولاً معه (على العطف) لأمر صناعي (نحو : قمت وزيداً) لأن العطف علىٰ ضمير الرفع المتصل لا يحسن إلا مع الفصل ولا فصل ؛

(ونحو : مات زيد وطلوع الشمس بالنصب ؛ إذ العطف يقتضي التشريك) بين المعطوف والمعطوف عليه (في المعنىٰ) والحكم (وطلوع الشمس لا يقوم به الموت) ولا يتصف به ؛ وهو خلاف المعنى المراد (و) نحو (قوله تعالىٰ : ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ ﴾) ورأيكم (﴿ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾ أي : مع شركائكم ، وليست الواو عاطفة ؛ لأن أجمع) الرباعي (لا يقع) أثره (على الشركاء) ولا يتعدىٰ إليه ؛ لأنه (لا يقال : أجمعت شركائي) بهمزة قطع ؛ لأن (أجمع) لا يتعدىٰ إلى الأعيان والذوات ، و(إنما يقال : جمعت شركائي) بلا همز قطع (وأجمعت أمري) بهمزة قطع ، ويجوز أن تجعل الواو فيه عاطفة ، ويقدر بعدها : فعل عامل في (شركاءكم) والتقدير : فأجمعوا أمركم ، بهمزة قطع ، واجمعوا شركاءكم ، بهمزة وصل لما تقرر من أنه يقال : جمعت شركائي ، وعلىٰ هـٰذا : فلا يكون هـٰذا المثال مما يتعين فيه النصب على المعية ؛ وهو ما رجحه جمع من النحاة . انتهىٰ « أهدل » .

(وقد يترجح النصب) علىٰ أن يكون (مفعولاً معه على العطف لأمر صناعي) وعلة نحوية مثاله (نحو) قولك : (قمت وزيداً) بنصب زيداً علىٰ أنه مفعول معه (لأن العطف علىٰ ضمير الرفع المتصل لا يحسن) أي : لا يكون حسناً فصيحاً (إلا مع الفصل) بضمير رفع منفصل كأن تقول : قمت أنا وزيد (ولا فصل) بالضمير المذكور موجود في هـٰذا المثال .

فرجح النصب على الرفع ؛ لسلامته من ارتكاب وجه ضعيف عنه مندوحة ، والفرق بين الرفع والنصب معنىً : أن النصب يقتضي مشاركة زيد للمتكلم في القيام في وقت واحد ، بخلاف الرفع ، فإن زيداً وإن شارك المتكلم في القيام لا يلزم أن يكون قيامهما في وقت واحد ، ورجحان النصب فيما ذكر هو ما في « التوضيح » ، وجزم ابن الحاجب في « كافيته » بوجوبه ، وكذا ابن هشام في « القطر » وقال : (إنه الأصح) . . . .

(**فرجح النصب**) علىٰ أنه مفعول معه (**على الرفع**) بالعطف على الضمير المتصل بلا فاصل ، وإنما رجح النصب على العطف (**لسلامته**) أي : لسلامة النصب (**من ارتكاب وجه ضعيف**) وقول مرجوح ؛ وهو الرفع بالعطف .

(**عنه**) أي : ارتكابه (**مندوحة**) أي : سعة وغنىً بنصبه على المفعولية معه .

(**والفرق بين الرفع**) بالعطف علىٰ ضمير متصل (**و**) بين (**النصب**) على المفعولية : (**معنىً**) أي : من جهة المعنىٰ ؛ أي : الفارق بينهما من جهة المعنىٰ ، وأما الفارق بينهما من جهة اللفظ . . فواضح (**أن النصب**) على المفعولية (**يقتضي مشاركة زيد للمتكلم في القيام في وقت واحد ، بخلاف الرفع**) بالعطف على الضمير المتصل (**فإن زيداً وإن شارك المتكلم في القيام لا يلزم أن يكون قيامهما في وقت واحد ؛ ورجحان النصب**) على العطف (**فيما ذكر**) من المثال ؛ يعني : قوله : (قمت وزيداً) (**هو**) أي : رجحانه (**ما**) ذكره ابن هشام (**في « التوضيح »** ، **وجزم ابن الحاجب**) أي : وأما ابن الحاجب . . . فقد جزم (**في « كافيته » بوجوبه**) أي : بوجوب النصب على المعية في هٰذا المثال (**وكذا**) رجح (**ابن هشام**) النصب على المعية (**في « القطر »**) أي : في « قطر الندىٰ » (**وقال**) **في « القطر »** (**إنه**) أي : إن النصب هو (**الأصح**) والأرجح من العطف ؛ لسلامته من ارتكاب الوجه الضعيف .

(وقد يترجح العطف عليه) أي : على النصب **(نحو المثال الأول)** وهو : جاء الأمير والجيش **(ونحو : جاء زيد وعمرو ؛ فالعطف فيهما وفيما أشبههما)** مما هو خال عن ضعف من جهة اللفظ والمعنىٰ **(أرجح ؛ لأنه الأصل)** في الواو ، وقد أمكن ، ومحل رجحان النصب أو العطف إذا قطع النظر عن مراد المتكلم ؛ لاختلاف معنى النصب والرفع ، أما إذا نظر إليه ؛ فإن قصد المعية . . . .

(وقد يترجح العطف عليه ؛ أي : على النصب) على المفعولية معه ؛ لكون العطف هو الأصل في معنى الواو ؛ وذلك **(نحو المثال الأول ؛ وهو : جاء الأمير والجيش ، ونحو : جاء زيد وعمرو ؛ فالعطف)** أي : فالرفع على العطف **(فيهما)** أي : في هـٰذين المثالين **(وفيما أشبههما)** أي : أشبه هـٰذين المثالين **(مما)** أي : من المثال الذي **(هو خال)** أي : سليم **(عن ضعف)** العطف **(من جهة اللفظ)** والإعراب **(والمعنىٰ)** والحكم نحو : كنت أنا وزيد كالأخوين **(أرجح)** وأفصح من النصب على المعية **(لأنه)** أي : لأن العطف هو **(الأصل)** والغالب **(في)** معنى **(الواو ، وقد أمكن)** العطف في هـٰذه الأمثلة ؛ فلا يعدل عنه إلى النصب ؛ لأصالته في معنى الواو ، إلا لمانع صناعي .

(ومحل رجحان النصب) على المعية على العطف في الاسم الواقع بعد الواو **(أو)** رجحان **(العطف)** فيه على النصب **(إذا قطع النظر)** والاعتبار **(عن مراد المتكلم)** بكلامه ؛ بل اعتبرنا إلىٰ منطوق الكلام ومفهومه ؛ فحينئذ يترجح إما النصب أو الرفع **(لاختلاف معنى النصب والرفع)** بالنظر إلىٰ منطوق الكلام ومفهومه ؛ كما مر اختلاف معناهما ، والفرق بينهما آنفاً في كلام الشارح بقوله : (والفرق بين الرفع والنصب معنىً . . .) إلخ .

(أما إذا نظر إليه) أي : إلىٰ مراد المتكلم بكلامه . . ففيه تفصيل ذكره بقوله : **(فإن قصد)** بكلامه **(المعية)** والمصاحبة ؛ أي : مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها

نصاً . . تعين النصب ، وإلا . . فالعطف ؛ فلا يتصور رجحان ، فإن قلت : شرط المفعول معه أن يسبق بفعل أو ما فيه معناه وحروفه ؛ فما تصنع في قولهم : ما أنت وزيداً ، وكيف أنت وقصعة من ثريد بالنصب مع عدم الشرط المذكور ؛ فالجواب : أن الفعل موجود تقديراً ؛ لأن (أنت) فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : ما تكون وكيف تصنع ؛ فلما حذف الفعل وحده . . برز ضميره وانفصل .

(**نصاً**) أي : صريحاً بلا تردد فيه (. . **تعين النصب**) أي : نصب ما بعد الواو على المعية لقصده إياها (**وإلا**) أي : وإن لم يقصد المعية والمصاحبة (. . **فالعطف**) متعين لأصالته في معنى الواو (**فلا يتصور**) حينئذ ؛ أي : حين إذ لم يقصد المعية (**رجحان**) أي : ترجيح أحدهما على الآخر ؛ فيحمل كلامه على العطف لأصالته في الواو .

(**فإن قلت : شرط المفعول معه أن يسبق بفعل**) نحو : جاء الأمير والجيش (**أو**) بـ (**ما فيه معناه**) أي : معنى الفعل (**وحروفه**) نحو : أنا سائر والنيل (**فما تصنع**) وتحكم أيها النحوي (**في قولهم**) أي : في قول العرب : (**ما أنت وزيداً**) بالنصب (**وكيف أنت وقصعة من ثريد**) بنصب (قصعة) كما ذكره بقوله : (**بالنصب**) فيهما ؛ أي : في المثالين (**مع عدم الشرط المذكور**) وهو أن يسبق بفعل ، أو بما فيه معناه وحروفه (**فالجواب**) عن هـٰذا السؤال بأن يقال : (**أن الفعل**) المشروط سبقه عليه (**موجود تقديراً**) وإن لم يوجد لفظاً (**لأن أنت**) المذكور في المثالين (**فاعل بفعل محذوف**) جوازاً توسعة لدائرة الكلام ؛ لكثرة استعماله (**والتقدير**) أي : وتقدير ذلك الفعل : (**ما تكون**) أنت وزيداً في المثال الأول (**وكيف تصنع**) أنت وقصعة من الثريد (**فلما حذف الفعل وحده . . برز**) وظهر (**ضميره**) أي : الضمير المستتر في الفعل (**وانفصل**) أي : وصار منفصلاً ليمكن الابتداء به .

* *

(**فصل : وأما المشبه بالمفعول به**) وهو معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد (. . **فنحو**) وجهه من قولك : (**زيد حسن وجهه بنصب الوجه**) والأصل : زيد حسن وجهه بالرفع ، لكنهم لما قصدوا المبالغة . . حولوا الإسناد عن الوجه إلىٰ ضمير مستتر في الصفة راجع إلىٰ زيد ؛ ليفيد تعميم الحسن له فقيل : زيد حسن ؛ أي : هو ، ثم نصب وجهه تشبيهاً بالمفعول به ؛ لأن من حسن وجهه حسن إسناد الحسن إلىٰ جملته وليس مفعولاً به ؛ لأن الصفة قاصرة كفعلها ولا تمييزاً ؛ لأنه معرفة بالإضافة (**وسيأتي**) الكلام عليه مع زيادة في محله .

(**فصل : وأما**) الاسم (**المشبه بالمفعول به**) أي : المنصوب على التشبيه بالمفعول ؛ لكون عامله قاصراً لازماً لا يتعدىٰ إلى المفعول (**وهو**) أعني : ذلك الاسم (**معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد . . فنحو وجهه من قولك : زيد حسن وجهه بنصب الوجه ، والأصل : زيد حسن وجهه بالرفع ، لكنهم**) أي : لكن النحاة (**لما قصدوا المبالغة**) في المعنىٰ (. . **حولوا الإسناد**) أي : إسناد الصفة (**عن الوجه إلىٰ ضمير مستتر في الصفة راجع إلىٰ زيد ؛ ليفيد تعميم الحسن له**) أي : لزيد (**فقيل : زيد حسن ؛ أي : هو ، ثم نصب وجهه تشبيهاً بالمفعول به ؛ لأن من حسن وجهه حسن إسناد الحسن إلىٰ جملته وليس مفعولاً به ؛ لأن الصفة قاصرة كفعلها**) فلا تتعدىٰ إلى المفعول به (**ولا تمييزاً**) أيضاً (**لأنه معرفة بالإضافة**) والتمييز لا يكون إلا نكرة (**وسيأتي الكلام عليه**) أي : على المشبه بالمفعول به (**مع زيادة**) فيه علىٰ ما هنا ؛ أي : سيأتي الكلام عليه ؛ أي : على المشبه (**في محله**) أي : في أواخر الكتاب في (باب الأسماء العاملة عمل الفعل) ، **والله أعلم** .

* * *

باب الحال

[ص] : هو الاسم . . . .

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب الحال)

ألفها منقلبة عن واو فأصلها : حول ؛ بدليل جمعها علىٰ أحوال ، وتصغيرها علىٰ حويل فتقول : تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً فصار حالاً ، واشتقاقها : من التحول وهو التنقل ؛ لأنها غالباً لا تلازم صاحبها ، ولفظ الحال : يذكر لفظاً ومعنىً فيقال : حال حسن ، ويؤنث لفظاً ومعنىً فيقال : حالة حسنة ، ويذكر لفظاً ويؤنث معنىً فيقال : حال لازمة ، ويمتنع تأنيث لفظه وتذكير معناه فلا يقال : هٰذه حالة لازم ؛ لاشتراط موافقة الصفة لموصوفها تذكيراً وتأنيثاً ؛ وهي لغةً : ما عليه الإنسان خيراً كان أو شراً ، واصطلاحاً : ما ذكره المصنف بقوله : (هو) أي : الحال المصطلح عليه عند النحاة (الاسم) صريحاً كان وهو ظاهر ، أو تأويلاً ؛ كالجملة الواقعة حالاً نحو : جاء زيد يضحك ، فإن الحال تكون جملة ماضوية نحو : جاء زيد وقد ركب .

ومضارعية : كما مثلنا .

واسمية نحو : قدم زيد والشمس طالعة .

وظرفاً نحو : رأيته عند الملتزم .

وجاراً ومجروراً نحو : زرته في البيت ؛ وهي في جميع ذلك في محل نصب على الحال ، فخرج بـ(الاسم) : الفعل والحرف فلا يقعان حالاً (الفضلة) وعلى المصنف زيادة هٰذا القيد ، ولٰكنه تركه تبعاً لأصله ، والمراد بـ(الفضلة) هنا :

المنصوب المفسر لما انبهم من الهيئات ؛

ما ليس جزءاً من الكلام ، لا ما يستغنىٰ عنه الكلام ، فلا يخرج نحو : كسالىٰ من قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ ﴾ ، فإنه حال ولا يستغنىٰ عنه الكلام ، وخرج بـ(الفضلة) : الخبر من نحو قولك : زيد ضاحك ؛ فإن ضاحكاً وإن كان اسماً مبيناً للهيئة . . فهو عمدة لا فضلة . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**المنصوب**) أي : المشتمل علىٰ علم النصب من الفتحة وما ناب عنها ، والنصب حكم من أحكامه فلا يدخل في التعريف ؛ كما في (باب الفاعل) ، إلا أن يقال : ذكره إيضاحاً للمبتدي ؛ أي : المنصوب لفظاً أو محلاً بما عمل في صاحبه فقط ؛ من فعل أو شبهه ، ولا يعمل فيه غيره على الأصح ، ولهٰذا لا يأتي من المبتدأ على الأصح عند الجمهور ؛ خلافاً لسيبويه ؛ لأن الابتداء عامل ضعيف ؛ لكونه معنوياً فلا يعمل في شيئين : الحال وصاحبها ؛ فإذا دخل عليه ناسخ . . عمل في الحال ؛ ككان وكاد وأخواتهما ، وليت ولعل وكأن على الأصح في الجميع ، وجاء منه وقوله : (المنصوب) صفة لازمة له ؛ لأنه لا يكون إلا كذلك ؛ لأنه فضلة والنصب إعراب الفضلات ، لٰكن نصبه ليس بأي ناصب ؛ بل هو مقيد بكونه الفعل أو شبهه ، والمراد بشبه الفعل هنا : ما يعمل عمله ويشاركه في حروفه الأصلية ؛ كاسم الفاعل والمصدر مثلاً ، أو ما يفهم معنى الفعل ولا يشاركه في الحروف الأصلية ؛ كالظرف واسم الإشارة .

(**المفسر**) ذلك الاسم المنصوب ؛ أي : المبين (**لما انبهم**) وخفي واستتر لما لم يعلم (**من الهيئات**) أي : من هيئات صاحبه وصفاته جمع هيئة ؛ وهي الصفة محسوسة كانت نحو : جاء زيد راكباً ، أو غير محسوسة نحو : تكلم زيد صادقاً ، والمعنىٰ : أن الحال إنما جيء بها قصداً ؛ لتبيين حالة صاحبها وقت وقوع الفعل منه ، أو إيقاعه عليه ، وهٰذا القيد ؛ أعني : (المفسر لما انبهم من الهيئات)

إما من الفاعل نحو : جاء زيد راكباً . وقوله تعالى ﴿ فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا ﴾ . أو من المفعول

مخرج للتمييز المشتق نحو : لله دره فارساً ، فإنه تمييز على الصحيح ؛ إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة بل تبيان المتعجب منه ؛ فالتعجب من الفروسية لا فيه ؛ لأن التمييز على تقدير (من) لا على تقدير (في) ومخرج أيضاً : نعتَ النكرةِ المنصوبَ نحو : رأيت رجلاً راكباً ؛ لأن راكباً مذكور لتخصيص المفعول ؛ فبيان الهيئة بالتمييز والنعت وقع ضمناً لا قصداً ؛ فخرج بيان الهيئة ضمناً بقوله : (المفسر . . .) إلخ ؛ لأن المراد المقصود بالذات من الحال : تفسير ما انبهم من الهيئات . انتهى من « أبي النجا » .

وتجيء الحال مفسرة لهيئة صاحبها (**إما من الفاعل**) نصاً ؛ أي : غير محتملة لغيره ، ولا فرق بين الظاهر والمضمر ومن المضمر نحو : زيد في الدار قائماً ؛ لأن قائماً : حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور العائد على زيد ، ومن الظاهر (**نحو : جاء زيد راكباً**) فراكباً : حال من زيد مبين لهيئته وقت مجيئه ؛ فإن قولك : جاء زيد : لا يعلم على أي هيئة جاء (و) نحو (**قوله تعالى** : ﴿ فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا ﴾) ، فخائفاً : حال من فاعل خرج ؛ وهو ضمير يعود على موسى مبين لهيئته وقت خروجه (**أو**) تجيء (**من المفعول**) نصاً أيضاً لا فرق فيه بين اللفظي ؛ كمثال المصنف ، أو الحكمي نحو قوله تعالى : ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ ، فالعامل إما معنى (ها) التنبيه ؛ أي : أنبه ، أو معنى (ذا) أي : أشير ، وحينئذ يكون (بعلي) : مفعولاً به ، و(شيخاً) : حال منه ، ولم يقيد المؤلف (المفعول) ، ومثاله يشهد بأن المراد : (المفعول به) ويحتمل أن المراد به : الأعم ، ولا ينافيه المثال لصحة مجيئها من المنادى نحو : يا ربنا منعماً ، ومن المفعول معه نحو : سرت والنيل جارياً ، ومن المفعول المطلق نحو : ضربت الضرب شديداً ، أفاده قليوبي على « الآجرومية » .

نحو : ركبت الفرس مسرجاً ، وقوله تعالىٰ : ﴿ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ ، أو منهما نحو : لقيت عبد الله راكبين ،

(**نحو** : **ركبت الفرس مسرجاً**) فمسرجاً : حال من الفرس الذي هو مفعول به مبين هيئته وقت الركوب عليه (**و**) مثله (**قوله تعالىٰ** : ﴿ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾) ، فرسولاً : حال من المفعول الذي هو الكاف مبين هيئته وقت إرساله (**أو**) تجيء الحال (**منهما**) أي : من الفاعل والمفعول معاً (**نحو** : **لقيت عبد الله راكبين**) فراكبين : حال من عبد الله ، ومن التاء في لقيت ، والمعنىٰ : لقيت أنا عبد الله حالة كوني راكباً ، وكونه راكباً .

فإن قلت : لقيت عبد الله راكباً . . احتمل كون الحال من الفاعل الذي هو التاء ؛ أي : لقيت عبد الله حالة كوني راكباً أو من المفعول الذي هو عبد الله ؛ أي : لقيت عبد الله حالة كونه راكباً ، والمراد من المفعول : ما يعم نائب الفاعل نحو : ضرب زيد قائماً ، ولا تجيء الحال من المبتدأ على الصحيح ؛ خلافاً لسيبويه ؛ لأن الابتداء عامل معنوي فهو ضعيف ؛ فلا يصلح للعمل في شيئين : الحال والمبتدأ ، وتجيء الحال من الخبر نحو : هـٰذا زيد قائماً .

ومن المجرور بالحرف نحو : مررت بهند جالسة .

ومن المجرور بالمضاف بأحد شروط ثلاثة : **الأول** : أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه ليصح إسقاطه نحو قوله تعالىٰ : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ ، فميتاً : حال من أخيه ؛ فلحم بعض ما أضيف إليه وهو الأخ ، ولهـٰذا يصح إسقاطه بأن يقال : أن يأكل أخاه ميتاً .

والثاني : أن يكون المضاف كالجزء من المضاف إليه في صحة إسقاطه نحو قوله : ﴿ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾ ، فحنيفاً : حال من إبراهيم ؛ لأنه يصح إسقاط

ولا يكون الحال إلا نكرة ؛ فإن وقع بلفظ المعرفة.. أُوِّل بنكرة نحو : جاء زيد وحده ؛ أي : منفرداً ،

المضاف ؛ بأن يقال : أن اتبع إبراهيم بإسقاط ملة .

والثالث : أن يكون المضاف هو العامل في الحال نحو : ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ ، فجميعاً : حال من الكاف وناصبه مرجع ، وقد جمع هٰذه الشروط ابن مالك في « خلاصته » فقال :

ولا تجز حالاً من المضاف له ... إلا إذا اقتضى المضاف عمله
أو كان جزء ما له أضيفا ... أو مثل جزئه فلا تحيفا

فإن فقد واحد من هٰذه الشروط الثلاثة.. لا يجيء الحال من المضاف إليه ؛ فلا يصح أن يقال : ضربت غلام هند جالسة ، وأجاز الفارسي ؛ كبعض البصريين : مجيئها من المضاف إليه بلا وجود شيء من هٰذه الشروط الثلاثة (**ولا يكون الحال إلا نكرة**) لأن المقصود منها : بيان هيئة صاحبها ؛ وذلك حاصل بلفظ النكرة ، فلا حاجة إلىٰ تعريفها ؛ صوناً للفظ عن الزيادة ، والخروج عن الأصل الذي هو التنكير لغير غرض . انتهىٰ « فتوحات » .

ولئلا تلتبس الحال بالصفة في نحو : رأيت زيداً العاقل لو عرفنا الحال وقلنا : الراكب بدل راكباً بالتنكير ؛ فلو عرفت.. وقع التعريف ضائعاً .

(**فإن وقع**) الحال في كلامهم (**بلفظ المعرفة.. أُوِّل بنكرة**) محافظةً علىٰ ما استقرَّ للحال من لزوم التنكير ؛ مثال وقوعها معرفة (**نحو**) قولهم : (**جاء زيد وحده**) فوحده معرفة ؛ لإضافته إلىٰ ضمير ؛ وهو حال من زيد مؤول بنكرة مأخوذة من معناه (**أي : منفرداً**) أو يؤول بنكرة مأخوذة من لفظه نحو : رجع عوده علىٰ بدئه ؛ أي : رجع عائداً ، ومثله فعله : جهده وطاقته ؛ أي : فعله جاهداً مطيقاً

والغالب كونه مشتقاً ، وقد يقع جامداً مؤولاً بمشتق نحو : بدت الجارية قمراً ؛ أي : مضيئةً ، وبعته يداً بيد ؛ أي : متقابضين ، وادخلوا رجلاً رجلاً ؛ . . . .

(**والغالب**) أي : الكثير في كلامهم (**كونه**) أي : كون الحال (**مشتقاً**) من مصدر للدلالة علىٰ متصف به ؛ لأنها وصف في المعنىٰ لصاحبها ؛ فكما أن الوصف لا يكون إلا مشتقاً فكذلك لا تكون الحال إلا مشتقة ؛ كما تقدم من الأمثلة وأفهم كلامه ، والغالب. . . إلخ : أن كونها مشتقة غير لازم ؛ وهو كذلك ، فقد تقع الحال جامدة غير مؤولة نحو قولهم : هـٰذا بسراً أطيب منه رطباً ؛ خلافاً لمن أوله بمبسراً ومرطباً .

(**وقد يقع**) الحال (**جامداً مؤولاً بمشتق**) كأن يدل علىٰ تشبيه (**نحو**) : جاء زيد أسداً ؛ أي : شجاعاً ، و(**بدت الجارية قمراً**) فقمراً : حال من الفاعل ؛ وهو جامد مؤول بمشتق تقديره : (**أي : مضيئة**) كالقمر بالهمز من الإضاءة ؛ وهي شدة الإنارة ؛ وهي كناية عن فرط حسنها وجمالها ، أ(و) يدل علىٰ مفاعلة من الجانبين نحو : (**بعته**) البر (**يداً بيد**) فـ(يداً) : حال من الفاعل الذي هو ضمير المتكلم ، والمفعول الذي هو الضمير في بعته العائد إلى المشتري ، و(يداً) : حال (بيد) : جار ومجرور صفة لـ(يداً) أي : يداً كائنة مع يد منه ، وفيه معنى المفاعلة (**أي**) : حالة كوني وكونه (**متقابضين**) بفتح الضاد علىٰ صيغة التثنية ، أ(و) كأن يدل علىٰ ترتيب نحو : (**ادخلوا رجلاً رجلاً**) أو رجلين رجلين ، أو رجالاً رجالاً ، وضابطه : أن يأتي بعد ذكر المجموع تفصيل ببعضه مكرراً ، والمختار : أن كلاً منهما منصوب بالعامل ؛ لأن مجموعهما هو الحال فهو نظير قولهم في الخبر : هـٰذا حلو حامض ، وقال ابن جني : (الثاني : صفة للأول بتقدير مضاف ؛ أي : رجلاً ذا رجل ، أو مفارق رجل ؛ أي : متميزاً عنه) ، واستحسن بعضهم : أن يكون نصب الثاني بعطفه على الأول بتقدير الفاء ، ولا يجوز توسط عاطف بينهما إلا

أي : مترتبين ، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام ؛ أي : بعد جملة تامة ؛ بمعنىٰ أنه ليس أحد جزأي الجملة ، وليس المراد أن يكون الكلام مستغنياً عنها بدليل قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ ، ولا يكون صاحب الحال إلا معرفة ؛ كما تقدم في الأمثلة ،

الفاء ، قال الرضي : (أو ثم ، وجوز بعضهم الرفع على البدلية من فاعل ادخلوا) انتهىٰ « صبان » .

وإعرابه (ادخلوا) : فعل أمر مبني علىٰ حذف النون ، والواو ضمير متصل في محل الرفع فاعل (رجلاً رجلاً) : حال مكررة من فاعل ادخلوا ، وعلامة نصبهما فتحة ظاهرة في آخرهما ؛ وهي جامدة مؤولة بمشتق تقديره : (**أي** : مترتبين) بكسر التاء الثانية مع تشديدها علىٰ صيغة الجمع .

(**ولا يكون**) الحال (**إلا بعد تمام الكلام**) بذكر المسند والمسند إليه (**أي**) : إلا (**بعد جملة تامة**) أي : مركبة من مبتدأ وخبر ، أو من فعل وفاعل فلا يكون أحد جزأي الكلام ؛ كما قال المصنف (**بمعنىٰ أنه**) أي : أن الحال (**ليس أحد جزأي الجملة**) من المسند والمسند إليه ؛ لأنه فضلة لا دخل له في أجزاء الكلام وإن توقف عليه حصول الفائدة .

(**وليس المراد**) بتمام الكلام (**أن يكون الكلام مستغنياً عنها**) كما وهم ذلك بعضهم ؛ لأن حصول الفائدة من الكلام قد يتوقف علىٰ ذكرها (**بدليل قوله تعالىٰ** : ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾) أي : فرحاً ؛ ألا ترىٰ أن الكلام لا تتم فائدته المقصودة بدون ذكر مرحاً ؛ لأن النهي عن مطلق المشي لا يعقل (**ولا يكون صاحب الحال**) وهو من كانت الحال وصفاً له في المعنىٰ (**إلا معرفة**) في الغالب (**كما تقدم في الأمثلة**) السابقة ؛ كزيد من جاء زيد راكباً ، والفرس من ركبت الفرس مسرجاً ؛ لأنه محكوم عليه ، والأصل في المحكوم عليه : أن يكون معرفة ؛ لأن الحكم على

أو نكرة بمسوغ نحو : في الدار جالساً رجل ، وقوله تعالىٰ : ﴿ فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ ﴾ ،
وقوله تعالىٰ : ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ ،

الشيء إنما يكون بعد معرفته ، ولئلا يشبه بالصفة في نحو قولهم : رأيت رجلاً راكباً قال السيوطي : (إذا اجتمع النكرة والمعرفة . . غلبت المعرفة فتقول : جاء زيد ورجل منطلقين ؛ فتنصب منطلقين على الحال ؛ تغليباً للمعرفة ولا يجوز للرفع) ذكره الأندلسي في « شرح المفصل » .

(**أو**) إلا (**نكرةٌ**) مقرونةً (**بمسوغ**) أي : بأمر مجوز لمجيء الحال منها ؛ لأن ذلك المسوغ يقرب النكرة إلى المعرفة فيزول منها كثير من الإبهام ؛ كما يقع المبتدأ نكرة بمسوغ فصاحب الحال بمنزلة المبتدأ ؛ وهي بمنزلة الخبر ؛ فمن المسوغات لمجيء الحال من النكرة : أن يتقدم عليها الحال ؛ وذلك (**نحو : في الدار جالساً رجل**) ؛ وإعرابه : (في الدار) : جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوباً ؛ لوقوعه خبراً مقدماً (رجل) : مبتدأ مؤخر مرفوع ، و(جالساً) : حال من رجل ، وسوغ مجيء الحال من النكرة : تقدم الحال عليها ، وقيل : إنه حال من الضمير المستكن في الخبر ؛ وهو أظهر من الأول ؛ لأنه يلزم على الأول مجيء الحال من المبتدأ وفيه خلاف ، ومن المسوغات : أن يكون صاحب الحال مختصاً بإضافة (و) ذلك نحو (**قوله تعالىٰ** : ﴿ فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ ﴾) ، فسواءً حال من أربعة ؛ وهي نكرة ، لكنها تخصصت بإضافتها إلىٰ أيام ، أو يكون صاحبها مسبوقاً بنفي (و) ذلك نحو (**قوله تعالىٰ** : ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾) ، وإعرابه : (ما) : نافية (أهلكنا) : فعل وفاعل (من) : زائدة (قرية) : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف جر زائد (إلا) : أداة استثناء مفرغ (لها) : جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوباً ؛ لوقوعه خبراً مقدماً (منذرون) : مبتدأ مؤخر مرفوع ؛ لأنه من جمع المذكر السالم ، والتقدير :

وقراءة بعضهم : (ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقاً) ، بالنصب ، وتقع الحال ظرفاً نحو : رأيت الهلال بين السحاب ،

وما أهلكنا من قرية إلا منذرون كائنون لها ، والجملة الاسمية في محل النصب حال من قرية ؛ وهي نكرة عامة ؛ لوقوعها في سياق النفي ، أو يكون صاحبها مخصصاً بوصف .

(و) ذلك نحو (قراءة بعضهم) ـ أي : بعض القراء ؛ وهو إبراهيم بن أبي عبلة بالباء الموحدة بعد العين المهملة مع فتحات ـ قوله تعالىٰ : (**﴿ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقاً﴾** ، **بالنصب**) أي : بنصب (مصدقاً) على الحالية من كتاب مع كونه نكرةً ؛ وهي قراءة شاذة ، وبقية القراء قرؤوها برفع (مصدق) علىٰ أنه صفة لـ(كتاب) ، **وإعرابه** : (لما) : رابطة لوجود شيء بوجود غيره ، حرف لا محل لها من الإعراب مبني على السكون (جاء) : فعل ماض ، الهاء ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل النصب مفعول به ، والميم حرف دال على الجمع (كتاب) : فاعل (جاء) مرفوع بالضمة الظاهرة (من عند الله) : جار ومجرور ومضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف وجوباً ؛ لوقوعه صفة لـ(كتاب) أي : كائن من عند الله تعالىٰ (مصدقاً) : حال من كتاب منصوب بـ(جاء) ، وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ ؛ كحديث : « فصلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعداً ، وصلىٰ وراءه رجال قياماً » ولـٰكنه مقصور على السماع يحفظ ولا يقاس عليه .

(**وتقع الحال ظرفاً**) كما يقع الخبرظرفاً ؛ وذلك (**نحو**) قولهم : (**رأيت الهلال بين السحاب**) ، **وإعرابه** : (رأيت) : فعل وفاعل (الهلال) : مفعول به منصوب بـ(رأيت) ، (بين) : منصوب على الظرفية المكانية وهو مضاف ، و(السحاب) : مضاف إليه مجرور بالمضاف ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛

وجاراً ومجروراً نحو : ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ﴾ ، ويتعلقان بمستقر ، أو استقر محذوفين وجوباً ، وتقع جملةً خبرية ....

لوقوعه حالاً من الهلال .

(و) تقع الحال أيضاً (جاراً ومجروراً) وذلك (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ﴾) ، وإعرابه : الفاء عاطفة ما بعدها علىٰ جملة قوله : ﴿ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ ﴾ ، وما بينهما جملة معترضة (خرج) : فعل ماض مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ قارون (علىٰ قومه) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(خرج) ، (في زينته) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من الضمير المستتر في (خرج) ؛ أي : فخرج علىٰ قومه حالة كونه كائناً في زينته ؛ أي : متزيناً بزينته .

(ويتعلقان) أي : يتعلق كل من الظرف والجار والمجرور إذا وقعا حالاً (بمستقر) إن قدرا في موضع المفرد (أو) بـ(استقر) إن قدرا في موضع الجملة حالة كونهما (محذوفين وجوباً) لكونهما كوناً مطلقاً ، وإنما وجب حذفهما ؛ لكون الظرف والجار والمجرور عوضيين عنهما ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه ؛ وذلك المحذوف هو الحال وحده حقيقةً على الأصح ، وشرط كون الظرف والجار والمجرور حالاً : أن يكونا تامين ، والتام : هو ما يعلم متعلقه بمجرد ذكره : بأن كان كوناً عاماً كما تقدم في (باب الخبر) فلو كانا ناقصين ، ـ والناقص : هو ما لا يعلم متعلقه بمجرد ذكره : بأن كان كوناً خاصاً نحو : زيد بك وعمرو فيك ـ لم يقعا حالاً ؛ لعدم إفادتهما حينئذ .

(وتقع) الحال أيضاً (جملةً) اسميةً أو فعلية ؛ فيحكم علىٰ محلها بالنصب ؛ وذلك لأن الحال لا تكون إلا نكرة ، والجملة تقع موضع النكرات بشرط كون تلك الجملة (خبرية) أي : محتملة للصدق والكذب ، فلا يجوز وقوع الإنشائية حالاً

مرتبطة بالواو والضمير نحو : ﴿ خَرَجُوا مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ ﴾ ، أو بالضمير فقط نحو : ﴿ ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ ،

اتفاقاً ؛ لأن الحال بمثابة النعت وهو ؛ أي : النعت لا يكون بجملة إنشائية ، ولأنها قيد في عاملها ، والقيود لا تكون إلا بأمر محقق ثابت في الخارج ، والإنشاء لا تحقق له في الخارج فلا يصلح للقيد ؛ ولهـٰذا لم يقع الإنشاء شرطاً ولا نعتاً ، ويشترط أيضاً في الجملة الواقعة حالاً : أن تكون خالية من علم الاستقبال ؛ كالسين وسوف ، ونواصب الفعل والتمني والترجي ، ومن الفاء مطلقاً ، ومن واو يليها مضارع مثبت أو منفي بـ(لا) ، ومن معنى التعجب ، وأن تكون واقعة موقع مفرد ، وأن تكون (**مرتبطة**) بصاحب الحال ؛ أي : لا بد في الجملة إذا وقعت حالاً من أن يكون لها رابط يربطها بمن هي له ، ثم إنها قد تكون مرتبطة (**بالواو والضمير**) معاً أو بالضمير فقط ، أو بالواو فقط ، ومثال ارتباطها بالواو والضمير معاً (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ أَلَمْ تَـرَ إِلَى ٱلَّذِينَ (خَرَجُوا مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ ﴾) ، **وإعرابه** : الهمزة للاستفهام التقريري (لم) : حرف نفي وجزم (تر) : فعل مضارع مجزوم ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهي الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لإسناده إلى المخاطب تقديره : (أنت) ، (إلىٰ) : حرف جر (الذين) : اسم موصول للجمع المذكر في محل الجر بـ(إلىٰ) مبني على الفتح ؛ أي : علىٰ فتح النون (خرجوا) : فعل وفاعل ، والجملة صلة الموصول (من ديارهم) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(خرجوا) ، (وهم) : الواو : واو الحال (هم) : مبتدأ (ألوف) : خبره ، والجملة الاسمية في محل النصب حال من الواو في (خرجوا) ، وهي مرتبطة بصاحبها بالواو والضمير (**أو**) تكون مرتبطة (**بالضمير فقط**) دون الواو (**نحو**) قوله : (﴿ ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾) ، **وإعرابه** : (اهبطوا) : فعل أمر مبني علىٰ حذف النون ، وواو الجماعة في محل

أو بالواو نحو : ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ .

الرفع فاعل (بعضكم) : مبتدأ ومضاف إليه (لبعض) : متعلق بـ(عدو) ، (عدو) : خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب حال من واو (اهبطوا) ، وهي مرتبطة بصاحب الحال بالضمير فقط ؛ وهو الكاف من بعضكم (أو) تكون مرتبطة (بالواو) فقط (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾) ، وإعرابه : اللام موطئة لقسم محذوف تقديره : والله لئن أكله الذئب (إن) : حرف شرط (أكله) : فعل ماض ومفعول به (الذئب) : فاعل ، والجملة في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها (ونحن) : الواو : واو الحال (نحن) : مبتدأ (عصبة) : خبر ، والجملة في محل النصب حال من (الذئب) ، أو حال من ضمير المفعول الذي في (أكله) مرتبطة بالواو فقط ، ولا مدخل لنحن في الربط ؛ لعدم عوده إلىٰ صاحب الحال ، والمعنىٰ : لئن أكله الذئب غير ملتفت إلىٰ تعصبنا ؛ إن جعلت الحال من الفاعل ، أو المعنىٰ : لئن أكله الذئب حالة كونه محفوظاً بنا ، أو بتعصيبنا له ؛ إن كانت الحال من المفعول به ، وإنما جعلت الواو في (باب الحال) رابطة ؛ لأنها في الأصل تدل على الجمع ، والغرض هنا اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها .

خاتمة

واعلم : أن الحال لها أقسام كثيرة تصل إلى اثنتي عشرة : **الأولى** : المتنقلة ، والمراد بها غير اللازمة لصاحبها نحو : جاء زيد راكباً .

الثانية : اللازمة نحو : ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ .

والثالثة : المقصودة بذاتها نحو : جاء زيد ضاحكاً .

والرابعة : الموطئة التي لم تقصد لذاتها بل المقصود ما بعدها نحو :

﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾

الخامسة : المقارنة لصاحبها في الزمان نحو : ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ .

السادسة : المحكية ؛ وهي الماضية نحو : جاء زيد أمس راكباً .

السابعة : الحال المقدرة ؛ وهي المستقبلة نحو : ﴿ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ ، أي : مقدرين الخلود بعد دخولكم .

الثامنة : المبينة وتسمى المؤسسة ؛ وهي ما لا يستفاد معناها إلا بذكرها ؛ وهي الغالب في الحال ، وجميع الأمثلة السابقة صالحة لها ، ونحو : ضربت اللص مكتوفاً .

التاسعة : المؤكدة نحو : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ ، وقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ ، وقوله تعالىٰ : ﴿ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ .

العاشرة : المنفردة ؛ وهي الغالب ، وجميع الأمثلة السابقة صالحة لها .

الحادية عشرة : المتعددة وهي قسمان : مترادفة ومتداخلة ؛ فالمترادفة : نحو : جاء زيد راكباً متبسماً ؛ إذا جعلنا راكباً ومتبسماً حالين من زيد ، وعاملها جاء ، سميت مترادفة ؛ لترادفها ؛ أي : لتتابعها .

والمتداخلة : كالمثال المذكور إذا جعلنا راكباً حالاً من زيد ، وعاملها جاء ، وجعلنا متبسماً حالاً من الضمير المستتر في راكباً ، وعاملها الوصف ؛ وهو راكباً ؛ لأنه اسم فاعل ، سميت متداخلة ؛ لدخول صاحب الحال الثانية في الحال الأولىٰ .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

إعراب المتن

(باب الحال) : (باب) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : هٰذا الآتي باب الحال ، والجملة مستأنفة (باب) : مضاف (الحال) : مضاف إليه ، **(هو)** : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الرفع مبتدأ ، مبني على الضم أو على الفتح ، **(الاسم)** : خبر للمبتدأ ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، **(المنصوب)** : صفة أولىٰ لـ(الاسم) مرفوع بالضمة الظاهرة ، **(المفسر)** : صفة ثانية لـ(الاسم) مرفوع بالضمة الظاهرة ، **(لما انبهم من الهيئات)** : اللام : حرف جر مبني على الكسر (ما) : اسم موصول في محل الجر بـ(اللام) مبني على السكون ، الجار والمجرور متعلق بالمفسر ؛ لأنه اسم فاعل من فسر الرباعي (انبهم) بوزن انفعل ؛ كانطلق : فعل ماض مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (ما) ، والجملة الفعلية صلة لـ(ما) الموصولة (من الهيئات) : جار ومجرور حال من فاعل (انبهم) .

(إما من الفاعل) : (إما) : حرف تفصيل مبني على السكون (من الفاعل) : جار ومجرور متلعق بمحذوف جوازاً تقديره : وتأتي الحال إما من الفاعل ، والجملة المحذوفة مستأنفة ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، **(جاء زيد راكباً)** : مضاف إليه محكي ، **(وقوله تعالىٰ)** : (وقوله) : الجر معطوف على المثال الذي قبله علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) تقديره : ونحو قوله تعالىٰ ، وجملة (تعالىٰ) حالة لازمة من ضمير قوله : (﴿ فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا ﴾) : مقول محكي لـ(قوله) ، والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ فاء (خائفاً) **(أو من المفعول)** : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور في قوله : (من الفاعل)

علىٰ كونه متعلقاً بمحذوف تقديره : أو تأتي من المفعول ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة أو معترضة (نحو) : مضاف ، (**ركبت الفرس مسرجاً**) : مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور ، (**وقوله تعالىٰ**) : معطوف على المثال الذي قبله علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) كما مر مراراً ، وجملة (تعالىٰ) حال لازمة من الضمير ، (﴿ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾) : مقول محكي لـ(قوله) ، والمقول منصوب بالقول ، (**أو منهما**) : (أو) : حرف عطف وتفصيل (منهما) : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور في قوله : (إما من الفاعل) علىٰ كونه متعلقاً بمحذوف تقديره : أو تأتي الحال منهما ، (**نحو**) : خبر لمحذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**لقيت عبد الله راكبين**) : مضاف إليه محكي .

(**ولا يكون الحال إلا نكرة**) : الواو : استئنافية (لا) : نافية (يكون) : فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة الظاهرة (الحال) : اسمها مرفوع (إلا) : أداة استثناء مفرغ (نكرةً) : خبرها منصوب ، وجملة (يكون) مستأنفة ، (**فإن وقع بلفظ المعرفة . . أول بنكرة**) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن الحال لا يكون إلا نكرة ، وأردت بيان حكم ما إذا وقع بلفظ المعرفة . . فأقول لك : (إن) : حرف شرط جازم (وقع) : فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره (هو) يعود على الحال في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها مبني على الفتح (بلفظ المعرفة) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(وقع) ، (. . أول بنكرة) : (أول) : فعل ماض مغير الصيغة ، ونائب فاعله مستتر فيه تقديره : (هو) يعود على الحال في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه جواباً لها (بنكرة) : جار ومجرور متعلق بـ(أول) ،

وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً نحوياً (**نحو : جاء زيد وحده ؛ أي : منفرداً**) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف (جاء زيد وحده أي منفرداً) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ دال (منفرداً) ، **وإن شئت قلت** : (نحو) : مضاف (جاء زيد) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة (أي) : حرف تفسير (منفرداً) : مفسر لـ(وحده) ، والمفسر يتبع المفسر تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**والغالب كونه مشتقاً**) : الواو : استئنافية (الغالب) : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (كونه) : خبر ومضاف إليه ، وهو من إضافة المصدر إلى اسمه (مشتقاً) : خبر الكون منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً .

(**وقد يقع جامداً مؤولاً بمشتق**) : الواو : استئنافية (قد) : حرف تقليل (يقع) : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على الحال ، والجملة مستأنفة (جامداً) : مفعول به منصوب ، أو حال من فاعل (يقع) ، (مؤولاً) : صفة جامداً منصوب (بمشتق) : جار ومجرور متعلق بـ(مؤولاً) ، (**نحو**) : خبر لمحذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (**بدت الجارية قمراً ؛ أي : مضيئة**) مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ تاء (مضيئة) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، وفيه وجه آخر كما مر في قوله : (أي : منفرداً) ، (**وبعته يداً بيد ؛ أي : متقابضين**) :

معطوف محكي علىٰ قوله : (بدت الجارية قمراً ؛ أي : مضيئة) علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ نون (متقابضين) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، وفيه وجه آخر أيضاً ، (وادخلوا رجلاً رجلاً ؛ أي : مترتبين) : معطوف محكي علىٰ قوله : (بدت الجارية قمراً ؛ أي : مضيئة) وللمعطوف حكم المعطوف إليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ نون (مترتبين) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**ولا يكون إلا بعد تمام الكلام**) : الواو : استئنافية (لا) : نافية (يكون) : فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة الظاهرة ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هو) يعود على الحال (إلا) : أداة استثناء مفرغ (بعد تمام) : منصوب على الظرفية المكانية وهو مضاف (تمام) : مضاف إليه (تمام) : مضاف (الكلام) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لـ(يكون) تقديره : ولا يكون الحال إلا كائناً بعد تمام الكلام ، والجملة الفعلية مستأنفة ، (**أي : بعد جملة تامة**) : (أي) : حرف تفسير مبني على السكون (بعد) : مفسر لبعد الأول ، وللمفسر حكم المفسر تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة (بعد) : مضاف (جملة) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (تامة) : صفة لـ(جملة) مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**بمعنىٰ**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك ؛ أي : عدم كونه إلا بعد تمام الكلام كائن بمعنىٰ أنه ليس أحد جزأي الجملة ، وجملة المبتدأ المحذوف وخبره جملة مفسرة لا محل لها من الإعراب (معنىٰ) : مضاف ، (**أنه ليس أحد جزأي الجملة**) : مضاف إليه محكي

مجرور بكسرة مقدرة علىٰ تاء (الجملة) ، وإن شئت قلت : (معنىٰ) : مضاف (أن) : حرف نصب وتوكيد ومصدر مبني على الفتح ، والهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل النصب اسمها مبني على الضم (ليس) : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هو) يعود على الحال (أحد) : خبر ليس منصوب بها (أحد) : مضاف (جزأي) : مضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره الياء نيابةً عن الكسرة ؛ لأنه من المثنىٰ ، وحركت ياء المثنىٰ فراراً من التقاء الساكنين (جزأي) : مضاف (الجملة) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة (ليس) من اسمها وخبرها في محل الرفع خبر (أن) المفتوحة تقديره : بمعنىٰ أنه عادم كونه أحد جزأي الجملة ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بإضافة معنىٰ إليه تقديره : وذلك كائن بمعنىٰ عدم كونه أحد جزأي الجملة .

(**وليس المراد أن يكون الكلام مستغنياً عنها**) : الواو : عاطفة (ليس المراد) : فعل ناقص واسمه (أن) : حرف مصدر ونصب واستقبال (يكون) : فعل مضارع ناقص منصوب بـ(أن) المصدرية (الكلام) : اسم يكون مرفوع بالضمة الظاهرة (مستغنياً) : خبر (يكون) منصوب بالفتحة الظاهرة (عنها) : جار ومجرور متعلق بـ(مستغنياً) ، وجملة (يكون) من اسمها وخبرها صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر منصوب علىٰ كونه خبر (ليس) تقديره : وليس المراد استغناء الكلام عنها ، وجملة (ليس) من اسمها وخبرها معطوفة علىٰ جملة قوله : (وذلك بمعنىٰ أنه ليس أحد جزأي الجملة) علىٰ كونها جملة مفسرة (**بدليل قوله تعالىٰ** : ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾) : (بدليل) : جار ومجرور متعلق بقوله (وليس المراد) ، (دليل) : مضاف (قول) : مضاف إليه (قول) : مضاف ،

والهاء مضاف إليه ، وجملة (تعالىٰ) حالة لازمة من الضمير تقديره : حالة كونه متعالياً عن كل النقائص (ولا تمش في الأرض مرحاً) : مقول محكي لقوله : (**ولا يكون صاحب الحال إلا معرفة**) : الواو : استئنافية (لا) : نافية (يكون) : فعل مضارع ناقص مرفوع (صاحب الحال) : اسمها مرفوع وهو مضاف (الحال) : مضاف إليه (إلا) : أداة استثناء مفرغ (معرفة) : خبر (يكون) منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة (يكون) مستأنفة ، (**كما تقدم في الأمثلة**) : الكاف : حرف جر وتمثيل (ما) : اسم موصول في محل الجر بـ(الكاف) مبني على السكون (تقدم) : فعل ماض وفاعله مستتر يعود إلىٰ (ما) ، (في الأمثلة) : جارو مجرور متعلق بـ(تقدم) ، وجملة (تقدم) صلة لـ(ما) الموصولة ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك ؛ أي : صاحب الحال الذي كان معرفة كائن ؛ كصاحب الحال الذي تقدم في الأمثلة السابقة ؛ كزيد في جاء زيد راكباً ، والفرس في ركبت الفرس مسرجاً .

(**أو نكرة**) : معطوف علىٰ (معرفة) أعني : قوله : (إلا معرفة) أي : لا يكون صاحب الحال إلا معرفة أو نكرةً مخصصة بمسوغ ، والجار والمجرور في قوله : (**بمسوغ**) : متعلق بمحذوف صفة لنكرة تقديره : أو نكرة مخصصة بمسوغ ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**في الدار جالساً رجل**) : مضاف إليه محكي ، (**وقوله تعالىٰ**) : معطوف على المثال المذكور قبله علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) أي : ونحو قوله تعالىٰ : (﴿ فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً ﴾) : مقول محكي ، (**وقوله تعالىٰ**) : بالجر معطوف على المثال المذكور سابقاً علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) أي : ونحو قوله : (﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾) : مقول محكي لقوله : (**وقراءة**)

بالجر معطوف على المثال المذكور أيضاً علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) أي : ونحو (**قراءة بعضهم**) : (قراءة) : مضاف (بعضهم) : مضاف إليه ، وقوله : (﴿**لما جاءهم كتاب من عند الله مصدقاً**﴾) : مفعول به لـ(قراءة) محكي ، (**بالنصب**) : جار ومجرور متعلق بـ(قراءة) .

(**ويقع الحال ظرفاً**) : الواو : استئنافية (يقع الحال) : فعل وفاعل (ظرفاً) : مفعول به ، والجملة الفعلية مستأنفة ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو (نحو) : مضاف ، (**رأيت الهلال بين السحاب**) : مضاف إليه محكي ، (**وجاراً ومجروراً**) : معطوف علىٰ قوله : (ظرفاً) علىٰ كونه مفعولاً لـ(يقع) ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ﴾) : مضاف إليه محكي .

(**ويتعلقان**) : الواو : استئنافية (يتعلقان) : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ثبات النون ؛ لأنه من الأمثلة الخمسة ، والجملة مستأنفة ، (**بمستقر**) : جار ومجرور متعلق بـ(يتعلقان) ، (**أو استقر**) : معطوف محكي علىٰ (مستقر) ، (**محذوفين**) : صفة لـ(مستقر واستقر) مجرور وعلامة جره الياء ؛ لأنه من المثنىٰ (**وجوباً**) صفة لمصدر محذوف تقديره : حذفاً واجباً (**ويقع جملة خبرية مرتبطة بالواو والضمير**) : الواو استئنافية (يقع) : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على الحال (جملة) : مفعول به منصوب ، والجملة الفعلية مستأنفة (خبرية) : صفة أول لـ(جملة) ، (مرتبطة) : صفة ثانية لـ(جملة) منصوب بالفتحة الظاهرة (بالواو) : جار ومجرور متعلق بـ(مرتبطة) ، (والضمير) : معطوف على (الواو) ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ خَرَجُوا

مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ ﴾) : مضاف إليه محكي مجرور بالكسرة المقدرة علىٰ فاء (ألوف) ، (أو بالضمير فقط) : جار ومجرور معطوف علىٰ قوله : (مرتبطة بالواو) ، (فقط) : الفاء زائدة زيدت لتحسين الخط مبنية على الفتح (قط) : اسم فعل مضارع بمعنىٰ يكفي مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على الضمير ؛ أي : يكفي الضمير في ربطها بالمبتدأ (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾) : مضاف إليه محكي مجرور بالكسرة المقدرة علىٰ واو (عدو) ، (أو بالواو) : جار ومجرور معطوف علىٰ قوله : (مرتبطة بالواو) ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك ، والجملة مستأنفة ، (نحو) : مضاف ، (﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾) : مضاف إليه محكي مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ تاء (عصبة) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، والله أعلم .

(باب الحال)

[ش] : يذكر ويؤنث لفظاً ومعنىً (هو الاسم ....

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب الحال)

قوله : (باب الحال) وقدمه على التمييز مع أن التمييز أحق بالتقديم ؛ لأن التمييز مبين للذات ، والحال مبين للهيئة ، والمبين للذات متقدم على المبين للهيئة ؛ لأن الحال أقرب إلى العمدة ؛ لأنه لا يكون إلا منصوباً ، والتمييز يكون منصوباً ومجروراً . انتهىٰ « حمدون » .

يطلق لغةً : على الوقت الذي أنت فيه ، وعلىٰ ما عليه الشخص من خير أو شر ، وألفها : منقلبة عن واو ؛ لجمعها علىٰ أحوال ، وتصغيرها علىٰ حويلة ، واشتقاقها : من التحول ، والحال (**يذكر ويؤنث لفظاً**) فيقال : حال وحالة (و) يذكر ويؤنث (**معنىً**) أي : ضميره ووصفه ، لكن الأرجح في اللفظ التذكير بأن يقال : حال ، وفي غير التأنيث بأن يقال : حال حسنة ، ومن التأنيث قوله :

إذا أعجبتك الدهر حال من امرىء ... فدعه وواكل أمره والليـاليـا

انتهىٰ « صبان » .

(**هو الاسم**) أي : الوصف ؛ وهو ما دل علىٰ حدث وصاحبه ؛ أي : علىٰ مصدر وذات قام بها المصدر ؛ كقائم ، فإنه يدل علىٰ ذات اتصفت بالقيام ، وراكب دل علىٰ ذات اتصفت بالركوب ؛ فخرج نحو : القهقرىٰ في نحو : رجعت القهقرىٰ ، فإنه وإن كان مبيناً للهيئة إلا أنه مصدر لا وصف ؛ سواء كان الوصف صريحاً ؛ كالأمثلة الآتية في المتن ، أو مؤولاً به ؛ لتدخل الجملة وشبهها من

المنصوب) بالفعل أو شبهه أو معناه (**المفسر لما انبهم من الهيئات**) أي : هيئات ما هو له وصفاته التي هو عليها . . . .

الظرف والجار والمجرور إذا وقعت حالاً ، فإنها في تأويل الوصف . انتهىٰ « أهدل » .

وقوله : (أي : الوصف) بمعنى الصفة ؛ وهو ما دل علىٰ ذات مبهمة باعتبار أمر معين ، وليس المراد بالوصف الوصف بالمعنى المصدري ؛ وهو إطلاق الصفة على الموصوف ؛ لأنهم قد وصفوه بفضلة ، والذي يكون فضلة هو نفس الصفة ، كراكباً من جاء زيد راكباً ، والمراد الوصف ولو تأويلاً ؛ لتدخل الجملة الواقعة حالاً نحو : جاء زيد والشمس طالعة ؛ لأنه في معنىٰ جاء زيد مقارناً لطلوع الشمس ، ومثله ما إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً ؛ كرأيت الهلال في السماء ، أو بين السحاب ؛ فالحال في الحقيقة هو المتعلق وهو كائناً ؛ ولا يخفىٰ أنه وصف حقيقةً لا تأويلاً ، ولا حاجة إلىٰ إدخاله في التأويل .

نعم ؛ يدخل فيه نحو : ثبات من قوله تعالىٰ : ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾ ، فإنه بمعنىٰ متفرقين ، نعم ؛ لا يشمل التعريف الحال الموطئة ؛ لأنها جامدة والوصف مشتق ، وأجاب بعضهم عن ذلك : بأن الحال في الحقيقة وصفها لا هي . انتهىٰ من « العطار » .

(**المنصوب بالفعل**) نحو : جاء زيد راكباً ، وركبت الفرس مسرجاً (**أو شبهه**) كاسم الفاعل واسم المفعول ، ونحوهما (**أو**) بـ(**معناه**) كاسم الإشارة ؛ لأن فيه معنى الفعل وهو أشير نحو : هـٰذا زيد راكباً (**المفسر**) أي : المبين (**لما انبهم**) واستتر وخفي (**من الهيئات** ؛ **أي** : **هيئات ما هو**) أي : الحال وصف (**له**) وهو صاحب الحال (**وصفاته**) أي : صفات ما هو له معطوف علىٰ (**هيئات**) عطف تفسير (**التي**) نعت للصفات (**هو**) أي : صاحب الحال (**عليها**) أي : علىٰ تلك

وقت صدور الفعل منه ، أو وقوعه عليه ، بخلاف التمييز ، فإنه وإن كان مفسراً لكنه للذوات لا للهيئة ، والنعت وإن حصل به بيان الهيئة لكنه ضمناً ، وإنما المقصود به أولاً بالذات تخصيص المنعوت ،

الصفات (**وقت صدور**) ووقوع (**الفعل منه**) أي : من صاحب الحال إن كان الفعل واقعاً منه نحو : جاء زيد راكباً ؛ فراكباً : مبين لهيئة زيد وقت وقوع المجيء منه ؛ أي : جاء بصفة الركوب لا بصفة المشي (**أو**) المبين لصفاته وقت (**وقوعه**) أي : وقوع الفعل (**عليه**) أي : علىٰ صاحب الحال إن كان الفعل واقعاً عليه نحو : ركبت الفرس مسرجاً ؛ فمسرجاً : مبين لهيئة الفرس وقت وقوع الركوب عليه ؛ أي : كان علىٰ صفة الإسراج لا علىٰ صفة العري (**بخلاف التمييز**) في ذلك (**فإنه**) أي : فإن التمييز (**وإن كان مفسراً**) للمُمَيَّز (**لكنه**) أي : لكن تفسيرَ التمييزِ كائنٌ (**للذوات**) المبهمة ؛ كبيان غلاماً لذوات العشرين المبهمة في قولك : اشتريت عشرين غلاماً (**لا للهيئة**) أي : لا لهيئة العشرين وصفتها .

(**و**) بخلاف (**النعت**) معطوف على التمييز ، فإنه (**وإن حصل به**) أي : بالنعت (**بيان الهيئة**) أي : هيئة المنعوت وصفته (**لكنه**) أي : لكن بيان النعت هيئة المنعوت حصل (**ضمناً**) أي : في ضمن التخصيص لا قصداً .

(**وإنما المقصود به**) أي : بالنعت (**أولاً**) أي : في أول أمره ، والجار والمجرور في قوله : (**بالذات**) بدل كل من كل من الجار والمجرور في قوله : (**به**) فهو من إبدال الظاهر من المضمر ؛ أي : وإنما المقصود بذات النعت في أول أمره ووضعه (**تخصيص المنعوت**) وتقليل اشتراكه : بأن كان نكرة نحو : جاء رجل تاجر ، وأما إن كان معرفة . . فتفيد تعريفه نحو : جاءزيد التاجر . انتهىٰ « كردي » .

لا بيان هيئته ؛ بل بيان هيئته إنما حصل في ضمن تخصيصه لا قصداً ، وقوله :

وتأتي الحال مفسرة لبيان هيئة ما هو له (إما من الفاعل نحو : جاء زيد راكباً) فراكباً : حال من (زيد) مبين لهيئته وقت مجيئه ، فإن قولك : جاء زيد لا يعلم منه علىٰ أي هيئة جاء (و) كذا (قوله تعالىٰ : ﴿ فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا ﴾) . . . .

(المبين لهيئات صاحبه) المراد بالهيئة : الصفة لا الصورة المحسوسة المشاهدة ، وإلا . . لخرج نحو : تكلم زيد صادقاً ، ومات عمرو مسلماً ، فإن الصدق والإسلام مبينان لصفة التكلم والموت ؛ وهما الصدق والإسلام ، وليسا بمحسوسين مشاهدين ؛ بل هما أمران معنويان ، وخرج بهٰذا القيد : التمييز ، فإنه مبين للذوات ، والنعت في نحو : جاءني رجل راكب ، فإنه ذكر لتخصيص المنعوت ، وإنما وقع بيان الهيئة ضمناً لاقصداً ؛ فمن ثم زاد الحلبي قيد القصد في التعريف فقال : (المبين لهيئة صاحبه قصداً) انتهىٰ « عطار » .

(**وتأتي الحال مفسرة**) أي : مبينة (**لهيئة ما هو**) أي : الحال وصف (**له**) وهو صاحب الحال ، وفي أغلب النسخ (مفسرة لبيان هيئة . . .) إلخ ، وهو تحريف من النساخ ؛ لأن التفسير والبيان معناهما واحد ، والصواب : ما كتبناه في الحاشية ، **والله أعلم** .

(**إما من الفاعل نحو : جاء زيد راكباً ؛ فراكباً : حال من « زيد » مبين لهيئته وقت مجيئه ، فإن قولك : جاء زيد لا يعلم منه علىٰ أي هيئة جاء**) أي : لا يعلم هل جاء علىٰ هيئة الركوب أم علىٰ هيئة المشي ، والمراد بالفاعل هنا : الفاعل لفظاً كما مثل ، أو الفاعل معنىً نحو : زيد من قولك : زيد في الدار قائماً ، فإن قائماً حال من الفاعل معنىً ؛ وهو الضمير الذي انتقل من العامل المحذوف إلى الظرف ، وقيل : إنه حال من زيد ؛ لأنه وإن كان مبتدأ صورةً فهو فاعل معنىً ؛ لأن المعنى : استقر زيد في الدار . انتهىٰ « عطار » .

(**وكذا**) أي : ومثل : جاء زيد راكباً (**قوله تعالىٰ : ﴿ فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا ﴾**) ،

فخائفاً : حال من فاعل (خرج) مبين لهيئته وقت خروجه (أو من المفعول نحو : ركبت الفرس مسرجاً) فمسرجاً حال من المفعول مبين هيئته وقت وقوع الركوب عليه (و) كذا (قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾) ، فرسولاً : حال من الكاف في (وأرسلناك) مبين هيئته وقت إرساله (أو منهما) معاً (نحو : لقيت عبد الله راكبين) فراكبين : حال من (عبد الله) ، ومن التاء في (لقيته) ، والمعنىٰ : لقيت عبد الله حالة كوني راكباً وكونه راكباً ؛ فإن قلت : لقيت عبد الله راكباً . . احتمل كون الحال من الفاعل أو من المفعول ؛

فخائفاً : حال من فاعل « خرج » مبين لهيئته) وصفته (وقت خروجه) من البلدة (أو) تأتي (من المفعول) فـ(أو) مانعة خلو تجوز الجمع ، وشمل كلامه المفعول اللفظي (نحو : ركبت الفرس مسرجاً ، فمسرجاً : حال من المفعول مبين هيئته وقت وقوع الركوب عليه ، وكذا) أي : ومثل ركبت الفرس في كون الحال من المفعول (قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ ، فرسولاً : حال من الكاف في « وأرسلناك » مبين هيئته وقت إرساله) والمفعول المعنوي نحو : هـٰذا زيد قائماً ؛ فإن قائماً حال من المفعول معنىً ؛ وهو زيد ؛ لأن المعنىٰ أشير إلىٰ زيد قائماً ؛ فزيد : مفعول أشير ، والفعل ليس بمقدر في الكلام ؛ لأن زيد خبر المبتدأ ، لـٰكنه مفهوم منه . انتهىٰ من « العطار » .

(أو) تأتي الحال (منهما) أي : من الفاعل والمفعول (معاً) أي : جميعاً ؛ وذلك (نحو) قولك : (لقيت عبد الله راكبين ؛ فراكبين : حال من « عبد الله » ومن التاء في « لقيته » ، والمعنىٰ : لقيت عبد الله حالة كوني راكباً وكونه راكباً ؛ فإن قلت : لقيت عبد الله راكباً) بالإفراد (. . احتمل كون الحال من الفاعل) الذي هو التاء (أو) كونه (من المفعول) الذي هو عبد الله ، ولا يصح أن تكون حالاً منهما معاً وإلا . . لقال راكبين . انتهىٰ من « أبي النجا » .

وتأتي الحال أيضاً من المجرور بحرف نحو : مررت بهند جالسة ، أو بمضاف إن كان المضاف بعضه نحو : ﴿ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ ، أو كبعضه نحو : ﴿ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ ،

ولم يقيد المصنف المفعول ، ولكن مثاله يشهد بأن المراد المفعول به ، ويحتمل أن المراد بالمفعول : المعنى الأعم ، ولا ينافيه المثال ؛ لصحة مجيئها من المنادىٰ نحو : يا ربنا منعماً ، ومن المفعول معه نحو : سرت والنيل جارياً ، ومن المفعول المطلق نحو : ضربت الضرب شديداً ، أفاده « ق ل » انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**وتأتي الحال أيضاً**) أي : كما تأتي من الفاعل والمفعول (**من المجرور بحرف نحو** : **مررت بهند جالسة** ، **أو**) من المجرور (**بمضاف**) وهو المضاف إليه بشرط أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه ؛ كما ذكره بقوله : (**إن كان المضاف بعضه**) أي : بعضاً من المضاف إليه (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ (لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾) ، فميتاً : حال من أخيه ، فإن اللحم بعض الأخ ، قال الزمخشري في « كشافه » : (وفيه مبالغات شتَّىٰ ؛ **منها** : الاستفهامُ الإنكاري ، **ومنها** : جعل ما هو في الغاية من الكراهة موصوفاً بالمحبة ، **ومنها** : إسناد الفعل إلىٰ أحدكم إشعاراً بأن أحداً من الأحدِينَ لايحب ذلك ، **ومنها** : أنه لم يقتصر علىٰ أكل لحم الأخ حتىٰ جعل ميتاً ، وعن قتادة : « كما تكره إن وجدت جيفة المقتول أن تأكل منها كذلك فاكْرَهْ لحم أخيك وهو حيٌّ » ، وانتصب ميتاً على الحال من اللحم ، ويجوز أن ينتصب حالاً من الأخ) انتهىٰ « عطار » .

(**أو**) كان المضاف (**كبعضه**) أي : كبعض المضاف إليه في صحة الاستغناء عن المضاف بالمضاف إليه (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾) ، فإن حنيفاً : حال من إبراهيم وهو مضاف إليه ، ويصح الاستغناء به عن المضاف

أو عاملاً في الحال نحو : ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ ،

الذي هو ملة ، فلو قيل في غير القرآن : أن اتبع إبراهيم حنيفاً . . لصح (أو) كان المضاف (**عاملاً في الحال**) أي : مما يصح عمله في الحال ، كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما نحو : هـٰذا ضارب هند مجردة ، وأعجبني قيام زيد مسرعاً ، و(**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾) ، المرجع بكسر الجيم مصدر ميمي بمعنى الرجوع ، فإن مرجع عامل في الحال النصب ؛ فجميعاً : حال من الكاف الذي هو المضاف إليه المعمول ذلك المضاف إليه للمضاف الذي هو مرجع ؛ لأنه مما يعمل عمل الفعل ؛ إذ هو مصدر كما علمت ؛ فمرجع : مبتدأ مؤخر ، إليه : خبره مقدم وهو مضاف للكاف الواقع مفعولاً في المعنىٰ ، فيكون من إضافة المصدر لمفعوله ، وجميعاً : حال من الكاف ، فيكون عاملاً فيها وفي صاحبها ، وأما العامل في الحال في المثالين السابقين . . فهو أن اتبع ويأكل ؛ وهما عاملان في نفس المضاف أيضاً ؛ وهو لحم وملة ، وليسا عاملين في المضاف إليه الذي هو صاحب الحال ؛ وهو أخيه وإبراهيم ، واستشكل : بأنه كيف يجوز عامل المضاف عاملاً في الحال من غير عمله في صاحبها الذي هو المضاف إليه مع قولهم : إن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، وأجيب : بأنه لما كان المضاف إليه فيما ذكر بمنزلة المضاف ؛ لأنه كُلٌّ له أو كَكُلِّهِ . . جاز أن يكون عامل المضاف عاملاً في الحال وإن لم يكن عاملاً في صاحبها الذي هو المضاف إليه ؛ لأن صاحبها لما كان بمنزلة معمول ذلك العامل . . فكأن ذلك العامل عامل فيه ، وهـٰذا حكمة اشتراطهم أن يكون المضاف بعضاً من المضاف أو كبعضه . انتهىٰ « عطار » .

فإن فقد واحد من هـٰذه الشروط الثلاثة . . فلا يجيء الحال من المضاف إليه فلا يصح : جاء غلام هند جالسة . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(ولا يكون الحال إلا نكرة) لأن المقصود بيان الهيئة ؛ وهو حاصل بالنكرة فلا حاجة إلىٰ تعريفه ؛ احترازاً عن العبث والزيادة لا لغرض (فإن وقع) في كلامهم (بلفظ المعرفة . . أُوِّل بنكرة) محافظة علىٰ ما استقر للحال من لزوم التنكير (نحو : جاء زيد وحده) فوحده : معرفة بالإضافة ؛ وهو حال من زيد فيؤول بنكرة ؛ إما من معناه كما في هـٰذا المثال (أي) : جاء زيد (منفرداً) أو من لفظه كما في مثل : رجع عوده علىٰ بدئه ، وفعل ذلك جهده وطاقته ؛ أي : رجع عائداً ، . . . .

(ولا يكون الحال) المصطلح عليه عند النحاة (إلا نكرة ؛ لأن المقصود) به (بيان الهيئة) أي : هيئة صاحبه (وهو) أي : ذلك البيان (حاصل بالنكرة فلا حاجة إلىٰ تعريفه ؛ احترازاً عن العبث ، و) صوناً للفظ عن (الزيادة) التي (لا) تكون (لغرض) ولا حاجة إلىٰ تلك الزيادة .

(فإن وقع) الحال (في كلامهم) أي : في كلام العرب (بلفظ المعرفة . . أُوِّل) ذلك الحال الواقع بلفظ المعرفة (بنكرة محافظة علىٰ ما استقر) وثبت (للحال من لزوم التنكير) ومثال وقوعه بلفظ المعرفة (نحو : جاء زيد وحده ؛ فوحده : معرفة) أي : مُعَرَّف (بالإضافة) إلى الضمير (وهو) أي : لفظ وحده (حال من زيد فيؤول) الحال الواقع بلفظ المعرفة (بنكرة) مأخوذة (إما من معناه) أي : من معنى الحال (كما في هـٰذا المثال) المذكور هنا ؛ فتقول في تأويله : (أي : جاء زيد منفرداً) لأن الوحدة بمعنى الانفراد (أو) يؤول بنكرة مأخوذة (من لفظه) أي : من لفظ الحال (كما في مثل) قولهم : (رجع) من سفره (عوده علىٰ بدئه ، وفعل ذلك) الأمر (جهده وطاقته) فيقال في تأويله بمشتق مأخوذ في لفظه : (أي : رجع) من سفره حالة كونه (عائداً) فعائداً : مأخوذ من لفظ العود ؛ لأنه مصدره .

وفعل جاهداً ومطيقاً (والغالب) في الحال (كونه مشتقاً) من مصدر للدلالة علىٰ متصف به كما تقدم (وقد يقع جامداً مؤولاً بمشتق) كأن دل علىٰ تشبيه (نحو : بدت الجارية قمراً) فقمراً : حال من الفاعل ؛ وهو جامد مؤول بمشتق ؛ أي : مضيئة (و) كأن دل علىٰ مفاعلة من الجانبين نحو : (بعته) البر (يداً بيد) فيداً : حال من الفاعل والمفعول ، و(بيد) : بيان وفيه معنى المفاعلة

(وفعل) الأمر حالة كونه (جاهداً) أي : مجتهداً فيه (ومطيقاً) أي : ذا طاقةٍ وقدرةٍ عليه ؛ فجاهداً : مأخوذ من جهده ؛ لأنه مصدره (والغالب) أي : الكثير (في الحال كونه مشتقاً) أي : مأخوذاً (من مصدر للدلالة علىٰ متصف به) أي : بذلك المصدر ؛ وذلك المشتق كائن (كما تقدم) أي : كالذي تقدم من الأمثلة في كلام المصنف ؛ لأن المقصود منها الدلالة على الهيئة ؛ والدال عليها حيث يكون مشتقاً أكثر في كلامهم من غير المشتق .

(و) أفهم قوله : (والغالب) أن ذلك غير لازم ؛ لأنه (قد يقع جامداً مؤولاً بمشتق ؛ كأن دل علىٰ تشبيه نحو : بدت الجارية قمراً ؛ فقمراً : حال من الفاعل ؛ وهو جامد مؤول بمشتق) تقديره : (أي) : بدت (مضيئة) اسم فاعل من الإضاءة ؛ وهي شدة الإنارة ، وهو كناية عن فرط جمالها ؛ أي : جميلة جمالاً بارعاً (وكأن دل علىٰ مفاعلة من الجانبين نحو : بعته) أي : بعت زيداً (البر يداً بيد ؛ فيداً : حال من الفاعل) وهو التاء (والمفعول) هو ضمير المفعول الذي يعود علىٰ زيد (مثلاً) : منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره (بيد) : جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوباً صفة لـ(يداً) تقديره : يداً ملتبسة بيد ؛ أي : كائنة مع يد أخرىٰ كما قال الشارح (و«بيد» : بيان) لـ(يداً) الأولىٰ ؛ أي : للمراد منها ؛ وهو المفاعلة كما قال الشارح : (وفيه) أي : وفي هـٰذه الحال (معنى المفاعلة) وعبارة « الصبان على الأشموني » : يداً : حال منصوب (بيد) : صفة

(**أي : متقابضين ، و**) كأن دل علىٰ ترتيب نحو : (**ادخلوا رجلاً رجلاً**) ورجلين ورجلين ، ورجالاً رجالاً ، وضابطه : أن تأتي بالتفصيل بعد ذكر المجموع بجزأيه مكرراً ، قاله الرضي ، والمختار كما قال المرادي : أن الجزء الثاني وما قبله منصوبان بالعامل ؛

لـ(يداً) أي : كائنة مع يد ، وهـٰذا مقتضىٰ قانون الإعراب ، وإن كان الحال المؤول بها هـٰذا اللفظُ مأخوذةً من مجموع الموصوف والصفة . . تقدير تلك الحال المأخوذ منهما : (**أي : متقابضين**) بفتح الضاد ؛ لأنه مثنىً مع كسر الباء ؛ أي : حالة كوني وكون زيد متقابضين ؛ أي : متقابلين بالقبض والإقباض ؛ أي : بإقباض ما عنده ، وقبض ما عند صاحبه (**وكأن دل**) ذلك الحال الجامد (**علىٰ ترتيب**) بين اثنين أو بين جماعة وهو معطوف علىٰ قوله : (كأن دل علىٰ تشبيه) ، ومثال ذلك (**نحو**) قولهم : (**ادخلو**) ها (**رجلاً رجلاً**) أي : واحداً واحداً (**ورجلين رجلين**) أي : اثنين اثنين (**ورجالاً رجالاً**) أي : جماعة جماعة .

(**وضابطه**) : أي : وضابط الحال الدالة على الترتيب (**أن تأتي بالتفصيل**) أي : بقولك : (رجلاً رجلاً) ، أو (رجلين رجلين) (**بعد ذكر المجموع**) بقولك : (ادخلوا) ، وقوله : (**بجزأيه**) بدل من قوله : (بالتفصيل) أي: أن تأتي بجزأيه (**مكرراً**) بقولك : (رجلاً رجلاً) بعد ذكر المجموع بقولك : (ادخلوا) (**قاله**) أي : قال هـٰذا الضابط الشيخ (**الرضي**) أي : رضي الدين محمد بن الحسن في كتابه « شرح الكافية » لابن الحاجب ، وقد تقدم البسط في ترجمته ، وإعرابه : (ادخلوا) : فعل وفاعل (رجلاً رجلاً) : حالان من واو (ادخلوا) منصوبان بالفتحة الظاهرة ، وهما جامدان مؤولان بمشتق تقديره : أي : ادخلوا مترتبين (**والمختار**) أي : والقول المختار عندهم (**كما قالـ**)ـه (**المرادي**) عبد الله بن أحمد ، تقدمت ترجمته (**أن الجزء الثاني وما قبله منصوبان بالعامل**)

لأن مجموعهما هو الحال ، فإن الحالية مستفادة منهما (أي : مترتبين) لا من أحدهما ، ونظيره في الخبر : هـٰذا حلو حامض (ولا يكون) الحال (إلا بعد تمام الكلام ؛ أي :) بأن يقع (بعد جملة تامة) مركبة من مبتدأ وخبر ، أو من فعل وفاعل فلا يكون ركناً للكلام (بمعنىٰ أنه ليس أحد جزأي الجملة) وإن توقف حصول الفائدة عليه (وليس المراد) بتمام الكلام : (أن يكون الكلام مستغنياً عنها) كما قال المكودي ؛

في صاحب الحال ؛ وهو في هـٰذا المثال (ادخلوا) (**لأن مجموعهما هو الحال ، فإن الحالية مستفادة منهما** ؛ أي : مترتبين) بكسر التاء الثانية بصيغة الجمع (**لا من أحدهما ، ونظيره في الخبر : هـٰذا حلو حامض**) وقال الأزهري : (وفي نصب الجزء الثاني خلاف ذهب الزجاج إلىٰ أنه : توكيد لفظي ، وذهب ابن جني إلىٰ أنه : صفة الأول ، وذهب الفارسي إلىٰ أنه : منصوب بالأول ، ولو ذهب ذاهب إلىٰ أن نصبه بالعطف علىٰ تقدير حذف الفاء ، والمعنىٰ : رجلاً فرجلاً . . لكان مذهباً حسناً ، وذهب أبو الحسن إلىٰ أنه : لا يجوز أن يدخل حرف العطف في شيء من المكرر إلا الفاء خاصةً) انتهىٰ من « الأهدل » .

(**ولا يكون الحال إلا بعد تمام الكلام ؛ أي : بأن يقع بعد جملة تامة**) بذكر ركنيها (**مركبة من مبتدأ وخبر**) إن كانت اسمية (**أو من فعل وفاعل**) إن كانت فعلية (**فلا يكون**) الحال (**ركناً**) واحداً من الركنين (**للكلام**) المسند والمسند إليه وقولنا : (بعد جملة تامة) (**بمعنىٰ أنه**) أي : أن الحال (**ليس أحد جزأي الجملة**) المسند والمسند إليه (**وإن توقف حصول الفائدة**) أي : فائدة الكلام (**عليه**) أي : علىٰ ذكر الحال كما في قوله : ﴿ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ ﴾ ، (**وليس المراد بتمام الكلام : أن يكون الكلام مستغنياً عنها**) أي : عن الحال (**كما قالـ**)ـه (**المكودي**) : هو عبد الرحمـٰن بن علي بن صالح أبو زيد المكودي ؛ عالم

لأن الفائدة قد تتوقف عليه (بدليل قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾) ، وقوله : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾ ، ألا ترىٰ أن الكلام لا تتم فائدته المقصودة بدون ذكر (مرحاً ولاعبين) (ولا يكون صاحب الحال) وهو من الحال وصف له في المعنىٰ (إلا معرفة كما تقدم في الأمثلة) لأنه محكوم عليه في المعنىٰ ، والأصل في المحكوم عليه التعريف (أو نكرة بمسوغ) من المسوغات ؛ لقربه حينئذ من المعرفة ؛ . . . .

بالعربية ، ولد في فاس ، وتوفي فيها سنة (٨٠٧هـ) أي : كما قال المكودي : (إن المراد بتمام الكلام : استغناؤه عنها) ، وإنما قلنا : (ليس المراد) كذلك (**لأن الفائدة**) أي : لأن حصول فائدة الكلام (**قد تتوقف عليه**) أي : علىٰ ذكر الحال (**بدليل قوله تعالىٰ** : ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ ، **وقوله**) تعالىٰ : (﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾ ، **ألا ترىٰ أن الكلام**) في الآيتين (**لا تتم فائدته المقصودة**) منه (**بدون ذكر « مرحاً ولاعبين »**) لأن النهي عن مطلق المشي في الأرض لا فائدة له ، ونفي خلق السماوات والأرض على الإطلاق كذلك .

(**ولا يكون صاحب الحال** : **وهو من الحال وصف له في المعنىٰ**) لأن معنىٰ قولك : جاء زيد راكباً : زيد راكب وقت مجيئه (**إلا معرفة**) في الغالب ؛ وذلك الذي كان معرفة (**كما تقدم**) أي : كائن كصاحب الحال الذي تقدم (**في الأمثلة**) السابقة ، وإنما لا يكون إلا معرفة (**لأنه**) أي : لأن صاحب الحال (**محكوم عليه**) بالحال (**في المعنىٰ ، والأصل**) أي : الكثير (**في المحكوم عليه التعريف**) والتعيين ؛ لاستحالة الحكم على المجهول (**أو**) إلا (**نكرة**) ملتبسة (**بمسوغ**) أي : بأمر مجوز لمجيء الحال منها كائن ذلك المسوغ (**من المسوغات**) السابقة في (باب المبتدأ) ، وإنما جاز جعل النكرة الملتبسة بمسوغ صاحب الحال (**لقربه**) أي : لقرب صاحب الحال (**حينئذ**) أي : حين إذ التبس بمسوغ (**من المعرفة**) لأن

كما يقع المبتدأ نكرة بمسوغ فصاحب الحال بمنزلة المبتدأ ؛ وهي بمنزلة الخبر ؛ فمن المسوغات أن يتقدم عليه الحال (نحو : في الدار جالساً رجل) فجالساً : حال من رجل ، وسوغ مجيئه منه تقدمه عليه ، وقيل : إنه حال من الضمير المستكن في الظرف وهو ظاهر ، ويلزم على الأول مجيء الحال من المبتدأ ، وجواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها ، والصحيح المنع .

ذلك المسوغ يقرب النكرة إلى المعرفة فيزول عنها كثير من الإبهام ، فيقع صاحب الحال نكرة بمسوغ (**كما يقع المبتدأ نكرة بمسوغ فصاحب الحال بمنزلة المبتدأ**) أي : ومرتبته في اشتراط كونه معرفة أو نكرةً بمسوغ (**وهي**) أي : الحال (**بمنزلة الخبر**) للمبتدأ في كونها محكوماً بها علىٰ صاحب الحال في المعنىٰ .

(**فمن المسوغات**) أي : فمن الأمور المجوزة كون صاحب الحال نكرة (**أن يتقدم عليه**) أي : علىٰ صاحب الحال (**الحال**) كما أن تقدم الخبر على المبتدأ : النكرة من المسوغات للابتداء ؛ وذلك (**نحو**) قولك : (**في الدار جالساً رجل ؛ فجالساً : حال من رجل ، وسوغ مجيئه**) أي : مجيء الحال (**منه**) أي : من رجل (**تقدمه**) أي : تقدم الحال (**عليه**) أي : علىٰ رجل (**وقيل : إنه**) أي : إن جالساً (**حال من الضمير المستكن**) أي : المستتر (**في الظرف**) أي : الجار والمجرور (**وهو**) أي : كونه حالاً من الضمير المستكن في الجار والمجرور (**ظاهر**) أي : واضح لا غبار عليه ؛ لأن صاحب الحال كان معرفةً حينئذ (**و**) لأنه (**يلزم على الأول مجيء الحال من المبتدأ ، وجواز الاختلاف بين عامل الحال و**) عامل (**صاحبها**) لأن العامل في المبتدأ : الابتداء ، والعامل في الحال : الاستقرار الذي تعلق به الظرف (**والصحيح المنع**) أي : منع الاختلاف بين عامليهما ؛ لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، ووجه المنع كما أفاده العيني : أن العامل في الحال : هو العامل في صاحبها ، والعامل في صاحبها : هو الابتداء ، والابتداء :

وإن جعل رجل في المثال فعلاً بالظرف . . لزم عمل الظرف من غير اعتماد وهو ضعيف ، ومن المسوغات : أن يكون صاحبها مخصصاً ؛ إما بوصف كما سيأتي ، أو بإضافة (و) ذلك نحو (قوله تعالىٰ : ﴿ فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ ﴾) ، فسواء : حال من أربعة ؛ لاختصاصها بالإضافة إلىٰ أيام ، أو واقعاً بعد نفي (و) ذلك نحو (قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾) ، فجملة لها منذرون : حال من قرية ، وهي نكرة عامة ؛ لوقوعها في سياق النفي . . . .

لا يعمل في الفضلات . انتهىٰ « ش » .

(**وإن جعل رجل في المثال**) المذكور (**فاعلاً بالظرف . . لزم عمل الظرف من غير اعتماد**) علىٰ نفي أو شبهه (**وهو**) أي : عمل الظرف من غير اعتماد علىٰ شيء (**ضعيف**) خلافاً للأخفش .

(**ومن**) الأمور (**المسوغات**) أي : المجوزات لمجيء الحال من النكرة (**أن يكون صاحبها**) أي : صاحب الحال (**مخصصاً**) بصيغة اسم المفعول (**إما بوصف كما سيأتي**) في المتن بقوله : (وكقراءة بعضهم) : (ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقاً) ، بالنصب ؛ فمصدقاً : حال من كتاب ؛ وهو نكرة ؛ لتخصصه بوصفه بالظرف (**أو**) يكون مخصصاً (**بإضافتـ**)ـه إلىٰ نكرة (**و**) مثال (**ذلك نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ ﴾ ، فسواء : حال من أربعة ؛ لاختصاصها بالإضافة**) أي : بإضافتها (**إلىٰ أيام**) وهو نكرة ، والإضافة إليها لا تفيد التعريف .

(**أو**) يكون صاحبها عاماً بكونه (**واقعاً بعد نفي و**) مثال (**ذلك**) أي : مثال وقوعه بعد نفي (**نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ ، فـ**) **لها** خبر مقدم ومنذرون مبتدأ مؤخر و(**جملة لها منذورن**) في محل النصب (**حال من قرية ؛ وهي نكرة**) ولكنها (**عامة**) أي : مفيدة للعموم (**لوقوعها في سياق النفي**) ومقامه

(و) من التخصيص بالوصف نحو (قراءة بعضهم) : (﴿ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقاً﴾ ، بالنصب) فمصدقاً : حال من كتاب ؛ وهو نكرة ؛ لتخصيصه بالظرف ، ولا يتعين ذلك ؛ لجواز كونه حالاً من الضمير المستكن في الظرف بعد حذف الاستقرار ، وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ ؛ كقولهم : عليه مئة بِيضاً ، وفي الحديث : « فصلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعداً ، وصلىٰ وراءه رجال

فصح مجيء الحال منها (ومن التخصيص) أي : ومن تخصيص النكرة (بالوصف) وهو تقليل الاشتراك في النكرات (نحو قراءة بعضهم) أي : بعض القراء ؛ وهو إبراهيم بن أبي عبلة بالباء الموحدة بعد العين المهملة ، قوله تعالىٰ : (﴿ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقاً﴾ ، بالنصب؛ فمصدقاً : حال من كتاب ؛ وهو نكرة) وجاز مجيء الحال منه مع كونه نكرةً (لتخصيصه بالظرف) الذي هو قوله من عند الله (ولا يتعين ذلك) أي : كونه حالاً من كتاب (لجواز كونه) أي : كون مصدقاً (حالاً من الضمير المستكن) أي : المستتر (في الظرف) أي : في الجار والمجرور ؛ وهو قوله : (من عند الله) (بعد حذف الاستقرار) الذي هو متعلق الظرف ؛ لئلا يجمع بين العوض والمعوض عنه ، وهـٰذه القراءة قراءة شاذة كانت فيما وراء العشرة ، وبقية القراء يقرؤونها برفع (مصدق) نَعْتٌ لـ(كتاب) .

(وقد يقع صاحب الحال نكرةً بلا مسوغ) ولـٰكنه مقصور على السماع يحفظ ولا يقاس عليه ؛ وذلك (كقولهم) أي : كقول العرب (عليه) أي : علىٰ فلان (مئة بيضاً) بكسر الباء بلفظ الجمع جمع أبيض ؛ وهو السيف الصقيل الصافي من الصداء لاستعمالها ؛ وهو كناية عن شجاعته .

(وفي الحديث) الصحيح : (فصلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعداً) لعجزه عن القيام بالمرض (وصلىٰ وراءه) أي : خلفه مؤتمين به (رجال) من

قياماً » ، ولا يقاس عليه .

(**ويقع الحال ظرفاً**) كما يقع الخبر ظرفاً (**نحو : رأيت الهلال بين السحاب**) فبين : ظرف مكان في موضع الحال من الهلال (**وجاراً ومجروراً نحو** : ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ﴾) ، ففي زينته في موضع الحال من الضمير المستتر في خرج (**ويتعلقان**) إذا وقع كل منهما حالاً (**بمستقر**) إن قدرا في موضع المفرد (**أو استقر**) إن قدرا في موضع الجملة حال . . . .

الصحابة حالة كونهم (**قياماً**) جمع قائم علىٰ صورة المصدر ؛ فقياماً : حال من رجال ؛ وهو نكرة (**و**) هو ؛ أي : ما جاء من صاحب الحال نكرة بلا مسوغ يحفظ في الموضع الذي سمع فيه ، و(**لا يقاس عليه**) أي : علىٰ ما سمع منه غيره ؛ لخروجه عن قياس استعمالاتهم ، وقال ابن عنقاء : (وقاسه سيبويه) انتهىٰ .

وقال عبد الملك العصامي : (وفي القياس علىٰ ما ورد من مجيء الحال من النكرة المحضة : قولان ، والذي عليه سيبويه الجواز ، واختاره أبو حيان) انتهىٰ .

(**ويقع الحال ظرفاً كما يقع الخبر ظرفاً**) مثال ذلك (**نحو**) قولهم : (**رأيت الهلال بين السحاب** ؛ فبين : **ظرف مكان في موضع**) نصب على (**الحال من الهلال**) مبني على الفتح ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ؛ لافتقاره إلى المضاف إليه ، وإنما حركت فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت فتحة للخفة مع ثقل المبني .

(**و**) يقع الحال أيضاً (**جاراً ومجروراً**) كذلك مثاله (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ﴾ ، **ففي زينته في موضع الحال من الضمير المستتر في خرج**) أي : خرج حال كونه كائناً في زينته ؛ أي : متزيناً .

(**ويتعلقان**) أي : يتعلق الظرف والجار والمجرور (**إذا وقع كل منهما حالاً بمستقر إن قدرا**) أي : قدر الظرف والجار والمجرور ؛ أي : وقعا (**في موضع المفرد ، أو**) يقدران بـ(**استقر إن قدرا**) أي : وقعا (**في موضع الجملة حال**

كونهما (**محذوفين وجوباً**) لكونهما كوناً مطلقاً ، وشرط الظرف وعديله : أن يكونا تامين كما تقدم ؛ فلو كانا ناقصين . . لم يقعا حالاً (**ويقع**) الحال (**جملةً**) اسمية أو فعلية ، فيحكم علىٰ محلها بالنصب (**خبرية**) أي : محتملة للصدق والكذب لا إنشائية ؛ لأن الحال قيد لعاملها ، والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها ، والإنشاء

كونهما) أي : كون مستقر واستقر (**محذوفين وجوباً** ؛ **لكونهما**) أي : لكون مستقر واستقر (**كوناً مطلقاً**) أي : كوناً عاماً لا خاصاً ؛ وهو ما يفهم متعلقه بمجرد ذكر الظرفين ، وإنما وجب حذفهما ؛ لأن الظرفين ؛ كالعوض عنهما فهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه .

(**وشرط**) وقوع (**الظرف وعديله**) أي : نظيره ؛ وهو الجار والمجرور ، والعديل ؛ كالنظير وزناً ومعنىً ؛ أي : وشرط وقوعهما حالاً (**أن يكونا**) أي : أن يكون الظرف والجار والمجرور (**تامين**) والتام : ما يفهم بمجرد ذكره متعلقه ؛ وهو الكون العام ؛ وذلك كائن (**كما تقدم**) آنفاً من المثالين (**فلو كانا**) أي : كان الظرف وعديله (**ناقصين**) والناقص : ما لا يفهم متعلقه بمجرد ذكره ؛ لكونه كوناً خاصاً (. . **لم يقعا حالاً**) لعدم الفائدة ، فلا يجوز أن يقال : هـٰذا زيد اليوم ، وهـٰذا زيد بك أو عنك أو فيك ، قاله أبو حيان .

(**ويقع الحال جملةً اسمية أو فعلية ، فيحكم علىٰ محلها بالنصب**) على الحالية ؛ وذلك أن الحال نكرة، والجملة تقع مكان النكرات نحو : جاء زيد والشمس طالعة، ونحو : جاء زيد يضحك ، ويشترط فيها أن تكون (**خبرية** ؛ **أي** : **محتملة للصدق والكذب لا إنشائية**) فلا يجوز مجيء الإنشائية حالاً اتفاقاً (**لأن الحال**) بمثابة النعت لصاحبها ؛ وهو لا يكون بجملة إنشائية ، ولأن الحال (**قيد لعاملها** ، **والقيود تكون ثابتة**) أي : موجودة (**باقية**) أي : مستمرة (**مع ما قيد بها**) وهو عاملها (**والإنشاء**

لا خارج له فلا يصلح للقيد ، ولا بد لها حينئذ من رابط يربطها بمن هي له ؛ كما أشار إلىٰ ذلك بقوله : (مرتبطة) تلك الجملة الواقعة حالاً ؛ إما (بالواو والضمير) معاً (نحو) : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ (خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾) ، فجملة (وهم ألوف) : حال من فاعل (خرجوا) وهي مرتبطة بالواو والضمير ؛ وهو (هم) (أو) مرتبطة (بالضمير فقط نحو : ﴿ ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾) ، فبعضكم : مبتدأ ، وعدو : خبره ، ولبعض : متعلق بالخبر ، والجملة : حال من فاعل (اهبطوا) وهي مرتبطة بالضمير فقط ؛ وهو الكاف ، والربط بالضمير وحده . . . .

لا خارج له) أي : لا وجود له في الخارج ؛ بل يظهر اللفظ ويزول بزواله (**فلا يصلح**) الإنشاء (**للقيد**) فلهٰذا لم يقع الإنشاء شرطاً ولا نعتاً .

(**ولا بد لها**) أي : للجملة (**حينئذ**) أي : حين إذ وقعت حالاً (**من رابط يربطها بمن هي**) أي : الحال وصف (**له**) وهو صاحب الحال (**كما أشار**) المصنف (**إلىٰ ذلك**) أي : إلى اشتراط ذلك فيها (**بقوله : مرتبطة تلك الجملة الواقعة حالاً**) بمن هي لها ؛ وهو صاحب الحال (**إما**) مرتبطة له (**بالواو والضمير معاً**) أي : جميعاً ؛ مثال ارتباطها بهما (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ) حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ (**فجملة « وهم ألوف » حال من فاعل « خرجوا »**) وهو واو الجماعة (**وهي**) أي : الجملة الواقعة حالاً هنا (**مرتبطة**) بصاحبها (**بالواو**) وهي : واو (**وهم**) (**و**) بـ(**الضمير ؛ وهو**) أي : الضمير لفظ (**« هم » ، أو مرتبطة بالضمير فقط**) دون الواو ؛ مثال ربطها بالضمير فقط (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ . . **فبعضكم : مبتدأ ، وعدو : خبره ، ولبعض : متعلق بالخبر ، والجملة**) الاسمية (**حال من فاعل « اهبطوا » وهي**) أي : هٰذه الجملة (**مرتبطة**) بصاحبها (**بالضمير فقط ؛ وهو**) أي : ذلك الضمير الرابط (**الكاف**) **في** (**بعضكم**) (**والربط بالضمير وحده**) بلا

في الجملة الاسمية ضعيف (أو) مرتبطة (بالواو) فقط (نحو : ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾) : حال من الذئب مرتبطة بالواو فقط ، ولا مدخل لـ(نحن) في الربط ؛ لعدم عوده إلىٰ صاحب الحال ، وقد استشكل بعضهم وقوع مثل هٰذه الجملة حالاً مع أنها

واو (في الجملة الاسمية ضعيف) لعدم العلم في أول الأمر ؛ بكونها حالاً ، ولقوة الجملة الاسمية في الاستقلال ، فيناسبها كون الربط فيها في غاية القوة . انتهىٰ « ملا جامي » .

وكلام « المفصل » ظاهر : في أن الربط بالضمير وحده في الجملة الاسمية شاذ ؛ أي : بل لابد فيها من الواو ، وقال الدماميني : (الاكتفاء بالضمير في الجملة الاسمية الحالية غيرُ أَوْلىٰ) ، والمشهور : أن الأمرين جائزان وأنهما فصيحان ، والكتاب العزيز بخلاف ما ذهب إليه الزمخشري وغيره من منع ذلك ؛ كهٰذه الآية ، وقوله : ﴿ وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ ﴾ . . . إلىٰ غير ذلك من الآي .

(أو مرتبطة بالواو فقط نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ : حال من الذئب مرتبطة) بصاحبها ؛ وهو الذئب (بالواو فقط) دون الضمير ؛ لأن الواو تؤذن في أول أمرها : بأن الجملة مرتبطة بما قبلها غير مستقلة بنفسها ؛ لأنها للجمع المطلق . انتهىٰ « محرم » .

(ولا مدخل) أي : ولا دخول (لـ« نحن » في الربط ؛ لعدم عوده إلىٰ صاحب الحال) الذي هو الذئب أو ضمير المفعول في (أكله) ولأن الضمير يجب أن يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في أول الأمر ، فلا بد من الواو على الأصح . انتهىٰ « ملا جامي » .

(وقد استشكل بعضهم) واعترض : (وقوع مثل هٰذه الجملة حالاً مع أنها)

ليست مبينة لهيئة الفاعل أو المفعول ؛ بل لهيئة زمن الفعل ، وقد قالوا : الحال ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول ، وإذا وقعت الجملة الفعلية المصدرة بالماضي حالاً . . فلا بد معها من (قد) ظاهرة أو مقدرة نحو : جاء زيد وقد ركب غلامه ، ونحو : ﴿ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ .

أي : مع أن هذه الجملة (**ليست مبينة لهيئة الفاعل أو**) لا مبينة لهيئة (**المفعول ؛ بل**) هي مبينة (**لهيئة زمن**) وقوع (**الفعل**) الذي هو أكل الذئب ليوسف (**وقد قالوا**) أي : قال النحاة في ضابط الحال : (**الحال**) أي : حد الحال عندهم هو (**ما يبين هيئة الفاعل**) كجاء زيد راكباً (**أو**) هيئة (**المفعول**) نحو : ركب الفرس مسرجاً ، فما حكم هذه الجملة فلا يصدق عليها ضابط الحال المذكور ، فما الجواب عن هذا الإشكال قلت : أجاب الدماميني عنه في « المنهل الصافي » : (بأن بيان هيئة الصاحب فيها ثابت بالتأويل ، فيقال في تأويلها : بأن معناها : لئن أكله الذئب غير ملتفت إلىٰ تعصيبنا له ؛ إن جعلت الحال من الفاعل ، أو يقال في تأويلها : بأن معناها : لئن أكله الذئب حالة كونه محفوظاً بنا أو بتعصيبنا له ؛ إن جعلت الحال من المفعول) انتهىٰ ، أو المعنىٰ : لئن أكله الذئب حالة كونه مقارناً عُصْبَتَنا وجَمْعيَّتنا . انتهىٰ من « الكواكب » بتصرف .

وحاصل ما ذكروه في الجملة الحالية : أنها لا بد لها أن تكون مشتملة علىٰ رابط يربطها وهو الضمير ، أو الواو ، أو اسم ظاهر نائب عن الضمير وهو قليل (**وإذا وقعت الجملة الفعلية المصدرة بالماضي حالاً . . فلا بد معها**) أي : مع تلك الجملة (**من « قد »**) التحقيقية (**ظاهرة**) كانت ؛ أي : ملفوظة (**أو مقدرة**) خلافاً للكوفيين ، فإنهم لا يتشرطون ذلك مثال الظاهرة (**نحو**) قولك : (**جاء زيد وقد ركب غلامه**) معه ، (**و**) مثال المقدرة (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾) ، أي : وقد حصرت صدورهم وضاقت لأجل الاستلام ، قال ابن

عنقاء : (هكذا شرطه الجمهور ، والأصح : عدم اشتراطه نحو : ﴿ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ ، ومنه على الأرجح : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا ﴾ ، فاستطعما : حال من ألف أتيا ؛ أي : أتيا مستطعمين أهلها) انتهىٰ .

قلت : وما اشترطه الجمهور هو أولىٰ بالاتباع ؛ لأن الآيتين المذكورتين يصلح فيهما تقدير (قد) انتهىٰ « كواكب » .

خاتمة

يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور ، ويفترقان في سبعة أمور : فأما أمور الاتفاق : فإنهما : اسمان ، نكرتان ، فضلتان ، منصوبتان ، رافعتان للإبهام ، وأما أمور الافتراق : فالأول منها : أن الحال يأتي جملة وظرفاً وجاراً ومجروراً كما مر ، والتمييز لا يكون إلا اسماً صريحاً .

الثاني : أن الحال يتعدد بخلاف التمييز .

والثالث : أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها ، ولا كذلك التمييز .

والرابع : أن الحال مبينة للهيئة ، والتمييز مبين للذات .

والخامس : أن الحال تتقدم علىٰ عاملها إذا كان عاملها فعلاً متصرفاً أو وصفاً يشبه الفعل ، ولا يجوز ذلك في التمييز على الأصح .

السادس : أن حق الحال الاشتقاق ، وحق التمييز الجمود ، وقد يتعاكسان : فتأتي الحال جامدة ؛ كهذا مالك ذهباً ، ويأتي التمييز مشتقاً نحو : لله دره فارساً .

السابع : أن الحال تأتي مؤكدة ، بخلاف التمييز ، وأما قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ . . فشهراً فيه : مؤكد لما فهم من عدة الشهور ، وأما بالنسبة إلىٰ عامله وهو اثنا عشر . . فمبين . انتهىٰ من « العطار » .

باب التمييز

[ص] : هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الذوات أو النسب ،

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب التمييز)

(**هو**) أي : التمييز **لغةً** : معناه فصل الشيء عن غيره ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱمْتَٰزُواْ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ أي : انفصلوا عن المؤمنين وقوله : ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ ﴾ أي : ينفصل ، ويقال فيه : تميز ومميز ، وتبيين ومبين ، وتفسير ومفسر ؛ فهي ألفاظ مترادفة لغةً . انتهىٰ « أشموني » .

ففيه مجاز مرسل : من إطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل ، **واصطلاحاً** : ما ذكره المصنف بقوله : هو ؛ أي : التمييز المصطلح عليه عند النحاة (**الاسم**) الصريح ؛ لأن التمييز لا يكون جملةً ولا شبهها ؛ وهو مما فارق فيه التمييز الحال (**المنصوب**) بالفعل أو شبهه في تمييز النسب ، أو بالذات المبهمة في تمييز الذات ؛ كعشرين في عشرين غلاماً ؛ أي : المنصوب غالباً ؛ فخرج به بعض المجرورات نحو : مررت برجل ، ودخل بقولنا : (غالباً) ما كان منه مجروراً ؛ كثلاثة رجال وقفيز بر (**المفسر**) أي : المبين (**لما انبهم**) وخفي وضعاً (**من الذوات**) المفردة التامة نحو : عشرين ورطل وقفيز (**أو**) ما انبهم من (**النسب**) الكائنة في جمل نحو : طاب محمد نفساً ، أو شبهها نحو : زيد طيب داراً ؛ فطيب : صفة مشبهة فخرج بقوله : (لما انبهم من الذوات . . .) إلخ ، الحال ، فإنها ليست مفسرة لإبهام ذات أو نسبة ؛ بل هي لبيان الهيئات ؛ كما سبق في بابها ، وخرج به أيضاً : النعت ، فإنه لم يقصد به رفع الإبهام ، وإنما حصل به رفع الإبهام

والذات المبهمة أربعة أنواع : **أحدها** : العدد نحو : **اشتريت عشرين غلاماً ، وملكت تسعين نعجة** .

في ضمن التخصيص لا قصداً ؛ كما مر في (باب الحال) .

واعلم : أن التمييز نوعان : **الأول** : التمييز المفسر لما انبهم من الذوات ، ويسمىٰ : تمييز مفرد ؛ وهو ما رفع إبهام اسم مذكور قبله مجمل الحقيقة ، وهو أربعة أنواع ، وذكرها المصنف بقوله : (**والذات المبهمة**) التي يرفع التمييز إبهامها (**أربعة أنواع**) : أما الثلاثة الأخيرة . . فمن أسماء المقادير ؛ لأنه يعرف بها مقدار الشيء وكميته ، وأما العدد . . فليس من المقادير عند المحققين كما سيأتي ، ثم هـٰذه المقادير إذا نُصبت على التمييز يراد بها : المقدَّرات ؛ فيُراد بها المعدود والمذروع ، والمكيل والموزون . انتهىٰ « عطار » .

(**أحدها** : **العدد**) الصريح ، والمراد به العدد المركب ؛ كأحد عشر رجلاً ، والملحق بالجمع السالم ؛ كعشرين غلاماً ، والمعطوف ؛ كتسع وتسعين نعجة ، وإنما قدم هـٰذا النوع علىٰ ما بعدها ؛ لأن العدد أولىٰ بالتمييز ، ولأنه واجب النصب ، ولأنه يميز بالمقادير نحو : أحد عشر رطلاً ، أو قفيزاً ، أو ذراعاً ، ومثله العدد الغير الصريح : وهو كم الاستفهامية نحو : كم عبداً ملكت ، وهـٰذا النوع : واجب النصب ، وقد يكون التمييز واجب الجر بالإضافة ؛ كتمييز الثلاثة ، والمئة ، والألف ؛ فالنصب ليس صفة لازمة للتمييز بخلاف الحال . انتهىٰ « كواكب » .

مثال هـٰذا النوع (**نحو**) : رأيت أحد عشر رجلاً ، و(**اشتريت عشرين غلاماً ، وملكت تسعين نعجة**) وكم عبداً ملكت ، وإعراب المثال الأول في المتن : (اشتريت) : فعل وفاعل (عشرين) : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابةً عن الفتحة ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو ، ونصبه وجره

والثاني : المقدار ؛ ....

بالياء ، والنون حرف زائد ؛ لشبه الجمع (غلاماً) : تمييز لـ(عشرين) ، لأنه عدد مبهم يتردد النظر في جنسه : هل هو من غلام ، أو فرس ، أو جمل ؛ فبذكر غلاماً رفع ذلك الإبهام منصوب بـ(عشرين) ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وقس عليه إعراب بقية الأمثلة .

تَنْبِيْهٌ

واعلم : أن الناصب لتمييز العدد والمقادير : أسماء الأعداد ، والمقاديرُ الواقعةُ قَبله المفسَّرةُ به ، فإذا قلت : عشرون درهماً ؛ فالناصب لدرهماً : عشرون ، وكذا رطل وقفيز وذراع ، وغيرها من المقادير ، وما أشبهها في نحو قولك : اشتريت عشرين رجلاً أو قفيزاً أو ذراعاً ، وجاز نصبها التمييز مع جمودها ؛ لأنها أشبهت أسماء الفاعلين في طلبها اسماً بعد تمامها ، ومعنىٰ تمام الاسم : أن يمتنع من الإضافة ، فقولك : عشرون غلاماً شبيه بضاربين رجلاً . انتهىٰ من « أبي النجا » .

وفي « الرضي » : (إن الاسم المذكور عمل لمشابهته الفعل في تمامه بالفاعل) ، ثم قال : (ومعنىٰ تمام الاسم : أن يكون علىٰ حالة لا يمكن إضافته معها ، فإذا تم بذلك . . فقد شابه الفعل إذا تم بالفاعل ، وصار به كلاماً تاماً ، فشابه التمييز الآتي بعده المفعول ؛ لوقوعه بعد تمام الاسم ، كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام) انتهىٰ .

ونقل عن الأخفش : أن هـٰذا التمييز لا ناصب له ، وإنما هو مُشَبَّه بالمفعول به . انتهىٰ من « العطار » .

(**والثاني**) : من الأنواع الأربعة (**المقدار**) أي : ما يعرف به قدر الشيء ، قال الرضي : (والمراد بأسماء المقادير : إذا انتصب عنها التمييز المقدرات ؛ يعني :

كقولك : اشتريت قفيزاً براً ، ومناً سمناً ،

المكيلات والموزونات مثلاً لا الآلة التي يقع بها التقدير ، فقولك : عندي رطل زيتاً : المراد به الموزون لا ما يوزن به ، وكذا الباقي ، ومثلها في ذلك أسماء العدد) انتهىٰ .

وأشعر عطفه المقدار على العدد : أن العدد ليس من جملة المقادير ؛ وهو قول المحققين ؛ لأن المراد بالعدد ما أريدت حقيقته وهي المعدود ، وبالمقدار ما لم يرد حقيقته ؛ وهي الآلة بل المقدرات ؛ حتىٰ إنه تصح إضافة لفظ المقدار إليه ، والعدد ليس كذلك ، فتقول : عندي مقدار رطل زيتاً ، ولا تقول : عندي مقدار عشرين رجلاً ، فالمراد بالعشرين : نفس الرجال ، والمراد بالرطل : كمية الزيت . انتهىٰ من « أبي النجا » .

وهو ؛ أي : المقدار ثلاثة أقسام : الأول : الكيل **(كقولك : اشتريت قفيزاً براً)** والقفيز : مكيال يسع اثني عشر صاعاً ، وهو لغة أهل الحجاز ، وهو المسمىٰ بـ(الإردب) عند أهل مصر ، والبر : حب معروف مقتات في كل البلدان ، وهي أول ما زرعه آدم وأكله بعدما هبط من الجنة ، وإعرابه : (اشتريت) : فعل وفاعل (قفيزاً) : مفعول به منصوب (براً) : تمييز لـ(قفيز) منصوب بـ(قفيز) وهو من المكيل .

(و) الثاني من الأقسام الثلاثة : الوزن ، مثاله نحو قولك : **اشتريت (مناً سمناً)** والمنا بوزن (عصا) لغة في المن بالتشديد ، والمن : رطلان ، والرطل : اثنا عشر أوقية ، وإعرابه : (اشتريت) : فعل وفاعل (مناً) : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر ، لأنه اسم مقصور (سمناً) : تمييز لـ(مناً) منصوب به ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

وشبراً أرضاً .

والثالث : شبه المقدار نحو : ﴿ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا ﴾ ، فخيراً : تمييز لمثقال ذرة .

(و) الثالث منها : **المساحة** بكسر الميم : وهو ما يعرف به مقدار الأرض في الأبعاض الثلاثة ، وهو المسمى الآن بـ(الجغرافيا) مثاله نحو : اشتريت (شبراً أرضاً) ، وإعرابه : (اشتريت) : فعل وفاعل (شبراً) : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره (أرضاً) : تمييز لـ(شبراً) منصوب به ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والمراد بالمقدار في هٰذه الأقسام الثلاثة : المقدر لا الآلة التي يقع بها التقدير ، وإلا . . لوجب الإضافة إلى التمييز فتقول : اشتريت قفيز بر ، ومنا سمن ، وشبر أرض ، والشبر : ما بين طرف الإبهام وطرف الخنصر .

(**والثالث**) من الأنواع الأربعة : (**شبه المقدار**) المذكور من الأقسام الثلاثة : وهي المقاييس التي لم تشتهر ، ولم توضع للتقدير تحقيقاً بل تقريباً ، ومن شبه الكيل : الأوعية وما يجري مجراها نحو : عندي سِقَاءٌ ماءً ، ونِحْيٌ سمناً ، والنحي : ـ بكسر النون وإسكان الحاء المهملة بعدها ياء ـ اسم لوعاء السمن وشبه الوزن (**نحو** : ﴿ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا ﴾ ، **فخيراً** : **تمييز لمثقال ذرة**) منصوب به ؛ لأن مثقال شبيه بما يوزن به ، وفي « تفسير النيسابوري » : (سبعون ذرةً ؛ وهي صغار النمل ، تزنُ جناح بعوضة ، وسبعون جناح بعوضة ، تزن حبة شعير) انتهىٰ .

ومما يشبه المساحة نحو : ما في السماء موضع راحة سحاباً ؛ فسحاباً : تمييز لموضع راحة منصوب به ، ومن هٰذا النوع : ما دل علىٰ مماثلة نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴾ ، فمدداً : تمييز لمثله منصوب به ، أو دل علىٰ مغايرة نحو قوله : إن لنا غيرها إبلاً ؛ فإبلاً : تمييز لغيرها منصوب به ؛ لأنهم يحملون على

والرابع : ما كان فرعاً للتمييز نحو : هـٰذا خاتم حديداً ، وباب ساجاً ، وجبة خزاً ،

المِثْلِ كما يَحمِلُون المِثْلَ على المِثْلِ ، ومما يحتمل الوزن والمساحة قولهم : على التمرة مثلها زبداً ؛ فزبداً : تمييز لمثلها منصوب به ، وإنما كانت هـٰذه الأمور شِبْهَ ما ذُكر لا عَيْنه ؛ لأنها ليست مُعَدَّة لذلك ، وإنما تُشْبِهُهُ . انتهىٰ « فاكهي » .

(**والرابع**) من الأنواع الأربعة : (**ما كان**) من الذات المبهمة (**فرعاً للتمييز**) لكنه تغير بصنعة دخلت فيه ، فانتقل بسببها عن أصله مثاله (**نحو : هـٰذا خاتم حديداً**) ، **وإعرابه** : (هـٰذا) : مبتدأ (خاتم) : خبر (حديداً) : تمييز خاتم منصوب به ؛ فالخاتم فرع الحديد ؛ لأنه مصنوع منه فيكون الحديد هو الأصل .

(**و**) نحو : هـٰذا (**باب ساجاً**) فساجاً : تمييز باب منصوب به ، والساج : نوع من الشجر معروف : يصنع منه الأبواب والدواليب والكراسي ؛ وهو الشجر الذي صنع منه نوح عليه السلام السفينة .

(**و**) هـٰذه (**جبة خزاً**) فخزاً : تمييز جبة منصوب به ؛ فالجبة فرع الخز ، والخز : ما ركب من حرير وصوف ، وهـٰذا النوع الأخير ؛ أعني : ما كان فرعاً للتمييز : لا يتعين فيه النصب على التمييز ؛ بل يجوز نصبه كالأمثلة المذكورة ، ويجوز جره بالإضافة وهو أكثر في كلامهم ؛ لما في خفضه بالإضافة من الخفة الحاصلة بسقوط التنوين مع حصول المقصود من رفع الإبهام ، ويجوز رفعه علىٰ أنه عطف بيان وهو الأحسن ، أو على البدل ، أو علىٰ أنه نعت وهو ضعيف ؛ لفقد الاشتقاق . انتهىٰ من « الكواكب » .

فهـٰذه الأنواع الأربعة مع شبهها : أربعة أنواع بالاختصار ، وثمانية أنواع بالبسط .

والمبين لإبهام النسبة ؛ إما محول عن الفاعل نحو : تصبب زيد عرقاً ، وتفقأ بكر شحماً ، وطاب محمد نفساً ، وقوله : ﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾ ،

والنوع الثاني من نوعي التمييز : تمييز الجملة ؛ وهو ما رفع إبهام نسبة في جملة ، وهو قسمان : محول وغير محول ؛ فالمحول : أربعة أقسام ، وذكر المصنف هـٰذا النوع بقوله : (**والمبين لإبهام النسبة**) إما محول وغير محول ؛ فالمحول له أربع حالات ؛ ذكر المصنف منها : ثلاث حالات ، ذكر الأولىٰ بقوله : لأنه (**إما محول عن الفاعل**) مثاله (**نحو : تصبب زيد عرقاً**) ، **وإعرابه** : (**تصبب**) : فعل ماض (**زيد**) : فاعل مرفوع (**عرقاً**) : تمييز محول عن الفاعل رافع لإبهام نسبة التصبب إلىٰ زيد ، هل هي من جهة العرق ، أو من جهة الدموع ، أو من جهة المخاط ، أو من جهة البزاق ؟ وأصله : تصبب عرق زيد ؛ أي : تحدر عرقه وسال ، فحصل الإبهام في نسبة التصبب إلىٰ زيد من أي جهة هي ؛ إذ ليس المراد أن ذاته هي المتصببة بنفسها ؛ بل شيء منها ؛ فحول الإسناد من المضاف الذي هو العرق إلى المضاف إليه الذي هو زيد ، فحذف المضاف ، فقيل : تصبب زيد ، فحصل علينا الإبهام في نسبة التصبب إلىٰ زيد : هل هي من أي جهة ؟ فجيء بالمضاف المحذوف الذي كان فاعلاً أولاً ؛ رفعاً لذلك الإبهام ، ونصب على التمييز فقيل : تصبب زيد عرقاً ؛ لأن ذكر الشيء أولاً مجملاً ، ثم ذكره مفسراً أوقع وأثبت في النفس ، وقس علىٰ هـٰذا المثال في العمل المذكور قوله : (**وتفقأ بكر شحماً**) أي : سمن وكثر شحمه ، وقولَه : (**وطاب محمد نفساً ، وقولَه**) تعالىٰ : (﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾) ، فأصل الكلام في هـٰذه الأمثلة أيضاً : تفقأ شحم بكر ، وطابت نفس محمد ، واشتعل شيب الرأس وابيض ، فحول الإسناد عن المضاف الذي هو (شحم ونفس وشيب) إلى المضاف إليه الذي هو (بكر ومحمد والرأس) فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وارتفع ارتفاعه فصار الكلام : تفقأ

وإما محول عن المفعول نحو : ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ ،

بكر ، وطاب محمد ، واشتعل الرأس ، فحصل علينا الإبهام في النسبة ، فجيء بالمضاف المحذوف فجعل تمييزاً رافعاً لإبهام النسبة فصار الكلام : تفقأ بكر شحماً ، وطاب محمد نفساً ، واشتعل الرأس شيباً ، والباعث علىٰ ذلك العمل : أن ذكر الشيء أولاً مبهماً ، ثم ذكره مفسراً أوقع وأرسخ وأثبت في النفس ، والناصب للتمييز في هٰذه الأمثلة : هو الفعل المسند إلى الفاعل . انتهىٰ من « الأزهري » .

وقوله : (أوقع في النفس) لحصوله بعد الطلب ، ولأن فيه إفادة علمين ؛ وهما خير من علم واحد ، قيل : الحكيم إذا أراد التعليم . . لا بد له أن يجمع بين : إجمال تتشوق معه النفس ، وتفصيل تسكن إليه وتطمئن به . انتهىٰ « عطار » .

وذكر الثانية بقوله : (**وإما محول عن المفعول نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾) ، وهٰذا النوع أنكره الشلوبين ، وتبعه تلميذه الآبدي وابن أبي الربيع ، وحجتهم : أن سيبويه لم يمثل للمحول عن المفعول ، وما ذهب إليه المصنف . . هو الذي عليه جمهور النحاة ، **وإعراب هٰذا المثال** : الواو بحسب ما في القرآن (فجرنا) : فعل وفاعل (الأرض) : مفعول به منصوب (عيوناً) : تمييز رافع لإبهام نسبة التفجير إلى الأرض ، والأصل : وفجرنا عيون الأرض ، فحول الإسناد من المضاف إلى المضاف إليه ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فانتصب انتصابه فصار وفجرنا الأرض ؛ فحصل علينا الإبهام في النسبة ، ثم جيء بالمضاف المحذوف رفعاً لإبهام النسبة ونصب على التمييز ، وأوقع الفعل على الأرض فصار : وفجرنا الأرض عيوناً ، وتأول المانعون كونه تمييزاً محولاً عن المفعول علىٰ أن عيوناً في الآية منصوب علىٰ أنها حال مقدرة ؛ لأنها حال التفجير لم تكن عيوناً وإنما صارت عيوناً بعد ذلك ، أو منصوب علىٰ أنه بدل اشتمال من الأرض لا البعض على الأصح مع حذف الرابط تقديره : أي : عيونها ، ومثل

أو عن غيرهما نحو : ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ ، وزيد أكرم منك أباً وأجمل منك وجهاً ،

المحول عن المفعول المحول عن نائب الفاعل نحو : غرست الأرض شجراً ، أصله : غُرس شجرها ، فحول الإسناد من المضاف إلى المضاف إليه فاستتر الفعل ، ونصب النائب الأصلي علىٰ أنه تمييز ، فصار غرست الأرض شجراً ، ومثله نحو : ضرب زيد رأساً ، ومنه قول « المنهاج » : وتسن ؛ أي : صلاة الكسوف جماعة ، والأصل : وتسن الجماعة في صلاة الكسوف ، والصواب : أن نصبه بنزع الخافض الذي هو لفظ (في) ، والأصل : تسن في جماعة .

وذكر الثالثة والرابعة بقوله : (**أو**) محول (**عن غيرهما**) أي : عن غير الفاعل والمفعول ؛ بأن يكون محولاً عن المبتدأ ؛ وهو الواقع بعد اسم التفضيل ، وشرط جواز نصب هـٰذا النوع على التمييز : أن يصلح للفاعلية بعد جعل اسم التفضيل فعلاً ؛ كما في هـٰذه الأمثلة فيصح أن يقال فيها : كثر مالي من مالك ، وكرم أبي من أبيك ، وجمل وجهي من وجهك ، والناصب لهـٰذا النوع : هو اسم التفضيل ؛ مثال هـٰذا النوع (**نحو**) قولك : (﴿**أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا**﴾) ، **وإعرابه** : (أنا) : مبتدأ (أكثر) : خبره (منك) : جار ومجرور متعلق بـ(أكثر) ، (مالاً) : تمييز رافع لإبهام نسبة الأكثرية إلى المتكلم ، وأصله : مالي أكثر منك ؛ فحول الإسناد من المضاف إلى المضاف إليه فانفصل الضمير ، فأقيم مقام المضاف فارتفع ارتفاعه ، فصار التركيب : أنا أكثر منك ، فحصل الإبهام في نسبة الأكثرية إلى المتكلم ، ثم جيء بالمضاف المحذوف ؛ رفعاً لذلك الإبهام فانتصب على التمييز فصار : أنا أكثر منك مالاً ؛ أي : لا أهلاً ولا أولاداً .

(و) مثله ؛ أي : ومثل هـٰذا المثال في كونه محولاً عن المبتدأ : (**زيد أكرم منك أباً وأجمل منك وجهاً**) ، **وإعرابه** : (زيد) : مبتدأ (أكرم) : خبر (منك) : جار ومجرور متعلق بـ(أكرم) ، (أباً) منصوب بـ(أكرم) على التمييز

أو غير محول نحو : امتلأ الإناء ماءً ،

رافع لإبهام نسبة الأكرمية إلىٰ زيد ، وأصله : أبو زيد أكرم منك ، وأجمل معطوف علىٰ (أكرم منك) متعلق بـ(أجمل) ، (وجهاً) : تمييز منصوب بـ(أجمل) رافع لإبهام نسبة الأجملية إلىٰ زيد ، وأصله : وجه زيد أجمل منك ، وهـٰذه هي الحالة الثالثة من الحالات الأربع ، أو يكون محولاً عن الخبر ، وهـٰذه هي الحالة الرابعة من الحالات الأربع : مثاله نحو قول الفقهاء في (كتاب الطهارة) : والقلتان خمس مئة رطل تقريباً ، (وتقريباً) : تمييز منصوب بـ(خمس مئة) رافع لإبهام نسبة الخبر إلى المبتدأ ، هل هي تقريبية أو تحديدية ؟ والأصل : والقلتان قريب خمس مئة رطل ، فحذف المضاف الذي هو قريب ، وأقيم المضاف إليه الذي هو خمس مئة مقامه ؛ أي : مقام المضاف ، فحذف المضاف فصار التركيب : والقلتان خمس مئة رطل ، فحصل الإبهام في نسبة الخبر إلى المبتدأ هي : تحديدية أو تقريبية ، ثم جيء بالمضاف المحذوف تمييزاً ؛ رفعاً لذلك الإبهام فصار : والقلتان خمس مئة رطل تقريباً ، هـٰذا إذا كان الماء في المكان المدور ، فإنه يزيد فيه علىٰ خمس مئة ، أو في المكان المثلث ، فإنه ينقص فيه عن هـٰذا العدد ، وأما إذا كان في المكان المربع . . فإنه يكون خمس مئة رطل تحديداً بلا نقص ولا زيادة ، كما هو مبسوط في كتب الفروع .

وقوله : **(أو غير محول)** عن شيء أصلاً معطوف علىٰ قوله : (والمبين الإبهام النسبة نوعان ؛ إما محول أو غير محول) ، وهو النوع الثاني : مثاله **(نحو)** قولهم : **(امتلأ الإناء ماءً)** لأن مثل هـٰذا التركيب وضع هـٰكذا غير محول ، وإعرابه : (امتلأ) : فعل ماض (الإناء) : فاعل (ماءً) : تمييز منصوب بـ(امتلأ) رافع لإبهام نسبة الامتلاء إلى الإناء ، هل هي من جهة الماء ، أو من جهة السمن أو اللبن ، ومثله : زيد أكرم الناس رجلاً ؛ أي : من جهة الرجولية لا من

ولله دره فارساً ، ولا يكون التمييز إلا نكرة ، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام بالمعنى المتقدم في الحال ، والناصب لتمييز الذات المبهمة : تلك الذات ، . . . .

جهة الأبوة ، ولا من جهة الخؤولة أو العمومة ، ومثله : (**ولله دره فارساً**) ، **وإعرابه** : (**لله**) : جار ومجرور خبر مقدم (دره) : مبتدأ مؤخر ومضاف إليه (فارساً) : تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم في النسبة منصوب بالمسند .

واعلم : أن ناصب التمييز في هٰذه الأنواع الأربعة : المسند من فعل أو شبهه عند سيبويه ومن تبعه ، وذهب قوم إلىٰ أن العامل في ذلك : هو الجملة التي انتصب عن تمامها التمييز . انتهىٰ من « العطار » .

والدر في الأصل : اللبن ، وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه ؛ أي : ما أعجب فعله ، أو يراد به لبن ارتضاعه ؛ أي : ما أعجب هٰذا اللبن الذي نشأ به مثل هٰذا المولود الكامل في هٰذه الصفة ، وعلىٰ كل : فإضافته لله للتعظيم ؛ لأنه منشىء العجائب . انتهىٰ « خضري » .

(**ولا يكون التمييز**) عند البصريين (**إلا نكرة**) خلافاً للكوفيين ؛ لحصول المقصود : وهو بيان ما انبهم بلفظ النكرة ، فالتزموا تنكيره احترازاً من العبث والزيادة بلا غرض ؛ كما في الحال ، وأجاز الكوفيون تعريفه مستدلين بقول الشاعر :

صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

وأوله البصريون علىٰ زيادة (أل) .

(**ولا يكون**) أي : التمييز (**إلا بعد تمام الكلام بالمعنى المتقدم في الحال**) وذلك بأن يقع بعد جملة تامة ، سواء توقف حصول الفائدة عليه أم لا ، مثال توقف معنى الكلام على التمييز نحو : ما طاب إلا نفساً . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(**والناصب لتمييز الذات المبهمة**) هو (**تلك الذات**) المبهمة ؛ كعشرين في

ولتمييز النسبة : الفعل المسند ، ولا يتقدم التمييز علىٰ عامله مطلقاً ، . . . .

قولك : عندي عشرون درهماً ، وإنما عملت الذات المبهمة فيه مع كونها جامدة لشبهها باسم الفاعل في اللفظ والمعنىٰ ؛ لأنها طالبة للتميز في المعنىٰ ، كما أن اسم الفاعل طالب لمفعوله في المعنىٰ فنحو : عشرين درهماً شبيه بضاربين زيداً ، ورطل زيتاً : شبيه بضارب عمراً في الاسمية والطلب المعنوي ، ووجود ما به التمام وهو التنوين في الثاني ، والنون في الأول . انتهىٰ « كواكب » .

وقال الرضي : (إنما عملت الذات المبهمة ؛ لمشابهتها الفعل في تمامه بالفاعل) ، ثم قال : (ومعنىٰ تمام الذات المبهمة : أن تكون علىٰ حالة لا يمكن إضافتها معها ؛ لكون آخرها نوناً في نحو : عشرين درهماً ، وتنويناً في نحو : رطل زيتاً ، فإذا تمت بذلك . . فقد شابهت الفعل إذا تم بالفاعل وصار به كلاماً تاماً ، فشابه التمييز الآتي بعدها المفعول ؛ لوقوعه بعد تمام الذات المبهمة ، كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام) انتهىٰ ، ونقل عن الأخفش : (أن هـٰذا التمييز لا ناصب له وإنما نصبه بالتشبيه بالمفعول به) انتهىٰ « عطار » بتصرف .

(و) الناصب (**لتمييز النسبة**) : هو (**الفعل المسند**) إلى الفاعل ؛ كطاب محمد نفساً ، أو شبهه نحو : زيد متصبب عرقاً ، وزيد أجمل منك وجهاً ، وإنما اقتصر على الفعل ؛ لأنه الأصل ، وما مشىٰ عليه المصنف هو الأصح ، وقال ابن عصفور : (الناصب لتمييز النسبة : هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما أشبهه) .

(**ولا يتقدم التمييز**) مطلقاً ، سواء كان تمييز ذات أو تمييز نسبة (**علىٰ عامله مطلقاً**) سواء كان العامل اسماً أو فعلاً ، جامداً أو متصرفاً ؛ وذلك ؛ لأن المقصود من التمييز : إزالة إبهام عامله وتفسيره ، وتقدمه علىٰ ذلك العامل ينافي المقصود منه ، ولأن التمييز ؛ كالنعت في الإيضاح والبيان ، والنعت لا يتقدم علىٰ عامله ،

والله أعلم .

فكذلك ما أشبهه فلا يقال : عندي زيتاً رطل ، ولا نفساً طاب محمد ، ولا رجلاً ما أحسنه ، وهٰذا : مذهب الجمهور ، وأجازه : الكسائي والمبرد والمازني ، واختار ابن مالك في « شرح العمدة » : تقديمه علىٰ عامله المتصرف نحو : نفساً طاب زيد ، وعرقاً تصبب بكر ؛ قياساً علىٰ تقديم المفعول علىٰ عامله المتصرف ، وحمل الجمهور ما جاء من ذلك : على الضرورة (والله أعلم) من كل ذي علم ، أتىٰ بهٰذه الجملة سلوكاً مسلك الأدب مع الباري سبحانه وتعالىٰ ، حيث فوض العلم إليه .

خاتمة

اختلف في صحة إعمال الاسم المفرد مع أنه جامد فقيل : شبهه باسم الفاعل ؛ لأنه طالب له ؛ أي : للتميز في المعنىٰ ؛ كعشرين درهماً ، فإنه شبيه بضاربين زيداً ، ورطل زيتاً ، فإنه شبيه بضارب عمراً في الاسمية والطلب المعنوي ، ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون ؛ ولذلك قالوا : يجب في الاسم المفرد أن يكون تاماً : بأن يكون منوناً ، أو مع نون التثنية ، أو الجمع ، أو ما يشبهها ، أو مضافاً ، قال الرضي : (قد يكون الاسم تاماً في نفسه لا بشيء ، وذلك في شيئين : الضمير واسم الإشارة ، وقيل : صح إعماله لشبهه بـ(أفعل) ، وذلك في خامس مرتبة ، فإن الفعل أصل لاسم الفاعل ؛ لأنه يعمل معتمداً وغير معتمد ، واسم الفاعل لا يعمل إلا معتمداً ، وهو أصل للصفة المشبهة ؛ لأنه يعمل في السببي والأجنبي ، وهي لا تعمل إلا في السببي ؛ وهي أصل لأفعل من أنها ترفع الظاهر ، وهو لا يرفعه إلا في مسألة الكحل وهو أصل للمقادير ؛ لأنه يحتمل الضمير وهي لا تتحمله . انتهىٰ « يس على المجيب » .

* *

إعراب المتن

(**باب التمييز**) : (باب) : مبتدأ خبره محذوف جوازاً تقديره : باب التمييز هـذا محله ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً نحوياً (باب) : مضاف (التمييز) : مضاف إليه مجرور ، (**هو**) : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الرفع مبتدأ ، (**الاسم**) : خبره ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**المنصوب**) : صفة أولىٰ لـ(الاسم) مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**المفسر**) : صفة ثانية له مرفوع ، (**لما**) : اللام حرف جر (ما) : اسم موصول بمعنى الذي في محل الجر بـ(اللام) مبني على السكون ، الجار والمجرور متعلق بالمفسر ؛ لأنه اسم فاعل من فسر المضعف ، (**انبهم**) : فعل ماض مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (ما) الموصولة ، والجملة الفعلية صلة لـ(ما) الموصولة ، (**من الذوات**) : جار ومجرور متعلق بـ(انبهم) أو حال من الضمير المستتر فيه ، (**أو النسب**) : معطوف على الذوات مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**والذات**) : الواو : استئنافية (الذات) : مبتدأ مرفوع ، (**المبهمة**) : صفة لـ(الذات) مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**أربعة**) : خبر المبتدأ وهو مضاف ، (**أنواع**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**أحدها**) : مبتدأ ومضاف إليه ، (**العدد**) : خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية في محل الرفع بدل من (أربعة) بدل بعض من كل ، أو بدل تفصيل من مجمل ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية معترضة ؛ لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف ، (**اشتريت عشرين غلاماً**) : مضاف إليه محكي ، (**وملكت تسعين نعجة**) : معطوف محكي على المثال الأول علىٰ كونه مضاف إليه لـ(نحو) .

(**والثاني** : **المقدار**) : مبتدأ وخبر ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (أحدها : العدد) علىٰ كونها بدلاً من (أربعة أنواع) ، (**كقولك**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك كائن كقولك ، والجملة معترضة لا محل لها من الإعراب ، (**اشتريت قفيزاً براً ، ومناً سمناً ، وشبراً أرضاً**) : مقول محكي لقول ، والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ضاد (أرضاً) .

(**والثالث**) : مبتدأ ، (**شبه المقدار**) : خبره ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (أحدها العدد) علىٰ كونها بدلاً من (أربعة أنواع) ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة معترضة لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف ، (﴿ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا ﴾) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ راء (خيراً) ، (**فخيراً**) : الفاء للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت المثال ، وأردت بيان إعرابه.. فأقول لك : (خيراً) : مبتدأ محكي ، (**تمييز**) : خبر له ، (**لمثقال ذرة**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(تمييز) ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة .

(**والرابع ما كان فرعاً للتمييز**) : الواو : عاطفة (الرابع) : مبتدأ (ما) : اسم موصول في محل الرفع خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية في محل الرفع معطوفة علىٰ جملة قوله : (أحدها العدد) علىٰ كونها بدلاً من (أربعة أنواع) ، (كان) : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيها يعود علىٰ ما (فرعاً) : خبرها منصوب (للتمييز) : جار ومجرور صفة لـ(فرعاً) ، وجملة (كان) صلة الموصول ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً

(**نحو**) : مضاف ، (**هـٰذا خاتم حديداً**) : مضاف إليه محكي ، (**وباب ساجاً** ، **وجبة خزاً**) : معطوفان على المثال الأول .

(**والمبين لإبهام النسبة**) : الواو : استئنافية (المبين) : مبتدأ (لإبهام النسبة) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(المبين) ، (**إما**) : حرف تفصيل مبني على السكون ، (**محول**) : خبر المبتدأ ، (**عن الفاعل**) : جار ومجرور متعلق بـ(محول) ، والجملة الاسمية مستأنفة ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها مستأنفة أو معترضة (نحو) : مضاف ، (**تصبب زيد عرقاً**) : مضاف إليه محكي ، (**وتفقأ بكر شحماً ، وطاب محمد نفساً**) : معطوفان محكيان علىٰ (تصبب زيد عرقاً) .

(**وقوله تعالىٰ**) : بالجر معطوف على المثال الأول علىٰ كونه مضافاً إليه (لنحو) مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة (تعالىٰ) حال من الضمير كما مر مراراً نظير هـٰذا ، (﴿ **وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا** ﴾) : معطوف محكي على المثال الأول مجرور بالكسرة المقدرة .

(**وإما**) : الواو : عاطفة لـ(إما) علىٰ (إما) الأُولىٰ (**محول**) : معطوف بـ(إما) علىٰ محول الأول ؛ لئلا يلزم علينا دخول عاطف ، (**عن المفعول**) : جار ومجرور متعلق بـ(محول) ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة أو معترضة (نحو) : مضاف ، (﴿ **وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا** ﴾) : مضاف إليه محكي ، (**أو عن غيرهما**) : (أو) : حرف عطف وتفصيل (عن غيرهما) : جار ومجرور ومضاف إليه معطوف على الجار والمجرور في قوله : (عن المفعول) علىٰ كونه متعلقاً بـ(محول) تقديره : أو محول عن غيرهما ؛ كالمبتدأ والخبر ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ،

والجملة مستأنفة أو معترضة (نحو) : مضاف ، (﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ لام (مالاً) ، (**وزيد أكرم منك أباً وأجمل منك وجهاً**) : معطوفان محكيان على المثال الأول علىٰ كونهما مضافاً إليه لـ(نحو) .

(**أو غير محول**) : (أو) : حرف عطف وتفصيل (غير محول) : معطوف علىٰ قوله أولاً : (إما محول عن الفاعل) علىٰ كونه خبر المبتدأ ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**امتلأ الإناء ماء**) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة ، (**ولله دره فارساً**) : معطوف محكي على المثال الأول علىٰ كونه مجروراً بإضافة نحو إليه .

(**ولا يكون التمييز إلا نكرة**) : الواو : استئنافية (لا) : نافية (يكون) : فعل مضارع ناقص (التمييز) : اسمها مرفوع (إلا) : أداة استثناء مفرغ (نكرة) : خبر (يكون) : منصوب ، وجملة (لا يكون) مستأنفة استئنافاً نحوياً .

(**ولا يكون إلا بعد تمام الكلام**) : الواو : عاطفة (لا) : نافية (يكون) : فعل مضارع ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هو) يعود على التمييز (إلا) : أداة استثناء مفرغ ، (بعد) : منصوب على الظرفية المكانية باعتبار الرقم ، وعلى الزمانية باعتبار التكلم ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة (بعد) : مضاف (تمام) : مضاف إليه (تمام) : مضاف (الكلام) : مضاف إليه ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لـ(يكون) تقديره : ولا يكون التمييز إلا كائناً بعد تمام الكلام ، وجملة (لا يكون) معطوفة علىٰ جملة (لا يكون) المذكورة قبلها ، (**بالمعنىٰ**) : جار ومجرور متعلق بـ(تمام) ، (**المتقدم**) : صفة لـ(المعنىٰ) ، (**في الحال**) : جار ومجرور متعلق بـ(المتقدم) .

(**والناصب**) : الواو : استئنافية (الناصب) : مبتدأ ، (**لتمييز الذات**) : جار ومجرور ومضاف إليه ، (**المبهمة**) : صفة لـ(الذات) ، الجار والمجرور متعلق بـ(الناصب) ، (**تلك**) : (تي) : اسم إشارة يشار به للمفردة المؤنثة البعيدة في محل الرفع خبر المبتدأ ، مبني على السكون الظاهر على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ، اللام لبعد المشار إليه مبني على السكون ؛ فراراً من التقاء الساكنين مع الياء المحذوفة ، والكاف حرف دال على الخطاب مبني على الفتح .

فائدة مستظرفة

وإنما حركت اللام في ذلك بالكسر وسكنت في تلك ؛ لأن الألف خفيفة فلم يقصدوا حذفها ، فحركت بالكسرة للساكنين ، وأما تلك . . فأدخلت اللام التي فيها علىٰ (تي) ولم تحرك الياء بالكسرة لاجتماع الكسرتين والياء ؛ بل حذفت الياء للساكنين وبقيت اللام على السكون . انتهىٰ « يس » .

(**الذات**) : بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان له تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة الاسمية مستأنفة ، (**ولتمييز النسبة**) : جار ومجرور ومضاف إليه ، معطوف على الجار والمجرور في قوله : (لتمييز الذات المبهمة) علىٰ كونه متعلقاً بقوله : (والناصب) ، (**الفعل**) : خبر للمبتدأ المقدر تقديره : والناصب لتمييز النسبة الفعل ، (**المسند**) : صفة لـ(الفعل) ، (**ولا يتقدم**) : الواو : عاطفة (لا) : نافية (يتقدم) ، (**التمييز**) : فعل وفاعل ، (**علىٰ عامله**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(يتقدم) ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ قوله : (ولا يكون التمييز إلا نكرة) ، (**مطلقاً**) : حال من (عامله) ، (**والله أعلم**) : مبتدأ وخبر أتىٰ به لما تقدم .

* * *

(باب التمييز)

[ش] : ويقال له : التفسير والتبيين ، وهو لغةً : مصدر بمعنى المميز بكسر الياء ؛ اسم فاعل (هو الاسم المنصوب) غالباً بما سبقه من فعل ، أو شبهه ، أو ذات مبهمة (المفسر لما انبهم من الذوات) باعتبار الوضع (أو النسب) الكائنة في جمل أو شبهها ، وعبر ابن الحاجب

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب التمييز)

(**ويقال له**) أي : للتمييز (**التفسير والتبيين**) فالكلمات الثلاثة مترادفة (**وهو**) أي : التمييز (**لغةً** : **مصدر**) ميز المضعف فالمصدر هنا (**بمعنى المميز بكسر الياء**) فهو (**اسم فاعل**) لميز الرباعي؛ ففي الترجمة مجاز مرسل من إطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل ؛ أي : باب المميز ؛ لما فيه من رفع الإبهام في جملة ، أو مفرد بالنص علىٰ أحد محتملاته بفتح الميم ، ثم صار حقيقةً عرفية في ذلك ، **واصطلاحاً** : ما ذكره المصنف بقوله : (**هو**) أي : التمييز المصطلح عليه عند النحاة (**الاسم**) لا الفعل ولا الحرف (**المنصوب غالباً بما سبقه من فعل**) نحو : طاب محمد نفساً (**أو شبهه**) نحو : زيد متصبب عرقاً ، هـٰذا إن كان تمييز نسب (**أو**) المنصوب بما سبقه من (**ذات مبهمة**) إن كان تمييز مفرد ؛ كتسعين في تسعين نعجة (**المفسر لما انبهم**) أي: خفي وضعاً لا استعمالاً ؛ كما سيأتي محترزه قريباً (**من الذوات**) المفردة التامة نحو : عشرين ورطل ومثقال (**باعتبار الوضع** ، **أو**) لما انبهم وخفي من (**النسب الكائنة في جمل**) كطاب محمد نفساً (**أو**) النسب الكائنة في (**شبهها**) أي : شبه الجملة نحو : زيد طيب داراً ؛ فطيب : صفة مشبهة (**وعبر ابن الحاجب**) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس جمال الدين أبو عمرو بن

عن هٰذا بالذات المقدرة ، فخرج عن ذلك الحال ، فإنها ليست مفسرة لإبهام ذات أو نسبة ، والنعت فإنه مخصص أو مقيد ، ورفع الإبهام به إنما حصل ضمناً . . . . .

الحاجب ، مات في الإسكندرية في شهر شوال سنة (٦٤٦هـ) .

(**عن هٰذا**) أي : عن تمييز النسب (بـ) تمييز (**الذات المقدرة**) فجعل التمييز كله ؛ إما من الذات المذكورة ، أو المقدرة ؛ فالمذكورة نحو : رطل زيتاً ، والمقدرة نحو : طاب زيد نفساً ، فإنه في قوة قولنا : طاب شيء منسوب إلىٰ زيد ، فخرج بقيد (المفسر) البَدَلُ فإن المبدل منه في حكم التنحية والطرح ، فهو ليس بمفسِّر للإبهام عن شيء ؛ بل هو ترك مبهم وإيرادُ معيَّن ، وخرج به أيضاً : نحو : رأيت عيناً جارية ، فإن المراد : الإبهام الذي في المعنىٰ من حيث الوضع له وجاريةً ، وإن رفع الإبهام عن قوله : (عيناً) لٰكنه ليس بحسب الوضع ؛ بل في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له ، وخرج به أيضاً : عطف البيان في نحو قولك : رأيت أبا حفص ، فإن كل واحد : من أبي حفص وعمر موضوع لشخص لا إبهام فيه ، لٰكن لما كان عمر أشهر منه . . زال بذكره الخفاء الواقع في أبي حفص ؛ لعدم الاشتهار لا الإبهام الوضعي . انتهىٰ « سجاعي على القطر » .

(**فخرج عن ذلك**) أي عن تفسير ما انبهم من الذوات والنسب (**الحال ، فإنها ليست مفسرة لإبهام ذات أو نسبة**) لأنها مفسرة لإبهام الهيئات .

(**و**) خرج أيضاً (**النعت فإنه**) أي : فإن النعت لا يرفع الإبهام في الذات أو النسب ؛ لأنه إما (**مخصص**) إن كان المنعوت نكرة نحو : مررت برجل صالح (**أو مقيد**) أي : موضح للمنعوت إن كان معرفة نحو : جاء زيد العالم ، والتخصيص : تقليل الاشتراك في النكرات ، والتوضيح : رفع الاشتراك في المعارف ؛ كما سيأتي في (باب النعت) .

(**ورفع الإبهام به**) أي : بالنعت (**إنما حصل ضمناً**) لا قصداً ؛ أي : في ضمن

(**والذات المبهمة**) الرافع لإبهامها التمييز (**أربعة أنواع** : **أحدها** : **العدد**) الصريح من أحد عشر فما فوقها إلى المئة (**نحو** : **اشتريت عشرين غلاماً**) فإن عشرين عدد مبهم يتردد النظر في جنسه ؛ فبذكر التمييز ارتفع ذلك الإبهام (**و**) كذا (**ملكت تسعين نعجة**) وغير الصريح هو (كم) الاستفهامية نحو : كم عبداً ملكت ؟ وقد يكون التمييز واجب الجر بالإضافة ؛ كتمييز الثلاثة ، والمئة ، والألف ، وكم الخبرية كما

التخصيص أو التوضيح (**والذات المبهمة الرافع لإبهامها التمييز أربعة أنواع** : **أحدها** : **العدد الصريح من أحد عشر فما فوقها**) من الأعداد (**إلى المئة**) بإخراج الغاية كما هو الأصل المتعين فيما بعد إلىٰ عند فقد القرينة ، وغير الصريح سيأتي قريباً في كلام الشارح (**نحو** : **اشتريت عشرين غلاماً**) فغلاماً : تمييز وتفسير للإبهام الحاصل في ذات عشرين ؛ لأن أسماء العدد مبهمة ؛ لكونها صالحة لكل معدود ؛ كما قال الشارح (**فإن عشرين عدد مبهم**) غير معين المقصود به (**يتردد النظر**) والفكر (**في**) تعيين (**جنسه** ؛ **فبذكر التمييز**) بعده (**ارتفع ذلك الإبهام**) الحاصل في جنسه (**وكذا**) أي : ومثل المثال المذكور في كونه تمييز العدد قولك : (**ملكت تسعين نعجة**) وهي أنثى الضأن ، وقد تستعار للمرأة ؛ كما في الآية المذكورة في داوود، فإن نعجةً: تمييز للإبهام الحاصل في ذات تسعين لما ذكر آنفاً.

(**و**) خرج بالصريح (**غير الصريح**) ، و(**هو** « **كم** » **الاستفهامية**) وهي التي بمعنىٰ أي عدد ؛ لأنها كناية عن أي عدد قليلاً أو كثيراً (**نحو** : **كم عبداً ملكت ؟**) بفتح التاء الفوقية ؛ لأنه سؤال للمخاطب عن المقدار الذي ملكه من الأعبد ، وقدم المصنف هٰذا النوع ؛ لأن العدد أولىٰ بالتمييز وأحق ، ولأنه واجب النصب ، ولأنه يميز بالمقادير نحو : أحد عشر رطلاً ، أو قفيزاً ، أو ذراعاً (**وقد يكون التمييز واجب الجر بالإضافة** ؛ **كتمييز الثلاثة** ، **والمئة** ، **والألف** ، **وكم الخبرية كما**

سيأتي ؛ فالنصب ليس صفة لازمة للتمييز ، بخلاف الحال .

(**والثاني : المقدار**) أي : ما يعرف به قدر الشيء ؛ وهو ثلاثة أقسام ؛ لأنه إما كيل (**كقولك : اشتريت قفيزاً براً**) أو وزن (و) ذلك كقولك : اشتريت (**مناً سمناً**) ومناً كعصاً ؛ وهو لغة في المن بالتشديد ، أو مساحة (و) ذلك كقولك : اشتريت (**شبراً أرضاً**) والمراد بالمقدار في هـٰذه الأمثلة :

سيأتي) وجوب جره بالإضافة في (باب العدد) (**فالنصب ليس صفة لازمة للتمييز ، بخلاف الحال**) وإنما وجب جر تمييز ثلاثة وأخواتها بالإضافة ؛ تخفيفاً للفظها بحذف التنوين ، وإنما أضيفت إلى الجمع دون المفرد ؛ ليطابقها تمييزها في الجمعية ، وإنما وجب جر تمييز المئة وإفراده ؛ لاشتمال المئة على العشرة والعشرين ، فاجتمع فيها ما تفرق فيهما ، فأخذت من العشرة الإضافة ، ومن العشرين الإفراد ، ولم يعكس لخفة هـٰذا بحذف التنوين للإضافة ، وأما الألف . . فعوض عن عشر مئة ، فعومل معاملتها . انتهىٰ « خضري » في (باب العدد) .

وإنما وجب جر تمييز (كم) الخبرية ؛ حملاً له علىٰ تمييز العشرة إذا كان جمعاً ، وعلىٰ تمييز المئة إذا كان مفرداً . انتهىٰ منه .

(و) النوع (**الثاني**) : من الأنواع الأربعة (**المقدار ؛ أي : ما يعرف به قدر الشيء وهو**) أي : والذي يعرف به قدر الشيء (**ثلاثة أقسام ؛ لأنه إما كيل كقولك : اشتريت قفيزاً براً**) والقفيز : ما يسع اثني عشر صاعاً ، ومثله الصاع ، والمد في كونه كيلاً (**أو وزن ؛ وذلك كقولك : اشتريت مناً سمناً ، ومناً كعصاً**) في اللفظ (**وهو**) أي : المنا بالقصر (**لغة في المن بالتشديد**) وهما بمعنىً واحد وهو رطلان ، والرطل اثنا عشر أوقية (**أو مساحة**) بكسر الميم ؛ وهو ما يعرف به أبعاض الأرض شبراً أو ذراعاً (**وذلك كقولك : اشتريت شبراً أرضاً ، والمراد بالمقدار في هـٰذه الأمثلة**) الثلاثة المذكورة ؛ يعني : القفيز ، والمنا ، والشبر :

هو القدر لا الآلة التي يقع بها التقدير ، وإلا . . لوجبت الإضافة نحو : اشتريت قفيز بر ، تريد المكيال الذي يكال به البر .

(والثالث : شبه المقدار) في الكيل أو الوزن أو المساحة ، فشبه الكيل نحو : عندي سقاء ماءً ، ونحي سمناً ، وشبه الوزن (نحو : ﴿ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا ﴾ ، فخيراً : تمييز لمثقال ذرة) ومثقال ذرة شبيه بما يوزن به ، وشبه المساحة نحو : ما في السماء موضع راحة سحاباً ، ومما يحتمل الوزن والمساحة قولهم : على التمرة مثلها زبداً ، . . . .

(**هو القدر**) أي : المقدرات من المكيل والموزون والمذروع ؛ لأن الذي بينه التمييز في الحقيقة هو المقدر لا نفس المقدار ، قال الرضي : (والمراد بأسماء المقادير إذا انتصب عنها التمييز : المقدرات) (**لا الآلة التي يقع بها التقدير**) فقولك : عندي رطل زيتاً : المراد به الموزون لا ما يوزن (**وإلا**) أي : وإن لم يكن المراد بها المقدرات ؛ بأن كان المراد بها الآلة (. . **لوجبت الإضافة**) أي : إضافة المقدار إلىٰ ما بعده (**نحو : اشتريت قفيز بر ، تريد المكيال الذي يكال به البر ، والثالث**) من الأنواع الأربعة : (**شبه المقدار في الكيل أو الوزن أو المساحة**) وهي المقاييس التي لم تشتهر ولم توضع للتقدير بها ؛ تحقيقاً بل تقريباً (**فشبه الكيل نحو : عندي سقاء ماء ، ونحي سمناً**) ، والسقاء : بكسر السين والمد : القربة ، والنحي : بكسر النون وسكون الحاء المهملة بعدها ياء : اسم لوعاء السمن .

(**وشبه الوزن نحو** : ﴿ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا ﴾ ، **فخيراً : تمييز لمثقال ذرة ، و**) ذلك لأن (**مثقال ذرة شبيه بما يوزن به ؛ وشبه المساحة نحو : ما في السماء موضع راحة**) أي : كف (**سحاباً ، ومما يحتمل الوزن والمساحة قولهم**) أي : قول العرب : (**على التمرة مثلها زبداً**) فزبداً : واقع بعد مثل ؛ وهي إن شئت قلت : شبيهة بالوزن ، وإن شئت قلت : شبيهة بالمساحة . انتهىٰ « شرح الشذور » .

وإنما كانت هـٰذه الأمور شبه ما ذكر لا عينه ؛ لأنها ليست معدة لذلك وإنما تشبهه .

(والرابع : ما كان فرعاً للتمييز نحو : هـٰذا خاتم حديداً) فالخاتم فرع الحديد ؛ لأنه مصنوع منه ؛ فيكون الحديد هو الأصل بهـٰذا الاعتبار (و) مثله هـٰذا (باب ساجاً) فالباب فرع الساج ، والساج نوع من الخشب

(وإنما كانت هـٰذه الأمور) يعني : السقاء ، والنحي ، ومثقال ذرة ، وموضع راحة (شبه ما ذكر) من الكيل والوزن والمساحة (لا عينه) أي : عين ما ذكر (لأنها) أي : لأن هـٰذه الأمور (ليست معدة) أي : مهيأة (لذلك) المذكور من الكيل والوزن والمساحة (وإنما تشبهه) أي : تشبه تلك الأمور ما ذكر ؛ من الكيل والوزن والمساحة في معرفة المكيل ، والموزون ، والمذروع بها ؛ لعدم شهرتها فيما ذكر .

(والرابع) من الأنواع الأربعة : (ما كان) من الذات المبهمة (فرعاً للتمييز) غير أنه ؛ أي : لـٰكن أن ذلك الفرع تغير بصنعة دخلت فيه ، فانتقل بسبب تلك الصنعة عن أصله ؛ مثاله (نحو : هـٰذا خاتم حديداً ؛ فالخاتم فرع الحديد ؛ لأنه) أي : لأن الخاتم (مصنوع منه) أي : من الحديد (فيكون الحديد هو الأصل) للخاتم (بهـٰذا الاعتبار) أي : باعتبار أنه مصنوع من الحديد (ومثله) أي : ومثل هـٰذا المثال المذكور في كون الذات المبهمة فرعاً للتمييز قولهم : (هـٰذا باب ساجاً ؛ فالباب فرع الساج) أي : مصنوع منه ، و(الساج : نوع من الخشب) قال في « المصباح » : (والساج : نوع من الشجر ؛ الواحدة ساجة ، وجمعها ساجات ، ولا ينبت إلا بالهند ، ويجلب منها إلىٰ غيرها من البلدان ، وقال الزمخشري : « الساج خشب أسود رزين يجلب من الهند ، ولا تكاد الأرض تبليه » ، والجمع : سيجان مثل نار ونيران ، وقال بعضهم : « الساج خشب يشبه الأبنوس ، وهو أقل سواداً منه ») انتهىٰ .

(و) هذه (جبة خزاً) فالجبة فرع الخز ، والخز نوع من الحرير ، ولا يتعين في هذا النوع النصب بل يجوز رفعه وجره وهو الأكثر ؛ كما سيأتي ، وقد فهم من حد التمييز أنه قسمان : ما يرفع إبهام ذات مبهمة كما تقدم ، وما يرفع إبهام نسبة ، وإليه أشار بقوله : (والمبين لإبهام النسبة) نوعان : محول وغير محول ؛ فالمحول له ثلاث حالات ؛ لأنه (إما محول عن الفاعل نحو : تصبب زيد عرقاً ، وتفقأ) أي : امتلأ (بكر شحماً ،

(وهذه) اللبسة (جبة خزاً ؛ فالجبة فرع الخز ، والخز نوع من الحرير) أي : والخز : ما نسج من حرير وصوف ، أو كتان أو قطن (ولا يتعين في هذا النوع) يعني : ما كان فرعاً للتمييز (النصب) أي : النصب على التمييز (بل يجوز) فيه (رفعه) على أنه عطف بيان للذات المبهمة وهو الأحسن ، أو رفعه على أنه بدل من الذات المبهمة وهو ضعيف ؛ لفقد اشتقاقه (و) يجوز (جره) بالإضافة (وهو) أي : جره ، أي : جر ذلك التمييز بإضافة الذات المبهمة إليه (الأكثر) في كلامهم (كما سيأتي) أرجحية الجر في (باب المخفوضات) في قوله : (فصل : وأما المخفوض بالإضافة) لما في خفضه بالإضافة من الخفة الحاصلة بسقوط التنوين مع حصول المقصود من رفع الإبهام عن الذات المبهمة ، وقوله : (وقد فهم من حد التمييز أنه قسمان : ما يرفع إبهام ذات مبهمة كما تقدم) من الأمثلة ؛ كعشرين غلاماً (وما يرفع إبهام نسبة) كطاب محمد نفساً ؛ توطئةٌ وتمهيدٌ لما سيذكر (وإليه) أي : وإلى ما يرفع إبهام نسبة (أشار بقوله : والمبين لإبهام النسبة نوعان : محول وغير محول ، فالمحول له ثلاث حالات) بل له أربع حالات ، والرابع محول عن الخبر ؛ كما بيناه في « التتمة » (لأنه) أي : وإنما قلنا له ثلاث حالات ؛ لأنه ؛ أي : لأن المحول (إما محول عن الفاعل نحو : تصبب زيد عرقاً ، وتفقأ ، أي : امتلأ) أي : كثر (بكر شحماً) ومعنى تفقأ : امتلأ ؛ كذا فسره الشارح ؛ كالأزهري ؛ وقال

وطاب محمد نفساً ، وقوله تعالىٰ : ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾) ، فعرقاً : تمييز لإبهام نسبة التصبب إلىٰ زيد ، وشحماً : تمييز لإبهام نسبة التفقؤ إلىٰ بكر ، ونفساً : تمييز لإبهام نسبة الطيب إلىٰ محمد ، وشيباً : تمييز لإبهام نسبة الاشتعال إلى الرأس ، والأصل في هٰذه الأمثلة : تصبب عرق زيد ، وتفقأ شحم بكر ، وطابت نفس محمد ، واشتعل شيب الرأس ؛ فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه ،

بعضهم : (قوله : تفقأ ؛ أي : تشقق ، يقال : تفقأت السحابة عن مائها ؛ أي : تشققت ؛ إذ هو علىٰ تفسير تفقأ بامتلأ لا يصح أن يقال : امتلأ شحم بكر ؛ لأن الشحم مالىء لا مملوء ، اللهم إلا أن يقال : امتلأ هنا بمعنىٰ كثر وعظم ، وأما علىٰ تفسيره بتشقق . . فهو مناسب لفظاً ومعنىً ، ولما كان في المعنى الأول نوع خفاء . . ألحقه بعضهم بغير المحول) انتهىٰ « كواكب » .

(**وطاب محمد نفساً** ، و) نحو : (**قوله تعالىٰ** : ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ أي : ابيض شَيْبُهُ (**فعرقاً**) في المثال الأول (**تمييز**) وتفسير (**لإبهام نسبة التصبب إلىٰ زيد**) لاحتماله تصبب الدموع ، أو الريق ، أو المخاط ، أو ماء التَّرَوُّشِ (**وشحماً**) في المثال الثاني (**تمييز لإبهام نسبة التفقؤ إلىٰ بكر**) لاحتماله تفقؤ الطعام ، أو الشراب ، أو القيء (**ونفساً**) في المثال الثالث (**تمييز**) وتفسير (**لإبهام نسبة الطيب إلىٰ محمد**) لاحتماله طيبَ الجسم ، وطيبَ الرائحة ، وطيب الفم ، وطيب الكلام (**وشيباً**) في المثال الرابع (**تمييز**) وتفسير (**لإبهام نسبة الاشتعال إلى الرأس**) لاحتماله اشتعاله بالعمامة ، أو بالخضاب الأبيض ، أو بالرماد .

(**والأصل في هٰذه الأمثلة**) الأربعة قبل تحويل الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه : (**تصبب عرق زيد ؛ وتفقأ شحم بكر ، وطابت نفس محمد ، واشتعل شيب الرأس ؛ فحول الإسناد**) ونقل في كل الأمثلة (**عن المضاف**) الذي هو العرق ، والشحم ، والنفس ، والشيب (**إلى المضاف إليه**) الذي هو زيد ، وبكر ،

فحصل إبهام في النسبة ، ثم جيء بالمضاف الذي كان فاعلاً ، وجعل تمييزاً مبالغة وتأكيداً ، فإن ذكر الشيء مجملاً ثم مفسراً أوقع في النفس من ذكره مفسراً أولاً .

(وإما محول عن المفعول نحو : ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾) ، فعيوناً : تمييز لإبهام نسبة التفجر إلى الأرض ، والأصل : وفجرنا عيون الأرض ، فحول الإسناد عن المفعول الذي هو مضاف وجعل تمييزاً ، وأوقع الفعل على الأرض ، . . . . . .

ومحمد ، وشيب ، فقيل : تصبب زيد ، وتفقأ بكر ، وطاب محمد ، واشتعل الرأس ؛ فحذف المضاف في الكل (**فحصل**) علينا (**إبهام في النسبة**) أي : في نسبة الفعل إلى المضاف إليه (**ثم جيء بالمضاف**) المحذوف (**الذي كان فاعلاً**) أولاً قبل حذفه (**وجعل**) ذلك الفاعل (**تمييزاً**) أي : تفسيراً لإبهام النسبة (**مبالغة**) في بيانها (**وتأكيداً**) لمعنى الكلام (**فإن ذكر الشيء**) أولاً حالة كونه (**مجملاً**) أي : مبهماً في المعنىٰ (**ثم مفسراً**) أي : مبيناً بالتمييز (**أوقع**) أي : أرسخ وأثبت (**في النفس**) أي : في القلب ؛ أي : أشد وقوعاً وتمكناً وثباتاً فيها ؛ لأن الله جبل النفوس على التشوق إلىٰ ظهور ما خفي عليها . انتهىٰ « حامدي » .

(**من ذكره**) أي : من ذكر الشيء (**مفسراً**) أي : مبيناً (**أولاً**) أي : في أول أمره (**وإما محول عن المفعول نحو** : ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ ، **فعيوناً** : **تمييز**) أي : تفسير (**لإبهام نسبة التفجر إلى الأرض ، والأصل**) أي : وأصل هٰذا التركيب : (**وفجرنا عيون الأرض ، فحول الإسناد**) أي : إسناد التفجر إلى العيون (**عن المفعول الذي هو مضاف**) إلى الأرض ؛ وهو لفظ العيون إلى المضاف إليه الذي هو لفظ الأرض ، فحذف المضاف فصار التركيب : وفجرنا الأرض ، فحصل علينا الإبهام في نسبة التفجر إلى الأرض ، ثم جيء بالمضاف المحذوف تمييزاً لذلك الإبهام (**وجعل**) ذلك المضاف (**تمييزاً**) لإبهام النسبة (**وأوقع الفعل**) الذي هو التفجر (**على الأرض**) فصار : وفجرنا الأرض عيوناً .

ومثله : غرست الأرض شجراً .

(أو) محول (عن غيرهما) بأن يكون محولاً عن المبتدأ ؛ وهو الواقع بعد اسم التفضيل (نحو : ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾) ، أصله : مالي أكثر منك ؛ فحذف المضاف وانفصل الضمير المضاف إليه ، وأقيم مقام المضاف وارتفع ، فصار اللفظ : أنا أكثر منك ، ثم جيء بالمحذوف تمييزاً (و) مثله نحو : (**زيد أكرم منك أباً وأجمل منك وجهاً**) الأصل :

(**ومثله**) أي : ومثل المثال المذكور في كونه محولاً عن المفعول قولك : (**غُرست الأرض شجراً**) بالبناء للفاعل أصله : غرست شجر الأرض ، فحول الإسناد من المضاف إلى المضاف إليه ، ثم حذف المضاف فصار : غرست الأرض ؛ فحصل علينا الإبهام في النسبة ، ثم جيء بالمضاف المحذوف تمييزاً فصار : غرست الأرض شجراً .

(**أو محول عن غيرهما**) أي : عن غير الفاعل والمفعول (**بأن يكون محولاً عن المبتدأ**) : أو عن الخبر (**وهو**) أي : المحول عن المبتدأ هو (**الواقع بعد اسم التفضيل نحو**) قوله تعالىٰ : (**﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ ، أصله : مالي أكثر منك ؛ فحذف المضاف**) الذي هو لفظ المال (**وانفصل الضمير**) الذي هو (**المضاف إليه**) وهو ياء المتكلم (**وأقيم**) الضمير (**مقام المضاف**) المحذوف وهو لفظ مال (**وارتفع**) الضمير ارتفاعه (**فصار اللفظ**) أي : التركيب هٰكذا (**أنا أكثر منك**) فحصل علينا الإبهام في نسبة الأكثرية إلى المتكلم (**ثم جيء بـ**) المضاف (**المحذوف تمييزاً**) لذلك الإبهام ، فصار التركيب : أنا أكثر منك مالاً .

(**ومثله**) أي : ومثل قولهم : أنا أكثر منك مالاً ، ونظيره في كونه محولاً عن المبتدأ (**نحو : زيد أكرم منك أباً وأجمل منك وجهاً ، الأصل**) أي : أصل هٰذين

أبو زيد أكرم منك ووجه أجمل منك ، وشرط نصب هـٰذا التمييز : أن يصلح للفاعلية بعد جعل اسم التفضيل فعلاً ؛ كما في هـٰذه الأمثلة ، والناصب له : اسم التفضيل .

(**أو غير محول**) عن شيء أصلاً ؛ وهو النوع الثاني (**نحو** : **امتلأ الإناء ماءً**) لأن مثل هـٰذا التركيب وضع ابتداءً هـٰكذا غير محول ،

المثالين قبل تحويله : (**أبو زيد أكرم منك ، ووجهه**) أي : وجه زيد (**أجمل منك**) وأباً في الأول ، ووجهاً في الثاني : منصوبان علىٰ أنهما تمييزان لإبهام نسبة الأكرمية إلىٰ زيد ، ونسبة الأجملية إلىٰ زيد .

(**وشرط**) جواز (**نصب هـٰذا التمييز**) الذي حول عن المبتدأ (**أن يصلح للفاعلية بعد جعل اسم التفضيل فعلاً ؛ كما**) يصلح لذلك (**في هـٰذه الأمثلة**) فيصح أن يقال : كثر مال زيد ، وكرم أبو زيد ، وجمل وجه زيد (**والناصب له**) أي : لهـٰذا التمييز (**اسم التفضيل**) لأنه شبيه بالفعل ، والمحول عن الخبر ؛ كقول الفقهاء : والقلتان خمس مئة رطل تقريباً ، أي : قريب خمس مئة رطل .

(**أو غير محول**) معطوف علىٰ ما سبق من المحول والتقدير : والمبين لإبهام النسبة ؛ إما محول عن الفاعل أو المفعول ، أو عن المبتدأ أو غير محول (**عن شيء**) من المذكورات (**أصلاً**) أي : قطعاً بلا خلاف وقولهم : أصلاً منصوب على المفعولية المطلقة بعامل محذوف وجوباً ؛ لنيابته عنه تقديره : أُصِّلَ ذلك ؛ أي : جُعِلَ كونهُ غيرَ محول أصلاً ؛ أي : أمراً متفقاً عليه عندهم ، والجملة مؤكدة لمعنىٰ ما قبلها (**وهو**) أي : غيرُ المحول (**النوع الثاني**) من التمييز المبين لإبهام النسبة مثاله (**نحو** : **امتلأ الإناء ماءً**) أي : لا سمناً ولا عسلاً (**لأن مثلَ هـٰذا التركيب**) ونظيره كما سيذكره الشارح (**وضع ابتداءً هـٰكذا غير محول**) عن شيء من الفاعل وغيره فهو ليس محولاً عن الفاعل فيقال أصله : امتلأ ماءُ الإناء ، ولا عن المفعول

وأكثر وقوعه بعدما يفيد التعجب نحو : ما أحسنه رجلاً ، وأحسن به أباً ، وحسبك به ناصراً (ولله دره فارساً) أي : لله در فروسيته ؛ وهو مدح له بكمال فروسيته ، والدر في الأصل : مصدر در اللبن يدر ، ويسمى اللبن نفسه دراً ؛ وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه ؛ أي : ما أعجب فعله ، ويحتمل التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثدي أمه ؛ أي : ما أعجب هـٰذا اللبن الذي نزل منه مثل هـٰذا الولد الكامل في هـٰذه الصفة ، والمؤلف رحمه الله تعالىٰ مثل به للتمييز عن النسبة ، وإنما يأتي . . . .

فيقال أصله : ملأتُ ماءَ الإناء ، ولا عن مبتدأ فيقال : ماءُ الإناء امتلأ ؛ لأن الماء مالىء لا ممتلىء . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**وأكثر وقوعه**) أي : وأكثر وقوع هـٰذا النوع ؛ أعني : غيرَ المحول (**بعدما**) أي : بعد تركيب (**يفيد التعجب**) من الشيء بالوضع ؛ وهو ما أفعلَه وأفْعِلْ به (**نحو : ما أحسنه رجلاً ، وأَحْسِن به أباً**) أو يفيد التعجب بالعَرَض (**و**) ذلك نحو : (**حَسْبُكَ به ناصراً**) ولله درك عالماً (**ولله دره فارساً ؛ أي : لله در فروسيته**) وحذاقته (**وهو**) أي : قولهم : لله در فروسيته (**مدح له بكمال فروسيته**) وحِذْقه (**والدر في الأصل**) أي : في أصل وضعه (**مصدر دَرَّ اللبن يَدِر**) بالكسر ، ويَدُر بالضم من بابي ضرب ونصر دراً ودروراً إذا كَثُر (**ويسمى اللبنُ نفسُه دراً ؛ وهو**) أي : الدر (**هنا**) أي : في هـٰذا التركيب (**كنايةٌ عن فعل الممدوح الصادر عنه**) والمعنىٰ حينئذ : (**أي : ما أعجب فِعْله ، ويحتمل**) هـٰذا التركيب (**التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثدي أمه**) والمعنىٰ حينئذ : (**أي : ما أعجب هـٰذا اللبن الذي نزل**) وولد (**منه مثل هـٰذا الولد الكامل في هـٰذه الصفة**) أي : في صفة الكرم ، أو العلم ، أو الشجاعة مثلاً (**والمؤلف رحمه الله تعالىٰ مثل به**) أي : بقوله : (**لله دره فارساً**) (**للتمييز عن النسبة**) المبهمة (**وإنما يأتي**) هـٰذا التركيب ؛ تمييزاً للنسبة

إذا كان مرجع الضمير المضاف إليه معيناً معلوماً ، وإلا . . فهو من تمييز المفرد ؛ كما مثل به صاحب « المفصل » ، وكذا المرادي ،

المبهمة (**إذا كان مرجع الضمير المضاف إليه**) لفظ الدر (**معيناً**) في الخارج لا مبهماً (**معلوماً**) في الذهن لا مجهولاً (**وإلا**) أي : وإن لم يكن مرجع الضمير معيناً معلوماً (. . **فهو**) أي : هـٰذا التمييز ؛ يعني : لفظ فارساً (**من تمييز المفرد**) لا من تمييز النسبة (**كما مثل به**) أي : بهـٰذا المثال (**صاحب « المفصل »**) لتمييز المفرد ، وحينئذ كان الأولىٰ للمؤلف أن يمثل بقوله : زيد لله دره فارساً ؛ ليكون مرجع الضمير معلوماً معيناً . انتهىٰ « كواكب » .

و« المفصل » اسم كتاب في النحو ، وصاحبه : هو الزمخشري محمود بن عمر بن محمد بن أحمد أبو القاسم جار الله الزمخشري ، ولد في سنة (٤٩٧هـ) وورد ببغداد غير مرة ، وجاور بمكة المكرمة ، من مؤلفاته : « الكشاف » في التفسير ، و« الفائق في غريب الحديث » ، و« المفصل » في النحو ، مات سنة (٥٢٨هـ) .

(**وكذا**) مثل به (**المرادي**) لتمييز المفرد ، اسمه : بكر بن حاطب المرادي القرطبي أبو محمد ، المكفوف ، كان ذا علم بالعربية والعروض والحساب ، وله تآليف في النحو . انتهىٰ « بغية الوعاة » .

ونقل ابن القاسم عن « شرح التسهيل » : (أن التمييز في نحو : لله دره فارساً ، لا يكون من تمييز النسبة إلا إذا علم مرجع الضمير ؛ كزيد لله دره فارساً ، ويا له رجلاً ، وحسبك به ناصراً ، ولله درك عالماً ، أو كان بدل الضمير ظاهر ؛ كـلله دره زيد رجلاً ، فإن جهل المرجع . . كان من تمييز المفرد ؛ لأن افتقار الضمير المبهم إلىٰ بيان عينه أشد من افتقاره لبيان نسبة التعجب إليه ، والضمير المعلوم بالعكس) انتهىٰ .

وقيل : إن فارساً منصوب على الحال ، والمعنىٰ : أتعجب منه في حال كونه فارساً ، قال الدماميني : (والتمييز أولىٰ ؛ لأنه ثناء مطلق ، والحال ثناء مقيد بحالة ، وتصريحهم بـ(من) في : لله دره من فارس ؛ دليل علىٰ أنه تمييز (ولا **يكون التمييز**) عند البصريين (**إلا نكرة**) فإن ورد بلفظ المعرفة . . أوِّل بنكرة معنىً ؛ كقوله :

. . . وطبت النفس يا قيس عن عمرو

والظاهر : جريان هـٰذا التفصيل في ضمير ما أفعله وأفعل به ، وأما الضمير في (نعم وبئس) . . فقال الرضي وغيره : (من تمييز المفرد وإن علم مرجعه ؛ لأنه لا يعود إلا على التمييز) ، ونقل عن ابن مالك : أنه من تمييز الجملة ومثله : رُبَّهُ رجُلاً ، وأما تمييز (كم) . . فمن تمييز العدد ؛ لأنها كناية عنه . انتهىٰ « خضري » .

(وقيل : **إن فارساً منصوب على الحال** ، **والمعنىٰ**) حينئذ : (**أتعجب منه**) أي : من الممدوح (**في حال كونه فارساً** ، **قال الدماميني**) هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر القرشي المخزومي بدر الدين الدماميني ، ولد بالإسكندرية سنة (٧٦٣هـ) وتوفي في الهند سنة (٨٢٧هـ) انظر « بغية الوعاة » .

(**والتمييز أولىٰ**) به من الحال (**لأنه**) أي : لأن التمييز (**ثناء مطلق** ، **والحال ثناء مقيد بحالة** ، **وتصريحُهم بـ« من » في** : **لله دره من فارس** ؛ **دليل علىٰ أنه تمييز** ، **ولا يكون التمييز عند البصريين إلا نكرة**) لأن الغرض منه : إزالة الإبهام في الذات أو النسبة ؛ وذلك حاصل بالنكرة فلا حاجة إلىٰ تعريفه (**فإن ورد بلفظ المعرفة** . . **أُوِّل بنكرة معنىً** ؛ **كقوله**) وهو راشد بن شهاب (من الطويل) :

رأيتـك لمـا أن عـرفـت وجـوهنـا صددت (**وطبتَ النفس يا قيس عن عمرو**)

(ولا يكون إلا بعد تمام الكلام بالمعنى المتقدم في الحال) أي : بأن يقع بعد جملة تامة وإن توقف حصول الفائدة عليه ، وقد يقع قبل تمام الكلام نحو : عشرون درهماً عندي (والناصب لتمييز الذات المبهمة) هو (تلك الذات) كعشرين في عشرين درهماً عندي ، وصح عملها وإن كانت جامدة ؛ لشبهها باسم الفاعل ؛ لأنها طالبة له في المعنىٰ (و) الناصب (لتمييز النسبة) هو (الفعل المسند ؛ كطاب زيد نفساً ، أو شبهه نحو : زيد متصبب

وأجازه الكوفيون ؛ كونه معرفة مستدلين بهٰذا البيت ، وأوله البصريون : علىٰ زيادة (أل) .

(ولا يكون) التمييز **(إلا بعد تمام الكلام بالمعنى المتقدم في الحال ؛ أي : بأن يقع بعد جملة تامة وإن توقف حصول الفائدة)** من الكلام **(عليه)** أي : علىٰ ذكره ، وإنما لا يتقدم ؛ لأنه فضلة ، وحق الفضلة التأخير .

(وقد يقع قبل تمام الكلام نحو : عشرون درهماً عندي ، والناصب لتمييز الذات المبهمة هو تلك الذات) المبهمة **(كعشرين في عشرين درهماً عندي ، وصح عملها)** في التمييز **(وإن كانت جامدة ؛ لشبهها باسم الفاعل)** في الاسمية والطلب المعنوي **(لأنها طالبة له)** أي : للتمييز **(في المعنىٰ)** ليتم معناها فنحو : عشرين درهماً : شبيه بضاربين زيداً ، ورطل زيتاً : شبيه بضارب عمراً في الاسمية والطلب المعنوي ، ووجود ما به التمام ؛ وهو التنوين في الثاني والنون في الأول ، وقيل : غير ذلك ؛ كما بسطنا الكلام عليه في « التتمة » .

(والناصب لتمييز النسبة هو الفعل المسند ؛ كطاب) في قولك : طاب **(زيد نفساً ، أو)** الناصب له **(شبهه)** أي : شِبهُ الفعل في العمل ودلالته على الحدث ؛ اسم فاعل كان أو اسم تفضيل ؛ وذلك **(نحو)** متصبب في قولك : **(زيد متصبب**

عرقاً ، وزيد أجمل منك وجهاً ، وإنما اقتصر على الفعل ؛ لأنه الأصل ولا يتقدم التمييز) مطلقاً (علىٰ عامله مطلقاً) أي : جامداً كان أو متصرفاً فلا يقال : زيتاً رطل ، ولا رجلاً ما أحسنه ، ولا نفساً طاب محمد ؛ لما تقدم من أن المقصود هو الإبهام أولاً ، ثم التفسير ، وإزالة الإبهام وتقديمه على العامل ينافي ذلك المقصود

عرقاً) مثال اسم الفاعل (و) نحو أجمل في قولك : (**زيد أجمل منك وجهاً**) مثالُ اسم التفضيل .

(**وإنما اقتصر**) المصنف في بيان ناصب تمييز النسبة (**على الفعل**) فقط دون شبهه (**لأنه**) أي : لأن الفعل هو (**الأصل**) في العمل ، وإلا . . فشبهه يعمل فيه أيضاً (**ولا يتقدم التمييز مطلقاً**) أي : سواء كان تمييز نسبة أو ذات (**علىٰ عامله مطلقاً** ؛ أي : **جامداً كان**) عامله ؛ كعشرين (**أو متصرفاً**) كتصبب ومتصبب ، وسواء كان عامله فعلاً أو اسماً ؛ لأنه فضلة ، وحق الفضلة التأخير (**فلا يقال : زيتاً**) عندي (**رطل ، ولا رجلاً ما أحسنه ، ولا نفساً طاب محمد**) وإنما قلنا لا يتقدم علىٰ عامله (**لما تقدم**) في أوائل الباب (**من أن المقصود**) من التمييز (**هو الإبهام**) في الذات أو النسبة (**أولاً**) أي : في أول الكلام (**ثم التفسير**) أي : التبيين (**وإزالة**) ذلك (**الإبهام**) من الذات أو النسبة بالتمييز آخراً ، وقوله : (وإزالة الإبهام) عطف تفسير لما قبله ؛ وهـٰذا هو الذي تقدم ، وأما قوله : (**وتقديمه**) أي : تقديم التمييز (**على العامل ينافي ذلك المقصود**) من التمييز الذي هو إزالة الإبهام آخراً . . فلم يتقدم في كلام المتن ولا في كلام الشارح ، ولأن التمييز ؛ كالنعت في الإيضاح ، والنعت لا يتقدم علىٰ عامله فكذلك ما أشبهه ، ولأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف : كونه فاعلاً في الأصل ، وقد حول الإسناد عنه إلىٰ غيره ؛ لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير ؛ لما فيه من الإخلال بالأصل ؛ أما غير المتصرف . . فبالإجماع . انتهىٰ « أشموني » .

(**والله أعلم**) وندر تقدمه على الفعل المتصرف ؛ كقوله :

وما كان نفساً بالفراق تطيب

وقاس علىٰ ذلك : المازني

وأما البيت المذكور في الشرح . . فضرورة عند الجمهور فلا يقاس عليه . انتهىٰ « فوائد » .

وقوله : (**والله أعلم**) أتىٰ به في آخر الباب ؛ رعاية لحسن كمال الأدب مع الباري سبحانه وتعالىٰ ؛ كما مر في « التتمة » .

(**وندر**) أي : قل في كلامهم (**تقدمه**) أي : تقدم التمييز (**على الفعل المتصرف ؛ كقوله**) : أي كقول قيس بن معاذ ، بيتاً (من الطويل) من قصيدة له صدره :

أتهجر ليلىٰ بالفراق حبيبها (**وما كان نفساً بالفراق تطيب**)

[اللغة] : (**أتهجر**) : الهمزة للاستفهام (ليلىٰ) : فاعل (**تهجر**) ، (بالفراق) متعلق بتهجر (حبيبها) أي : محبها وعاشقها مفعوله (وما) : الواو : حالية ، و(ما) : نافية ، و(كان) : زائدة (نفساً) : تمييز لفاعل (تطيب) ، (بالفراق) متعلق بـ(تطيب) ، وفاعل (تطيب) ضمير يعود علىٰ (ليلىٰ) ، والشاهد في قوله : (نفساً) فإنه تمييز لفاعل (تطيب) ، وقدم عليه . انتهىٰ « عيني على الأشموني » .

(**وقاس علىٰ ذلك**) أي : علىٰ تقدم التمييز علىٰ عامله المتصرف في هٰذا البيت ما وقع في غير هٰذا البيت (**المازني**) اسمه : بكر بن محمد بن بقية بن حبيب أبو عثمان المازني ، كان إماماً في العربية ، متسعاً في الرواية ، أخذ عن الأخفش ، قال المبرد : (لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان) مات سنة (٢٤٩هـ) .

والمبرد والكسائي ، واختاره ابن مالك في « شرح العمدة » .

(والمبرد) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس المبرد ؛ إمام العربية ببغداد في زمانه ، أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني ، كان فصيحاً بليغاً مفوهاً ثقةً إخبارياً علاَّمة ، توفي ببغداد سنة (٢٨٥هـ) .

(والكسائي) اسمه : حمزة بن عبد الله بن عثمان أبو الحسن ؛ إمام الكوفيين في النحو واللغة ، وأحد القراء السبعة المشهورين ، وهو من أهل الكوفة ، واستوطن بغداد ، ومات بالري سنة (١٨٢هـ) أي : وقاسوا علىٰ هـٰذا البيت غيره وجوزوه (واختاره) أي : واختار القولَ بجواز تقديمه علىٰ عامله محمد (ابن مالك في « شرح العمدة ») وحمل الجمهور ما جاء من ذلك على الضرورة ؛ كما قاله في « المغني » وغيره ، قال الأزهري : (واتفق الجميع علىٰ جواز تقديم التمييز علىٰ مميزه إذا كان العامل مُتَصرِّفاً نحو : طاب نفساً زيد) .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

باب المستثنىٰ

[ص] :

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب المستثنىٰ)

أي : في بعض أحواله ؛ وهي حالة النصب ؛ أي : إن الذي يعد من المنصوبات هو الاستثناء في هٰذه الحالة ، وأما في غيرها من الأحوال ؛ كالرفع والجر . . فليس داخلاً في المنصوبات وإن أطلق عليه أنه مستثنىً . انتهىٰ « عطار » .

وهو اسم مفعول من استثنى السداسي مأخوذ من الاستثناء ، وهو **لغة** : الصرف ، يقال : ما ثناك عن كذا ، أي : ما صرفك عنه ، **واصطلاحاً** : إخراج ما لولاه لدخل في الكلام السابق ، واعترض : بأنه يلزم عليه الحكم بالدخول وعدمه في آن واحد ، ويجاب عنه : بأن المراد بالدخول توهم الدخول ؛ أي : إخراج شيء لولا ذلك الإخراج لتوهم دخوله ؛ أي : دخول ذلك الشيء المخرج ، أو أن المراد : دخوله تناولاً لا حكماً ؛ فالمستثنىٰ منه عام مخصوص ؛ وهو ما عمومه مراد تناولاً لا حكماً ؛ لقرينة كالاستثناء ، وأما العام الذي أريد به الخصوص . . فهو ما ليس عمومه مراداً لا تناولاً ولا حكماً . انتهىٰ « عطار » .

والمراد بالإخراج بالنسبة للسامع وبيان ذلك : أنه إذا قال المتكلم : قام القوم . . توهم السامع أن المتكلم أطلقه علىٰ ما يشمل زيداً ، فإذا قال : إلا زيداً . . علم السامع أن المتكلم لم يقصد إدخاله في القوم ؛ بل هو خارج لا بالنسبة للسامع ولا بالنسبة للمتكلم ؛ لأنه لم يقصد دخول زيد في القوم حتىٰ يحتاج إلىٰ إخراجه ، وإلا . . كان فيه تهافت ؛ بأن يكون قصد أولاً دخوله ، وثانياً خروجه ؛ ولذلك زاد

وأدوات الاستثناء ثمانية : حرف باتفاق ؛ وهو : إلا ، واسمان باتفاق ؛ وهما : غير وسوىٰ بلغاتها ، فإنه يقال فيها : سوىً كرضاً ، وسوىً كهدىً ، وسواء كسماء ، وسواء كبناء ، وفعلان باتفاق ؛ وهما : ليس ولا يكون ، ومتردد بين الفعلية والحرفية ؛ وهو : خلا وعدا وحاشا ، ويقال فيها : حاش وحشا ؛

الأزهري في « شرح الآجرومية » : (ما لولاه لدخل في الكلام السابق ؛ أي : لتَوَهم السامعُ دخولَه . . .) إلخ . انتهىٰ « حمدون » .

(**وأدوات الاستثناء**) أي : والألفاظ التي يستثنىٰ بها (**ثمانية**) بالبسط لا بالاختصار ، وإلا . . فخمسة بِعَدِّ سوىٰ واحداً ، ولم يقل المصنف : كأصله وحروف الاستثناء ؛ لأنه ليس كلها حروفاً ، وإنما قال : أصله وحروف الاستثناء ؛ تغليباً لـ(إلا) علىٰ غيرها ؛ لأنها أمها ؛ وهي أربعة أقسام : الأول منها : (**حرف باتفاق ؛ وهو : إلا**) وقدمها ؛ لأنها أم أدواته .

(و) الثاني منها : (**اسمان باتفاق ؛ وهما : غير وسوىً بلغاتها**) الأربع (**فإنه يقال فيها : سوىً كرضاً ، وسوىً كهدىً ، وسواء كسماء ، وسواء كبناء ، و**) الثالث منها : (**فعلان باتفاق ؛ وهما : ليس ولا يكون ، و**) الرابع منها : (**متردد بين الفعلية والحرفية**) فيستعمل تارةً فعلاً وتارةً حرفاً (**وهو خلا**) عند الجميع (**وعدا**) عند غير سيبويه ، وأما هو . . فلم يحفظ فيها إلا الفعلية فلا يجيز الجر بها (**وحاشا**) تُستعمل كذلك عند المازني والأخفش والمبرد ومن وافقهم ، وذهب سيبويه وأكثر البصريين إلىٰ أنها : حرف جر مطلقاً ، وذهب جمهور الكوفيين إلىٰ أنها : فعل دائماً (**ويقال فيها : حاش**) بحذف الألف الأخيرة (**وحشا**) بحذف الألف الأولىٰ ، وقيد ابن الحاجب حرفيتها بالاستثناء ، وعبارة « العطار » هنا : (وأدوات الاستثناء ثمانية : منها : حرفان ؛ وهو : إلا عند الجميع ، وحاشا عند سيبويه ، واسمان وهما : غير وسوىً بلغاتها الأربع ، وفعلان وهما : ليس

فالمستثنىٰ بإلا ينصب إذا كان الكلام تاماً موجباً ،

ولا يكون ، ومتردد بين الحرفية والفعلية ؛ وهما : خلا عند الجميع ، وعدا عند سيبويه ، قاله في « التوضيح ») انتهىٰ .

إذا عرفت ما ذكرته لك (. . فـ) أقول لك : (**المستثنىٰ بإلا**) غير الوصفية نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ، فإنها اسم بمعنىٰ غير صفة لآلهة ، ولـٰكن نقل إعرابها إلىٰ ما بعدها ؛ لكونها علىٰ صورة الحرف ، وحاصل ما يذكره في المستثنىٰ بإلا ثلاث حالات : **الأول** : وجوب النصب .

الثانية : جوازه راجحاً أو مرجوحاً .

والثالثة : أن يكون علىٰ حسب العوامل ؛ فأشار إلى الحالة الأولىٰ بقوله : (فالمستثنىٰ بإلا ينصب وجوباً . . .) إلخ .

(**ينصب**) وجوباً (**إذا كان الكلام تاماً موجباً**) بفتح الجيم اسم مفعول ؛ أي : مثبتاً ؛ احترازاً عن مكسور الجيم ، فإنه اسم فاعل صفة للمتكلم ، وإنما وجب نصب المستثنىٰ بإلا إذا كان الكلام تاماً موجباً ؛ لامتناع البدل حينئذ ؛ لأنه لو جاز وقوع البدل حينئذ . . لاقتضىٰ ذلك فساد المعنىٰ ؛ لأن المبدل منه في حكم الساقط ، فإنك إذا قلت في قولك : قام القوم إلا زيداً ، وقام القوم إلا حماراً ، قام إلا زيد قام إلا حمار . . لم يصح المعنىٰ ؛ لأنه خلاف المعنى المراد . انتهىٰ « كواكب » .

وحاصل ما في المقام من الصور ثلاثة : لأنه ؛ إما أن يكون الكلام تاماً موجباً ، أو تاماً ليس موجباً ، أو ليس تاماً ولا موجباً ، وبقي عليه قسم رابع : وهو أن يكون الكلام موجباً غير تام ، وأجاب الناصر الطبلاوي : بأن هـٰذا القسم غير جائز عندهم في الأغلب ، فلا يصح أن تقول : قام إلا زيداً ؛ وذلك لأن معنىٰ هـٰذا : قام جميع الناس إلا زيداً ؛ وهو بعيد .

والتام : هو ما ذكر فيه المستثنىٰ منه ، والموجب : هو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ، وكقولك : قام القوم إلا زيداً ، وخرج الناس إلا عمراً ، سواء كان الاستثناء متصلاً كما مثلنا ، أو منقطعاً نحو : قام القوم إلا حماراً ،

نعم ؛ إن استقام المعنىٰ .. جاز نحو : قرأت إلا يوم كذا ؛ إذ لا يبعد وقوع القراءة في جميع الأيام إلا اليوم المعين . انتهىٰ « عطار » .

(و) الكلام (**التام** : **هو ما ذكر فيه المستثنىٰ منه** ، **والموجب**) بفتح الجيم كما مر آنفاً : (**هو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه**) من نهي واستفهام مثاله : (**نحو قوله تعالىٰ** : ﴿ **فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا** ﴾) ، علىٰ قراءة النصب ، وإعرابه : (فشربوا) : الفاء : عاطفة (شربوا) : فعل وفاعل (منه) جار ومجرور متعلق بـ(شربوا) ، (إلا) : حرف استثناء (قليلاً) : منصوب على الاستثناء ؛ لأن ما قبله كلام تام ذكر فيه المستثنىٰ منه ؛ وهو الواو من (شربوا) ، وموجب ؛ لعدم تقدم النفي أو شبهه عليه .

(**وكقولك** : **قام القوم إلا زيداً** ، **وخرج الناس إلا عمراً**) وعدد المثال ؛ إيضاحاً للمبتدي ، وقس إعراب المثالين علىٰ ما قبله ، و(**سواء**) في وجوب نصب المستثنىٰ بإلا بالشرط المذكور (**كان الاستثناء متصلاً**) : وهو ما كان المستثنىٰ فيه جنساً من المستثنىٰ ؛ وذلك (**كما مثلنا**) أي : كالمثال الذي مثلناه آنفاً (**أو**) كان الاستثناء (**منقطعاً**) : وهو الذي لم يكن المستثنىٰ فيه بعضاً من المستثنىٰ منه ، مثاله (**نحو** : **قام القوم إلا حماراً**) وإعرابه ظاهر ، ولا بد في المنقطع : من وجود علاقة بين المستثنىٰ والمستثنىٰ منه فلا يقال : قام القوم إلا ثعباناً .

تتمة

والذي ذكرناه من وجوب النصب على الاستثناء : من كلام تام موجب ، سواء

وإن كان الكلام تاماً غير موجب . . جاز في المستثنى البدل . . . .

أكان متصلاً أم منقطعاً ، هو القول المشهور المعروف في كتب اللغة العربية ، ولـٰكن قد سمع رفع المستثنىٰ مع توفر الشروط المذكورة ؛ كقوله صلى الله عليه وسلم : « الدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ذكر الله وما والاه ، أو عالم ، أو متعلم » أخرجه ابن ماجه في « الزهد » .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « كل أمتي معافىً إلا المجاهرون » أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » ، ومسلم ، وابن ماجه في (الزهد) .

وكقراءة : (فشربوا منه إلا قليلٌ) بالرفع ؛ فالمرفوع في جميع ذلك بدل بعض من المستثنىٰ منه ؛ لأن الإبدال بعد الكلام التام الموجب لغة حكاها أبو حيان ، وخُرج عليها القراءة المذكورة ، والأصح : أن المرفوع مبتدأ حذف خبره ؛ لدلالة ما قبله عليه تقديره : إلا ذكر الله وما والاه فليس بملعون ، وإلا . . المجاهرون فليسوا بمعافين ، وإلا . . قليل منهم لم يشربوا ، والجملة المقدرة في ذلك كله : استثناء منقطع فمحلها النصب ، ومجيء المستثنىٰ جملةً : هو ما عليه ابن هشام ؛ تبعاً للفراء وابن خروف وغيرهما ؛ وهو الأصح ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ۞ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ ﴾ ، فمن : مبتدأ ، خبره جملة قوله : (فيعذبه) ، والجملة استثناء منقطع . انتهىٰ « كواكب » .

وأشار إلى الحالة الثانية بقوله : (**وإن كان الكلام**) الذي قبل إلا (**تاماً**) أي : مذكوراً فيه المستثنىٰ منه (**غير موجب**) بأن تقدمه نفي أو شبهه (. . **جاز في المستثنىٰ**) متصلاً كان أو منفصلاً (**البدل**) أي : إبداله من المستثنىٰ منه : بدل بعض من كل عند البصريين : ولم يصرح معه بضمير يربطه بالمستثنىٰ منه ؛ لأن قوة تعلق المستثنىٰ منه بالمستثنىٰ يغني عن الرابط غالباً ، قاله الأزهري ، فيعرب المستثنىٰ حينئذ بإعراب ما قبله من رفع نحو : ما قام القوم إلا زيد ، ونصب نحو :

والنصب على الاستثناء ، والأرجح في المتصل : البدل ؛ أي : يجعل المستثنىٰ بدلاً من المستثنىٰ منه فيتبعه في إعرابه نحو قوله تعالىٰ : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ ، والمراد بشبه النفي : النهي نحو : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾ ،

ما رأيت القوم إلا زيداً ، وجر نحو : ما مررت بالقوم إلا زيد ، وقال الكوفيون : (إنه عطف نسق) لأن (إلا) عندهم من حروف العطف في (باب الاستثناء) خاصة ؛ وهي عندهم بمنزلة (لا) العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها .

(و) جاز فيه (**النصب على الاستثناء**) لأنه الأصل (**و**) لكن (**الأرجح في**) المستثنى (**المتصل : البدل ؛ أي :**) أن (**يجعل المستثنىٰ بدلاً من المستثنىٰ منه**) بدل بعض من كل (**فيتبعه**) أي : فيتبع المستثنى المستثنىٰ منه (**في إعرابه**) أي : في إعرابه المستثنىٰ منه : رفعاً ونصباً وجراً (**نحو قوله تعالىٰ** : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ ، قرأ السبعة غير ابن عامر بالرفع على الإبدال من الواو في (فعلوه) بدل بعض من كل ، وقرأ ابن عامر وحده بالنصب على الاستثناء ، ونحو : ما رأيت القوم إلا زيداً ، وما مررت بالقوم إلا زيد ، وإنما رجح الإتباع للمشاكلة (**والمراد بشبه النفي**) فيما تقدم (**النهي**) مثاله (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾) ، بالرفع في قراءة أبي عمرو وابن كثير على الإبدال من أحد وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء ، وإعرابه : (لا) : ناهية جازمة (يلتفت) : فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية ، وعلامة جزمه سكون آخره (منكم) : جار ومجرور في محل نصب على الحال من (أحد) ، لأنه في الأصل نعت له ، فلما قدم عليه . . نصب على الحال على القاعدة المقررة : من أن نعت النكرة إذا قدمت عليها . . نصب على الحال (أحد) فاعل لـ(يلتفت) (إلا) : أداة حصر ، و(امرأة) : بدل من (أحد) بدل بعض من كل ، والكاف : في محل جر بالإضافة .

والاستفهام نحو : ﴿ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾ ، والنصب عربي جيد ، قرىء به في السبع في ﴿ قَلِيلٌ ﴾ ، و﴿ ٱمْرَأَتَكَ ﴾ ، وإن كان الاستثناء منقطعاً . . فالحجازيون يوجبون النصب نحو : ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾ ،

(**والاستفهام**) الإنكاري ؛ لأنه الذي في معنى النفي (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾) بالرفع في قراءة الجميع ، وإعرابه : (من) : اسم استفهام في محل الرفع مبتدأ (يقنط) : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (من) ، (من رحمة ربه) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(يقنط) ، (إلا) : أداة حصر (الضالون) : بدل من فاعل (يقنط) المستتر فيه ، ولم يؤت معه ولا مع ما قبله بضمير الرابط ؛ لأن قوة تعلق المستثنىٰ بالمستثنىٰ منه تغني عن الرابط .

(**والنصب**) على الاستثناء في المستثنى المتصل (**عربي جيد**) أي : ليس برديء ؛ بل هو فصيح وإن كان الإتباع أجود منه وأرجح ، وقد (**قرىء به**) أي : بالنصب (**في السبع في** : ﴿ قَلِيلٌ ﴾) من قوله تعالىٰ : ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ ، أي : قرأ ابن عامر : ﴿ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ بالنصب على الاستثناء (و) في (﴿ ٱمْرَأَتَكَ ﴾) في قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾ ، أي : فقرأ غير أبي عمرو وابن كثير (إلا امرأتك) بالنصب علىٰ أنه مستثنىً من (أحد) ، وقيل : مستثنىً من (أهلك) في قوله تعالىٰ : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾ ، لا من (أحد) ، والرفع على الإبدال من (أحد) .

وقوله : (**وإن كان الاستثناء منقطعاً . . فالحجازيون يوجبون النصب**) على الاستثناء لاختلاف الجنس وهو اللغة العليا وبها جاء التنزيل (**نحو**) قراءة السبعة (﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾) ، بنصب اتباع ، ويقولون : ما فيها أحد إلا حماراً ، وأما بنو تميم . . فيجيزون البدل ويختارون النصب ؛ كما قال المصنف .

وتميم يرجحونه ويجيزون الإتباع نحو : ما قام القوم إلا حماراً وإلا حمار ،

(و) أما (**تميم**) . . فـ(**يرجحونه**) أي : يرجحون النصب على الاستثناء حيث أمكن تسلط العامل على المستثنىٰ (**ويجيزون الإتباع**) للمستثنىٰ منه في إعرابه (**نحو : ما قام القوم إلا حماراً**) بالنصب على الاستثناء (**وإلا حمار**) بالرفع على الإبدال من المستثنىٰ منه ، ونحو : ما رأيت القوم إلا حماراً بالنصب على الاستثناء ، أو على البدل لا غير ، وما مررت بأحد إلا حماراً بالنصب وإلا حمار بالجر ، ويقرؤون : (إلا اتباع الظن) بالرفع على الإبدال من العلم باعتبار المحل بدل بعض ؛ تنزيلاً لما ليس من الجنس منزلة الجنس ، ولا يجوز أن يقرأ بالجر على الإبدال من (علم) باعتبار اللفظ ؛ لأن البدل في نية تكرار العامل فيلزم زيادة (مِن) في الإثبات ؛ وهو غير جائز عند الجمهور ، قاله الفاكهي .

وأما إذا لم يمكن تسلط العامل على المستثنىٰ نحو : ما زاد هـٰذا المال إلا النقص ؛ إذ لا يقال : ما زاد النقص ، ومثله نحو : ما نفع زيد إلا ضراً ؛ إذ لا يقال : نفع الضر . . فالنصب واجب عند الجميع . انتهىٰ منه .

وإعراب الآية ؛ أعني : قوله تعالىٰ : ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾ : (ما) : نافية (لهم) : جار ومجرور خبر مقدم (به) : جار ومجرور متعلق بـ(علم) ، (من) : زائدة ، ويقال لها : صلة ؛ تأدباً في كلام الباري (علم) : مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف جر زائد (إلا) : أداة استثناء (اتباع) : منصوب على الاستثناء ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره وهو مضاف (الظن) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة والتقدير : ما علم به كائن لهم إلا اتباع الظن .

ثم أشار إلى الحالة الثالثة من الحالات الجارية في المستثنىٰ بإلا ؛ وهي كون

وإن كان الكلام ناقصاً ؛ وهو الذي لم يذكر فيه المستثنىٰ منه ، ويسمى : استثناءً مفرغاً . كان المستثنىٰ علىٰ حسب العوامل فيعطىٰ ما يستحقه لو لم توجد (إلا) وشرطه : كون الكلام غير إيجاب نحو : ما قام إلا زيد ، وما رأيت إلا زيداً ،

المستثنىٰ بها بحسب ما اقتضته العوامل المذكورة قبل (إلا) بقوله : (**وإن كان الكلام**) الذي قبل (إلا) (**ناقصاً**) أي : غير مكتف بنفسه (**وهو**) أي : الناقص هو (**الذي لم يذكر فيه المستثنىٰ منه**) أي : مع نيته (**ويسمى**) الاستثناء أو الكلام حينئذ (**استثناء مفرغاً**) بتشديد الراء المفتوحة ، سمي بذلك ؛ تسميةً له باسم عامله ؛ لأن ما قبل (إلا) قد تفرغ للعمل فيما بعدها ؛ فالمستثنىٰ مفرغ له (. . **كان**) إعراب (**المستثنىٰ**) حينئذ (**علىٰ حسب**) بفتح السين وإسكانها ما تقتضيه (**العوامل**) أي : جنس العوامل ؛ من رفع أو نصب أو خفض ؛ إذ لا عمل لـ(إلا) الاستثنائية في المستثنىٰ ؛ بل العمل فيه لما قبلها .

(**فيعطى**) المستثنىٰ حينئذ (**ما**) أي : إعراباً (**يستحقه لو لم توجد « إلا »**) من رفع أو نصب أو خفض (**وشرطه**) أي : وشرط إعراب ما بعد (إلا) بحسب العوامل (**كون الكلام غير إيجاب**) أي : غير موجب : بأن يشتمل علىٰ نفي أو شبهه ؛ ليفيد فائدة صحيحة ، ولأن التفريغ لا يمكن مع الإيجاب ؛ لأن ذلك يؤدي إلىٰ إبطال الاستثناء فلا تقول : رأيت إلا زيداً ؛ لأنه يلزم منه أنك رأيت جميع الناس إلا زيداً ؛ وذلك محال عادةً ، ووجه لزوم ما ذكر : أن الاستثناء المفرغ يقدر فيه الاستثناء من اسم عام محذوف ؛ فتقدير ما قام إلا زيد : ما قام أحد إلا زيد ، وعلىٰ هـٰذا قس جميع ما يكون الاستثناء فيه مفرغاً . انتهىٰ « كواكب » بتصرف .

فإن كان ما قبل (إلا) يطلب مرفوعاً . . رفع ما بعد (إلا) (**نحو : ما قام إلا زيد**) برفع (زيد) على الفاعلية (و) إن كان يطلب منصوباً لفظاً . . نصب ما بعد (إلا) نحو : (**ما رأيت إلا زيداً**) بنصب (زيد) على المفعولية

وما مررت إلا بزيد ، وكقوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ ، ﴿ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ ، ﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ ،

(و) إن كان يطلب منصوباً محلاً . . جر بجار يتعلق به نحو : (ما مررت إلا بزيد) بجره ، وهـٰذه الثلاثة أمثلة النفي .

(و) أشار إلىٰ مثال له من القرآن بقوله : (كقوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾) وإعرابه : الواو : عاطفة (ما) : نافية (محمد) : مبتدأ (إلا) : أداة حصر (رسول) : خبر المبتدأ ، ولا يجوز إعمال (ما) هنا عمل ليس ؛ لانتقاض نفيها بـ(إلا) ، وتقدير الكلام : وما محمد مخالف لسائر الرسل إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ، فيخلو هو كما خلوا ويموت كما ماتوا ، ومثال النهي نحو قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾) ، وإعرابه : الواو : عاطفة (لا) : ناهية جازمة (تقولوا) : فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، والواو ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، والألف تكتب للفرق بين واو الضمير وواو جزء الكلمة (على الله) : جار ومجرور متعلق بـ(تقولوا) ، (إلا) : أداة حصر (الحق) : مفعول به لـ(تقولوا) لتضمنه معنىٰ ما ينصبه القول ، وقيل : إنه نعت لمصدر محذوف تقديره : ولا تقولوا على الله إلا القول الحق ، ومن مثال النهي قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾) ، وإعرابه : الواو : عاطفة (لا) ، ناهية جازمة ، (تجادلوا) : فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، والواو ضمير متصل في محل الرفع فاعل (أهل) : مفعول به وهو مضاف (الكتاب) : مضاف إليه (إلا) : أداة حصر (بالتي) : جار ومجرور متعلق بـ(تجادلوا) ، (هي) : مبتدأ (أحسن) : خبره ، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

والمستثنىٰ بـ(غيرٍ وسوىً) بلغاتها مجرور بالإضافة ، ويعرب (غير وسوىً) بما يستحقه المستثنىٰ بإلا ، فيجب نصبهما في نحو : قاموا غير زيد ، وسوىٰ زيد ، . .

ومثال الاستفهام نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ .

ولما فرغ المصنف من بيان أحكام المستثنىٰ بإلا ؛ وهي الثلاثة المتقدمة في كلامه . . أخذ يتكلم علىٰ أحكام المستثنىٰ بـ(غيرٍ وسوىً) بلغاتها الأربع المتقدمة في أوائل هـٰذا الباب فقال : (**والمستثنىٰ بـ« غيرٍ وسوىً » بلغاتها**) المذكورة (**مجرور**) أبداً لا غير (**بالإضافة**) أي : بإضافتهما إليه ، وهـٰذا قول مرجوح ، والأصح : أنه مجرور بهما ؛ بناءً على القول الراجح من أن العامل في المضاف إليه هو المضاف ، وأصل غير : صفة مفيدة لمغايرة ما بعدها لما قبلها ؛ إما بالذات نحو : مررت برجل غير زيد ، وإما بالصفات نحو : دخل بوجه غير الذي خرج به ، وسوىً في الأصل : اسم للمكان المستوي ، ثم استعمل بمعنى المكان فقط ، ثم بمعنىٰ بدل نحو : أنت لي سوىٰ عمرو ؛ أي : بدله ، ثم بمعنى الاستثناء .

(**ويعرب غير**) لفظاً (**وسوىً**) تقديراً (**بما**) أي : بإعراب (**يستحقه المستثنىٰ بإلا**) في ذلك الكلام بتفصيله السابق ؛ لأنه لما جر بهما المستثنىٰ . . انتقل إعرابه إليهما (**فيجب نصبهما**) لفظاً في غير ، وتقديراً في سوىٰ (**في**) لغة قصرها في الكلام التام الموجب (**نحو** : **قاموا غير زيد** ، و) خرجوا (**سوىٰ زيد**) ، وإعرابه : (قاموا) : فعل وفاعل (غير) : منصوب على الاستثناء ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، و(زيد) : مضاف إليه مجرور بها ، وكذا (سوىً) منصوب على الاستثناء بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور وهو مضاف (زيد) : مضاف إليه مجرور ، وما ذكرته من أن (غير) منصوبة على الاستثناء : هو الذي عليه ابن خروف وأهل الأندلس ، فإنهم قالوا : ناصبها الجملة التي انتصب عن تمامها على الاستثناء ؛ لكونها جاءت فضلة بعد تمامها ، وعند الفارسي : أنها

ويجوز الإتباع والنصب في نحو : ما قاموا غير زيد ، وسوىٰ زيد ، ويعربان بحسب العوامل

منصوبة على الحال من المستثنىٰ منه ، وفيها معنى الاستثناء ، وأن الناصب لها : ما في الجملة من فعل أو شبهه ، وعند السيرافي : أنها منصوبة على التشبيه بالظرف المبهم ؛ لما فيها من الإبهام ، والناصب لها أيضاً : الفعل أو شبهه ، وما ذكره المصنف من أن سوىً كغير : تبع فيه الزجاج وابن مالك حيث قالا : (سوىً كغير معنىً وإعراباً) ، ويؤيده : أتاني سواك ، حكاه الفراء ، والذي ذهب إليه سيبويه والجمهور : أنها ظرف : بدليل وصل الموصول بها ؛ كجاء الذي سواك ، قالوا : ولا تخرج عن النصب على الظرفية إلا في الشعر ؛ كقوله :

ولـــم يبـــق ســـوى العـــدوا ن دنـــاهـــم كمـــا دانـــوا

قال الناصر : (ومعنىٰ قول الجمهور بظرفيتها : أنها منصوبة في حال الاستثناء ؛ نظراً لأصلها من الظرفية ، وإلا . . ففي حالة الاستثناء ليس فيها من معنى الظرفية ؛ لأنها خرجت عن معنى الظرفية إلىٰ معنى الاستثناء) انتهىٰ من « العطار » .

(**ويجوز الإتباع**) أي : إتباعهما للمستثنىٰ منه في إعرابه بإبدالهما عنه (**والنصب**) على الاستثناء بعد الكلام التام المنفي كما (**في نحو : ما قاموا غير زيد ، وسوىٰ زيد**) برفع (غير وسوىً) علىٰ أنهما بدلان من الواو في (قاموا) ، وبنصبهما على الاستثناء لفظاً أو تقديراً ، كما تقول : ما قاموا إلا زيد بالرفع ، وإلا زيداً بالنصب ، والأرجح : الإتباع في المتصل ، ويجب النصب في المنقطع عند الحجازيين نحو : ما فيها أحد غير حمار بالنصب ، وجوز التميميون فيه الإتباع أيضاً ؛ كالمتصل تنزيل ما ليس بجنس منزلة الجنس (**ويعربان**) أي : يعرب غير وسوىً (**بحسب**) ما تقتضيه (**العوامل**) الداخلة عليهما بعد الكلام المنفي

في نحو : ما قام غير زيد وسوىٰ زيد ، وما رأيت غير زيد وسوىٰ زيد ، وما مررت بغير زيد وسوىٰ زيد ، وإذا مدت (سوىً) . . كان إعرابها ظاهراً ، وإذا قصرت . . .

الناقص ، ويكون الاستثناء مفرغاً ؛ كما (**في نحو : ما قام غير زيد وسوىٰ زيد**) برفع (غير وسوىً) علىٰ أنهما فاعلان لـ(قام) ؛ كما تقول : ما قام إلا زيد (**وما رأيت غير زيد وسوىٰ زيد**) بنصبهما علىٰ أنهما مفعولان لـ(رأيت) كما تقول : ما رأيت إلا زيداً (**وما مررت بغير زيد وسوىٰ زيد**) بجرهما بالباء ؛ كما تقول : ما مررت إلا بزيد ، ويفارقان (إلا) في جواز تفريغهما مطلقاً في الإيجاب ؛ كقام غير زيد وسوىٰ زيد برفعهما مع امتناع قام إلا زيد ، ويفارقانه أيضاً : في جواز كونهما تابعين في التام الموجب نحو : قام القوم غير زيد ، وسوىٰ زيد برفعهما بدلاً من القوم ، ومررت بهم غير زيد وسوىٰ زيد بالجر فيهما بدلاً من الضمير المجرور ، وبالنصب في المثالين على الاستثناء ؛ وذلك لأنهما في معنى النفي ، فالكلام معهما كأنه غير موجب ، ومما يفارقان فيه (إلا) : أن تابع المستثنىٰ بهما يجوز فيه رعاية المعنىٰ ورعاية اللفظ ؛ فإذا قلت : ما قام القوم غير زيد وعمرو ، أو سوىٰ زيد وعمر . . جاز جر عمرو عطفاً علىٰ لفظ (زيد) ، ورفعه حملاً على المعنىٰ ؛ لأن المعنىٰ : ما قام إلا زيد وعمرو ؛ وهو من الإتباع على المعنى المسمىٰ بالتوهم ، ومع (إلا) لا يجوز إلا مراعاة اللفظ فقط . انتهىٰ من « الكواكب » .

(**وإذا مدت « سوىً »**) أي : زيد في آخرها همزة : بأن قيل فيها : سواء زيد ـ بفتح السين والواو مع المد في آخرها ـ بوزن (سماء) ، أو بكسر السين وفتح الواو مع المد بوزن (بناء) (. . **كان إعرابها ظاهراً**) في آخرها ؛ يعني : على الهمزة ؛ لعدم المانع من ظهوره ؛ لأنه اسم صحيح الآخر (**وإذا قصرت**) سوىً ؛ أي : منعت من المد في آخرها مع كسر السين بوزن (رضاً) ، أو مع ضمها بوزن

. . كان مقدراً على الألف ، والمستثنىٰ بـ(ليس ولا يكون) منصوب لا غير ؛ لأنه خبرهما نحو : قام القوم ليس زيداً ولا يكون زيداً ،

(هدىً) (. . **كان**) إعرابها (**مقدراً على الألف**) اللينة ، منع من ظهوره التعذر لأنه حينئذ اسم مقصور (**والمستثنىٰ بـ« ليس ولا يكون » منصوب**) وجوباً (**لا غير**) النصب جائزاً فيه ، وإنما وجب نصبه (**لأنه**) أي : لأن المستثنىٰ بهما (**خبرهما**) في الأصل ، وخبر الأفعال الناسخة واجب النصب لا غير مثالهما (**نحو** : **قام القوم ليس زيداً ولا يكون زيداً**) بنصب (زيد) علىٰ أنه خبرهما ، واسمهما ضمير مستتر فيهما وجوباً ، **وإعرابهما** : (قام القوم) : فعل وفاعل ، والجملة مستأنفة (ليس) : فعل ماض ناقص موضوع للاستثناء مبني على الفتح (زيداً) : خبرها منصوب على الاستثناء ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، واسمها ضمير مستتر فيها وجوباً ؛ لجريانه مجرى المثل تقديره : (هو) يعود على الوصف المفهوم من الفعل السابق ، أو شبهه ، سواء كان الوصف اسم فاعل أو اسم مفعول تقديره : ليس القائم زيداً ، أو على البعض المفهوم من الكل السابق تقديره : ليس البعض القائم زيداً ، **وتقول في إعراب** : قام القوم لا يكون زيداً : (لا) نافية (يكون) : فعل مضارع ناقص موضوع للاستثناء (زيداً) : خبرها منصوب على الاستثناء ، واسمها ضمير مستتر فيها وجوباً ؛ لجريانه مجرى المثل تقديره : (هو) يعود على الوصف المفهوم من الفعل السابق ، أو الوصف السابق تقديره : لا يكون القائم زيداً ، أو على البعض المفهوم من الكل السابق تقديره : لا يكون البعض القائم زيداً ، وجملة (ليس ولا يكون) في موضع نصب على الحال ؛ كما قاله السيرافي ، أو مستأنفة ؛ كما صححه ابن عصفور ، ومحل ما ذكروه إذا كان الفعل السابق مبنياً للفاعل ؛ فإن كان مبنياً للمفعول . . عاد الضمير على اسم المفعول المفهوم من الفعل السابق نحو : القوم ضربوا ليس أو لا يكون زيداً ؛ أي : ليس أو

والمستثنىٰ بـ(خلا وعدا وحاشا) يجوز جره ونصبه بها نحو : قام القوم خلا زيداً وخلا زيد ، وعدا زيداً وعدا زيد ، وحاشا زيداً وحاشا زيد ؛

لا يكون هو ؛ أي : المضروب زيداً ، فلو عبروا بالوصف كما عبرنا به . . لكان أشمل وأعم ، وقولهم : المفهوم من الفعل السابق الأولىٰ زيادة (أو الوصف) ؛ كما زدناه ليشمل نحو : القوم ضاربون ليس أو لا يكون زيداً . انتهىٰ « عطار » .

(**والمستثنىٰ بـ« خلا وعدا وحاشا »**) ولا يكون الاستثناء بهٰذه الأفعال إلا متصلاً ، قال أبو حيان : (فلا تقول : ما في الدار أحد خلا حماراً) (**يجوز جره**) بها علىٰ تقدير حرفيتها ، لـٰكن الجر بالأولين قليل ، ولذا لم يحفظه سيبويه في (عدا) .

(**و**) يجوز (**نصبه**) أي : نصب المستثنىٰ (**بها**) علىٰ أنه مفعول به علىٰ تقدير فعليتها ، ومحل جواز الوجهين ؛ أعني : الجر والنصب بها إن تجردت من (ما) المصدرية ؛ كما يعلم من كلامه الآتي (**نحو : قام القوم خلا زيداً وخلا زيد ، وعدا زيداً وعدا زيد ، وحاشا زيداً وحاشا زيد**) ، وإعرابه : (قام القوم) : فعل وفاعل ، والجملة مستأنفة (خلا) : فعل ماض جامد من أفعال الاستثناء مبني بفتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لجريانه مجرى المثل تقديره : (هو) يعود على البعض المفهوم من الكل السابق عند البصريين تقديره : قام القوم خلا هو ؛ أي : بعضهم زيداً ، أو يعود على الوصف المفهوم من الفعل السابق عند سيبويه تقديره : قام القوم خلا هو ؛ أي : القائم زيداً ، أو يعود على المصدر المفهوم من الفعل السابق أيضاً عند الكوفيين تقديره : قام القوم خلا هو ؛ أي : قيامهم قيام زيد (زيداً) : مفعول به منصوب على الاستثناء ، وجملة (خلا) من الفعل والفاعل حال من القوم تقديره : قام القوم حالة كونهم مجاوزين زيداً ، أو مجاوزاً قيامهم قيام زيد ، أو خلا زيد

فإن جررت . . فهي حروف جر ، وإن نصبت . . فهي أفعال ، إلا أن سيبويه لم يسمع في المستثنىٰ بـ(حاشا) إلا الجر ،

(خلا) : حرف جر واستثناء مبني على السكون (زيد) : مجرور بـ(خلا) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور لا متعلق له هنا ؛ لأنه ما استثني به من حروف الجر لا يتعلق بشيء ؛ كحرف الجر الزائد كما ذكره الكفراوي ، وقيل : يتعلق بما قبله من فعل أو شبهه ؛ كما ذكره الحامدي ، وجملة (قام القوم) مستأنفة (وعدا عمراً ، وعدا عمرو) الواو : عاطفة (عدا) : فعل من أفعال الاستثناء مبني بفتح مقدر ، منع من ظهوره التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لشبهه بالمثل تقديره : (هو) يعود على البعض المفهوم من الكل السابق عند البصريين تقديره : قام القوم عدا بعضهم زيداً ، أو يعود على الوصف المفهوم من الفعل السابق عند سيبويه تقديره : قام القوم عدا هو ؛ أي : القائم زيداً ، أو يعود على المصدر المفهوم من الفعل أيضاً عند الكوفيين تقديره : قام القوم عدا هو ؛ أي : قيامهم قيام زيد (زيداً) : مفعول به منصوب على الاستثناء ، وجملة (عدا) من الفعل والفاعل في محل النصب حال من القوم تقديره : حالة كونهم مجاوزين زيداً ، أو مجاوزاً قيامهم قيام زيد ، وقس علىٰ ما ذكرناه ما بقي من إعراب الأمثلة ، وإن أردت البسط فيه . . فراجع « الباكورة الجنية » .

(**فإن جررت**) أيها النحويُّ بكل منها المستثنىٰ (. . **فهي حروف جر**) غير متعلقة بشيء كما مر آنفاً ، والأولىٰ للمصنف : التعبير بأحرف جر ؛ لأنها من أفراد جمع القلة لا من الكثرة (**وإن نصبت**) بكل منها (. . **فهي أفعال**) ماضية متعدية إلى المستثنىٰ (**إلا أن سيبويه**) أي : لكن أن سيبويه (**لم يسمع**) من فصحاء العرب حين تتبع كلامهم (**في المستثنىٰ بـ« حاشا » إلا الجر**) فالتزم حرفيتها ، وأوجب الجر بها ، ونفى النصب بها ، ولكن غيره سمع من العرب النصب بها أيضاً ،

وتتصل (ما) بـ(عدا وخلا) فيتعين النصب ، ولا تتصل (ما) بـ(حاشا) تقول : قام القوم ما عدا زيداً ، وقال لبيد :

ألا كل شيء ما خلا الله باطل

كقولهم : اللهم ؛ اغفر لي ولمن يسمع هـٰذا الدعاء ، حاشا الشيطان وأبا الأصبغ ، فجوزه ، والمثبت مقدَّم على النافي (**وتتصل « ما »**) المصدرية (**بـ« عدا وخلا »** **فيتعين**) حينئذ (**النصب**) بهما للمستثنىٰ ؛ لأن (ما) المصدرية لا تدخل إلا على الفعل (**ولا تتصل « ما »**) المصدرية (**بـ« حاشا »**) إلا نادراً ، بخلاف (خلا وعدا) أي : لا يجوز دخول (ما) المصدرية علىٰ حاشا كما نص عليه سيبويه ؛ لعدم سماعه ؛ خلافاً لمن جوز اتصال (ما) بها ؛ قياساً علىٰ (خلا وعدا) وهو ما مشىٰ عليه صاحب « الآجرومية » ، قال ابن عنقاء : (دخول « ما » علىٰ حاشا رأي لابن مالك ؛ تبعاً لقوم منهم ، والصحيح : وفاقاً للجمهور ، أن « ما » لا تدخل علىٰ حاشا إلا في ضرورة أو شذوذ ؛ وهي حينئذ زائدة لا مصدرية وإن نصب ما بعدها) انتهىٰ .

(**تقول**) في مثال اتصالها بعدا : (**قام القوم ما عدا زيداً**) بالنصب لا غير (**وقال لبيد**) بفتح اللام وكسر الموحدة ابن ربيعة العامري ، وفد علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلم وحسن إسلامه ، وكان من فحول شعراء الجاهلية ، وكان من المعمرين ، عاش مئة وأربعاً وخمسين سنة (١٥٤هـ) ، ولم يقل شعراً بعد إسلامه ، وكان يقول : أبدلني الله تعالىٰ به القرآن ، وقيل : قال بعده بيتاً واحداً وهو :

ما عاتب المرء الكريم كنفسه والمرء يصلحه القرين الصالح

والشاهد :

(**ألا كل شيء ما خلا الله باطل**) وكل نعيم لا محالة زائل

وأما خبر كان وأخواتها ، وخبر الحروف المشبهة بليس ، وخبر أفعال المقاربة ، واسم (إن) وأخواتها ، واسم (لا) التي لنفي الجنس . . فتقدم الكلام عليها في المرفوعات ، وأما التوابع . . فسيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالىٰ .

مثال لدخول (ما) علىٰ خلا .

(وأما خبر كان وأخواتها ، وخبر الحروف المشبهة بليس ، وخبر أفعال المقاربة ، واسم « إن » وأخواتها ، واسم « لا » التي لنفي الجنس . . فتقدم الكلام عليها في المرفوعات) استطراداً فلا حاجة إلىٰ إعادتها **(وأما التوابع)** التي من جملتها تابع المنصوب المقصود بالذكر هنا **(. . فسيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالىٰ)** في أواخر الكتاب .

إعراب المتن

(باب) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : هٰذا باب ، والخبر مرفوع (باب) : مضاف (المستثنىٰ) : مضاف إليه مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، (وأدوات الاستثناء) : الواو : استئنافية (أدوات) : مبتدأ مرفوع وهو مضاف (الاستثناء) : مضاف إليه مجرور وهو من إضافة الدال إلى المدلول (ثمانية) : خبر مرفوع ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (حرف باتفاق) : (حرف) : بدل من (ثمانية) بدل بعض من كل ، أو تفصيل من مجمل ، والبدل يتبع المبدل منه تبعه بالرفع (باتفاق) : جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(حرف) تقديره : حرف ملتبس باتفاق بينهم علىٰ حرفيته ، (وهو إلا) : الواو : استئنافية أو اعتراضية (هو) : مبتدأ (إلا) : خبر محكي ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً أو اعتراضية لا محل لها من الإعراب ، (واسمان باتفاق) : الواو : عاطفة (اسمان) : معطوف علىٰ (حرف) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع علىٰ كونه بدلاً من (ثمانية) ، وعلامة رفعه الألف ؛ لأنه مثنىً (باتفاق) : جار ومجرور صفة لـ(اسمان) تقديره : اسمان ملتبسان باتفاق بينهم ، (وهما : غير وسوىً بلغاتها) : الواو : استئنافية أو اعتراضية (هما) : الهاء : ضمير منفصل للمثنى المذكر الغائب في محل الرفع مبتدأ ، والميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التثنية (غير) : مع ما عطف عليه خبر مرفوع بالضمة الظاهرة ، و(سوىً) : معطوف علىٰ (غير) مرفوع بالضمة المقدرة ؛ للتعذر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين (بلغاتها) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق

بمحذوف حال من (سوىً) أو صفة لها ، والجملة الاسمية مستأنفة أو معترضة .

(فإنه يقال فيها : سوىً كرضاً) : الفاء : تعليلية بمعنى اللام مبنية على الفتح (إنه) : ناصب واسمه (يقال) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة الظاهرة (فيها) : جار ومجرور متعلق بـ(يقال) ، (سوىً) : نائب فاعل محكي لـ(يقال) مرفوع بالضمة المقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية (كرضاً) : جار ومجرور محكي متعلق بمحذوف حال من (سوىً) تقديره : حالة كون سوىً مشابهاً لرضاً في الوزن ، وجملة (يقال) في محل الرفع خبر (إن) تقديره : فإنه مقول فيه سوىً بوزن رضاً ، وجملة (إن) من اسمها وخبرها في محل الجر بـ(لام) التعليل المقدرة المدلول عليها بالفاء التعليلية ، المتعلقة بمعلول محذوف تقديره : وإنما قلنا بلغاتها للقول فيها سوىً بوزن رضاً ، والجملة المعللة مستأنفة ، **(وسوىً)** : معطوف محكي على (سوىً) على كونه نائب فاعل لـ(يقال) ، **(كهدىً)** : حال من (سوىً) أي : حالة كون سوىً مشابهاً لهدىً في الوزن ، **(وسواء)** : معطوف محكي على (سوىً) على كونه نائب فاعل لـ(يقال) ، **(كسماء)** : جار ومجرور حال من (سواء) أي : حالة كونه مشابهاً لـ(سماء) في الوزن ، **(وسواء)** : معطوف محكي على (سوىً) على كونه نائب فاعل لـ(يقال) ، **(كبناء)** : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (سواء) تقديره : حالة كونه مشابهاً لـ(بناء) في الوزن ، **(وفعلان باتفاق)** : (فعلان) : معطوف على قوله : (حرف باتفاق) على كونه بدلاً من (ثمانية) ، (باتفاق) : جار ومجرور متعلق بمحذوف على كونه صفة لـ(فعلان) تقديره : فعلان ملتبسان باتفاق ، **(وهما : ليس ولا يكون)** : الواو : استئنافية أو معترضة (هما) : مبتدأ (ليس ولا يكون) : خبر محكي مرفوع بضمة مقدرة على نون (يكون) ، والجملة

الاسمية معترضة أو مستأنفة .

(**ومتردد بين الفعلية والحرفية**) : (متردد) معطوف علىٰ قوله : (حرف باتفاق) علىٰ كونه بدلاً من (ثمانية) ، (بين) : منصوب على الظرفية متعلق بـ(متردد) وهو مضاف (الفعلية) : مضاف إليه (والحرفية) : معطوف على (الفعلية) ، (**وهو : خلا وعدا وحاشا**) : الواو : استئنافية (هو) : مبتدأ (خلا) : خبر محكي (عدا وحاشا) : معطوفان محكيان علىٰ (خلا) مرفوعان بضمة مقدرة ، والجملة الاسمية مستأنفة ، (**ويقال فيها : حاش وحشا**) : الواو : استئنافية (يقال) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع (فيها) : جار ومجرور متعلق بـ(يقال) ، (حاش) : نائب فاعل محكي لـ(يقال) ، (وحشا) : معطوف محكي علىٰ (حاش) ، والجملة الفعلية مستأنفة ، (**فالمستثنىٰ بإلا ينصب**) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن أدوات الاستثناء ثمانية ، وأردت بيان حكم المستثنىٰ بكل منها. . فأقول لك : المستثنىٰ بإلا. . . إلخ (المستثنىٰ) : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور بـ(إلا) : جار ومجرور محكي متعلق بالمستثنىٰ (ينصب) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ؛ لإسناده إلى الغائب تقديره : (هو) يعود على المستثنىٰ ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : فالمستثنىٰ بإلا منصوب وجوباً ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة من فعل شرطها وجوابها مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**إذا كان الكلام تاماً موجباً**) : (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان ، مجرد

عن معنى الشرط في محل النصب على الظرفية مبني على السكون (كان الكلام) : فعل ناقص واسمه (تاماً) : خبره (موجباً) : خبر ثان له أو صفة لـ(تاماً) ، وجملة (كان) في محل الخفض بإضافة إذا إليها ، والظرف متعلق بـ(ينصب) أي : ينصب وقت كون الكلام تاماً موجباً .

(والتام هو ما ذكر فيه المستثنىٰ منه) : الواو : استئنافية (التام) : مبتدأ (هو) : ضمير فصل (ما) : اسم موصول في محل الرفع خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية مستأنفة (ذكر) : فعل ماض مغير الصيغة (فيه) : جار ومجرور متعلق بـ(ذكر) (المستثنىٰ منه) : نائب فاعل محكي مرفوع بضمة مقدرة علىٰ هاء (منه) ، وجملة (ذكر) صلة لـ(ما) الموصولة .

(والموجب هو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه) : الواو : عاطفة (الموجب) : مبتدأ (هو) : ضمير فصل (الذي) : اسم موصول في محل الرفع خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله : (والتام. . .) إلخ ، (لم) : حرف نفي وجزم (يتقدم) : فعل مضارع مجزوم بـ(لم) ، (عليه) : جار ومجرور متعلق بـ(يتقدم) ، (نفي) : فاعل مرفوع (ولا) : الواو : عاطفة (لا) : زائدة زيدت لتأكيد نفي ما قبلها (شبهه) : معطوف علىٰ (نفي) ومضاف إليه ، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو قوله تعالىٰ ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (قوله) : مضاف إليه ، وجملة (تعالىٰ) حال لازمة من ضمير قوله : (﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾) : مقول محكي لـ(قوله) منصوب بفتحة مقدرة علىٰ لام (قليلاً) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (وكقولك) : الواو : عاطفة (كقولك) : جار ومجرور ومضاف إليه

متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك كائن كقولك ، والجملة معطوفة علىٰ جملة (نحو) ، (**قام القوم إلا زيداً ، وخرج الناس إلا عمراً**) : مقول محكي لـ(قولك) ، والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ راء (عمراً) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**سواء كان الاستثناء متصلاً كما مثلنا أو منقطعاً**) : (سواء) : خبر مقدم لمبتدأ متصيد من جملة (كان) المذكورة بعده (كان الاستثناء) : فعل ناقص واسمه (متصلاً) خبره (كما) : الكاف : حرف جر وتمثيل (ما) : اسم موصول في محل الجر بـ(الكاف) ، (مثلنا) : فعل وفاعل ، والجملة صلة لـ(ما) الموصولة ، والعائد محذوف جوازاً تقديره : كما مثلناه ، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك كائن كالمثال الذي مثلناه آنفاً ، والجملة من المبتدأ والخبر معترضة لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه ، أو حرف عطف وتفصيل (منقطعاً) : معطوف علىٰ (متصلاً) علىٰ كونه خبراً لـ(كان) ، وجملة (كان) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه مبتدأ مؤخراً لـ(سواء) من غير سابك لإصلاح المعنىٰ تقديره : وكون الاستثناء متصلاً أو منقطعاً سيان في وجوب نصب المستثنىٰ بإلا حينئذ ، والجملة مستأنفة ، (**نحو : قام القوم إلا حماراً**) : (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف (قام القوم إلا حماراً) : مضاف إليه محكي .

(**وإن كان الكلام تاماً غير موجب**) : الواو : استئنافية (إن) : حرف شرط جازم (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها (الكلام) : اسمها مرفوع (تاماً) : خبرها (غير موجب) : صفة

لـ(تاماً) ، (. . جاز في المستثنى البدل والنصب) : (جاز) : فعل ماض في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه جواب شرط لها (في المستثنىٰ) : جار ومجرور متعلق بـ (جاز) (البدل) : فاعل (جاز) ، (والنصب) : معطوف على (البدل) ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (على الاستثناء) : جار ومجرور متعلق بالنصب .

(**والأرجح في المتصل البدل ؛ أي : يجعل المستثنىٰ بدلاً من المستثنىٰ منه فيتبعه في إعرابه**) : الواو : استئنافية (الأرجح) : مبتدأ (في المتصل) : جارو مجرور متعلق بـ(الأرجح) ، (البدل) : خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً أو نحوياً ؛ (أي) : حرف عطف وتفسير مبني على السكون (يجعل) : فعل مضارع مغير الصيغة (المستثنىٰ) : نائب فاعل مرفوع وهو المفعول الأول (بدلاً) : مفعول ثان لـ(جعل) ، (من المستثنىٰ منه) : جار ومجرور محكي متعلق بـ(بدلاً) لأنه اسم مصدر لأبدل الرباعي (فيتبعه) : فعل مضارع وفاعله مستتر ومفعول به (في إعرابه) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(يتبعه) ، وجملة (يتبع) معطوف علىٰ جملة (يجعل) ، وجملة (يجعل) في محل الرفع مفسر لقوله : (البدل) تقديره : والأرجح البدل ؛ أي : جعله بدلاً من المستثنىٰ منه فتبعَهُ إياه (**نحو قوله تعالىٰ : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾**) ، (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (قوله تعالىٰ) : مضاف إليه مجرور (ما فعلوه إلا قليل منهم) : مقول محكي لـ(قوله) منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ميم (منهم) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

(**والمراد بشبه النفي : النهي**) : الواو : استئنافية (المراد) : مبتدأ (بشبه

النفي) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(المراد) ، (النهي) : خبر المبتدأ ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (نحو : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾) : (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك) : مضاف إليه محكي ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ كاف (امرأتك) .

(**والاستفهام**) : معطوف علىٰ قوله : (النهي) ، (نحو : ﴿ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾) : (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ نون (الضالون) ، (**والنصب عربي جيد**) : الواو : استئنافية (النصب) : مبتدأ (عربي) : خبره (جيد) : خبر ثان ، أو بدل من الخبر ، والجملة مستأنفة ، (**قرىء به في السبع في قليل وامرأتك**) : (قرىء) : فعل ماض مغير الصيغة (به) : جار ومجرور في محل الرفع نائب فاعل لـ(قرىء) ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر ثالث للمبتدأ (في السبع) : جار ومجرور متعلق بـ(قرىء) ، (في) : حرف جر (قليل وامرأتك) : مجرور محكي ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ كاف (امرأتك) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور قبله علىٰ كونه متعلقاً بـ(قرىء) .

(**وإن كان الاستثناء منقطعاً.. فالحجازيون يوجبون النصب**) : الواو : استئنافية (إن) : حرف شرط جازم (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها (الاستثناء) : اسمها (منقطعاً) خبرها (فالحجازيون) : الفاء : رابطة لجواب (إن) الشرطية وجوباً ؛ لكون الجواب

جملةً اسمية (الحجازيون) : مبتدأ مرفوع بالواو (يوجبون) : فعل وفاعل مرفوع بثبات النون (النصب) : مفعول به ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ والجملة الاسمية في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها مستأنفة ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾) : مضاف إليه محكي ، (**وتميم يرجحونه ويجيزون الإتباع**) : الواو : استئنافية (تميم) : مبتدأ مرفوع (يرجحونه) : فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ (ويجيزون الإتباع) : فعل وفاعل ومفعول به في محل الرفع ، معطوفة علىٰ جملة (يرجحونه) والتقدير : وتميم مرجحون النصب ومجيزون الإتباع ، والجملة الاسمية مستأنفة ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**ما قام القوم إلا حماراً وإلا حمار**) : مضاف إليه محكي .

(**وإن كان الكلام ناقصاً**) : الواو : استئنافية (إن) : حرف شرط جازم (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها (الكلام) : اسمها (ناقصاً) : خبرها ، (**وهو الذي لم يذكر فيه المستثنىٰ منه ، ويسمى : استثناء مفرغاً**) : الواو : اعتراضية (هو) : مبتدأ (الذي) : خبر ، والجملة الاسمية معترضة لا محل لها من الإعراب (لم) : حرف نفي وجزم (يذكر) : فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بـ(لم) ، (فيه) : جار ومجرور متعلق بـ(يذكر) ، (المستثنىٰ منه) : نائب فاعل محكي ، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب (ويسمى) : الواو : عاطفة (يسمىٰ) : فعل مضارع مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود

على (الكلام) ، (استثناء) : مفعول ثان لـ(يسمىٰ) ، (مفرغاً) : صفة لـ(استثناء) ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة الصلة ، (. . **كان المستثنىٰ علىٰ حسب العوامل**) : (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها (المستثنى) : اسمها (علىٰ حسب العوامل) : جار ومجرور ومضاف إليه ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لـ(كان) ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها مستأنفة ، (**فيعطىٰ ما يستحقه لو لم توجد إلا**) : الفاء : عاطفة (يعطىٰ) : فعل مضارع مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على المستثنىٰ ، وهو المفعول الأول لـ(أعطىٰ) ، (ما) : اسم موصول في محل النصب مفعول ثان لـ(يعطىٰ) ، (يستحقه) : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على المستثنىٰ ، والهاء ضمير متصل يعود علىٰ (ما) الموصولة في محل النصب مفعول به ، والجملة صلة لـ(ما) الموصولة ، وجملة (يعطىٰ) في محل الجزم معطوفة علىٰ جملة (كان) ، (لو) : حرف شرط غير جازم مبني على السكون (لم) : حرف جزم (توجد) : فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بـ(لم) ، (إلا) : نائب فاعل محكي لـ(توجد) ، والجملة الفعلية فعل شرط لـ(لو) لا محل لها من الإعراب ، وجواب (لو) معلوم مما قبلها تقديره : لو لم توجد إلا يستحقه ، وجملة (لو) من فعل شرطها وجوابها لا محل لها من الإعراب .

(**وشرطه كون الكلام غير إيجاب**) : الواو : استئنافية (شرطه) : مبتدأ ومضاف إليه (كون الكلام) : خبر ومضاف إليه ، وهو من إضافة المصدر إلى اسمه (غير إيجاب) : خبر للكون ومضاف إليه ، والجملة الاسمية مستأنفة ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (**نحو**) :

مضاف ، (ما قام إلا زيد ، وما رأيت إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيد) : مضاف إليه محكي مجرور ، (وكقوله تعالىٰ) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن كقوله تعالىٰ ، والجملة معطوفة علىٰ جملة (نحو) ، (﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ ، ﴿ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ ، ﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾) : مقول محكي لقوله تعالىٰ .

(والمستثنىٰ بغير وسوىً بلغاتها) : الواو : عاطفة (المستثنىٰ) : مبتدأ (بغير) : جار ومجرور متعلق بـ(المستثنىٰ) ، (وسوىً) : معطوف علىٰ (غير) مجرور (بلغاتها) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف حال من (سوىً) ، (مجرور) : خبر المبتدأ ، (بالإضافة) : متعلق بـ(مجرور) ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالمستثنىٰ بإلا) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة .

(ويعرب غير وسوىً بما يستحقه المستثنىٰ بإلا) : الواو : عاطفة (يعرب) : فعل مضارع مغير الصيغة (غير) : نائب فاعل لـ(يعرب) ، (وسوىً) : معطوف علىٰ (غير) ، والجملة الفعلية معطوفة على الجملة الاسمية المذكورة قبلها (بما) : جار ومجرور متعلق بـ(يعرب) ، (يستحقه) : فعل ومفعول (المستثنىٰ) : فاعل (يستحق) ، (بإلا) : جار ومجرور محكي متعلق بـ(المستثنىٰ) ، (فيجب نصبهما) : فعل وفاعل ومضاف معطوف علىٰ (يعرب) ، (في نحو) : جار ومجرور متعلق بـ(نصبهما) أو بـ(يجب) ، (نحو) : مضاف ، (قاموا غير زيد وسوىٰ زيد) : مضاف إليه مجرور محكي .

(ويجوز الإتباع) : فعل وفاعل ، (والنصب) : معطوف على (الإتباع) ، (في نحو) : جار ومجرور متعلق بـ(يجوز) ، وجملة (يجوز) معطوفة علىٰ

جملة (يجب) ، (نحو) : مضاف ، (ما قاموا غير زيد وسوىٰ زيد) : مضاف إليه محكي .

(**ويعربان**) : الواو : عاطفة (يعربان) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بثبات النون ، والألف ضمير متصل في محل الرفع نائب فاعل ، والجملة معطوف علىٰ جملة قوله : (ويعرب غير وسوىٰ) ، (**بحسب العوامل**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(يعربان) ، (**في نحو**) : جار ومجرور متعلق بـ(يعربان) ، (نحو) : مضاف ، (**ما قام غير زيد وسوىٰ زيد**) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ دال (زيد) ، (**وما رأيت غير زيد وسوىٰ زيد**) : معطوف محكي علىٰ (ما قام غير زيد) علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) ، وكذلك قوله : (**وما مررت بغير زيد وسوىٰ زيد**) : معطوف محكي علىٰ (ما قام غير زيد) علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) .

(**وإذا مدت سوىً**) : الواو : استئنافية (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان (مدت سوىً) : فعل ماض مغير الصيغة ونائب فاعل ، والتاء علامة تأنيث نائب فاعل ، والجملة الفعلية في محل الخفض بإضافة (إذا) إليها علىٰ كونها فعل شرط لها ، والظرف متعلق بالجواب ، (. . **كان إعرابها ظاهراً**) : فعل ناقص واسمه وخبره ، والجملة جواب إذا لا محل لها من الإعراب ، (**وإذا قصرت . . كان مقدراً على الألف**) : الواو : عاطفة (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان (قصرت) : (قصر) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، والتاء علامة تأنيث نائب الفاعل ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ (سوىً) ، والجملة الفعلية في محل الخفض بإضافة إذا إليها علىٰ كونها فعل شرط لها ، والظرف متعلق بالجواب الآتي ، (**كان**) : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير

مستتر فيها يعود على الإعراب (مقدراً) : خبرها منصوب (على الألف) : جار ومجرور متعلق بـ(مقدراً) ، وجملة (كان) جواب إذا لا محل لها من الإعراب ، وجملة (إذا) معطوفة علىٰ جملة قوله : (وإذا مدت سوىً) .

(**والمستثنىٰ بليس ولا يكون منصوب لا غير**) : الواو : عاطفة (المستثنىٰ) : مبتدأ (بليس) : جار ومجرور محكي متعلق بـ(المستثنىٰ) ، (ولا يكون) : معطوف محكي علىٰ (ليس) منصوب خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله : (المستثنىٰ بإلا) ، (**لا غير**) : (لا) : نافية للوحدة تعمل عمل ليس، ترفع الاسم وتنصب الخبر مبنية على السكون (غير) : في محل الرفع اسمها مبني على الضم؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً؛ لافتقاره إلى المضاف إليه المحذوف، وإنما حرك ؛ ليعلم أن له أصلاً في الإعراب وكانت الحركة ضمة ؛ لشبهه بأسماء الغايات ؛ كقبل وبعد في الإبهام إذا حذف المضاف إليه ونوي معناه ، وخبر (لا) محذوف جوازاً تقديره : لا غير النصب جائزاً فيه (جائزاً) : خبرها منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وجملة (لا) من اسمها وخبرها حال من الضمير المستكن في الخبر تقديره : والمستثنىٰ بليس ولا يكون منصوب هو حالة كونه عادماً جواز غير النصب فيه، (**لأنه خبرهما**): اللام: حرف جر وتعليل (أنه): حرف نصب واسمه (خبرهما : خبره ومضاف إليه ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بـ(اللام) تقديره: لكونه خبرهما، والجار والمجرور متعلق بمعلول محذوف جوازاً تقديره : وإنما لم يجز غير النصب فيه لكونها خبرهما ، والجملة المحذوفة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**قام القوم ليس زيداً ولا يكون زيداً**) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ دال (زيداً) .

(والمستثنىٰ) : مبتدأ، (بخلا) : جار ومجرور محكي متعلق بـ(المستثنىٰ)، (وعدا وحاشا) : معطوفان محكيان علىٰ (خلا) ، (يجوز جره) : فعل وفاعل ومضاف إليه ، (ونصبه) : معطوف علىٰ (جره) ، (بها) : جار ومجرور تنازع فيه كل من جره ونصبه متعلق بـ(جره) لسبقه علىٰ مذهب البصريين ، وبنصبه لقربه علىٰ مذهب الكوفيين ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : والمستثنىٰ بخلا وعدا وحاشا جائز جره ونصبه بها ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالمستثنىٰ بإلا) علىٰ كونه مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (قام خلا زيداً وخلا زيد ، وعدا زيداً وعدا زيد ، وحاشا زيداً وحاشا زيد) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ دال (حاشا زيد) .

(فإن جررت) بها (. . فهي حروف) جر واستثناء ، (وإن نصبت) بها (. . فهي أفعال) استثناء ، الفاء : حرف عطف وتفصيل (إن) : حرف شرط جازم (جررت) : فعل وفاعل ، وحد الفعل (جرر) ، (جرر) : فعل ماض مبني على السكون ؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك ، والتاء ضمير المخاطب في محل الرفع فاعل مبني على الفتح ، والجملة من الفعل والفاعل في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها (فهي) : رابطة لجواب (إن) الشرطية وجوباً ؛ لكون الجواب جملة اسمية (هي) : مبتدأ (حروف) : خبر ، والجملة الاسمية في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل الرفع معطوفة علىٰ جملة قوله : (يجوز جره ونصبه بهما) ، (وإن نصبت) : جازم وفعل وفاعل ، والجملة فعل شرط لـ(إن) الشرطية (فهي أفعال) : مبتدأ وخبر ، والجملة الاسمية جواب الشرط لـ(إن)

الشرطية ، وجملة (إن) الشرطية المذكورة معطوفة علىٰ جملة : (إن الشرطية) المذكورة قبلها .

(إلا أن سيبويه لم يسمع في المستثنىٰ بحاشا إلا الجر) : (إلا) : أداة استدراك بمعنىٰ لكن مبنية على السكون (أن) : حرف نصب وتوكيد ومصدر مبنية على الفتح (سيبويه) : في محل النصب اسمها مبني على الكسر ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً بواسطة تركبه من اسم الصوت المشبه بأسماء الأفعال في بنائه ، وإنما حرك فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص (لم يسمع) : (لم) : حرف نفي وجزم (يسمع) : فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (سيبويه) ، (في المستثنىٰ): جار ومجرور متعلق بـ(لم يسمع) ، (بحاشا) : جار ومجرور محكي متعلق بـ(المستثنىٰ) ، (إلا) : أداة استثناء (الجر) : منصوب على الاستثناء ، وجملة (لم يسمع) في محل الرفع خبر (أن) تقديره : لكن أن سيبويه غير سامع في حاشا إلا الجر ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه مبتدأ خبره محذوف تقديره : لكن عدم سماع سيبويه غير الجر في المستثنىٰ بحاشا حاصل، والجملة من المبتدأ والخبر جملة استدراكية لا محل لها من الإعراب .

(وتتصل ما بعدا وخلا فيتعين النصب ، ولا تتصل بحاشا) : الواو : استئنافية (تتصل) : فعل مضارع (ما) : فاعل محكي مرفوع بضمة مقدرة ، والجملة الفعلية مستأنفة (بعدا) : جار ومجرور محكي متعلق بـ(تتصل) ، (وخلا) : معطوف محكي علىٰ (عدا) مجرور (فيتعين) : الفاء : عاطفة تفريعية مبنية على الفتح (يتعين) : فعل مضارع مرفوع (النصب) : فاعل ، والجملة الفعلية معطوفة ومفرعة علىٰ جملة : (تتصل) ، (ولا تتصل) : الواو : عاطفة (لا) : نافية

(تتصل) : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ (ما) ، (بحاشا) : جار ومجرور محكي متعلق بـ(لا تتصل) ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة قوله : (ولا تتصل) ، (**تقول** : **قام القوم ما عدا زيداً**) : (تقول) : فعل مضارع وفاعله مستتر ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**قام القوم ما عدا زيداً**) : مقول محكي لـ(تقول) منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ دال (زيد) ، (**وقال لبيد**) : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة علىٰ جملة : (تقول) ، (**ألا كل شيء ما خلا الله باطل**) : مقول محكي لـ(قال) منصوب بفتحة مقدرة علىٰ لام (باطل) .

(**وأما خبر كان وأخواتها**) : الواو : استئنافية (أما) : حرف شرط وتفصيل (خبر) : مبتدأ مرفوع وهو مضاف (كان) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة (وأخواتها) : معطوف علىٰ (كان) مجرور بكسرة ظاهرة ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، (**وخبر الحروف المشبهة بليس**) : الواو : عاطفة (خبر) : معطوف علىٰ (خبر كان) مرفوع بضمة ظاهرة وهو مضاف (الحروف) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة (المشبهة) : صفة لـ(الحروف) مجرور بكسرة ظاهرة (بليس) : جار ومجرور محكي متعلق بـ(المشبهة) ، (**وخبر أفعال المقاربة**) : الواو : عاطفة (خبر) : معطوف علىٰ (خبر كان) مرفوع وهو مضاف (أفعال) : مضاف إليه (أفعال) : مضاف (المقاربة) : مضاف إليه ، (**واسم إن**) : معطوف علىٰ (خبر كان) ، و(إن) : مضاف إليه محكي ، (**وأخواتها**) : معطوف علىٰ (إن) مجرور بكسرة ظاهرة ، (**واسم لا**) : معطوف علىٰ (خبر كان) وهو مضاف (لا) : مضاف إليه محكي ، (**التي**) : اسم موصول في محل الجر صفة لـ(لا) ، (**لنفي الجنس**) : جار ومجرور ومضاف إليه

متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صلة للموصول وهو ؛ أعني : الموصول جامد مؤول بمشتق تقديره : واسم (لا) الموضوعة لنفي الجنس أو المعلومة وضعها للجنس ، (. . **فتقدم الكلام عليها في المرفوعات**) : الفاء : رابطة لجواب (أما) واقعة في غير موضعها (تقدم الكلام) : فعل وفاعل (عليها) : جار ومجرور متعلق بـ(تقدم) ، (في المرفوعات) : جار ومجرور متعلق بـ(تقدم) أيضاً ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : وأما خبر كان وأخواتها مع ما ذكر بعدها . . فمتقدم الكلام عليها في المرفوعات ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**وأما التوابع . . فسيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالىٰ**) : الواو : عاطفة (أما) : حرف شرط (التوابع) : مبتدأ (فسيأتي) : الفاء : رابطة لجواب (أما) ، (سيأتي) : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالياء (الكلام) : فاعل مرفوع (عليها) : جار ومجرور متعلق بـ(سيأتي) ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : وأما التوابع . . فآت الكلام عليها ، والجملة من المبتدأ والخبر جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها معطوفة علىٰ جملة (أما المذكورة قبلها) علىٰ كونها مستأنفة (إن شاء الله تعالىٰ) : (إن) : حرف شرط جازم (شاء الله) : فعل وفاعل ، والجملة في محل الجزم بـ(إن الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها ، وجملة (تعالىٰ) حال لازمة من لفظ الجلالة ، وجواب (إن) الشرطية معلوم مما قبلها تقديره : إن شاء الله تعالىٰ سيأتي الكلام عليها في آخر الكتاب ، وجملة (إن) الشرطية جملة مسوقة للتعليق لا محل لها من الإعراب .

* * *

(باب المستثنىٰ)

[ش] : هو المذكور بعد (إلا) أو إحدىٰ أخواتها ، مخالفاً لما قبلها نفياً وإثباتاً (وأدوات الاستثناء) الذي هو إخراج ما بعد (إلا) أو إحدىٰ أخواتها من حكم ما قبلها إيجاباً وسلباً . . . .

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب المستثنىٰ)

(هو) أي : المستثنىٰ : هو الاسم (المذكور بعد « إلا » أو) بعد (إحدىٰ أخواتها) أي : نظائرها في الإخراج فقوله : (المذكور) جنس شامل للمتصل والمنقطع وغيرهما مما يذكر في الكلام ، ولم يقل المخرج ؛ لئلا يخرج المنقطع ، وفيه أن في المنقطع إخراجاً من حكم مفهوم الكلام ، وإن لم يكن من مفهوم اللفظ . . فإنه إذا قيل : جاء القوم . . فهم عرفاً مجيء ما يتعلق بهم أيضاً فقولهم : إلا الحمار إخراج من هـٰذا المفهوم ؛ كما صرح بذلك البدر ابن مالك ، وقوله : (بعد إلا أو إحدىٰ أخواتها) فصل مخرج لما عدا المستثنىٰ ، وقوله : (مخالفاً لما قبلها) أي لما قبل إلا أو إحدىٰ أخواتها : حال من الضمير المستكن في المذكور ؛ أي : حال كون ذلك المذكور بعدها مخالفاً لما قبلها (نفياً) نحو : قام القوم إلا زيداً (وإثباتاً) نحو : ما قام القوم إلا زيداً ، وقوله : (مخالفاً . . .) إلخ ، حكم وليس من الحد ، ولذا أسقطه ابن الحاجب . انتهىٰ من « يس على المجيب » .

(وأدوات الاستثناء) الصادقة بالحرف والاسم والفعل ؛ أي : وأدوات الاستثناء (الذي هو إخراج ما بعد « إلا » أو) ما بعد (إحدىٰ أخواتها من حكم ما قبلها إيجاباً) أي : إثباتاً (وسلباً) أي : نفياً ، واحترز بقوله : (الذي هو إخراج ما بعد

(ثمانية)

إلا . . .) إلخ ، عن الاستثناء بمعنى التعليق المعروف عند الفقهاء في (باب الطلاق والعتق والإقرار) مثلاً نحو قولهم : أنت طالق إن شاء الله ، أعتقتك إن شاء الله ، له علي ألف إن شاء الله ؛ فهـٰذا استثناء يمنع وقوع الطلاق والعتق والإقرار ، فهـٰذا التعليق بالمشيئة يسمىٰ عندهم : استثناءً . انتهىٰ « فوائد » .

وقال الأزهري : (المستثنىٰ : هو المخرج تحقيقاً أو تقديراً ؛ من مذكور أو متروك ، بـ(إلا) أو بما في معناها بشرط الفائدة) فالمخرج جنس يشمل المخرج بالبدل ؛ كأكلت الرغيف ثلثه ، وبالصفة نحو : أعتق رقبة مؤمنة ، وبالغاية نحو : ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ ، وبالشرط اقتل الذمي إن حارب ، وبالاستثناء نحو : ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ، وقوله : (تحقيقاً) يريد به الاستثناء المتصل ، وقوله : (أو تقديراً) يريد به الاستثناء المنقطع ، وقوله : (من مذكور) يريد به ما عدا المفرغ ؛ وهو المسمىٰ بالاستثناء التام ، وقوله : (أو متروك) يريد المفرغ ، وقوله : (بإلا أو بإحدىٰ أخواتها) يخرج به ما عدا المستثنىٰ من البدل وغيره مما ذكرناه آنفاً ، والذي في معنىٰ إلا : هو جميع أدوات الاستثناء الآتية ، وقوله : (بشرط الفائدة) احتراز عن نحو : جاءني ناس إلا زيداً ، وجاءني القوم إلا رجلاً ، فإنه لا يفيد . انتهىٰ .

وقال الشاطبي : (ومعنىٰ إخراجه : أن ذكره بعد « إلا » يبين أنه لم يرد دخوله فيما قبلها ، فبين ذلك للسامع بتلك القرينة لا أنه كان مراداً للمتكلم ، ثم أخرجه ؛ هـٰذا حقيقة الإخراج عند أئمة اللسان : سيبويه وغيره ، وهو لا يصح غيره) انتهىٰ .

أي : وأدوات الاستثناء وآلته والمراد : الألفاظ التي يُستخرج بها ما بعدها من حكم ما قبلها إيجاباً أو سلباً (ثمانية) : أي : على الأصح ، فلا يرد عليه بله ولا سيما ؛ لأن بله ليس منها ؛ خلافاً للكوفيين والبغداديين وبعض البصريين ،

وهي أربعة أقسام : الأول : (حرف باتفاق ؛ وهو : إلا) وبدأ بها ؛ لأنها أصل أدواته .

(و) الثاني : (اسمان باتفاق ؛ وهما : غير وسوىً بلغاتها) الأربع (فإنه يقال فيها : سوىً) بكسر السين والقصر (كرضاً ، وسوىً) بضمها والقصر (كهدىً ، وسواء) بفتحها والمد (كسماء ، وسواء) بكسرها والمد (كبناء) وهـٰذه أغربها ،

وليس منها أيضاً لا سيما ؛ خلافاً للكوفيين وبعض البصريين ؛ لأن ما بعدها داخل فيما قبلها ، لـٰكن يَرِدُ عليه لمَّا : قال ابن هشام في « الحواشي » : (من حروف الاستثناء لمَّا ؛ كقراءة بعضهم : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ ، ﴿ وَإِن كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ ﴾) ، وقرأ ابن مسعود : ﴿وإن منا لما له مقام معلوم﴾ فالجواب عنه : أن لما بمعنىٰ إلا فهي داخلة فيها) انتهىٰ « يس على المجيب » .

(وهي) أي : تلك الثمانية (أربعة أقسام) بالنظر إلىٰ جنسهما القسم (الأول : حرف باتفاق ؛ وهو : إلا ، وبدأ بها ؛ لأنها أصل أدواته) أي : أدوات الاستثناء وأمها ؛ لأن غيرها يقدر بها ، وكان الأولىٰ أن يبدأ بما هو متعين نصبه علىٰ كل حال ؛ كالمستثنىٰ بليس ولا يكون ؛ كما فعله في « الشذور » ، لأنه المناسب للمقام ؛ لأن الكلام في المنصوبات . انتهىٰ « مجيب مع حاشيته » .

(و) القسم (الثاني : اسمان باتفاق ؛ وهما : غير وسوىً) حالة كونها محسوبة بواحدة (بـ) جميع (لغاتها الأربع) وإلا . . فتكون الأدوات مع (ليس ولا يكون) عشرة إلا سواء بوزن (بناء) لأنها غريبة لاتعد منها ؛ كما سيأتي قريباً (فإنه) الفاء فيه تعليلية ؛ أي : وإنما قلنا بلغاتها ؛ لأنه (يقال فيها : سوىً بكسر السين والقصر ؛ كرضاً ، و) يقال فيها أيضاً : (سوىً بضمها) أي : بضم السين (والقصر ؛ كهدىً ، و) يقال فيها أيضاً : (سواء بفتحها والمد ؛ كسماء ، و) يقال فيها أيضاً : (سواء بكسرها والمد ؛ كبناء ، وهـٰذه) اللغة (أغربها) أي :

وقل من ذكرها .

(و) الثالث : (فعلان باتفاق ؛ وهما : ليس ولا يكون) ذكر الاتفاق منتقد ؛ أما (ليس . .) فالخلاف فيها مشهور ؛ فمنهم من ذهب إلىٰ حرفيتها مطلقاً ، ومنهم من خص ذلك بما إذا كانت للاستثناء ، والأصح : أنها فعل كما تقدم في صدر المقدمة ؛ وأما (لا يكون) . . فلا يحسن أن يعد فعلاً فضلاً عن أن يعد متفقاً علىٰ فعليته ؛ لأنه مركب من حرف وفعل ، والمركب منهما لا يكون فعلاً ، ومن عده فعلاً . . فقد . . . .

أغرب لغاتها الأربع (و) لذلك (قل من ذكرها) في الاستثناء .

(و) القسم (**الثالث**) منها : (**فعلان باتفاق ؛ وهما : ليس ولا يكون ذكر الاتفاق**) علىٰ فعليتهما (**منتقد**) أي : معترض (**أما ليس . . فالخلاف فيها**) أي : في حرفيتها (**مشهور**) عند النحاة (**فمنهم من ذهب إلىٰ حرفيتها مطلقاً**) أي : سواء كانت في الاستثناء أو في غيره ؛ كأبي علي الفارسي ، وأبي بَكْر بن شقَّيرٍ بوزن (سكين) .

(**ومنهم من خص ذلك**) أي : حرفيتها (**بما إذا كانت للاستثناء**) أي : موضوعة له فقال : إنها في باب الاستثناء تكون حرفاً ناصباً للمستثنىٰ بمعنىٰ إلا (**والأصح**) عند الجمهور (**أنها فعل**) بدليل اتصال ضمير الفاعل بها ؛ وهو لا يتصل إلا بعامله (**كما تقدم**) ذلك ؛ أي : كونها فعلاً على الأصح (**في صدر**) أي : في أول هـٰذه (**المقدمة**) أي : « متممة الآجرومية » .

(**وأما لا يكون . . فـ**) الخلاف فيه ظاهر ؛ لأنه (**لا يحسن أن يعد**) ويجعل ويسمىٰ (**فعلاً فضلاً**) صفة لمصدر محذوف تقديره : أي : لا يحسن أن يعد فعلاً عدّاً فاضلاً ؛ أي : زائداً (**عن أن**) أي : علىٰ أن (**يعد متفقاً علىٰ فعليته ؛ لأنه مركب من حرف وفعل ، والمركب منهما لا يكون فعلاً ، ومن عده فعلاً . . فقد**

تجوز في الكلام .

تجوز) أي : ارتكب المجاز (**في الكلام**) أي : أدخل مجازاً مرسلاً في الكلام ؛ حيث أطلق ما للبعض على الكل بلا قرينة دالة علىٰ تجوزه ، وأجيب عنه : بأنهما لما ركبا . . غلب الفعل على الحرف لشرف الفعل ، فسمي الجميع فعلاً . انتهىٰ « يس على المجيب » .

وقد يجاب عما قاله المصنف : بأن مراده اتفاق الأكثر من علماء العربية ؛ لأن القول بحرفية ليس صار كالمجهول في اصطلاح علماء العربية ، وأما (لا يكون) . . فإن لا فيها غير منظور إليها ؛ لأنها ركبت مع الفعل ؛ وهي حرف غلبها الفعلُ لشرفه ، فسمي الجميع فعلاً ، والحاصل : أن المصنف بيَّنَ ما ذكره من الاتفاق علىٰ ما هو مشهور معروف في كتب العربية من فعلية الفعلين المذكورين . انتهىٰ « كواكب » .

فائدة

في مبحث قولهم : (فضلاً) في عباراتهم في تأكيد نفي الشيء ، ومعنىٰ فضلاً : أي : زيادةً عن كونه مغايراً له .

واعلم : أنه يؤتىٰ بـ(فضلاً) للدلالة علىٰ أولوية ما بعدها بالحكم مما قبلها ؛ وهو مفعول مطلق لفعل محذوف ؛ أي : فُضِّلَ هـٰذا النَّفْيُ فضلاً في اقتضاء الانفكاك عن كونه مغايراً ، أو حالٌ سَبَبِيَّةٌ ، ونظيرُه : زيدٌ لا يملكُ درهماً فضلاً عن أن يملك ديناراً ؛ أي : فُضِّلَ هـٰذا النفيُ فضلاً في اقتضاءِ الفَقْرِ عن أنْ يملِكَ ديناراً ؛ أي : عن نَفْي ذلك ، أو حالَ كون الدرهم مفاضلاً في نَفْي مِلْكِه في اقتضاء الفَقْرِ عن أن يملك ديناراً ؛ أي : عن نَفْي ذلك ، هـٰذا أحسنُ ما ظهر لي في حلِّ مِثْلِ هـٰذا التركيب فاعرفه . انتهىٰ « صبان على الملَّوي على السلم » .

(و) الرابع : (متردد بين الفعلية والحرفية) فيستعمل تارةً فعلاً وتارةً حرفاً (وهو : **خلا**) عند الجميع (**وعدا**) عند غير سيبويه (**وحاشا**) عند المبرد والمازني ومن تبعهما (**ويقال فيها** : حاش) بحذف الألف الأخيرة (**وحشا**) بحذف الأولىٰ ، وقيد ابن الحاجب حرفيتها بالاستثناء ، إذا علمت ذلك (. . **فالمستثنىٰ بإلا ينصب**) وجوباً . . . .

(و) القسم (**الرابع : متردد بين الفعلية والحرفية فيستعمل تارةً فعلاً وتارةً حرفاً ؛ وهو**) أي : ذلك المتردد (**خلا عند الجميع**) أي : عند جميع النحاة ؛ أي : فإنها تعمل تارةً فعلاً وتارةً حرفاً (**وعدا عند غير سيبويه**) أي : تستعمل كذلك عند غيره ، وأما هو . . فلم يحفظ فيها إلا الفعلية ، فلا يجيز الجر بها (**وحاشا عند المبرد**) اسمه : محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس ؛ إمام العربية ببغداد في زمانه ، توفي ببغداد سنة (٢٨٥هـ) (**والمازني**) اسمه : بكر بن محمد بن بقية بن حبيب أبو عثمان ، كان إماماً في العربية ؛ توفي سنة (٢٤٩هـ) .

(**ومن تبعهما**) في ذلك ؛ كالجرمي وجماعة آخرين ، وذهب سيبويه وأكثر البصريين إلىٰ حرفيتها دائماً ، وجمهور الكوفيين إلىٰ أنها فعل دائماً . انتهىٰ « يس » .

(**ويقال فيها**) : أي : في حاشا (**حاش بحذف الألف الأخيرة ، وحشا بحذف الأولىٰ ، وقيد ابن الحاجب**) عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن الحاجب ، توفي في الإسكندرية في شهر شوال سنة (٦٤٦هـ) (**حرفيتها بالاستثناء ، إذا عرفت ذلك**) المذكور من أدوات الاستثناء وأقسامها ، وأردت بيان أحكام المستثنىٰ بها (. . فـ) أقول لك : (**المستثنىٰ بإلا ينصب وجوباً**) لأنه شبيه بالمفعول به ، والمراد : وجوب نصبه في لغة الأكثر ، فلا ينافي أنه يجوز إتباع المؤخر في لغة حكاها أبو حيان ، وخرج عليها قراءة (فشربوا منه إلا قليل) والكلام فيما إذا كان إلا

(إذا كان الكلام) قبلها (تاماً موجباً) بفتح الجيم ، تأخر المستثنىٰ عن المستثنىٰ منه ، أو تقدم عليه (و) الكلام (التام : هو ما ذكر فيه المستثنىٰ منه ، والموجب : هو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه) من نهي أو استفهام (نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾) ، فقليلاً : مستثنىً بإلا ؛ وهو واجب النصب ،

للاستثناء كما هو صريح قوله : فالمستثنىٰ بإلا فلا يرد أنَّ غيرَ النصب جائزٌ في نحو : قام القوم إلا زيداً إذا جرَّتْ (إلا) صفة على الأول ، وفي القرآن : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (إذا كان الكلام قبلها تاماً موجباً بفتح الجيم) علىٰ صيغة اسم المفعول ، سواء (تأخر المستثنىٰ عن المستثنىٰ منه ، أو تقدم) المستثنىٰ (عليه) أي : على المستثنىٰ منه (والكلام التام : هو ما ذكر فيه المستثنىٰ منه ، والموجب : هو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه من نهي أو استفهام) إنكاري : مثال المستثنى المتوفر للشروط (نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ، فقليلاً : مستثنىً بإلا ؛ وهو واجب النصب) وناصبه : (إلا) على الأصح ؛ وهو مذهب ابن مالك ، وزعم أنه مذهب سيبويه والمبرد ، ووَجْهُهُ : ما قاله الرضي : إن (إلا) مقوية لمعنى الاستثناء ومحصلة له ، والعامل : هو ما به يتقوى المعنى المقتضي للإعراب ، وأن (إلا) نائبة عن استثنىٰ كما أن حروف النداء نائبة عن أنادي ، ومقابل الأصح : سبعة أقوال ذكرها في « التصريح » بقوله : (والثاني : تمام الكلام كما انتصب درهماً بعد عشرين .

والثالث : الفعل المتقدم بواسطة (إلا) ، وإليه ذهب السيرافي ، والفارسي ، وابنُ البَاذَشِي .

والرابع : الفعل المتقدم بغير واسطة (إلا) ، وإليه ذهب ابن خروف .

والخامس : فعل محذوف من معنىٰ (إلا) تقديره : أستثني زيداً ، وإليه ذهب الزجاج .

وما قبله وهو (شربوا) كلام تام لذكر المستثنىٰ منه ؛ وهو الواو في (شربوا) ، وموجب ؛ لعدم تقدم نفي أو شبهه عليه (وكقولك : **قام القوم إلا زيداً** ، **وخرج الناس إلا عمراً**) وينصب وجوباً بالشرط المذكور (سواء . . . .

والسادس : المخالفة ، وحكي عن الكسائي .

والسابع : (أن) بفتح الهمزة وتشديد النون .

والثامن : أن (إلا) مركبة من إن ولا ، ثم خففت (إن) وأدغمت في اللام ؛ حكاه السيرافي عن الفراء ، وزاد ابن عصفور : فإذا انتصب ما بعدها. . فعلىٰ تغليب حكم (إن) ، وإذا لم ينتصب. . فعلىٰ تغليب حكم (لا) لأنها عاطفة . انتهىٰ « تصريح » .

(**وما قبله**) مبتدأ ، أي : وما قبل قليلاً (**وهو**) عائد إلىٰ (ما) الموصولة ؛ أي : اللفظُ الذي كان قبل قليلاً وهو لفظ (« **شربوا** ») جملة معترضة بين المبتدأ والخبر ، وقوله : (**كلام تام**) خبر المبتدأ ، وإنما قلنا ما قبله كلام تام (**لذكر المستثنىٰ منه**) أي : لاشتماله علىٰ ذكر المستثنىٰ منه (**وهو**) المستثنىٰ منه في هـٰذا المثال (**الواو في** « **شربوا** » ، **و**) هو أيضاً (**موجب**) بفتح الجيم ، وإنما قلنا هو موجب (**لعدم تقدم نفي أو شبهه**) أي : شبه النفي من نهي أو استفهام (**عليه**) أي : علىٰ هـٰذا الكلام ، وقوله : (**وكقولك**) معطوف علىٰ (نحو : قوله تعالىٰ) أي : وكنحو قولك : (**قام القوم إلا زيداً** ، **وخرج الناس إلا عمراً**) وتكريرُهُ مثالَ المتصل للتوضيح للمبتدي . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**وينصب**) المستثنىٰ في هـٰذه الأمثلة كلها (**وجوباً**) صناعياً (**بالشرط المذكور**) في كلام المصنف بقوله : (فالمستثنىٰ بإلا ينصب وجوباً إذا كان الكلام تاماً موجباً) أي : ينصب المستثنىٰ وجوباً بشرط كون الكلام تاماً موجباً (**سواء**) في

كان الاستثناء متصلاً) بأن كان المستثنىٰ بعض المستثنىٰ منه (**كما مثلنا أو منقطعاً**) بأن لم يكن كذلك ، سواء كان من جنس المستثنىٰ منه نحو : قام القوم إلا زيداً ؛ مشيراً بالقوم إلىٰ جماعة خالية عن زيد ، أو لم يكن (**نحو : قام القوم إلا حماراً**) ولا بد حينئذ أن يكون ما قبل (إلا) دالاً علىٰ ما يستثنىٰ به علىٰ ما ذكره بعضهم ، .

وجوب نصب المستثنىٰ بالشرط المذكور (**كان الاستثناء متصلاً : بأن كان المستثنىٰ بعض المستثنىٰ منه كما مثلنا**) أي : وذلك المتصل ؛ كالأمثلة التي مثلناها آنفاً من الآية وغيرها .

(**أو**) كان الاستثناء (**منقطعاً**) وذلك (**بأن لم يكن**) المستثنىٰ (**كذلك**) أي : بعض المستثنىٰ منه (**سواء**) في كونه منقطعاً (**كان**) المستثنىٰ (**من جنس المستثنىٰ منه**) وذلك (**نحو**) قولك : (**قام القوم إلا زيداً**) حالة كونك (**مشيراً بـ**) يدك أو عينك مثلاً عند تلفظك (**القوم إلىٰ جماعة**) متعلق بمشيراً ، وقوله : (**خالية**) صفة لجماعة ؛ أي : منفردة (**عن زيد**) ليس زيد فيهم ؛ فزيد من جنس المستثنىٰ منه حقيقةً ، ولـٰكنه خارج عنهم في حكم القيام .

(**أو لم يكن**) المستثنىٰ كائناً كذلك ؛ أي : من جنس المستثنىٰ منه حقيقة ، ولـٰكن بشرط أن يكون المستثنىٰ منه مما يلابس المستثنىٰ (**نحو : قام القوم إلا حماراً**) كما ذكر الشارح الشرط الذي قيدناها بقوله : (**ولا بد**) ولا غنىً في وجوب نصبه على الاستثناء (**حينئذ**) أي : حين إذ لم يكن من جنس المستثنىٰ منه (**أن يكون ما قبل « إلا »**) الاستثنائية ؛ وهو القوم (**دالاً علىٰ ما يستثنىٰ به**) وهو الحمار ؛ لملابسته إياه لانتفاعه به ؛ أي : لا بد من هـٰذا الشرط المذكور (**علىٰ ما**) أي : على الشرط الذي (**ذكره**) وجرىٰ عليه (**بعضهم**) أي : بعض النحاة ؛ وهو الشهاب القرافي ؛ كما في « الصبان » ، والأولىٰ : أن يُعرَّف المنقطع بأنه ما كان بعض المستثنىٰ منه ، سواء كان من غير جنس ما قبله ، ولـٰكن المستثنىٰ منه دال

كما مثل ، ولهٰذا لا يحسن : قام القوم إلا ثعباناً ، وإنما وجب نصبه لامتناع البدل ؛ لاقتضائه فساد المعنىٰ ؛ لأن المبدل منه في حكم الساقط . . . .

على المستثنىٰ وملابس به ؛ وذلك (كما مثل) أي : وذلك كائن كالمثال الذي مثله المصنف بقوله : (نحو : قام القوم إلا حماراً) وهو ظاهر ؛ لأن الإنسان يلابس الحمار للانتفاع به بركوبه ، والحمل عليه .

(ولهٰذا) أي : ولأجل أنه لا بد من أن يكون ما قبل (إلا) دالاً علىٰ ما بعد (إلا) وملابساً به (لا يحسن) أي : لا يصح نحو قولك : (قام القوم إلا ثعباناً) وهو الحية العظيمة بالنصب على الاستثناء ؛ لأن الإنسان لا يلابس الحية ، أو كان المستثنىٰ من جنس ما قبله نحو : جاء القوم إلا زيداً ؛ مشيراً بالقوم إلىٰ جماعة ليس فيهم زيد ، فقد استبان لك : أن كل استثناء من غير الجنس منقطع ، ومن الجنس يحتمل الانقطاع والاتصال ، فتعريف بعضهم المنقطع : بكون المستثنىٰ من غير جنس المستثنىٰ منه ، جرىٰ على الغالب الكثير في كلامهم . انتهىٰ « يس على المجيب » .

والأوضح أن يقال في تعريف المتصل الاستثناء المتصل : هو إخراج شيء دخل فيما قبل (إلا) مثلاً بها ؛ أي : بإلا . انتهىٰ « صبان » .

ولا يكون المنقطع إلا بعد (إلا وغير) كما قاله الرضي نحو : ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلَّآ إِبْلِيسَ ﴾ ، فإن إبليس ليس بعضاً من الملائكة ، ونحو قولك : قام القوم إلا حماراً (وإنما وجب نصبه) أي : نصب المستثنىٰ بإلا إذا كان الكلام تاماً موجباً (لامتناع البدل) فيه ؛ أي : لامتناع إبدال المستثنىٰ من المستثنىٰ منه في إعرابه ، وإنما امتنع إبداله منه (لاقتضائه) أي : لاقتضاء الإبدال واستلزامه (فساد المعنىٰ) أي : فساد معنى الكلام وبطلانه ، وإنما قلنا لاقتضائه فساد المعنىٰ (لأن) القاعدة عندهم : أن (المبدل منه في حكم الساقط) من الكلام ، والمراد بالبدل

كذا قيل ، والناصب للمستثنى المتصل : هو (إلا) عند ابن مالك ومن تبعه ، وقيل : ما قبل (إلا) من فعل أو شبهه بواسطة (إلا) ، وقيل غير ذلك ، وأما المنقطع . . فالناصب له عند سيبويه ما قبله ، وكثير من المتأخرين لما رأوا أن (إلا) فيه بمعنىٰ لكن . . قالوا : إنها

هنا : بدل البعض ؛ لاستغنائه عن الرابط بـ(إلا) .

فلو قلت : قام القوم إلا زيد بالرفع على البدلية ، أو قام القوم إلا حمار بالرفع أيضاً على البدلية ، وقدرنا أن المبدل منه الذي هو القوم في حكم الساقط . . كان تقدير المعنىٰ حينئذ : قام إلا زيد ، أو قام إلا حمار ؛ وذلك لا معنىٰ له إلا بتقدير زيادة (إلا) ، وهو خلاف الأصل ، أو بتقدير أنه استثناء مفرغ ، والتفريغ لا يكون في حال الإيجاب فتعين النصب على الاستثناء . انتهىٰ « كواكب » .

(فلذا) أي [illegible] التعليل المذكور في وجوب نصب المستثنىٰ بإلا بالشرط [illegible] (قيل) [illegible] : بأنه لما كان عامل البدل غير ظاهر ، [illegible] في المعنىٰ البدل ، وكان المبدل منه في نية الطرح . . [illegible] عامل البدل ، ويكون المبدل منه في نية الطرح [illegible] انتهىٰ « [illegible] »

(والناصب للمستثنىٰ المتصل هو « إلا » عند ابن مالك) كما هو ظاهر « الألفية » [illegible] (وقيل) : إن ناصبه (ما قبل « إلا » [illegible] فعل أو شبهه بواسطة « إلا ») وإليه ذهب الفارسي والسيرافي (وقيل) في [illegible] كما بيناه في « التتمة » (وأما المنقطع . . فالناصب له عند سيبويه ما قبله) من فعل أو شبهه (وكثير من المتأخرين لما رأوا أن « إلا » فيه) أي [illegible] في المنقطع (بمعنىٰ لكن . . قالوا : إنها) أي . إن

هي الناصبة نصب لكن للأسماء ، وخبرها محذوف في الغالب .

(وإن كان الكلام) قبلها **(تاماً غير موجب)** بأن تقدمه نفي أو شبهه **(. . جاز في المستثنىٰ)** متصلاً أو منقطعاً **(البدل)** أي : بدل بعض عند البصريين ، فيعرب بإعراب ما قبله من رفع ونصب وجر

(إلا) **(هي الناصبة نصب لكن للأسماء ، وخبرها)** حينئذ **(محذوف في الغالب)** أي : وخبر (إلا) حين إذ كانت بمعنىٰ لكن محذوف في أغلب كلامهم ، ومن غير الغالب يذكر كقوله تعالىٰ : ﴿ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُوا۟ كَشَفْنَا عَنْهُمْ ﴾ ، وجملة (كشفنا) خبر (إلا) أي : لكن قوم يونس كشفنا عنهم العذاب حين آمنوا . انتهىٰ « ش » .

(وإن كان الكلام) الذي كان **(قبلها)** أي : قبل (إلا) **(تاماً)** بأن ذكر فيه المستثنىٰ منه **(غير موجب)** أي : غير مثبت **(بأن تقدمه نفي أو شبهه)** من استفهام أو نهي **(. . جاز في المستثنىٰ)** جوازاً صناعياً **(متصلاً)** كان المستثنىٰ : بأن كان بعض المستثنىٰ منه **(أو)** كان **(منقطعاً)** بأن لم يكن كذلك **(البدل ؛ أي :)** إبداله عن المستثنىٰ منه **(بدل بعض)** من كل **(عند البصريين)** وأما الكوفيون فقالوا : (إنه عطف نسق من المستثنىٰ منه) ، لأن (إلا) عندهم من حروف العطف في (باب الاستثناء) خاصة ؛ وهي عندهم بمنزلة (لا) العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها ، قلت : وكذلك بدل البعض يكون الثاني فيه مخالفاً للأول في المعنىٰ ، ألا ترىٰ أنك إذا قلت : رأيت القوم بعضهم . . يكون قولك أولاً : رأيت القوم ، مجازاً مرسلاً علاقته الكلية من إطلاق الكل على الجزء ، ثم بينت بعد ذلك من رأيت منهم . انتهىٰ « كواكب » .

(فيعرب) حينئذ المستثنىٰ **(بإعراب ما قبله)** وهو المستثنىٰ منه **(من رفع)** نحو : ما جاء القوم إلا زيد **(ونصب)** نحو : ما رأيت القوم إلا زيداً **(وجر)**

(و) جاز فيه (النصب على الاستثناء ، و) لكن (الأرجح في) المستثنى (المتصل : البدل ؛ أي : يجعل المستثنىٰ بدلاً من المستثنىٰ منه فيتبعه في إعرابه نحو قوله تعالىٰ : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾) برفع (قليل) بدلاً من الواو في (فعلوه) بدل بعض من كل ، ونحو : ما رأيت القوم إلا زيداً ، وما مررت بالقوم إلا زيد ، وإنما رجح الإتباع للمشاركة ، وإذا تعذر الإبدال على اللفظ لمانع . . أبدل من المحل . . . .

نحو : ما مررت بالقوم إلا زيد (وجاز فيه) أي : في المستثنىٰ أيضاً (النصب على الاستثناء) لأنه الأصل (ولكن الأرجح في المستثنى المتصل : البدل) رفع بتقدير الاستدراك توهم استواء الوجهين ؛ لما في البدل من حصول المشاكلة بين المستثنىٰ والمستثنىٰ منه في الإعراب ، ثم فسر المصنف البدل بقوله : (أي) الأرجح أن (يجعل المستثنىٰ بدلاً من المستثنىٰ منه فيتبعه) أي : فيتبع المستثنى المستثنىٰ منه (في إعرابه) أي : في إعراب المستثنىٰ منه ؛ وذلك الإبدال (نحو قوله تعالىٰ : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ ، برفع « قليل » بدلاً من الواو في « فعلوه » بدل بعض من كل ، ونحو) قولك ، معطوف علىٰ قوله : (نحو : قوله تعالىٰ) علىٰ كونه مثالاً ثانياً للإبدال (ما رأيت القوم إلا زيداً ، وما مررت بالقوم إلا زيد ، وإنما رجح) واختير (الإتباع) سواء كان بطريق الإبدال كما هو مذهب البصريين ، أو بطريق عطف نسق كما هو مذهب الكوفيين ؛ أي : وإنما اختير الإتباع على النصب على الاستثناء (لـ) ما في الإتباع من (المشاركة) بين المستثنىٰ والمستثنىٰ منه في نوع الإعراب .

(وإذا تعذر الإبدال) أي : إبدال المستثنىٰ من المستثنىٰ منه (على اللفظ) أي : من لفظ المستثنىٰ منه (لمانع) يمنع من إبداله عن لفظه ؛ كدخول (من) الزائدة على المستثنىٰ منه وقوله : (. . أبدل) المستثنىٰ (من المحل) أي : من محل

نحو : ما جاءني من أحد إلا زيد برفع زيد على البدلية من محل أحد وهو الرفع ؛ لأنه فاعل ، ولا يجوز جره حملاً على اللفظ ؛ لأن البدل في نية تكرار العامل ، فيلزم زيادة (من) في الإثبات ؛ وهي غير جائزة عند الجمهور

المستثنىٰ منه لا من لفظه جواب إذا الشرطية ؛ مثال تعذر الإبدال من اللفظ (**نحو**) قولك : (**ما جاءني من أحد إلا زيد برفع زيد على البدلية من محل أحد** ؛ **وهو**) أي : محل أحد (**الرفع**) على الفاعلية لـ(جاء) (**لأنه**) أي : لأن أحداً (**فاعل**) لـ(جاء) ، والفاعل مرفوع لفظاً أو محلاً .

(**ولا يجوز جره**) أي : جر زيد (**حملاً**) له (**على اللفظ**) أي : علىٰ لفظ أحد ؛ لأن لفظه مشغول بكسرة مجلوبة لأجل دخول (من) الزائدة عليه (**لأن البدل**) الذي هو لفظ زيد (**في نية تكرار العامل**) في المبدل منه ؛ وهو (من) الزائدة في البدل (**فيلزم**) من تكرار (من) الزائدة في البدل بأن نقول : ما جاءني من أحد إلا من زيد (**زيادة « من »**) الزائدة (**في الإثبات**) أي : في المثبت وهو المستثنىٰ (**وهي**) أي : زيادة (من) في الإثبات (**غير جائزة عند الجمهور**) .

واعلم : أنه إذا تعذر الإبدال عن اللفظ . . أبدل عن المحل نحو قولك : ما جاءني من أحد إلازيد ، ولا أحد إلا زيد ، ولا أحد فيها إلا زيد ، وما زيد شيئاً إلا شيء لا يعبأ به ، وليس زيد بشيء إلا شيئاً حقيراً فيجب نصب ما بعد (إلا) في الأخير ، ورفعه في الباقي باعتبار المحل ؛ لأن (من والباء) لا يزادان في الإثبات ، و(ما ولا) لا يعملان بعده ؛ أي : بعد الإثبات ؛ فالمستثنىٰ في الأول والأخير : بدل من محل المجرور بـ(من) والباء الزائدتين ؛ وهو الرفع في الأول والنصب في الأخير ، وفي الثالث : بدل من محل الخبر قبل دخول (ما) عليه ؛ بناءً علىٰ عدم اشتراط وجود المُحْرِز ؛ أي : المانع ؛ أو خبر لمحذوف إن قلنا به تقديره : أي : إلا هو شيء ، وتكون إلا بمعنىٰ لكن ، وأما في الثاني . . فبدل من محل (لا) مع

(والمراد بشبه النفي) فيما تقدم : (النهي نحو : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾) ، بالرفع في قراءة أبي عمرو وابن كثير ؛ فامرأتك : بدل من (أحد) بدل بعض من كل (والاستفهام نحو : ﴿ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾) ، بالرفع في قراءة الجميع ؛ فالضالون : بدل بعض من فاعل (يقنط) المستتر فيه ، ولم يؤت معه ولا مع ما قبله بضمير ؛ لأن قوة تعلق المستثنىٰ بالمستثنىٰ منه تغني عن الضمير فاندفع ما قيل : إنه لا يصح إعراب ما ذكر

اسمها ؛ لأن محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه ، أو من محل الاسم قبل دخول (لا) ، أو من الضمير في الخبر ، وهـٰذه الأقوال الثلاثة تأتي وتجري في الاسم الشريف من كلمة التوحيد ، والله أعلم . انتهىٰ من « الخضري » .

(**والمراد بشبه النفي فيما تقدم**) آنفاً بقولنا في المتن : (والموجَبُ هو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه) : (**النهي**) وهو طلب الترك طلباً جازماً (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾) ، **بالرفع في قراءة أبي عمرو**) المازني : زَبَّانَ بالمعجمة والتحتية ؛ ابن العلاء بن عمَّار البصري ، وقيل اسمه : يحيىٰ ، وقيل : اسمه كنيته ، توفي بالكوفة سنة أربع وخمسين ومئة (١٥٤هـ) .

(**و**) قراءة عبد الله (**بن كثير**) المكي ؛ وهو من التابعين ، توفي بمكة سنة عشرين ومئة (١٢٠هـ) ، (**فامرأتك : بدل من « أحد » بدل بعض من كل ، والاستفهام**) أي : الإنكاري؛ لأنه هو الذي في معنى النفي (**نحو**) قوله تعالىٰ: (﴿ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾ ، **بالرفع في قراءة الجميع ؛ فالضالون : بدل بعض من فاعل « يقنط » المستتر فيه، ولم يؤت معه**) أي: مع قوله ﴿ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾ (**ولا مع ما قبله**) وهو قوله : ﴿ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾ (**بضمير**) يربط البدل بالمبدل منه (**لأن قوة تعلق المستثنىٰ بالمستثنىٰ منه تغني عن الضمير فاندفع**) أي : رد به ؛ أي : بهـٰذا التعليل (**ما قيل**) عند بعضهم : (**إنه لا يصح إعراب ما ذكر**) من المثالين

بدلاً ؛ لأن بدل البعض لا بد فيه من ضمير (والنصب) في المستثنى المتصل (عربي جيد) وقد (قرىء به في السبع في قليل) من قوله تعالىٰ : ﴿ مَافَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ (و) في (امرأتك) من قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾ ، وقيل : بالنصب استثناء من (أهلك) لا من (أحد) ،

(بدلاً) من المستثنىٰ منه (لأن بدل البعض لا بد فيه من ضمير) يربط البدل بالمبدل منه فلم يذكر الضمير فيهما ؛ كذا قاله الشارح في « التعليل » ، والعصامي ، وابن عنقاء وغيرهم ، قال ابن عنقاء : (ويجوز أن يكون قوله : ﴿ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾ استثناء مفرغاً عن الفاعل فلا ضمير في « يقنط » من باب « نصر ، وضرب ، وفرح ، وكرم » ، والرابط للخبر بالمبتدأ : الهاء من « ربه ») انتهىٰ .

ولم يذكر المصنف حكم ما إذا قدم المستثنىٰ على المستثنىٰ منه ، وقد ذكر غيره : أنه إذا قدم المستثنىٰ على المستثنىٰ منه.. وجب النصب في المتصل والمنقطع الموجب وغيره ؛ لتعذر البدل نحو قول الكميت :

وما لي إلا آل أحمد شيعة ... وما لي إلا مذهب الحق مذهب

انتهىٰ « كواكب » .

(والنصب في المستثنى المتصل عربي) أي : مسموع من العرب (جيد) أي : غير رديء بل هو فصيح وإن كان الإتباع أجود منه (وقد قرىء به) أي : بالنصب على الاستثناء (في السبع) أي : في القراءات السبع (في) لفظ (قليل من قوله تعالىٰ : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾) فقرأ ابن عامر : (إلا قليلاً) بالنصب على الاستثناء (وفي) لفظ (امرأتك من قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾ ، وقيل : بالنصب) أي : بنصب امرأتك ؛ أي : فقرأ غير أبي عمرو وابن كثير (إلا امرأتك) بالنصب علىٰ أنه مستثنىً من أحد ، وقيل : بالنصب علىٰ أنه (استثناء من « أهلك ») في قوله تعالىٰ : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾ ، (لا من « أحد » ،

واستشكل بأن ذلك يمنع من الإسراء بها وقد أسرىٰ بها (**وإن كان الاستثناء منقطعاً** . . **فالحجازيون يوجبون النصب**) على الاستثناء (**نحو**) : ما فيها أحد إلا حماراً ، وعليه قراءة . . . .

واستشكل) هـٰذا القيل : (**بأن ذلك**) أي : بأن كونه استثناء من أهلك (**يمنع من الإسراء بها**) أي : ينفي الإسراء بها (**و**) الحال أنه (**قد أسرىٰ بها**) كذا قال الشارح ، وقال غيره : (لما رأىٰ صاحب « الكشاف » أكثر القراء على النصب في قوله تعالىٰ : ﴿ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾ . . قال : « إنه علىٰ قراءة النصب مستثنىً من قوله تعالىٰ : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾ ، لا من أحد » والرفع على الإبدال من أحد ، وما قيل إن فيه ؛ أي : بأن في هـٰذا الاستثناء تناقضاً علىٰ هاتين القراءتين ؛ لأنه علىٰ تقدير النصب : يقتضي أن يكون غير مسرىً بها ، وعلىٰ تقدير الرفع : يقتضي أن يكون مسرىً بها مدفوع ؛ بأن الإسراء مقيد بعدم الالتفات ، والمعنىٰ : أسر بأهلك إسراءً لا التفات فيه إلا امرأتك ، وأما هي . . فأسر بها إسراءً مع الالتفات) انتهىٰ .

وفي « حواشي الكرخي على الجلالين » : (قوله : وفي قراءة ؛ أي : سبعية بالنصب استثناء من الأهل ؛ أي : إلا امرأتك فلا تسر بها وخَلِّفْها مع قومها ؛ لأن هواها إليهم ، ويُصيبها العذابُ معهم ، فهو استثناء من الإسراء بها ، فيكون من مُوجب ، وضعف معنىٰ « إذ » يلزم ألا يكون أسرىٰ بها ، والالتفات يؤذن بكونها سَرَتْ معهم ، وأجيب : بأنه لم يسر بها هو بل تَبِعَتْهُم هي ، أو هو مستثنىً من أحد ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾) انتهىٰ من « الكواكب » .

(**وإن كان الاستثناء**) أي : المستثنىٰ (**منقطعاً**) أي : ليس بعضاً من المستثنىٰ منه (. . **فالحجازيون يوجبون النصبَ على الاستثناء**) إن أمكن تسلُّط العامل عليه ؛ كما سيأتي هـٰذا القيد مع محترزه في كلام الشارح لأصالته (**نحو**) قولك : (**ما فيها**) أي : في الدار (**أحد إلا حماراً**) وهو اللغة العليا (**وعليه قراءة**) **القُرّاء**

السبعة : (﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾) ، بنصب (اتباع) (وتميم يرجحونه) أي : النصب حيث أمكن تسلُّطُ العامل على المستثنىٰ (ويجيزون الإتباع) للمستثنىٰ منه في إعرابه (نحو : ما قام القوم إلا حماراً) بالنصب (وإلا حمار) بالرفع ، ونحو : ما رأيت القوم إلا حماراً بالنصب لا غير ، وما مررت بأحد إلا حماراً بالنصب ، وإلا حمار بالجر ، ويقرؤون : (إلا اتباعُ الظن) ، بالرفع

(السبعة) في قوله تعالىٰ : (﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾) ، بنصب « اتباع ») على الاستثناء (وتميم) أي : بنوهم من نجد الحجاز (يرجحونه ؛ أي :) يرجحون (النصب) على الاستثناء لأصالته (حيث أمكن تسلط العامل) الذي قبل (إلا) (على المستثنىٰ) كما ذكرنا هـٰذا القيد آنفاً ، وسيأتي محترزه في كلام الشارح قريباً .

(ويجيزون الإتباع) أي : إتباع المستثنىٰ (للمستثنىٰ منه في إعرابه) علىٰ جعله بدلاً منه عند البصريين ، وجعله عطف نسق عليه عند الكوفيين (نحو) قولك : (ما قام القوم إلا حماراً بالنصب) على الاستثناء (وإلا حمار بالرفع) علىٰ أنه بدل من (القوم) بدل بعض من كل ، وصح جعله بدلاً من المستثنىٰ منه مع أنه ليس بعضاً منه كما يقتضيه كونه منقطعاً ؛ لأنه بعض منه علىٰ سبيل المجاز ؛ بأن يتخيل فيه ؛ أي : في القوم العموم للحمار ؛ تنزيلاً لما ليس من الجنس منزلة الجنس لأدنىٰ ملابسة ، قاله أبو حيان .

(ونحو) مثل هـٰذا المثال المذكور قولك : (ما رأيت القوم إلا حماراً) حالة كونه (بالنصب) إما على الاستثناء أو على البدل (لا غير) النصب جائزاً فيه ؛ لأن المستثنىٰ منه مفعول به في هـٰذا المثال (و) قولك : (ما مررت بأحد إلا حماراً ، بالنصب) على الاستثناء (وإلا حمار بالجر) على الإتباع (ويقرؤون) أي : يقرأ بنو تميم قوله تعالىٰ : (﴿إلا اتباعُ الظن﴾ ، بالرفع) لعل المراد أن مقتضىٰ لغتهم أن

علىٰ أنه بدل من العلم باعتبار المحل بدل بعض ؛ تنزيلاً لما ليس من الجنس منزلة الجنس ، ولا يجوز أن يقرأ بالجر على الإبدال باعتبار اللفظ ؛ لما تقدم قريباً ، وأما إذا لم يمكن تسلط العامل . . . .

يقرأ كذلك ؛ أي : بالرفع ، وإلا . . فالقراءة سنة متبعة ؛ كما ذكره المصنف قريباً ، أو أنه بَلَغَهُ أنهم قرؤوا ذلك قراءةً شاذةً ؛ بأن بَلَغَتْهُم عن النبيّ صلى الله عليه وسلم . انتهىٰ « سجاعي على القطر » .

(**علىٰ أنه**) أي : علىٰ أن اتباع الظن (**بدل من العلم باعتبار المحل**) أي : محل العلم وموضعه من الإعراب ؛ لأنه في موضع رفع ؛ إما علىٰ أنه فاعل بالجار والمجرور المعتمد على النفي ، وإما علىٰ أنه مبتدأ تقدم خبره عليه . انتهىٰ « ش » انتهىٰ منه .

(**بدل بعض**) من كل (**تنزيلاً لما ليس من الجنس**) أي : من جنس العلم وهو الظن (**منزلة الجنس**) من العلم ؛ لأن حقيقتهما مختلفة ؛ لأن العلم : إدراك جازم ناشىء عن دليل ، والظن : إدراك الطرف الراجح .

(**ولا يجوز أن يقرأ**) (اتباع الظن) (**بالجر على الإبدال**) أي : علىٰ إبداله من (علم) (**باعتبار اللفظ**) أي : لفظ (علم) (**لما تقدم**) عن الشارح (**قريباً**) من قوله : (ولا يجوز جره حملاً على اللفظ ؛ لأن البدل في نية تكرار العامل . . .) إلخ ، وفي « شرح القطر » لابن هشام : (ولا يجوز أن يقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ ؛ لأن الخافض له من الزائدة ، واتباعُ الظن معرفةٌ موجبةٌ ، و(من) الزائدةُ لا تعملُ إلا في النكراتِ المنفية أو المستفهَمِ عنها ، وقد اجتمعا في قوله تعالىٰ : ﴿ مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍۖ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴾) انتهىٰ منه .

ثم ذكر الشارح محترزَ القيد السابق بقوله : (**وأما إذا لم يُمْكِن تسلُّط العامل**)

على المستثنىٰ نحو : ما زاد هـٰذا المالُ إلا النقص ؛ إذ لا يقال : ما زاد النقصُ ، ومثله : ما نفع زيد إلا ضراً ؛ إذ لا يقال : نفع الضر . . فالنصب واجب عند الجميع **(وإن كان الكلام)** قبلها **(ناقصاً ؛ وهو الذي لم يذكر فيه المستثنىٰ منه ، ويسمىٰ)** حينئذ **(استثناء مفرغاً)** لأن ما قبل (إلا) تفرغ لطلب ما بعدها ،

الذي قبل (إلا) **(على المستثنىٰ)** لفساد المعنىٰ على التسلط **(نحو)** قولهم : **(ما زاد هـٰذا المال إلا النَّقْصَ ؛ إذ لا يقال : ما زاد النقص ، ومثله)** أي : ومثل هـٰذا المثال قولهم : **(ما نفعَ زيدٌ إلا ضراً ؛ إذ لا يقال)** ولا يصح : **(نفع الضر . . فالنصب)** على الاستثناء في نحو هـٰذين المثالين **(واجب عند الجميع)** أي : عند جميع الحجازيين والتميميين قاطبةً ؛ هـٰذا الذي ذكرناه من قوله : (فالمستثنىٰ بإلا . . إلىٰ هنا ، إذا لم يتقدم المستثنىٰ على المستثنىٰ منه ، أما إذا تقدم عليه . . وجب نصبه مطلقاً ؛ أي : متصلاً كان أو منقطعاً ، فتقول : ما قام إلا زيداً القوم ، وما فيها إلا حماراً أحد ، ولا يجوز الإتباع ؛ لأن التابع لا يتقدم على المتبوع ، والحاصل : أن النصب واجب في المقدم مطلقاً ، وفي المؤخر من كلام تام موجب ، وكذا من كلام تام منفي أو شبهه إذا لم يمكن تسلط العامل إجماعاً ، وكذا إذا أمكن عند البصريين في المنقطع ، ويترجح البدل في المتصل ويضعف النصب ، ويكون علىٰ حسب العوامل في المفرغ . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(وإن كان الكلام) الذي **(قبلها)** أي : قبل (إلا) **(ناقصاً)** أي : غير مكتف بنفسه **(وهو الذي لم يذكر فيه المستثنىٰ منه ، ويسمىٰ حينئذ)** أي : حين إذ لم يذكر فيه المستثنىٰ منه : **(استثناء مفرغاً)** بتشديد الراء المفتوحة ، سمي بذلك ؛ تسميةً له باسم عامله ؛ لأن ما قبل (إلا) قد تفرغ للعمل فيما بعدها ؛ كما قال الشارح : **(لأن ما قبل « إلا » تفرغ)** عن العمل فيما قبل (إلا) **(لطلب ما بعدها)** ليعمل فيه

فالمستثنىٰ مفرغ له (. . **كان**) إعراب (**المستثنى**) الذي بعد (**إلا**) (**علىٰ حسب العوامل**) المقتضية له ؛ إذ لا عمل لـ(**إلا**) في اللفظ (**فيعطىٰ ما يستحقه لو لم توجد إلا**) من رفع ونصب وخفض (**وشرطه كون الكلام غير إيجاب**) بأن يشتمل علىٰ نفي أو شبهه ؛

(**فالمستثنىٰ مفرغ له**) بصيغة اسم المفعول (. . **كان إعراب المستثنى الذي بعد « إلا » علىٰ حسب**) بفتح السين وإسكانها ؛ أي : علىٰ قدر واعتبار عمل (**العوامل المقتضية له**) أي : لذلك العمل (**إذ لا عمل لـ« إلا » في اللفظ**) أي : في لفظ المستثنىٰ ، ولا يبقىٰ لكلمة (إلا) الاستثنائية عملٌ في المستثنىٰ ؛ بل العملُ فيه لما قبلها (**فيعطىٰ**) ذلك الاسم المستثنىٰ من وجوه الإعراب (**ما**) أي : إعراباً (**يستحقه**) ذلك الاسم (**لو لم توجد إلا من رفع ونصب وخفض**) فإن كان ما قبلها يطلب مرفوعاً . . رفع ما بعدها نحو : ما قام إلا زيد ، وإن كان يطلب منصوباً لفظاً . . نصب ما بعدها نحو : ما رأيت إلا زيداً ، وإن كان يطلب منصوباً محلاً . . جر بجار متعلق به نحو : ما مررت إلا بزيد (**وشرطه**) أي : وشرط الاستثناء المفرغ عندهم (**كون الكلام**) الذي ذكر قبل (إلا) (**غير إيجاب**) أي : غير موجب (**بأن يشتمل علىٰ نفي**) سواء كان لفظاً ومعنىً ؛ كما سيمثله ، أو لفظاً فقط نحو : ﴿ لَا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ ، فإنه نهي في المعنىٰ ، وقد يراد بالنهي الآتي ما يشمل المعنوي فيدخل فيه هـٰذا ، أو معنىً فقط نحو قولهم : أقل رجل يقول ذلك إلا زيد ؛ أي : لا رجل يقول ذلك ، وقوله تعالىٰ : ﴿ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ ، أي : لا يريد إلا ذلك (**أو شبهه**) من نهي واستفهام ؛ أي : مؤول بالنفي إنكارياً كان ؛ وهو ما كان متعلقه غير واقع ومدعيه كاذباً ، ويسمىٰ : إبطالياً أيضاً نحو : ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ ، أو توبيخياً ؛ وهو ما متعلقه واقع ومدعيه صادق ، لـٰكنه ملوم عليه نحو : ﴿ أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ ، فهو بمعنىٰ نفي الانبغاء واللياقة . انتهىٰ « خضري » .

ليفيد فائدة صحيحة (نحو : ما قام إلا زيد) برفع زيد على الفاعلية (وما رأيت إلا زيداً) بنصبه على المفعولية (وما مررت إلا بزيد) بجره بالباء ، كما لو لم توجد (إلا) ، والاستثناء في ذلك من اسم عام محذوف ، فتقدير ما قام إلا زيد : ما قام أحد إلا زيد ، وكذا الباقي ، وهـٰذه أمثلة النفي (وأشار) إليه بمثال من القرآن (كقوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾) ،

(**ليفيد**) الكلام (**فائدة صحيحة**) أي : تامة ؛ لأنه لا يتأتى التفريغ في الإيجاب ؛ لأن ذلك يؤدي إلىٰ إبطال الاستثناء فلا تقول : رأيت إلا زيداً ؛ لأنه يلزم منه أنك رأيت جميع الناس إلا زيداً ؛ وذلك محال عادةً غير صحيح ، ووجه لزوم ذلك : أن الاستثناء المفرغ يقدر فيه الاستثناء من اسم عام محذوف فتقدير : ما قام إلا زيد : ما قام أحد إلا زيد ، فقس عليه غيره ، مثاله (**نحو : ما قام إلا زيد برفع زيد على الفاعلية ، وما رأيت إلا زيداً بنصبه على المفعولية ، وما مررت إلا بزيد بجره بالباء ، كما لو لم توجد** « **إلا** ») أصلاً (**والاستثناء في ذلك**) المذكور من الأمثلة يكون (**من اسم عام**) أي : شامل للمستثنىٰ (**محذوف**) ذلك الاسم العام وجوباً ؛ لقيام المستثنىٰ مقامه ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه ، فتكون (إلا) حينئذ من حيث اللفظ : وجودها كعدمها ؛ لأنك تحذف المستثنىٰ منه وتقيم المستثنىٰ مقامه ، فيعرب بإعرابه ، وأما من حيث المعنىٰ . . فلها تأثير وإفادة للحصر ؛ فالمفرغ في الحقيقة : هو العامل ، فتسمية الاستثناء به مجازية (**فتقدير ما قام إلا زيد : ما قام أحد إلا زيد ، وكذا**) لك ؛ أي : ومثل هـٰذا المثال في التقدير (**الباقي**) من الأمثلة .

(**وهـٰذه**) الأمثلة المذكورة (**أمثلة النفي ، وأشار**) المصنف رحمه الله تعالىٰ (**إليه**) أي : إلى النفي (**بمثال من القرآن**) فقال (**كقوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾**) ، و(ما) فيه نافية مهملة ؛ لانتقاض نفيها بـ(إلا) ، وتقدير الكلام فيه :

ومثال النهي : (﴿ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾) ، فالحق : منصوب على المفعولية بـ(تقولوا) (﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾) ، فجر ما بعد (إلا) بالباء ؛ لأن ما قبلها يطلب مجروراً ، ومثال الاستفهام : ﴿فَهَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ ، . . . .

وما محمد مخالفٌ لسائر الرسل إلا رسول قد خَلَتْ من قبله الرسل ، فيخلوا هو كما خلوا ، ويموتُ كما ماتوا .

(**ومثال النهي**) كقوله تعالىٰ : (﴿ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾) ، هـٰذا المثال والذي بعده للنهي (**فالحق : منصوب على المفعولية بـ« تقولوا »**) والتقدير : ولا تقولوا على الله إلا القول الحق ؛ وهو التوحيد ، وكقوله تعالىٰ : (﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾) ، **فَجُرَّ ما بعد « إلا » بالباء ؛ لأن ما قبلها يَطْلُب مجروراً**) قال السمين : (وهـٰذا المثال الثاني قريب من الأول في المعنى) انتهىٰ .

ومعنى الآية : ولا تجادلوا معاشر المؤمنين أهل الكتاب إلا بالمجادلة التي هي أحسن وألطف ؛ كالدعاء إلى الله بآياته ، والتنبيه علىٰ حججه . انتهىٰ « محلي » .

(**ومثال الاستفهام**) كقوله تعالىٰ : (﴿فَهَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ﴾) ، والتقدير : فما يهلك قوم بجريمة إلا الفاسقون ؛ أي : المشركون ، قال السجاعي : (والاستثناء في ذلك كله ، من اسم عام ؛ وهو المستثنىٰ منه ؛ لأن « إلا » للإخراج ، والإخراج يقتضي مخرجاً منه فقوله : « من اسم عام. . . » إلخ ؛ أي : لتناوله المستثنىٰ وغيره ، محذوف ، ويجب أن يكون الاسم المحذوف مناسباً للمستثنىٰ في جنسه وصفته ، وفي الفاعلية والمفعولية ، ونحو ذلك فيقدر في ما قام إلازيد : ما قام إنسان ، وفي ما لبست إلا قميصاً : ما لبست لباساً ، وفي ما جاء إلا ضاحكاً : ما جاء في حالة من الأحوال إلا في حالة الضحك) انتهىٰ منه .

والاستثناء المفرغ من قبيل المتصل ، ويكون في الأحوال والظروف والمصادر ، وربما وقع بعد إيجاب عند وجود قرينة تدل علىٰ أن المراد بالمستثنىٰ منه : بعض معين يدخل فيه المستثنىٰ قطعاً نحو : قرأت إلا يوم الجمعة ؛ أي : قرأت كل يوم من أيام الأسبوع إلا يوم

(والاستثناء المفرغ من قبيل المتصل) أي : من نوعه في كون المستثنىٰ بعضاً من المستثنىٰ منه المحذوف وجوباً (ويكون في الأحوال) نحو : ما جاءني زيد إلا وغلامه راكب (و) في (الظروف) نحو : ﴿ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا ﴾ .

(و) في (المصادر) نحو : ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ ، ولا يقع في المفعول معه فلا يقال : لا تسر إلا والنيل ؛ وذلك : لأن ما بعد (إلا) منفصل من حيث المعنىٰ عام قبله ؛ لمخالفته له نفياً وإثباتاً ، والواو أيضاً مؤذنة بنوع من الانفصال ، وأما التوابع . . فإنما يقع التفريغ منها في البدل فقط دون عطف النسق ، وعطف البيان ، والتوكيد ، وكذا النعت ؛ ففي « المغني » لابن هشام : فلا يجوز التفريغ في الصفات ، وأجازه الزمخشري وأبو البقاء ، قال : (وكلام النحويين يخالف ذلك ، وجميع ما ذكر مشروط بسبق نفي أو شبهه مما مر) انتهىٰ من « الكواكب » .

وفي « الخضري » : (ويجوز التفريغُ لجميع المعمولات إلا المفعول معه ، والمصدر ، والحال المؤكِّدين فلا يقال : ما سرتُ إلا والنيلَ ؛ وما ضربتُ إلا ضرباً ، ولا تَعْثُ إلا مفسداً ؛ لتناقضة بالنفي والإثبات ، وأما ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ . . فتقديره : إلا ظناً عظيماً ؛ فهو نوعي لا مؤكد) انتهىٰ منه .

(وربما وقع) الاستثناء المفرغ **(بعد إيجاب)** وإثبات **(عند وجود قرينة تدل علىٰ أن المراد بالمستثنىٰ منه : بعض معين يدخل فيه المستثنىٰ قطعاً)** أي : يقيناً **(نحو : قرأت إلا يوم الجمعة ؛ أي : قرأت كل يوم من أيام الأسبوع إلا يوم**

الجمعة ، وهـٰذا معنىً صحيح ، بخلاف جاءني إلا زيد ؛ أي : جاءني كل أحد إلا زيد ، فإنه معنىً غير صحيح (والمستثنىٰ بغيرٍ وسوىً بلغاتها) المتقدمة

الجمعة ، وهـٰذا معنىً صحيح ، بخلاف جاءني إلا زيد ؛ أي : جاءني كل أحد إلا زيد ، فإنه معنىً غير صحيح) والقرينة هنا : لفظية ؛ وهو لفظ يوم الجمعة (والمستثنىٰ بغيرٍ) بالتنوين ، وإنما استثنىٰ بها ؛ لتضمنها معنىٰ (إلا) لا بحسب الأصل ؛ بل أصلها الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ؛ إما بالذات نحو : مررت برجل غير زيد ، وإما بالصفات نحو قولك : دخلتُ بوجه غير الذي خرجتُ به ، والأصل هو الأول ، والثاني مجاز ، فإن الوجه الذي يبين فيه أثر الغضب ؛ كأنه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات ، كما أن (إلا) قد تخرج عن الاستثناء وتتضمن معنىٰ (غير) فيوصف بها جمعٌ منكرٌ ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ انتهىٰ « يس على المجيب » انتهىٰ « سجاعي على القطر ».

(و) بـ(سوىً بلُغاتها) الأربع (المتقدمة) أول الباب لا بمعنىٰ عَدْل ؛ كالتي في قوله : ﴿ مَكَانًا سُوًى ﴾ ، فإن هـٰذه لا تقع استثناء ولا بمعنىٰ قصد . انتهىٰ « سجاعي » .

وقوله : بـ(سوىً) بالتنوين ، ويجوز تركه ؛ لأنه مقصور ؛ كعصاً ورحىً ، قال ابن هشام في « حواشي الألفية » : (فإن قلت : يفترق « غير وإلا » في أحكام ثلاثة ، فكيف تعمل عمل « إلا » : أحدها : أن نحو : ما جاءني أحد غير زيد ؛ الأرجح : إذا اتبعت أن يكون على الوصف لا البدل ، وفي « إلا » بالعكس .

والثاني : أن نصب تالي « إلا » بها لا بالعامل قبلها على الأصح ، ونصب « غير » على العكس .

والثالث : أن مستثنىٰ « غير » يجوز في تابعه مراعاة اللفظ والمعنىٰ . . قلت :

(مجرور) دائماً (بالإضافة) أي : بإضافتهما إليه ؛ لملازمتهما الإضافة ، والمضاف إليه مجرور لا غير ، والأصل في (غير) : أن تكون صفة بمعنىً مغاير نحو : جاءني رجل غير زيد ، لكنها حملت علىٰ (إلا) واستعملت في الاستثناء ؛ كما حملت (إلا) عليها واستعملت صفة نحو : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ، والسبب في حمل كل منهما على الآخر : دلالة كل منهما على المغايرة .

(ويعرب غير) لفظاً (وسوىً) تقديراً علىٰ ما اختاره ابن مالك (بما يستحقه المستثنىٰ بإلا) من الإعراب في ذلك الكلام ،

الكلام في « غير وإلا » المستثنىٰ بهما لا الموصوف بهما ، وفي الأحكام اللفظية لا في التوجيه . انتهىٰ ، والتسوية بين كلمة « إلا » وكلمة « غير » لا بين المستثنىٰ بهما فضلاً عن تابعه ، كيف وقد نص علىٰ وجوب جر مستثنىٰ « غير » وليس مستثنىٰ « إلا » كذلك ؟) انتهىٰ من « السجاعي » .

(مجرور دائماً) أي : مطلقاً ؛ سواء كان الاستثناء متصلاً أو منقطعاً (بالإضافة ؛ أي : بإضافتهما) أي : بإضافة (غير وسوىً) (إليه) أي : إلىٰ ذلك المستثنىٰ (لملازمتهما الإضافة ، والمضاف إليه مجرور) أبداً (لا غير) الجر جائزاً فيه (والأصل في « غير ») أي : والأصل في معناها الموضوع لها : (أن تكون صفةً بمعنىً مغاير نحو : جاءني رجل غير زيد ، لكنها حملت علىٰ « إلا ») الاستثنائية ؛ أي : قيست عليها (واستعملت في) معنى (الاستثناء) حملاً للنظير على النظير (كما حملت « إلا » عليها) أي : علىٰ غير (واستعملت صفة) لجمع منكر كما مر في الحاشية آنفاً في (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ، والسبب) أي : الجامع بينهما (في حمل كل منهما على الآخر : دلالة كل منهما على المغايرة) والمخالفة (ويعرب غير لفظاً ، وسوىً تقديراً) لأنه اسم مقصور (علىٰ ما اختاره ابن مالك بما يستحقه المستثنىٰ بإلا من الإعراب في ذلك الكلام)

وقد عرفت تفصيله ، وكأنهما لما جر بهما المستثنىٰ . . انتقل إعرابه إليهما (**فيجب نصبهما**) بعد الكلام التام الموجب كما (**في نحو : قاموا غير زيد وسوىٰ زيد** ، **ويجوز الإتباع**) للمستثنىٰ منه في إعرابه (**والنصب**) بعد الكلام التام المنفي كما (**في نحو : ما قاموا غير زيد وسوىٰ زيد**) برفع (غير وسوىً) ونصبهما ، والأرجح : الإتباع في المتصل ، والنصب في المنقطع عند تميم إن أمكن تسلط العامل على المستثنىٰ نحو : ما فيها أحد غير حمار ،

الذي وجدا فيه لو دخلت فيه (إلا) بدلهما .

(**وقد عرفت**) فيما مر من أول الباب إلىٰ هنا (**تفصيله**) أي : تفصيل ما يستحقه المستثنىٰ بإلا (**وكأنهما لما جر بهما**) أي : بإضافتهما إليه (**المستثنىٰ . . انتقل إعرابه**) أي : إعراب المستثنىٰ (**إليهما ، فيجب نصبهما بعد الكلام التام الموجب كما**) نصبا (**في نحو : قاموا غير زيد وسوىٰ زيد**) .

قوله : (**ويجوز الإتباع**) كلام مستأنف ؛ لأنه في الكلام التام المنفي ؛ أي : يجوز إتباع غير وسوىً (**للمستثنىٰ منه في إعرابه ، و**) كذا (**النصب**) على الاستثناء (**بعد الكلام التام المنفي**) وذلك (**كما في نحو : ما قاموا غير زيد وسوىٰ زيد برفع « غير وسوىً »**) على الإتباع (**ونصبهما**) على الاستثناء (**والأرجح : الإتباع في المتصل ، والنصب في المنقطع عند تميم إن أمكن تسلط العامل**) قبلهما (**على المستثنىٰ نحو**) قولك : (**ما فيها أحد غير حمار**) ويجب النصب في المنقطع عند الحجازيين نحو : ما فيها أحد غير حمار بالنصب ، وجوز التميميون فيه الإتباع أيضاً ؛ كالمتصل علىٰ أن حمار بدل غلط ؛ كما صرح به الرضي ، وقيل بدل كل بملاحظة معنىٰ إلا ؛ إذ المعنىٰ غير حمار ؛ وهو وإن صدق على الأحد وغيره لـٰكن يراد به غير مخصوص ، وإنما يبدلون في المنقطع إن أمكن تسلط العامل على المستثنىٰ وحده ولو في مادة أخرىٰ ؛ كما هو شأن البدل ، وإلا . . وجب النصب

وأوجبه الحجازيون ، وإذا قيل : ما قام القوم غير زيد وعمرو . . جاز جر عمرو عطفاً علىٰ لفظ زيد ، ورفعه ؛ حملاً على المعنىٰ ؛ لأن المعنىٰ : ما قام إلا زيد وعمرو ، ومع (إلا) لا يجوز إلا مراعاة اللفظ (ويعربان بحسب العوامل) بعد الكلام المنفي غير التام كما (في نحو : ما قام غير زيد وسوىٰ زيد) برفعهما

اتفاقاً نحو : ما زاد هٰذا المال غير النقص ، وما نفع زيد غير الضر ؛ إذ لا يقال : زاد النقص ونفع الضر ؛ كما مر في مبحث (إلا) انتهىٰ « خضري » .

كما قال الشارح : (**وأوجبه**) أي : أوجب النصب على الاستثناء (**الحجازيون**) أي : في المنقطع (**وإذا قيل : ما قام القوم غير زيد وعمرو . . جاز جر عمرو عطفاً علىٰ لفظ زيد ، ورفعه**) أي : رفع عمرو (**حملاً على المعنىٰ**) أي : نظراً إلى المعنى المؤدي بتركيب آخر مشتمل علىٰ (إلا) كما مر ؛ وهو بهٰذا المعنىٰ لا يستلزم كون الاسم له محل . انتهىٰ « صبان » .

(**لأن المعنىٰ : ما قام إلا زيد وعمرو ، ومع « إلا »**) أي : مع الاستثناء بها (**لا يجوز إلا مراعاة اللفظ**) وفي « الصبان » : (ومدار العطف على المعنىٰ : كون الكلام بمعنىٰ كلام آخر فيه نصب ذلك الاسم وإن لم يكن له محل لا في الأصل ولا في الحال ؛ لأن معنىٰ غير زيد : إلا زيداً) انتهىٰ منه .

وتقول : ما قام أحد غير زيد وعمرو بالجر وبالرفع ؛ لأنه علىٰ معنىٰ : إلا زيد ، وظاهر كلام سيبويه : أنه من العطف على المحل ، وذهب الشلوبين إلىٰ أنه من باب التوهم . انتهىٰ « أشموني » .

(**ويعربان**) أي : (غير وسوىً) في الاستثناء المفرغ (**بحسب العوامل**) الداخلة عليهما ؛ وذلك (**بعد الكلام المنفي غير التام**) بأن لم يذكر المستثنىٰ منه ؛ وذلك (**كما في نحو : ما قام غير زيد وسوىٰ زيد برفعهما**) أي : برفع (غير

(**وما رأيت غير زيد وسوىٰ زيد**) بنصبهما (**وما مررت بغير زيد وسوىٰ زيد**) بجرهما (**وإذا مدت سوىً**) بأن قيل فيها : سواء بالمد مع فتح السين وكسرها (. . **كان إعرابها ظاهراً**) في آخرها (**وإذا قصرت**) من غير همزة في آخرها مع كسر السين وضمها (. . **كان**) إعرابها (**مقدراً على الألف**) أي : في الألف ، منع من ظهورها التعذر .

وسوىً) علىٰ أنهما فاعلان لـ(قام) كما تقول : ما قام إلا زيد (**وما رأيت غير زيد وسوىٰ زيد بنصبهما**) علىٰ أنهما مفعولان لـ(رأيت) كما تقول : ما رأيت إلا زيداً (**وما مررت بغير زيد وسوىٰ زيد بجرهما**) بالباء ؛ كما تقول : ما مررت إلا بزيد ، ويفارقان (إلا) : بجواز تفريغهما مطلقاً ؛ أي : متصلاً كان أو منفصلاً في الإيجاب ؛ كقام غير زيد وسوىٰ زيد برفعهما مع امتناع قام إلا زيد ، وفي جواز كونهما تابعين في التام الموجب نحو : قام القوم غير زيد وسوىٰ زيد برفعهما بدلاً من القوم ، ومررت بهم غير زيد وسوىٰ زيد بدلاً من الضمير المجرور ، وبالنصب في المثالين على الاستثناء ؛ وذلك لأنهما في معنى النفي ؛ فالكلام معهما كأنه غير موجب ، ومما يفارقان فيه (إلا) : أن تابع المستثنىٰ بهما يجوز فيه رعاية المعنىٰ ورعاية اللفظ ، فإذا قلت : ما قام القوم غير زيد وعمرو ، أو سوىٰ زيد وعمرو . . جاز جر عمرو عطفاً علىٰ لفظ زيد ، ورفعه ؛ حملاً على المعنىٰ ؛ لأن المعنىٰ : ما قام إلا زيد وعمرو ؛ وهو من الإتباع على المعنى المسمىٰ بالتوهم ، ومع (إلا) لا يجوز إلا مراعاة اللفظ فقط ؛ لفساد المعنىٰ كما تقدم .

(**وإذا مدت سوىً**) أي : زيد في آخره همزة (**بأن قيل فيها**) : قام القوم (**سواء**) زيد (**بالمد مع فتح السين وكسرها . . كان إعرابها ظاهراً في آخرها**) كما مر عند ذكر لغاتها (**وإذا قصرت**) أي : منعت زيادة الهمزة في آخرها : **بأن قيل فيها** : سوىً (**من غير همزة في آخرها مع كسر السين وضمها . . كان إعرابها مقدراً على الألف** ؛ **أي** : **في الألف ، منع من ظهوره التعذر**) وضابطه : كما مر في (باب

(والمستثنىٰ بليس ولا يكون منصوب لا غير) وإنما وجب نصبه (لأنه خبرهما نحو : قام القوم ليس زيداً ولا يكون زيداً) بنصب زيد علىٰ أنه خبرهما ، واسمهما ضمير مستتر فيهما وجوباً عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ؛ أي : ليس القائم أو لا يكون القائم زيداً ، وجملة الاستثناء هل هي حال فمحلها النصب ، أو مستأنفة فلا محل لها ؟ قولان : صحح ابن عصفور الثاني . . . .

الإعراب) : ما لو تكلف المتكلم بإظهاره لم يظهره ؛ لأنه اسم مقصور ؛ أي : ممنوع من إظهار الحركة في آخره ؛ لعدم إمكانه (والمستثنىٰ بليس ولا يكون منصوب لا غير) النصب جائزاً فيه .

(وإنما وجب نصبه) أي : نصب المستثنىٰ بهما (لأنه) أي : لأن ذلك المستثنىٰ (خبرهما نحو : قام القوم ليس زيداً ولا يكون زيداً بنصب زيد علىٰ أنه خبرهما ، واسمهما ضمير مستتر فيهما وجوباً) أي : استتاراً واجباً ؛ لجريانه مجرى المثل (عائد) بالرفع صفة ثانية لـ(ضمير) أي : عائد (على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق) عليهما ؛ كقام مثلاً تقديره : هو (أي : ليس القائم أو لا يكون القائم زيداً) أو على البعض المفهوم من كله السابق ؛ كالقوم في المثال المذكور ؛ أي : ليس بعضهم أو لا يكون بعضهم زيداً .

(وجملة الاستثناء) يعني : جملة (ليس ولا يكون) (هل هي حال) من المستثنىٰ منه (فمحلها) حينئذ (النصب أو مستأنفة فلا محل لها) من الإعراب ؟ هما (قولان : صحح ابن عصفور) منهما القول (الثاني) ؛ يعني : كونها مستأنفة ، وابن عصفور اسمه : علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور أبو الحسن النحوي الحضرمي الإشبيلي ، توفي سنة (٦٦٣هـ) .

وقال ابن عنقاء : (جملة الاستثناء في ذلك كله جملة مستأنفة من حيث الإعراب لا المعنىٰ ؛ كما صححها ابن عصفور ، وجزم به أكثر المتأخرين) ، وقال

(والمستثنىٰ بخلا وعدا وحاشا يجوز جره) بها ، والجر بالأولين قليل ، ولقلته لم يحفظه سيبويه في عدا (ونصبه بها) وهٰذا عند غير سيبويه ؛ أما عنده . . فالنصب متعين بـ(عدا) ، والجر بـ(حاشا) فإنه التزم فعلية عدا وحرفية حاشا (نحو : قام القوم خلا زيداً) بالنصب

السيرافي : (وقوم الأرجح : أنها حال ، واعترض : بأن الماضي لا يقع حالاً إلا مع « قد » ولو مقدرة ، و« قد » لا تدخل على الجامد ، ويجاب عنه : بأن جمهور المحققين من المتأخرين علىٰ أن « قد » لا تلزم في ذلك ؛ لكثرة ورود الماضي حالاً بدون قد) انتهىٰ كلامه . انتهىٰ من « الكواكب » .

(والمستثنىٰ بخلا وعدا وحاشا يجوز جره بها) علىٰ أنها حروف جر واستثناء (و) لا يكون المستثنىٰ بهٰذه الأفعال إلا متصلاً ، قال أبو حيان : (فلا تقول : ما في الدار أحد خلا حماراً) لٰكن (الجر بالأولين قليل) في كلامهم (ولقلته) أي : ولقلة الجر بالأولين (لم يحفظه) أي : لم يحفظ الجر (سيبويه في عدا) ولم يسمعه من العرب .

(و) يجوز (نصبه بها) أي : بهٰذه الأدوات الثلاثة (وهٰذا) أي : جواز النصب والجر بها كائن (عند غير سيبويه ؛ أما) حكمها (عنده) أي : عند سيبويه (. . فالنصب متعين بـ« عدا ») لعدم سماع حرفيتها (والجر بـ« حاشا ») متعين ؛ لعدم سماع فعليتها (فإنه) أي : فإن سيبويه (التزم) وأوجب (فعلية عدا وحرفية حاشا) مثال النصب والجر بها (نحو : قام القوم خلا زيداً بالنصب) أي : بنصب زيد علىٰ أنه مفعول به لـ(خلا) ، فتقول في إعرابه : (قام القوم) : فعل وفاعل ، والجملة مستأنفة (خلا) : فعل ماض من أفعال الاستثناء مبني بفتحة مقدرة على الألف ؛ لأنه فعل معتل بالألف (زيداً) : مفعول به ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لجريانه مجرى المثل تقديره : (هو) يعود على اسم الفاعل المفهوم من

(وخلا زيد) بالجر **(وعدا زيداً)** بالنصب **(وعدا زيد)** بالجر **(وحاشا زيداً)** بالنصب **(وحاشا زيد)** بالجر **(فإن جررت)** بكل منها المستثنىٰ **(. . فهي حروف جر)** غير متعلقة بشيء ، والأولىٰ : أحرف جر **(وإن نصبت)** بكل منها **(. . فهي أفعال)** ماضية متعدية إلى المستثنىٰ ، وفاعلها ضمير مستتر فيها وجوباً يعود إلىٰ ما عاد إليه اسم

الفعل السابق تقديره : خلا القائم زيداً ، أو على البعض المفهوم من كله السابق تقديره : خلا بعضهم زيداً ، قال ابن عنقاء : (فاعل أفعال الاستثناء لا يكون إلا ضميراً ملازماً للإفراد والتذكير ، مستتراً وجوباً ؛ لجريانه مجرى المثل) انتهىٰ بزيادة ، وقس عليه إعراب بقية الأمثلة .

(وخلا زيد بالجر) علىٰ أن (خلا) : حرف جر واستثناء ، و(زيد) : مجرور به **(وعدا زيداً بالنصب ، وعدا زيد بالجر ، وحاشا زيداً بالنصب ، وحاشا زيد بالجر ؛ فإن جررت بكل منها)** أي : بكل من هـٰذه الكلمات الثلاثة **(المستثنىٰ . . فهي حروف جر)** واستثناء **(غير متعلقة بشيء)** لأنها للتنحية لا للتعدية ، ومحل مجرورها حينئذ نصب عن تمام الكلام ؛ فناصبه : الجملة المتقدمة التي انتصب عن تمامها ، وقال الجرجاني : (هن معديات ؛ فمجرورهن في محل المفعول به ؛ كمررت بزيد ، ويتعلق بما في الجملة من فعل أ وشبهه إلا أن تعديتهن علىٰ جهة السلب ؛ أي : علىٰ جهة النفي) انتهىٰ .

(والأولىٰ) للمصنف أن يقول : فهي **(أحرف جر)** لأنها من أفراد جمع القلة ؛ وهي من ثلاثة إلىٰ عشرة ، لا من أفراد جمع الكثرة ؛ وهي من عشرة إلىٰ ما لا نهاية له .

(وإن نصبت بكل منها) المستثنىٰ **(. . فهي أفعال ماضية متعدية إلى المستثنىٰ ، وفاعلها ضمير مستتر فيها وجوباً)** لجريانه مجرى المثل **(يعود إلىٰ ما عاد إليه اسم**

(ليس ولا يكون) ، وفي محل الجملة المستثنىٰ بها : البحث السابق فيهما ، ومحل جواز الوجهين إذا تجردت عن (ما) كما يعلم من كلامه الآتي (**إلا أن سيبويه لم يسمع في المستثنىٰ بحاشا إلا الجر**) فالتزم حرفيتها وأوجبه كما تقدم ،

« **ليس ولا يكون** ») الاستثنائيتين المستتر فيهما وجوباً المذكور سابقاً بقوله : (واسمهما ضمير مستتر فيهما وجوباً عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق) .

(**وفي محل الجملة المستثنىٰ بها**) أي : بهاذه الأفعال هل لها محل من الإعراب أم لا ؟

(**البحث السابق**) أي : الخلاف السابق (**فيهما**) أي : في محل جملة (ليس ولا يكون) بقوله آنفاً : (وجملة الاستثناء هل هي حال فمحلها النصب ، أو مستأنفة فلا محل لها . . .) إلخ .

(**ومحل جواز الوجهين**) أي : جواز النصب بها والجر ؛ وهو مبتدأ خبره قوله : (**إذا تجردت عن « ما »**) المصدرية ؛ أي : ومحل جوازهما كائن وقت تجردها عن (ما) المصدرية (**كما يعلم**) هاذا القيد (**من كلامه**) أي : من كلام المصنف (**الآتي**) بقوله : (وتتصل « ما » بعدا وخلا فيتعين النصب بهما . . .) إلخ .

وقوله : (**إلا أن سيبويه**) إلا فيه : استدراكية بمعنىٰ لـٰكن ، استدرك بها علىٰ قوله : (فإن نصبت بها . . فهي أفعال رفع بها ما يتوهم منه من ثبوت النصب بحاشا عند الجميع) أي : لـٰكن أن سيبويه (**لم يسمع**) من العرب (**في المستثنىٰ بحاشا إلا الجر**) بها (**فالتزم**) سيبويه (**حرفيتها**) أي : حرفية حاشا (**وأوجبه**) أي : أوجب الجر بها (**كما تقدم**) آنفاً بقول الشارح : (والجر بحاشا متعين عند سيبويه ، فإنه التزم فعلية عدا وحرفية حاشا) .

ونفى النصب ، وغيره سمع النصب أيضاً فجوزه ، والمثبت مقدم على النافي ، ولا يستثنىٰ بها إلا فيما فيه تنزيه نحو : ضربت القوم حاشا زيداً ؛ ولذلك لا يحسن : صلى الناس حاشا زيداً ؛ لفوات معنى التنزيه ؛ كذا قاله ابن الحاجب ، وجزم به الرضي ، وقد تستعمل للتنزيه فقط فتكون اسماً مبنياً نحو :

(**ونفىٰ**) سيبويه (**النصب**) بحاشا (**وغيره**) أي : وغير سيبويه (**سمع النصب**) بحاشا (**أيضاً**) أي : كما سمعه في خلا وعدا (**فجوزه**) أي : فجوز غيره النصب بحاشا (**والمثبت**) أي : مثبت النصب بحاشا ؛ وهو غير سيبويه (**مقدم**) قوله (**على النافي**) أي : علىٰ قول نافي النصب بحاشا ؛ وهو سيبويه ؛ لما عند المثبت من زيادة علم (**ولا يستثنىٰ بها**) أي : بحاشا (**إلا فيما**) أي : إلا في تركيب (**فيه**) أي : في ذلك التركيب (**تنزيه**) أي : تبرئة للمستثنىٰ عن النقص والعيب ؛ مثال ذلك (**نحو**) قولك : (**ضربت القوم حاشا زيداً**) أي : خلا المضروب زيداً (**ولذلك**) أي : ولأجل كونها لا يستثنىٰ بها إلا فيما فيه تنزيه (**لا يحسن**) ولا يصح قولك : (**صلى الناس حاشا زيداً**) أي : حاشا المصلي زيداً ، وإنما لا يحسن هـٰذا المثال (**لفوات**) أي : لعدم (**معنى التنزيه**) فيه ؛ بل فيه إثبات النقص للمستثنىٰ ؛ وهو عدم الصلاة (**كذا**) أي : مثل هـٰذا الكلام ؛ يعني : قوله : (ولا يستثنىٰ بها إلا فيما فيه تنزيه . . .) إلخ ، (**قاله ابن الحاجب**) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب ، مات في الإسكندرية في شهر شوال سنة (٦٤٦هـ) تقدم البسط في ترجمته .

(**وجزم به**) أي : بهـٰذا القول (**الرضي**) محمد بن الحسن رضي الدين ، توفي سنة (٦٨٦هـ) تقدم البسط في ترجمته أيضاً .

(**وقد تستعمل**) حاشا (**للتنزيه فقط**) دون الاستثناء (**فتكون اسماً مبنياً**) أي : اسم فعل ماض مبنياً على الفتح ؛ مثال ذلك (**نحو**) قوله تعالىٰ ، حاكياً عن نسوة

﴿ قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ ﴾ .

يوسف عليه السلام : (﴿ قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ ﴾) ، **وإعرابه** : (قلن) : فعل وفاعل ، والجملة جواب للاستفهام المذكور في قوله : ﴿ قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ ﴾ لا محل لها من الإعراب (حاش) : اسم فعل ماض بمعنىٰ برىء مبني على الفتح ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً ، وإنما حرك فراراً من التقاء الساكنين وكانت فتحة للخفة (لله) : اللام زائدة في الفاعل ؛ زيدت لتقوية العامل مبنية على الكسر ، وإنما حركت ؛ لكونها علىٰ حرف واحد وكانت كسرة ؛ حملاً علىٰ أصلها التي هي لام الجر (الله) : فاعل لـ(حاش) مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف جر زائد ، والمعنىٰ : برىء الله وتنزه عن كل النقائص ، وجملة اسم الفعل في محل النصب جزء مقول لـ(قلن) وهي مقيدةٌ للقسم جوابه : ما علمنا عليه من سوء .

واعلم : أن حاشا ثلاثة أقسام : **الاستثنائية** ؛ كالتي في الباب ، وكونها فعلاً ماضياً متصرفاً بمعنىٰ أَسْتَثني ، وعبارة « الأشموني » : **والثانية** : أن تكون فعلاً ماضياً متصرفاً تقول : حاشيْتُه بمعنى استَثْنَيْتُهُ ، ومنه الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال : « أسامة أحب الناس إليَّ ما حاشا فاطمة » والمعنىٰ : أنه صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة فقوله : (ما حاشا فاطمة) ، من كلام الراوي ؛ كما تدل عليه رواية الطبراني ؛ يعني : أسامة أحب الناس إليَّ كلهم ، راجع « الأشموني مع الصبان » .

والثالثة : **التنزيهية** ؛ أي : الدالة علىٰ تنزيه ما بعدها عن نقص ؛ كحاشا لله ؛ وهي لغة في حاشا ، والصحيح : أنها اسم فعل لا فعل ؛ خلافاً للكوفيين ؛ بدليل تنوينها في قراءة ابن السَّمَّالِ باللام في آخره بوزن (شدَّاد) انتهىٰ « ص » .

حاشا لله ، وإضافتُها في قراءة ابن مسعود : حاش الله ؛ كمعاذ الله ، وسبحان الله .

وهل هي مصدر أو اسم فعل ؟ صرح ابن الحاجب بالثاني ، قال : (ومعنىٰ حاشا لله : بريء الله ، فاللام زائدة في الفاعل كـ : ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ ، وهو لا يظهر علىٰ قراءة الإضافة ، وفسرها الزمخشري : براءة الله ، فتكون مصدراً مرادفاً للتنزيه بدلاً من اللفظ بفعله ؛ أي : تنزيهاً لله كما يقال : رعياً لزيد ، والعامل فيه فعل من معناه ؛ كويح وويل ، والوجه أنها عند ترك تنوينها وإضافتها مبنية ؛ لشبهها بحاشا الحرفية لفظاً ومعنىً ، وقد مر في أول الكتاب أن الشبه اللفظي مما يجوز البناء ولا يوجبه) انتهىٰ من « الخضري » .

وإن شئت قلت : (قلن) : فعل وفاعل ، والجملة مستأنفة (حاش لله ما علمنا عليه من سوء) : مقول محكي لـ(قلن) ، وإن شئت قلت : (حاش) : فعل ماض بمعنىٰ بعد مبني على الفتحة الظاهرة ، أو علىٰ فتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخفيف ؛ لكثرة الاستعمال ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (يوسف) ، (لله) : جار ومجرور متعلق بـ(حاش) ، ولـٰكنه علىٰ حذف مضاف ، والتقدير : حاش يوسف وبَعُدَ عن المعصية ؛ لطاعة الله تعالىٰ وخوفه ؛ كما ذكره أبو البقاء العكبري في « تفسيره » ، والجملة في محل النصب جزء مقول لـ(قلن) (ما) : نافية (علمنا) : فعل وفاعل (عليه) : متعلق به (من) : زائدة (سوء) : مفعول به ؛ لأن علم هنا بمعنىٰ عرف يتعدىٰ لمفعول واحد ، والجملة الفعلية في محل النصب جزء مقول لـ(قلن) ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم . انتهىٰ من تفسير « حدائق الروح والريحان » .

(**وتتصل ما**) المصدرية (**بعدا وخلا فيتعين**) حينئذ (**النصب**) **بهما ؛ لأن (ما)** المصدرية لا تدخل إلا على الفعل ، وجوز جمع الجر بهما بتقدير (ما) زائدة قال في « المغني » : (فإن قالوا : ذلك بالقياس ففاسد ؛ لأن « ما » لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو : ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ ، وإن قالوا بالسماع.. فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه) .

(**وتتصل ما المصدرية بعدا وخلا فيتعين حينئذ**) أي : حين إذ اتصلت (ما) بهما (**النصب بهما**) للمستثنىٰ (**لأن « ما » المصدرية لا تدخل إلا على الفعل**) .

دَقِيقَةٌ

واعلم : أن (ما) هنا وإن كانت مصدرية إلا أنه لا يسبك ما بعدها بمصدر ؛ لأنهما فعلان جامدان لا مصدر لهما ، فتنبه لهٰذه الدقيقة . انتهىٰ من « العطار » .

(**وجوز جمع**) من النحاة (**الجر بهما بتقدير « ما » زائدة**) والقائل بالجر مع دخول (ما) الكسائي ، والجرمي ، والربعي ، وأبو علي الفارسي نقل ذلك أبو حيان.

(**قال**) ابن هشام (**في « المغني » : فإن قالوا : ذلك**) أي : زيادة (ما) قبلهما (**بالقياس**) علىٰ زيادتها في موضع آخر ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم . . .﴾ إلخ (**فـ**) القياس (**فاسد**) أي : باطل لوجود الفرق بين المقيس والمقيس عليه (**لأن « ما » لا تزاد**) بالقياس (**قبل الجار والمجرور بل**) إنما تزاد بالقياس (**بعده**) أي : بعد الجار والمجرور (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾) ، و﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ ، (**وإن قالوا**) أي : أولٰئك القائلون بالزيادة ؛ أي : زيادتها ثابت (**بالسماع**) أي : ثابت في الكلام المسموع عن العرب (. . **فهو**) أي : ذلك المسموع كائن (**من الشذوذ بحيث**) أي : بمكان ؛ أي : بمنزلة (**لا يقاس عليه**) فيها غيره ولا يحتج به ، ولا يذكر في موضع المناظرة .

(ولا تتصل) ما (بحاشا) إلا نادراً ، بخلاف عدا وخلا (تقول : قام القوم ما عدا زيداً) بالنصب لا غير (وقال لبيد : ألا كل شيء ما خلا الله باطل)

وفي « الصبان » أي : (فهو من أمكنة الشذوذ بمكان لا يحتج به) انتهىٰ منه .

أي : بمعزل من الاحتجاج به . انتهىٰ .

فهو كالعدم **(ولا تتصل ما)** مطلقاً ، مصدرية كانت أو زائدة **(بحاشا إلا نادراً)** أي : قليلاً ، قاله الدماميني ؛ كقول الأخطل (من الوافر) :

رأيت الناس ما حاشا قريشاً   فإنا نحن أفضلهم فعالا

بفتح الفاء ؛ أي : كرماً ، ورأيت من الرأي يتعدىٰ لمفعول واحد ، ويروىٰ : (فأما الناس) وهو الأصح ، والشاهد في (ما حاشا) حيث دخلت (ما) علىٰ حاشا وهو قليل ، والفاء في قوله : (فإنا) علىٰ توهم دخول (أما) في أول الكلام علىٰ هـٰذه الرواية ، وفعالاً بفتح الفاء تمييزاً ؛ أي : أفضلهم كرماً . انتهىٰ « عيني » .

وذلك ملتبس **(بخلاف عدا وخلا)** فإنهما يدخل عليهما ما **(تقول)** في مثال عدا مع (ما) : **(قام القوم ما عدا زيداً بالنصب لا غير)** النصب جائزاً فيه ؛ لتعين دخول (ما) المصدرية عليها .

(و) مثال خلا مع (ما) ما **(قالـ)**ـه **(لبيد)** مكبراً ابن ربيعة العامري ، وفد علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم وحسن إسلامه ، بيتاً (من الطويل) :

(ألا كل شيء ما خلا الله باطل)   وكل نعيم لا محالة زائل

أي : فان يريد نعيم الدنيا ، والشاهد في (خلا) حيث نصب ما بعده علىٰ أنه مفعول به ، والفاعل مستتر فيه وجوباً ، و(ما) مصدرية ، وتقدم بسط الكلام في البيت في « التتمة » فراجعها إن شئت .

ومحل (ما) وصلتها نصب على الحال ؛ أي : مجاوزين زيداً بالنصب ، أو على الظرفية علىٰ تقدير مضاف؛ أي : وقت مجاوزتهم زيداً ، قال أبو حيان : (والأفعال التي يستثنىٰ بها لا تقع في المنقطع، لا تقول: ما في الدار أحد خلا حماراً) .

فائدة

فإن اتصلت (خلا وعدا وحاشا) بضمير خطاب أو غيبة نحو : قام القوم حاشاك ، أو حاشاه. . جاز كون الضمير مجروراً ومنصوباً ؛ فإن قلت : حاشاي . . تعين الجر ، وحاشاني . . تعين النصب . انتهىٰ « عطار » .

(**ومحل « ما »**) المصدرية (**وصلتها نصب على الحال**) بتأويلها باسم الفاعل (**أي**) : حالة كونهم (**مجاوزين زيداً بالنصب ، أو**) منصوب (**على الظرفية علىٰ تقدير مضاف ؛ أي :**) قاموا (**وقت مجاوزتهم زيداً ، قال أبو حيان**) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين أبو حيان الأندلسي ، ولد بمَطْخَشارِش عام (٦٥٤هـ) ، وتوفي سنة (٧٤٥هـ) : (**والأفعال التي يستثنىٰ بها**) كلها (**لا تقع في**) المستثنى (**المنقطع**) بل في المتصل فقط ؛ لكونه أجنبياً من المستثنىٰ منه مع ضعفها في الاستثناء فـ (**لا تقول : ما في الدار أحد خلا حماراً**) وعبارته في « الارتشاف » : (والحرف والاسم الذي يستثنىٰ به يكون في المتصل والمنقطع ، وأما الفعل الذي يستثنىٰ به . . فلا يقع في الاستثناء المنقطع ، فلو قلت : ما في الدار أحد خلا حماراً . . لم يجز) انتهىٰ « يس على المجيب » .

خاتمة

جواز الوجهين : مختص بحال تجرد خلا وعدا عن (ما) المصدرية ؛ كما يرشد إلىٰ ذلك تمثيل المصنف ؛ يعني : ابن آجروم ؛ وهو الذي عليه الجمهور ، أما إذا دخلت عليهما (ما) . . تعين النصب ؛ لأن (ما) المصدرية لا يليها حرف

(وأما خبر كان وأخواتها ، وخبر الحروف المشبهة بليس ، وخبر أفعال المقاربة ، واسم إن وأخواتها ، واسم لا التي لنفي الجنس) نصاً (. . فتقدم الكلام عليها في المرفوعات) استطراداً فلا حاجة إلىٰ إعادتها (وأما التوابع) التي من جملتها تابع المنصوب المقصود بالذكر هنا

الجر ، وإنما توصل بالجمل فتتعين عدا وخلا حينئذ للفعلية ، وأجاز الجر بهما بعضهم في حالة الاقتران ؛ كالكسائي والفارسي ، لكن علىٰ تقدير (ما) زائدة لا مصدرية ؛ وهو إن قاله بقياس . . ففاسد ؛ لأن (ما) لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو : ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ ، وإن قاله بالسماع . . فشاذ بحيث لا يحتج به ، وأما حاشا . . فلا حاجة إلىٰ تقييدها بالتجرد عن (ما) لأنها لا تدخل عليها إلا شذوذاً ؛ كقول الأخفش :

فأما الناس ما حاشا قريشاً ... فإنا نحن أفضلهم فعالا

انتهىٰ من « أبي النجا » .

(وأما خبر كان) نحو : ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ ، (و) خبر (أخواتها) نحو : ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ ، (وخبر الحروف المشبهة بليس) نحو : ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ ، ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ ، (وخبر أفعال المقاربة) نحو : ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ ، ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ ، (واسم إن وأخواتها) نحو : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ ، ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ﴾ ، (واسم لا التي لنفي الجنس نصاً) نحو : ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ، « لا أحد أغيرُ من الله » (فتقدم الكلام عليها في المرفوعات ؛ استطراداً فلا حاجة إلىٰ إعادتها) ثانياً ، والاستطراد لغةً : المناسبة ، وفي اصطلاح البديعيين : هو ذكر الشيء في غير محله ؛ لمناسبة بينه وبين ذلك المحل ، وعو عندهم من المحسنات اللفظية . انتهىٰ .

(وأما التوابع التي من جملتها تابع المنصوب المقصود بالذكر هنا) أي : في

(. . فسيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالىٰ) .

ولما أنهى الكلام على المنصوبات من الأسماء . . أخذ يتكلم على المخفوضات فقال :

(باب المنصوبات) (. . **فسيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالىٰ ، ولما أنهى**) المصنف وأكمل (**الكلام على المنصوبات من الأسماء . . أخذ**) أي : شرع (**يتكلم على المخفوضات**) أي : أراد الشروع فيها (**فقال**) : باب المخفوضات من الأسماء .

إلىٰ هنا وَصَلْتُ في (٤/ ٥/ ١٤٣١هـ)

باب المخفوضات من الأسماء

[ص] : المخفوضات ثلاثة : مخفوض بالحرف ،

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب المخفوضات من الأسماء)

وهي جمع مخفوض ؛ وهو كل ما اشتمل علىٰ علم الخفض ؛ من كسرة وما ناب عنها ؛ من فتحة أو ياء ، وقوله : (من الأسماء) لبيان الواقع لا للاحتراز ؛ لأن الخفض لا يدخل على الأفعال (**المخفوضات**) المشهورة (**ثلاثة**) لا رابع لها ؛ بدليل الاستقراء ، قيدنا بـ(المشهورة) احترازاً عن غير المشهورة ؛ وهي نوعان : **المخفوض بالمجاورة** : كهـٰذا جحر ضب خرب ، روي بجر خرب ؛ لمجاورته لضب ؛ وهو في محل رفع صفة جحر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الجوار ، وعلى الرفع أكثر العرب ، **والثاني** : **المخفوض بسبب توهم دخول حرف الجر** : نحو : ليس زيد قائماً ولا قاعد بالجر علىٰ توهم دخول الباء في قائماً ؛ فجملة المجرورات خمسة مع ما ذكره المصنف ، والتحقيق : أن هـٰذين يرجعان إلى الجر بالمضاف ، وإلى الجر بالحرف ؛ كما قال ابن هشام في « شرح لمحة أبي حيان » ، وأن المجرور بالتبعية الذي ذكره المصنف مجرور بما جر متبوعه من حرف نحو : مررت بزيد الفاضل ، أو من مضاف نحو : جاء غلام زيد الفاضل ، وهـٰذا في غير البدل ، أما فيه . . فهو علىٰ نية تكرار العامل نحو : مررت بزيد أخيك . انتهىٰ من « أبي النجا » .

أحدها : (**مخفوض بالحرف**) قدمه لأنه الأصل ، ولا يكون هـٰذا المجرور إلا اسماً مفرداً صريحاً ؛ كمررت بزيد ، أو مؤولاً ؛ كعلمت بأنك قائم .

ومخفوض بالإضافة ، . . . .

(و) الثاني : (**مخفوض بالإضافة**) أي : بسببها ؛ لأن الأصح أن المضاف عامل في المضاف إليه ؛ لأنه عامل لفظي ، والإضافة عامل معنوي ؛ فإذا اجتمعا . . قدم اللفظي ؛ كما في النواسخ والابتداء ، وإنما قلنا بسببها ؛ لأن الإضافة سبب لجر المضاف إليه ، ولا يلزم من كونها سبباً كونها عاملة ؛ لأن كون الشيء سبباً أعم من كونه عاملاً ، وحينئذ يكون جارياً على الصحيح ؛ وهو أن المضاف إليه مجرور بالمضاف لا بالإضافة ولا بالحرف المنوي ، والإضافة **لغةً** : الإسناد ، يقال : أضفت ظهري إلى الجدار ؛ أي : أسندته إليه ، **واصطلاحاً** : نسبة تقييدية بين اسمين تقتضي انجرار ثانيهما أبداً ، وقولنا : (تقتضي انجرار ثانيهما) احتراز من نحو : زيد الخياط قائم ، وقولنا : (أبداً) احتراز من بزيد الخياط ، فإنه لا يلزم فيه الجر أبداً . انتهىٰ من « أبي النجا » .

وإن شئت قلت في ضابط الإضافة : هي إسناد اسم إلىٰ آخر منزلاً الثاني من الأول منزلة التنوين ، أو ما يقوم مقامه ؛ كنون الجمع في لزومه لحالة واحدة ؛ وهي الجر أبداً ، ويسمى الأول من الاسمين المتضايفين : مضافاً ، والثاني : مضافاً إليه ، وقيل : بالعكس ، وقيل : كل منهما لكل منهما ، وضابط المضاف : هو كل اسم سابق من المتضايفين معرب بحسب العوامل التي قبله ، وضابط المضاف إليه : كل اسم لاحق من المتضايفين مجرور أبداً . انتهىٰ من « الخضري » بزيادة من « الجواهر » .

قال يس : (وعينها ياء ؛ لأخذها من الضيف ؛ لاستناده إلىٰ من ينزل عليه ؛ أي : فأصلها : إضياف بكسر الهمزة ؛ كإكرام ، نقلت حركة الياء إلى الضاد ؛ ثم حذفت الياء وعوض عنها تاء التأنيث فصار إضافة ؛ كإقامة وإجازة) انتهىٰ .

وهي علىٰ قسمين : **محضة** ، وتسمىٰ : معنوية ؛ لإفادتها أمراً معنوياً ؛ وهو

وتابع للمخفوض ؛ فالمخفوض بالحرف : هو ما يخفض بـ (من) ،

التخصيص : إن كان المضاف إليه نكرةً نحو : هـٰذا غلام رجل ، أو التعريف : إن كان المضاف إليه معرفة نحو : هـٰذا غلام زيد ، والتخصيص : تقليل الاشتراك في المضاف ، والتعريف : رفع الاشتراك فيه ، وغير المحضة : وهي التي في نية الانفصال ، وتسمىٰ : لفظية ؛ لإفادتها أمراً لفظياً ؛ وهو التخفيف : بحذف التنوين أو النون ، فهي إضافة الوصف إلىٰ معموله ؛ كهـٰذا ضارب زيد ومضروب عمرو ، وقد أوصلنا صور الإضافة في كتابنا « الصور العقلية علىٰ تراجم الألفية » إلىٰ ثمانية وثلاثين صورة وست عشرة ألف صورة (١٦٠٣٨) ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

(و) الثالث : (تابع للمخفوض) بالحرف نحو : مررت بزيد الفاضل ، أو بالإضافة نحو : مررت بغلام زيد العالم ، وعد هـٰذا الثالث قسماً مستقلاً ، مبني علىٰ رأي الأخفش والسهيلي : من أن العامل هو نفس التبعية ؛ وهو مذهب ضعيف ، والأصح : أن العامل في التابع : هو العامل في المتبوع في غير البدل ، فيرجع جر التابع إلى الجر بالحرف ؛ كما في نحو : مررت بزيد الفاضل ، أو الجر بالإضافة ؛ كما في نحو : مررت بغلام زيد العاقل ، فيرجع المخفوض إلىٰ قسمين : مخفوض بالحرف ، ومخفوض بالاسم ؛ كما قال في « الأزهرية » : (المجرورات المشهورة قسمان : مجرور بالحرف ، ومجرور بالمضاف لا بالإضافة على الأصح ، وزاد بعضهم : بالتبعية ، وبعضهم : الجر بالمجاورة ، وبعضهم : الجر بالتوهم) انتهىٰ .

فيكون قول المصنف تبعاً لأصله ، وتابع للمخفوض ؛ تفسيراً للقسمين الأولين ، وأما البدل . . فالعامل فيه محذوف ؛ لأنه علىٰ نية تكرار العامل ، إذا عرفت أن أقسام المخفوضات ثلاثة ، وأردت بيان كل قسم منها (. . فـ) أقول لك : (**المخفوض بالحرف : هو ما يخفض بـ« من »**) وبما عطف عليه ، قدمها

علىٰ غيرها ؛ لأنها أم حروف الخفض ؛ أي : أصلها ؛ لأنها تجر ما لا يجر غيرها من الظروف التي لا تتصرف ؛ كقبل وبعد وعند ولدن ، وتسمىٰ هٰذه الحروف : حروف الجر ؛ لأنها تجر معنى الفعل إلى الاسم ، وقال الرضي : (بل لأنها تعمل إعراب الجر ؛ كما يقال : حروف النصب ، وحروف الجزم) ، ويسميها الكوفيون : حروف الإضافة ؛ لأنها تضيف الفعل ؛ أي : توصل معناه إلى الاسم ، وتسمىٰ أيضاً : حروف الصفات ؛ لأنها تحدث صفة للاسم من ظرفية أو غيرها ، وقيل : لأنها تقع صفات للاسم ، وعملها : الجر على الأصل ؛ من كون ما اختص بقبيل حقه أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل ، فلا حاجة لقول السيوطي في « الهمع » : (لم تعمل رفعاً ؛ لأنه إعراب العمد ومدخولها فضلة ، ولانصباً ؛ لأن محل مدخولها نصب ؛ بدليل الرجوع إليه ، ولو نصب . . لاحتمل أنه بالفعل ، ودخول الحرف لإضافة معناه إلى الاسم) انتهىٰ « يس على التصريح » .

وجملة حروف الجر : إحدىٰ وعشرون حرفاً ذكر المصنف منها : أربعة عشر : سبعة منها تجر الظاهر والمضمر ، وسبعة منها : تجر الظاهر فقط ، وترك سبعة : وهي : متىٰ ، ولعل ، وكي ، ولولا ، وعدا ، وخلا ، وحاشا ؛ وهي بالنظر إلى الاتفاق وعدمه : قسمان : قسم يجر بالاتفاق ؛ وهي سبعة عشر ، وقسم يجر على الشذوذ ؛ وهي أربعة : **أحدها** : متىٰ ، تجر في لغة هذيل بالتصغير فتكون بمعنىٰ من ؛ كقولهم : أخرجها متىٰ كمه ؛ أي : من كمه .

وثانيها : لعل ، في لغة عقيل بالتصغير ؛ كقول شاعرهم :

لعـــل الله فضلكـــم علينـــا بشـــيء أن أمكـــم شـــريـــم

بجر الجلالة ، والشريم : بفتح الشين المعجمة : المرأة المفضاة ؛ وهي التي

أزيل ما بين قبلها ودبرها من الحاجز ، قال الدنوشري : (وهي باقية على الترجي ولا تتعلق بشيء) .

وثالثها : كي ، كقولهم : إذا سألوا عن علة الشيء ؛ كيمه ، أصله كيما فحذفت ألف (ما) الاستفهامية ، وجيء بهاء السكت وقفاً ؛ حفظاً للفتحة الدالة على الألف المحذوفة ، والأكثر عندهم أن يقولوا : لمه باللام ، والمعنىٰ : لأي شيء كان كذا .

ورابعها : لولا ، إذا دخلت علىٰ ضمير غير مرفوع نحو : لولاي ولولاك ولولاه ، فإنها جارة للضمير عند الجمهور ، ولا تتعلق بشيء ، وموضع المجرور رفع بالابتداء ، والخبر محذوف والتقدير : لولاك موجود لهلكت .

وقد زاد بعضهم في حروف الجر علىٰ ما ذكر : أحد عشرحرفاً ، وقال : (إن مجموع الحروف : اثنان وثلاثون حرفاً) ، وجعل منها : ها التنبيه ، وهمزة الاستفهام إذا جعلتا كلتاهما عوضاً عن حرف الجر في القسم نحو : ها الله لأفعلن كذا ، ونحو قولهم : آلله لتفعلن كذا ، كلاهما بمعنىٰ : والله .

وعد بعضهم منها : الميم في القسم مثلثة الحركات نحو : م الله ، وذكر الفراء : أن (لات) قد تجر الزمان ، وقرىء : (ولات حينِ مناص) بالجر ، وذكر الأخفش : أن بله : حرف جر بمعنىٰ من ، والصحيح : أنها اسم ، وذهب سيبويه : إلىٰ أن (لولا) حرف جر إذا وليها ضمير متصل ، كما مر آنفاً . انتهىٰ من « الصبان » بتصرف .

وهـٰذه الحروف الجارة بالنظر إلىٰ وضعها أربعة أقسام : **الأول منها** : ما وضع علىٰ حرف واحد ؛ وهو خمسة : الباء ، واللام ، والكاف ، والواو ، والتاء .

والثاني : ما وضع علىٰ حرفين ؛ وهي أربعة : من ، وعن ، وفي ، ومذ .

والثالث : ما وضع علىٰ ثلاثة أحرف ؛ وهي أربعة أيضاً : إلىٰ ، وعلىٰ ، ورب ، ومنذ .

والرابع : ما وضع علىٰ أربعة أحرف ؛ وهو حتىٰ خاصة . انتهىٰ « قطر الندىٰ » .

وبالجملة أن المجرور بها : ثلاثة أقسام : الاسم المظهر ، والاسم المبهم ، والاسم المضمر ، وعلىٰ كل منها : أن المجرور بها : إما مفرد ، أو مثنىً ، أو جمع ، وكل من هـٰذه الثلاثة ؛ إما أن يكون مذكراً ، أو مؤنثاً ؛ فهـٰذان اثنان في ثلاثة بستة ، في الثلاثة الأولىٰ بثمانية عشر ، اضربها في جملة حروف الجر (٢١) إحدىٰ وعشرين بثلاث مئة صورة وثمانين صورة ، اضربها في متعلق الجار والمجرور العشرة بثلاثة آلاف وثمان مئة صورة (٣٨٠٠) انتهىٰ من كتابنا « الصور العقلية علىٰ تراجم الألفية » .

قوله : (وهو ما يخفض بمن) ، وقد تقدم هناك أنه قدمها ؛ لأنها أم حروف الجر ، وأصلها لما تقدم هناك ، قال الحريري في شرحه علىٰ « ملحته » : (وإنما قلنا هي أمها ؛ لأن كل أدوات يتفق عملها ، لا بد فيها من أم تستولي عليها ؛ مثل من : في حروف الجر ، والهمزة : في أدوات الاستفهام ، وإلا : في أدوات الاستثناء ، وأن المصدرية : في النواصب ، وإن الشرطية : في أدوات الشرط الجازمة . . . إلىٰ غير ذلك) انتهىٰ منه بزيادة .

ولها ؛ أي : (لمن) معان تزيد علىٰ عشرين بالنظر إلى المعنى الاستقراضي ، وأما المعنى الوضعي لها ولكل حروف الجر أيضاً . . معنىً واحد ؛ وهو في (من)

وإلىٰ ، وعن ،

ابتداء الغاية ، هـٰذا علىٰ مذهب الكوفيين فإنهم يقولون : (إن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض ، وأما مذهب البصريين . . فإنه ليس لكل حرف إلا معنىً واحد ؛ وهو المعنى الوضعي ؛ فلا ينوب حرف جر عن حرف جر ؛ كما أن حروف النصب والجزم لا ينوب بعضها عن بعض ، وما ورد من ذلك . . فشاذ أو يؤول الفعل بفعل آخر) انتهىٰ « حمدون » .

وقد سبق قريباً : أن جملة معاني (من) عشرون ، ولـٰكن المعنى الوضعي لها : ابتداء المسافة ؛ أي : ابتداء مسافة ذي المسافة ، مكاناً كان ذو المسافة ؛ كقولك : من البصرة ، وقوله تعالىٰ : ﴿ مِنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ ، أو زماناً نحو : اعتكفت من يوم الخميس ، أو غيرهما نحو قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَـٰنَ ﴾ ، وهـٰذه الثلاثة في المسافة ، تعد ثلاثة من العشرين التي هي معانيها ؛ كما بينا تلك العشرين في كتابنا « الصور العقلية » نقلاً عن « التصريح وحواشيه » ، ومن « الخضري » ، و« الصبان » ، و« الحمدون » ، وقد بينا أيضاً كلها في « حاشية الكشف » فراجعها .

(و) ما يخفض بـ(إلىٰ) وثنىٰ بها ؛ لأنها تكون في مقابلة (من) في المعنىٰ ، ولها من المعاني مايزيد علىٰ عشرة ؛ كما ذكرناها في « حاشية الكشف » ، وأصل معانيها : انتهاء مسافة ذي المسافة مطلقاً ؛ أي : سواء كان الانتهاء في المكان نحو قوله تعالىٰ : ﴿ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾ ، أو في الزمان نحو قوله تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾ ، أو غيرهما نحو : ذهبت إلىٰ عمر رضي الله تعالىٰ عنه وهـٰذه الثلاثة تحسب ثلاثة من العشرة التي هي معاني (إلىٰ) كما في (من) ، والسبعة الباقية ذكرناها في « حاشية الكشف » .

(و) ما يخفض بـ (عن) ولها من المعاني ما يزيد علىٰ عشرة ، ذكرناها في

وعلىٰ ، وفي ، والباء ،

« حاشية الكشف » ، وأصل معانيها : المجاوزة ؛ وهي **لغةً** : مطلق البعد ، **واصطلاحاً** : بعد الشيء عن المجرور بها بواسطة إيجاد مصدر ذلك العامل ، سواء كانت حسية ؛ كرميت السهم عن القوس ؛ أي : باعدت السهم عن القوس بواسطة إيجاد الرمي ، أو معنوية نحو : ﴿ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

(و) ما يخفض بـ (علىٰ) ولها من المعاني ما يزيد علىٰ عشرة أيضاً ، وقد بيناها هناك ، وأصل معانيها : الاستعلاء ؛ أي : العلو ؛ وهو **لغةً** : الارتفاع ، **واصطلاحاً** : تفوق الشيء على المجرور بها بواسطة إيجاد مصدر ذلك العامل ، حسياً كان ؛ كصعدت على الجبل ، أو معنوياً نحو : اللهم ؛ صل علىٰ محمد وآله .

(و) ما يخفض بـ (في) ولها من المعاني ما يزيد علىٰ عشرة ، وأصل معانيها : الظرفية ؛ وهي **لغةً** : الوعاء ، **واصطلاحاً** : كون الشيء في المجرور بها ؛ حقيقةً كانت تلك الظرفية ، وهو أن يكون للظرف احتواء ، وللمظروف تحيز ، نحو : الماء في الكوز ، والدرهم في الكيس ، أو مجازية ؛ وهي أن يفقد الاحتواء والتحيز معاً ؛ كالنجاة في الصدق ، أو التحيز فقط ؛ كالعلم في الصدور ، أو الاحتواء فقط ؛ كزيد في البرية ، وبقي من معانيها تسعة بيناها ثم .

(و) ما يخفض بـ(الباء) ولها من المعاني ما يزيد علىٰ أربعة عشر ؛ كما بيناها ثَمَّ ، وأصل معانيها : الإلصاق ؛ وهٰذا المعنىٰ لا يفارقها ، ولهٰذا اقتصر عليه سيبويه ، سواء كان ذلك الإلصاق حقيقياً نحو : بقلبي غرام ؛ أي : محبة وشوق ؛ أي : لصق بقلبي غرام ، أو مجازياً نحو : مررت بزيد ؛ أي : ألصقت مروري بمكان يقرب إلىٰ زيد .

والّلام ، والكاف ، وحتىٰ ، والواو ، والتاء ، ورب ، ومذ ، ومنذ ؛ . . . .

(و) ما يخفض بـ(اللام) ولها من المعاني إحدىٰ وعشرون معنىً ؛ كما بيناها ثَمَّ ، وأصل معانيها : الملك نحو : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ ، والمال لزيد ، هـٰكذا هو الصواب بتقديم اللام على الكاف ؛ لما سيأتي من قوله : (فالسبعة الأولىٰ تجر الظاهر والمضمر) فالكاف لا تجر المضمر ، وما يخفض بـ(حتىٰ) . . . إلخ .

(و) ما يخفض بـ (الكاف) ولها من المعاني أربعة كما بيناها ثم ، وأصل معانيها : التشبيه ؛ وهو لغةً : مشاركة أمر لأمر في معنىً من المعاني ، واصطلاحاً : إلحاق ناقص في الشرف بكامل فيها نحو : زيد كالبدر ، أو بكامل في الخسة نحو : زيد كالحمار .

(و) ما يخفض بـ (حتى) الجارة قيدناها بذلك ؛ لأنها قد تكون عاطفة نحو : قدم الحجاج حتى المشاة ، وابتدائية نحو قوله : حتىٰ ماء دجلة أشكل ، وهي ؛ أي : حتى الجارة موضوعة ؛ لانتهاء الغاية ، سواء كان مكاناً نحو : أكلت السمكة حتىٰ رأسها ، أو زماناً نحو : ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ .

(و) ما يخفض بـ(الواو) التي للقسم نحو : والله .

(و) ما يخفض بـ (التاء) المثناة فوق الموضوعة للقسم نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾ .

(و) ما يخفض بـ(رب) بضم الراء وتشديد الباء الموحدة ؛ وهي موضوعة ؛ لإنشاء التقليل ، ولـٰكنه قليل نحو : رب عبد كيس مر بنا ، أو لإنشاء التكثير ؛ وهو كثير نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة » .

(و) ما يخفض بـ(مذ ومنذ) وهما مختصان بالزمان ، وهما في الماضي ؛ لابتداء الغاية ؛ أي : المسافة الزمانية نحو قولك : ما رأيته مذ أو منذ يوم الجمعة ؛

فالسبعة الأولىٰ : تجر الظاهر والمضمر نحو : ﴿ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ ﴾ ، و﴿ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾ ، و﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾ ، ونحو : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ ،

أي : من يوم الجمعة ، وفي الحاضر : للظرفية نحو : ما رأيته مذ أو منذ يومنا ؛ أي : في يومنا ، ولا يدخلان علىٰ زمن مبهم ؛ كوقت وحين ؛ فلا يقال : ما رأيته مذ أو منذ وقت أو حين ، ولا علىٰ مستقبل ؛ فلا تقول : أراه مذ أو منذ غد لاستقباله .

وهـٰذه أربعة عشر حرفاً من حروف الجر ؛ فالسبعة الأولىٰ : تجر الظاهر والمضمر ، والسبعة الأخيرة : تختص بالظاهر ؛ كما ذكره بقوله : (**فالسبعة الأولىٰ**) منها ؛ وهي : من ، وإلىٰ ، وعن ، وعلىٰ ، وفي ، والباء ، واللام (**تجر الظاهر والمضمر**) أي : مشتركة بينهما ؛ ولهـٰذا قدمها علىٰ غيرها .

ثم شَرَعَ يُمَثِّلُ لها على الترتيب المذكور فقال مثال من (**نحو**) قوله : (﴿ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ ﴾) ، **الأول** : مثال لجر من للمضمر ، **والثاني** : مثال لجرها للظاهر ، وإعرابها : (منك) : جار ومجرور ، (ومن نوح) كذلك .

(و) مثال إلىٰ نحو قوله تعالىٰ : (﴿ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ) جَمِيعًا ﴾ ، (و﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾) ، **الأول** : مثال لجر إلىٰ للظاهر ، **والثاني** : لجر إلىٰ للمضمر ، **وإعراب المثال الأول** : (إلى الله) : جار ومجرور خبر مقدم (مرجعكم) : مبتدأ مؤخر ومضاف إليه مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة بحسب ما في القرآن (جميعاً) : حال من ضمير (مرجعكم) ، **وإعراب المثال الثاني** : (إليه) : جار ومجرور خبر مقدم (مرجعكم) : مبتدأ مؤخر مرفوع .

(و) مثال عن (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾) ، **وإعرابه** : (لتركبن) : اللام موطئة للقسم مبنية على الفتح (تركبن) : فعل مضارع مرفوع ؛

﴿ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ﴾ ، ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ ﴾ ،

لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ثبات النون المحذوفة لتوالي الأمثال ؛ لأن المحذوف لعلة كالثابت ؛ لأنه من الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون وواو الجماعة المحذوفة ؛ لالتقاء الساكنين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ؛ لأن أصله : لتركبونن حذفت النون الأولىٰ لتوالي الأمثال ، فالتقىٰ ساكنان ؛ وهما واو الجماعة والنون المدغمة من نوني التوكيد ، فحذفت الواو لبقاء دالها ؛ وهو ضمة الباء فصار لتركبن ، ونون التوكيد الثقيلة حرف لا محل لها من الإعراب مبني على الفتح للخفة ، والجملة الفعلية جواب القسم لا محل لها من الإعراب ، (طبقاً) : مفعول به منصوب ، (عن طبق) : جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(طبقاً) ، وعن بمعنىٰ بعد تقديره : لتركبن طبقاً كائناً بعد طبق ؛ أي : لتركبن حالاً كائناً بعد حال ، كل واحدة منهما مطابقة لأختها في الشدة ؛ يعني بهما : أهوال يوم القيامة وشدائدها والمعنىٰ : لتركبن أيها الناس شدائد يوم القيامة ، شدة بعد شدة ؛ وهي الموت ، ثم الحياة ، ثم الوقوف في عرصات القيامة . . . إلىٰ غير ذلك ، وهـٰذا مثال جر (عن) بالظاهر ، ومثال جرها بالضمير الآية نحو قوله تعالىٰ : (﴿ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ . . . ﴾) الآية ، وإعرابه : (رضي) : فعل ماض (الله) : فاعل (عنهم) : جار ومجرور متعلق بـ(رضي) (ورضوا عنه) : الواو : عاطفة (رضوا) : فعل ماض مبني بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ؛ لأن ما قبل الواو لا يكون إلا مضموماً (عنه) : جار ومجرور متعلق بـ(رضوا) ، وهـٰذا مثال لجر (عن) بالضمير ، ومثال (علىٰ) نحو : (﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ ﴾) ، الأول : مثال لجرها الضمير ، والثاني : لجرها الظاهر ، وإعرابه : (عليها) : جار ومجرور متعلق بـ(تحملون) المذكور بعده ، والضمير عائد على الأنعام (وعلى الفلك) : جار ومجرور معطوف على الجار

﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ ﴾ ، ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ ﴾ ، ﴿ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ ﴾ ، ﴿ ءَامِنُواْ بِهِۦ ﴾ ، ﴿ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ ، ﴿ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ ، والسبعة الأخيرة : تختص بالظاهر ولا تدخل

والمجرور المذكور علىٰ كونه متعلق بـ(تحملون) ، ومثال (في) نحو قوله تعالىٰ : (﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ ﴾ ، ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ ﴾) ، **الأول** : مثال للظاهر ، **والثاني** : للمضمر ، **وإعرابه** : (وفي الأرض) : جار ومجرور خبر مقدم (آيات) : مبتدأ مؤخر ، (وفيها) : جار ومجرور خبر مقدم (ما) : اسم موصول في محل الرفع مبتدأ مؤخر ، وجملة (تشتهي الأنفس) صلة لـ(ما) الموصولة ، والعائد محذوف تقديره : تشتهيه الأنفس ، ومثال الباء الموحدة نحو قوله تعالىٰ : (﴿ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ ﴾ ، ﴿ ءَامِنُواْ بِهِۦ ﴾) ، **الأول** : مثال لجر الباء للظاهر ، **وإعرابه** : (آمنوا) : فعل أمر مبني علىٰ حذف النون ، وواو الجماعة فاعل (بالله) : جار ومجرور متعلق بـ(آمنوا) ، **والثاني** : مثال لجر الباء بالضمير ، **وإعرابه** : (آمنوا) : فعل أمر مبني علىٰ حذف النون ، والواو فاعل ، و(به) : جار ومجرور متعلق بـ(آمنوا) ، والجملة بحسب ما في القرآن ، ومثال اللام نحو : (﴿ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾) ، مثال لجر اللام الظاهر ، **وإعرابه** : (لله) : جار ومجرور خبر مقدم (ما) : اسم موصول في محل الرفع مبتدأ مؤخر مبني على السكون ، والجملة بحسب ما في القرآن (في السماوات) : جار ومجرور صلة لـ(ما) الموصولة (﴿ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾) ، مثال لجر اللام الضمير ، **وإعرابه** : (له) : جار ومجرور خبر مقدم (ما) : اسم موصول في محل الرفع مبتدأ مؤخر (في السماوات) : جار ومجرور صلة لـ(ما) الموصولة .

(والسبعة الأخيرة) وهي : الكاف ، وحتىٰ ، والواو التي للقسم ، والتاء المثناة فوق ، ورب ومذ ، ومنذ **(تختص بـ)** خفض **(الظاهر ولا تدخل)** هـٰذه السبعة

على المضمر ؛ فمنها : ما لا يختص بظاهر بعينه ؛ وهو : الكاف ، وحتىٰ ، والواو نحو : ﴿ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ ﴾ ،

(على المضمر) أما الكاف : فلكراهة اجتماع الكافين عند دخولها علىٰ كاف المخاطب نحو : كك ، وحمل بقية المضمرات عليه ؛ لأن الباب واحد مع الاستغناء عنها بنحو مثل نحو : ما رأيت مثلك ، فإنها تدخل على المضمر والمظهر .

وأما حتىٰ : فاكتفاءً عنها بـ(إلىٰ) فإنها للغاية ، وتدخل على المضمر والمظهر ؛ خلافاً للمبرد .

وأما واو القسم وتاؤه : فلأن القسم بالاسم المضمر قليل فخصوهما بما كثر فيه ؛ وهو المظهر .

وأما رب : فلأنها لا تجر إلا النكرات ، والمضمر معرفة ، وكونها قد تجر للمضمر لا ينافي ما ذكرناه ؛ لأن الضمير الذي جوزوا جرها له هو في معنى النكرة ؛ لكونه لا يقصد رجوعه إلىٰ شيء معين بل إلىٰ مجهول ذهني .

وأما مذ ومنذ : فللاستقراء ؛ لأنهم تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا فيه جرهما للمضمر .

(فمنها) أي : فمن هـٰذه السبعة الأخيرة (ما لا يختص بظاهر بعينه) أي : بظاهر معين ؛ بل يدخل علىٰ كل ظاهر (وهو) أي : هـٰذا القسم ثلاثة أحرف : (الكاف ، وحتىٰ ، والواو) مثال الكاف (نحو) قوله تعالىٰ : ﴿ فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ ﴾ أي : انفرجت أبواباً ، لنزول الملائكة ﴿ فَكَانَتْ (وَرْدَةً ﴾) أي : مثلها محمرة (﴿ كَٱلدِّهَانِ ﴾)، كالأديم الأحمر علىٰ خلاف ما بها ، وجواب إذا محذوف تقديره : فما أعظم الهول ، وإعرابه : (وردة) : خبر كان منصوب (كالدهان) : جار

وزيد كالأسد ، وقد تدخل على الضمير في ضرورة الشعر ، ونحو : ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ ، وقولهم : أكلت السمكة حتىٰ رأسها

ومجرور صفة لـ(الدهان) (و) نحو : (**زيد كالأسد**) (زيد) : مبتدأ مرفوع (كالأسد) : جار ومجرور خبر المبتدأ .

(**وقد تدخل**) الكاف (**على الضمير في ضرورة الشعر**) نحو قوله :

خلى الذنابات شمالاً كثبا وأم أوعال كها أو أقربا

البيت (من الرجز) وهو للعجاج .

[اللغة] : (خلىٰ) أي : ترك (الذنابات) اسم موضع (شمالاً) أي : علىٰ جهة شماله مفعول ثان لـ(خلىٰ) ، (كثبا) صفة شمالاً ؛ أي : قريباً ، و(أم أوعال) اسم موضع معطوف على (الذنابات) ، (كها) أي : مثل الذنابات (أو أقربا) أي : بل أقرب منها ، والمعنىٰ : أن هـٰذا الحمار الوحشي ترك المواضع المسماة بـ(الذنابات) جهة شماله قريبات منه ، وترك أيضاً الهضبة مثل تلك المواضع ، أو جعلها أقرب منها إليه ، والشاهد في قوله : (كها) حيث جرت الكاف الضمير .

(و) مثال (حتىٰ) في غاية الزمان (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ **حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ** ﴾) ، **وإعرابه** : (حتىٰ) : حرف جر وغاية في الزمان (مطلع) : مجرور بـ(حتىٰ) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره (الفجر) : مضاف إليه ، الجار والمجرور متعلق بـ(سلام) ، لأنه اسم مصدر لسلم الرباعي .

(و) مثال غايتها في المكان نحو (**قولهم** : **أكلت السمكة حتىٰ رأسها**) **وإعرابه** : (**أكلت**) : فعل وفاعل (السمكة) : مفعول به (حتىٰ) : حرف جر وغاية في المكان (رأسها) : مجرور بـ(حتىٰ) ومضاف إليه ، الجار والمجرور

بالجر ، ونحو : والله ، والرحمـٰن ، ومنها : ما يختص بالله ، ورب مضافاً للكعبة ، أو لياء المتكلم ؛ وهو التاء نحو : ﴿ تَٱللَّهِ﴾ ، وترب الكعبة ، وتربي ،

متعلق بـ(أكلت) حالة كون رأسها مقروءاً (بالجر) احترز بهـٰذا القيد عما إذا اقرىء بالنصب ، فتكون عاطفة ما بعدها على السمكة فلا شاهد فيه .

(و) مثال الواو (نحو) قولهم : (والله ، والرحمـٰن) وإعرابهما ظاهر ، ولا يجمع بين الواو وبين فعل القسم ؛ كما بيناها في « الفتوحات » ، وبسطنا الكلام في (حروف القسم) .

(ومنها) أي : ومن السبعة الأخيرة (ما يختص بـ) لفظ (الله ، و) بلفظ (رب) حالة كون لفظ (رب) (مضافاً لـ) لفظ (الكعبة ، أو) مضافاً (لياء المتكلم) حكاه ؛ أي : حكىٰ إضافة (رب) إلىٰ ياء المتكلم : الأخفش عن العرب ؛ وهو شاذ كما قاله الزمخشري ، وهـٰذا المختص بلفظ الجلالة حرف واحد (وهو التاء) أي : تاء القسم ، ولا يجمع بينها وبين فعل القسم أيضاً ، مثال التاء (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ ، وإعرابه : التاء : حرف جر وقسم ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بتاء القسم ، الجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف تقديره : أقسم تالله (تفتأ) : فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة الظاهرة ، واسمها ضمير مستتر فيها وجوباً تقديره : (أنت) يعود علىٰ يعقوب ، وجملة (تذكر يوسف) : خبرها .

(و) نحو : (ترب الكعبة) لأفعلن كذا ، وإعرابه : التاء : حرف جر وقسم (رب) : مجرور بتاء القسم وهو مضاف (الكعبة) : مضاف إليه ، الجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف تقديره : أقسم ترب الكعبة .

(و) نحو : (تربي) لأفعلن كذا ، وإعرابه : التاء : حرف جر وقسم (ربي) :

وندر : تالرحمـٰن ، وتحياتك ، **ومنها** : ما يختص بالزمان ؛ وهو : منذ ، ومذ نحو : ما رأيته منذ يوم الجمعة أو مذ يومين ، **ومنها** : ما يختص بالنكرات ؛ وهو :

مقسم به مجرور بتاء القسم ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم ، منع من ظهورهااشتغال المحل بحركة المناسبة وهو مضاف ، وياء المتكلم في محل الجر مضاف إليه ، الجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف .

(وندر) خفضها لغير ذلك ؛ كما حكىٰ سيبويه عن بعض العرب ؛ وذلك كقولهم : **(تالرحمـٰن)** ، **وإعرابه** : التاء : حرف جر وقسم (الرحمـٰن) : مقسم به مجرور بتاء القسم .

(و) قولهم : **(تحياتك)** مخاطباً للرب جل جلاله ، **وإعرابه** : التاء : حرف جر وقسم (حياتك) : مقسم به مجرور بتاء القسم وهو مضاف ، والكاف ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه .

(ومنها) أي : ومن السبعة الأخيرة **(ما يختص بالزمان)** المعين غير المستقبل فلا يجر غيره **(وهو)** حرفان فقط : **(منذ ، ومذ)** ماضياً كان ذلك الزمن ؛ وهما فيه بمعنىٰ من **(نحو : ما رأيته منذ يوم الجمعة)** ، **وإعرابه** : (ما) : نافية (رأيته) : فعل وفاعل ومفعول (منذ) : حرف جر مبني على الضم ، وإنما حرك فراراً من التقاء الساكنين وكانت ضمة ؛ حملاً له علىٰ أسماء الغاية ؛ كقبل وبعد (يوم) : مجرور بـ(منذ) وهو مضاف (الجمعة) : مضاف إليه **(أو)** ما رأيته **(مذ يومين)** ، وإعرابه : (مذ) : حرف جر مبني على السكون (يومين) : مجرور بـ(مذ) وعلامة جره الياء ؛ لأنه من المثنىٰ ، أو كان الزمن حاضراً ؛ وهما فيه بمعنىٰ في نحو : ما رأيته منذ أو مذ يومنا .

(ومنها) أي : ومن السبعة الأخيرة **(ما يختص بالنكرات)** غالباً **(وهو)** حرف

رب نحو : رب رجل في الدار ، وقد تدخل (رب) علىٰ ضمير غائب ، ملازم للإفراد ....

واحد : (رب) بضم الراء ؛ وذلك لأن وضعها لتقليل نوع من الجنس أو تكثيره ؛ فوجب وقوع النكرة بعدها دون المعرفة ؛ لحصول معنى الجنس بها وبدون تعريف ؛ فلو عرفت النكرة.. لوقع التعريف زيادةً ضائعة ، مثالها (**نحو** : **رب رجل في الدار**) ، **وإعرابه** : (رب) : حرف جر شبيه بالزائد مبني على الفتح ، وإنما حركت فراراً من التقاء الساكنين وكانت فتحة للخفة (رجل) : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف جر شبيه بالزائد (في الدار) : جار ومجرور صفة لـ(رجل) ، (لقيته) : فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة المقدرة في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : رجل كائن في الدار ملقيٌّ لي كثيراً أو قليلاً .

واعلم: أنها لا تجر إلا بشروط خمسة: **الأول** : أن تكون مصدرة في أول الكلام.

والثاني : أن يكون مجرورها نكرة .

والثالث : أن تكون النكرة موصوفة .

والرابع : أن يكون عاملهامؤخراً .

والخامس : أن يكون فعلاً ماضياً ؛ كما جمعها بعضهم في بيتين :

خليلـــي للتكثيـــر رب كثيـــرة   وجـــاءت لتقليـــل ولكنـــه يقـــل
وتصديرها شرط وتأخير عامل   وتنكيـر مجـرور بهـا هـٰكـذا نقـل

انتهىٰ من « أبي النجا » .

وقد ذكر المصنف محترز قولنا : (غالباً) بقوله : (**وقد تدخل « رب » علىٰ ضمير غائب ، ملازم للإفراد**) خلافاً للكوفيين وإن كان التمييز مثنىً أو مجموعاً

والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنىٰ نحو :

ربـــــــه فتيـــــــة . . . .

(**والتذكير**) وإن كان مؤنثاً (**والتفسير بتمييز**) مذكور (**بعده مطابق للمعنىٰ**) أي : للمعنى المراد للمتكلم من الضمير ؛ إفراداً وتذكيراً أو غيرهما ، وهـٰذا التمييز تمييز المفرد ، وإنما وجب إفراده وتذكيره ؛ لرجوعه إلىٰ مقدر في الذهن ، كالضمير في : نعم رجلاً ، مثال ذلك (**نحو**) قول الشاعر :

(**ربــه فتيــة**) دعــوت إلــىٰ مــا   يــورث المجــد دائمــاً فــأجــابــوا

وهـٰذا البيت بلا نسبة ؛ كما في « أوضح المسالك » ، وهو من (بحر الخفيف) ، والفتية : جمع فتىً ؛ وهو الشاب السخي الكريم ، والمجدُ : نَيْلُ الشرفِ والكرمِ ، ولا يكون إلا بالآباء ، أو كرم الآباء خاصة ، **وإعرابه** : (رب) : حرف جر وتقليل شبيه بالزائد ، والهاء ضمير متصل في محل الجر بالباء (دعوت) : فعل وفاعل (إلىٰ ما) : جار ومجرور متعلق بـ(دعوت) ، والجملة خبر المبتدأ الذي هو هاء الضمير المجرور بـ(رب) ، (يورث المجد) : فعل وفاعله مستتر ومفعول به ، والجملة الفعلية صلة لـ(ما) الموصولة (دائماً) : ظرف زمان متعلق بـ(يورث) ، أو صفة لمصدر محذوف تقديره : إيراثاً دائماً ، وجملة (فأجابوا) معطوفة علىٰ جملة (دعوت) ، والشاهد في : (ربه فتية) حيث جيء بالضمير فيه مفرداً والتمييز جمعاً ؛ بناءً على المشهور : أن الضمير الذي يدخل عليه (رب) يفرد دائماً ، والتمييز بحسب قصد المتكلم ، ويجوز : ربه رجلين ، وربه رجالاً ، وربه امرأتين ، وربه نساءً ، وعند الكوفيين يجب مطابقة الضمير ؛ لتمييزه فيما ذكر ؛ لأن هـٰذا الضميريرجع إلىٰ مذكور مقدر ؛ كأن قائلاً قال : هل من رجل كريم ، فقيل : ربه رجلاً ، أو ربه فتية ، فيثنىٰ عندهم ويجمع ويؤنث علىٰ حسب مميزه فيقال : ربهما رجلين ، وربهم رجالاً ، وربهن نساء ،

وقد تحذف (رب) ويبقىٰ عملها بعد الواو ؛ كقوله :

وليل كموج البحر أرخىٰ سدوله

وربها امرأة ، والأصح الأول الذي هو مذهب البصريين ، ثم قيل : إن (رب) غير معدية فلا تتعلق ، وقال الجمهور : إنها حرف متعد تتعلق بعامل مذكور بعدها لا يتقدم عليها ؛ إن وجد . . فذاك نحو : رب رجل لقيته ، وإلا . . فيقدر كما هنا . انتهىٰ من « الرفع » .

(**وقد تحذف « رب »**) إذا كان مجرورها نكرةً ظاهرةً ؛ بخلاف ما إذا كان ضميراً فلا تحذف معه (**ويبقىٰ**) بعد حذفها (**عملها**) الذي هو الجر اللفظي وجوباً وإن كان الشائع نصب الاسم بعد حذفها جارةً .

وفي كلامه ؛ إشارة إلىٰ أن لـ(رب) حالات أربعاً : **الأولىٰ** : أن ذكرها أكثر من حذفها .

والثانية : أن حذفها بعد الواو كثير .

والثالثة : أن حذفها بعد الفاء قليل .

والرابعة : أن حذفها بعد (بل) أقل .

ومثال حذفها (**بعد الواو**) أي : العاطفة (**كقوله**) أي : كقول امرىء القيس من قصيدته المشهورة من (بحر الطويل) التي منها : (فمثلك حبلىٰ) :

(**وليل كموج البحر أرخىٰ سدوله**) علـي بــأنــواع الهمــوم ليبتلــي

[اللغة] : (وليل) مجرور بـ(رب) محذوفة ، والكاف في (كموج) اسمية نعت لـ(ليل) ، وجملة (أرخىٰ سدوله) صفة ثانية لـ(ليل) ، والسدول : جمع سدل ـ بضم السين وكسرها ـ : الستور التي تحول بين البصر وإدراك المبصرات ، وشبه ظلام الليل : بالستور ، بجامع عدم ظهور ما يكون تحت الستور ، ثم أطلق

وبعد الفاء كثيراً ؛ كقوله :

فمثلك حبلىٰ قد طرقت ومرضع

اسم المشبه به الذي هو : الستور على المشبه الذي هو : الظلام علىٰ طريقة الاستعارة التصريحية الأصلية ، و(علىٰ) متعلق بـ(أرخىٰ) ، و(الباء) في : بأنواع الهموم ؛ للمصاحبة ؛ ومعنىٰ (ليبتلي) أي : ليختبر وينظر ما عندي من الصبر والجزع ، أو ليعذبني ، وأصله : ليبتليني بنون الوقاية ، وياء المتكلم بعدها مفعولاً به ، ثم حذفت الياء وحذفت النون ؛ لزوال سببها الذي هو ياء المتكلم ، والشاهد في كون (ليل) مجروراً بـ(رب) محذوفة بعد الواو . انتهىٰ « حمدون » .

(و) قد تحذف (رب) (بعد الفاء) الجوابية علىٰ ما جزم به بعضهم ، لكن صرح أبو حيان بالتعميم ، وأنشد بعضهم ما يأتي بالأثر حذفاً **(كثيراً)** أي : وأما بعد الواو . . فهو أكثر ؛ كما في « التسهيل » ، و« المغني » ، وغيرهما ، وقال في « الشذور » : (ويجوز حذفها وإبقاء عملها وجوباً بعد الواو كثيراً ، وبعد الفاء وبل قليلاً) انتهىٰ .

(كقوله) أي : كقول امرىء القيس في قصيدته المذكورة آنفاً :

(فمثلك حبلىٰ قد طرقت ومرضع) فألهيتها عن ذي تمائم محول

وإعرابه : (الفاء) : عاطفة قائمة مقام رب (مثل) : مجرور بـ(رب) ، وعلامة جره كسرة ظاهرة وهو مضاف ، و(الكاف) ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه (حبلىٰ) : بدل من (مثل) بدل كل من كل ، والبدل يتبع المبدل منه في إعرابه في جره ، وعلامة جره الفتحة المقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من

وبعد (بل) قليلاً ؛ كقوله :

بل مهمه قطعت بعد مهمه

الصرف علة واحدة تقوم مقام علتين ؛ وهي ألف التأنيث المقصورة (قد) : حرف تحقيق (طرقت) : فعل وفاعل ؛ أي : أتيتها ليلاً (ومرضع) : معطوف علىٰ (حبلىٰ) مجرور بالكسرة الظاهرة (فألهيتها) : الفاء : عاطفة (ألهيتها) : فعل وفاعل ومفعول به معطوف علىٰ (طرقت) أي : شغلتها (عن ذي تمائم) : جار ومجرور بالياء ؛ لأنه من الأسماء الستة (ذي) : مضاف (تمائم) : مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علة واحدة ؛ وهو صيغة منتهى الجموع (محول) : صفة لـ(ذي) ، والمعنىٰ : رب امرأة مثلك حبلىٰ ومرضع قد أتيتها ليلاً ، فشغلتها عن ولدها المعلق عليه التمائم والتعاويذ من العين ، الذي مضىٰ له حول ، وخص الحبلىٰ والمرضع بذلك ؛ لأنهما أزهد النساء عن الرجال ، وأقلهن شغفاً بهم ؛ أي : فمن عداهما من النساء . . فأنا لهن أشغل ، وهـٰذا مدح لنفسه بحسن العشرة وشدة الفحولة ، والشاهد في قوله : (فمثلك) حيث حذف (رب) الجارة بعد الفاء وأبقىٰ عملها .

(و) قد تحذف (رب) (بعد « بل ») حذفاً (قليلاً ؛ كقوله) أي : كقول رؤبة بن العجاج بيتاً (من الرجز) : (بل مهمه قطعت بعد مهمه) [اللغة] : المهمه : بالهاء ؛ هي المفازة البعيدة الأطراف ، ومعنىٰ قطعت ؛ أي : جزت فيها مسافراً ، وإعرابه (بل) : حرف عطف قائم مقام رب (مهمه) : مجرور بـ(رب) المحذوفة ، وعلامة جره كسرة ظاهرة (قطعت) : فعل وفاعل (بعد) : ظرف مكان (مهمه) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والمعنىٰ : رب مفازة بعيدة الأطراف قطعتها بعد مفازة ، والشاهد في (رب) حيث حذفت بعد (بل) وبقي عملها ؛ وهو الجر اللفظي وهو قليل .

وبدونهن أقل ؛ كقوله :

رســـم دار وقفـــت فـــي طللـــه

(و) حذف (رب) وإبقاء عملها (**بدونهن**) أي : بدون ذكر الواو ، والفاء ، وبل (**أقل**) من حذفها بعد (بل) (**كقوله**) أي : كقول جميل بن معمر من قصيدة له (من الخفيف) :

(**رســـم دار وقفـــت فـــي طللـــه**) كـدت أقضـي الحيـاة مـن جللـه

[اللغة] : (رسم الدار) ما كان لاصقاً بالأرض من آثارها ؛ كالرماد ونحوه ، و(الطلل) ما شخص من آثارها وارتفع (أقضي الحياة) أي : أموت (من جلله) بفتح الجيم ؛ أي : من أجله ؛ أي : من أجل التأسف والتحزن عليه .

الإعراب : (رسم) : مجرور بـ(رب) المحذوفة ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره وهو مضاف (دار) : مضاف إليه (وقفت) : فعل وفاعل (في طلله) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(وقفت) ، (كدت) : فعل من أفعال المقاربة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، مبني بسكون ظاهر على الدال المدغمة في تاء المتكلم ؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك ، التاء ضمير المتكلم في محل الرفع اسمها مبني على الضم (أقضي) : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنا) ، (الحياة) : مفعول به منصوب ، والجملة الفعلية في محل النصب خبر كاد (من جلله) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(أقضي) ، والمعنىٰ : رب أثر دار وقفت في طلله كدت من أجله ؛ أي : من أجل عظم أمره في عيني أموت وأقضي أجلي ، والشاهد في قوله : (رسم دار) حيث جر رسم بـ(رب) المحذوفة ، ولم يتقدمها واو ولا فاء ولا بل .

وتزاد (ما) بعد من ، وعن ، والباء ؛ فلا تكفهن عن عمل الجر نحو : ﴿ مِمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ ﴾ ، و﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ ، ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم ﴾ ،

(**وتزاد « ما »**) كثيراً (**بعد من ، وعن ، والباء ؛ فلا تكفهن**) أي : فلا تكف (ما) الزائدة ولا تمنع هـٰذه الأحرف الثلاثة (**عن عمل الجر**) فيما بعدها ، وتكون حينئذ زائدة لا محل لها من الإعراب ؛ بدليل أن عمل حرف الجر تخطاها إلىٰ ما بعدها ، ومثل هـٰذه الثلاثة المذكورة : اللام ، إلا أن زيادة (ما) بعدها قليلة في كلامهم ، فمثال زيادتها بعد (من) (**نحو** : ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ ﴾) ، وإعرابه : (من) : حرف جر مبني بسكون على النون المدغمة في ميم (ما) ، (ما) : زائدة زيدت لتأكيد معنى الكلام (خطيئات) : مجرور بـ(من) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ؛ لأنه من جمع المؤنث السالم (خطيئات) : مضاف ، الهاء ضمير متصل في محل الجر بالإضافة مبني على الكسر ، الجار والمجرور متعلق بـ(أغرقوا) المذكور بعده .

(**و**) مثال زيادتها بعد (عن) نحو قوله تعالىٰ : (﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾) ، وإعرابه : (عن) : حرف جر مبني بسكون على النون المدغمة في ميم (ما) ، (ما) : زائدة زيدت لتأكيد معنى الكلام لا محل لها من الإعراب (قليل) : مجرور بـ(عن) بكسرة ظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله : ﴿ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾ .

ومثال زيادتها بعد الباء نحو قوله تعالىٰ : (﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم ﴾) ، الفاء بحسب ما في القرآن ، الباء : حرف جر (ما) : زائدة زيدت لما ذكر (نقض) : مجرور بالباء وجره كسرة ظاهرة وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بـ(لعناهم) المذكور بعده ، ومثال زيادتها بعد اللام ؛ كقول الأعشىٰ بيتاً (من المتقارب) :

إلـىٰ ملـك خيـر أربـابـه　　　فـإن لمـا كـل شـيء قـدرا

وتزاد بعد الكاف ، ورب ؛ فالغالب أن تكفهما عن العمل ، فيدخلان حينئذ على الجمل ؛ كقوله :

أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه

إعرابه : (إلىٰ ملك) : جار ومجرور متعلق بما قبله (خير) : صفة (ملك) وهو مضاف (أربابه) : مضاف إليه (فإن) : الفاء : تعليلية (إن) : حرف نصب وتوكيد ، (لما) : اللام : حرف جر (ما) : زائدة (كل شيء) : مجرور بـ(اللام) ومضاف إليه ، (قدرا) : اسم إن مؤخراً ، والشاهد فيه قوله : فإن لما كل شيء ؛ حيث فصل اللام الجارة عن مجرورها الذي هو (كل) بما الزائدة ؛ وهو قليل .

(**وتزاد**) (ما) الزائدة أيضاً (**بعد الكاف ، ورب ؛ فالغالب**) حينئذ أي : الكثير (**أن تكفهما عن العمل**) أي : عن عمل الجر فيما بعدهما ؛ لأنهما يصيران مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة (**فيدخلان**) أي : يدخل الكاف ، ورب (**حينئذ**) أي : حين إذ دخلت عليهما (ما) الزائدة (**على الجمل**) الاسمية والفعلية ، والغالب علىٰ (رب) المكفوفة : أن تدخل علىٰ فعل ماض في اللفظ ؛ كالبيت الآتي بقوله : (ربما أوفيت علىٰ علم . . .) إلخ ؛ لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول ، أو علىٰ ماض في المعنىٰ نحو : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ ، لأنه لما كان محقق الوقوع . . نزل منزلة الماضي ؛ فمثال دخول الكاف على الجمل الاسمية (**كقوله**) أي : كقول نهشل بن حري بيتاً (من الطويل) يرثي أخاه :

(**أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه**)

[اللغة] : (الماجد) من المجد ؛ وهو الشرف والكرم (**لم يخزني**) من

وقوله :

ربمـــا أوفيـــت فـــي علـــم تـــرفعـــن ثـــوبـــي شمـــالات

الخزي ؛ وهو الذل والهوان ، (يوم مشهد) أراد به : يوم صفين لما قتل أخوه مالك بها ، وأراد بـ(عمرو) : عمرو بن معدي كرب ، و(سيفه) : هو الصمصامة ، والمشهد : مصدر ميمي ، و(مضاربه) : جمع مضرب بكسر الراء ، ومضرب السيف : طرفه الحاد ، وجمعه علىٰ حد ثابت مفارقه ، وإنما للإنسان مفرق واحد ، والعرب يقدرون تشبيه الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد ، وخيانة السيف : النبوة عن الضرب ، والمعنىٰ : أخ كريم الأصل ما أهانني ولا أذلني يوم صفين كما سيف عمرو .

الإعراب : (أخ) : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة علىٰ لغة النقص ، وسوغ الابتداء تخصصه بالصفة (ماجد) : صفة له (لم) : حرف جزم ونفي (يخز) : فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الياء ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره : (هو) يعود على الأخ ، والجملة في محل الرفع خبر المبتدأ (يوم مشهد) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(يخزني) ، (كما) : الكاف حرف تشبيه مكفوفة (ما) : زائدة (سيف) : مبتدأ (عمرو) : مضاف إليه (لم تخنه) : جازم ومجزوم ومفعول به (مضاربه) : فاعل ، وجملة (لم تخنه مضاربه) في محل الرفع خبر المبتدأ وهو سيف ، والشاهد فيه قوله : (كما سيف عمرو) حيث كفت (ما) الكافة عن عمل الجر .

(و) مثال زيادة (ما) في رب ، وكفها عن العمل في الجملة الفعلية نحو (**قوله**) أي : كقول جذيمة بن الأبرش بيتاً (من المديد) :

(ربمـــا أوفيـــت فـــي علـــم تـــرفعـــن ثـــوبـــي شمـــالات)

وقد لا تكفهما ؛ كقوله :

ربمـــا ضـــربـــة بسيـــف صقيـــل

[اللغة] : (أوفيت) أي : نزلت (العلم) هو الجبل ، وفي « القاموس » : أوفىٰ عليه أشرف (ترفعن) بسكون النون أصله ترفع ، زيدت فيه نون التوكيد الخفيفة (شمالات) بفتح الشين جمع شمال ؛ وهي الريح التي تهب من ناحية القطب .

الإعراب : (رب) : حرف تقليل وجر (ما) : كافة (أوفيت) : فعل وفاعل وحد الفعل (أوفىٰ) ، (أوفىٰ) : فعل ماض والتاء فاعله (في علم) : جار ومجرور متعلق بـ(أوفيت) ، (ترفعن) : فعل مضارع مبني على الفتح ؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة (ثوبي) : مفعول به مقدم (شمالات) : فاعل مؤخر ، الشاهد فيه قوله : (ربما) فإن (ما) دخلت علىٰ رب فكفتها عن العمل ، ودخلت على الجملة الفعلية . انتهىٰ بتصرف .

(**وقد لا تكفهما**) (ما) أي : لا تكف الكاف وربَّ (ما) الزائدة بدخولها عليهما ، فيبقىٰ عملهما الجر معها ؛ مثال (رب) (**كقوله**) أي : كقول عدي بن الدَّغْفاء الغَسَّاني بيتاً (من الخفيف) :

(**ربمـــا ضـــربـــة بسيـــف صقيـــل**) بيـــن بصـــرىٰ وطعنـــة نجـــلاء

[اللغة] : **السيف الصقيل والمصقول** : المجلو المصفىٰ من الوسخ والصداء ، و(بصرىٰ) بضم الموحدة ؛ بلدة بالشام (نجلاء) بالجيم والمد : الواسعة البينة الاتساع .

الإعراب : (رب) : حرف جر وتقليل (ما) : زائدة غير كافة (ضربة) : مجرور بـ(رب) ، (بسيف) : جار ومجرور متعلق بـ(ضربة) ، (صقيل) :

وقوله :

ونـنصـــر مـــولانـــا ونعلـــم أنـــه   كمـا النـاس مجـروم عليـه وجـارم

صفة (سيف) ، (بين) : منصوب على الظرفية المكانية (بصرىٰ) : مضاف إليه مجرور بفتحة مقدرة على الألف نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علة واحدة ؛ وهي ألف التأنيث المقصورة ، وأضيف (بين) إلىٰ بصرىٰ ؛ لاشتمالها علىٰ أماكن أو علىٰ تقدير مضاف أي : أماكن بصرىٰ (وطعنة) : بالجر معطوف علىٰ (ضربة) مجرور بالكسرة الظاهرة (نجلاء) : صفة لـ(طعنة) مجرور بالفتحة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له ألف التأنيث الممدودة ، والشاهد فيه قوله : (ربما ضربة) حيث دخلت (ما) علىٰ رب ولم تكفها عن عمل الجر ؛ وهو قليل ، والمعنىٰ : كثيراً ما باشر الحروب وكان منه بين جهات بصرىٰ ضربة بالسيف ، أو طعنة واسعة بالرمح ، يصف نفسه بالشجاعة والإقدام والتدمير للعدو . انتهىٰ .

(و) مثال دخول (ما) الزائدة على الكاف ولم تكفها عن العمل ؛ كـ(**قوله**) أي : كقول عمرو بن البراقة النهمي ـ بالنون المكسورة ـ من قصيدة (من الطويل) :

(ونـنصـــر مـــولانـــا ونعلـــم أنـــه   كما الناس مجروم عليه وجارم)

[اللغة] : المولىٰ : له معان كثيرة أقربها هنا : أن يكون بمعنى الصاحب ، أو المالك لأمره ؛ كالوالي ، والمجروم : من الجرم ؛ وهو الإثم والظلم ، ويروىٰ أيضاً ؛ أي : كما روي جارم ومجروم : مظلوم وظالم .

الإعراب : الواو : عاطفة علىٰ ما قبله من القصيدة (ننصر) : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (نحن) ، (مولانا) : مفعول به ومضاف

إليه (ونعلم) : معطوف علىٰ (ننصر) ، (أنه) : ناصب واسمه (كما الناس) : الكاف : حرف جر (ما) : زائدة غير كافة (الناس) : مجرور بـ(الكاف) ، الجار والمجرور في محل النصب على الحال من (مجروم) ، و(مجروم) : خبر أن مرفوع (عليه) : جار ومجرور في محل الرفع نائب فاعل لـ(مجروم) ، (وجارم) : معطوف عليه ، والشاهد فيه قوله : (كما الناس) حيث دخلت (ما) على الكاف ولم تكف عملها ؛ فلهـٰذا جرت الناس . انتهىٰ .

والمعنىٰ : ننصر متولي أمرنا في الحروب ، ونحن نعلم أنه مظلوم وظالم ؛ كالناس في عدم العصمة .

إعراب المتن

(**باب المخفوضات من الأسماء**) : (باب) : مفعول لفعل محذوف جوازاً تقديره : تعلم باب المخفوضات (تعلم) : فعل أمر مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً نحوياً (باب) : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة (باب) : مضاف (المخفوضات) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (من الأسماء) : (من) : حرف جر (الأسماء) : مجرور بها ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من (**المخفوضات**) أي : حالة كونها كائنات من الأسماء .

(المخفوضات) : مبتدأ ، (**ثلاثة**) : خبره مرفوع ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**مخفوض**) : بدل من (ثلاثة) بدل بعض من كل ، والبدل يتبع المبدل منه تبعه بالرفع ، (**بالحرف**) : جار ومجرور متعلق بـ(مخفوض) ، (**ومخفوض**) : معطوف علىٰ (مخفوض) الأول علىٰ كونه بدلاً من (ثلاثة) ، (**بالإضافة**) : متعلق بـ(مخفوض) ، (**وتابع**) : معطوف علىٰ (مخفوض) الأول علىٰ كونه بدلاً من (ثلاثة) ، (**للمخفوض**) : متعلق بـ(تابع) .

(**فالمخفوض**) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت المخفوضات الثلاثة ، وأردت بيان كل منها . فأقول لك : المخفوض (المخفوض) : مبتدأ مرفوع ، (**بالحرف**) : جار ومجرور متعلق بـ(المخفوض) ، (**هو**) : ضمير فصل لا محل له من الإعراب على الأصح مبني على الفتح ، (**ما يخفض بمن**) : (ما) : اسم موصول ، أو نكرة موصوفة في محل الرفع خبر المبتدأ مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً (**يخفض**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب

فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (ما) ، (بمن) : جار ومجرور محكي متعلق بـ(يخفض) ، وجملة (يخفض) صلة لـ(ما) الموصولة أو صفة لـ(ما) الموصوفة ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

وقوله : **(وإلىٰ ، وعن ، وعلىٰ ، وفي)** : معطوفات محكيات علىٰ (من) لأن مرادنا لفظها لا معناها ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جرها كسرة مقدرة علىٰ أواخرها ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

(والباء ، والكاف ، واللام) : معطوفات علىٰ (من) مجرورات بكسرة ظاهرة في أواخرها ؛ لأنها غير محكيات ، **(وحتىٰ)** : معطوف محكي علىٰ (من) وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ آخرها ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

(والواو ، والتاء) : معطوفان علىٰ (من) مجروران بكسرة ظاهرة في آخرهما ؛ لأنهما غير محكيين ، **(ورب)** : معطوف محكي علىٰ (من) وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، **(ومذ)** : معطوف محكي علىٰ (من) وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، **(ومنذ)** : معطوف محكي علىٰ (من) وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(فالسبعة الأولىٰ : تجر الظاهر والمضمر) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن جملة حروف

الجر التي ذكرناها أربعة عشر ، وأردت بيان ما هو مشترك بين الظاهر والمضمر ، وما هو مختص بالظاهر . . فأقول لك : السبعة الأولىٰ . . . إلخ ، (السبعة) : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (الأولىٰ) : صفة لـ(السبعة) مرفوع بضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، وهو جامد مؤول بمشتق تقديره : الموصوفة بالأَوْلَوية (تجر) : فعل مضارع مرفوع بالضمة ، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره : (هي) يعود على (السبعة) ، (الظاهر) : مفعول به (والمضمر) : معطوف على (الظاهر) ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : فالسبعة الأولىٰ جارة الظاهرة والمضمر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ؛ وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف ، (﴿ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ ﴾) : مضاف إليه محكي ؛ لأن مرادنا لفظه لا معناه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ حاء (نوح) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (و﴿ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾ ، و﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾) : معطوف محكي على المثال الأول ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ ميم (مرجعكم) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

(ونحو) : معطوف علىٰ (نحو) الأول علىٰ كونه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة معطوفة علىٰ جملة (نحو) الأول علىٰ كونها مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ ، ﴿ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ﴾) : مضاف إليه محكي ؛ لأن مرادنا لفظه ، وعلامة جره كسرة مقدرة

علىٰ هاء (عنه) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ ﴾) : معطوف محكي علىٰ (لتركبن) علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) ، وكذا قوله : (﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ ﴾ ، ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ ﴾) : معطوف محكي علىٰ (لتركبن) علىٰ كونه مضافاً إليه ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ سين (الأنفس) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، وكذا قوله : (﴿ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ ﴾ ، ﴿ ءَامِنُوا۟ بِهِۦ ﴾) : معطوف محكي علىٰ (لتركبن) علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) ، وكذا قوله : (﴿ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ ، ﴿ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾) : معطوف محكي علىٰ (لتركبن) علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ تاء (السماوات) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**والسبعة الأخيرة**) : الواو عاطفة جملة علىٰ جملة (السبعة) : مبتدأ مرفوع (الأخيرة) : صفة له مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مشتق ؛ لأنه وصف علىٰ زنة (فعيلة) كجريمة وقتيلة ، (**تختص**) : فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود على (السبعة) ، (**بالظاهر**) : جار ومجرور متعلق بـ(تختص) ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : والسبعة الأخيرة مختصة بالظاهر ، والجملة الاسمية في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالسبعة الأولىٰ) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة .

(**ولا تدخل على المضمر**) : الواو : عاطفة (لا) : نافية (تدخل) : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود على (السبعة الأخيرة) ، (على المضمر) : جار ومجرور متعلق بـ(تدخل) ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة (تختص) عطف تفسير تقديرها : والسبعة الأخيرة مختصة بالظاهر وغير داخلة على المضمر .

(فمنها ما لا يختص بظاهر بعينه) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن السبعة الأخيرة تختص بالظاهر ، وأردت بيان ما يختص منها بظاهر بعينه ، وما لا يختص بذلك . . فأقول لك : منها ما لا يختص . . . إلخ ، (منها) : جار ومجرور خبر مقدم (ما) : اسم موصول بمعنى الذي في محل الرفع مبتدأ مؤخر (لا) : نافية (يختص) : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلىٰ (ما) تقديره : (هو) ، (بظاهر) : جار ومجرور متعلق بـ(يختص) ، (بعينه) : الباء : زائدة زيدت لتأكيد معنى التوكيد (عينه) : توكيد لـ(ظاهر) ، والتوكيد يتبع المؤكد تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف جر زائد وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسر ، والجملة من الفعل والفاعل صلة لـ(ما) الموصولة والتقدير : فالذي لا يختص بظاهر بعينه كائن منها ، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(وهو) : الواو : استئنافية (هو) : مبتدأ ، **(الكاف)** : خبر ، والجملة الاسمية استئنافية أو معترضة لا محل لها من الإعراب ، **(وحتىٰ)** : معطوف محكي على (الكاف) ، **(والواو)** : معطوف على (الكاف) مرفوع بالضمة الظاهرة **(نحو : ﴿ وَرۡدَةٗ كَٱلدِّهَانِ ﴾)** : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة أو معترضة (نحو) : مضاف (وردة كالدهان) : مضاف إليه محكي ، **(وزيد كالأسد)** : معطوف محكي على المثال المذكور قبله .

(وقد تدخل على الضمير في ضرورة الشعر) : الواو : استئنافية أو اعتراضية

(قد) : حرف تقليل مبني على السكون (تدخل) : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على (الكاف) تقديره : (هي) ، والجملة الفعلية مستأنفة أو معترضة (على الضمير) : جار ومجرور متعلق بـ(تدخل) ، (في ضرورة الشعر) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(تدخل) ، (**ونحو**) : الواو : عاطفة (نحو) : معطوف علىٰ (نحو) الأول ، ؛ أعني : قوله نحو : ﴿ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ ﴾ علىٰ كونه خبراً لمبتدأ محذوف (نحو) : مضاف ، (﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾) : مضاف إليه محكي .

(**وقولهم**) : بالجر معطوف على المثال المذكور قبله علىٰ كونه مضافاً إليه ، (**أكلت السمكة حتىٰ رأسها**) : مقول محكي لـ(قولهم) ، (**بالجر**) : متعلق بمحذوف حال من (رأسها) تقديره : حالة كون رأسها مقروءاً بالجر .

(**ونحو**) : معطوف أيضاً علىٰ (نحو) الأول ؛ أعني : قوله نحو : ﴿ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ ﴾ علىٰ كونه خبراً لمبتدأ محذوف (نحو) : مضاف ، (**والله ، والرحمـٰن**) : مضاف إليه محكي .

(**ومنها : ما يختص بالله ، ورَبٍّ**) : الواو : عاطفة (منها) : جار ومجرور خبر مقدم (ما) : اسم موصول بمعنى الذي في محل الرفع مبتدأ مؤخر (يختص) : فعل مضارع ، وفاعله مستتر يعود علىٰ (ما) الموصولة (بالله) : جار ومجرور متعلق بـ(يختص) ، (ورب) : معطوف على الجلالة مجرور بكسرة ظاهرة ، والجملة الفعلية صلة (ما) الموصولة والتقدير : والذي يختص بلفظ الله ورب كائن منها ؛ أي : من السبعة الأخيرة ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فمنها ما لا يختص بظاهر بعينه) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (**مضافاً**) : حال من لفظ (رب) ، (**للكعبة**) : جار

ومجرور متعلق بـ(مضافاً) ، (أو لياء المتكلم) : جار ومجرور ومضاف إليه معطوف علىٰ قوله : (للكعبة) ، (وهو التاء) : مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (تالله ترب الكعبة ، وتربي) : مضاف إليه محكي ، (وندر : تالرحمـٰن ، وتحياتك) : الواو : استئنافية (ندر) : فعل ماض مبني على الفتح (تالرحمـٰن ، وتحياتك) : فاعل محكي لـ(ندر) ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً .

(ومنها : ما يختص بالزمان) : الواو : عاطفة (منها) : جار ومجرور خبر مقدم (ما) : اسم موصول بمعنى الذي في محل الرفع مبتدأ مؤخر (يختص) : فعل مضارع ، وفاعله مستتر يعود علىٰ (ما) الموصولة تقديره : (هو) ، (بالزمان) : جار ومجرور متعلق بـ(يختص) ، والجملة الفعلية صلة لـ(ما) الموصولة والتقدير : والذي يختص بالزمان كائن منها ؛ أي : من السبعة الأخيرة ، والجملة الاسمية في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فمنها ما لا يختص بظاهر بعينه) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة .

(وهو) : الواو : استئنافية (هو) : مبتدأ ، (منذ ، ومذ) : خبران محكيان للمبتدأ ، والجملة مستأنفة ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (ما رأيته منذ يوم الجمعة أو مذ يومين) : مضاف إليه محكي .

(ومنها) : جار ومجرور خبر مقدم ، (ما يختص بالنكرات) : (ما) : اسم موصول في محل الرفع مبتدأ مؤخر (يختص) : فعل مضارع ، وفاعله مستتر يعود

علىٰ (ما) ، (**بالنكرات**) : جار ومجرور متعلق بـ(يختص) ، والجملة الفعلية صلة لـ(ما) الموصولة والتقدير : والذي يختص بالزمان كائن منها ؛ أي : من السبعة الأخيرة ، والجملة الاسمية في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فمنها ما لا يختص بظاهر بعينه) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (**وهو رُبَّ**) : مبتدأ وخبر محكي ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**رب رجل في الدار**) : مضاف إليه محكي .

(**وقد تدخل**) : الواو : استئنافية (قد) : حرف تقليل (تدخل) : فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه يعود علىٰ (رُبَّ) تقديره : (هي) ، والجملة الفعلية مستأنفة ، (**علىٰ ضمير**) : جار ومجرور متعلق بـ(تدخل) ، (ضمير) : مضاف (**غائب**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة ، (**ملازم**) : صفة لـ(ضمير) ، (**للإفراد**) : جار ومجرور متعلق بـ(ملازم) (**والتذكير والتفسير**) : معطوفان على (الإفراد) ، (**بتمييز**) : جار ومجرور متعلق بـ(التفسير) ، (**بعده**) : ظرف ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لـ(تمييز) تقديره : بتمييز مذكور بعده ، (**مطابق**) : صفة ثانية لـ(تمييز) ، (**للمعنىٰ**) : متعلق بـ(مطابق) ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**ربه فتية**) : مضاف إليه محكي .

(**وقد تحذف رب ويبقىٰ عملها بعد الواو**) : الواو : استئنافية (قد) : حرف تقليل (تحذف) : فعل مضارع مغير الصيغة (رب) : نائب فاعل محكي ، والجملة الفعلية مستأنفة (ويبقى) : الواو : عاطفة (يبقىٰ) : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة ؛ لأنه فعل معتل بالألف (عملها) : فاعل ومضاف إليه ، والجملة

معطوفة علىٰ جملة (تدخل) ، (بعد الواو) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(يبقىٰ) ، (**كقوله**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك كائن كقوله ، والجملة مستأنفة ، (**وليل كموج البحر أرخىٰ سدوله**) : مقول محكي لـ(قوله) ، والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ هاء (سدوله) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**وبعد الفاء**) : ظرف ومضاف إليه معطوف علىٰ قوله : (بعد الواو) علىٰ كونه متعلقاً بـ(يبقىٰ) ، (**كثيراً**) : منصوب على المفعولية المطلقة بـ(تحذف) لأنه صفة لمصدر محذوف تقديره : وقد تحذف رب بعد الفاء حذفاً كثيراً ، (**كقوله**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن كقوله ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**فمثلك حبلىٰ قد طرقت ومرضع**) : مقول محكي لـ(قوله) منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ عين (مرضع) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**وبعد بل قليلاً**) : الواو : عاطفة (بعد بل) : ظرف ومضاف إليه محكي معطوف علىٰ قوله : (بعد الواو) علىٰ كونه متعلقاً بـ(يبقىٰ) ، (**قليلاً**) : منصوب على المفعولية المطلقة بـ(تحذف) تقديره : وتحذف رب بعد بل حذفاً قليلاً ، (**كقوله**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن كقوله ، والجملة مستأنفة ، (**بل مهمه قطعت بعد مهمه**) : مقول محكي لـ(قوله) ، والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ هاء (مهمه) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**وبدونهن أقل**) : الواو : عاطفة (بدونهن) : جار ومجرور ومضاف إليه معطوف علىٰ قوله : (بعد الواو) ، (أقل) : منصوب على المفعولية المطلقة بـ(تحذف) لأنه صفة لمصدر محذوف تقديره : وتحذف رب بدونهن حذفاً أقل ، (**كقوله**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن كقوله ، والجملة الاسمية مستأنفة ، (**رسم دار وقفت في طلله**) : مقول محكي لـ(قوله) وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ هاء (طلله) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**وتزاد ما بعد من ، وعن ، والباء**) : الواو : استئنافية (تزاد) : فعل مضارع مغير الصيغة (ما) : نائب فاعل محكي (بعد) : منصوب على الظرفية المكانية وهو مضاف ، و(مِنْ) : مضاف إليه محكي ، والظرف متعلق بـ(تزاد) والجملة الفعلية مستأنفة (وعن) : معطوف محكي مجرور بكسرة مقدرة (والباء) : معطوف أيضاً علىٰ (مِنْ) مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، (**فلا تكفهن عن عمل الجر**) : الفاء : عاطفة (لا) : نافية (تكف) : فعل مضارع مرفوع بضمة ظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود إلىٰ (ما) ، والهاء ضمير لجماعة الإناث الغائبات تأنيثاً مجازياً في محل النصب مفعول به ، مبني على الضم ، والنون المشددة علامة جمع الإناث الغائبات ، مبني على الفتح ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة (تزاد) علىٰ كونها مستأنفة لا محل لها من الإعراب (عن عمل الجر) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(تكف) ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ ﴾) : مضاف إليه محكي ، وقوله : (و﴿ عَمَّا

قَلِيلٍ﴾ ، ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾) : معطوفان محكيان على قوله : ﴿مِمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾ على كونهما مضافاً إليه لـ(نحو) .

(**وتزاد**) : الواو : عاطفة (تزاد) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ (ما) ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة قوله : (وتزاد ما بعد مِنْ) علىٰ كونها مستأنفة ، (**بعد الكاف**) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(تزاد) ، (**ورب**) : معطوف محكي على (الكاف) .

(**فالغالب**) : الفاء : عاطفة (الغالب) : مبتدأ مرفوع ، (**أن تكفهما عن العمل**) : (أن) : حرف نصب ومصدر ، و(تكف) : منصوب بـ(أن) المصدرية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ (ما) ، الهاء : ضمير للمثنى الغائب في محل النصب مفعول به ، والميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التثنية (عن العمل) : جار ومجرور متعلق بـ(تكف) ، والجملة الفعلية صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع على الخبرية تقديره : فالغالب كفها إياهما عن العمل فيما بعدهما ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله : (وتزاد بعد الكاف ورُبَّ) .

(**فيدخلان حينئذ على الجمل**) : الفاء : عاطفة تفريعية (يدخلان) : فعل مضارع مرفوع بثبات النون ، والألف ضمير للمثنى الغائب في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، والجملة الفعلية معطوفة على الجملة المذكورة قبلها (حينئذ) : (حين) : منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بـ(يدخلان) ، (حين) : مضاف ، إذ : مضاف إليه في محل الجر مبني بسكون مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين (على الجمل) : جار ومجرور متعلق

بـ(يدخلان) ، (**كقوله**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك كائن كقوله ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (**أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد *** كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه**) : مقول محكي لـ(قوله) والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ هاء (مضاربه) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**وقوله**) : معطوف علىٰ قوله : (كقوله) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (**ربما أوفيت في علم *** ترفعن ثوبي شمالات**) : مقول محكي لـ(قوله) وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ تاء (شمالات) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**وقد لا تكفهما**) : الواو : استئنافية (قد) : حرف تقليل (لا) : نافية (تكف) : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ (ما) الزائدة ، الهاء ضمير للمثنى المذكر الغائب في محل النصب مفعول به مبني على الضم ، والميم حرف عماد ؛ لأنه يعتمد عليها في ذكر ألف بعدها ، والألف حرف دال على التثنية ، والجملة الفعلية مستأنفة ، (**كقوله**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن كقوله ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**ربما ضربة بسيف صقيل**) : مقول محكي لـ(قوله) والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ لام (صقيل) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**وقوله**) : معطوف علىٰ قوله المذكور قبله علىٰ كونه مجروراً بـ(الكاف) ،

(وننصر مولانا ونعلم أنه * كما الناس مجروم عليه وجارم)** : مقول محكي لـ(قوله) والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ميم (جارم) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(باب المخفوضات من الأسماء)

[ش] : ذِكْرُ الظرف لبيان الواقع لا للاحتراز ، والمخفوضات : أسماء مشتملة علىٰ عَلَم المضاف إليه ؛ وهو الجر ، سواء كان بالكسرة أو بالفتحة أو بالياء (**المخفوضات**) المشهورة (**ثلاثة** :

[الحاشية] : **قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :**

(باب المخفوضات من الأسماء)

(**ذكر الظرف**) أي : الجار والمجرور في قوله : (من الأسماء) أطلق الظرف على الجار والمجرور ؛ لأن كلاً يطلق على الآخر ؛ كالمسكين والفقير عند الفقهاء : إذا اجتمعا افترقا ، وإذا افترقا اجتمعا . انتهىٰ من « الفوائد » .

(**لبيان**) وإيضاح (**الواقع**) أي : ما هو المعلوم من الخارج (**لا للاحتراز**) والاحتراس عن غيرها ؛ لأن الخفض لا يدخل على الأفعال ، فهو خاص بالأسماء كما مر في (باب الإعراب) .

(**والمخفوضات**) المذكورة في الترجمة ضابطها : هي (**أسماء مشتملة علىٰ علم**) أي : علىٰ علامة إعراب (**المضاف إليه ؛ وهو**) أي : ذلك العلم (**الجر**) لأنه لا يكون إلا مجروراً أبداً (**سواء كان**) ذلك الجر معلماً (**بالكسرة**) كغلام زيد (**أو**) معلماً (**بالفتحة**) كغلام أحمد (**أو**) معلماً (**بالياء**) كغلام الزيدَينِ والزيدِينَ وأبيك .

(**المخفوضات المشهورة**) عند النحاة (**ثلاثة**) لا زائد عليها بدليل الاستقراء ، قيَّد بـ(المشهورة) احترازاً عن غير المشهورة ؛ وهي نوعان : **المخفوض بالمجاورة** ؛ كهٰذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ ، روي بجر (خرب) لمجاورته لـ(ضب)

مخفوض بالحرف ، ومخفوض بالإضافة) أي : بسببها ؛ لأن الأصح : أن المضاف هو العامل في المضاف إليه ، ومخفوض بالتبعية عند بعضهم ؛ وهـٰذا هو المراد بقوله : (**وتابع للمخفوض**) بالحرف أو المضاف ؛ **وهو ضعيف** ؛

وهو في محل رفع صفة (جحر) ، وعلى الرفع أكثر العرب ، فالجر فيه شاذ ؛ كما سيذكره الشارح .

والثاني : المخفوض بسبب توهم دخول حرف الجر علىٰ خبر ليس نحو : ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ بجر (قاعد) علىٰ توهم دخول الباء علىٰ (قائماً) ، فجملة المجرورات مع المشهورة التي ذكرها المصنف : خمسة أنواع ، والتحقيق : أن هـٰذين يرجعان إلى الجر بالمضاف ، وإلى الجر بالحرف ؛ كما قاله ابن هشام في « شرح لمحة أبي حيان » انتهىٰ من « أبي النحا » .

الأول منها : (**مخفوض بالحرف**) قدمه ؛ لأنه الأصل ، ولا يكون هـٰذا المجرور إلا اسماً مفرداً صريحاً ؛ كمررت بزيد ، أو مؤولاً ؛ كعلمت بأنك قائم ؛ أي : بقيامك .

(و) الثاني : (**مخفوض بالإضافة ؛ أي : بسببها**) أي : بسبب إضافة ما قبله إليه (**لأن الأصح : أن المضاف هو العامل في المضاف إليه**) لأن المضاف عامل لفظي ، والإضافة عامل معنوي ، فالعامل اللفظي أقوىٰ من العامل المعنوي ؛ كالابتداء والأفعال الناقصة إذا اجتمعا على المبتدأ فتنسخ حكم الابتداء ؛ لكونها عاملاً لفظياً .

(و) الثالث : (**مخفوض بالتبعية عند بعضهم**) كالسهيلي (**وهـٰذا**) أي : المخفوض بالتبعية (**هو المراد بقوله**) أي : بقول المصنف : (**وتابع للمخفوض بالحرف**) نحو : مررت بزيد الفاضل (**أو**) المخفوض بـ (**المضاف**) نحو : جاء غلام زيد العالم (**وهو**) أي : القول بأن الخفض بالتبعية (**ضعيف**) لأن التبعية

لأن العامل في التابع : هو العامل في المتبوع في غير البدل ، فيرجع الجر في التابع إلى الجر بالحرف أو بالمضاف ؛ وأما الجر بالمجاورة . . فهو شاذ ؛ ولهـٰذا لم يذكره (فالمخفوض بالحرف : هو ما يخفض بمن ،

عامل معنوي (**لأن العامل في التابع : هو العامل في المتبوع**) سواء كان ذلك العامل في المتبوع حرفاً أو مضافاً فهو لفظي ؛ فاللفظي أقوىٰ من المعنوي (**في غير البدل ، فيرجع الجر في التابع إلى الجر بالحرف أو**) إلى الجر (**بالمضاف**) وقوله هـٰذا : هو الصواب من قول المصنف : (بالإضافة) لأن الأصح : أن العامل في المضاف إليه هو المضاف لا الإضافة ؛ كما مر آنفاً ، وأما البدل . . فالعامل فيه محذوف ؛ لأنه علىٰ نية تكرار العامل (**وأما الجر بالمجاورة . . فهو شاذ**) أي : مسموع من بعض العرب ؛ لأن أكثر العرب على الرفع في المثال المعروف عندهم ؛ كما ذكرنا آنفاً (**ولهـٰذا**) أي : ولأجل كون الجر بالمجاورة شاذاً (**لم يذكره**) المصنف ولا أكثر النحاة ؛ إذا عرفت أن المخفوضات ثلاثة ، وأردت بيان كل قسم منها (. . فـ) أقول لك : (**المخفوض بالحرف**) أي : بحرف الجر ، قال ابن الحاجب : (سميت هـٰذه الحروف حروف الجر ؛ لأنها تجر معنى الفعل إلى الاسم) ، وقال الرضي : (بل لأنها تعمل إعراب الجر كما يقال : حروف النصب وحروف الجزم ؛ لعملها ذلك) ، ويسميها الكوفيون حروف الإضافة ؛ لأنها تضيف الفعل ؛ أي : توصل معناه إلى الاسم ، وتسمىٰ أيضاً حروف الصفات ؛ لأنها تحدث صفةً للاسم من ظرفية أو غيرها ، وقيل ؛ لأنها تقع صفات لما قبلها . انتهىٰ « كواكب » .

(**هو ما يخفض بمن**) : وهي لابتداء الغاية مكاناً نحو : ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ ، أو زماناً نحو : اعتكفت من يوم الجمعة ، أو غيرهما نحو : ﴿ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ ﴾ ، وهو أصل معانيها ؛ لأن سائر معانيها علىٰ سبيل الاستقراض .

وإلىٰ ، وعن ، وعلىٰ ، وفي ، والباء ، واللام ، والكاف ، وحتىٰ ،

(و) ما يخفض بـ(إلىٰ) : وهي لانتهاء الغاية ، مكاناً كان نحو : ﴿ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾ ، أو زماناً نحو : ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾ ، أو غيرهما نحو : « إلىٰ هرقل عظيم الروم » وهـٰذا أصل معانيها ، وغيرها علىٰ سبيل الاستقراض .

(وعن) : وهي للمجاوزة ، ولم يذكر البصريون لها معاني غيرها ؛ لأنها أصل معانيها ، وغيرها علىٰ سبيل الاستقراض ، وهي بعد الشيء عن المجرور بها بواسطة إيجاد مصدر ذلك العامل نحو : رميت السهم عن القوس ؛ أي : باعدت السهم عن القوس بواسطة إيجاد الرمي .

(وعلىٰ) وأصل معانيها : الاستعلاء ؛ وهو تفوق الشيء على المجرور بها بواسطة إيجاد مصدر ذلك العامل نحو : صعدت على الجبل ؛ أي : تفوقت على الجبل بواسطة إيجاد الصعود ؛ حسياً كان ذلك الاستعلاء ؛ كهـٰذا المثال ، أو معنوياً ؛ كقولك : اللهم ؛ صلِّ علىٰ محمد وآله وسلم .

(وفي) أصلُ معانيها : الظرفية ؛ وهو كون الشيء في الشيء ؛ حسيّةً كانت ؛ كالماء في الكوز ، أو معنوية ؛ كالنجاة في الصدق .

(والباء) وأصل معانيها : الإلصاق ؛ حسياً كان نحو : بي داء ، أو معنوياً نحو : مررت بزيد .

(واللام) وأصل معانيها : الملك ؛ حقيقياً كان نحو : المال لزيد ، أو مجازياً نحو : الجُلُّ للفرس ؛ وهو المسمىٰ بالاختصاص .

(والكاف) وأصل معانيها : التشبيه ؛ وهو إلحاق شيء بشيء في شيء ، سواء كان شرفاً نحو : زيد كالبدر ، أو خسة نحو : زيد كالحمار .

(وحتىٰ) وأصل معانيها : انتهاء الغاية ؛ مكاناً نحو : أكلت السمكة حتىٰ

والواو) التي للقسم (**والتاء)** المثناة فوق له أيضاً (**ورب)** بضم الراء (**ومذ ، ومنذ)** فهـٰذه أربعة عشر حرفاً كلها مستوية في الاختصاص بالأسماء ، والدخول عليها لمعان في غيرها لم يتعرض لها المؤلف ، فاستحقت أن تعمل لما تقدم : من أن الأصل

رأسها ، أو زماناً نحو : ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ .

(**والواو التي**) وضعت (**للقسم**) نحو : والله .

(**والتاء المثناة فوق**) الموضوعة (**له**) أي : للقسم (**أيضاً**) أي : كما وضعت الواو للقسم نحو : ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾ .

(**ورُبَّ بضم الراء**) نحو : رب رجل كريم لقيته .

(**ومذ**) بسكون الذال نحو : ما رأيته مذ يوم الجمعة .

(**ومنذ**) نحو : ما رأيته منذ يومنا ؛ أي : في يومنا (**فهـٰذه**) الحروف المذكورة (**أربعة عشر حرفاً كلها مستوية في الاختصاص بالأسماء ، والدخول عليها**) أي : على الأسماء (**لـ**) إفادة (**معان**) معتبرة (**في غيرها**) أي : في غير الأسماء ؛ وهو الأفعال وشِبْهُها ، وتلك المعاني ؛ كالابتداء والانتهاء في (من وإلىٰ) في نحو قولك : سرت من البصرة إلى الكوفة ؛ لأن المعنى : ابتدأت سيري من البصرة وانتهيت إلى الكوفة (**لم يتعرض**) ولم يذكر (**لها**) أي : لتلك المعاني (**المؤلف**) رحمه الله تعالى اختصاراً للكلام ؛ لأن كتابه مختصر ، وقوله : (**فاستحقت**) مفرعة علىٰ جملة الاختصاص ، والدخول عليها ؛ أي : فلأجل اختصاصها بالأسماء ودخولها عليها استحقت واستوجبت (**أن تعمل**) الجر فيها ، وقوله : (**لما تقدم**) تعليل لاستحقاقها العمل ؛ أي : وإنما استحقت العمل في الأسماء ؛ لما تقدم في (باب علامات الاسم) (**من أن الأصل**) بيان لما تقدم ؛ أي : أن

في كل حرف مختص أن يعمل فيما اختص به ، وتسمىٰ حروف الجر ؛ إما لجرها معنى الفعل إلى الاسم ، أو لأن علمها الجر ، فأضيفت إلى الإعراب الذي هو أثرها ، واستظهر هـٰذا الرضي قال : (كما سميت بعض الحروف حروف الجزم وحروف النصب) .

(فالسبعة الأولىٰ) مشتركة بين الظاهر والمضمر ؛ فتارة (تجر) الاسم (الظاهر) زماناً أو غيره (و) تارةً تجر (المضمر) ولهـٰذا قدمها . . . .

الغالب (**في كل حرف مختص**) بقبيل ونوع من الكلام ؛ كحروف الخفض بالأسماء ، والجوازم والنواصب بالأفعال (**أن يعمل**) ذلك الحرف المختص (**فيما**) أي : في نوع من الكلام ؛ كالاسم والفعل (**اختص**) ذلك الحرف (**به**) أي : بذلك النوع .

(**وتسمىٰ**) هـٰذه الحروف (**حروف الجر ؛ إما لجرها**) وإيصالها (**معنى الفعل إلى الاسم** ، **أو**) سميت بذلك (**لأن عملها الجر** ، **فأضيفت إلى الإعراب الذي هو أثرها**) أي : مُؤثِّرٌ ومستفاد منها .

(**واستظهر**) أي : جعل (**هـٰذا**) التعليل الأخير ؛ يعني : قوله ؛ لأن عملها الجر أظهر وأرجح علىٰ غيره ، الشيخ (**الرضي**) تقدم لك البسط في ترجمته (**قال**) الرضي : سميت حروف الجر لعملها الجر (**كما سميت بعض الحروف حروف الجزم**) لعملها الجزم (**و**) بعضها (**حروف النصب**) لعملها النصب .

(**فالسبعة الأولىٰ**) منها (**مشتركة بين الظاهر والمضمر**) في جرهما (**فتارة**) أي : ففي حالة (**تجر الاسم الظاهر زماناً**) كان ذلك الظاهر ؛ أي : دالاً على الزمان (**أو غيره**) أي : غير دال على الزمان ؛ كأن دل على المكان ، أو لم يدل على الزمان ولا على المكان (**وتارة تجر المضمر ، ولهـٰذا**) أي : ولأجل كونها مشتركة بين الظاهر والمضمر (**قدمها**) أي : قدم هـٰذه السبعة على السبعة الآتية ؛ لقوتها

مثال من (نحو : ﴿ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ ﴾ ، و) إلىٰ نحو : (﴿ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾ ، ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾ ، و) عن (نحو : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ ، ﴿ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ﴾) ، وعلىٰ نحو : (﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ ﴾) ، وفي نحو : (﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ ﴾ ، ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ ﴾ ، و) الباء نحو : (﴿ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ ﴾ ، ﴿ ءَامِنُوا۟ بِهِۦ ﴾) ، واللام نحو : (﴿ لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ ، ﴿ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ ، و) أما (**السبعة الأخيرة**) . . . .

بعملها في الظاهر والمضمر ، وكون المشتركة سبعة بالنظر إلى المذكور في هـٰذا الباب ، فلا ينافي أن (خلا وعدا وحاشا) كذلك ، قال ابن هشام في حواشي « الألفية » عند قولها : (بالظاهر اخصص . . .) إلخ : (مفهومه أن ما عدا هـٰذه السبعة يجر الظاهر والمضمر فتقول : علىٰ هـٰذا إذا قيل : زيد قام القوم حاشاه أو خلاه أو عداه . . احتمل المفعولية والجر ، وكذا : أنت قام القوم حاشاك وخلاك وعداك ؛ أما في التكلم . . فإنك تقول : قاموا عداني وخلاني وحاشاني إن قدرته فعلاً ، وبغير نون إن قدرت الحرفية ، وإذا قلت : لعله يفعل ، أو لعلي أفعل ، أو لعلك تفعل . . احتمل الوجهين ، وإن سمع ذلك من عقيل . . فهو على الجر ، وإلا . . فهو على النصب ؛ هـٰذا إذا كان عقيل يوجبون الجر بها ، وإلا . . فهو على الاحتمال ، وإذا قلت : زيدا أخذت متاه بمعنىٰ منه . . جاز أيضاً الجر عند الهذلي) . انتهىٰ من « يس على المجيب » .

(**مثال مِنْ نحو** : ﴿ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ ﴾ ، و) مثال (**إلىٰ نحو** : ﴿ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾ ، ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾ ، و) مثال (**عن نحو** : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ ، و﴿ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ﴾ ، و) مثال (**علىٰ نحو** : ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ ﴾ ، و) مثال (**في نحو** : ﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ ﴾ ، ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ ﴾ ، و) مثال (**الباء نحو** : ﴿ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ ﴾ ، ﴿ ءَامِنُوا۟ بِهِۦ ﴾ ، و) مثال (**اللام نحو** : ﴿ لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ ، ﴿ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ ، **وأما السبعة الأخيرة**) من حروف الجر التي ذكرها المصنف

فهي (تختص بالظاهر) أي : بخفضه **(ولا تدخل على المضمر)** . . . .

(. . **فهي تختص بالظاهر** ؛ **أي** : **بخفضه**) والمراد بالظاهر هنا : ما ليس مضمراً فيدخل فيه الاسم المبهم ؛ كالموصول واسم الإشارة .

(ولا تدخل) هـٰذه السبعة **(على المضمر)** أما الكاف . . فلِكَراهة توالي كافين عند دخولها علىٰ كاف المخاطب في نحو قولك : ما رأيتُ كك علماً ؛ أي : مِثْلَك ، وحُمل بقية المضمرات عليه ؛ لأن الباب واحد مع الاستغناء عنها بمِثْلٍ وشِبْهٍ ، فإنهما يدخلان على المضمر والمظهر ، وأما (حتىٰ) . . فاكتفاء عنها بـ(إلىٰ) ، لأنها تفيد الغاية وتدخل على لمضمر والمظهر ؛ خلافاً للمبرد ، فإنه أجاز دخولها على المضمر ؛ كقوله :

أَتَــتْ حَتَّــاكَ تَقْصِــدُ كُــلَّ فَــجٍّ ... تُــرجِّــي مِنْــكَ أَنَّهــا لا تَخِيــبُ

وهـٰذا عند الجمهور محمول على الضرورة ، وأما واو القسم وتاؤه . . فلأن القسم بالاسم المضمر قليل في كلامهم ، فخصوهما بما كثر فيه القسم وهو المظهر ، ثم لما كثر القسم بالله خاصة . . قصدوا إلى التخفيف ، فعوضوا عن الواو التي هي من أحرف العلة حرفاً صحيحاً وهو التاء ، ولأن الباء التي هي أصلهما تدخل على الظاهر والمضمر ، والفرع من شأنه أن يكون دون الأصل فلا يساويه ، وإنما حكم بأن الباء أصل ، والواو والتاء فرعان عنها ؛ لأنها هي الثابتة للإلصاق في غير القسم ، ولم توجد الواو والتاء إلا في هـٰذا الباب ؛ يعني : باب القسم ، وأما (رب) . . فلأنها لا تجر إلا النكرات ، والضمير لا يكون إلا معرفة ، وكونها قد تجر لا ينافي ما ذكرنا ؛ لأن الضمير الذي جوزوا جرها له هو في معنى النكرة ؛ لكونه لا يقصد رجوعه إلىٰ شيء معين بل إلىٰ مجهول ذهني ، وأما (مذ ومنذ) . . فاختصاصهما بالظاهر فللاستقراء . انتهىٰ من « الكواكب » .

وتنقسم بالنسبة إلىٰ عملها فيه أربعة أقسام : (**فمنها** : **ما لا يختص بظاهر بعينه**) بل يجر ؛ أي : ظاهر كان (**وهو**) ثلاثة أحرف (**الكاف** ، **وحتىٰ** ، **والواو**) مثال الكاف (**نحو** : ﴿ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ ﴾ ، **وزيد كالأسد** ، **وقد تدخل على الضمير في ضرورة الشعر**) كقوله :

وأم أوعـــال كهـــا أو أقـــربـــا

(**و**) مثال حتىٰ (**نحو** : ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ ، **وقولهم** : **أكلت السمكة حتىٰ رأسها بالجر**) وقد تدخل في الضرورة على الضمير أيضاً ؛

(**وتنقسم**) هـٰذه السبعة (**بالنسبة**) والنظر (**إلىٰ عملها فيه**) أي : في الظاهر إلىٰ (**أربعة أقسام**) فالقسم الأول منها ما ذكره بقوله : (**فمنها**) أي : فمن تلك السبعة (**ما لا يختص بـ**) خفض (**ظاهر بعينه**) أي : بخفض ظاهر معين (**بل يجر**) ذلك القسم (**أي** : **ظاهر كان**) نكرةً كان أو معرفةً ، مفرداً كان أو غيره (**وهو**) أي : هـٰذا القسمُ (**ثلاثة أحرف**) فقط (**الكاف** ، **وحتىٰ** ، **والواو** ، **مثال**) جر (**الكاف**) بالظاهر (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ (وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ ﴾ ، **و**) نحو : (**زيد كالأسد** ، **وقد تدخل**) الكاف (**على الضمير في ضرورة الشعر** ؛ **كقوله** :) أي : كقول رؤبة بن العجاج بن رؤبة في وصف بقر الوحش بيتاً (من الرجز) :

خَلَّـى الـذُّنَـابَـاتِ شِمَـالاً كَثَبَـا (**وأُمَّ أَوْعَـالٍ كَهَـا أَوْ أَقْـرَبَـا**)

وقد بسطنا الكلام على البيت في « التتمة » فراجعها .

(**ومثال حتىٰ نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ سَلَٰمٌ هِىَ (حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ ، **و**) نحو (**قولهم** : **أكلت السمكة حتىٰ رأسها بالجر**) أي : بجر رأسها ؛ لأنها جارة (**وقد تدخل**) حتىٰ (**في الضرورة على الضمير أيضاً**) أي : كما تدخل الكاف على الضمير

كقوله :

أتــت حتــاك تقصــد كــل فــج

وإنما قال بالجر ؛ لأن ما بعد (حتىٰ) في المثال يجوز رفعه ونصبه أيضاً كما سيأتي ، ولا تجر (حتىٰ) إلا آخراً ، أو متصلاً بالآخر ، فلا يقال : سهرت البارحة حتىٰ نصفها ،

للضرورة (كقوله) : أي : كقول الشاعر بيتاً (من الوافر) وهو بلا نسبة :

(أتــت حتــاك تقصــد كــل فــج) تــرجــىٰ منــك أنهــا لا تخيــب

ومعنى البيت : جاءت المحبوبة إليك حالة كونها في الوصول إليك ، تقصد : كل فج وطريق يوصل إليك ، حالة كونها ترجو منك كونها لا تخيب ولا تحرم من وصلك والشاهد في قوله : (حتاك) حيث جرت حتى الضمير ؛ وهو كالكاف عند المبرد والكوفيين في أنه محمول علىٰ ضرورة الشعر .

(وإنما قال) المصنف **(بالجر ؛ لأن ما بعد « حتىٰ » في)** هـٰذا **(المثال)** يعني : قوله : « أكلت السمكة حتىٰ رأسها » **(يجوز رفعه)** علىٰ أنه مبتدأ خبره محذوف تقديره : حتىٰ رأسها مأكول ، فتكون (حتىٰ) حينئذ ابتدائية لا عمل لها **(و)** يجوز **(نصبه)** أي : نصب ما بعد (حتىٰ) علىٰ أنه معطوف علىٰ ما قبل (حتىٰ) فتكون عاطفة **(أيضاً)** أي : كما يجوز جره علىٰ أن حتىٰ جارة بمعنىٰ إلىٰ **(كما سيأتي)** ذلك ؛ أي : جواز رفعه ونصبه في (باب العطف) **(ولا تجر « حتىٰ » إلا آخراً)** أي : إلا ما كان آخراً لما قبلها كما في قوله : (أكلت السمكة حتىٰ رأسها) .

(أو) ما كان **(متصلاً بالآخر)** كالآية المذكورة **(فلا يقال : سهرت البارحة)** أي : هـٰذه الليلة القريبة إلينا ؛ وهي التي كان هـٰذا اليوم صباحها **(حتىٰ نصفها)**

وأتىٰ بمثالين ؛ للإشارة إلىٰ أن الجر بها تارةً يكون واجباً ؛ وذلك إذا كان ما بعدها اسماً غير داخل فيما قبلها ؛ كالآية ، وتارةً يكون جائزاً ؛ وذلك إذا كان جزءاً مما قبلها ولم يتعذر دخوله ؛ كالمثال ، وإنما امتنع العطف بـ(حتىٰ) في الآية ؛ لأنها إنما تعطف بعضاً علىٰ كل كما سيأتي .

لأن نصفها ليس آخراً منها ولا متصلاً بآخرها (و) إنما (**أتى**) المصنف في كلامه (**بمثالين**) مع أنه يكتفىٰ عندهم بمثال واحد ؛ لأن المثال جزئي يذكر لإيضاح القاعدة ، وإيضاحها يحصل بواحد (**للإشارة إلىٰ أن الجر بها**) أي : بـ(حتىٰ) (**تارةً**) أي : في حالة (**يكون**) أي : الجر بها (**واجباً ؛ وذلك**) أي : وجوب الجر بها (**إذا كان ما بعدها اسماً غير داخل فيما قبلها**) وذلك (**كالآية**) المذكورة هنا ؛ يعني : قوله : ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ ، (**وتارةً يكون**) الجر بها (**جائزاً**) أي : غير واجب ؛ لجواز الرفع والنصب فيما بعدها (**وذلك**) أي : كون الجر بها جائزاً لا واجباً فيما (**إذا كان**) ما بعدها (**جزءاً مما قبلها ولم يتعذر دخوله**) أي : دخول ما بعدها فيما قبلها في الحكم المستفاد من العامل ؛ وذلك ؛ أي : كون ما بعدها جزءاً مما قبلها مع عدم تعذر دخوله فيما قبلها (**كالمثال**) المذكور في المتن ؛ يعني : أكلت السمكة حتىٰ رأسها ؛ أما إذا تعذر دخوله فيما قبلها مع كونه جزءاً منه ؛ كصمت عاماً حتى العيدين . . وجب جره . انتهىٰ « فوائد » .

(**وإنما امتنع العطف بـ« حتىٰ » في الآية**) المذكورة ؛ يعني : قوله : ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ ، (**لأنها**) أي : لأن حتىٰ (**إنما تعطف بعضاً علىٰ كل كما سيأتي**) ذلك في (باب العطف) ، والفجر في الآية : ليس بعضاً من الليل بل هو من النهار .

فَائِدَةٌ

إذا عطف بـ(حتىٰ) علىٰ مجرور ، قال ابن عصفور : (فالأحسن إعادة الجارة ؛ ليقع الفرق بين العاطفة والجارة) ، وقال ابن الخباز : (يلزم إعادة الجارة

(و) مثال الواو (نحو : والله ، والرحمـٰن) ولا يجمع بينها وبين فعل القسم ، بخلاف باء القسم (ومنها : ما يختص) جره (بالله) أي : بلفظه (و) لفظ (رب) بفتح الراء حال كونه (مضافاً للكعبة أو لياء المتكلم) وهو حرف واحد (وهو التاء) أي : تاء القسم ، ولا يجمع بينها وبين الفعل أيضاً (نحو : ﴿ تَٱللَّهِ) تَفۡتَؤُاْ﴾ ، ....

لذلك الفرق) ، وقال في التسهيل : (يلزم إعادة الجارة ما لم يتعين العطف نحو : عجبت من القوم حتىٰ بنيهم ، بخلاف نحو : اعتكفت الشهر حتىٰ آخره ؛ لئلا يتوهم كون المعطوف مجروراً بحتى) انتهىٰ « س » .

(ومثال الواو نحو : والله ، والرحمـٰن ، ولا يجمع بينها) أي : بين الواو (وبين فعل القسم) وإنما وجب حذف فعل القسم معها ؛ لكثرة دورانها على الألسنة الموجب للثقل ، فخففوها بحذف فعل القسم معها فلا يقال : أقسم والله (بخلاف باء القسم) فلا يجب معها حذف فعل القسم ؛ لأصالتها في القسم ، فهم يتوسعون في الأمهات ما لا يتوسعون في غيرها فتقول : أقسمت بالله ، وإنما خصت الواو بالظاهر ؛ حطاً لها عن رتبة أصلها ؛ وهو الباء باختصاصها بأحد القسمين الظاهر ، وخص الظاهر ؛ لأصالته . انتهىٰ « يس على المجيب » .

والقسم الثاني منها : ما ذكره بقوله : (ومنها) أي : ومن السبعة الأخيرة (ما يختص جره بالله ؛ أي : بلفظه ، و) بـ(لفظ رب بفتح الراء حال كونه) أي : حالة كون لفظ (رب) (مضافاً للكعبة ، أو) مضافاً (لياء المتكلم ، ؛ وهو) أي : هـٰذا القسم (حرف واحد ؛ وهو) أي : ذلك الحرف (التاء) الفوقانية (أي : تاء القسم ، ولا يجمع بينها) أي : بين تاء القسم (وبين الفعل) أي : فعل القسم (أيضاً) أي : كما لا يجمع بين واو القسم وفعل القسم ، كما مر آنفاً ؛ حطاً لرتبتهما عن رتبة أصلهما التي هي الباء الموحدة ، مثال التاء (نحو : ﴿ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ ﴾)

(و) نحو : (**ترب الكعبة ، وتربي**) لأفعلن ، والغالب دخولها علىٰ لفظ الجلالة (وندر) خفضها لغير ذلك ؛ كقولهم : (**تالرحمـٰن ، وتحياتك** ، **ومنها** : **ما يختص**) جره (**بالزمان**) المعين غير المستقبل (**وهو**) حرفان (**منذ ، ومذ**) ماضياً كان ؛ وهما فيه بمعنىٰ من (**نحو : ما رأيته منذ يوم الجمعة أو مذ يومين**) أو حاضراً ؛

تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ ، (**ونحو : ترب الكعبة ، وتربي لأفعلن**) كذا ، أي : فالتاء مختصة بظاهر معين ؛ وذلك حطاً لمرتبتها عن مرتبة أصلها الذي هو الواو بتخصيصها ببعض الظاهر ، وخص منه ما هو أصل في المقسم به ؛ وهو اسم الله ، وما ألحق به مما كثر استعماله في لسانهم في القسم ؛ كصفاته . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(**والغالب**) أي : الكثير في كلامهم (**دخولها**) أي : دخول التاء (**علىٰ لفظ الجلالة ، وندر**) أي : قل في كلامهم (**خفضها**) أي : خفض التاء (**لغير ذلك**) أي : لغير ما ذكر من لفظ الجلالة ولفظ (رب) بالقيد السابق ؛ وذلك النادر (**كقولهم : تالرحمـٰن ، وتحياتك**) يا رب .

والقسم الثالث منها : ما ذكره بقوله : (**ومنها**) أي : ومن السبعة الأخيرة (**ما يختص جره بالزمان المعين غير المستقبل**) وهو الماضي والحاضر لا المستقبل ، وإنما اختصا بالزمان ؛ لأن معناهما إذا كانا اسمين الوَقْتُ فخُصًا بجر الوقت ؛ للمناسبة بين معناهما اسمين ومعناهما حرفين . انتهىٰ « يس » .

(**وهو**) أي : هـٰذا القسم (**حرفان : منذ ، ومذ ماضياً كان**) ذلك الزمان (**وهما**) أي : منذ ومذ (**فيه**) أي : في الزمن الماضي (**بمعنىٰ من**) الابتدائية ، مثالهما في الزمن الماضي (**نحو : ما رأيته منذ يوم الجمعة**) أي : من يوم الجمعة (**أو مذ يومين**) أي : من يومين (**أو**) كان ذلك الزمان (**حاضراً**) أي : حالاً

وهما فيه بمعنىٰ في نحو : ما رأيته منذ أو مذ يومنا ، ولا يدخلان علىٰ زمن مستقبل ولا مبهم ؛ فإن دخلا علىٰ جملة . . حكم بظرفيتهما وإضافتهما إليها ، أو إلىٰ زمن مضاف إليها نحو : ما رأيته منذ جاءني ، أو منذ كان عندي ، أو على اسم مرفوع نحو : ما رأيته منذ يوم الجمعة أو مذ شهرنا ، فإنهما مبتدآن بمعنىٰ أول المدة أو جميعها ، وما بعدهما خبر ، وبالعكس .

(**وهما**) أي : منذ ومذ (**فيه**) أي : في ذلك الزمان الحاضر (**بمعنىٰ في**) الظرفية مثاله (**نحو : ما رأيته منذ**) يومنا (**أو**) ما رأيته (**مذ يومنا**) أي : في يومنا الحاضر .

(**ولا يدخلان**) ولا يدخل منذ ومذ (**علىٰ زمن مستقبل**) فلا يقال : لا أراه مذ أو منذ غد ، وهنا في بعض النسخ زيادة لفظ (مخصوص) وهو تحريف من النساخ (**ولا**) علىٰ زمن (**مبهم**) فلا يقال : ما رأيته منذ أو مذ حين (**فإن دخلا علىٰ جملة . . حكم بظرفيتهما و**) بـ (**إضافتهما إليها**) أي : إلىٰ تلك الجملة (**أو**) بإضافتهما (**إلىٰ زمن مضاف إليها**) أي : إلىٰ تلك الجملة ، مثال إضافتهما إلى الجملة (**نحو : ما رأيته منذ جاءني**) زيد ؛ أي : مدة جاءني زيد ، ومثال إضافتهما إلىٰ زمن مضاف إلىٰ تلك الجملة ؛ كقولك : (**أو منذ**) ما رأيته زمن (**كان**) زيد (**عندي** ، **أو**) دخلا (**على اسم مرفوع**) بعدهما (**نحو : ما رأيته منذ يوم الجمعة أو مذ شهرنا ، فإنهما مبتدآن بمعنىٰ أول المدة أو جميعها ، وما بعدهما خبر**) لهما ، وفي « السجاعي » : والتقدير : أول مدة انقطاع الرؤية يوم الجمعة في المثال الأول ، ومدة انقطاع الرؤية جميع شهرنا في المثال الثاني . انتهىٰ منه .

(**و**) يجوز أن يكون الكلام (**بالعكس**) أي : بعكس ما ذكره وبخلافه بأن يكون ما بعدهما مبتدأً مؤخراً ، ويكونا خبراً مقدماً .

قوله : (ما رأيته منذ يوم الجمعة) ، إعرابه : (منذ) : ظرف زمان بمعنى

(ومنها : ما يختص) جره **(بالنكرات)** غالباً **(وهو)** حرف واحد **(رب)** بضم الراء ،

المدة في محل الرفع مبتدأ مبني على الضم ؛ لشبهه بـ(منذ) الحرفية ، وإنما حرك فراراً من التقاء الساكنين وكانت ضمة ؛ تشبيهاً له بأسماء الغايات (يوم الجمعة) : خبر مرفوع ومضاف إليه ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة ، والتقدير : مدة انقطاع الرؤية يوم الجمعة ؛ كما قال الشارح : أول مدة انقطاع الرؤية يوم الجمعة .

وقوله : (أو مذ شهرنا) ، **إعرابه** : (مذ) : ظرف زمان بمعنى المدة في محل الرفع مبتدأ مبني على السكون ؛ لشبهه بـ(مذ) الحرفية وضعاً (شهرنا) : خبر مرفوع ومضاف إليه ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والتقدير : مدة انقطاع الرؤية شهرنا هـٰذا ؛ كما قدره الشارح بقوله : (أو جميعها) أي : جميع مدة انقطاع الرؤية شهرنا هـٰذا ؛ فمعنىٰ قوله : (بمعنىٰ أول المدة) راجع للمثال الأول ؛ أي : أول مدة انقطاع الرؤية يوم الجمعة ، وقوله : (أو جميعها) راجع للمثال الثاني ؛ أي : جميع مدة انقطاع الرؤية شهرنا هـٰذا ، وكذا تقول في إعراب العكس : فتقدير المثال الأول عليه : يوم الجمعة أول مدة انقطاع الرؤية ، وتقدير المثال الثاني عليه : شهرنا هـٰذا جميع مدة انقطاع الرؤية ، والله أعلم .

ثم ذكر القسم الرابع منها بقوله : **(ومنها)** أي : ومن السبعة الأخيرة **(ما يختص جره بالنكرات غالباً)** أي : في أغلب أحواله ؛ فخرج بقوله : **(غالباً)** دخوله على الضمير في قول الشاعر : (ربه فتيةً . . .) إلخ كما سيأتي .

(وهو) أي : هـٰذا القسم **(حرف واحد)** وذلك الحرف الواحد **(رب بضم الراء)** قيده بهـٰذا الضبط ؛ احترازاً عن الرب بفتح الراء ؛ لأنه اسم من أسماء الله تعالىٰ .

والغالب في مجرورها وصفه إذا كان اسماً ظاهراً ، وقيل بوجوبه ؛ لأنها لتقليل نوع من جنس ، ومن وصف النكرة يستفاد نوع الجنس ، واختاره ابن الحاجب (نحو : رب رجل في الدار) ولها صدر الكلام من بين حروف الجر ؛ لأنها موضوعة لإنشاء التكثير أو التقليل ، واستعمالها في الأول كثير ، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : « يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة » ،

(**والغالب في مجرورها وصفه**) بصفة نكرة ؛ كما قاله جماعة منهم (**إذا كان**) مجرورها (**اسماً ظاهراً**) لا ضمير غيبة ؛ كما في (ربه فتية) .

(**وقيل بوجوبه**) أي : بوجوب وصف مجرورها ، قاله أبو علي الفارسي وابن السراج ، وإنما وجب وصفه علىٰ هـٰذا القيل (**لأنها**) أي : لأن (رب) وضعت (**لتقليل نوع من جنس**) كرجل من إنسان أو امرأة منه ، أو لتكثيره .

(**ومن وصف النكرة**) بنحو : كريم : كرب رجل كريم (**يستفاد**) أي : يتعيَّن (**نوع الجنس**) ويتخصَّص فيخرج به بخيلٌ (**واختاره**) أي : اختار هـٰذا القيل ورجحه (**ابن الحاجب**) اسمه : عثمان بن عمر ؛ كما مر البسط في ترجمته ، مثالها (**نحو : رب رجل في الدار**) لقيته (**ولها**) أي : ولرب (**صدر الكلام**) وأوله (**من بين حروف الجر**) وإنما وجب لها صدر الكلام (**لأنها موضوعة لـ**) الدلالة علىٰ (**إنشاء التكثير أو التقليل**) فكل ما وَضْعُهُ ومعناه الإنشاء.. فحقُّه صدر الكلام ؛ كالاستفهام .

(**واستعمالها في الأول**) أي : في التكثير (**كثير**) في كلامهم (**ومنه**) أي : ومن استعمالها في الأول (**قوله عليه الصلاة والسلام : « يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة »**) ، وإعرابه : (يا) : حرف استفتاح بمعنىٰ ألا أو حرف نداء ، والمنادىٰ محذوف تقديره : يا قوم ، (كاسية) : أي مكتسية يقال : كَسِيَ يَكْسَىٰ

ومن الثاني :

ألا رب مـولـود وليـس لـه أب

وذكر في « المغني » : أن (رب) حرف زائد لا يتعلق بشيء ، فمحل مجرورها في نحو : رب رجل صالح عندي : رفع على الابتداء ،

من باب (رَضِيَ) فهو كاس ؛ وهو مبتدأ ، و(في الدنيا) : ظرف لغو متعلق بـ(كاسية) ، و(عارية) : خبر المبتدأ الذي هو (كاسية) هـٰذا هو الظاهر المتجه ، وقيل غير ذلك ، وإنما كانت (رب) للتكثير في هـٰذا الحديث ؛ لأنه مسوقٌ للتخويف ، والتقليلُ لا يناسبه . انتهىٰ « ص » .

والمعنىٰ : يا قوم كم مِن امرأةٍ تلبسُ من القُماش الرفيع في الدنيا فلم تَسْتُرْ عورتها ، فتدْعي النفسَ إليها لذلك ؛ ولأنها لم تستر عورتها الستر الكامل ، فتُعاقب بالعُرِيِّ في الآخرة .

(ومن الثاني) أي : ومن استعمالها في التقليل : قولُ رجلٍ من أزد السَّراه :

(ألا رب مـولـود وليـس لـه أب) وذي ولـد لـم يلـده أبـوان

و(ألا) : حرف تنبيه ؛ والمولود بلا أب : هو عيسىٰ عليه السلام ، وذو ولد لم يلده أبوان : هو آدم عليه السلام ، وقوله : (لم يلده) بسكون اللام وفتح الدال وضمها ، وأصله : لم يلده بكسر اللام وسكون الدال فسكنت اللام ؛ تشبيهاً له بتاء كتف ، فالتقىٰ ساكنان فحركت الدال بالفتح ؛ إتباعاً لحركة الياء ، أو بالضم ؛ إتباعاً لضمة الهاء .

(**وذكر**) ابن هشام (**في « المغني »** : **أن « رب » حرف زائد**) أي : شبيه بالزائد (**لا يتعلق بشي**) من المتعلقات (**فمحل مجرورها في نحو : رب رجل صالح عندي : رفع على الابتداء**) وخبره الظرف المذكور بعده ؛ أعني : لفظ (عندي)

وفي نحو : رب رجل صالح لقيت : نصب على المفعولية ، وفي : رب رجل صالح لقيته : رفع أو نصب ؛ كما في نحو : هٰذا لقيته ، ويجوز مراعاة محله كثيراً وإن لم يجز نحو : مررت بزيد وعمراً إلا قليلاً .

(وقد تدخل علىٰ ضمير غائب ملازم للإفراد) وإن كان التمييز مثنىً أو مجموعاً **(والتذكير)** وإن ....

(و) محله من الإعراب **(في نحو** : رب رجل صالح لقيت : **نصب على المفعولية)** لـ(لقيت) المذكور بعده (و) محله **(في)** نحو : **(رب رجل صالح لقيته : رفع)** على الابتداء ، والخبر جملة لقيته **(أو)** محله **(نصب)** على المفعولية لفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور بعده ؛ لأنه من باب الاشتغال تقديره : لقيت رجلاً صالحاً لقيته ، فيجوز فيه الوجهان : الرفع والنصب ؛ لأنه من باب الاشتغال **(كما)** يجوز الوجهان : الرفع والنصب **(في)** لفظ **(هٰذا)** من **(نحو)** قولك : **(هٰذا)** الرجل **(لقيته)** تقديره : لقيت هٰذا الرجل لقيته .

(ويجوز مراعاة محله) الذي هو الرفع أو النصب في تابعه حالة كون مراعاة محله **(كثيراً)** في كلامهم ، فتقول في المثال الأول : رب رجل صالح عندي برفع صالح ، وتقول : رب رجل صالحاً لقيت بنصب صالحاً **(وإن لم يجز)** مراعاة محل المتبوع في **(نحو** : **مررت بزيد وعمراً)** مراعاة لمحل زيد الذي هو النصب على المفعولية **(إلا)** حالة كون مراعاة المحل **(قليلاً)** في كلامهم ، وإنما لم يجز مراعاة المحل في هٰذا المثال إلا قليلاً ؛ لأن هٰذا الفعل ؛ أعني : (مررت) قاصر لا يتعدىٰ إلى المفعول إلا بواسطة حرف جر ؛ فعدم تعديته إلى التابع من باب أولىٰ .

(وقد تدخل) رب **(علىٰ ضمير)** يعود إلىٰ **(غائب ملازم)** ذلك الضمير **(للإفراد وإن كان التمييز مثنىً أو مجموعاً ، و)** ملازم لـ **(التذكير)** أيضاً **(وإن**

كان مؤنثاً (والتفسير بتمييز بعده ، مطابق للمعنىٰ نحو) قوله :

(ربــه فتيــةً) دعــوت إلــىٰ مــا يــورث المجـد دائمــاً فــأجـابـوا

ويجوز : ربه رجلين ، وربه رجالاً ، وربه امرأتين ، وربه نساء ، وأوجب الكوفيون مطابقة الضمير ؛ لتمييزه فيما ذكر ،

كان) التمييز (مؤنثاً ، و) ملازم لـ(التفسير بتمييز) مذكور (بعده) أي : بعد ذلك الضمير ؛ أي : منصوب متأخر عنه متصل به (مطابق) أي : موافق ذلك التمييز (للمعنى) المراد للمتكلم من ذلك الضمير ؛ من إفراد أو تثنية ، أو جمع تذكير أو تأنيث ؛ وذلك ؛ أي : دخولها علىٰ ضمير غائب (نحو قوله) أي : قول الشاعر من (بحر الخفيف) وهو بلا نسبة في « أوضح المسالك » :

(ربــه فتيــة دعــوت إلــىٰ مــا يــورث المجـد دائمــاً فــأجـابـوا)

وقد ذكرنا معنى البيت وإعرابه في « التتمة » فراجعها .

والشاهد في قوله : (ربه فتية) حيث جيء بالضمير فيه مفرداً ، والمميز جمعاً ؛ بناءً على المشهور : أن الضمير الذي يدخل عليه (رب) يفرد دائماً ، والمميز بحسب قصد المتكلم : إفراداً وغيره ، تذكيراً وغيره ، هـٰذا مذهب البصريين .

(ويجوز) في التمييز أن يقال : (ربه رجلين) إن أراد بالضمير المثنى المذكر (وربه رجالاً) إن أراد بالضمير الجمع المذكر (وربه امرأتين) إن أراد بالضمير المثنى المؤنث (وربه نساء) إن أراد بالضمير الجمع المؤنث (وأوجب الكوفيون مطابقة الضمير ؛ لتمييزه فيما ذكر) من الإفراد وغيره ، والتذكير وغيره ؛ لأن هـٰذا الضمير عندهم يرجع إلىٰ مذكور ؛ كأن قائلاً قال : هل من رجل كريم فقيل : ربه رجلاً ، أو ربه فتية ، فيثنى الضمير عندهم ويجمع ويؤنث علىٰ حسب مميزه فيقال :

والأصح الأول ، وإنما التزم إفراده وتذكيره ؛ لرجوعه إلىٰ مقدر في الذهن ؛ كالضمير في : نعم رجلاً (وقد تحذف رب) إذا كان مجرورها نكرة (ويبقىٰ) بعد حذفها (عملها) وجوباً (بعد الواو ؛ كقوله :

وليل كموج البحر أرخىٰ سدوله) عليَّ بأنواع الهموم ليبتلي

(وبعد الفاء كثيراً ؛ كقوله :

فمثلك حبلىٰ قد طرقت ومرضع) فألهيتها عن ذي تمائم محول

ربهما رجلين ، وربهم رجالاً ، وربهن نساء .

(و) القول (الأصح) هو (الأول) وهو مذهب البصريين ، وقالوا في توجيه مذهبهم : (وإنما التزم إفراده) أي : إفردا الضمير (وتذكيره ؛ لرجوعه إلىٰ مقدر في الذهن ؛ كالضمير في : نعم رجلاً ، وقد تحذف رب) وذلك (إذا كان مجرورها نكرةً) ظاهراً ، بخلاف الضمير ، فلا تحذف معه (ويبقىٰ بعد حذفها عملها وجوباً) وهو الجر وإن كان الشائع نصب الاسم بعد حذف الجار ؛ وذلك (بعد الواو) العاطفة ؛ كما قاله ابن هشام في « المغني » وغيره ، وقال الخبيصي : (واو رب : هي الواو التي يُبتدأ بها في أول الكلام بمعنىٰ رب) انتهىٰ .

(كقوله) أي : كقول امرىء القيس في قصيدته المشهورة من (بحر الطويل) :

(وليل كموج البحر أرخىٰ سدوله عليَّ بأنواع الهموم ليبتلي)

وقد تقدم البسط في معنى البيت وإعرابه في « التتمة » فراجعها .

(و) قد تحذف (رب) (بعد الفاء) حذفاً (كثيراً ؛ كقوله) أي : كقول امرىء القيس ابن حجر الكندي ، من معلقته المشهورة التي قالها في عشيقته فاطمة ابنة عمه شُرَحْبيلَ الملقَّبة بـ(عنيزة) :

(فمثلك حبلىٰ قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذي تمائم محول)

(وبعد بل قليلاً ؛ كقوله : بل مهمه قطعت بعد مهمه ، و) حذف (رب) وإبقاء عملها (بدونهن) أي : الواو ، والفاء ، وبل (أقل) منه بعد بل (كقوله :

رسم دار وقفت في طلله) كدت أقضي الحياة من جلله

والشاهد في قوله : (فمثلك) حيث حذف (رب) الجارة بعد الفاء وأبقىٰ عملها ، وقبل هٰذا البيت قوله :

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات إنك مرجلي
تقول وقد مال الغبيط بنا معاً عقرت بعيري يا امرىء القيس فانزلِ
فقلت لها سيري وأرخي زمامه ولا تبعديني من جناك المعلل
فمثلك حبلىٰ . . . .

(و) قد تحذف (رب) (بعد بل) حذفاً (قليلا ؛ كقوله) أي : كقول رؤبة بن العجاج بيتاً (من الرجز) : (بل مهمه قطعت بعد مهمه) والمعنىٰ : رب مفازة بعيدة الأطراف قطعتها بعد مفازة ، والشاهد في (رب) حيث حذفت بعد بل وبقي عملها ؛ وهو الجر اللفظي وهو قليل في كلامهم ، وقد تقدم البسط هناك فراجعها .

(وحذفُ « رب » وإبقاءُ عملها بدونهن ؛ أي :) بدون ذكر هٰذه الأحرف الثلاثة : (الواو ، والفاء ، وبَلْ أقل) أي : أكثر قلة (منه) أي : من حذفها (بعد بل) ومثال حذفها بدون واحد من الأحرف الثلاثة (كقوله) أي : كقول جميل بن معمر من قصيدة من (البحر الخفيف) :

(رسم دار وقفت في طلله كدت أقضي الحياة من جلله)

والمعنىٰ : رب أثر دار وقفت في طلله كدت من أجله ؛ أي : من أجل عظم أمره في عيني أموت وأقضي أجلي ، والشاهد في قوله : (رسم دار) حيث جر (رسم)

(وتزاد ما) كثيراً (بعد من ، وعن ، والباء ، فلا تكفهن عن عمل الجر) فمثال (من) (نحو : ﴿ مِمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ ﴾ ، و) مثال (عن) نحو : (﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾) ، ومثال الباء نحو : (﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم ﴾ ، وتزاد) (ما) (بعد الكاف ورب ؛ فالغالب أن تكفهما عن العمل) قال سيبويه : (جعلوهما مع ما بمنزلة كلمة واحدة) (فيدخلان حينئذ

برب المحذوفة ولم يتقدمها واو ولا فاء ولا بل ، وقد تقدم البسط في معناه وإعرابه ثَمَّ ، والله أعلم .

(و) قد (تزاد ما) الكافة في أصلها زيدا (كثيراً بعد من ، وعن ، والباء ، فلا تكفهن) أي : لا تكف (ما) الزائدة هـٰذه الأحرف الثلاثة ولا تمنعهن (عن عمل الجر) فيما بعدها (فمثال) زيادة (ما) بعد (من) الجارة (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ مِمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ ﴾ ، ومثال) زيادتها بعد (« عن » نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ عَمَّا قَلِيلٍ) لَيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾ ، (ومثال) زيادة (ما) بعد (الباء نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم) مِّيثَٰقَهُمْ ﴾ ، فتكون (ما) حينئذ زائدة ؛ بدليل تخطي حرف الجر وعمله فيما بعدها ، ومثل هـٰذه الأحرف الثلاثة المذكورة : اللام إلا أن زيادة (ما) بعدها قليل في كلامهم ؛ كقول الأعشىٰ بيتاً (من المتقارب) :

إلـىٰ ملـك خيـر أربـابـه   فـإن لمـا كـل شـيء قـدرا

أي : فإن لكل شيء قدراً ، وتقدم البسط في إعراب هـٰذه الأمثلة هناك فراجعها .

(و) قد (تزاد « ما ») الكافة (بعد الكاف ورب ؛ فالغالب) أي : فالكثير حينئذ (أن تكفهما عن العمل) فيما بعدهما ، (قال سيبويه : « جعلوهما مع ما بمنزلة كلمة واحدة » فيدخلان حينئذ) أي : حين إذ دخلت عليهما (ما) الزائدة

على الجمل) الاسمية والفعلية ؛ فالاسمية (كقوله :

أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه

و) الفعلية نحو (**قوله** :

ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات

وقد لا تكفهما) (ما) بدخولها عليهما فيبقىٰ عملهما (**كقوله** :

ربما ضربة بسيف صقيل) بين بصرىٰ وطعنة نجلاء

(**على الجمل الاسمية والفعلية ؛ فـ**) مثال دخول الكاف على الجمل (**الاسمية ؛ كقوله**) أي: كقول نهشل بن حري بيتاً (من الطويل) يرثي أخاه حين قتل في صفين:

(**أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه**)

والشاهد في قوله : (كما سيف عمرو) وحيث كفت (ما) الكاف عن عمل الجر فيما بعدها ، ودخلت على الجملة الاسمية ، وتقدم بسط الكلام في البيت في « التتمة » فلا عود ولا إعادة .

(**و**) مثال دخول (رب) على الجملة (**الفعلية نحو قوله**) أي : قول جذيمة بن الأبرش بيتاً (من المديد) :

(**ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات**)

والشاهد فيه قوله : (ربما) فإن (ما) دخلت علىٰ (رب) فكفتها عن العمل ، ودخلت على الجملة الفعلية ، وتقدم البحث في البيت .

(**وقد لا تكفهما « ما » بدخولها عليهما فيبقىٰ عملهما ؛ كقوله**) أي : كقول عدي بن الدغفاء الغساني بيتاً (من الخفيف) :

(**ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرىٰ وطعنة نجلاء**)

(وقوله :

ونصر مولانا ونعلم أنه كما الناس مجروم عليه وجارم)

ويروىٰ أيضاً مظلوم وظالم .

والشاهد فيه قوله : (ربما ضربة) حيث دخلت (ما) علىٰ (رب) ولم تكفها عن عمل الجر ؛ وهو قليل ، وتقدم البسط في البيت ثَمَّ .

(و) مثال دخول (ما) الزائدة على الكاف ولم تكفها عن العمل (قوله) أي : قول عمرو بن البراقة النهمي بالنون المكسورة من قصيدة (من الطويل) :

(ونصر مولانا ونعلم أنه كما الناس مجروم عليه وجارم)

والشاهد في قوله : (كما الناس) حيث دخلت (ما) على الكاف ولم تكف عملها ، فلهٰذا جرت الناس ، والمعنىٰ : ننصر مولانا ؛ أي : متولي أمورنا في الحروب ، ونحن نعلم أنه مجروم وجارم ؛ كالناس في عدم العصمة له (ويروى البيت (أيضاً) أي : كما روي فيه مجروم وجارم (مظلوم وظالم) ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

خاتمة

لا بد من الظرف والجار غير الزائد وشبهه من متعلق يتعلق به ؛ لأن الظرف لا بد له من شيء يقع فيه ، والجار موصل معنى الفعل إلى الاسم ؛ فالواقع في الظرف والموصل معناه إلى الاسم . . هو المتعلق العامل فيهما ؛ وهو : إما فعلٌ ، أو ما يُشبهه من مصدر ، أو اسم فعل ، أو وصف ولو تأويلاً نحو : ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ ، فالجار والمجرور متعلق بلفظ الجلالة ؛ لتأوله بالمشتق ؛ أي : بالمعبود ، أو المسمىٰ بهٰذا الاسم ، وإما مشير إلىٰ معنى الفعل نحو : ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ ، فبنعمة : متعلق بـ(ما) لأنها تشير إلىٰ معنى الفعل ؛ وهو النفي ؛ بناءً

علىٰ جواز التعلق بحروف المعاني ، ومذهب الجمهور منعه ؛ فالمتعلق هو الفعل الذي تشير إليه (ما)، أي : انتفىٰ جنونك بنعمة ربك ، والله أعلم . انتهىٰ « خضري ».

تَذْنِيبٌ

وجملةُ ما يتعلق به الجار والمجرور والظروف : ثلاث عشرة كلمة : **الأول** : المصدر .

والثاني : اسم المصدر .

والثالث : اسم الفعل .

والرابع : الفعل الماضي .

والخامس : الفعل المضارع .

والسادس : فعل الأمر .

والسابع : اسم الفاعل .

والثامن : اسم المفعول .

والتاسع : أمثلة المبالغة .

والعاشر : الصفة المشبهة .

والحادي عشر : اسم التفضيل .

والثاني عشر : الجامد المؤول بالمشتق ؛ كأسماء النسب ولفظ الجلالة فيما مر آنفاً .

والثالث عشر : حروف المعاني علىٰ ما قاله بعضهم ؛ كما مر آنفاً عن « الخضري » انتهىٰ من « الرفع » .

* * *



[ص] : وأما المخفوض بالإضافة . . فنحو : غلام زيد ، ويجب تجريد المضاف من التنوين ؛ كما

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(**فصل**) في القسم الثاني من المخفوضات : (**وأما المخفوض بالإضافة**) أي : المخفوض بالمضاف بسبب إضافته إليه ؛ إذ العامل في المضاف إليه هو المضاف كما في « الأوضح » وغيره ؛ وهو الأصح ؛ لاتصال الضمير المضاف إليه به ، وهو لا يتصل إلا بعامله لا الإضافة ؛ خلافاً للأخفش ، ولا الحرف المقدر الذي ناب عنه المضاف ، كما في « التصريح » ، وفيه : أنه لا معنىٰ لتقدير الحرف مع نيابة المضاف عنه ؛ خلافاً لابن الباذشي ، ورد هـٰذا القول : بأن الجار لا يحذف ولا يبقىٰ عمله إلا في ضرورة أو نادر كلام ، وبقي قول رابع : ذهب إليه الزجاج : أن العامل معنى اللام . انتهىٰ « مجيب مع يس » عليه .

والإضافة لغة : الإلصاق والإمالة ؛ كقول امرىء القيس :

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا   إلىٰ كل حاري جديد مشطب

أي : أسندنا ظهورنا إلىٰ كل رحل منسوب إلى الحيرة ، وأراد رحالاً تصنع بالحيرة مشطب ؛ أي : مخطط ، **واصطلاحاً** : ضم كلمة إلىٰ أخرىٰ بتنزيلها من الأولىٰ منزلة تنوينها ، أو ما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع . انتهىٰ « يس » .

(. . **فنحو** : **غلام زيد**) ، وضارب بكر (فغلام) : مضاف معرب بحسب العوامل قبله وهو مضاف (زيد) : مضاف إليه مجرور بـ(غلام) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ؛ فالإضافة فيه معنوية ، وكذا تقول في ضارب بكر ، ولـٰكن الإضافة فيه لفظية (**ويجب**) عند قصد الإضافة (**تجريد المضاف من التنوين**) ظاهراً كان (**كما**

في غلام زيد ، ومن نوني التثنية والجمع نحو : غلاما زيد ، وكاتبو عمرو .

في غلام زيد) أصله : غلام لزيد ؛ فلما قصدت إضافة الغلام إلىٰ زيد . . حذف التنوين واللام وصار : غلام زيد ، أو مقدراً كما في قولك : كم عبد ملكت ؟ وهٰذه دراهم زيد ، فـ(كم) : مبنية لا تنون ، و(دراهم) غير منصرف لا يدخل عليه التنوين فلا ينونان ؛ فإذا أضيفا كما في المثالين . . فالتنوين فيهما مقدر لا ملفوظ .

(**ومن نوني التثنية والجمع**) المذكر السالم (**نحو : غلاما زيد ، وكاتبو عمرو**) ، وإعرابه : (غلاماً) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : (هٰذان) ، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ، وحذفت منه النون ؛ للإضافة (وكاتبو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : (هٰؤلاء) ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر ، وحذفت منه النون ؛ للإضافة ، و(عمرو) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة ، ومثل المثنىٰ والجمع في حذف نونه عند الإضافة ما ألحق بهما في إعرابهما نحو : اثنا زيد ، وعشرو عمرو ، بخلاف نون المفرد وجمع التكسير نحو : هٰذا بستان زيد ، وهٰؤلاء شياطين الإنس ؛ لأن نونهما ليست عوضاً عن التنوين بل جزء كلمة ؛ فلا تحذف عند الإضافة ، وإنما وجب تجريد المضاف عن التنوين والنون المذكورة ؛ لأنهما يدلان علىٰ كمال الاسم ، والإضافة تدل علىٰ نقصانه ، والشيء الواحد لا يكون كاملاً ناقصاً في آن واحد ، ولأن الإضافة تدل على الاتصال ، والتنوين يدل على الانفصال ؛ فلا يجمع بينهما في حالة واحدة ، وما أحسن قول بعضهم :

كأني تنوين وأنت إضافة   فحيث تراني لا تحل مكانيا

وألطف منه قول الآخر :

والإضافة

وكنـا خمـس عشـرة فـي التئـام ... علـىٰ رغـم الحسـود بغيـر آفـة
فقـد أصبحـت تنـويناً وأضحـىٰ ... حبيبـي لا تفـارقـه الإضـافـة

وأغرب منهما قول الآخر :

علمتـه بـاب المضـاف تفـاؤلاً ... ورقيبـه يغـريـه بـالتنـويـن

وليس في هـٰذه الأبيات شاهد لفظي نحوي ؛ بل فيها إشارة إلىٰ أن التنوين والإضافة لا يمكن اجتماعهما في مكان واحد ؛ لأنهما ضدان ؛ لأن الإضافة تدل على الاتصال ، والتنوين يدل على الانفصال .

وقد سمع إثبات النون في ضرورة الشعر ؛ كقوله :

هـم القـائلـون الخيـر والآمـرونـه ... إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما

أي : أمراً يعظم دفعه .

(والإضافة) من حيث هي قسمان : **إحداهما** : لفظية ؛ وهي التي تفيد أمراً لفظياً ؛ وهو التخفيف بحذف التنوين ، فلا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً وإن كان المضاف إليه معرفة ؛ كضارب زيد ، وضابطها : هي ما كان المضاف فيه وصفاً بمعنى الحال أو الاستقبال : اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة ، أو مثال مبالغة ، فإن ذلك كله باق علىٰ تنكيره وإن أضيف إلىٰ معرفة ؛ بدليل دخول رب عليه ؛ كقوله :

يـا رب غـابطنـا لـو كـان يطلبكـم ... لاقـىٰ مبـاعـدةً منكـم وحـرمـانـاً

وثانيتهما : معنوية ؛ وهي التي تفيد تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفةً نحو : غلام زيد ، أو تخصيصه إن كان المضاف إليه نكرة نحو : غلام رجل ،

علىٰ ثلاثة أقسام : **منها** : ما يقدر باللام وهو الأكثر نحو : غلام زيد ، وثوب بكر ، وما أشبه ذلك ، **ومنها** : ما يقدر بـ(من) . . . .

سميت معنوية ؛ لإفادتها أمراً معنوياً ؛ وهو التعريف أو التخصيص ، والفرق بينهما : أن التعريف رفع الاحتمال في المعارف ، والتخصيص : تقليل الاشتراك في النكرات ، وتسمية الأول : تعريفاً ، والثاني : تخصيصاً : تسمية اصطلاحية ؛ فلا مشاحة في الاصطلاح ، وإلا . . فالأول فيه تخصيص معنوي . انتهىٰ من « أبي النجا » .

والإضافة المعنوية تشتمل بالاستقراء (**علىٰ ثلاثة أقسام : منها : ما يقدر باللام**) التي تفيد الملك أو الاختصاص ؛ أي : ما تكون الإضافة فهي علىٰ معنى اللام ، ولا يلزم من كون الإضافة علىٰ معنى اللام صحة التصريح بها ، بل يكفي فيها إفادة الاختصاص الذي هو مدلولها ، فقولك : يوم الأحد ، وعلم الفقه ، وشجر الأراك علىٰ معنى اللام ، ولا يصح إظهارها (**وهو**) أي : هـٰذا القسم الذي تقدر فيه الإضافة بمعنى اللام (**الأكثر**) في كلامهم ؛ لأنها الأصل في الإضافة ؛ بدليل : أن كل إضافة امتنع جعلها بمعنىٰ (من) أو (في) : تكون بمعنى اللام ، ولذلك اقتصر عليها الزجاجي ، ثم تارةً تكون بمعنى اللام حقيقة ؛ وذلك حيث يمكن النطق بها (**نحو : غلام زيد ، وثوب بكر ، وما أشبه ذلك**) المذكور من الأمثلة ؛ كمال عمرو ، وكتاب مالك ؛ أي : غلام لزيد ، وثوب لبكر ، وتارةً بمعنى اللام تقديراً ؛ وذلك حيث لا يمكن النطق بها ؛ لكون المضاف لا يفارق الإضافة نحو : ذُو مالٍ ، وعِنْدَ زيدٍ ، ومع بكرٍ ، واختبار هـٰذا : بأن يؤتىٰ في مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه ؛ كصاحب ومكان ومصاحب ، فإنه يتأتىٰ فيه معنى اللام ، أو لفظها ظاهراً . انتهىٰ « مجيب » .

(**ومنها**) : أي : ومن تلك الأقسام الثلاثة : (**ما يقدر بـ« من »**) البيانية

وذلك كثير نحو : ثوب خز ، وباب ساج ، وخاتم حديد ،

(**وذلك**) أي : والقسم الذي يقدر بـ(من) (كثير) في كلامهم ؛ وذلك بشرط : أن يكون المضاف إليه كلاً للمضاف وصالحاً لأن يخبر عنه بالمضاف إليه ، واشترط الجامي أيضاً : أن يكون المضاف صادقاً علىٰ غير المضاف إليه ، فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه ، واشترط أيضاً : أن يكون المضاف إليه أصلاً للمضاف ، وإلا . . فهي بمعنى اللام ؛ فجملة الشروط أربعة ، مثاله المتوفر للشروط (**نحو : ثوب خز ، وباب ساج ، وخاتم حديد**) فإن انتفى الشرط الأول نحو : يوم الخميس ، فإنه وإن صح الإخبار بالخميس عن اليوم . . فيقال : هـٰذا اليوم الخميس ، لـٰكن الخميس ليس كلاً لليوم ، فإضافته من إضافة المسمىٰ إلى الاسم ؛ وهي علىٰ معنى اللام ، أو انتفى الشرط الثاني نحو : يد زيد ، فإن زيداً وإن كان كلاً لليد لـٰكن لا يصح أن يخبر بزيد عنها ؛ فلا يصح أن يقال : هـٰذه اليد زيد ، فإضافتها من إضافة الجزء إلىٰ كله ، وهو علىٰ معنى اللام أيضاً ، أو انتفى الشرطان نحو : ثوب زيد وغلامه ، وحصير المسجد وقنديله ، فإن المضاف إليه ليس كلاً للمضاف ولا صالحاً للإخبار به عنه ، فالإضافة علىٰ معنىٰ لام الملك ؛ كما في الأولين ، أو الاختصاص ؛ كما في الأخيرين ، فأمثلة المصنف كلها متوفرة الشروط ، ألا ترىٰ أن جنس الحديد في قولك : خاتم حديد كل للخاتم ، ويصح أن يخبر بالحديد عن الخاتم فيقال : هـٰذا الخاتم حديد ، وقس عليه ثوب خز ، وباب ساج . انتهىٰ « يس على المجيب » .

وقوله : (ما يقدر بمن) أي : ما تكون الإضافة فيه علىٰ معنىٰ (من) الدالة علىٰ بيان الجنس ، وهـٰذه الإضافة : هي المسماة بالإضافة البيانية ؛ لأن المراد بمعنىٰ (من) البيانية ، وضابط هـٰذه الإضافة : أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه ؛ كثوب خز ، وخاتم حديد ، ألا ترىٰ أن

ويجوز في هٰذا النوع نصب المضاف إليه على التمييز ؛ كما تقدم في بابه ، ويجوز رفعه علىٰ أنه تابع للمضاف ، **ومنها** : ما يقدر بـ(في) ، ولٰكنه قليل نحو : ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ ،

الثوب بعض الخز ، والخاتم بعض الحديد ، وأنه يقال : هٰذا الثوب خز ، وهٰذا الخاتم حديد ؛ فإن انتفى القيدان معاً نحو : ثوب زيد ، أو الأول فقط نحو : يوم الخميس ، أو الثاني فقط نحو : يد زيد . . فالإضافة بمعنىٰ لام الملك ؛ كالمثال الأول ، أو لام الاختصاص ؛ كالمثال الثاني والثالث . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**ويجوز في هٰذا النوع**) المقدر بـ(من) (**نصب المضاف إليه على التمييز**) فتقول : هٰذا خاتم حديداً ، وثوب خزاً ، وباب ساجاً ؛ لأن المضاف فيه فرع عن التمييز (**كما تقدم**) جواز نصبه على التمييز (**في بابه**) أي : في (باب التمييز) ، بقول المصنف هناك : (والرابع : ما كان فرعاً للتمييز نحو : هٰذا خاتم حديداً ، وباب ساجاً ، وجبة خزاً) ، **والجبة** : قباء محشو يلبس للبرد ، **والخز** : ما ركب من حرير وغيره ، **والساج** : نوع من الأشجار جيد الأخشاب ، وقيل : إنه منصوب على الحال ، ويلزم عليه وقوع الحال جامدة لازمة ؛ أي : غير منتقلة ، ويلزم عليه أيضاً مجيئها من النكرة ، وعلىٰ كل ذلك خلاف الغالب فيها .

(**ويجوز رفعه**) أي : رفع المضاف إليه (**علىٰ أنه**) أي : علىٰ أن المضاف إليه (**تابع للمضاف**) علىٰ أنه عطف بيان له ، أو بدل منه ، أو نعت بتأويله بالمشتق ؛ أي : مصوغ من حديد مثلاً ، ويؤخذ من كلامه أرجحية الإضافة علىٰ غيرها حيث قدمها في الذكر .

(**ومنها**) أي : ومن تلك الأقسام (**ما يقدر بـ« في »**) الظرفية ؛ كما ذهب إليه ابن الحاجب والجرجاني ، واختاره ابن مالك (**ولٰكنه قليل**) في كلامهم ؛ وذلك إذا كان الثاني ظرفاً للأول ، سواء كان ظرف زمان (**نحو** : ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾) ،

و﴿ يَصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ﴾ .

أ(و) ظرف مكان نحو : (﴿ يَصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ﴾) ، وشهيد الدار ، **وإعراب المثال الأول** : (بل) : حرف عطف وإضراب (مكر) : فاعل لفعل محذوف تقديره : بل صدنا مكر الليل ؛ و(الليل) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، ويجوز أن يكون (مكر) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : أي : سبب كفرنا مكركم ، أو بالعكس ؛ أي : مكركم في الليل سبب كفرنا .

وإعراب المثال الثاني : (يا صاحبي السجن) : (يا) : حرف نداء (صاحبي) : منادىً مضاف منصوب بالياء ؛ لأنه مثنىً وهو مضاف (السجن) : مضاف إليه وهو ظرف مكان لـ(الصاحبين) ، ومثله قولهم في عثمان : شهيد الدار ، وفي الحسين : قتيل كربلاء ، وحديث : « فلا تجدون أعلم من عالم المدينة » ، وكون هٰذا النوع علىٰ معنىٰ (في) إذا قصد به بيان الظرفية ؛ أي : كون الثاني ظرفاً للأول ؛ فإن أضيف إلى الظرف ؛ لقصد الاختصاص والمناسبة ؛ كما في مصارع مصر ، وبيع الدار . . فهو بمعنى اللام لا بمعنىٰ في ؛ كما صرح به ابن الحاجب في « الأمالي » انتهىٰ « يس » .

وأكثرهم : نفىٰ هٰذا القسم ، وما أوهم معنىٰ (في) . . فهو علىٰ معنى اللام مجازاً . انتهىٰ « مجيب » .

والجمهور وكذا سيبويه : ذهبوا إلىٰ أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام ، أو بمعنىٰ من ، ومُوهم الإضافة بمعنىٰ (في) محمول علىٰ أنها فيه بمعنى اللام الدالة على الاختصاص ، فمكر الليل علىٰ معنىٰ مكر مختص بالليل ؛ لكونه فيه ، وضابط هٰذه الإضافة ؛ أعني : التي بمعنىٰ في : أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف زمانياً نحو : ﴿ بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ ﴾ ، أو مكانياً حقيقياً نحو : ﴿ يَصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ﴾ ، أو مجازياً نحو : ﴿ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ ﴾ ، وما زاده ابن مالك . . مخالف لما

والإضافة نوعان : لفظية ، ومعنوية ؛ **فاللفظية** : ضابطها أمران : أن يكون المضاف صفة ، وأن يكون المضاف إليه معمولاً لتلك الصفة ،

ذهبوا إليه ، **والله أعلم** . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**والإضافة**) من حيث هي هي لا بقيد كونها لفظية فقط أو معنوية فقط ؛ لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره (**نوعان**) لا ثالث لهما : (**لفظية**) أي : منسوبة إلى اللفظ ؛ لإفادتها أمراً لفظياً ؛ وهو تخفيف اللفظ بحذف التنوين أو شبهه (**ومعنوية**) أي : منسوبة إلى المعنىٰ ؛ لإفادتها أمراً معنوياً في المضاف ؛ وهو التعريف إن كان المضاف إليه معرفةً ؛ كغلام زيد ، أو التخصيص إن كان المضاف إليه نكرة ؛ كغلام رجل .

واعلم : أن ظاهر عبارته : أن اللفظية كالمعنوية في جريان التقدير بالحرف فيها وليس كذلك ، وإنما هو في الإضافة المعنوية خاصة على الصحيح ؛ كما قاله أبو حيان في « شرح التسهيل » ، وغيره ، وقد بينا ذلك في حلنا سابقاً ، **والله أعلم** .

(**فاللفظية**) التي ذكرناها أولاً (**ضابطها**) أي : جامعها ، ومعنى الضابط **لغة** : الحازم للشيء ، **واصطلاحاً** : كلي يتعرف منه أحكام الأفراد المندرجة تحت موضوعه . انتهىٰ من « الصبان على الملوي في المنطق » .

أي : ضابطها : (**أمران**) أمر في المضاف ، وأمر في المضاف إليه ؛ فالأول : (**أن يكون المضاف**) وضابطه : هو الاسم السابق من الاسمين المتضايفين المعرب بحسب العوامل التي تقدمت عليه .

(**صفةً**) تشبه المضارع في كونه للحال أو الاستقبال ، والصفة ضابطها : كل اسم دل علىٰ حدث ومتصف به .

(**و**) **الأمر الثاني** : (**أن يكون المضاف إليه معمولاً لتلك الصفة**) قبل

والمراد بالصفة : اسم الفاعل نحو : ضارب زيد ، واسم المفعول نحو : مضروب العبد ، والصفة المشبهة نحو : حسن الوجه .

الإضافة : بأن يكون فاعلها أو مفعولها ، وضابط المضاف إليه : هو الاسم اللاحق من الاسمين المتضايفين المجرور أبداً ؛ كما ذكرناه في « جواهر التعليمات » مع ما قبله ؛ أعني : المضاف .

(**والمراد بالصفة**) هنا ، وقد تقدم ضابطها آنفاً : (**اسم الفاعل**) المضاف لمفعوله مثاله (**نحو**) : هٰذا (**ضارب زيد**) الآن أو غداً ، **وإعرابه** : (هٰذا) . مبتدأ (ضارب) : خبره مرفوع وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل المبني للفاعل ، يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على المبتدأ وهو مضاف ، و(زيد) : مفعوله مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، و(الآن أو غداً) : منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بـ(ضارب) ، ولا بد من تقدير (الآن أو غداً) لما سيأتي في بابه : من أن شرط عمله : أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، وحذفه المصنف هنا اتكالاً علىٰ ما سيأتي هناك .

(**و**) مثال (**اسم المفعول**) المضاف إلىٰ مفعوله (**نحو**) : هٰذا (**مضروب العبد**) الآن أو غداً ، **وإعرابه** : (مضروب) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هٰذا مرفوع بالضمة الظاهرة ؛ وهو اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمفعول ، يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول وهو مضاف (العبد) : نائب فاعله مضاف إليه مجرور بالكسرة ، ولا بد من تقدير (الآن أو غداً) كما في الأول .

(**والصفةُ المشبهة**) باسم الفاعل المضافةُ لفاعلها في المعنىٰ (**نحو**) : هٰذا (**حسن الوجه**) ، **وإعرابه** : (حسن) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هٰذا حسن الوجه ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، و(حسن) : صفة مشبهة باسم الفاعل تعمل عمل

والمعنوية : ما انتفىٰ فيها الأمران نحو : غلام زيد ، أو الأول نحو : إكرام زيد ، أو الثاني فقط نحو : كاتب القاضي ،

الفعل الصحيح ، ترفع الفاعل وتنصب المفعول ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على المبتدأ ، وهو مضاف (الوجه) : مفعوله مضاف إليه مجرور .

(و) الإضافة (**المعنوية : ما انتفىٰ**) وانعدم (**فيها الأمران**) المذكوران في الإضافة اللفظية ؛ يعني : بهما ، كون المضاف صفة ، وكون المضاف إليه معمولاً لها قبل الإضافة ، مثال انتفاء الأمرين فيها (**نحو : غلام زيد**) لأن المضاف فيه ليس بصفة ، والمضاف إليه ليس معمولاً له ، وإعرابه : (غلام) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : هـٰذا غلام (غلام) : مضاف (زيد) : مضاف إليه مجرور .

(**أو**) ما انتفىٰ فيه الأمر (**الأول**) فقط ، وهو كون المضاف صفة ، مثاله (**نحو**) قولك : قيامي (**إكرام زيد**) ، وإعرابه : (إكرام) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : قيامي ، والخبر مرفوع ؛ وهو مصدر يعمل عمل الفعل الصحيح ، يرفع الفاعل وينصب المفعول مضاف إلىٰ مفعوله (زيد) : مضاف إليه ، وفاعله محذوف تقديره : قيامي إكرامي زيداً .

(**أو**) انتفى الأمر (**الثاني فقط**) وهو كون المضاف إليه معمولاً لتلك الصفة (**نحو**) : هـٰذا (**كاتب القاضي**) ، وإعرابه : (كاتب) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : (هـٰذا) وهو مضاف (القاضي) : مضاف إليه ، فكاتب وإن كان صفة لـٰكنها غير مضافة لمعمولها ؛ لأن قولك : ضارب زيد في قوة قولك : يضرب زيداً ، وهـٰذا ليس في تقدير : يكتب القاضي ، وإنما هو في تقدير : كاتب للقاضي ، فإضافته معنوية ، ومثله : هـٰذا ضارب زيد أمس ؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي .

وتسمىٰ هٰذه الإضافة : محضة ، وتفيد : تعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان المضاف إليه معرفة نحو : غلام زيد ، وتخصيص المضاف إن كان المضاف إليه نكرةً نحو : غلام رجل ،

(**وتسمىٰ هٰذه الإضافة**) التي انتفىٰ فيها الأمران المذكوران في اللفظية أو أحدهما : (**محضة**) أي : خالصة من تقدير الانفصال ؛ لأن قولنا : غلام زيد ليس في تقدير : غلام لزيد ، بخلاف الإضافة اللفظية ؛ لأنها في تقدير الانفصال كما سيأتي .

(و) كما تسمىٰ محضة تسمىٰ معنوية ؛ لأنها (**تفيد**) أمراً معنوياً ؛ وهو (**تعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان المضاف إليه معرفة نحو : غلام زيد**) مشاراً به إلىٰ غلام معين ؛ لأن هيئة التركيب الإضافي موضوعة للدلالة علىٰ معلومية المضاف ، ومحل ما قاله المؤلف إذا لم يكن المضاف شديد التوغل في الإبهام ؛ كغير ومثل وشبه ونظير ؛ فهٰذه كلها لا تفيد تعريف المضاف إليه ؛ لتوغلها في الإبهام ؛ ولأن إضافتها للتخفيف ؛ لأنها تشبه باسم الفاعل ، فإن غيرك بمعنىٰ مغايرك ، ومثلك بمعنىٰ مماثلك ، والأصح : أن إضافتها إذا أضيفت إلىٰ معرفة : فإضافتها معنوية مفيدة للتخصيص ، ومثل ما ذكر : ما كان موضعه مستحقاً لنكرة لاتقبل التعريف ؛ كجاء وحده ، ورب رجل وأخيه ، وكم ناقة وفصيلها ، فهٰذه المضافات إلىٰ معرفة بحسب تأويلها نكرةٌ ؛ لأن الحال ، ومجرور رب وكم : لا تكون معارف ؛ فلا يتعرف المضاف بالمضاف إليه في هٰذه المسألة ، ولا في التي قبلها .

(و) هو (**تخصيص المضاف**) بالمضاف إليه (**إن كان المضاف إليه نكرة**) أو كان المضاف إليه معرفةً ، والمضاف من الأسماء المتوغلة في الإبهام ؛ كغير ومثل (**نحو : غلام رجل**) فغلام قبل الإضافة : نكرة خالية عن التخصيص ، فلما أضيف

وأما الإضافة اللفظية . . فلا تفيد تعريفاً . . . .

إلى النكرة . . تخصص بها ، والمراد بالتخصيص : ما لا يبلغ درجة التعريف ؛ فإن غلام رجل أخص من غلام بلا إضافة ، ولـٰكنه لم يتميز بعينه ؛ كما تميز غلام زيد ، فالتخصيص حينئذ : تقليل الاشتراك الكائن في النكرة ، فغلام قبل إضافته : يحتمل أن يكون غلام رجل ، أو غلام امرأة ؛ فإذا أضفته إلىٰ أحدهما . . خرج الآخر ، والتعريف : رفع الاشتراك الكائن فيها ، فتكون هـٰذه الإضافة مفيدة للتعريف أو للتخصيص ، ويجب تجريد المضاف من التعريف إن كان أولاً معرفة ، وإن كان محلىً بـ(أل) . . حذفت لامه فلا يقال : الغلام زيد وإن كان علماً نكر ؛ أي : قصد فيه الشيوع ؛ كالنكرة عند الإضافة نحو : جاء زيدُنا ، وخرج عَمْرُكم ، ولا يصح ذلك إلا إن قدر كون (زيد وعمر) واحداً من المُسمَّيين بذلك الاسم ، وأما المضمرات ، والموصولات ، وأسماء الإشارة . . فيمتنع إضافتها ؛ لاستحالة سلب التعريف عنها ، فلا يمكن تقدير الشيوع فيها ، ولا يجوز إضافة المعرفة إلى النكرة ؛ لأن الإضافة إلى النكرة تفيد التخصيص ؛ فلو أضيفت المعرفة إلى النكرة . . لكان المطلوب الأدنى الذي هو التخصيص مع وجود الأعلىٰ ؛ وهو التعريف ، فتكون الإضافة لغواً . انتهىٰ من « الكواكب » .

(**وأما الإضافة اللفظية**) وهي إضافة الوصف إلىٰ معموله (. . **فلا تفيد**) المضاف (**تعريفاً**) بدليل وقوع المضاف فيها صفة النكرة في نحو قوله تعالىٰ : ﴿ هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾ ، فهدياً : نكرة منصوبة على الحال ، (وبالغ) : نعتها ؛ فلو كانت إضافته تفيد تعريفاً . . لما صح جعله نعتاً لـ(هدياً) ، وبدليل وقوع المضاف فيها حالاً في قوله تعالىٰ : ﴿ ثَانِىَ عِطْفِهِۦ ﴾ ، فثاني بالنصب : حال من الضمير المستتر في (يجادل) من قوله تعالىٰ : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ ، والحال واجب التنكير ، والأصل عدم التأويل ، ولدخول (رب) عليه في قول الشاعر :

ولا تخصيصاً ، وإنما تفيد التخفيف في اللفظ ، وتسمىٰ : غير محضة ، والصحيح : أن المضاف إليه مجرور بالمضاف لا بالإضافة ،

يا رب غابطنا لو كان يطلبكم لاقىٰ مباعدةً منكم وحرمانا

(ولا) تفيد بالإضافة اللفظية أيضاً المضاف (**تخصيصاً**) بدليل : أن أصل قولك : ضارب زيد بالجر ضارب زيداً بالنصب ؛ فالاختصاص بالمعمول موجود قبل الإضافة ، فلم تحدث الإضافة تخصيصاً (**وإنما تفيد**) الإضافة اللفظية المضاف أمراً لفظياً ؛ وهو (**التخفيف في اللفظ**) بحذف التنوين في نحو : ضارب زيد بالجر ، وبحذف النون في نحو : ضاربا زيد ، وضاربو زيد ، لأن الأصل في الصفة : أن تعمل النصب ، ولـٰكن الخفض أخف منه ؛ إذ لا تنوين معه ولا نون ، قاله في « المغني » ، فحينئذ فقولك : ضارب زيد بالخفض أخف من قولك : ضارب زيداً بالنصب ، وضاربو زيد بالخفض أخف من قولك : ضاربون زيداً ، وكلاهما جائز .

(**وتسمىٰ**) هـٰذه الإضافة اللفظية أيضاً : (**غير محضة**) أي : غير خالصة ؛ لأنها في نية الانفصال ؛ لأن أصل ضارب زيد مثلاً : ضارب زيداً ، وقد اختلفوا في الجار للمضاف إليه علىٰ ثلاثة أقوال (**والصحيح**) منها : (**أن المضاف إليه مجرور بالمضاف**) لاتصال الضمير به ، والضمير لا يتصل إلا بعامله (**لا بالإضافة**) علىٰ ما هو المشهور بين المعربين ، فإنهم يقولون في نحو : غلام زيد ، (غلام) : مضاف (زيد) : مضاف إليه مجرور بالإضافة ، ويقولون في نحو : جاء غلامه ، الهاء ضمير متصل في محل الجر بالإضافة ، وإنما ضعف كونها عامل الجر في المضاف إليه ؛ لأنها عامل معنوي ، والمضاف عامل لفظي ، واللفظي أقوىٰ من المعنوي ؛ لكونه ملفوظاً ، وقيل : إن الجر بالحرف المقدر ، ورد : بأن إضمار

وتابع المخفوض يأتي في التوابع إن شاء الله تعالىٰ .

الجار وإبقاء عمله : ضعيف ، ولأن معنىٰ غلام زيد ، غير معنىٰ غلام لزيد كما مر (**وتابع المخفوض يأتي في التوابع إن شاء الله تعالىٰ**) وهي : النعت ، وعطف البيان ، والتوكيد ، والبدل ، وعطف النسق ، نحو قولك : مررت بأخيك الكريم أبي محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر .

فائدة

واعلم : أن ظاهر كلام المصنف : انحصار الإضافة في هٰذين النوعين ، وزاد في « التسهيل » قسماً ثالثاً : وهو الشبيهة بالمحضة ، وحصر ذلك في سبع إضافات : إضافة الاسم إلى الصفة .

وإضافة المسمىٰ إلى الاسم .

وإضافة الصفة إلى الموصوفة .

وإضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة .

وإضافة المؤكد إلى المؤكد .

وإضافة المعتبر إلى الملغىٰ .

وإضافة المَلْغِيِّ إلى المعتبر ، ونُوزع في بعضها ، فليراجع « شروحه » .

ومما ينبغي أن ينبه عليه : أن الإضافة في جميعها بمعنىٰ لام الاختصاص ؛ كما قاله الشهاب القاسمي ، وفي « حواشي المطول » للفَنَارِي عند قوله في الديباجة : (**وفصل الخطاب : أن إضافة الصفة إلى الموصوف بمعنىٰ « من » البيانية ، والله أعلم**) انتهىٰ من « يس على المجيب » .

*　　*

إعراب المتن

(فصل : وأما المخفوض بالإضافة . . فنحو غلام زيد) : (فصل) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هـٰذا فصل ، والجملة مستأنفة ، (وأما) : الواو : عاطفة (أما) : حرف شرط وتفصيل ، مبني على السكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين (المخفوض) : مبتدأ (بالإضافة) : جار ومجرور متعلق بـ(المخفوض) ، (فنحو) : الفاء : رابطة لجواب أما مبنية على الفتح (نحو) : خبر المبتدأ مرفوع (نحو) : مضاف (غلام زيد) : مضاف إليه محكي ، والجملة من المبتدأ والخبر جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالمخفوض بالحرف) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة أو مستأنفة .

(ويجب تجريد المضاف من التنوين) : الواو : استئنافية أو عاطفة (يجب) : فعل مضارع (تجريد) : فاعل وهو مضاف (المضاف) : مضاف إليه (من التنوين) : جار ومجرور متعلق بـ(تجريد) ، والجملة الفعلية مستأنفة أو معطوفة علىٰ ما قبلها ، **(كما في غلام زيد)** : (كما) : الكاف : حرف جر وتمثيل مبني على الفتح (ما) : اسم موصول في محل الجر بـ(الكاف) ، (في) : حرف جر (غلام زيد) : مجرور محكي بـ(في) ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صلة لـ(ما) الموصولة تقديره : وذلك كالتجريد الذي استقر في غلام زيد ، والكاف متعلقة بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك كالتجريد الذي استقر في غلام زيد ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(ومن نوني التثنية والجمع) الواو : عاطفة (من) : حرف جر (نوني) :

مجرور بـ(من) وعلامة جره الياء ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء (نوني) : مضاف (التثنية) : مضاف إليه (والجمع) : معطوف على (التثنية) ، الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور في قوله : (من التنوين) علىٰ كونه متعلقاً بـ(تجريد) ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**غلام زيد وكاتبو عمرو**) : مضاف إليه محكي .

(**والإضافة**) : الواو : استئنافية (الإضافة) : مبتدأ ، (**علىٰ ثلاثة أقسام**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ تقديره : والإضافة مشتملة علىٰ ثلاثة أقسام ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً نحوياً أو بيانياً ، (**منها**) : جار ومجرور خبر مقدم ، (ما) : اسم موصول في محل الرفع مبتدأ مؤخر ، (**يقدر**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه يعود إلىٰ (ما) تقديره : (هو) ، (**باللام**) : جار ومجرور متعلق بـ(يقدر) ، وجملة (يقدر) صلة لـ(ما) الموصولة والتقدير : القسم الذي يقدر باللام كائن منها ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الجر بدل من (**ثلاثة أقسام**) بدل بعض من كل ، (**وهو الأكثر**) : مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة أو معترضة ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (**غلام زيد وثوب بكر**) : مضاف إليه محكي ، (**وما أشبه ذلك**) : الواو : عاطفة (ما) : اسم موصول في محل الجر معطوفة علىٰ (غلام زيد) ، أو في محل الرفع معطوفة علىٰ (نحو) كما قررناه في « الباكورة » ، (**أشبه**) : فعل ماض مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (ما) الموصولة (**ذلك**) : (ذا) : اسم إشارة يشار به للمفرد

المذكر البعيد في محل النصب مفعول به مبني على السكون ، اللام : لبعد المشار إليه ، أو لمبالغة البعد مبنية على الكسر ، والكاف : حرف دال على الخطاب ، أو على البعد مبنية على الفتح ، وجملة (أشبه) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، وإن أردت بسط الكلام في هـٰذا المقام . . فراجع : « الباكورة الجنية على الآجرومية » .

(**ومنها : ما يقدر بمن**) : الواو : عاطفة (منها) : جار ومجرور خبر مقدم (ما) : اسم موصول في محل الرفع مبتدأ مؤخر (يقدر) : فعل مضارع مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه يعود علىٰ (ما) ، (بمن) : جار ومجرور محكي متعلق بـ(يقدر) ، والجملة الفعلية صلة لـ(ما) الموصولة والتقدير : والقسم الذي يقدر بـ(من) كائن من الأقسام ، والجملة الاسمية في محل الجر معطوفة علىٰ جملة قوله : (منها : ما يقدر باللام) علىٰ كونها بدلاً من (ثلاثة أقسام) ، (**وذلك كثير**) : مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**ثوب خز ، وباب ساج ، وخاتم حديد**) : مضاف إليه محكي .

(**ويجوز في هـٰذا النوع : نصب المضاف إليه على التمييز كما تقدم في بابه**) : الواو : استئنافية (يجوز) : فعل مضارع مرفوع (في) : حرف جر (هـٰذا) : (ها) : حرف تنبيه مبني على السكون (ذا) : اسم إشارة يشار به للمفرد المذكر القريب في محل الجر ، مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين (النوع) : بدل من اسم الإشارة مجرور (نصب) : فاعل (يجوز) مرفوع (نصب) : مضاف (المضاف إليه) : مضاف إليه مجرور محكي (على التمييز) : جار ومجرور متعلق بـ(نصب) ، والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً

نحوياً لا محل لها من الإعراب (كما) : الكاف : حرف جر وتنظير (ما) : اسم موصول في محل الجر بـ(الكاف) ، (تقدم) : فعل ماض وفاعله مستتر يعود علىٰ (ما) ، (في بابه) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(تقدم) ، وجملة (تقدم) صلة لـ(ما) الموصولة ، والجار والمجرور في (كما) متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : وهٰذا الحكم الذي ذكرناه هنا من جواز نصبه على التمييز . . كائن كالحكم الذي تقدم في بابه ، والجملة الاسمية مستأنفة .

(**ويجوز رفعه علىٰ أنه تابع للمضاف**) : الواو : استئنافية (يجوز رفعه) : فعل وفاعل ومضاف إليه ، والجملة مستأنفة (علىٰ) : حرف جر (أنه) : (أن) : حرف نصب وتوكيد ، والهاء ضمير متصل في محل النصب اسمها (تابع) : خبرها مرفوع (للمضاف) : جار ومجرور متعلق بـ(تابع) ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بـ(علىٰ) تقديره : علىٰ تبعيته للمضاف ، الجار والمجرور متعلق بـ(رفعه) .

(**ومنها : ما يقدر بفي قليلاً**) : الواو : عاطفة (منها) : جار ومجرور خبر مقدم (ما) : اسم موصول في محل الرفع مبتدأ مؤخر (يقدر) : فعل مضارع مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه يعود علىٰ (ما) ، (بفي) : جار ومجرور محكي متعلق بـ(يقدر) ، (قليلاً) : حال من الضمير المستتر في (يقدر) ، وجملة (يقدر) صلة لـ(ما) الموصولة ، والتقدير : والقسم الذي يقدر بـ(في) حالة كونه قليلاً في كلامهم . . كائن من تلك الأقسام الثلاثة ، والجملة الاسمية في محل الجر معطوفة علىٰ جملة قوله : (منها ما يقدر باللام) علىٰ كونها بدلاً من (ثلاثة أقسام) ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ،

والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾ ، و﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾) : مضاف إليه محكي .

(**والإضافة نوعان**) : مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً ، (**لفظية**) : بدل من (نوعان) بدل تفصيل من مجمل مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**ومعنوية**) : معطوف علىٰ (لفظية) .

(**فاللفظية : ضابطها أمران**) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن الإضافة نوعان : لفظية ومعنوية ، وأردت بيان ضابط كل من النوعين . . فأقول لك : اللفظية (اللفظية) : مبتدأ أول مرفوع (ضابطها) : مبتدأ ثان ومضاف إليه (أمران) : خبر للمبتدأ الثاني مرفوع بالألف ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول تقديره : فاللفظية مخبر عنها بكون ضابطها أمرين ، والجملة من المبتدأ الأول وخبره في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(**أن يكون المضاف صفة**) : (أن) : حرف نصب ومصدر (يكون) : فعل مضارع ناقص منصوب بها (المضاف) : اسمها مرفوع (صفة) : خبرها منصوب ، وجملة (يكون) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه بدلاً من (أمران) بدل بعض من كل تقديره : ضابطها أمران كون المضاف صفةً .

(**وأن يكون المضاف إليه معمولاً لتلك الصفة**) : الواو : عاطفة (أن) : حرف نصب ومصدر (يكون) : فعل مضارع ناقص منصوب بـ(أن) ، (المضاف

إليه) : اسمها مرفوع محكي (معمولاً) : خبرها منصوب (لتلك) : اللام : حرف جر (تي) : اسم إشارة يشار به للمفردة المؤنثة البعيدة في محل الجر ، مبني بسكون على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ، واللام : لبعد المشار إليه مبني على السكون ، الكاف : حرف دال على الخطاب مبني على الفتح ، الجار والمجرور متعلق بـ(معمولاً) ، (الصفة) : بدل من اسم الإشارة مجرور ، وجملة (يكون) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف علىٰ مصدر منسبك من الجملة التي قبلها علىٰ كونه بدلاً من (أمران) تقديره : كون المضاف صفة ، وكون المضاف إليه معمولاً لتلك الصفة .

فائدة مستظرفة

وإنما حركت اللام في (ذلك) بالكسر ، وسكنت في (تلك) ، لأن الألف خفيفة فلم يقصدوا حذفها ، فحركت اللام بالكسرة لالتقاء الساكنين ، وأما (تلك) . . فأدخلت اللام التي فيها علىٰ (تي) ولم تحرك الياء بالكسرة ؛ لاجتماع الكسرتين والياء ؛ بل حذفت الياء للساكنين وبقيت الياء على السكون . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(**والمراد بالصفة : اسم الفاعل**) : الواو : استئنافية (المراد) : مبتدأ (بالصفة) : جار ومجرور متعلق بـ(المراد) ، (اسم الفاعل) : خبر المبتدأ ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة معترضة (**نحو**) : مضاف ، (**ضارب زيد**) : مضاف إليه محكي .

(**واسم المفعول**) : معطوف على (اسم الفاعل) ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة معترضة (نحو) : مضاف ، (**مضروب العبد**) : مضاف إليه محكي .

(**والصفة**) : معطوف على (اسم الفاعل) ، (**المشبهة**) : صفة لـ(الصفة) ، أو كلاهما مركب توصيفي معطوف على (اسم الفاعل) ، (**نحو**) : خبر لمحذوف ، والجملة مستأنفة .

(**والمعنوية**) : مبتدأ ، (ما) : اسم موصول في محل الرفع خبر المبتدأ ، والجملة في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فاللفظية) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (**انتفىٰ**) : فعل ماض مبني بفتح مقدر ، (**فيها**) : متعلق بـ(انتفىٰ) ، (**الأمران**) : فاعل لـ(انتفىٰ) مرفوع بالألف ، والجملة الفعلية صلة لـ(ما) الموصولة ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة معترضة (نحو) : مضاف ، (**غلام زيد**) : مضف إليه محكي ، (**أو الأول**) : معطوف على (الأمران) علىٰ كونه فاعلاً لـ(انتفىٰ) ، (**نحو**) : خبر لمحذوف ، والجملة معترضة (نحو) : مضاف ، (**إكرام زيد**) : مضاف إليه محكي ، (**أو الثاني**) : معطوف على (الأمران) علىٰ كونه فاعلاً لـ(انتفىٰ) ، (**فقط**) : الفاء : زائدة زيدت لتحسين الخط مبنية على الفتح (قط) : اسم فعل مضارع بمعنىٰ يكفي مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على الثاني ، وجملة اسم الفعل لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها عاملة لا معمولة ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**كاتب القاضي**) : مضاف إليه محكي .

(**وتسمىٰ هـٰذه الإضافة : محضة**) : الواو : استئنافية (تسمىٰ) : فعل مضارع مغير الصيغة (هـٰذه) : (ها) : حرف تنبيه (ذه) : اسم إشارة للمفردة المؤنثة القريبة في محل الرفع نائب فاعل ، مبني على الكسر ؛ لشبهه بالحرف شبهاً

معنوياً ، وإنما حرك ؛ ليعلم أن له أصلاً في الإعراب وكانت الحركة كسرة ، إتباعاً لكسرة الذال ، وكسرت ؛ لمناسبة الياء المنقلبة هاءً ؛ لأن أصل ذه : ذي . انتهىٰ من « الجواهر » .

وهو المفعول الأول لـ(سمىٰ) ، (**الإضافة**) : بدل من اسم الإشارة مرفوع (**محضة**) : مفعول ثان لـ(تسمىٰ) ، والجملة الفعلية مستأنفة .

(**وتفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان المضاف إليه معرفة**) : الواو : عاطفة (تفيد) : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ (هـٰذه الإضافة) ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة (تسمىٰ) ، (تعريف) : مفعول به منصوب وهو مضاف (المضاف) : مضاف إليه مجرور بالمضاف (بالمضاف إليه) : جار ومجرور متعلق بـ(تعريف) ، (إن) : حرف شرط جازم (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها (المضاف إليه) : اسمها مرفوع محكي ، أو بالضمة الظاهرة ، و(إليه) : متعلق به (معرفة) : خبر كان منصوب ، وجواب (إن) الشرطية معلوم مما قبلها تقديره : إن كان المضاف إليه معرفة تفيد تعريف المضاف ، وجملة (إن) الشرطية جملة غائية لا محل لها من الإعراب ، (**نحو**) : خبر لمحذوف ؛ والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**غلام زيد**) : مضاف إلىٰ محكي .

(**وتخصيص المضاف**) : معطوف علىٰ (تعريف المضاف) علىٰ كونه مفعولاً به لـ(تفيد) ، (**إن كان المضاف إليه نكرة**) : (كان) : فعل ناقص واسمه وخبره ، وجواب (إن) الشرطية معلوم مما قبلها تقديره : إن كان المضاف إليه نكرة تفيد تخصيصه ، وجملة (إن) الشرطية جملة غائية لا محل لها من الإعراب ،

(نحو) : خبر لمحذوف ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (غلام رجل) : مضاف إليه محكي .

(**وأما الإضافة اللفظية**) : الواو : استئنافية (أما) : حرف شرط (الإضافة) : مبتدأ (اللفظية) : صفة لـ(الإضافة) مرفوع ، (**فلا تفيد**) : الفاء رابطة لجواب (أما) ، (لا) : نافية (تفيد) : فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود على (الإضافة اللفظية) ، (**تعريفاً**) : مفعول به لـ(تفيد) ، (**ولا تخصيصاً**) : الواو : عاطفة (لا) : زائدة (زيدت) : لتأكيد نفي ما قبلها (تخصيصاً) : معطوف علىٰ (تعريفاً) ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : وأما الإضافة اللفظية . . فغير مفيدة تعريفاً ولا تخصيصاً ، والجملة من المبتدأ والخبر جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها مستأنفة استئنافاً نحوياً أو بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**وإنما تفيد التخفيف في اللفظ**) : الواو : عاطفة (إنما) : أداة حصر بمعنىٰ ما النافية وإلا المثبتة مبنية على السكون (تفيد) : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : يعود على (الإضافة اللفظية) ، (التخفيف) : مفعول به منصوب (في اللفظ) : جار ومجرور متعلق بـ(التخفيف) ، والجملة الفعلية في محل الرفع معطوفة علىٰ جملة قوله : (فلا تفيد) علىٰ كونها خبر المبتدأ تقديره : وأما الإضافة اللفظية . . فغير مفيدة تعريفاً ولا تخصيصاً ، ومفيدة التخفيف في اللفظ .

(**وتسمىٰ غير محضة**) : الواو عاطفة جملة علىٰ جملة (تسمىٰ) : فعل مضارع مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه يعود على (الإضافة اللفظية) تقديره : (هي) وهو المفعول الأول لـ(سمىٰ) ، (غير محضة) : مفعول ثان لـ(سمىٰ)

منصوب به وهو مضاف ، و(محضة) : مضاف إليه مجرور ، وجملة (تسمىٰ) معطوفة أيضاً علىٰ جملة قوله : (فلا تفيد تعريفاً) علىٰ كونها خبر المبتدأ تقديره : وأما الإضافة اللفظية . . فغير مفيدة تعريفاً ولا تخصيصاً ، ومفيدةٌ التخفيفَ في اللفظ ، ومُسمَّاةٌ غير محضة .

(والصحيح : أن المضاف إليه مجرور بالمضاف لا بالإضافة) : الواو : استئنافية (الصحيح) : مبتدأ (أن) : حرف نصب وتوكيد ومصدر (المضاف إليه) : اسمها منصوب (مجرور) : خبرها (بالمضاف) : جار ومجرور متعلق بـ(مجرور) ، (لا) : نافية (بالإضافة) : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور قبله ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع على الخبرية للمبتدأ تقديره : والصحيح من الأقوال الجارية هنا جر المضاف إليه بالمضاف لا بالإضافة ، والجملة الاسمية مستأنفة .

(وتابع المخفوض) : مبتدأ ومضاف إليه ، **(يأتي)** : فعل مضارع وفاعله مستتر فيه يعود على (التابع) ، **(في التوابع)** : جار ومجرور متعلق بـ(يأتي) ، وجملة (يأتي) في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : وتابع المخفوض آت في التوابع ، والجملة مستأنفة ، **(إن شاء الله تعالىٰ)** : (إن) : حرف شرط جازم (شاء) : فعل ماض في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها (الله) : فاعل مرفوع ، وجملة (تعالىٰ) حال لازمة من لفظ الجلالة ، وجواب إن الشرطية معلوم مما قبلها تقديره : إن شاء الله تعالىٰ سيأتي في التوابع ، وجملة (إن) الشرطية مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

[ش] : (**فصل**) في الثاني من المخفوضات (**وأما المخفوض بالإضافة**) وهي : إسناد اسم إلىٰ غيره بتنزيله من الأول منزلة التنوين مما قبله . . . .

[الحاشية] : **قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين** :

(**فصل** : **في الثاني من المخفوضات**) أي : فصل معقود في بيان أحكام الثاني من قسمي المخفوضات (**وأما المخفوض بالإضافة**) أي : المخفوض بالمضاف بسبب الإضافة ؛ لأن الصحيح : أن العامل في المضاف إليه هو المضاف لا الإضافة ؛ كما سيأتي في آخر الفصل ؛ فالإضافة سبب لجر المضاف إليه ، ولا يلزم من كونها سبباً كونها عاملة ؛ لأن كون الشيء سبباً أعم من كونه عاملاً ، وحينئذ يكون كلام المصنف جارياً على الصحيح ؛ وهو أن المضاف إليه مجرور بالمضاف لا بالإضافة ولا بالحرف المنوي (**وهي**) أي : الإضافة لغةً : الإسناد والإمالة ، يقال : أضفت ظهري إلى الجدار ؛ أي : أملته وأسندته إليه ، واصطلاحاً : (**إسناد اسم**) وهو المضاف (**إلىٰ غيره**) وهو المضاف إليه ، وإنما قال : (إلىٰ غيره) ، ولم يقل : إلى اسم ؛ ليشمل ذلك الغير الجملة (**بتنزيله من الأول**) أي : بتنزيل ذلك الغير (**منزلة التنوين مما قبله**) أي : مما قبل التنوين في عدم انتقال الإعراب من الأول إلى الثاني . انتهىٰ « فوائد » .

قال العليمي : (ومراده بالإسناد : ضم كلمة إلىٰ أخرىٰ لا المُقيَّدُ بكونه علىٰ وجه الإفادة الذي سبق في أول الكتاب ـ يعني : في مبحث الكلام ـ وإلا . . لم يصح الحد ؛ لأنه حينئذ مباين للمحدود) ، ولا فرق في الاسم المسند : بين أن يكون جامداً أو مشتقاً ، وإنما قال : إلىٰ غيره ، ولم يقل : إلى اسم غيره ؛ لأن الثاني من جزأي الإضافة قد يكون جملة نحو : قمت حين قمت ، وقد يكون موصولاً حرفياً وصلته نحو : ﴿ مِنۢ بَعۡدِ مَا عَقَلُوهُ ﴾ ، ﴿ مِن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٌ ﴾ ، لكنه في « شرح

(. . **فنحو غلام زيد**) وضارب بكر ؛ فزيد : مخفوض بإضافة غلام إليه ، وكذا بكر مخفوض بإضافة ضارب إليه (**ويجب**) عند قصد الإضافة (**تجريد المضاف من التنوين**) الظاهر (**كما في : غلام زيد**) أو المقدر كما

الحدود » لفظ (اسم) فقال : إلى اسم غيره ، ثم قال : ولو تأويلاً ، ثم إن قوله : (إسناد اسم إلىٰ غيره) جنس شامل للمحدود مما ضم فيه كلمة إلىٰ أخرىٰ علىٰ وجه جعل إحداهما حديثاً عن الأخرىٰ ؛ كما في المبتدأ والخبر ، أو وصفاً لها أو غير ذلك ، وقوله : (بتنزيله) أي : الغير من الأولىٰ ؛ أي : من الاسم الأول منزلة تنوينه ؛ أي : الأول ، أو ما يقوم مقام تنوين الأول ؛ وهو النون التي تلي الإعراب ، وتلك نون المثنىٰ ، وما ألحق به ، ونون الجمع وما ألحق فصلٌ مخرج لما عدا المحدود ، ووجه التنزيل : إجراء الإعراب على الجزء الأول من جزأي الإضافة ؛ كما جرىٰ على الحرف الذي قبل التنوين ، وجعل الجزء الثاني ملازماً لحالة واحدة ؛ كما أن التنوين كذلك . انتهىٰ « يس على المجيب » .

ولهـٰذا ؛ أي : ولأجل تنزيل المضاف إليه من المضاف منزلة تنوينه ، أو ما يقوم مقامه . . وجب تجريد المضاف من التنوين ومن النون ؛ لقيام المضاف إليه مقامه في نحو : غلام زيد ، وضاربا عمرو . انتهىٰ من « المجيب » .

(. . **فنحو : غلام زيد ، وضارب بكر ؛ فزيد : مخفوض بإضافة غلام إليه ، وكذا**) أي : ومثل زيد (**بكر مخفوض بإضافة ضارب إليه**) وعدد المثال ؛ إشارةً إلىٰ أنه لا فرق في كون المضاف إليه مخفوضاً بالإضافة كانت الإضافة معنوية ؛ كالمثال الأول ، أو لفظية ؛ كالمثال الثاني .

(**ويجب**) وجوباً صناعياً (**عند قصد الإضافة**) أي : إضافة الاسم الأول إلى الثاني (**تجريد المضاف من التنوين الظاهر**) أي : الملفوظ (**كما في غلام زيد ، أو**) التنوين (**المقدر**) أي : غير الملفوظ ؛ وذلك (**كما**) أي : كالتنوين المقدر

في : هٰذه دراهمك (و) مما يشبهه (من نوني التثنية) أي : المثنىٰ (والجمع) المذكر السالم وشبههما (نحو : غلاما زيد) واثنا عشر (وكاتبو عمرو) وعشرو زيد ، ووجه الشبه : كونهما يليان علامة الإعراب ؛ كالتنوين ، بخلاف نون المفرد وجمع التكسير ؛ كشيطان وشياطين ، فإنها لا تحذف ؛

(في) نحو قولك : (هٰذه دراهمك) لأن الدراهم لا يلفظ فيه التنوين ؛ لأنه من صيغة الجمع المتناهي ، وعبارته في « شرح الحدود » : (أو مقدر ؛ كدراهم زيد ، أصله : دراهم بغير تنوين ؛ لأنه غير منصرف ؛ فلما أردت الإضافة . . نويت صرفه وقدرت فيه التنوين ، ثم حذفته حين أضفت) انتهىٰ منه .

وقوله : (ومما يشبهه) معطوف علىٰ قوله : (من التنوين) أي : ويجب تجريده مما يشبه التنوين في قيام المضاف إليه مقامه ، والمراد بقيام المضاف إليه مقام النون : وقوعه في محلها . انتهىٰ « يس » .

(من نوني التثنية ؛ أي : المثنىٰ والجمع المذكر السالم و) من نون (شِبْهِهما) أي : شبه المثنىٰ وشبه الجمع مما ألحق بهما في إعرابهما (نحو : غلاما زيد) مثال لنون المثنىٰ (واثنا عشر) مثال لنون ما ألحق بالمثنىٰ (وكاتبو عمرو) مثال لنون الجمع (وعشرو زيد) مثال لنون ما ألحق بالجمع (ووجه الشبه) أي : ووجه شبه نوني المثنىٰ والجمع بالتنوين (كونهما) أي : كون النونين (يليان علامة الإعراب) فيهما ؛ وهي الألف في المثنىٰ ، والواو في الجمع (كالتنوين) أي : كما أن التنوين يلي في النطق علامة الإعراب في المفرد وجمع التكسير ؛ وهي الحركات الإعرابية ؛ كالضمة في نحو : جاء زيد ورجال ؛ وذلك المذكور من نوني المثنىٰ والجمع وما ألحق بهما ملتبس (بخلاف) حكم (نون المفرد و) نون (جمع التكسير ؛ كشيطان) مثال للمفرد (وشياطين) مثال لجمع التكسير (فإنها) أي : فإن نون المفرد وجمع التكسير (لا تحذف) عند الإضافة ؛ كما في قولك : هٰذا

لانتفاء الشبه ، وإنما وجب تجريده من التنوين والنون المذكورة ؛ لأنهما يدلان علىٰ كمال الاسم ، والإضافة تدل علىٰ نقصانه ، والشيء الواحد لا يكون كاملاً ناقصاً في حالة واحدة ، وهـٰذا : هو معنىٰ قول النجم سعيد : (إنما حذف التنوين ؛ لئلا يُجْمَع الاتصالُ والانفصالُ معاً) ، وما أحسن قول بعضهم :

بستان زيد ، وهـٰؤلاء شياطين الإنس ، وكقولهم : شياطين الإنس أشد من شياطين الجن (**لانتفاء الشبه**) أي : شبهها بالتنوين في دلالتها علىٰ كمال الاسم ، وفي عدم اجتماعها مع الإضافة .

(**وإنما وجب تجريده**) أي : تجريد المضاف (**من التنوين والنون المذكورة**) أي : نون المثنىٰ والجمع وما ألحق بهما (**لأنهما**) أي : لأن التنوين والنون المذكورة (**يدلان علىٰ كمال الاسم**) وعدم احتياجه وافتقاره إلىٰ ما بعده (**والإضافة تدل علىٰ نقصانه**) أي : علىٰ نقصان الاسم واحتياجه إلىٰ ما بعده في إفادة المعنىٰ .

(**والشيء الواحد**) وهو المضاف (**لا يكون كاملاً**) أي : مستغنياً عن غيره (**ناقصاً**) أي : محتاجاً إليه (**في حالة واحدة**) وآن واحد ؛ لأن الكمال والنقصان ضدان لا يجتمعان في محل واحد (**وهـٰذا**) التعليل ؛ يعني : قوله : (**لأنهما يدلان. . .**) إلخ ، (**هو معنىٰ قول النجم سعيد**) هو سعيد العَجَمي المشهور بالنجم ، سعيد شارح « الحاجبية » ، ولم أقف له علىٰ ترجمة ، وشرحه هـٰذا كبير ، جعله شرحاً للمتن والشرح الذي عليه للمصنف ، وفيه أبحاث حسنة . انتهىٰ من « بغية الوعاة » للسيوطي .

(**إنما حذف التنوين**) وشبهه من الاسم المضاف (**لئلا يجمع**) بين (**الاتصال**) الذي تدل عليه الإضافة (**والانفصال**) الذي يدل عليه التنوين وشبهه (**معاً**) أي : جميعاً (**وما أحسن قول بعضهم**) أي : بعض النحاة ، ولم أر من ذكر اسم هـٰذا البعض ؛ إشارة إلىٰ ما بين الإضافة والتنوين :

كأني تنوين وأنت إضافة   فحيث تراني لا تحل مكانيا

وأحسن منه وألطف : قول الآخر :

علمته باب المضاف تفاؤلاً   ورقيبه يغريه بالتنوين

(والإضافة) المعنوية بالاستقراء (علىٰ ثلاثة ....

(كأني تنوين وأنت إضافة   فحيث تراني لا تحل مكانيا)

الإعراب : (كأني) : حرف تشبيه ونصب ، الياء في محل النصب اسمها (تنوين) : خبرها مرفوع ، وجملة التشبيه مستأنفة (وأنت) : الواو : عاطفة (أن) : ضمير رفع منفصل في محل الرفع مبتدأ ، والتاء حرف دال علىٰ خطاب المؤنثة (إضافة) : خبر المبتدأ ، والجملة معطوفة علىٰ جملة (كأن) ، (فحيث) : الفاء عطف وتفريع مبني على الفتح (حيث) : في محل النصب على الظرفية مبني على الضم ؛ لشبهها بالحرف شبهاً افتقارياً ، والظرف متعلق بما بَعْدَ (تراني) : (ترىٰ) : فعل مضارع وفاعله مستتر مرفوع بضمة مقدرة للتعذر ، والنون نون الوقاية ، والياء ضمير متصل في محل النصب مفعول به ؛ لأن (ترىٰ) بصرية (لا) : نافية (تحل) : فعل مضارع وفاعله مستتر (مكانيا) : (مكان) : مفعول به وهو مضاف ، والياء ضمير المتكلم في محل الجر مضاف إليه ، والألف للإطلاق ، وليس فيه شاهد لفظي وهو معنوي ؛ وهو أن الإضافة والتنوين لا يجتمعان ، فحيث حل أحدهما مكاناً فلا يحل الآخر مكانه (وأحسن) لفظاً (منه) أي : من قول بعضهم هـٰذا البيت (وألطف) أي : وأدق منه معنىً (قول الآخر) بيتاً من الشعر :

(علمته باب المضاف تفاؤلاً   ورقيبه يغريه بالتنوين)

وليس في هـٰذا البيت شاهد نحوي ؛ بل معنوي ؛ وهو أن الإضافة والتنوين لا يجتمعان (والإضافة المعنوية بالاستقراء) والتتبع لكلام العرب (علىٰ ثلاثة

أقسام : منها : ما يقدر باللام) التي للملك أو الاختصاص **(وهو الأكثر) في** كلامهم والأصل في الإضافة ؛ بدليل أن كل إضافة امتنع جعلها بمعنىٰ من أو في . . فهي بمعنى اللام **(نحو : غلام زيد ، وثوب بكر)** أي : غلام لزيد ، وثوب لبكر **(وما أشبه ذلك)** وليس معنىٰ غلام لزيد معنىٰ غلام زيد ؛ كما يوهمه إطلاق قولهم هنا في مثل غلام زيد أنه بمعنى اللام ؛ كما نبه عليه

أقسام : منها : ما يقدر باللام التي) هي **(للملك)** نحو : غلام زيد **(أو)** لـ**(الاختصاص)** نحو : باب الدار **(وهو)** أي : القسم الذي يقدر باللام **(الأكثر في كلامهم و)** هو **(الأصل)** أي : الغالب **(في الإضافة)** وذلك ؛ أي : كونه الأصل والأكثر في كلامهم كائن **(بدليل أن كل إضافة امتنع جعلها بمعنىٰ من أو)** بمعنىٰ **(في . . فهي بمعنى اللام)** ولذلك اقتصر عليها الزجاجي ، ثم تارةً تكون بمعنى اللام تحقيقاً ؛ وذلك حيث يمكن النطق بها **(نحو : غلام زيد ، وثوب بكر ؛ أي : غلام لزيد ، وثوب لبكر)** وتارةً بمعنى اللام تقديراً ؛ وذلك حيث لا يمكن النطق بها ؛ لكون المضاف لا يفارق الإضافة نحو : ذو مال ، وعند زيد ، ومع زيد ، واختبار هـٰذا : بأن يُؤتىٰ مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه ؛ كصاحب مال ، ومكان زيد ، ومصاحب بكر ، فإنه يتأتىٰ فيه معنى اللام ، أو لفظها ظاهراً **(وما أشبه ذلك)** المذكور من الأمثلة ؛ كبستان عمرو ، وكتاب خالد **(وليس معنىٰ غلام لزيد معنىٰ غلام زيد)** لأن غلام زيد : يدل علىٰ معنىً معين بين المتكلم والمخاطب ؛ لأنه معرفة ، وغلام لزيد : يدل علىٰ معنىً غير معين ؛ لأنه نكرة . انتهىٰ « فوائد » .

لأن معنى المعرفة غير معنى النكرة قطعاً ، قاله الدماميني .

(كما يوهمه) أي : يوهم اتحاد معناهما **(إطلاق قولهم هنا)** أي : في مبحث ما يقدر باللام **(في مثل غلام زيد أنه بمعنى اللام ؛ كما نبه عليه)** أي : علىٰ أنه ليس

الرضي وغيره ، وقال أيضاً : (ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها ؛ بل يكفي إفادة التخصيص الذي هو مدلول اللام فقولك : طور سيناء ، ويوم الأحد : بمعنى اللام ، ولا يصح إظهار اللام في مثله) .

(ومنها : ما يقدر بمن) البيانية . . . .

معنىٰ غلام لزيد بمعنىٰ غلام زيد (**الرضي**) محمد بن الحسن (**وغيره**) كالجامي (**وقال**) الرضي (**أيضاً**) أي : كما قال أن معنىٰ غلام لزيد ليس بمعنىٰ غلام زيد (**ولا يلزم فيما**) أي : في تركيب (**هو**) أي : إضافته (**بمعنى اللام أن يصح التصريح بها**) أي : باللام (**بل يكفي**) في كونها بمعنى اللام (**إفادة التخصيص الذي هو مدلول اللام فقولك : طور سيناء**) والطور : اسم جبل في الشام ، والسيناء : اسم شجر فيه (**ويوم الأحد**) الإضافة فيهما (**بمعنى اللام**) لأن المعنىٰ : طور اختص بسيناء ، ويوم اختص باسم الأحد (**و**) مع ذلك (**لا يصح إظهار اللام**) فيه و(**في مثله**) أي : في مثل ما ذكر من المثالين ؛ كشجر الأراك ، وعلم الفقه ، قال الجامي آخذاً من الرضي : (واعلم : أنه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها ؛ بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام ، فقولك : يوم الأحد ، وعلم الفقه ، وشجر الأراك بمعنى اللام ، ولا يصح إظهار اللام فيه) . انتهىٰ « يس » .

لاختلاف المعنىٰ علىٰ إظهار اللام ؛ كما اختلف معنىٰ غلام لزيد بمعنىٰ غلام زيد .

(**ومنها**) أي : ومن الأقسام الثلاثة (**ما يقدر بمن البيانية**) أي : ما تكون الإضافة فيه علىٰ معنىٰ (من) الدالة علىٰ بيان الجنس ، وهـٰذه الإضافة : هي المسماة بالإضافة البيانية ؛ لأن المراد بـ(من) : من البيانية ، وضابط هـٰذه الإضافة : أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه ؛

(وذلك كثير نحو : ثوب خز ، وباب ساج ، وخاتم حديد) مما الأول فيه بعض الثاني ، وصالح لأن يخبر عنه به ، ألا ترىٰ أن المضاف في هـٰذه الأمثلة بعض المضاف إليه ، وصالح لأن يخبر عنه بالمضاف إليه ؛ كأن يقال مثلاً : هـٰذا الثوب خز

كثوب خز ، وخاتم حديد ، ألا ترىٰ أن الثوب بعض الخز ، والخاتم بعض الحديد ، وأنه يصح أن يقال : هـٰذا الثوب خز ، وهـٰذا الخاتم حديد . انتهىٰ من « أبي النجا » .

وعلامة (من) البيانية : أن يصح أن يخلفها اسم موصول مع الضمير إن كان ما قبلها معرفة نحو : ﴿ فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ ، فيصح أن يقال : فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان ؛ فإن كان ما قبلها نكرة . . فعلامتها أن يصح أن يخلفها الضمير فقط ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ﴾ أي : من أساور هو ذهب . انتهىٰ منه .

(**وذلك**) أي : القسم الذي يقدر بـ(من) (**كثير**) في كلامهم مثاله (**نحو : ثوب خز**) والخز : ما ركب من حرير وغيره ؛ كالقطن (**وباب ساج**) اسم شجر جيد أخشابه لا يأكله الماء ، قيل : منه سفينة نوح عليه السلام في الأرميا : وديس (**وخاتم حديد**) والحديد : نوع من المعادن ؛ كالنحاس والرصاص حالة كون ذلك النحو (**مما**) أي : من التركيب الذي (**الأول**) أي : المضاف (**فيه بعضُ الثاني**) أي : بعضُ المضاف إليه (**و**) مما الأول فيه (**صالحٌ لأن يُخْبرَ عنه**) أي : عن الأول (**به**) أي : بالثاني (**ألا ترىٰ**) أيها النحويُّ (**أن المضاف في هـٰذه الأمثلة**) الثلاثة (**بعض المضاف إليه ، و**) أن المضاف (**صالح لأن يخبر عنه بالمضاف إليه**) وذلك الإخبار عنه به (**كأن يقال مثلاً**) أو يكتب : (**هـٰذا الثوب خز**) والأولىٰ للشارح أن يقول : (كأن يقال : هـٰذا الثوب خز مثلاً) أي : وكأن يقال : هـٰذا الباب ساج ،

(ويجوز في هـٰذا النوع) المقدر بـ(من) **(نصب المضاف إليه على التمييز)** فتقول : هـٰذا خاتم حديداً ، وثوب خزاً ، وباب ساجاً ، فإن المضاف فيه فرع عن التمييز **(كما تقدم في بابه)** وقيل على الحال **(ويجوز رفعه علىٰ أنه تابع للمضاف)** عطف بيان ، أو بدل ، أو نعت بتأويله بالمشتق ،

وهـٰذا الخاتم حديد بتأخير مثلاً ، وحللنا أولاً مجاراة علىٰ كلامه ، والله أعلم .

(ويجوز في هـٰذا النوع) أي : في القسم **(المقدر بـ« من » نصب المضاف إليه على التمييز)** أي : علىٰ كونه تمييزاً وتفسيراً للمضاف **(فتقول)** في نصبه على التمييز : **(هـٰذا)** الملبوس في الإصبع **(خاتم حديداً ، و)** هـٰذا الملبوس في الجسد **(ثوب خزاً ، و)** هـٰذا المركب في الدار **(باب ساجاً)** وإنما قلنا : يجوز نصبه على التمييز .

(فإن المضاف) أي : لأن المضاف **(فيه)** أي : في هـٰذا التركيب **(فرع)** أي : متفرع **(عن التمييز)** أي : فرع له ؛ فلجبة فرع الخز ؛ لأنها مخيطة منه ، والباب فرع الساج ؛ لأنه منحوت منه ، والخاتم فرع الحديد ؛ لأنه مصنوع منه ، فيكون الحديد هو الأصل بهـٰذا الاعتبار **(كما تقدم)** جواز نصب هـٰذا النوع على التمييز **(في بابه)** أي : في **(باب التمييز)** بقول المصنف هناك : (والرابع : ما كان فرعاً للتمييز نحو : هـٰذا خاتم حديداً . . .) إلخ ، **(وقيل)** : يجوز نصب المضاف إليه **(على الحال)** من المضاف ، وضعف هـٰذا القول : بأنه يلزم عليه وقوع الحال جامدةً لازمةً ومجيئها من النكرة ؛ وذلك خلاف الغالب فيها .

(ويجوز رفعه) أي : رفع المضاف إليه **(علىٰ أنه تابع للمضاف)** علىٰ كونه **(عطف بيان)** له **(أو بدل)** كل من بعض عنه **(أو)** علىٰ كونه **(نعتـ)**ـاً له **(بتأويله)** أي : بتأويل المضاف إليه **(بالمشتق)** لأن النعت لا يكون إلا مشتقاً ، أو

ويؤخذ من كلامه : أرجحية الإضافة علىٰ غيرها (**ومنها : ما يقدر بفي**) كما ذهب إليه ابن الحاجب واختاره ابن مالك ؛ وذلك حيث كان المضاف إليه ظرفاً للأول (**ولـٰكنه قليل نحو** : ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾ ،

مؤولاً بمشتق فتقول : هـٰذا ثوب مفصول من خز ، وهـٰذا باب منحوت من ساج ، وهـٰذا خاتم مصوغ من حديد .

(**ويؤخذ من كلامه**) أي : من كلام المصنف حيث قدم الجر بالإضافة (**أرجحية الإضافة**) أي : أرجحية الجر بالإضافة (**علىٰ غيرها**) أي : علىٰ غير الجر بالإضافة ؛ وذلك الغير : هو النصب على التمييز أو على الحالية (**ومنها**) أي : ومن أقسام الإضافة المعنوية (**ما يقدر بفي**) أي : قسم تقدر إضافته بلفظ (في) الظرفية (**كما ذهب**) ومال (**إليه**) أي : إلىٰ كونه من أقسام الإضافة (**ابن الحاجب**) عثمان بن عمر ، والجرجاني (**واختاره**) أي : اختار كونها من أقسام الإضافة المقدرة بالحروف محمد (**ابن مالك ؛ وذلك**) أي : تقديرها بمعنىٰ في (**حيث كان المضاف إليه ظرفاً للأول**) أي : للمضاف (**ولـٰكنه**) أي : لـٰكن هـٰذا القسم (**قليل**) في كلامهم ؛ لكون الجمهور من النحويين لم يذكروه ، قال الأزهري : (لأنه لم يذكر إلا ابن مالك ؛ تبعاً لطائفة قليلة) ، وضابط هـٰذه الإضافة التي تكون بمعنىٰ (في) : أن يكون الاسم الثاني وهو المضاف إليه ظرفاً للأول وهو المضاف ، سواء أكان ظرف زمان ؛ كالمثال الأول ، أو مكان ؛ كالثاني ، والمراد من حيث إنه ظرف ؛ أي : إذا قصد به بيان الظرفية للأول ؛ فإن أضيف إلى الظرف ؛ لقصد الاختصاص والمناسبة ؛ كما في مصارع مصر ، وبيع الدار . . فهو بمعنى اللام لا بمعنىٰ في ؛ كما صرح به ابن الحاجب في « الأمالي » انتهىٰ « يس » .

مثاله (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾) ، فالليل : ظرف زمان للمكر

و) نحو : (﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ﴾) ، وفي الحديث : « فلا يجدون أعلم من عالم المدينة » ، وأكثرهم نفىٰ هٰذا القسم ، وما أوهم معنىٰ (في) . . فهو محمول علىٰ أن الإضافة فيه بمعنى اللام مجازاً (والإضافة) مطلقاً (نوعان : لفظية) أي : منسوبة إلى اللفظ ؛ لإفادتها أمراً لفظياً كما سيأتي (ومعنوية) أي : منسوبة إلى المعنىٰ ؛ لإفادتها معنىً في المضاف

والتقدير : بل مكر وقع منكم في الليل (ونحو : ﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ﴾) ، فالسجن : ظرف مكان للصاحبين والتقدير : يا صاحبي في السجن (وفي الحديث : « فلا يجدون أعلم من عالم المدينة ») فالمدينة : ظرف مكان للعالم والتقدير : لا يجدون أعلم من عالم في المدينة (وأكثرهم) أي : أكثر النحاة وجمهورهم (نفىٰ) وأنكر (هٰذا القسم) الذي هو ما يقدر بـ(في) (و) قالوا : كل (ما أوهم معنىٰ في) أي : كل تركيب أو هم كون الإضافة فيه بمعنىٰ في (. . فهو) أي : فذلك التركيب (محمول علىٰ أن الإضافة فيه بمعنى اللام) الدالة على الاختصاص (مجازاً) لا حقيقةً علىٰ معنىٰ مكر مختص بالليل لكونه فيه ، وإنما قالوا مجازاً ؛ لأن تقدير الإضافة بمعنى اللام في نحو : هٰذا مكر الليل ، يقتضي : أن المكر منسوب إلى الليل ، ولا مكر لليل في الحقيقة بل لأهلها ، ولهٰذا قالوا : إنها بمعنى اللام مجازاً . انتهىٰ « فوائد » .

(والإضافة مطلقاً) أي : من حيث هي هي لا بقيد كونها معنوية فقط ، أو كونها لفظية فقط ؛ لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره (نوعان) لا ثالث لهما : إحداهما : (لفظية ؛ أي : منسوبة إلى اللفظ ؛ لإفادتها أمراً لفظياً) وهو التخفيف بحذف التنوين ، أو نوني التثنية والجمع (كما سيأتي) في آخر الفصل بقول المصنف : (وإنما تفيد التخفيف في اللفظ) .

(و) ثانيها (معنوية ؛ أي : منسوبة إلى المعنىٰ ؛ لإفادتها معنىً في المضاف)

كما سيأتي ، ولو قدم هـٰذا علىٰ قوله أولاً : (والإضافة علىٰ ثلاثة أقسام) ، وجعل الثلاثة المذكورة أقساماً للمعنوية كما أشرنا إلىٰ ذلك . . لكان أولىٰ ، فإن عبارته تقتضي : أن اللفظية كالمعنوية من انقسامها إلىٰ ما ذكر من الأقسام ، وليس الأمر كذلك

وهو التعريف أو التخصيص (**كما سيأتي**) بقول المصنف : (وتفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه . . .) إلخ .

(**ولو قدم**) المصنف (**هـٰذا**) الكلام ، يعني : قوله : (والإضافة نوعان : لفظية ، ومعنوية) (**علىٰ قوله أولاً** : « **والإضافة علىٰ ثلاثة أقسام** » ، **وجعل**) الأقسام (**الثلاثة المذكورة**) سابقاً (**أقساماً لـ**) الإضافة (**المعنوية كما أشرنا إلىٰ ذلك**) أي : إلىٰ كونها أقساماً للمعنوية بقولنا : والإضافة المعنوية بالاستقراء علىٰ ثلاثة أقسام (. . **لكان**) كلامه (**أولىٰ**) بل أصوب (**فإن عبارته تقتضي** : **أن اللفظية كالمعنوية في انقسامها إلىٰ ما ذكر من الأقسام**) الثلاثة المذكورة (**وليس الأمر**) والحكم المعلوم خارجاً (**كذلك**) أي : كما تقتضي عبارته : من أن اللفظية تنقسم إلى الثلاثة المذكورة ؛ بل تلك الأقسام خاصة بالمعنوية .

واعلم : أن ظاهر كلامه ؛ أي : ظاهر كلام المصنف : انحصار الإضافة في هـٰذين النوعين ، وزاد في « التسهيل » نوعاً ثالثاً : وهو المشبهة بالمحضة ، وحصر ذلك في « التسهيل » في سبع إضافات : **الأولىٰ** : إضافة الاسم إلى الصفة نحو : مسجد الجامع ، ومذهب الفارسي أنها غير محضة ، وعند غيره أنها محضة .

والثانية : إضافة المسمىٰ إلى الاسم نحو : شهر رمضان .

والثالثة : إضافة الصفة إلى الموصوف نحو : سَحْقُ عِمَامة ، والسحق : ـ بفتح السين وسكون الحاء المهملة ـ الثوب البالي . انتهىٰ ، والمعنىٰ : هـٰذه عمامة بالية ؛ أي : قديمة . انتهىٰ .

والرابعة : إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة ؛ كقول رجل من طيء بيتاً (من الطويل) :

علا زيدنا يوم النقىٰ رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتين يماني

والشاهد في قوله : (زيدنا) فإن فيه إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف ؛ أي : علا زيدٌ صاحِبُنا رأسَ زيدٍ صاحبكم ، فحذف الصفتين وجعل الموصوفين خلفا عنهما في الإضافة ، قال الزمخشري : (أجرىٰ زيداً مُجْرى النكرات فأضافه) ، ويوم النقىٰ : بالنون والقاف ؛ أي : يوم الحرب عند النقىٰ ؛ وهو الكثيبُ من الرمل كما يقال : يوم أحد يوم الحرب عند أحد . انتهىٰ « عيني » مع « الأشموني » .

والخامسة : إضافة المؤكد إلى المؤكد ، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان نحو : يومئذ وحينئذ وعامئذ .

والسادسة : إضافةُ الملغِي إلى المعتبر ؛ كقول لبيد بيتاً من (بحر الطويل) :

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذر

والخطابُ فيه لابنتَيْهِ ، والمعنى : اذكراني بعدي بالذي تَعلَمَانِه فِيَّ من الشفقة والإحسان إليكم ، ثم ابْكِيا عليَّ إلى الحول ، ولا بُدَّ من تقدير : ابكيا بقرينةِ قوله : (ولا تَخْمشا) لأن النهي عن الخَمْشِ وحَلْقِ الرأس لا يكون إلا في البكاء ، فأمرهما بالبكاء بدون هـٰذين ، ثم اسمُ السلام عليكما : كنايةٌ عن الأمر بتركِ ما كان قد أمرهما به من القول بما فيه والبكاء عليه إلىٰ سَنَةٍ ، وفيه الشاهد : حيث أُضيف (اسم) إلى السلام ؛ وهو إضافة المَلْغِيِّ إلى المعتبر ، وقوله : (إلى الحول) متعلق بقوله : (وقولا) في البيت الذي قبله وهو :

(**فاللفظية ضابطها أمران**) : أمر في المضاف ، وأمر في المضاف إليه ؛ فالأول (**أن يكون المضاف صفة**) تشبه المضارع في كونه للحال أو الاستقبال .

(**و**) الثاني : (**أن يكون المضاف إليه معمولاً لتلك الصفة**) فاعلها أو مفعولها قبل الإضافة (**والمراد بالصفة** : **اسم الفاعل نحو**) : هـٰذا (**ضارب زيد**) الآن أو غداً ؛ فضارب : اسم فاعل مضاف إلىٰ منصوبه معنىً (**واسم المفعول نحو**) : هـٰذا (**مضروب العبد**) الآن أو غداً؛ فمضروب : اسم مفعول مضاف إلىٰ مرفوعه معنىً .

(**و**) مثله : (**الصفة المشبهة**) باسم الفاعل . . . .

فقُوما وقُولا بالذي تَعْلَمانه ... ولا تَخْمِشَا وَجْهاً ولا تَحْلِقا شَعَرْ

والسابعة : إضافة المعتبر إلى الملغي نحو : اضرب أيهم أساء ، إنما كان المضاف إليه ملغىً ؛ لأن تعرُّف أي إنما هو بصِلتها كغيرها من الموصولات ؛ فلو اعْتُدَّ بالإضافة . . لزم اجتماع معرفين علىٰ معرَّف واحد . انتهىٰ من « الأشموني » مع « الصبان » .

(**فاللفظية ضابطها أمران** : **أمر في المضاف ، وأمر في المضاف إليه ؛ فالأول** : **أن يكون المضاف صفةً تشبه المضارع في كونه**) أي : في احتماله (**للحال أو الاستقبال ، والثاني** : **أن يكون المضاف إليه معمولاً لتلك الصفة**) بأن كان (**فاعلها**) في المعنىٰ ؛ وذلك في الصفة المشبهة ، أو نائب فاعلها ؛ وذلك في اسم المفعول (**أو مفعولها**) وذلك في اسم الفاعل ، وقوله : (**قبل الإضافة**) راجع إلى الكل (**والمراد بالصفة** : **اسم الفاعل**) المضاف لمفعوله (**نحو** : **هـٰذا ضارب زيد الآن أو غداً ؛ فضارب** : **اسم فاعل مضاف إلىٰ منصوبه معنىً ، واسم المفعول**) المضاف إلىٰ مرفوعه معنىً (**نحو** : **هـٰذا مضروب العبد الآن أو غداً ؛ فمضروب اسم مفعول مضاف إلىٰ مرفوعه معنىً ؛ ومثله**) أي : مثل اسم المفعول في كونها صفة مراده هنا : (**الصفة المشبهة باسم الفاعل**) المضافة لفاعلها في المعنىٰ

نحو : زيد (حسن الوجه ، و) أما الإضافة (المعنوية) . . فهي (ما انتفىٰ فيها الأمران) أي : كون المضاف صفة والمضاف إليه معمولها (نحو : غلام زيد ، أو) انتفى (الأول) أي : كون المضاف صفة (نحو : إكرام زيد) فإن (إكرام) : مصدر مضاف إلىٰ معموله وليس صفة (أو الثاني فقط نحو) : هٰذا (كاتب القاضي) فكاتب وإن كان صفة : لٰكنها غير مضافة إلىٰ معمولها ، ومثله : هٰذا ضارب زيد أمس ؛ فإن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي ، وكذا إضافة اسم التفضيل نحو : زيد أفضل القوم ،

(**نحو : زيد حسن الوجه ، وأما الإضافة المعنوية . . فهي ما انتفىٰ فيها الأمران**) المذكوران في الإضافة اللفظية (**أي : كون المضاف صفة**) تشبه المضارع (**و**) كون (**المضاف إليه معمولها**) أي : معمول تلك الصفة (**نحو : غلام زيد**) فإن غلام ليس صفة ، وزيد ليس معموله (**أو انتفىٰ**) فيها الأمر (**الأول**) فقط (**أي : كون المضاف صفة نحو : إكرام زيد ؛ فإن « إكرام » : مصدر مضاف إلىٰ معموله وليس**) هو (**صفةً** ، **أو**) انتفىٰ فيه الأمر (**الثاني فقط**) وهو كون المضاف إليه معمولاً لها (**نحو : هٰذا كاتب القاضي ؛ فكاتب وإن كان صفةً : لٰكنها غير مضافة إلىٰ معمولها**) لأن قولك : ضارب زيد في قوة قولك : يضرب زيداً ، وهٰذا ليس في تقدير : يكتب القاضي ، وإنما هو في تقدير : كاتِبٌ للقاضي ، وإضافته معنوية لا لفظية .

(**ومثله**) أي : ومثل : كاتب القاضي في عدم كون المضاف إليه معمولاً للصفة نحو قولك : (**هٰذا ضارب زيد أمس ؛ فإن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي ، وكذا**) أي : ومثل ما ذكر من الأمثلة في عدم كون إضافته لفظية (**إضافة اسم التفضيل نحو : زيد أفضل القوم**) لأن اسم التفضيل لا يشبه الفعل عند الأكثرين ؛ خلافاً لابن السراج ؛ ونحو : مررت برجل أفضل القوم لا ينافي

ومن المعنوية أيضاً نحو : هـٰذا مضروب زيد ؛ لأن المضاف إليه ليس معمولاً للمضاف (و) كما (تسمىٰ هـٰذه الإضافة) معنوية ؛ لإفادتها أمراً معنوياً ؛ لأنها تنقل المضاف من الإبهام إلى التعريف ، أو التخصيص كما سيأتي ، وتسمىٰ أيضاً (محضة) لأنها خالصة من تقدير الانفصال (**وتفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان المضاف إليه معرفة نحو** : **غلام زيد**) مشاراً به إلىٰ غلام معين ؛ لأن هيئة التركيب الإضافي : موضوعة للدلالة علىٰ معلومية المضاف ، ومحل ما قاله المؤلف

ما ذكر ؛ لأن (أفضل) بدل من (رجل) لا نعت له ؛ لئلا يلزم عليه وصف النكرة بالمعرفة .

(**ومن**) الإضافة (**المعنوية أيضاً**) أي : كما أن جميع ما ذكر من الأمثلة من الإضافة المعنوية (**نحو**) قولك : (**هـٰذا مضروب زيد** ؛ **لأن المضاف إليه ليس معمولاً للمضاف** ، **وكما تسمىٰ هـٰذه الإضافة**) التي انتفىٰ فيها الأمران جميعاً أو أحدهما (**معنوية** ؛ **لإفادتها أمراً معنوياً** ؛ **لأنها تنقل المضاف من الإبهام إلى التعريف**) إن كان المضاف إليه معرفة ؛ كغلام زيد (**أو التخصيص**) إن كان المضاف إليه نكرة نحو : غلام رجل (**كما سيأتي**) إفادتها التعريف ، أ (و) التخصيص قريباً في المتن (**تسمىٰ**) هـٰذه الإضافة (**أيضاً**) أي : كما تسمىٰ معنوية (**محضة** ؛ **لأنها خالصة من تقدير الانفصال**) لأن قولنا : غلام زيد ليس في تقدير غلام لزيد ؛ بخلاف الإضافة اللفظية ؛ لأنها في تقدير الانفصال كما سيأتي ، وتسمى الإضافة المحضة إضافة معنوية ؛ لأنها تفيد أمراً معنوياً ؛ كما قال المصنف (**وتفيد**) الإضافة المعنوية (**تعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان المضاف إليه معرفة نحو** : **غلام زيد مشاراً به إلىٰ غلام معين** ؛ **لأن هيئة التركيب الإضافي** : **موضوعة للدلالة علىٰ معلومية المضاف** ، **ومحل ما قاله**) وذكره (**المؤلف**) يعني :

إذا لم يكن المضاف شديد الإبهام ؛ كغير ومثل ، أو موضعه مستحقاً لنكرة لا تقبل التعريف ؛ كجاء زيد وحده ، ورب رجل وأخيه ؛ فإن كان كذلك . . فلا يتعرف بالمضاف إليه (و) تفيد (**تخصيص المضاف**) بالمضاف إليه (**إن كان المضاف إليه نكرة**) أو معرفة ، والمضاف ؛ كغير . . . .

قوله : (وتفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه) (**إذا لم يكن المضاف شديد**) التوغل والدخول في (**الإبهام**) يقال : وغل في الشيء إذا دخل فيه دخولاً بيناً . انتهىٰ « يس » .

(**كغير ومثل**) وشبه ونظير ، وبيان إبهامها أنك إذا قلت : غير زيد فكل شيء إلا زيداً غيره ، وكل ما صدق وصفه بالمغايرة : صدق وصفه بالمماثلة إذا كان الجنس واحداً واشتركا في وصف من الأوصاف ، ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر ، وما ذكره من أن المانع من التعريف شدة الإبهام : هو مذهب ابن السراج وارتضاه الشلوبين ، ورد : بأن كثرة المغايرين والمماثلين لا توجب التنكير لما أن كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد نكرة ، وذهب سيبويه والمبرد : إلىٰ أن سبب تنكيرهما : أن إضافتهما للتخفيف ؛ لمشابهتهما باسم الفاعل ، ألا ترىٰ أن غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك ومماثلك ، وهٰذا القسم لا يقبل التعريف أصلاً ومرجعه إلى السماع ، ومنه : شبهك وحسبك وألفاظ سمعت منهم ؛ كخدن وترب . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(**أو**) لم يكن (**موضعه**) أي : موضع المضاف (**مستحقاً لنكرة لا تقبل التعريف ؛ كجاء زيد وحده ، ورب رجل وأخيه**) وكم ناقة وفصيلها ؛ فهٰذه المضافات إلى المعرفة يجب تأويلها بنكرة ؛ لأن الحال ، ومجرور رب ، وكم : لا تكون معارف (**فإن كان**) المضاف (**كذلك**) أي : شديد الإبهام ، أو مستحقاً موضعه لنكرة (. . **فلا يتعرف بالمضاف إليه ، وتفيد تخصيص المضاف بالمضاف إليه إن كان المضاف إليه نكرةً ؛ أو**) كان المضاف إليه (**معرفةً ، و**) كان (**المضاف ؛ كغير**)

(نحو : غلام رجل) ومثلك لا يبخل ، وغيرك لا يجود ؛ فغلام وإن كان غير معين ؛ لـٰكنه بالإضافة تخصص بخروج غلام امرأة عنه ؛ إذ التخصيص تقليل الاشتراك ، ولكون هـٰذه الإضافة تفيد ما ذكر. . وجب تجريد المضاف من التعريف ؛ لأنه لو كان معرفة. . لم يحتج إلىٰ تعريف ؛ فلا يقال : الغلامُ زيد ولا زَيْدكم إلا إن جرد الأول من (أل) وقدر الشيوع في الثاني ، وكذا . . . .

ومثل من الأسماء المتوغلة في الإبهام مثال كون المضاف إليه نكرةً (**نحو : غلام رجل ، و**) مثال كون المضاف من الأسماء المتوغلة مع كون المضاف إليه معرفة نحو : (**مثلك لا يبخل ، وغيرك لا يجود ؛ فغلام**) في المثال الأول (**وإن كان غير معين**) بكونه غلام زيد ، أو غلام بكر (**لـٰكنه بالإضافة تخصص**) وقل الاشتراك فيه (**بخروج غلام امرأة عنه**) بالإضافة إلىٰ رجل ، وإنما قلنا **تخصص** (**إذ التخصيص**) معناه (**تقليل الاشتراك**) في النكرات ؛ وذلك حاصل فيه بإضافته إلىٰ رجل ؛ فغلام قبل إضافته : يحتمل أن يكون غلام رجل وغلام امرأة ؛ فإذا أضفته إلىٰ أحدهما. . خرج الآخر (**ولكون هـٰذه الإضافة**) المحضة (**تفيد ما ذكر**) من التعريف إن كان المضاف إليه معرفة ؛ كغلام زيد ، أو التخصيص إن كان المضاف إليه نكرة ؛ كغلام رجل (. . **وجب تجريد المضاف من**) أسباب (**التعريف**) كالألف واللام والعلمية (**لأنه**) أي : لأن المضاف (**لو كان معرفة**) قبل الإضافة (. . **لم يحتج إلىٰ تعريفـ**) ـه بالإضافة (**فـ**) لعدم احتياجه إلىٰ تعريفه بالإضافة (**لا يقال : الغلام زيد**) بإدخال (أل) على المضاف (**ولا زيدكم**) مع تعريف زيد بالعلمية (**إلا إن جرد**) المضاف في المثال (**الأول من « أل »**) بأن يقال : غلام زيد (**و**) إلا إذا (**قدر الشيوع**) والتنكير (**في**) المثال (**الثاني**) بأن ينوىٰ تنكير زيد في قوله : (زيدكم) لامتناع اجتماع سببي تعريف علىٰ مُعرَّف واحد (**وكذا**) أي : وكما لا يجوز إضافة المعرفة إلى المعرفة

لا يجوز إضافة المعرفة إلى النكرة ؛ لأن الإضافة إلى النكرة تفيد التخصيص ، وهنا التعريف الذي هو أقوىٰ من التخصيص ، فتكون الإضافة لغواً ، وأما المضمرات ، والموصولات ، وأسماء الإشارة . . فتمتنع إضافتها ؛ لاستحالة سلب التعريف عنها .

(**وأما الإضافة اللفظية**) التي هي إضافة الوصف إلىٰ معموله (. . **فلا تفيد**) المضاف (**تعريفاً**) لوقوع المضاف فيها صفة للنكرة نحو : ﴿ هَدْيَۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾ ،

(**لا يجوز إضافة المعرفة إلى النكرة**) نحو : جاء زيد رجل (**لأن الإضافة إلى النكرة تفيد التخصيص**) فقط لا التعريف ؛ كغلام رجل (**وهنا**) أي : وفي إضافة المعرفة إلى النكرة قد حصل للمضاف قبل الإضافة (**التعريف الذي هو أقوىٰ من التخصيص**) لأن التعريف يرفع الاشتراك ، والتخصيص يقلل الاشتراك (**فتكون الإضافة**) فيه ؛ أي : في إضافة المعرفة إلى النكرة (**لغواً**) أي : ملغية خالية عن الفائدة ؛ وهم لا يتكلمون بما لا فائدة فيه ؛ لأنهم أفصح الناس ، ولذلك نزل القرآن بلغتهم ، وهم يصونون ألسنتهم عن العبث .

(**وأما المضمرات**) بأنواعها (**والموصولات**) نصها ومشتركها (**وأسماء الإشارة**) بأنواعها (. . **فتمتنع إضافتها**) مطلقاً ، سواء كان المضاف إليه معرفة أو نكرة (**لاستحالة سلب التعريف عنها**) بتقدير الشيوع ؛ فلا يمكن تقدير الشيوع فيها ؛ كما يمكن سلب التعريف عن المعرف بالعلمية بتقدير الشيوع فيه ؛ لأن تعريفه عارض بخلاف تعريفها ؛ لأنه أصل بالوضع (**وأما الإضافة اللفظية التي هي إضافة الوصف إلىٰ معموله . . فلا تفيد المضاف تعريفاً ؛ لوقوع المضاف فيها**) أي : في الإضافة اللفظية ؛ أي : بدليل وقوع المضاف فيها(**صفة للنكرة**) في (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ هَدْيَۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾) ، فهدياً : نكرة منصوبة على الحال ، وبالغ : نعتها ؛ ولو كانت إضافته تفيد التعريف . . لما صح جعله نعتاً لـ(هدياً) .

وحالاً نحو : ﴿ ثَانِيَ عِطْفِهِ ﴾ ، ولدخول (رب) عليه ؛ كقوله :

يـا رب غـابطنـا لـو كـان يطلبكـم

(و) بدليل وقوعه (حالاً) في (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ ثَانِيَ عِطْفِهِ ﴾) ، فثاني بالنصب : حال من الضمير المستتر في (يجادل) في قوله تعالىٰ : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَـٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ ، والحال واجب التنكير ، والأصل عدم التأويل (ولدخول « رب » عليه) أي : على المضاف (كقوله) أي : قول جرير بيتاً من (بحر البسيط) :

(يا رب غابطنا لو كان يطلبكم) لاقىٰ مباعـدةً منكـم وحـرمـانـا

[اللغة] : (غابطنا) الغابط : اسم فاعل من الغبطة بكسر فسكون وهي : أن يتمنى الإنسان مثل حال غيره من غير أن يتمنىٰ زوال ما عند غيره من الخير ، وقال الأعلم : (هو من الغبطة وهي السرور ؛ أي : رب شخص يطلب مسرتنا بطلبه معروفنا ، ولو طلب ما عندكم . . لَبُوعِدَ منكم وحُرِم) ، (مباعدة) أراد بعداً عنكم (حرمانا) بكسر فسكون أحد مصادر قولك : حرمت فلاناً كذا أحرمه من باب (ضرب) إذا منعته .

الإعراب : (يا) : حرف نداء أو حرف تنبيه ، والمنادىٰ محذوف تقديره : يا هٰؤلاء (رب غابطنا) : (رب) : حرف جر شبيه بالزائد (غابطنا) : (غابط) : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف جر شبيه بالزائدة وهو مضاف ، و(نا) : مضاف إليه (لو) : حرف شرط غير جازم (كان) : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيها يعود علىٰ (غابطنا) ، (يطلبكم) : فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (غابطنا) ، وضمير المخاطبين في محل النصب مفعول به ، والجملة

ومن ثم امتنع مررت بزيد حسن الوجه (**ولا تخصيصاً**) لما يعلم مما سيأتي (**وإنما تفيد**) أمراً لفظياً ؛ وهو (**التخفيف في اللفظ**) إما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين ؛ كضارب زيد ، فإن أصله : ضارب زيداً لا ضارب فقط ، فحذف التنوين للإضافة ، والتخصيص حاصل قبلها ، أو بحذف النون التالية للإعراب ؛ كضاربا زيد وضاربو عمرو ،

الفعلية في محل النصب خبر كان ، وجملة (كان) فعل شرط لـ(لو) لا محل لها من الإعراب ، و(لاقىٰ) : فعل وفاعله مستتر ، و(مباعدة) : مفعوله (وحرمانا) : معطوف علىٰ (مباعدة) ، والجملة الفعلية جواب (لو) لا محل لها من الإعراب ، والشاهد في (غابطنا) لأنه لو عرف بالإضافة . . لما دخلت عليه (رب) لأن (رب) لا تدخل إلا علىٰ نكرة .

(**ومن ثم**) أي : ومن أجل عدم إفادة الإضافة اللفظية المضاف تعريفاً (**امتنع**) نحو قولك : (**مررت بزيد حسن الوجه**) فلا يصح جعل (حسن الوجه) صفة لـ(زيد) لكونه نكرة ؛ لأن إضافته إلى الوجه لا تفيده تعريفاً ؛ لأنها لفظية (**ولا**) تفيده أيضاً (**تخصيصاً ؛ لما يعلم مما سيأتي**) بقوله قريباً : (والتخصيص حاصل قبلها) ، أي : فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتي الإضافة . انتهىٰ « يس » .

(**وإنما تفيد**) الإضافة اللفظية (**أمراً لفظياً ؛ وهو التخفيف في اللفظ ؛ إما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين ؛ كضارب زيد ، فإن أصله : ضارب زيداً**) بالتنوين (**لا ضارب فقط**) بلا تنوين (**فحذف التنوين للإضافة**) لأنه لا يجتمع مع الإضافة (**والتخصيص**) أي : وتخصيص ضارب بمعموله (**حاصل**) له (**قبلها**) أي : قبل الإضافة (**أو بحذف النون التالية لـ**) علامة (**الإعراب**) وهي الألف في المثنىٰ ، والواو في الجمع (**كضاربا زيد**) في المثنىٰ (**وضاربو عمرو**) في الجمع .

وأما في لفظ المضاف إليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة ؛ كالقائم الغلام.. فإن أصله : القائم غلامه ، فحذف الضمير من غلامه واستتر في القائم ، وأضيف القائم للتخفيف في المضاف إليه ، وأما في المضاف والمضاف إليه معاً نحو : زيد قائم الغلام ، أصله : قائم غلامه.. فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين ، وفي المضاف إليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ، ولكون هـٰذه الإضافة تفيد التخفيف فقط جاز نحو : الضاربا زيد ، والضاربو بكر ، وامتنع نحو : الضارب زيد ، وكان القياس امتناع نحو : الضارب الرجل ، ولـٰكنهم أجازوه ؛ حملاً له

(**وأما**) التخفيف (**في لفظ المضاف إليه فقط بحذف الضمير**) من المضاف إليه (**واستتاره**) أي : استتار ذلك الضمير (**في الصفة**) وذلك التخفيف الحاصل في المضاف إليه (**كـ**) قولك : رأيت (**القائم الغلام.. فإن أصله : القائم غلامه ، فحذف الضمير من غلامه واستتر في القائم ، وأضيف القائم للتخفيف في المضاف إليه**) بحذف الضمير عنه .

(**وأما**) التخفيف (**في المضاف والمضاف إليه معاً**) أي : جميعاً (**نحو : زيد قائم الغلام ، أصله : قائم غلامه.. فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين**) منه (**وفي المضاف إليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ، ولكون هـٰذه الإضافة**) أي : اللفظية (**تفيد التخفيف**) في اللفظ (**فقط**) دون التعريف والتخصيص (**جاز نحو : الضاربا زيد ، والضاربو بكر**) لوجود التخفيف بالإضافة فيهما بحذف النون التالية للإعراب (**وامتنع نحو : الضارب زيد**) لانتفاء حصول التخفيف بالإضافة ؛ لزوال التنوين عنه بالألف واللام (**وكان القياس**) أي : قياس الضارب الرجل على الضارب زيد ، بجامع أن كلاً منهما زال التنوين فيه بدخول الألف واللام على المضاف لا بالإضافة (**امتناع نحو : الضارب الرجل ، ولـٰكنهم**) أي : ولـٰكن النحاة (**أجازوه**) أي : أجازوا الضارب الرجل (**حملاً له**) أي : قياساً لقولهم

على الوجه المختار في الحسن الوجه (وتسمىٰ) أيضاً : (غير

الضارب الرجل ؛ أي : حملاً لجوازه علىٰ جواز قولهم : الحسن الوجه بالإضافة (على الوجه المختار) والقول الراجح من الخلاف الجاري (في الحسن الوجه) وهو جره بالإضافة ، ومقابله رفعه علىٰ أنه فاعل الصفة ، ونصبه علىٰ أنه مفعول لها ، ووجه الحمل : اشتراكهما في كون المضاف فيهما صفةً ، والمضاف إليه جنساً معرفاً بالألف واللام . انتهىٰ « ملا جامي » .

واعترض هـٰذا الحمل : بأن الإضافة في الضارب الرجل لم تفد تخفيفاً ؛ لزوال التنوين بوجود (أل) ، ولا أفادت رفع قبح التركيب بخلو الصفة عن ضمير الموصوف في حالة رفعه ، أو بإجراء الوصف القاصر مجرى المتعدي في حالة النصب ؛ كما أفادت رفع القبح في الحسن الوجه ؛ لأن المضاف في الضارب الرجل وصف مضاف لمفعوله فلا قبح في نصبه ، وأجيب عنه : بأن العرب شبهوا الضارب الرجل : بالحسن الوجه في تجويز الجر ؛ لاشتراكهما في تعريف الجزأين بـ(أل) كما عكسوا في النصب ؛ أي : حملوا النصب في الحسن الوجه على النصب في الضارب الرجل وإن كان نصب المشبه في العكس قبحاً ؛ لما فيه من إجراء الوصف القاصر مجرى المتعدي . انتهىٰ من « الصبان » بزيادة .

وقوله : (على الوجه المختار) وهو جره بإضافة الحسن إليه ، ومقابله نصبه : إجراءً للوصف القاصر مجرى المتعدي ، ورفعه : بناءً علىٰ أن (أل) في الوجه : نائبة عن ضمير الموصوف ، وعبارة « المجيب » : (لأن في جره تخلصاً من قبح رفعه ، لخلو الصفة عن ضمير يعود على الموصوف ، ومن قبح نصبه بإجراء القاصر مجرى المتعدي) انتهىٰ منه .

(وتسمىٰ) هـٰذه الإضافة (أيضاً) أي : كما تسمىٰ لفظية تسمىٰ : (غير

محضة) لأنها في نية الانفصال كما علم مما مر ، وقد اختلفوا في الجار للمضاف إليه علىٰ أقوال ثلاثة (**والصحيح**) منها : (**أن المضاف إليه مجرور بالمضاف**) لاتصال الضمير به ، والضمير لا يتصل إلا بعامله (**لا بالإضافة**) التي هي معنىً علىٰ ما قيل ؛ لأن المعنىٰ إنما يصار إليه في العمل . . . .

محضة) أي : غير خالصة (**لأنها في نية الانفصال**) لأن أصل ضارب زيد مثلاً في تقدير : ضارب هو زيداً ؛ فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديراً ، قاله الأزهري ، وقال العصامي : (لأنها في نية الانفصال ؛ لأن أصل ضارب زيد مثلاً : ضارب زيداً (**كما علم**) كونها في نية الانفصال (**مما مر**) في الإضافة المعنوية بقوله : (وتسمىٰ أيضاً محضة ؛ لأنها خالصة من تقدير الانفصال) .

(**وقد اختلفوا**) أي : وقد اختلف النحاة (**في الجار للمضاف إليه علىٰ أقوال ثلاثة**) **أحدها** : أن الجار له الإضافة .

والثاني : أن الجار له الحرف المقدر في الإضافة ؛ وهو اللام ، أو من ، أو في .

(**و**) **الثالث** : (**الصحيح منها**) أي : من الأقوال الثلاثة : (**أن المضاف إليه مجرور بالمضاف** ؛ **لاتصال الضمير به**) أي : بالمضاف في نحو قولك : جاء غلامه (**والضمير لا يتصل إلا بعامله لا بالإضافة التي هي معنىً**) من المعاني ؛ لأنها نسبة تقييدية بين المتضايفين ؛ كما هو المشهور بين المعربين ، فإنهم يقولون في نحو : غلام زيد (غلام) : مضاف (زيد) : مضاف إليه مجرور بالإضافة ، ويقولون في نحو : غلامه (غلام) : مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة ، وإنما ضعف كونها عامل الجر في المضاف إليه (**علىٰ ما قيل** ؛ **لأنـ**) ها معنىً من المعاني و(**المعنىٰ**) أي : والعامل المعنوي (**إنما يصار**) ويرجع (**إليه في العمل**)

عند تعذر اللفظ ، ولا بالحرف المقدر علىٰ ما قيل ؛ لأن إضمار الجار ضعيف ، ولأن معنىٰ غلام زيد غير معنىٰ غلام لزيد كما تقدم (**وتابع المخفوض**) من نعت وغيره (**يأتي في التوابع إن شاء الله تعالىٰ**) .

أي : **في** جعله عاملاً (**عند تعذر اللفظ**) أي : عند تعذر العامل اللفظي وعدم إمكانه ، والمضاف عامل لفظي ، واللفظي أقوىٰ من المعنوي الذي هو الإضافة ، وقوله : (**ولا بالحرف المقدر**) معطوف علىٰ قول المصنف : (لا بالإضافة) أي : فليس مجروراً بالإضافة ولا بالحرف المقدر في الإضافة (**علىٰ ما قيل ؛ لأن إضمار الجار**) وإبقاء عمله قول (**ضعيف ، ولأن معنىٰ غلام زيد غير معنىٰ غلام لزيد كما تقدم**) مغايرة معناهما بقول الشارح عند قول المصنف : (نحو : غلام زيد) أي : بقول الشارح هناك ؛ لأن هيئة التركيب الإضافي موضوعة للدلالة علىٰ معلومية المضاف ، وتعينه بخلاف غلام لزيد ، فإنه لا يدل علىٰ تعين المضاف ؛ لأنه نكرة (**وتابع المخفوض من نعت وغيره**) من سائر التوابع (**يأتي في التوابع إن شاء الله تعالىٰ**) .

خاتمة

والأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة عشرة ، ذكر في « المغني » : أنها أحد عشر : أربعة منها علمت مما ذكر سابقاً : التعريف ، والتخصيص ، والتخفيف ، ورفع القبح ؛ كما في نحو : مررت برجل الحسن الوجه .

والخامس : المصدرية نحو : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ ﴾ ، وهٰذا يعلم من (باب المفعول المطلق) .

والسادس : الظرفية نحو : ﴿ تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ ﴾ .

والسابع : تذكير المؤنث ؛ كقوله :

إِنَارةُ العَقْلِ مَكْسُوفٌ بطَوعِ هَوىً

والثامن : تأنيث المذكر ؛ كقولهم : قطعت بعض أصابعه ، وشرط هٰذين : صلاحية المضاف للاستغناء عنه .

والتاسع : الإعراب نحو : هٰذِهِ خمسةُ عشر زيدٍ ، فيمن أعربه ، والأكثر فيه البناء ؛ وهو العاشر ؛ وذلك في ثلاثة أبواب : **أحدها** : أن يكون المضاف مبهماً ؛ كغير ومثل ودون ، **والثاني** : أن يكون المضاف زماناً مبهماً ، والمضاف إليه (إذ) ، **والثالث** : أن يكون زماناً مبهماً والمضاف إليه فعلاً مبنياً بناءً أصلياً أو عارضاً .

والحادي عشر : وجوب التصدر ، ولهٰذا وجب تقدير المبتدأ في نحو : غلامُ مَنْ عندك .

وذكر الرضي : أن المضافَ يكتسبُ من المضاف إليه : التثنية نحو : ما مِثْل

أخيك ولا أبيك يقولان ، والجمع ؛ كقوله :

فمـا حـب الـديـار شغفـن قلبـي

وزاد في « الأشباه والنظائر » : أنه يكتسب التنكير من المضاف إليه ؛ وهو سلب تعريف العلمية . انتهىٰ « يس على المجيب » .

وجملة ما يكتسب المضاف من المضاف إليه ستة عشر أمراً .

❁

[خاتمة الشارح]

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب ، وهٰذا آخر ما يسره الله تعالىٰ لي من تسويد (المجلد الثالث) علىٰ هٰذا المتن والشرح القيمين ، أسأله تعالىٰ أن يديم نفعه بين عباده ، بفضله وإحسانه وكرمه ، **آمين** .

وصلى الله تعالىٰ علىٰ سيدنا محمد ، كلما ذكرك وذكره الذاكرون ، وغفل عن ذكرك وذكره الغافلون ، وعلىٰ آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلىٰ يوم الدين ، والحمد لله رب العالمين ، **آمين ألف ألف آمين** .

قال مؤلفهما : وقد تم تبييضهما في يوم الخميس ، ثالث عشر جمادى الثاني ، من شهور سنة ألف وأربع مئة وإحدىٰ وثلاثين من الهجرة النبوية ، علىٰ صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية (١٣/ ٦/ ١٤٣١هـ) .

فَائِدَةٌ

واعلم يا أخي : أنه ينبغي للعالم إذا كان يشار إليه : أن يضع التراب علىٰ رأسه إذا خلا بنفسه ، ولا يفرح بالرياسة ؛ لأنه إذا وضع في قبره . . ساءه ذلك ، علىٰ أن الإنسان ولو بلغ في العلم ما بلغ . . سبقه من هو أعلم منه ، قال تعالىٰ : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ ، وقد قيل :

وقل لمن يدعي في العلم منزلة   علمت شيئاً وغابت عنك أشياء

انتهى المجلد الثالث من الكتابين القيمين وآخره (**باب المخفوضات**) ويليه : (**المجلد الرابع**) ، وأوله : (**باب إعراب الأفعال المضارعة**) .

نشكره تعالىٰ علىٰ ما منَّ علينا مما مضىٰ من الكتاب ، ونسأله : أن يمن علينا بما بقي ، ويكمله لنا بتوفيقه .

قال التَّنُوخيُّ :

اعمـلْ بعِلْمِـكَ تُـؤْتَ حِكمـةً إنمـا   جَـذْوىٰ علـوم المـرءِ نَهْـجُ الأَقْـوَمِ
وإذا الفتـىٰ قَـدْ نـالَ عِلمْـاً ثُـمَّ لَـمْ   يَعْمَـلْ بِـهِ فكـأنَّـه لـم يَعْلَـمِ

قال أحمد بن صابر النحويُّ :

مطالبُ الناس في دنياك أجْنَاسُ   فاقْصِدْ فلا مَطْلَبَ يَبْقَىٰ ولا ناسُ
وارض القناعة مالاً والتُّقىٰ حَسَباً   فما علىٰ ذِي تُقىً مِنْ دَهْرِهِ بَاسُ
وإنْ عَلَتْـكَ رُؤوسٌ وازدرَتْـكَ فَفِـي   بطنِ الثَّرىٰ تَتَساوى الرِّجْلُ والرَّاسُ

وقد تم بحمد الله تعالىٰ تصحيح هٰذا المجلد الثالث من هٰذه النسخة ، بيد مؤلفه في تاريخ (١٨/ ١٠/ ١٤٣١) من الهجرة النبوية ، علىٰ صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية ، وصلى الله علىٰ سيدنا محمد ، وعلىٰ آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلىٰ يوم الدين .

محتوى الكتاب

خطبة الشارح ٧

فصل : في إن وأخواتها ٧

فائدة : الكلام علىٰ (إن) المكسورة والمفتوحة ١١

فائدة : معمولا (إن ، وكأن) لا يكون إلا حالاً ٥٥

فائدة : الكلام علىٰ ضمير الشأن ٩٢

فائدة : أن ما خفف من هٰذه الأحرف علىٰ ثلاثة أقسام ٩٩

فصل : في لا النافية للجنس ١٠٠

فصل : في ظن وأخواتها ١٥٤

باب المنصوبات من الأسماء ٢٢٩

فائدة : في ذكر المؤلف طريقة المتأخرين في ذكر المنصوبات إجمالاً ثم تفصيلاً ٢٣١

باب المفعول به ٢٣٤

تنبيه : اختلف في عامل المفعول به علىٰ أربعة أقوال ٢٣٦

باب الاشتغال ٢٦٩

باب المنادىٰ ٢٧٤

نبذة من إعراب أمثلة المنادىٰ ٢٨٠

فصل : إذا كان المنادىٰ مضافاً إلىٰ ياء المتكلم ٣٠٨

فائدة : لا يجوز تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلم إلا في النداء خاصة ٣١٧

باب المفعول المطلق ٣٤٢

تنبيه : في الكلام على المصدر المؤكد ٣٤٣

خاتمة : في التعبير عن المفعول المطلق بالمصدر ٣٤٩
باب المفعول فيه ٣٧٠
فائدة : في معنى التصرف والانصراف ٣٩٨
باب المفعول من أجله ٤١١
باب المفعول معه ٤٣٠
فصل : المشبه بالمفعول به ٤٣٨
باب الحال ٤٥٤
خاتمة : في أقسام الحال ٤٦٥
خاتمة : في مواضع الاتفاق والافتراق بين الحال والتمييز ٤٩٥
باب التمييز ٤٩٦
تنبيه : في الناصب لتمييز العدد والمقادير ٤٩٨
خاتمة : الاختلاف في صحة إعمال الاسم المفرد مع أنه جامد ٥٠٨
فائدة مستظرفة : في الفرق بين لام ذلك وتلك ٥١٣
باب المستثنىٰ ٥٣٢
تتمة : وجوب النصب على الاستثناء هو القول المشهور ٥٣٥
فائدة : في مبحث قولهم : (فضلاً) ٥٧٠
دقيقة : في (ما) المصدرية ٦٠٢
فائدة : في الكلام علىٰ (خلا وعدا وحاشا) ٦٠٤
خاتمة : يجوز الوجهان في (خلا وعدا) إذا تجردتا عن (ما) المصدرية ٦٠٤
باب المخفوضات من الأسماء ٦٠٧
فائدة : في عطف (حتىٰ) علىٰ مجرور ٦٥٨
خاتمة : لا بد من الظرف والجار غير الزائد وشبهه من متعلق ٦٧١
مذيلة : ما يتعلق به الجار والمجرور والظروف ٦٧٢

فصل : وأما المخفوض بالإضافة ٦٧٣
فائدة : انحصار الإضافة في نوعين، وزاد في « التسهيل » قسماً ثالثاً ٦٨٦
فائدة مستظرفة : في الفرق بين لام ذلك وتلك ٦٩٢
خاتمة : الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة عشرة ٧٢٢
خاتمة الشارح ٧٢٥
محتوى الكتاب ٧٣٣